مؤلفات الشريف المرتضى / ١٢





تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام

الشريف المرتضى
علي بن الحسين الموسوي، علم الهدى
(٣٥٥-٤٣٦هـ)

تحقيق

مهدي المهريزي - حميد الأحمدي

المؤتمر الدولي للذكرى الألفية الشريف المرتضى



تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام

الشَّريف المرتضى

عليّ بن الحسين الموسوي، علم الهدى

(٣٥٥-٤٣٦هـ)



تحقيق

مهدي المهريزي - حميد الأحمدي

مؤلفات الشريف المرتضى / ١٢



سرشناسه: سيّد مرتضى، عليّ‌بن حسين، ۳۵۵ - ۴۳۶ ق.
عنوان و نام پديدآور: تنزيه الأنبياء والأئمة / الشريف المرتضى عليّ‌بن الحسين الموسويّ، علم الهدى؛ تحقيق: مهدي المهريزي، حميد الأحمدي الجلفائي؛ إشراف: محمّدحسين الدرايتي؛ إعداد: مركز المؤتمرات العلميّة والبحوث الحرّة التابع لمؤسسة دارالحديث.
مشخصات نشر: مشهد المقدّسة: الآستانة الرضويّة المقدّسة، مجمع البحوث الإسلاميّة، ۱٤٤۱ق. = ۱۳۹۸.
مشخصات ظاهرى: ۵۵۵ ص.
فروست: المؤتمر الدولي لذكرى ألفيّة الشريف المرتضى. مؤلّفات الشريف المرتضى؛ ۱۲.
شابک: ۳-۰۳۹۵-۰۶-۶۰۰-۹۷۸.
وضعيت فهرست‌نويسى: فيپا.
موضوع: عصمت (اسلام).
موضوع: عصمت -- جنبه‌هاى قرآنى.
شناسهٔ افزوده: مهريزى، مهدى، ۱۳۴۱ - .
شناسهٔ افزوده: Mahrizi, Mahdi.
شناسهٔ افزوده: احمدى جلفايى، حميد، ۱۳۵۷ - .
شناسهٔ افزوده: بنياد پژوهشهاى اسلامى.
رده‌بندى ديويى: ۲۹۷/۴۳.
رده‌بندى كنگره: BP ۲۲۳/۳۲.
شمارهٔ كتاب‌شناسى ملّى: ۵۵۵۹۱۲۷.





المؤتمر الدولي لذكرى ألفيّة الشريف المرتضى ـ مؤلّفات الشريف المرتضى/۱۲
تنزيه الأنبياء والأئمّة عليهم السلام
تحقيق: مهدي المهريزي، حميد الأحمدي الجلفائي
إشراف: محمّدحسين الدرايتي
الإخراج الفنّي: محمّدكريم الصالحي
تصميم الغلاف: نيما نقوي
الطبعة الأولى: ۱٤٤۱ق / ۱۳۹۸ش / ٤۰۰ نسخة، وزيري / الثمن: ٦۸۷۰۰۰ ريال إيرانيّ
الطباعة: مؤسّسة الطبع والنشر التابعة للآستانة الرضويّة المقدّسة

مجمع البحوث الإسلاميّة، ص.ب: ۳٦٦-۹۱۷۳۵
هاتف و فاكس وحدة المبيعات في مجمع البحوث الإسلاميّة: ۰۵۱-۳۲۲۳۰۸۰۳
مؤسسة العلميّة-الثقافيّة في دارالحديث، قم: ص.ب: ۸۱٦-۳۷۱۸۵
هاتف مركز المبيع في مؤسسة العلميّة-الثقافيّة في دارالحديث: ۰۲۵-۳۷۷٤۰۵٤۵
www.islamic-rf.ir info@islamic-rf.ir

الفهرس الإجمالي

تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام

بسم اللّٰه الرحمن الرحيم

مقدّمة التحقيق

قد خلّف الشريفُ المرتضى علمُ الهدىٰ تراثاً علمياً جبّاراً، و طَرَقَ أنواع العلوم و الفنون في التصنيف، حتّىٰ عُدَّ من المؤسّسين في بعضها، و المبدعين في أُخرىٰ، و قد عرفت جملة من مصنّفاته بالريادة، و قد بلغت المنىٰ و زيادة.

فمن آثاره الجليلة التي تعدّ من الأوائل في التصنيف كتاب تنزيه الأنبياء و الأئمّة عليهم السلام، فهو أقدم كتابٍ مستقلٍّ وصل إلينا في هذا المجال الكلامي الهامّ، يضمّ أبحاثاً علمية مهمّة في علوم القرآن و الكلام، فهو كتابٌ كلاميٌّ تفسيريٌّ أدبيٌّ، و لذلك فقد كثرت نسخه في شتّي مكتبات العالم، و تعدّدت طباعته في مختلف البلدان، ممّا ينمّ علىٰ أهمّيته السامية و مكانته الرفيعة.

و سوف يلي الكلام على الكتاب و موضوعه في ثلاثة محاور:

أوّلاً: نظرة عابرة حول مسألة العصمة.

ثانياً: التعريف بكتاب تنزيه الأنبياء و الأئمّة.

ثالثاً: مخطوطات الكتاب و العمل عليه.

المحور الأوّل: نظرةٌ عابرةٌ حول مسألة العصمة

تعتبر عصمة الأنبياء من الضروريّات و المسلّمات عند جميع الفرق الإسلاميّة، رغم وجود خلافات جدّيّة في نطاقها و سعة شمولها، كما أنّ عصمة الأئمّة عليهم السلام

أمرٌ مسلَّم و ضروريّ عند الشيعة، إلّا أنّ هناك اليسير من الاختلافات المشهودة بين بعض العلماء بشأن نطاقها.

نلاحظ ـ عند التأمّل في تاريخ الإسلام و المسلمين و عند مراجعة المتون الأوّلية أي: القرآن و السنّة النبويّة ـ أنّ موضوع العصمة من المواضيع المطروحة في ضمن معتقدات المسلمين.

و لقد عرّف القرآن الكريم جملةً من الأنبياء ببعض الصفات، نحو: المصطفى، المهتدي، المرضي و المخلص. و أكّد القرآن رفع صفات السوء و الفحشاء عنهم[١]. كما أنّ نزول آية التطهير في شأن الرسول و الإمام علي عليه السلام و السيّدة فاطمة الزهراء و الحسنين عليهم السلام من الأُمور المتّفق عليها عند عموم المسلمين.[٢]

إنّ مراجعة الأقوال و الأحاديث المروية عن الرسول و الأئمّة عليهم السلام و كذلك مواقف أصحابهم تثبت أنّ موضوع عصمة بعض أولياء اللّٰه كانت تعدّ من عقائد المسلمين.

و هنا نستعرض بعض الأقوال و المواقف الاعتقادية:

وردت روايات عديدة عن رسول اللّٰه صلى الله عليه وآله في مصادر الفريقين في باب العصمة، منها.

«فأنا و أهلُ بيتي مطهّرون من الآفات و الذنوب»[٣].

---

١. لاحظ: يوسف (١٢): ١٤؛ مريم (١٩): ٥١، ٥٤ و ٥٥؛ الأنعام (٦): ٨٢، ٨٧، ٨٨ و ٩٠؛ ص (٣٨): ٤٧ و ٤٨؛ الأحزاب (٣٣): ٣٣.

٢. تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٣١٣٣؛ شواهد التنزيل، ج ٢، ص ٣٦٥ ـ ٣٦٧؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٣٠؛ المستدرك، ج ٣، ص ١٤٧؛ السنن الكبرى، ج ٢، ص ١٤٩.

٣. تفسير فرات، ص ٣٤٠؛ الدرّ المنثور، ج ٥، ص ١٩٩؛ فتح القدير، ج ٤، ص ٢٨٠.

«فإنّهم خيرةُ اللّٰه عزّ وجلّ و صفوته، و هم المعصومون من كلّ ذنبٍ و خطيئة».[1]

و تدلّ على العصمة أيضاً الرواية المعروفة و المنقولة في مصادر الفريقَيْن في حقّ أمير المؤمنين عليه‌السلام: «عليّ مع الحقّ و الحقّ مع عليّ».[2]

لقد كان الاعتقاد بعصمة النبيّ محمّد صلى‌الله‌عليه‌وآله شائعاً في حياته و عند أصحابه.

ـ فعندما سمعت أمّ قبال أخت ورقة بن نوفل بعثة النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله أنشدت تقول:

فَكُــلُّ الخَـلْقِ يَـرْجُوْهُ جَـمِيْعاً　　　يَسُــوْدُ النَّــاسَ مُـهْتَدِياً إمَـامَا

يَــرَاهُ اللّٰــه مِــنْ نُـوْرٍ مُـصَفًّىٰ　　　فَأَذْهَبَ نُــوْرُهُ عَــنَّا الظَّــلَامَا[3]

ـ قال حمزة سيّد الشهداء عن النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله: «أنا أشهد أنّه رسولُ اللّٰه، و أنّ الّذي يقول حقٌّ».[4]

و قال عنه أبو طالب عليه‌السلام: «يا بن أخي، إنّي لأعلم أنّك لا تقولُ إلّا حقّاً».[5]

و أنشد حسّان بنُ ثابت:

رَسُــوْلٌ نُـصَدِّقُ مَـا جَـاءَهُ　　　وَ يَتْلُو كِتَاباً مُـضْيئاً مُـنِيْرا.[6]

و أنشد كعبُ بن مالك:

مَــنْ يَــتَّبِعْ قَـوْلَ النَّـبِيِّ؛ فَـإِنَّهُ　　　فِيْنَا مُطَاعُ الأَمْرِ حَـقٌّ مـصدقُ[7]

---

۱. الأمالي للصدوق، ص۵۸۳.
۲. الخصال، ج ۲، ص۵۵۹؛ و قعة الجمل، ص۳٦.
۳. دلائل النبوّة، ج۱، ص ۱۰۲ ـ ۱۰٤؛ سيرة ابن إسحاق، ص٤۳ ـ ٤٤.
٤. أنساب الأشراف، ج۱، ص۲۳٤.
۵. المصدر، ج۱، ص۲٤.
٦. السيرة النبويّة لابن هشام، ج۳، ص ۷۵٦.
۷. المصدر، ص۷۳۸.

و قال أحمد بن حنبل واصفاً ما عليه المسلمون عند خروجهم من المدينة إلى مكّة إبّان فتح مكّة: «قد كان أصحاب رسول اللّٰه خرجوا و هم لا يشكّون في الفتح؛ لرؤيا رآها رسول اللّٰه».[١]

و قال خزيمةُ بن ثابت ذو الشهادتين أيضاً: «لتصديقي إيّاك ـ يا رسول اللّٰه ـ و إنّ قولَك كالمعاينة».[٢]

و قال جارود بن عبد اللّٰه مخاطباً النبيَّ صلى الله عليه و آله:

و اللّٰه يا رسول اللّٰه، لقد أخطأ مَن أخطأك قصده، و عدم رشده، و تلك و أيمُ اللّٰه أكبر خيبة ... لقد جئتَ بالحقّ، و نطقتَ بالصدق.[٣]

هكذا وصف معاوية النبيَّ صلى الله عليه و آله في رسالته إلى الإمام علي عليه السلام: «فإنّ اللّٰه اصطفى محمّداً بعلمه، و جعله الأمين على وحيه، و الرسول إلى خلقه».[٤]

و قالت عائشة:

ما خُيّر رسول اللّٰه بين أمرَيْن قطّ إلّا أخذ أيسرها ما لم يكن إثماً، فإن يكن إثماً كان أبعد الناس منه.[٥]

و قال أبو بكر عندما تصدّى للخلافة:

يا أيّها الناس! إنّما أنا مثلكم، و إنّي لا أدري لعلّكم ستكلّفوني ما كان رسول اللّٰه يطيق. إنّ اللّٰه اصطفى محمّداً على العالمين و عصمه من الآفات.[٦]

---

١. مسند أحمد، ج ٤، ص ٣٢٥؛ المغازي للواقدي، ج ١، ص ٥٧٢.

٢. أنساب الأشراف، ج ١، ص ٥٠٩.

٣. دلائل النبوّة، ج ٢، ص ١٠٦.

٤. الفتوح، ج ٢، ص ٥٥٩.

٥. دلائل النبوّة، ص ١٨٢؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ١١٤؛ صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

٦. الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ١٥٩؛ المنتظم، ج ٤، ص ٦٩؛ أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٩٨.

كلّ هذه الشواهد و ما شابهها تدلّ بنحوٍ ما على اعتقاد المسلمين عصمة النبيّ ﷺ.

و هكذا استمرّت مسألة العصمة و الاعتقاد بعصمة الأولياء في عصر الأئمّة عليهم السلام بنحوٍ أوسع.

قال الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

> و إنّما أمر اللّه عزّ و جلّ بطاعة الرسول؛ لأنّه معصومٌ مطهّرٌ لا يأمر بمعصيةٍ، و إنّما أمر بطاعة أُولي الأمر لأنّهم معصومون مطهّرون، لا يأمرون بمعصية.[١]

و قال عليه السلام أيضاً: «و ما وجد [رسول اللّه] لي كذبةً في قولٍ، و لا خطلةً في فعل».[٢]

و أذعن أصحاب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام على هذا الأمر، فيقول عبد اللّه بن مسعود: «أما و الذي نفسي بيده، لئن أطاعوه ليدخلنّ الجنّة أجمعين أكتعين».[٣]

قالت أُمّ سلمة: «و اللّه إنّ عليّاً على الحقّ قبل اليوم و بعد اليوم عهداً معهوداً و قضاءً مقضيّاً».[٤]

و قال عمّار:

> لو لم يَبْقَ أحدٌ إلّا خالف عليَّ بن أبي طالب لما خالفته، و لا زالت يدي مع يده؛ و ذلك لأنّ عليّاً لم يزل مع الحقّ منذ بعث اللّه نبيّه.[٥]

قال ابن عبّاس:

> ما رأيت مثل ما أُوذي به أهل هذا البيت بعد نبيّهم ... إنّي و اللّه لأحبّهم

---

١. الخصال، ج ١، ص١٣٩؛ علل الشرائع، ج ١، ص١٢٣.

٢. نهج البلاغة، الخطبة ١٩٢ (القاصعة).

٣. تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص٤١٩.

٤. المصدر، ص٧٢.

٥. الأمالي للطوسي، ص ٧٣١.

لحبّ رسول اللّٰه إيّاهم، و إنّ الحقّ معهم و فيهم.[١]

ثمّ طرحت مسألة العصمة بشكل ملحوظ و واضح بعد الإمام عليّ و بين الأئمّة من بعده و أصحابهم.

قال الإمام الحسن عليه السلام: «نحن حزب اللّٰه الغالبون، و عترة رسوله الأقربون، و أهل بيته الطيّبون الطاهرون».[٢]

و قال الإمام الحسين عليه السلام ردّاً على طلب مروان لمبايعة يزيد: «إليك عنّي يا عدوّ اللّٰه، فإنّا أهل بيت رسول اللّٰه، و الحقّ فينا، و بالحقّ تنطق ألسنتنا».[٣]

و قال عبد اللّٰه بن عفيف الأزدي في مجلس ابن زياد:

يا عدوّ اللّٰه! أتقتل الذرّيّة الطاهرة التي قد أذهب اللّٰه عنهم الرجس في كتابه، و تزعم أنّك على دين الإسلام.[٤]

و قال الإمام السجاد عليه السلام:

... الإمام منّا لا يكون إلّا معصوماً، و ليست العصمة في ظاهر الخلقة فيعرف بها؛ و لذلك لا يكون إلّا منصوصاً.

و عندما سئل أنّه: يابن رسول اللّٰه! فما معنى المعصوم؟ قال:

هو المعتصم بحبل اللّٰه، و حبل اللّٰه هو القرآن لا يفترقان إلى يوم القيامة، و الإمام يهدي إلى القرآن، و القرآن يهدي إلى الإمام.[٥]

---

١. مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٤٢ _ ٣٤٣.

٢. الأمالي للمفيد، ص ٣٤٨؛ الأمالي للطوسي، ص ١٢١؛ مروج الذهب، ج ٢، ص ٤٣١.

٣. الفتوح، ج ٥، ص ١٧.

٤. المصدر، ص ١٢٣ _ ١٢٤.

٥. معاني الأخبار، ص ١٣٢.

يقول الإمام الباقر عليه السلام في جوابه لجابر بن يزيد الجُعفيّ:

لا يعصون، و هم المؤيّدون الموفّقون المسدّدون... لا يفارقهم روح القدس و لا يفارقونه، و لا يفارقون القرآن و لا يفارقهم.[١]

و قال أيضاً بالنسبة لعصمة الأنبياء عليهم السلام:

إنّ أيّوب ابتُلي من غير ذنبٍ، و إنّ الأنبياء لا يذنبون لأنّهم معصومون مطهّرون، لا يذنبون و لا يزيغون، و لا يرتكبون ذنباً صغيراً و لا كبيراً.[٢]

و قال الإمام الصادق عليه السلام:

لا يكون الإمام إلّا معصوماً، و لا تعلم إلّا بنصّ اللّٰه عزّ و جلّ على لسان نبيّه؛ لأنّ العصمة ليست في ظاهر الخلقة، فترى كالسواد و البياض، و ما أشبه ذلك، و هي مغيّبة لا تعرف إلّا بتعريف علّام الغيوب عزّ و جلّ.[٣]

و قد وردت روايات كثيرة عن الإمام الصادق عليه السلام في هذا المضمون، نطوي عن بيانها كشحاً.[٤]

و روي عن الإمام الكاظم عليه السلام في بعض أدعيته:

ـ «اللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَىٰ الأئمَّةِ مِنْ وُلْدِهِ... المُطَهَّرِينَ الّذِينَ ارْتَضَيْتَهُمْ أنْصَاراً لِدِينِكَ».[٥]

ـ «اللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ الأئِمَّةِ يَنَابِيعِ الحِكْمَةِ و أُولي النِّعْمَةِ وَ مَعَادِنِ العِصْمَةِ».[٦]

---

١. علل الشرائع، ج ١، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

٢. الخصال، ج ٢، ص ٣٩٩.

٣. المصدر، ج ١، ص ٣١٠؛ معاني الأخبار، ص ١٣١.

٤. راجع، التوحيد، ص ٤٠٧؛ الخصال، ج ٢، ص ٦٠٣ ـ ٦٠٨ و ص ٤٢٨، و ج ١، ص ٣١٠؛ كفاية الأثر، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٤؛ معاني الأخبار، ص ١٣٢.

٥. كامل الزيارات، ص ٤٢ ـ ٤٤.

٦. مصباح المتهجّد، ص ٧٩٨ ـ ٧٩٩.

و قال الإمام الرضا عليه السلام ردّاً على سؤال المأمون العبّاسي، و هو أنّه: يابن رسول اللّٰه، هل تقول بعصمة الأنبياء؟ قال عليه السلام: «نعم».[1]

و قد غضب على عليّ بن محمّد بن جهم؛ لوصفه الأنبياء بصفات غير لائقة، فقال له: «ويحك يا عليّ! اتّقِ اللّٰه، و لا تنسب إلى أنبياء اللّٰه الفواحش، و لا تتأوّل كتابَ اللّٰه برأيك».[2]

و قال ـ و قد وضع عدّة شروطاً للإمامة من جملتها الطهارة ـ:

للإمام علامات، يكون أعلم الناس، و أحكم الناس، و أتقى الناس، و أشجع الناس، و أعبد الناس، و يلد مختوناً، و يكون مطهّراً.[3]

و يؤكّد الإمام الهادي عليه السلام في مقاطع عديدة من الزيارة الجامعة على موضوع العصمة، فيقول:

السَّلَامُ عَلَىٰ أئِمَّةِ الهُدَىٰ... وَ عِبَادِهِ المُكْرَمِينَ الّذِينَ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالقَوْلِ وَ هُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ... أَشْهَدُ أَنَّكُمُ الأَئِمَّةُ الرَّاشِدُونَ المَهْدِيُّونَ المَعْصُومُونَ المُكَرَّمُونَ... .[4]

و قال الإمامُ الحسن العسكري عليه السلام: «هذا روح القدس الموكّل بالأئمّة يوفّقهم و يسدّدهم و يربّيهم بالعلم».[5]

و قد ورد في بعض توقيعات الإمام صاحب الزمان (عجّل اللّٰه تعالىٰ فرجه الشريف) خطاباً لإسحاق بن أحمد: «... بأنْ عصمهم من الذنوب، و برّأهم من

---

١. عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ١٧٠.

٢. المصدر، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

٣. المصدر، ص ١٩٢.

٤. كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٦٠٩ ـ ٦١١؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٩٧.

٥. كمال الدين، ج ٢، ص ٤٢٩.

العيوب، و طهّرهم من الدنس، و نزّههم من اللبس».[١]

كانت هذه الأحاديث و المعتقدات سبباً لأنْ يخصّص جزءٌ من مصنّفات علم الكلام و كتب الحديث في مسألة العصمة، مع اختلافٍ في العناوين و الألفاظ.

ما صُنّف في عصمة الأنبياء

مضافاً إلىٰ ذلك، تعدّ مسألة العصمة من المسائل المستقلّة منذ بداية القرن الثالث، و التي كانت موضع انتباه المتكلّمين المسلمين، و قد دوّنوا كتباً في هذا المجال، و التي نذكر منها مايلي:

١. تنزيه الأنبياء، لجعفر بن مبشّر (م ٢٣٤ ق).[٢]

٢. تنزيه الأنبياء، لبكر بن علاء القشيريّ (م ٣٤٤ ق).[٣]

٣. تنزيه الأنبياء عمّا نسبت إليهم حثالة الأغبياء، لأبي الحسن عليّ بن أحمد السبتيّ الأُمويّ، المعروف بـ: «ابن خمير». (م القرن السادس).[٤]

٤. عصمة الأنبياء، لفخر الدين الرازي (م ٦٠٦ق).[٥]

٥. العروة الوثقى في تنزيه الأنبياء عن فرقة الإلقاء، لمحمّد بن عبّاس التلمسانيّ (٨٧١ق).[٦]

٦. تنزيه الأنبياء، للأمير السيّد عبد الوهّاب بن علي الحسينيّ الإستراآباديّ

---

١. الغيبة للشيخ الطوسي، ص ٢٨٨.

٢. مقالات الإسلاميّن و اختلاف المصلّين، ج ١، ص ٥٨٩؛ الفهرست لابن النديم، ص ٤٠ و ٢٠٨.

٣. ترتيب المدارك للقاضي عياض، ج ٣، ص ٢٩١.

٤. مطبوع صادر عن دار الفكر المعاصر، لبنان ـ بيروت ـ سنة ١٤١١هـ.

٥. مطبوع صادر عن المكتبة الإسلاميّة، سوريا ـ حمص.

٦. كشف الظنون، ج ٢، العامود ١٥٢٦.

الجرجانيّ (م ٨٨٣ق).[١]

٧. تنزيه الأنبياء عن تسفيه الأغبياء، لجلال الدين السيوطيّ (م ٩١١ق).[٢]

٨. تنزيه المصطفى المختار عمّا لم يثبت من الأخبار و الآثار، لأحمد بن أحمد الوفائيّ (م ١٠٨٦ق).[٣]

٩. التنبيه بالمعلوم من البرهان على تنزيه المعصوم عن السهو و النسيان، للشيخ محمّد بن الحسن الحرّ العامليّ (م ١١٠٤ق).[٤]

١٠. تنزيه الأنبياء في الردّ على النصارى، لمصطفى بن الحسين البغدادي (م ١٣٢٣ق).[٥]

١١. تنزيه الأنبياء، لزين العابدين الكرمانيّ (م ١٢٧٦ ـ ١٣٦٠ق).[٦]

١٢. تنزيه الأنبياء و تأويل ما يظهر منه خلافه، و الردّ على مَن يزعم تخطِئتهم، بالفارسيّة، لمحمّد باقر بن محمّد تقيّ الإستراباديّ.[٧]

١٣. تنزيه الأنبياء، لفيض اللّٰه بن جعفر البغداديّ.[٨]

و على أساس ما أوردناه في باب العصمة منذ عهد النبيّ صلى الله عليه و آله، و حتّى أواسط القرن الثالث تسقط دعوىٰ القاضي عبد الجبّار الهمداني (م ٤١٥ق) الّذي يقول إنّ

---

١. الذريعة، ج ٤، ص ٤٥٦ رقم، ٢٠٣٣.

٢. مطبوع ضمن رسائل السيوطي، رقم ٧؛ و صدر عن مكتبة دار العروة للنشر و التوزيع، الكويت سنة ١٤٠٨.

٣. ذكره في إيضاح المكنون، ج ١، ص ٣٢٩.

٤. مطبوع، صادر عن مكتب الإعلام الإسلامي في الحوزة العلميّة، قم.

٥. الذريعة، ج ٤ ص ٤٥٦، رقم، ١٥٣٥.

٦. مطبوع، تبريز، ١٣٤٨ق و ١٣٤٤ق (حجري).

٧. الذريعة، ج ٤، ص ٤٥٦، رقم ١٥٣١.

٨. كشف الحجب و الأستار، ص ١٤٣ رقم ٧١٣؛ الذريعة، ج ٤، ص ٤٥٦، رقم، ١٥٣٤.

مفهوم العصمة جرى علىٰ لسان الشيعة منذ زمن هشام بن الحكم، و هو المؤسّس و المبدع لهذه النظريّة.[١]

و هو كلامٌ باطلٌ، و لا أساس له من الصحّة، حيث يتعارض مع الثوابت التاريخيّة.

المحور الثاني: التعريف بكتاب تنزيه الأنبياء

يعدّ كتاب تنزيه الأنبياء من أقدم المصنّفات في علمَي الكلام و التفسير، فَيعدّ كلاميّاً من جهةٍ؛ حيث إنّ موضوع العصمة هي المسألة المحورية في كتاب تنزيه الأنبياء، و فيه يتمّ الدفاع عن عصمة الأنبياء و الأئمّة عليهم السلام.

و يعدّ تفسيرياً من جهةٍ أُخرىٰ؛ حيث إنّ جزءًا كبيراً من الكتاب عبارة عن تفسير و تأويل الآيات القرآنيّة المرتبطة بعصمة الأنبياء.

و قد بحث السيّد المرتضى في هذا الكتاب عن مجموع سبع و ثمانين مسألة ممّا ترتبط بعصمة ثلاثة عشر نبيّاً، و خمسة أولياء من أئمّة الشيعة.

و إليك فهرس أسماء الأنبياء و الأئمّة، و عدد المسائل المتعلّقة:

ـ آدم عليه السلام (مسألتان).

---

١. تثبيت دلائل النبوّة، ج ٢، ص ٤٦٤ ـ ٤٦٥: «فإن قيل: أوليس الرافضة تدّعي أنّه قد شهد بالعصمة لابن عمّه عليّ بن أبي طالب، و أنّه كالأنبياء في أنّ الخطأ و الزلل لا يجوز عليه البتّة في حالٍ من الأحوال، و لا يلحقه سهوٌ و لا غفلة، و أنّه يسدّ مسدّه و يقوم مقامه، و أنّه مفزع الخلق، و كذا ولده بعده، فيهم مَن يقول ثلاثة، و منهم مَن يقول سبعة، و منهم مَن يقول اثنا عشر، و منهم من يقول أكثر.
قيل له: إنّا لم نقل أنّ هؤلاء ادّعوا هذا، و لا أخبرنا عنهم، و إنّما أخبرنا عن شرعه صلّى اللّه عليه [و آله] و سلّم و سنّته و وصاياه، لا عمّا يقول هؤلاء.
و قد تقدّم لك الأدلّة على بطلان دعاويهم، و أنّ أصحابه كلّهم من أولهم إلى آخرهم أطبقوا على ذلك قرناً بعد قرن. ثمّ الّذين يلونهم، ثمّ التابعين لهم، ثمّ الّذين يلونهم في القرون و الأعصار، إلى زمن هشام بن الحكم، فإنّه ابتدع هذا القول، ثمّ أخذ عنه الحدّاد، و الورّاق، و ابن الراونديّ».

نوح عليه السلام (مسألة واحدة).

إبراهيم عليه السلام (مسألة واحدة).

يعقوب عليه السلام (٥مسائل).

يوسف عليه السلام (٩مسائل).

أيوب عليه السلام (مسألة واحدة).

شعيب عليه السلام (٣مسائل).

موسى عليه السلام (١١مسألة).

داود عليه السلام (مسألة واحدة).

سليمان عليه السلام (٣ مسائل).

يونس عليه السلام (مسألة واحدة).

عيسى عليه السلام (مسألتان).

محمّد عليه السلام (١٩مسألة).

الإمام علي عليه السلام (١١مسألة).

الإمام الحسن عليه السلام (مسألة واحدة، الصلح مع معاوية).

الإمام الحسين عليه السلام (مسألة واحدة، الخروج من مكّة إلى الكوفة).

الإمام الرضا عليه السلام (٦مسائل).

فتكون المسائل المرتبطة بالأنبياء عليهم السلام (٦٧) مسألة، و المسائل المرتبطة بالأئمّة الأطهار عليهم السلام (٢٠) مسألة.

ترتبط كلّ المسائل و الشبهات الواردة عن الأنبياء عليهم السلام بالآيات الواردة عنهم في القرآن الكريم، عدا تسع مسائل تخصّ النبيّ الأكرم صلى الله عليه و آله.

و تعود جميع المسائل التي تتعلّق بالأئمّة عليهم السلام إلى الأحاديث و الروايات.

و على هذا الأساس، فمن مجموع (٨٧) مسألة، تكون (٥٨) مسألة قرآنيّة، و (٢٩) مسألة روائيّة.

و الجدير بالذكر أنّ بعض المسائل تحتوي بذاتها على عدّة مسائل، و قد وضعها السيّد مرتضى في ذيل مسألة واحدة، كالمسألة الأُولى من المسائل التي تخصّ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام.

و أيضاً هناك بعض المسائل التي لا ترتبط بالإمام مباشرةً، بل تعود إلى فلسفة الإمامة، كبعض المسائل المطروحة في قسم الإمام المهدي ـ عجل اللّه تعالى فرجه الشريف ـ.

مباني الشريف المرتضى العقليّة في الكتاب

ذكر الشريف المرتضى في مقدّمة كتاب تنزيه الأنبياء أربع دلائل عقليّة و عقلائيّة على لزوم عصمة الأنبياء، و هذه الأدلّة بعباراتٍ شتّى في طيّات الكتاب، و نستطيع أن نفهرسها كالتالي:

الدليل الأوّل: القبح على اللّه حيث إنّ تأييد الكاذب قبيح؛ قال الشريف المرتضى رحمه الله:

فلا بُدَّ مِن أن يَكونَ هذا المُعجِزُ مانعاً مِن كَذبِهِ علَى اللّهِ تعالىٰ فيما يؤدّيهِ عنه؛ لأنّه تعالىٰ لا يَجوزُ أن يُصدِّقَ الكَذّابَ؛ لأنّ تصديقَ الكَذّابِ قَبيحٌ، كما أنّ الكَذِبَ قَبيحٌ.[1]

الدليل الثاني: النفور لدى الناس؛ قال الشريف المرتضىٰ رحمه الله:

و هذا هو معنىٰ قَولِنا: إنّ وقوعَ الكبائرِ ينفِّرُ عن القبولِ، و المَرجِعُ فيما

---

١. تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام، ص ٨٢

ينفِّرُ و لا ينفِّرُ إلَى العاداتِ و اعتبارِ ما تَقتضيهِ، و لَيسَ ذلكَ ممّا يُستخرَجُ بالأدلّةِ و المَقاييسِ.[1]

ثمّ وضَّح معنى النفور في ضمن سؤالٍ و جواب، قائلاً:

فإن قيلَ: أ فلَيسَ قد جوَّزَ كثيرٌ مِن الناسِ علَى الأنبياءِ عليهم السلام الكبائرَ مع أنّهم لَم يَنفِروا عن قَبولِ أقوالِهم و العملِ بما شَرَّعوه مِن الشرائعِ؟! و هذا يَنقُضُ قولَكم: إنّ الكبائرَ منفِّرةٌ.

قُلنا: هذا سؤالُ مَن لَم يَفهَم ما أورَدناه؛ لأنّا لَم نُرِد بالتنفيرِ ارتفاعَ التصديقِ، و أن لا يقَعَ امتثالُ الأمرِ جُملةً، و إنّما أرَدنا ما فَسَّرناه مِن أنّ سُكونَ النفسِ إلىٰ قبولِ قولِ من يَجوزُ ذلكَ عليه لا يَكونُ علىٰ حَدِّ سُكونِها إلىٰ مَن لا يَجوزُ ذلكَ عليه، و إنّا مع تجويزِ الكبائرِ نَكونُ أبعَدَ مِن قبولِ القولِ، كما أنّا مع الأمانِ مِن الكبائرِ نكونُ أقرَبَ إلى القبولِ.[2]

الدليل الثالث: قبح إطاعة الكاذب؛ قال الشريف المرتضى رحمه الله:

الكَذِبُ في غيرِ ما يؤدّيهِ و سائرُ الكبائرِ فإنّما دَلَّ المُعجِزُ علىٰ نفيِها؛ مِن حيثُ كانَ دالاً علىٰ وجوبِ اتّباعِ الرسولِ و تصديقِه فيما يؤدّيهِ و قبولِه منه؛ لأنّ الغرَضَ في بعثةِ الأنبياءِ عليهم السلام و تصديقِهم بالأعلامِ المُعجزةِ هو أن يُمتثلَ ما يأتونَ به، فما قدَحَ في الامتثالِ و القبولِ و أثَّرَ فيهما يجبُ أن يمنَعَ المُعجِزُ منه. فلهذا قُلنا: إنّه يدُلُّ علىٰ نفيِ الكَذِبِ و الكبائرِ عنهم في غيرِ ما يؤدّونَه بواسطةٍ، و في الأوّلِ يدُلُّ بنفسِه.[3]

---

۱. تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام، ص ۸۳.

۲. المصدر، ۸۳ ـ ۸٤.

۳. المصدر، ص ۸۲.

الدليل الرابع: سقوط المعنوية.

و قد استدلّ ﷺ في باب لزوم ترك الصغائر من قبل الأنبياء بما يلي:

و بَعدُ: فإنّ الصغائرَ في هذا البابِ بخِلافِ الِامتناعِ مِن النوافلِ؛ لأنّـها تَنقُصُ ثواباً مُستَحَقّاً ثابتاً، و تَركَ النوافلِ لَيسَ كذلكَ. و فَرقٌ واضحٌ في العادةِ بَينَ الِانحطاطِ عن رُتبةٍ ثبَتَت و استُحِقَّت و بَينَ فَوتِها و أن لا تَكونَ حاصلةً جُملةً؛ ألا تَرىٰ أنّ مَن وُلِّيَ وِلايةً جليلةً و ارتَقىٰ إلىٰ رُتبةٍ عاليةٍ يؤثِّرُ في حالِه العزلُ عن تِلك الوِلايةِ و الهُبوطُ عن تلكَ الرُّتبةِ، و لا يَكونُ حالُه هذه كحالِه لَو لَم يَنَل تلكَ الوِلايةِ و لا ارتَقىٰ إلىٰ تلكَ الرُّتبةِ؟!

و هذا الكلامُ الذي ذَكرناه يُبطِلُ قولَ مَن جوَّزَ علَى الأنبياءِ عليهم السلام الصغائرَ، علَى اختلافِ مَذاهِبِهم في تجويزِ ذلكَ علىٰ سَبيلِ العَمدِ أو التأويلِ.[1]

منهجه في الاستدلال

لقد استعمل الشريف المرتضى طرقاً متعدّدة لإثبات عصمة الأنبياء، و الجواب عن آيات العتاب أو ما يستشمّ منه مخالفة العصمة، و لنا أنْ نعتبر هذه الطرق الثابتة و المتكرّرة في الكتاب بمثابة قواعد الشريف المرتضى في مجال عصمة الأنبياء، و هي عبارة عمّا يلي:

١. تعدّد الوجوه في معاني الكلمات

يستعمل السيّد المرتضى أحياناً المعنى الأصلي للكلمة، و أحياناً يستعمل معناه المجازي.

---

١. تنزيه الأنبياء و الأئمة ﷺ، ص ٨٨ ـ ٨٩.

فعلیٰ سبيل المثال: قوله تعالى في سورة طه: ﴿وَ إِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ وَ آمَنَ وَ عَمِلَ صالِحاً ثُمَّ اهتدى﴾ [١] و حول بحث توبة النبيّ آدم عليه السلام و استناداً إلى المعنى اللغويّ للتوبة الذي هو الانقطاع التامّ إلى اللّٰه، يعتبره ملازماً لكسب الثواب و ليس العقاب، و في التالي يعتبر المراد من ذكر توبة النبيّ آدم عليه السلام بمعنیٰ رُقيّ درجاته، و ليس بمعنیٰ رفع الذنب عنه.[٢]

٢. استعمال العامّ في الخاصّ

القاعدة الثانية لدى الشريف المرتضى هو استعمال مصطلحٍ عام بالمعنى الخاصّ. فمثلاً: اعتبر مخالفو عصمة الأنبياء دعاء النبيّ إبراهيم لبنيه في قوله تعالى: ﴿وَ اجْنُبْنى وَ بَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنامَ﴾ [٣] ـ عامّاً يشمل جميع بنيه و لم يستجَبْ بهذه العموميّة قطعاً، و استندوا على عموم الاستجابة أنّه بمثابة العتاب.

و لكن اعتبر الشريف المرتضیٰ دعاء النبيّ إبراهيم عليه السلام خاصّاً رغم عمومية الظاهر، و ادّعى أنّ دعاءَه يخصّ الموحّدين من أُمّته.[٤]

٣. تغيير الفاعل الحقيقي

هذه القاعده بمعنى أنّ السيّد المرتضى لم يعتبر الفاعل الحقيقي هو النبيّ في الآيات التي تنقض عصمة الأنبياء، مع موافقته حسب الظاهر على أنّه يستحقّ العتاب، بل مع توضيح الظروف يثبت أنّ النبيّ أُجبر على فعلٍ ما يوجب العتاب

---

١. طه، ٨٢.

٢. تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام، ص ٩٨ ـ ٩٩.

٣. إبراهيم (١٤): ٣٥.

٤. تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

له، و لم يكن له فيه اختيار. و لذلك اعتبر أنّ توجيه العتاب يجب أن يكون لمن كان له الدور الواقعيّ في خلفية هذا الفعل.[١]

يعتقد السيّد المرتضى أنّه عندما طلب النبيّ إبراهيمعليه السلام من ربّه أن يريه كيف يحيي الموتىٰ[٢] لم يكن ينقصه شيء من اليقين، و إنّما لاطمئنان قلوب بعض قومه، أو أنّه طلب ذلك تحت ضغطٍ من نمرود، فيعود العتاب علىٰ عدم اليقين بقدرة اللّه إلىٰ أُمَّة إبراهيم أو نمرود فحسب.

٤. إنكار وجود عتاب في الآية

و علىٰ أساس هذه القاعدة يقوم السيّد المرتضى بتحليل إذن النبيّ يوسف لوالديه و إخوته بالسجود له، و يعتقد بأنّه لا توجد أيّ قرينة تدلّ على سجود والديّ يوسف له، إنّما نفس بلوغ النبيّ يوسف إلىٰ المنزلة الرفيعة و أرجحيته علىٰ سائر أهل بيته يعتبر تحقّقاً لحُلمه؛ و لذلك لا مجال للعتاب هنا بتاتاً.

٥. الاعتماد على الخصائص البشريّة للنبيّ

اعتبر السيّد المرتضى أنّ أخذ موسى هارون بلحيته و جرّه إلى نفسه يعود إلى الصفات البشريّة الموجودة لدى الأنبياء، و اعتبر غضبه غضباً ناشئاً عن تفكّر و تعقّل. كعضّ الشخص الغاضب لإصبعه، و التفكير في حلّ مشكلته. قال الشريف المرتضى:

لَيسَ فيما حَكاه اللّهُ تَعالىٰ مِن فِعلِ موسىٰ عليه السلام بأخيهِ ما يَقتَضي وقوعَ معصيةٍ و لا قبيحٍ مِن واحدٍ مِنهما؛ و ذلكَ أنّ موسىٰ عليه السلام

---

١. تنزيه الأنبياء و الأئمةعليهم السلام، ص ١٤٤.

٢. البقرة (٢): ٢٦٠.

أقبَلَ و هو غَضبانُ علىٰ قومِه لِما أحدَثوا بَعدَه، مُستَعظِماً لفِعلِهم، مُفكِّراً فيما كانَ منهم، فأخَذَ برأسِ أخيهِ و جَرَّه إليه، كما يَفعَلُ الإنسانُ بنَفسِه مِثلَ ذلكَ عندَ الغَضَبِ و شِدّةِ الفِكرِ؛ أ لا تَرىٰ أنّ المُفكِّرَ الغَضبانَ قد يَعَضُّ علىٰ شَفَتَيهِ و يَفتِلُ أصابعَه و يَقبِضُ علىٰ لِحيتِه؟ فأجرىٰ موسىٰ عليه السلام أخاه هارونَ مَجرىٰ نفسِه؛ لأنّه كانَ أخاه و شَريكَه و مَن يَمَسُّه مِن الخَيرِ و الشرِّ ما يَمَسُّه، فصَنَعَ به ما يَصنَعُه الرجُلُ بنفسِه في أحوالِ الفِكرِ و الغَضَبِ. و هذه الأُمورُ تَختَلِفُ أحكامُها بالعاداتِ؛ فيَكونُ ما هو إكرامٌ في بعضِها استخفافاً في غيرِها، و يَكونُ ما هو استخفافٌ في مَوضِعٍ إكراماً في آخَرَ.

٦. الاعتماد على قواعد الأدب

القاعدة الأُخرى التي يعتمد عليها السيّد المرتضى لإثبات عصمة الأنبياء كثيراً هو استخدام القواعد الصرفيّة و النحويّة، و التي استخدمها بطرقٍ شتّى:

ففي الجواب عن شبهة عبادة الأجرام السماويّة من قِبَل النبيّ إبراهيم عليه السلام يقدّر السيد المرتضىٰ كلام النبيّ إبراهيم علىٰ أنّها جملة استفهامية و ليست خبرية، فإذا كانت كذلك لم يخرج النبيّ إبراهيم عن كونه موحّداً، و لا يتوجّه إليه العتاب حينئذٍ.

كما أنّ باعتقاد السيّد المرتضى حينما طلب النبيّ موسى من السحرة أن يلقوا سحرهم ﴿قَالَ لَهُمْ مُوسىٰ أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ﴾، لم يكن أمراً مطلقاً؛ لأنّه الأمر بإيتاء السحر، و مع حرمة السحر هو أمرٌ محرّمٌ؛ فلذا يقدّر الشريف في كلام النبيّ موسى عليه السلام جملةً شرطيّةً، تقديرها: إنّكم إن كنتم على حقٍّ فألقوا سحركم. و في هذه

الحالة تكون جملته في سياق التحدّي، و لا يتوجّه أيّ اتّهامٍ للنبيّ موسى عليه السلام.

٧. التوجيه بالقراءات الشاذّة

يوجّه السيّد المرتضى في رفع الاتّهام بالكذب عن النبيّ إبراهيمعليه السلام في قصّة الفأس الذي وضعه النبيّ على كتف كبير الأصنام، عبارة ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرهم..﴾[1] حيث قرأه «فَعَلَّهُ»، و لو أنّها تعتبر قراءةً شاذّة، لكنّها تتضمّن معنى الاحتمال، يعني: أنّ النبيّ إبراهيم قال: لعلّه فعلها كبيرهم، و هذا البيان يبرّئ النبيّ عن الكذب و الاتّهامات الباطلة.

٨. الاعتماد على المباني العقليّة

المباني العقليّة في توجيه الآيات، و أيضاً تأويل أو ردّ الروايات تعدّ إحدى القواعد التي يعتمد عليها السيّد المرتضى لإثبات عصمة الأنبياء كثيراً، حيث يقول:

> قد بيّنّا في صدرِ هذا الكتابِ أنّ الأئمّةَ عليهم السلام معصومونَ مِن كبائرِ الذُّنوبِ و صغائرِها، و اعتَمَدنا في ذلكَ علىٰ دليلٍ عقليٍّ لا يَدخُلُه احتمالٌ و لا تأويلٌ؛ فمتىٰ وَرَدَ عن أحَدِهم عليهم السلام فِعلٌ له ظاهرُ الذنبِ وَجَبَ أن نَصرِفَه عن ظاهرِه و نَحمِلَه علىٰ ما يُطابِقُ موجَبَ الدليلِ العقليِّ فيهم، كما فَعَلنا مِثلَ ذلكَ في مُتَشابِهِ القُرآنِ المُقتَضي ظاهرُه ما لا يَجوزُ علَى اللّٰهِ تَعالىٰ و ما لا يَجوزُ علىٰ نبيٍّ مِن أنبيائه عليهم السلام.
>
> و إذا ثَبَتَ أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام إمامٌ فقَد ثَبَتَ بالدليلِ العقليِّ أنّه معصومٌ مِن الخطإ و الزلَلِ، فلا بُدَّ مِن حَملِ جميعِ أفعالِه عليه السلام

١. الأنبياء (٢١): ٦٣.

علىٰ جِهاتِ الحُسنِ و نفيِ القبيحِ عن كُلٍّ واحدٍ منها، و ما كانَ منها له ظاهرٌ يَقتَضي الذنبَ عَلِمنا في الجُملةِ أنّه علىٰ غيرِ ظاهرِه؛ فإن عَرَفنا وجهَه علَى التفصيلِ ذَكرناه، و إلّا كَفانا في تكليفِنا أن نَعلَمَ أنّ الظاهرَ معدولٌ عنه، و أنّه لا بُدَّ مِن وجهٍ فيه يُطابِقُ ما تَقتَضيه الأدلّةُ.[1]

و إليك الأمثلة و المصاديق ذكرت في الكتاب في هذا المجال:

يرفض السيّد المرتضى؛ في تأويل آيات العتاب التي تدلّ على خروج النبيّ آدم من الجنّة و خسرانه سترته[2]؛ و بالاستناد إلى المباني العقليّة وجود أيّ عتاب، و ادّعى أنّ النبيّ آدم بأكله الفاكهة تغيّرت مصلحته، و دخل إلى الدنيا لمصلحة أُخرى؛ فعلىٰ الرغم من أنّ الخروج من الجنّة و فقد السترة يكفي أن يجعل الآخرين في موضع العتاب، إلّا أنّ النبيّ آدم صاحب مقام العصمة و لا يتوجّه إليه العتاب، خاصّة أنّ العتاب دائماً يكون مقروناً مع الإهانة و المذلّة، و هذا الأمر لا يناسب مقام الأنبياء.

و على هذا الأساس لا يعتبر مرض النبيّ أيّوب منفِّراً و مشمئزّاً؛ لأنّ الأنبياء لا يجب أن يكونوا في موضع ينفّر الناس ليستطيعوا جذب الناس لأنفسهم.

و طبقاً لهذه القاعدة أيضاً لم يكن استغفار النبيّ داود من جهة ارتكاب الذنب، و قبول استغفاره لم يكن بسبب ذنبٍ ارتكبه؛ لأنّ الأنبياء لديهم عصمة، ولا يستطيعون أن يرتكبوا الذنوب. من هذا الباب علينا حمل استغفار النبي داود عليه السلام على أنّه خضوعٌ للبارئ تعالى و يفسّر قوله: ﴿غَفَرنا﴾[3] على الاستجابة لدعاء النبيّ داود للتقرّب إلى اللّٰه.

و قد استمدّ السيّد المرتضى من هذه القاعدة أنّ عتاب اللّٰه لنبيّنا محمّد صلى الله عليه و آله حول

---

١. تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام، ص ٣٦٧ـ٣٦٨.

٢. البقرة (٢): ٣٦؛ الأعراف (٧): ٢٢؛ طه (٢٠): ١٢١.

٣. ص (٣٨): ٢٤ـ٢٥.

الإذن لبعض المسلمين بعدم الخروج إلى معركة تبوك[١]، لم يكن بعنوان الذنب؛ بل إنّما هو بعنوان ترك الأولى؛ لأنّ الأنبياء حسب مبانيه لا يرتكبون المعاصي، لكنّهم قادرين على ترك الأولى كترك النوافل[٢] مثلاً.

و هو أحياناً يُؤَوّل الروايات و أحياناً يرفض الروايات.

و قال‌ في نقد الرواية المنسوبة للرسولﷺ بأن إبراهيم كذب ثلاث مرّات:

فأمّا ادّعاؤهم علَى النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله أنّه قالَ: «ما كَذَبَ إبراهيمُ عليه السلام إلّا ثَلاثَ كَذَباتٍ»، فالأَولىٰ أن يَكونَ كَذِباً عليه صلى اللّٰه عليه و آله؛ لأنّه صلى اللّٰه عليه و آله كانَ أعرَفَ مِنّا بما يَجوزُ علَى الأنبياءِ عليهم السلام و ما لا يَجوزُ عليهم. و يُحتَمَلُ ـ إن كانَ صَحيحاً ـ أن يُريدَ: ما أخبَرَ بما ظاهرُه الكَذِبُ إلّا ثَلاثَ دَفَعاتٍ، فأطلَقَ عليه اسمَ الكَذِبَ لأجلِ الظاهرِ، و إن لَم يَكُن علَى الحقيقةِ كذلكَ.[٣]

كما كتب عن موضوع خطوبة ابنة أبي جهل:

مسألةٌ: فإن قيلَ: أ لَيسَ قد رُويَ أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام خَطَبَ بنتَ أبي جَهلِ بنِ هِشامٍ في حياةِ رسولِ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله حتّىٰ بَلَغَ ذلكَ فاطمةَ عليها السلام، و شَكَته إلَى النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله، فقامَ علَى المِنبَرِ قائلاً: «إنّ عليّاً قد آذاني؛ يَخطُبُ بنتَ أبي جهلِ بنِ هِشامٍ ليَجمَعَ بَينَها و بَينَ ابنَتي فاطمةَ! و لَن يَستَقيمَ الجَمعُ بَينَ بنتِ وليِّ اللّٰهِ و بنتِ عدُوِّه؛ أ ما عَلِمتم مَعشَرَ الناسِ أنّ مَن آذىٰ فاطمةَ فقَد آذاني،

---

١. التوبة (٩): ٤٣.

٢. تنزيه الأنبياء و الأئمّة، ص ٣٢٤.

٣. المصدر، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

و مَن آذاني فقَد آذَى اللّٰهَ تَعالى؟» فما الوجهُ في ذلكَ؟

الجوابُ: قُلنا: هذا خبرٌ باطلٌ موضوعٌ غيرُ معروفٍ، و لا ثابتٍ عندَ أهلِ النقلِ، و إنّما ذَكَرَه الكَرابيسيُّ طاعِناً به علىٰ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام و مُعارِضاً بذِكرِه لبعضِ ما يَذكُرُه شيعتُه مِن الأخبارِ في أعدائه.

و هيهاتَ أن يَشتَبِهَ الحقُّ بالباطلِ! و لَو لَم يَكُن في ضَعفِه إلّا روايةُ الكَرابيسيِّ له و اعتمادُه عليه ـ و هو مِن العَداوةِ لأهلِ البيتِ عليهم السلام و المُناصَبةِ لهم و الإزراءِ علىٰ فَضائلِهم و مآثِرِهم علىٰ ما هو مشهورٌ ـ لَكَفىٰ.

علىٰ أنّ هذا الخبرَ قد تَضمَّنَ ما يَشهَدُ ببُطلانِه، و يَقضي علىٰ كَذِبِه، مِن حَيثُ ادُّعيَ فيه أنّ النبيَّ صلّى اللّٰه عليه و آله ذَمَّ هذا الفِعلَ، و خَطَبَ بإنكارِه علَى المَنابِرِ... .

و و اللّٰهِ، إنّ الطعنَ علَى النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله بما تَضمَّنَه هذا الخبرُ الخبيثُ أعظَمُ مِن الطعنِ علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام، و ما صَنَعَ هذا الخبرَ إلّا مُلحِدٌ قاصدٌ إلَى الطعنِ عليهما، أو ناصبٌ مُعانِدٌ لا يُبالي أن يَشفيَ غَيظَه بما يَرجِعُ علىٰ أُصولِه بالقَدحِ و الهَدمِ.

علىٰ أنّه لا خِلافَ بَينَ أهلِ النقلِ أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ هو الذي اختارَ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام لِنكاحِ سيّدةِ النساءِ عليها السلام.[1]

قال أيضاً حول الرواية التي تدلّ على حضور البارئ تعالىٰ جسماً في جهنّم:

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما قولُكم في الخَبَرِ الذي رَواه محمّدُ بنُ جَريرٍ الطَبَريُّ

---

١. تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام، ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩.

بإسنادِه عن أبي هُرَيرةَ عن النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله أنّ النارَ ﴿تَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾[1] إذا اُلقيَ أهلُها فيها حتّىٰ يَضَعَ الربُّ تعالىٰ قَدَمَه فيها، و يَقولُ: «قَطْ، قَطْ»، فحينئذٍ تَمتَلئُ، و يَنزَوي بعضُها إلىٰ بعضٍ؟

و قد رُويَ مِثلُ ذلكَ عن أنَسٍ.

الجوابُ: قُلنا: لا شُبهةَ في أنّ كُلَّ خَبرٍ اقتَضىٰ ما تَنفيهِ أدِلّةُ العقولِ فهو باطلٌ مردودٌ، إلّا أن يَكونَ له تأويلٌ سائغٌ غيرُ مُتعسِّفٍ، فيَجوزُ أن يَكونَ صحيحاً و معناه مُطابِقاً للأدِلّةِ. و قد دَلَّت العقولُ و مُحكَمُ القُرآنِ و الصحيحُ مِن السُّنّةِ علىٰ أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ لَيسَ بذي جَوارحَ، و لا يُشبِهُ شَيئاً مِن المخلوقاتِ؛ فكُلُّ خَبرٍ نافىٰ ما ذَكرناه وَجَبَ أن يَكون إمّا مردوداً أو محمولاً علىٰ ما يُطابِقُ ما ذَكرناهُ مِن الأدلّةِ.

و خَبَرُ القَدَمِ يَقتَضي ظاهرُه التشبيهَ المَحضَ، فكَيفَ يَكونُ مقبولاً؟!

و قد قالَ قومٌ: إنّه لا يَمتَنِعُ أن يُريدَ بذِكرِ القَدَمِ القومَ الذينَ قدَّمَهم لها، و أخبَرَ أنّهم يَدخُلون إليها ممّن استَحَقَّها بأعمالِه.[2]

٩. الرجوع إلى النقول التاريخية

في مقام الجواب على بعض الشبهات يستند السيّد المرتضى إلى النقل التاريخيّ، خاصّة في القسم المرتبط بالأئمّة عليهم السلام، فعلى سبيل المثال قال في زواج أمير المؤمنين مع والدة محمّد بن الحنفيّة:

فأمّا ما ذُكِرَ في السؤالِ مِن نِكاحِ السَّبيِّ، فقَد قُلنا في هذا البابِ ما فيه كفايةٌ، و لَو اقتَصَرنا عليه؛ لكِنّا نَزيدُ الأمرَ وضوحاً بأن نَقولَ: لَيسَ المُشارُ

---

١. قٓ (٥٠): ٣.

٢. تنزيه الأنبياء و الأئمّة عليهم السلام، ص ٣٤٣ـ٣٤٤.

بذلكَ فيه إلّا إلَى الحَنَفيّةِ أُمِّ ابنِه محمّدٍ رضي اللّٰه عنه، و قد كُنّا ذَكرنا في كتابِنا الشافي: أنّه عليه السلام لَم يَستَبِحها بالسبيِ؛ بَل نَكَحَها و مَهَرَها.
و قد وَرَدَتِ الروايةُ مِن طريقِ العامّةِ ـ فضلاً عن طريقِ الخاصّةِ ـ بهذا بعَينِه؛ فإنّ البَلاذُريَّ روىٰ في كتابِه المعروفِ بـ «تأريخِ الأشرافِ» عن عليِّ بنِ المُغيرَةِ الأثرَمِ و عبّاسِ بنِ هِشامٍ الكَلبيِّ عن هِشامِ بنِ خِراشِ بنِ إسماعيلَ العِجليِّ، قالَ: أغارَت بَنو أسَدٍ علىٰ بَني حَنيفةَ، فسَبَوا خَولةَ بِنت جعفرٍ، و قَدِموا بها المَدينةَ في أوّلِ خِلافةِ أبي بكرٍ، فباعوها مِن عليٍّ عليه السلام، و بَلَغَ الخبرُ قومَها، فقَدِموا المدينةَ علىٰ عليٍّ عليه السلام، فعَرَّفوها و أخبَروه بمَوضِعِها منهم، فأعتَقَها و مَهَرَها و تَزوَّجَها، فوَلَدَت له محمّداً، و كنّاه أبا القاسِم.
قالَ: و هذا هو الثَّبَتُ، لا الخبرُ الأوّلُ؛ يَعني بذلكَ خبراً رواه عن المَدائنيِّ، قالَ: بَعَثَ رسولُ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله عليّاً عليه السلام إلَى اليَمَنِ، فأصابَ خَولةَ في بَني زُبَيدٍ ـ و قد ارتَدّوا مع عَمرِو بنِ مَعديكَرِبٍ ـ و صارَت في سهمِه، و ذلكَ علىٰ عهدِ رسولِ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله، فقالَ له رسولُ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله: «إن وَلَدَت منكَ غُلاماً فسَمِّه باسمي، و كَنِّه بكُنيَتي». فوَلَدَت له عليه السلام بَعدَ مَوتِ فاطمةَ عليها السلام، فسَمّاه محمّداً، و كنّاه أبا القاسم.
و هذا الخبرُ إذا كانَ صحيحاً لَم يَبقَ سؤالٌ في بابِ الحَنَفيّةِ.[1]

---

۱. تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام، ص ۲۲٤.

تاريخ تأليف كتاب تنزيه الأنبياء

لم يسجّل تاريخ تأليف كتاب تنزيه الأنبياء كغيره من تراث السيد المرتضى، سواء من قِبَل المؤلّف أو غيره، فعلينا تعيين تاريخه التقريبي من خلال الشواهد و القرائن.

نعتقد أنّ تاريخ تأليف كتاب تنزيه الأنبياء يعود إلى الفترة بين سنة ٤٠٦ هـ إلى سنة ٤١٣ هـ. و الشواهد التي تدلّ على ذلك عبارة عمّا يلي:

أوّلاً: يحيل السيّد المرتضى في كتاب تنزيه الأنبياء إلى كتاب الشافي الذي هو ـ لا شكّ ـ من مؤلّفاته، و ذلك في عشرة موارد:[١] (لاحظ الصفحات: ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٥ (في موضعين)، ٢٤١ ٢٤٧، ٢٨١، ٢٨٢).

و يعود تاريخ تأليف كتاب الشافي إلى شهر رمضان من سنة ٣٩٨ هـ، حسبما ورد في نسخة مكتبة مجلس الشورىٰ من الشافي.

ثانياً: يثبت البصروي في فهرسته ـ الذي وضعه لأسماء مصنّفات الشريف المرتضى ﷺ و معه إجازة السيّد في سنة ٤١٧ ق ـ كتاب تنزيه الأنبياء، و هذا يعني أنّ كتاب تنزيه الأنبياء تمّ تأليفه قبل سنة ٤١٧ هـ.

ثالثاً: أحال السيّد المرتضى في كتاب تنزيه الأنبياء إلى مصنّفات ستّة أُخرىٰ: و هي كالتالي:

١. الذخيرة، ص٣٣٨ و ٣٤١.

٢. أجوبة المسائل القرآنية، ص ٨٥.

٣. المقنع في الغيبة، ص ٣١.

٤. جواب المسائل الرازية، ص ١٢٢ و ١٢٣.

---

١. موسوعة الشريف المرتضى، ج ١٠.

٥. المسائل الطرابلسيّات الثالثة، ص ٤١١، ٤١٢، ٤١٣.

٦. الذريعة إلى أُصول الشريعة، ص ٣٩٥.

و من المعلوم أنّ تأليف كتاب الطرابلسيّات الثالثة تمّ تأليفه في سنة ٤٢٧ هـ، و كتاب الذريعة في سنة ٤٣٠ هـ و كتاب المقنع في سنة ٤١٥ق.

و قد كان تأليف كتاب الذخيرة قبل سنة ٤١٣ هـ؛ لأنّه أشار فيه إلى كتاب جمل العلم الّذي كان قد كُتب على عهد الشيخ المفيد.

فمن المفروض أن يتمّ تأليف كتاب التنزيه قبل سنة ٤١٣ هـ يعني سنة وفاة الشيخ المفيد.

رابعاً: يشير السيد المرتضىٰ في مقدّمة كتاب التنزيه إلىٰ ضيقِ وقته و كثرة أعماله، قائلاً: «و أنا أُجيب إلى ما سألت على ضيق الوقت و تشعّب الفكر». ومع أنّ نقابة الأشراف و إمارة الحاجّ خوّلت للسيّد المرتضىٰ سنة ٤٠٦ هـ، أي: بعد وفاة أخيه الرضي، يفترض أن يكون تأليف الكتاب قبل سنة ٤٠٦ هـ.

تأثير كتاب تنزيه الأنبياء

يمكن لنا أن نعدّ كتاب تنزيه الأنبياء أقدم المصنّفات المستقلّة الواصلة إلينا في باب العصمة، و إن ورد في الفهارس كتاب تنزيه الأنبياء لجعفر بن مبشّر (م ٢٣٤ هـ) و تنزيه الأنبياء لابن علاء القشيريّ (م ٣٤٤ هـ)، لكن لم يبْق من هذين الكتابين سوىٰ اسمهما و بعض الأقوال المنقولة عنهما.

و نستطيع القول بأنّ كتاب الشريف المرتضى يعتبر كتاباً لا نظير له في مجال الإبداع الأدبي في باب عصمة الأنبياء و عصمة الأئمّة.

إنّ ابن حزم الأندلسيّ (م ٤٥٥ هـ) الذي توفّي بعد السيّد المرتضى بحوالي خمس عشرة سنة خصّص جزءاً من كتاب الفصل في الملل و الأهواء و النحل

لموضوع عصمة الأنبياء، و استفاد من أُسلوب السيّد المرتضى، حيث ذكر أسماء أحد عشر نبيّاً من الأنبياء، و قام بتأويل الآيات و الإجابة عن الشبهات.[1]

بعد مصنَّف ابن حزم بقرن قام ابن خمير البستيّ بتأليف كتاب تنزيه الأنبياء عمّا نسب إليهم حثالة الأغبياء.

و في هذا القرن قام أبو الفضل شباط بتأليف كتاب زلّة الأنبياء، و الذي قام بنقد كتاب السيّد المرتضى، و الذي نقضه الشيخ عبد الجليل الرازي، و أشار إليه و أجاب عنها في عدّةٍ من المواضع.

و نلاحظ في هذا القرن شدّة تأثير السيّد المرتضى على كتاب عصمة الأنبياء للفخر الرازي (٦٠٦ق) فإنّ للسيّد المرتضى تأثير كبير على الفخر الرازي.[2]

و في القرون التالية أيضاً كان لهذا الكتاب نفس التأثير على المصنّفات الكلاميّة، سواء كان الكتاب عملاً مستقلّاً في باب عصمة الأنبياء، أو كتباً كلاميّةً تناقش بعض مسائلها، و التي منها العصمة.

جهودُ حول الكتاب

لقد حاز كتاب تنزيه الأنبياء و الأئمّة على اهتمام العلماء و المتكلّمين على مدى القرون الماضية، و قد تنوّعت الجهود حول الكتاب من استنساخٍ و تعليقٍ و تحريرٍ و ترجمةٍ و ما إلىٰ ذلك، و إليك ما عثرنا عليه من الأعمال حول الكتاب:

---

١. الفصل في الملل و الأهواء و النحل، ج ٦، ص ٥ ـ ٥٩.

٢. للتوسّع في هذا الموضوع راجع مقالة، (تأثير تنزيه الأنبياء، للسيد المرتضى، على عصمة الأنبياء، للفخر الرازي) بقلم الدكتور أمير أحمد نژاد و السيّدة زهراء كلباسي، في مجموعة المقالات الفارسيّة في مؤتمر السيّد المرتضى.

١. الكتب

١. تكميل تنزيه الأنبياء، للشيخ أبي الفتح محمّد بن عليّ بن عثمان الكراجكي (م ٤٤٩ هـ).

ورد في فهرست كتب الكراجكي الّذي عمله بعض تلامذته: «مختصر كتاب التنزيه، تصنيف المرتضى رحمه الله، نجز منه ذكر الأنبياء و بقي ذكر الأئمّة صلوات اللّٰه عليهم».

و قال العلّامة الطهراني: «عبّر عن ذكر الأنبياء، و بقي ذكر الأئمّة، كما ذكر في فهرست كتبه، و المراد أنّه أكمل البحث عن تنزيه الأنبياء، و بقي ذكر تنزيه الأئمّة».[1]

لم نعثر على نسخة من هذا الكتاب.

٢. أنوار الهدى في تحرير كلام المرتضى، للمولىٰ: عليّ بن عناية اللّٰه البسطامي المشهور ببايزيد الثاني.

و هو عبارة عن تحرير من كتاب تنزيه الأنبياء، ضمن عناوين علىٰ نحو: «فإن قيل ... قلنا»، و «مسألةٌ ... الجواب».

فرغ منه في أواخر شهر جمادى الأُولىٰ من سنة ١٠٠٣ هـ.

أوّله: «الحمد للّٰه الذي صرفنا عن الإلحاد في ذاته و صفاته... أمّا بعد فيقول العبد... إنّي قد بيّنت سالفاً في بعض الرسائل المنفردة ...».

نهايته: «إلى هنا كلام السيّد السند ـ روّح اللّٰه روحه و أجمعه مع أئمته ـ... و اتّفق الفراغ من جمع هذه المسائل و تحريرها إضافة ما أُضيف إليها من الفوائد... إنّه وليّ المغفرة و الإثابة».

---

١. الذريعة، ج ٢٠، ص ١٩٢، الرقم ٢٥٢٧.

توجد نسخة منه في مكتبة مجلس الشورى في طهران برقم: ٢ /١٠٢٠٤، و هي بخطّ المؤلّف، فرغ منها في شهر جمادى الأُولى من سنة ١٠٠٣ ه‍، و هي مصحّحة في الحواشي.

٣. حاشية تنزيه الأنبياء

المؤلّف: عليّ محمّد الكرهرودي.

كانت الحاشية في نقد منهج الشريف المرتضى في علم الإمام و خروج الإمام الحسين بن عليّ عليهما السلام.

نسخته في مكتبة رضا الأُستادي، قم المقدّسة، بدون الرقم، الناسخ: إبراهيم بن المظفّر الدماوندي المجاور في الغري، تاريخ الاستنساخ ١٠٨٢ه‍.

٤. تحفة الأتقياء في ترجمة النصف الأوّل من تنزيه الأنبياء للشريف المرتضى، للشريف حسين الهندي.

و هو عبارة عن ترجمة القسم الأوّل، أي قسم الأنبياء، إلى لغة الأُردو، و قد طبع في الهند.[1]

٥. ترجمة تنزيه الأنبياء، تحت عنوان: «تنزيه الأنبياء پژوهشي قرآني دربارة عصمت پيامبران و امامان» (= تنزيه الأنبياء تحقيق قرآني حول عصمة الأنبياء و الأئمّة)، و نقله إلى الفارسية أمير سلماني رحيمي، طبع ضمن منشورات العتبة الرضويّة المقدّسة، سنة ١٣٧٧ ه‍. ش.

٢. الرسائل الجامعيّة

١. ترجمة و تحقيق تنزيه الأنبياء، للسيّد المرتضى (قسم الأنبياء)، محسن

---

١. الذريعة، ج ٣، ص ٤٠٨ و ٤٢٢.

شايگان، المشرف: آذرتاش آذرنوش، المساعد: محمّد علي مهدوي راد، كليّة الإلهيات جامعة طهران، سنة ١٣٧٥ هـ. ش.

٢. عصمة الأنبياء من منظور السيّد المرتضى، آسية ميرزائي، المشرف: قاسم علي كوچناني، المساعد أحمد بهشتي، ماجستير فلسفة و كلام إسلامي، جامعة طهران، سنة ١٣٨٣ هـ. ش.

٣. نظريّة العصمة؛ دراسة مقارنة بين ما كتبه السيّد المرتضى و العلّامة الحلّي، ماجستير، مدرسة الفقه و المعارف الإسلامية العالية، سهيل السهيلي (العراق) المشرف: محمّد هادي يوسفي الغروي، سنة ١٣٨٤ ش.

٤. بحثٌ تطبيقيٌ لموضوع عصمة الأنبياء من منظور (الشيخ الصدوق، السيّد المرتضى، العلّامة الطباطبائي و العلامة العسكري)، السيد يعقوب الهاشمي، مجمّع التعليم العالي للفقه، جامعة المصطفى، ماجستير الفقه و المعارف الإسلاميّة، المشرف: الشيخ محمّد كريمي، ١٣٨٥.

٥. مقايسة آراء السيّد المرتضى و العلّامة الطباطبائي في باب عصمة الأنبياء، أكبر قرباني، ماجستير إلهيات و الفلسفة و الكلام الإسلامي ، جامعة إصفهان، ١٣٧٩/١١/١٢.

٦. ترجمة و نقد و تحقيق الجزء الثاني من كتاب تنزيه الأنبياء (السيّد المرتضى)، فرشته عباسي، ماجستير علوم القرآن و الحديث، جامعة آزاد الإسلاميّة (طهران المركزيّة) ، المشرف: الدكتور عباس همامي، المساعد: الدكتور محمّد مهدي مظاهري / ١٣٨٨.

٧. ترجمة و تحقيق الجزء الثاني من كتاب تنزيه الأنبياء، للسيّد المرتضى (علم

الهدى)، نرجس ميرزاده، ماجستير علوم القرآن و الحديث، جامعة آزاد الإسلاميّة، طهران المركزية، ١٣٨٩.

٨. بحث موضوعي لموضوع عصمة الأنبياء عليهم السلام محورها تنزيه الأنبياء، للسيّد المرتضى علم الهدى، سهيلا محمّدي، ماجستير إلهيات علوم القرآن و الحديث، سنة ١٣٩١ هـ. ش، جامعة آزاد الإسلاميّة (وحدة طهران الشمالية)، كليّة الإلهيات و المعارف الإسلاميّة.

٣. المقالات

١. البيليوغرافيا الوصفيّة لتنزيه الأنبياء و الأئمّة عليهم السلام، جمال الدين حيدري فطرت، مجلّة حديث الحوزة، شتاء ١٣٨٩، العدد ١.

٢. نظرة عامّة على ترجمة كتاب تنزيه الأنبياء، الكاتب: م. رضوي؛ مجلّة: كتاب ماه دين، بهمن سنة ١٣٧٧ هـ. ش، العدد ١٦ (١ الصفحة - من ٢٢ الى ٢٢)

٣. آراء السيد المرتضى و تقييم كتاب تنزيه الأنبياء و الأئمّة عليهم السلام، جمال الدين حيدري فطرت، مجلة: حديث أنديشه، الدورة الجديدة، شتاء وربيع ١٣٨٧، العدد ٥ (ص ٩٦ - ٢٥).

٤. مسألة العصمة حسب رأي السّيد المرتضى: العصمة في الآثار الكلامية للسيّد المرتضى مع التركيز على كتاب تنزيه الأنبياء و الأئمّة، سارة لشكري، مجلّة كتاب ماه دين، بهمن سنة ١٣٩١ هـ. ش، العدد ١٨٤، (من ٢٧ الى ٣٢).

عنوان الكتاب

لقد عنون الكتاب في طبعاته المختلفة باسم: «تنزيه الأنبياء»، مع أنّ الشريف المرتضى ذكر هذا الكتاب في جملة من مصنّفاته كـ: الناصريّات، و المسائل الرازية،

و المسائل القرآنيّة، و الطرابلسيّات الثالثة بقوله:

ـ «كتابنا المعروف بـ: تنزيه الأنبياء و الأئمّة».[1]

ـ «كتابنا الموسوم بـ: تنزيه الأنبياء و الأئمّة».[2]

ـ «في كتاب: تنزيه الأنبياء و الأئمّة».[3]

و قد ورد في فهرست مصنفات الشريف المرتضى لتلميذه البُصروي بعنوان: «تنزيه الأنبياء و الأئمّة» أيضاً.[4]

كذلك ورد في أقدم مخطوطات الكتاب نحو المخطوطة المستنسخة في القرن السادس و التي رمزنا إليها بـ: «ألف»، و المستنسخة في القرن الثامن و التي رمزنا إليها بـ: «ج» بعنوان «تنزيه الأنبياء و الأئمّة».

و بناءً عليه: انتخبا العنوان الكامل و كما نصّ عليه المصنّف، و وردت في المخطوطات على الغلاف.

طبعات الكتاب

لقد نال كتاب تنزيه الأنبياء و الأئمّة حظّاً وافراً من الطبع، فقد طبع ثمان مرّات، إليك مواصفاتها:

١. تبريز: طبعة حجريّة، دار طباعة الحاجي إبراهيم، ۱۲۹۰ ق، بخطّ عبد الرحيم بن محمّد تقي التبريزي، ص۱۸۹.

٢. النجف الأشرف: ۱۳۵۲ق، ص ۱۸۵.

---

١. الناصريات، ص ٤٢٢؛ رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٢٢.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٤١٢ و ج ٣، ص ٨٥.

٣. المصدر، ج ٣، ص ١١٧.

٤. مجلة العقيدة، ص ٣٨٢، مقال فهرست البصروي.

٣. قم المقدّسة: منشورات الشريف الرضي، ١٣٧٩ش، ٢٤٠ص.

٤. بيروت: دار الأضواء، ١٤٠٩ق، ٢٤٠ص.

٥. طهران: مكتبة الصدوق، مدرسة الشهيد المطهري، ١٤٢٢ق / ١٣٧٩ش، تحقيق و تعليق: فاطمة القاضي شعار، إشراف: علي أكبر الغفاري.

٦. قم المقدّسة: بوستان كتاب، ١٣٨٠ش، ٣١٢ص، تحقيق: فارس حسّون كريم.

٧. بيروت: منشورات الأعلمي، ١٤٢٩ق، ص ٢٣٠.

٨. قم المقدّسة: المكتبة الحيدريّة، ١٤٣١ق، ص ٢٦٠، تحقيق: محمّد صادق الكتبي.

و قد تمّ حتّى الآن طباعة كتاب تنزيه الأنبياء و الأئمّة ـ كما مضىٰ ـ ثمان مرّات. أقدم طبعة هي الطبعة الحجرية في تبريز عام ١٢٩٠ هـ، و آخرها سنة ١٤٣١ هـ.

لكن أفضل الطبعات، السادسة بتحقيقٍ لفارس حسّون كريم، المطبع من منشورات مكتب الإسلام الإسلامي (بوستان كتاب).

و تستند هذه الطبعة على مخطوطتين، إحداهما نسخة العتبة الرضويّة المقدّسة (كتبت في سنة ٧٨٧ هـ)، و الأُخرىٰ نسخة مجلس الشورى الإسلاميّ (كتبت في سنة ١٠٤١ هـ).

و هي طبعة جيدة من حيث المقدّمة و التقطيع و التخريج، إلّا أنّنا عثرنا علىٰ نسخ قديمة استطعنا من خلالها فتح مجال أوسع للضبط و التحقيق.

المحور الثالث: مخطوطات الكتاب و العمل عليه

إنّ لكتاب تنزيه الأنبياء و الأئمّة ميزات كثيرة بين سائر تراث الشريف المرتضى ﵀، منها كثرة نسخه و انتشاره في البلدان و مكتباتها، و التي تنبئ إلى أهمّيّته و اعتناء السلف بشأنه؛ لما فيه من الموادّ العلميّة، و لهذه الأهمّيّة عكفوا

على استنساخه و نقله إجازة و رواية.

و بعد الفحص في فهارس المخطوطات، و انتقاء أهمّ نسخ الكتاب، تمّ اختيار سبعاً منها علىٰ أساس الأقدمية و الأهمّية و النفاسة و الأضبطية و الأكثر إتقاناً، و تمّ مقابلتها بدقّة، و إليكم مواصفات تلك النسخ:

النسخ المعتمدة

١. نسخة مكتبة سپهسالار في طهران، برقم: ١٧٨٢، و هي بخطّ النسخ، يعود تاريخها إلىٰ أوائل القرن السادس الهجري، و كتب على ظهرها إجازة مهمّة لعليّ بن فرج بن عليّ، و إليك نصّها:

قرأ عليّ كتاب تنزيه الأنبياء و الأئمّة عليهم السلام من أوّله إلى آخره قراءة فهمٍ ... و دراية النقيبُ الأجلّ السيّد العالم الأوحد تاج الدين شمس الشرف أبو الحسن عليّ بن محمّد بن أحمد بن أبي الفضل العلويّ الحسيني - أحسن اللّٰه توفيقه و تسديده - و أجزتُ له أن يروي ذلك عنّي، عن الشيخ المفيد أبي عليّ، عن والده الشيخ السعيد أبي جعفر بن الحسن الطوسي، عن السيّد المرتضى علم الهدى - نفعنا اللّٰه به و جميع المؤمنين - و الحمد للّٰه ربّ العالمين وصلواته على سيّدنا محمّد النّبي و آله الطاهرين و سلامه، و حسبنا اللّٰه و نعم الوكيل.

و أخبرني أيضاً شيخي السيّد الأجلّ العالم أبو نصر عبد الجبّار بن أبي القاسم الرازي، أنّه قرأه على الشيخ الأجلّ السعيد عبد الجبّار أبي الوفاء ابن عبد اللّٰه الرازيّ، و أخبره أنّه قرأه على الشيخ السعيد أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ، و رواه الشيخ أبو جعفر عن السيّد علم الهدى المرتضى (رحمه اللّٰه).

كتبه عليّ بن فرج بن عليّ في التاريخ المذكور.

و عليها علامة بلاغ و تملّك المولىٰ عماد الدين عليّ الإسترآبادي.[١]

و رمزناها بـ«ألف».

٢. نسخة مكتبة أياصوفيا في إستانبول، برقم: ٣١٦٥، و هي بخطّ النسخ المعرّب، يرجع تاريخها إلى القرن السادس الهجريّ. و قد كتبت العناوين بخطٍّ جليّ، و هي نسخة ناقصة مشتملة على قسم عصمة الأنبياء فقط، خرق بعض المتعصّبين قسم عصمة الأئمّة؛ و ذلك قربةً إلى اللّٰه بزعمه!! و قد أشار هذا المتعصّب إلى جنايته في نهاية النسخة:

هذا آخر ما حرّره هذا المصنّف في تنزيه الأنبياء، و شرع في آخر هذا الكتاب من هذا المكان في تنزيه الأنبياء، لكنّه مع ذلك سبّ الصحابة ونسبهم إلى الكفر، و غير ذلك في أوراق كثيرة، فأحببت فصل ذلك عن هذا الكتاب الشريف بقلع ذلك و تمزيقها قربةً إلى اللّٰه تعالى.

و رمزناها بـ«ص».

٣. نسخة مكتبة العتبة الرضويّة المقدّسة ـ على مشرّفها آلاف التحية و الثناء ـ برقم: ٨٢٨٢، يرجع تاريخها إلى القرن السابع الهجريّ، ناقص من بدايتها.[٢]

ملاحظة: أشار المرحوم السيّد عبد العزيز الطباطبائيّ إلىٰ أنّ هذه النسخة كانت ضمن مجموعة تاريخها ٧٨٥ هـ، و استنسخها أبو الحسن حيدر بن سعود بن عليّ الحسني، واشتملت هذه المجموعة على الكتب التالية: نهج البلاغة، الأمالي للشريف المرتضى، تنزيه الأنبياء، كشف الغمّة للإربلي، كشف الحقّ و نهج

---

١. فهرست مخطوطات مكتبة سپهسالار، ج ٣، ص ٥١.

٢. فهرست مخطوطات الآستانة الرضوية، ج ١١، ص ٧٨.

الصدق للعلّامة الحلّي، شرح القصائد السبع العلويّات لابن أبي الحديد، و قد فصل بين هذه الكتب، و لذلك لا يمكننا تخمين تاريخها من ملاحظة المخطوطة.

و هي نسخة مصحّحة، عليها تملّك محمّد حسن ابن حاجي محمّد قاسم المشهدي، و أيضاً عليها وقفية من الحاج محمّد حسن المذكور على عامّة الطلبة في المشهد المقدّس.

و رمزناها بـ«ب».

٤. نسخة مكتبة لاله في إستانبول، برقم: ٢١٦٨، النسخ، استنسخها محمّد بن يوسف بن سليمان بن محمّد مولى آل محمّد ـ صلى اللّٰه عليهم ـ المعروف بابن الريحاني (أو الزنجاني) في تاريخ ليلة السبت ١٦ ربيع الآخر سنة ٧١٦ هـ.

نسخة مصحّحة، و عليها قليل من الحواشي، كتبت العناوين بقلم الثلث الجلي، و هي نسخة ناقصة مشتملة على قسمة عصمة الأنبياء فقط، و على ظهرها تملّكات كلّاً من عبد الرحمن بن عليّ بن المؤيّد، و أبي الخير أحمد، و محمّد أسعد الحسيني في تاريخ ١١٨٨هـ، و محمّد بن عليّ بن عمر المروزي الحنفي، و عليها وقفية الشيخ نور الدين زاده في مدينة تبريز تاريخها سنة ٨٠٤ هـ احتمالاً، وعلى ظهرها و نهايتها ختم وقف مدوّر كبير للسلطان سليم خان منقوش عليه: «هذا وقف سلطان الزمان الغازي سلطان سليم خان ابن السلطان مصطفى خان عفا عنهما الرحمن ١٢١٧».

و رمزناها بـ«ل».

٥. نسخة مكتبة السيّد شهاب الدين المرعشي النجفي رحمه الله، برقم: ١٢٥٩٤، النسخ، تاريخها ٢٦ شهر شوّال سنة ٧٤٠ هـ، في مدينة شيراز.

نسخه مصحّحة، و على ظهرها تملّك ناصر بن يحيى بن أبي مجلي في سنة

٨٩٩هـ، و أيضاً خاتم بيضوي: «صدر الدين محمّد بن محمّد باقر الرضوي»، و هو صاحب حاشية الوافية تلميذ آغا جمال الخوانساري و أُستاذ الوحيد البهبهاني.[1]

و رمزناها بـ«ج».

٦. نسخة مكتبة العتبة الرضويّة المقدّسة ـ علىٰ مشرّفها آلاف التحية و الثناء ـ برقم: ٣٩٣، النسخ، تاريخها ٧٨٧هـ، و هي نسخة مصحّحة، ناقصة من بدايتها، وقفها على المكتبة المذكورة الميرزا رضا خان النائينيّ بتاريخ ١٥ مرداد ١٣١١هـ ش، و منها مصوّرة في مركز إحياء الميراث الإسلامي في قم المقدّسة برقم: ٥١.[2]

و رمزناها بـ«د».

٧. نسخة مكتبة جامعة طهران، برقم: ٧٠٣١، بخطّ النسخ، استنسخها عليّ بن محمّد حسين الإصفهاني في ١١ شهر شعبان سنة ٨٩١هـ.

و هي نسخة كاملة مصحّحة، عليها علامة البلاغ، كتبت العناوين بقلم شنجرف، و على ظهرها تملّك محمّد تقي بن محمّد باقر الشريف اليزدي، و ختمه البيضويّ.[3]

و رمزناها بـ«ر».

سائر النسخ

٨. مكتبة آية اللّٰه السيد الگلپايگاني، قم المقدّسة، برقم: ٣٥٧٤ ـ ٩٤ / ١٨، و هي بخطّ النسخ، استنسخها السيد حسب اللّٰه بن ناصر الموسويّ الحسينيّ، يوم

---

١. فهرس مخطوطات المكتبة المرعشية، ج ٣١، ص ٧٤٩.

٢. فهرس مخطوطات الآستانة الرضوية، ج ٤، ص ٥٤.

٣. فهرس مخطوطات جامعة طهران، ج١٦، ص ٤٣٤.

الإثنين ربيع الآخر سنة ٩٥٦ هـ.[١]

٩. مكتبة آية الله السيّد المرعشيّ، قم المقدّسة، غير مرقّمة.[٢]

١٠. مكتبة مجلس الشورى، طهران، برقم: ٢ / ٢٧٥٦، و هي بخطّ النسخ، استنسخها محمّد عليّ بن هارون المظاهريّ، في ٢ جمادى الآخرة سنة ٩٦٠هـ.[٣]

١١. مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في النجف الأشرف، برقم: ١ / ١٤٢٢، استنسخها عليّ بن أحمد في ٩٦١هـ، و هي ناقصة من أوّلها.

١٢. مكتبة مجلس الشورى، طهران، برقم: ٧٥٧، بخطّ النسخ، علاء الدين أحمد الخفري، سنة ٩٦٤هـ.[٤]

١٣. مكتبة فخر الدين النصيري، طهران، برقم: ٨٨٥، بخطّ النستعليق، سلخ شهر محرّم سنة ٩٦٨هـ.[٥]

١٤. مكتبة آية الله السيّد المرعشي رحمه الله، قم المقدّسة، برقم: ١ / ٢٤٥، و هي بخطّ النسخ، استنسخها الحسن بن عليّ بن الحسن بن عليّ بن الحسين الحسينيّ البحرانيّ، يوم الأحد ٨ شهر ذي القعدة سنة ٩٧١هـ، في جزيرة جرون.[٦]

١٥. مكتبة العتبة الرضوية المقدّسة، برقم: ١٣٦١٠، و هي بخطّ النسخ، استنسخها موسى المازندراني، سنة ٩٨٥هـ، مبتورة الأوّل.[٧]

---

١. فهرس مخطوطات مكتبة السيد الگلپايگاني، ج ٢، ص ١٠٥٨.

٢. مجلّة ميراث شهاب، س ٥، ش ١، ص ٢٠٤.

٣. فهرس مخطوطات مكتبة المجلس، ج ٩، ص ١٤٥.

٤. المصدر، ج ٢، ص ٤٧٨.

٥. مجلّة أوراق عتيق، ج ٤، ص ٥٦

٦. فهرس مخطوطات المكتبة المرعشية، ج ١، ص ٢٧

٧. الفهرس الألفبائي، ص ١٤٨.

١٦. مكتبة دوبلن، إيرلندا ـ جستربيتي، برقم: ٣٨١١، من القرن العاشر.[١]

١٧. مكتبة جامعة طهران، برقم: ١/ ٦٨٩، بخطّ النسخ، استنسخت في شهر رمضان سنة ١٠٠٨ هـ، قرأها محمّد بن عبد النبيّ النيشابوريّ في العشر الثاني من شهر جمادى الآخرة من سنة ١٢٠٥ هـ، و كتب عليها الحواشي.[٢]

١٨. مكتبة جامعة طهران، برقم: ١٠٠٥١، النستعليق، من أوائل القرن ١١هـ، استنسخها رشيد الدين محمّد بن صفي الدين محمّد السپهري.[٣]

١٩. مكتبة جامعة طهران، برقم: ٣٨٤٠، بخطّ النستعليق، من القرن الحادي عشر.[٤]

٢٠. مكتبة مجلس الشورى، طهران، برقم: ٣ / ٩٢١٢، بخطّ النسخ، استنسخها الحسن بن محمّد الحسيني الأحسائي في ٢٢ محرّم في مدينة سورت(؟؟؟).[٥]

٢١. مكتبة عتبة السيد عبد العظيم الحسنيّ عليه السلام، طهران، برقم: ٢ / ٦٨١، بخطّ النستعليق، استنسخها صالح بن عبد الكريم البحراني، ١٩ شهر شعبان سنة ١٠٤٦ في محروية نعيم من مناطق البحرين، قابلها و صحّحها.[٦]

٢٢. مكتبة المسجد الأعظم، قم المقدّسة، برقم: ٣ / ٢٤٦، بخطّ النسخ، استنسخها السيد قاسم بن إسماعيل الحسيني، في شهر صفر سنة ١٠٤٧هـ.[٧]

٢٣. مكتبة مدرسة آية اللّٰه السيد البروجردي في النجف الأشرف، برقم: ١٧٢،

---

١. فهرس مخطوطات تشستربيتي، ج ١، ص٤٧٦.
٢. فهرس مخطوطات جامعة طهران، ج٣، ص ٥٧٠ ـ ٥٧
٣. المصدر، ج ١٩، ص٧ ـ ٨
٤. المصدر، ج ١٢، ص ٢٨٢٣.
٥. فهرس مصورات مجلس الشورى، ج ٢، ص ١٥١.
٦. فهرس مخطوطات عتبة السيد عبد العظيم الحسني، ج ١ ص ١٥٤ ـ ١٥٥؛ و ج ٢، ص ٥٤١
٧. فهرس مخطوطات المسجد الأعظم، ج ٤، ص ١ ـ ١٣.

بخطّ النسخ، استنسخها الحسن بن أبي جامع العاملي، في غرّة شهر رجب سنة ١٠٥٢ هـ.[١]

٢٤. مكتبة السيد ضياء الدين الفاني، في إصفهان، برقم: ٤ / ٥٥، استنسخها في ٢٤ شهر شوّال سنة ١٠٥٢ هـ.[٢]

٢٥. المكتبة الوطنيّة، تركيا ـ أنقرة، برقم: MIL YAZB ١٠١ ٠٦ بخطّ النسخ، ١٠٦٣ هـ.

٢٦. مكتبة حيدر عليّ المؤيّد، قم المقدّسة، برقم: ٣٣٢، بخطّ النسخ، يوم السبت شهر رمضان سنة ١٠٦٧ هـ.[٣]

٢٧. مكتبة جامعة طهران / برقم: ٢٣٨٠، بخطّ النسخ، رجب ١٠٧٢ هـ.[٤]

٢٨. مكتبة جامعة طهران / برقم: ٨ / ٧٢٤٣، بخطّ النستعليق، ناسخها محمّد مهدي، في سنة ١٠٧٢ هـ.[٥]

٢٩. مكتبة مدرسة آية اللّه السيد البروجردي في النجف الأشرف، بخطّ النسخ، في شهر ربيع الآخر سنة ١٠٧٣هـ.[٦]

٣٠. مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، النجف الأشرف، برقم: ٣٧، استنسخها بهاء الدين محمّد بن محمّد القاري، في مكّة المكرّمة، في ٢٥ شهر رمضان سنة ١٠٧٣هـ.

---

١. فهرس مخطوطات مدرسة السيد البروجردي، ج ٢، ص ١٦ ـ ١٨.

٢. فهرست مكتبات إصفهان، ص ١٣.

٣. فهرس مخطوطات المؤيد، ج ١، ص ٢٨٤.

٤. فهرس مخطوطات جامعة طهران، ج ٩، ص ٩٧٢.

٥. المصدر، ج ١٦، ص ٤٩٧ ـ ٤٩٨.

٦. فهرس مخطوطات مدرسة السيد البروجردي، ج ٢، ص ٢٤ ـ ٢٥.

٣١. مكتبة العتبة الرضويّة المقدّسة، مشهد المقدّسة، برقم: ٣٩٥، بخطّ النسخ، استنسخت في سنة ١٠٧٣هـ.[١]

٣٢. المكتبة الوطنيّة، في طهران، برقم: ٢ /٢٨٢٣/ع، بخطّ النسخ، استنسخها محمود بن جلال الفيروزآبادي، في سنة ١٠٧٤هـ.[٢]

٣٣. مكتبة آية اللّٰه السيّد المرعشي، برقم: ١ / ٦٤٠٣، بخطّ النسخ، استنسخها حسين تربتي، يوم الجمعة ٦ شهر ذي القعدة سنة ١٠٧٥ هـ.[٣]

٣٤. مكتبة مجلس الشورى، طهران، برقم: ١٥٣٠٣، بخطّ النسخ، شهر شوال ١٠٨٠هـ، قرأها مالك النسخة الأمير إسماعيل دستغيب الحسينيّ علي الشيخ صالح بن عبد الكريم البحراني، و أجازه البحرانيّ في ٢٠ شوال سنة ١٠٨٠هـ، و أيضاً فيها إجازة أُخرى مفصّلة لتلميذه السيد ضياء الدين محمّد إسماعيل الحسينيّ.[٤]

٣٥. مكتبة السيد النجومي، في كرمانشاه، بدون الرقم، استنسخت في شهر شوّال سنة ١٠٨٠هـ، و فيها إنهاء بخطّ المولىٰ عبد الرزّاق في ٢٠ شوّال سنة ١٠٨٠هـ.[٥]

٣٦. مكتبة مجلس الشورى، طهران، (مجموعة الطباطبائي)، برقم: ٣٢٩، بخطّ النسخ، استنسخها السيّد نعمة اللّٰه ابن السيّد حسن الموسويّ، ١٠٨١ هـ.[٦]

٣٧. مكتبة الشيخ الأُستادي، قم المقدّسة، بدون الرقم، إبراهيم بن المظفّر

---

١. فهرس مخطوطات الآستانة الرضوية المقدّسة، ج ٤، ص ٥٤.

٢. فهرس مخطوطات المكتبة الوطنية، ج١٣، ص٣٢٦.

٣. فهرس مخطوطات المكتبة المرعشية، ج١٧، ص ٤.

٤. فهرس مخطوطات مكتبة المجلس، ج٤٣، ص٨

٥. دليل المخطوطات، ص ٢٢٤.

٦. فهرس مخطوطات مكتبة المجلس، ج ٢٤، ص ٢٦٤.

الدماونديّ المجاور في الغريّ، ١٠٨٢ هـ، عليها حاشيتان من عليّ محمّد الكرهرودي في نقد منهج الشريف المرتضى في علم الإمام و خروج الإمام الحسين بن عليّ عليهما السلام.[١]

٣٨. مكتبة آية اللّه السيّد المرعشي رحمه الله، برقم: ٢ / ١١٩٥١، بخطّ النسخ، استنسخها محمّد عليّ بن عبد الكريم في ١٧ ذي الحجّة سنة ١٠٨٢ هـ.[٢]

٣٩. مجموعة السيّد حسين الحسينيّ الهمدانيّ، في النجف الأشرف، برقم: ٨، النسخ، يوم الجمعة ٢١ جمادي الأُولىٰ سنة ١٠٨٥هـ، في مشهد مولى الثقلين أبي الحسنين عليه السلام.[٣]

٤٠. مكتبة العتبة الرضويّة المقدّسة، برقم: ٢٣٩١٦، بخطّ النسخ، استنسخها السيد الحسيني، في ١٤ محرّم سنة ١٠٨٦هـ.[٤]

٤١. مكتبة آية اللّه السيّد المرعشي رحمه الله، الرقم: ١ / ٦٥٩٧، بخطّ النسخ، استنسخها عبد الكريم بن قرابيك، في يوم الخميس ١٠ ربيع الآخر سنة ١٠٨٦هـ، في المدرسة الباقريّة إصفهان.[٥]

٤٢. مركز إحياء التراث الإسلاميّ، قم المقدّسة، الرقم: ١ / ٣٦٠٢، بخطّ النسخ و النستعليق، فُرغ منها يوم الأربعاء ٢١ ذي الحجّة سنة ١٠٩٠هـ، استنسخت من نسخة تاريخها ٨٦٨ هـ.[٦]

---

١. صد وشصت نسخه (مئة و ستون نسخة)، ص ٥٦.

٢. فهرس مخطوطات المكتبة المرعشية، ج ٣٠، ص ٢٤٧.

٣. مجلّة الموسم، ش٨، ص ١٤٨٤.

٤. فهرستگان نسخه‌هاى خطى ايران (فنخا)، ج ٩، ص ٣٣٨.

٥. فهرس مخطوطات المكتبة المرعشية، ج ١٧، ص ١٧١.

٦. فهرس مخطوطات مركز إحياء التراث، ج ٩، ص ١١٣ ـ ١١٥.

٤٣. مكتبة العتبة الرضويّة المقدّسة، الرقم: ٣٩٦، بخطّ النسخ، استنسخت سنة ١٠٩١هـ، في المدرسة السميعيّة، مشهد المقدّسة.[١]

٤٤. مكتبة دائرة المعارف، طهران، الرقم: ١ / ٣٧٩، النسخ، ربيع الأوّل سنة ١٠٩٣ هـ.[٢]

٤٥. مكتبة السيّد المرعشيﷺ، الرقم: ٢ / ٩٨٤٠، بخطّ النسخ، استنسخها الملّا صادق البروجردي، سنة ١٠٩٣هـ.[٣]

٤٦. مكتبة العتبة الرضويّة المقدّسة، الرقم: ٢٣٠١٥، بخطّ النسخ، استنسخها عبد اللّٰه بن محمّد أمين نور بخش، في سنة ١٠٩٨هـ.[٤]

٤٧. المكتبة الوطنيّة، طهران، الرقم:٨٨٢٧، بخطّ النسخ، من القرن الحادي عشر الهجري.

٤٨. المكتبة الوطنيّة، طهران، الرقم:٨٧٤٠، بخطّ النسخ، من القرن الحادي عشر الهجري.

٤٩. مدرسة فتح علي بيك، في دامغان، الرقم: ١٩٥، بخطّ النسخ، من القرن الحادي عشر الهجري.[٥]

٥٠. مكتبة مَلِك العامّة، طهران، الرقم: ٦٠٧، بخطّ النسخ، من القرن الحادي عشر الهجري.[٦]

---

١. فهرس مخطوطات الآستانة الرضوية المقدّسة، ج ٤، ص ٥٤.
٢. فهرس مخطوطات مكتبة دائرة المعارف الإسلامية الكبرى، ج ١، ص ٦٤.
٣. فهرس مخطوطات المكتبة المرعشية، ج ٥، ص ١٦١.
٤. فهرستگان نسخههای خطی ایران (فنخا)، ج ٩، ص ٣٣٧.
٥. فهرس مخطوطات مدرسة فتح علي بيك، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.
٦. فهرس مخطوطات مكتبة مَلِك، ج ٢١، ص ١٢.

٥١. مكتبة آية اللّه السيّد المرعشي رحمه الله، الرقم: ١١٥١١، بخطّ النسخ، من القرن الحادي عشر الهجري، مصحّحة و عليها علامة البلاغ.[١]

٥٢. مدرسة الإمام الهادي عليه السلام، مشهد المقدّسة، الرقم: ٤٢، بخطّ النستعليق، من القرن الحادي عشر الهجري.[٢]

٥٣. جامعة طهران، الرقم: ٦ / ٥٣٩٦، بخطّ النسخ، من القرن الحادي عشر الهجري.[٣]

٥٤. مدرسة نوّاب، مشهد المقدّسة، الرقم: ٦١٢، بخطّ النستعليق، القرن الحادي عشر الهجري.[٤]

٥٥. مكتبة عتبة السيّدة المعصومة عليها السلام، الرقم: ٢ / ٥٨ / ٦٠٤٥ج ٤، بخطّ النستعليق، من القرن الحادي عشر الهجري.[٥]

٥٦. مكتبة جامعة إصفهان، الرقم: ١ / ١٠٦، بخطّ النسخ، من القرن الحادي عشر الهجري.[٦]

٥٧. مركز إحياء التراث، قم المقدّسة، الرقم: ٤٤٣٠، من القرن الحادي عشر الهجري.[٧]

٥٨. مدرسة فتح علي بيك، دامغان، الرقم: ٢٣٠، بخطّ النسخ، من القرن

---

١. فهرس مخطوطات المكتبة المرعشية، ج ٢٩، ص ١٥٢.

٢. فهرس مخطوطات مدرسة الإمام الهادي عليه السلام، مشهد، ص ٣٦.

٣. فهرس مخطوطات جامعة طهران، ج ١٥، ص ٤٢٣٨.

٤. فهرس مخطوطات مدرسة نواب، ص ٤٩٣.

٥. فهرس مخطوطات الآستانة بقم، ص ٢٠٩.

٦. نشريه نسخه‌هاي خطي (مجلة المخطوطات)، ج ١١، ص ٩٢٥.

٧. فهرس مخطوطات، ج ١٠، ص ٥٤٣ ـ ٥٤٤.

الحادي عشر الهجري.[١]

٥٩. جامعة طهران، الرقم: ٤٩٥١، بخطّ النسخ، استنسخها محمّد سعيد بن الحاجي بابا خان التوي، في يوم الأربعاء ٢٥ شهر رمضان سنة ١١٠٠هـ في بلدة همدان.[٢]

٦٠. مكتبة آية اللّه السيد المرعشي، الرقم: ٥ / ١٠٨١٩، بخطّ النسخ و النستعليق، استنسخها محمد بن محمد سلمان، في ٦ رجب سنة ١١١٠ هـ، مصحّحة.[٣]

٦١. العتبة الرضويّة المقدّسة، الرقم: ١٧٥٩٨، بخطّ النسخ، استنسخها محمّد باقر، في سنة ١١٠٨ هـ.[٤]

٦٢. مكتبة العلّامة الطباطبائي في شيراز، الرقم: ١٠٥٨، بخطّ النسخ، استنسخها محمّد عليّ الكربلائي، ١١١٢هـ.[٥]

٦٣. العتبة الرضويّة المقدّسة، الرقم: ١٥٢٩٢، بخطّ النسخ، استنسخها محمّد إبراهيم بن الملّا نورا الهزار جريبي، في سنة ١١١٢هـ.[٦]

٦٤. ممتاز العلماء، في لكنهو بالهند، الرقم: ٦٢١، بخطّ النسخ، استنسخها محمّد عابد بن محمّد زاهد، في يوم الأحد، ١٢ ربيع الأوّل سنة ١١١٨ هـ.

---

١. فهرس مخطوطات مدرسة فتح علي بيك، ص١٦٨.

٢. فهرس مخطوطات جامعة طهران، ج١٧، ص٤٠٦٦.

٣. مجلة ميراث شهاب، السنة ٩، العدد ٢، ص ٤٠.

٤. فهرستگان نسخه‌هاى خطى ايران (فنخا)، ج ٩، ص ٣٣٩.

٥. نسخه پژوهي، ج ٢، ص ١٣٣.

٦. الفهرس الألفبائي لمخطوطات العتبة الرضوية المقدّسة، ص ٦٣٠.

٦٥. كليّة الآداب، مشهد المقدّسة، الرقم: ١٥٠ (فيّاض)، بخطّ النستعليق، استنسخها أبو طالب بن الشيخ عبد اللّٰه اللاهيجيّ، في ١٩ شهر ربيع الأول سنة ١١١٩ هـ.[١]

٦٦. مدرسة غرب، في همدان، الرقم: ٧٨٠، بخطّ النسخ، استنسخها عليّ نقي بن بهرام بك، في سنة ١١٢٥هـ.[٢]

٦٧. جامعة لس أنجلس، الرقم: M٩٤٣ بخطّ النسخ، استنسخها مهدي الحسيني، في سنة ١١٢٩هـ.[٣]

٦٨. المكتبة العامّة، ساري، الرقم: ١ / ٩٥، بخطّ النستعليق، استنسخها محمّد سميع، في صفر سنة ١١٣٠هـ.[٤]

٦٩. مكتبة آية اللّٰه السيد الگلپايگاني، قم المقدّسة، الرقم: ٢ /٦٦١ ـ ٤/١٣١، فُرغ منها يوم الإثنين العشر الثاني شهر شوال سنة ١١٦٨هـ، مصحّحة.[٥]

٧٠. مكتبة آية اللّٰه السيّد المرعشي، الرقم: ١ / ٩٧٦٢، بخطّ النسخ، فُرغ منها يوم السبت سلخ ربيع الأوّل سنة ١١٩٣ هـ في كربلاء، مصحّحة.[٦]

٧١. مكتبة آية اللّٰه الفاضل الخوانساريّ، في خوانسار، الرقم: ٧٦، بخطّ النسخ، محمّد زمان، من القرن الثاني عشر الهجري.[٧]

---

١. نشريۀ دانشكدۀ ادبيات مشهد (= منشورات كلّية الآداب بمشهد)، ج٧، ص ٦٩٥.

٢. فهرس مكتبات رشت و همدان، ص ١٣٠٠.

٣. نشرية نسخههاي خطي (مجلّة المخطوطات)، ج ١١، ص ١٧٩.

٤. فهرس مخطوطات ساري و تنكابن، ص ٧٧.

٥. فهرس مخطوطات مكتبة آية اللّٰه السيد الگلپايگاني، ج ١٢، ص ١٠٥٨.

٦. فهرس مخطوطات مكتبة المرعشية، ج ٢٥، ص ١٠٥.

٧. فهرس مخطوطات مكتبة الفاضل الخوانساري، ج ١، ص ٥٨.

٧٢. مدرسة ولي العصرؑ، خوانسار، الرقم: ٩٦٠، النسخ، من القرن الثاني عشر الهجري.

٧٣. الخزانة العلوية المقدّسة، النجف الأشرف، الرقم: ٣٣(آل خرسان)، بخطّ النستعليق، من القرن الثاني عشر الهجري.[١]

٧٤. مكتبة آية اللّه السيّد المرعشي، الرقم: ٢ / ٥٢١٥، بخطّ النسخ، من القرن الثاني عشر الهجري.[٢]

٧٥. مكتبة حسين مفتاح، في طهران، الرقم: ١٦٧، بخطّ النستعليق، من القرن الثاني عشر الهجري.[٣]

٧٦. مكتبة ابن مسكويه، في إصفهان، الرقم: ٢ / ٨٥٥، بخطّ النسخ، من القرن الثاني عشر الهجري.

٧٧. مكتبة حيدر عليّ المؤيّد، الرقم: ٣٦، بخطّ النسخ، استنسخها الشيخ أيّوب بركة سكران بن الشيخ ياسين بن الشيخ عبد الجزائريّ، في الأوّل من ذي القعدة سنة ١٢١٤هـ.[٤]

٧٨. مكتبة مجلس الشورى، طهران، الرقم: ١ / ٨٧٩١، بخطّ النسخ، استنسخها قاسم بن الشيخ محمّد بن عبد الفتّاح بن ملّا محمّد رضا بن عبد العليم، في ١٢ شوّال سنة ١٢٣٠هـ، مصحّحة.[٥]

---

١. فهرس مخطوطات الخزانة العلوية، ج ١، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

٢. فهرس مخطوطات مكتبة آية اللّه المرعشي، ج ١٤، ص ١٤؛ فهرس مصوّرات مركز احياء، ج ٢، ص ١٠٢.

٣. نشرية نسخ خطي (مجلّة المخطوطات)، ج ٧، ص ١٢٥.

٤. فهرس مخطوطات مكتبة المؤيّد، ج ١، ص ٦٨.

٥. فهرس مخطوطات مكتبة المجلس، ج ٢٨، ص ٢٦٥.

٧٩. مكتبة مدرسة المروي، طهران، الرقم: ٢ / ٣٢٦، فُرغ منها سنة ١٢٣١ هـ.[١]

٨٠. مكتبة جمعية نشر فرهنگ، الرقم: ٦٩ت، بخطّ النسخ، استنسخها معصوم ابن الحسن، في سنة ١٢٤١هـ، بروجرد.[٢]

٨١. مكتبة المسجد الأعظم، قم المقدّسة، الرقم: ١ / ٤٨٠، بخطّ النستعليق، فُرغ منها سنة ١٢٥٤ هـ، مصحّحة.[٣]

٨٢. مكتبة حيدر عليّ المؤيّد، بخطّ النستعليق، استنسخها محمّد بن محمّد حسن البروجني، في غرّة محرّم سنة ١٢٥٥ هـ.[٤]

٨٣. مكتبة جامعة طهران، الرقم: ١٠٢٧٤، بخطّ النستعليق، استنسخها ابن عبد الواحد الزنجانيّ، في ٤ صفر سنة ١٢٥٧هـ.[٥]

٨٤. مكتبة الإمام أمير المؤمنينعليه السلام، النجف الأشرف، الرقم: ٢ / ١١٢٩، استنسخها محمّد بن أبي ذرّ الطالقاني، في ٦ذي الحجّة سنة ١٢٨٦ هـ، مصحّحة.

٨٥. مكتبة العتبة الرضويّة المقدّسة، الرقم: ١٨٦٧٧، بخطّ النستعليق، فُرغ منها سنة ١٢٨١ هـ.[٦]

٨٦. مكتبة الإمام أمير المؤمنينعليه السلام، النجف الأشرف، الرقم: ١٥٥٥، استنسخها محمّد بن أبي ذر الطالقاني، في ٦ ذي الحجة سنة ١٢٨٦ هـ، استنسخها بدقّة بالغة و راجعها و صحّحها ،حيث إنّه كتب في نهاية النسخة: «إنّي بالغتُ في

---

١. فهرس مخطوطات مدرسة المروي، ص ٢٧٩.

٢. فهرس مخطوطات مكتبات رشت و همدان، ص ١١٠٤.

٣. فهرس مخطوطات مكتبة المسجد الأعظم، ج ١، ص ١٨٣.

٤. فهرس مخطوطات مكتبة المؤيّد، ج ٢، ص ١٨٣.

٥. فهرس مخطوطات جامعة طهران، ج ١٩، ص ٣٧٥ ـ ٣٧٦.

٦. فهرستگان نسخه‌هاى خطى ايران(فنخا)، ج ٩، ص ٣٤٠.

التدقيق في مقابلة الكتاب و تصحيحه، و أتعبت نفسي في سبيل ذلك طيلة شهرين و نصف».

٨٧. مكتبة مجلس الشورى، طهران، الرقم: ٢ / ٤٢٦١، بخطّ النستعليق، استنسخها ملك محمّد بن محمّد حسن البروجنيّ، في قرية جهارمحال، في يوم الأربعاء، ٢٣ صفر سنة ١٢٨٧ هـ.[١]

٨٨. مكتبة السيّد محمّد النبوي، دزفول، غير مرقّمة، استنسخها محمّد باقر بن سليمان، في ربيع الآخر من سنة ١٢٨٩ هـ.[٢]

٨٩. مكتبة كليّة الآداب، طهران، الرقم: ١٧٢، بخطّ النستعليق، من القرن الثالث عشر الهجري.[٣]

٩٠. مكتبة مجلس الشورى، طهران، الرقم: ٥٥٥٨، بخطّ النسخ، من القرن الثالث عشر الهجريّ.[٤]

٩١. مكتبة آية اللّه السيد البروجردي، قم المقدّسة، الرقم: ١ / ٥٦٠، بخطّ النسخ، من القرن الثالث عشر الهجريّ.[٥]

٩٢. مكتبة دائرة المعارف، طهران، الرقم: ١ / ٢١٥٥ (مصوّرة)، بخطّ الثلث، من القرن الثالث عشر الهجريّ.[٦]

٩٣. مكتبة آية اللّه السيّد المرعشي، الرقم: ٣ / ١٥٢٠٢، بخطّ النستعليق،

---

١. فهرس مخطوطات مكتبة المجلس، ج ١١، ص ٢٧٧.

٢. مخطوطات دزفول، ص ١٢.

٣. فهرس مخطوطات كلية الآداب بطهران، ج ٣، ص ٨١.

٤. فهرس مخطوطات مكتبة مجلس الشورى، ج ١٧، ص ٢٤.

٥. فهرس مخطوطات مكتبة آية اللّه السيد البروجردي، ج ٢، ص ٣٥١.

٦. فهرس مصوّرات دائرة المعارف الإسلاميّة الكبرى، ج ١، ص ٨٥.

استنسخها محمّد بن أبي القاسم... بن مير شاه الملقّب بشهاب الدين الحسيني، في القرن الثالث عشر الهجريّ، مصحّحة و عليها حواشي.[١]

٩٤. مكتبة آية اللّٰه السيد الگلپايگاني، في قم المقدّسة، الرقم: ٥٩٠ ـ ٦٠ / ٤، بخطّ النستعليق، استنسخها محمّد عليّ الأردبيلي، بين قَرْني الثاني عشر و الثالث عشر الهجريّين.[٢]

٩٥. مكتبة العتبة الرضويّة المقدّسة، الرقم: ٢١١٤٥، بخطّ النسخ، استنسخها أبو طالب بن أحمد الموسويّ، في سنة ١٣٠٧ هـ.[٣]

٩٦. مكتبة عتبة السيّدة المعصومة عليها السلام، الرقم: ٢١١، بخطّ النسخ، استنسخها سرّ اللّٰه ابن الحاج الملّا محمّد الشيرازي.[٤]

٩٧. مكتبة العتبة الرضويّة المقدّسة، الرقم: ٣٩٤، بخطّ النسخ، نسخة قديمة.[٥]

٩٨. مكتبة العتبة الرضويّة المقدّسة، الرقم: ٧٥٢٧، بخطّ النسخ، غير مؤرّخة.[٦]

٩٩. مكتبة العتبة الرضويّة المقدّسة، الرقم: ٩٦٩١، بخطّ النستعليق، غير مؤرّخة.[٧]

١٠٠. مكتبة الوزيري، يزد، الرقم: ١ / ٨٧٧، بخطّ النستعليق، غير مؤرّخة.[٨]

---

١. فهرس مخطوطات مكتبة آية اللّٰه السيد المرعشي، ج ٣٨، ص ٦٠٠.

٢. فهرس مخطوطات مكتبة آية اللّٰه السيد الگلپايگاني، ج ٢، ص ١٠٥٨.

٣. فهرستگان نسخه‌هاى خطى ايران (فنخا)، ج ٩، ص ٣٤٠.

٤. فهرس مخطوطات مكتبة السيّدة المعصومة، ج ١، ص ٢٢٢.

٥. فهرس مخطوطات مكتبة الآستانة الرضوية المقدّسة، ج ٤، ص ٥٥.

٦. المصدر، ج ١١، ص ٧٩.

٧. المصدر نفسه.

٨. فهرس مخطوطات مكتبة الوزيري، ج ٢٢، ص ٧٢٩.

١٠١. مكتبة الوزيري، يزد، الرقم: ٢ / ٢٢٥٧، غير مؤرّخة.[١]

١٠٢. المكتبة الوطنيّة، طهران، الرقم: ٤١٣٩ / ع، بخطّ النستعليق، غير مؤرّخة.[٢]

١٠٣. مكتبة مدرسة غرب همدان، الرقم: ٧٧٦، بخطّ النستعليق، غير مؤرّخة.[٣]

١٠٤. مكتبة العتبة الرضويّة المقدّسة، الرقم: ٦ / ١٠١٣، استنسخها أبوطالب بن أحمد الموسوي، غير مؤرّخة.[٤]

١٠٥. مكتبة العتبة الرضويّة المقدّسة، الرقم: ١٤٦١٠، بخطّ النسخ و النستعليق، غير مؤرّخة.[٥]

١٠٦. مكتبة حسين الشهشهاني، غير مرقّمة، محمّدرضي بن محمود، غير مؤرّخة.[٦]

عملنا في التحقيق

اتّبعنا في تحقيق الكتاب الخطوات التالية:

١. مقابلة النسخ السبعة مقابلة دقيقة، معتمدين أُسلوب التلفيق بين النسخ، و إثبات الأصحّ و الأرجح في المتن، و الإشارة إلىٰ سائر الاختلافات عدا الإملائية و رسم الخطّ، و الأخطاء القطعية.

٢. تخريج ما استلزم تخريجه من الآيات و الأحاديث و الأقوال و غير ذلك.

٣. ضبط النصّ علىٰ أقرب ما أراده المصنّف، و وضع علائم الترقيم لتقويم النصّ.

---

١. المصدر، ص ١٢٢١.

٢. فهرس مخطوطات المكتبة الوطنية، ج١٨، ص ٥٦.

٣. فهرس مخطوطات مكتبات رشت و همدان، ص ١٣٠٠.

٤. فهرس النسخ المهداة، ص٣٢٣.

٥. الفهرس الألفبائي، ص ١٤٨.

٦. نشرية ميراث إسلامي، ج٥، ص ٥٩٧.

٤. تحريك الكلمات تحريكاً نسبياً ممّا يسهّل فهم الكتاب و يفتح مغالقه.
٥. توضيح اللغات المشاكلة و الألفاظ الغريبة، و ترجمة الأعلام الواردة في المتن.
٦. وضع العناوين بين معقوفتين للفصل بين مطالب الكتاب.
٧. وضع أرقام الصفحات في الطبعة السابعة (بتحقيق فارس حسّون) في حواشي الصفحات.
٨. استخراج الفهارس الفنية للكتاب لغرض تسهيل الوصول إلىٰ مطالبه.

كلمة شكر و ثناء

و ينبغي في الختام أن نشكر السادة الأعزّاء و الأساتذة الكرام الذين ساعدونا في مراحل التحقيق و هم:
١. الشيخ حسين محموديان لمساعدته في مقابلة المخطوطات.
٢. الأستاذ حميد الأحمدي الجلفائي لمساعدته في تقويم النصّ و التخريج.
٣. الشيخ حبّ اللّٰه النجفي لوضع الحركات على الكلمات.
٤. الأستاذ الشيخ ولي اللّٰه القرباني لمراجعته الكتاب النهائيّة.
٥. الأُستاذ محمّدحسين النجفي الواعظ لمساعدته في تعريب المقدّمة.
٦. الأخ أمير حسين السعيدي لاستخراج الفهارس العامّة.
٧. الشيخ محمّدحسين الدرايتي لمتابعته مراحل العمل و الإشراف عليها.

و نرجو من اللّٰه أنْ يجعل عملنا خطوة ناجحة في سبيل رقيّ الثقافة و المعرفة الدينيّة.

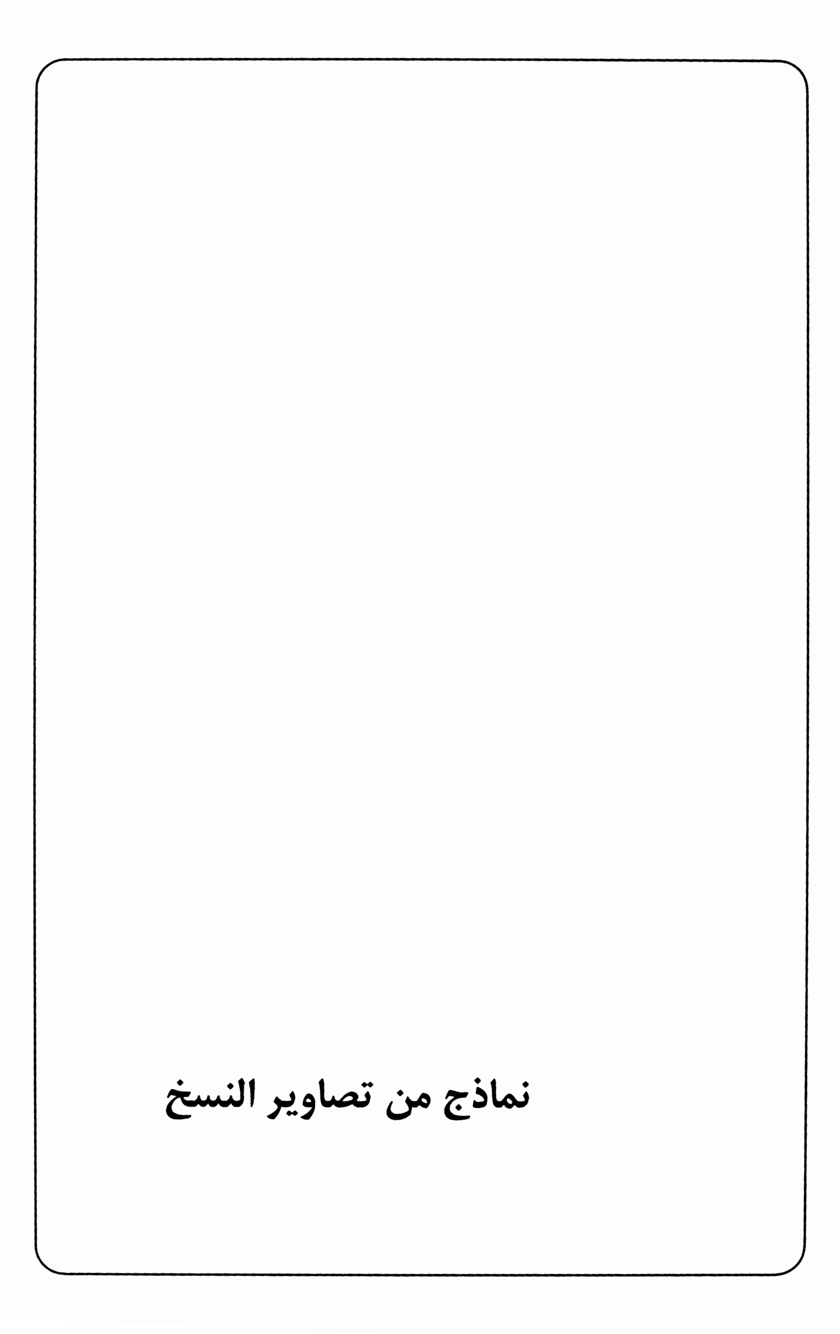
و الحمد للّٰه

مهدي المهريزي

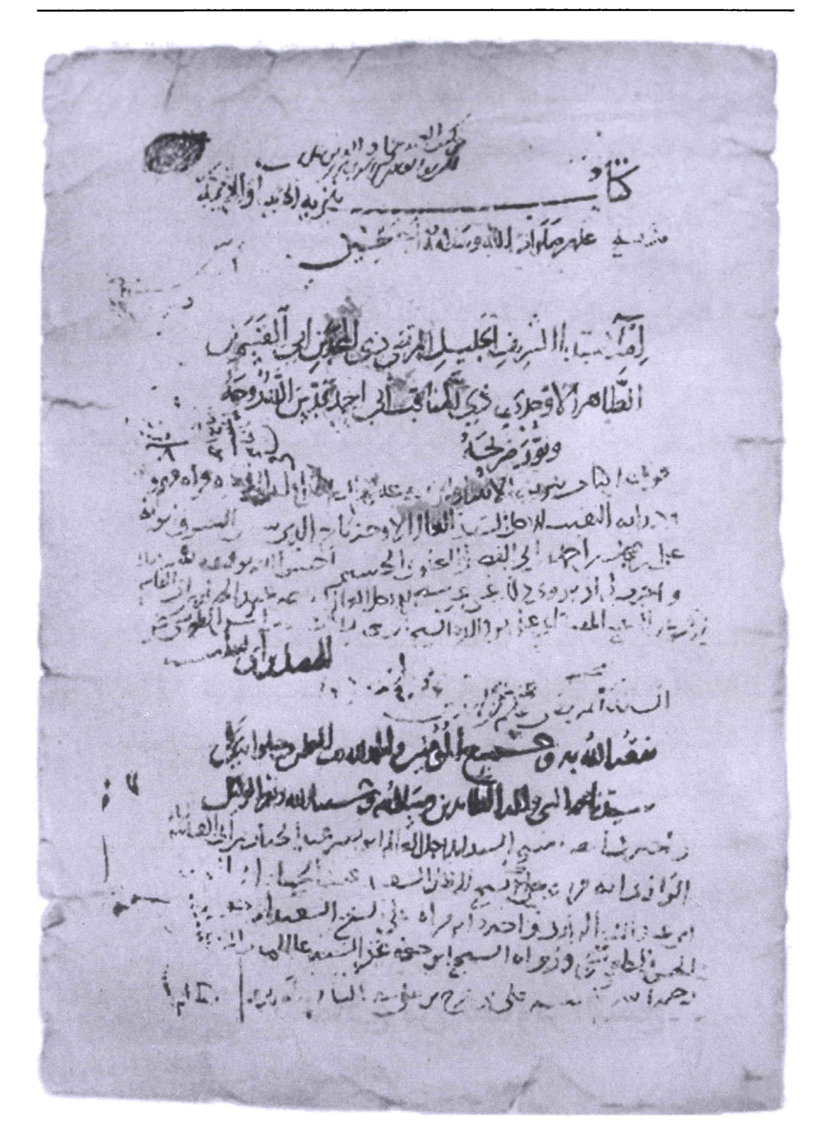
يوم الخميس ٧/جمادى الأُولى/١٤٣٩ق

٥ / بهمن / ١٣٩٦ش

٢٠١٨/١/٢٥م



نماذج من تصاوير النسخ


كتاب تنزيه الانبياء والائمة
مشتمل على صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين

إملاء سيدنا الشريف الجليل المرتضى ذي المجدين أبي القاسم
الطاهر الأوحدي ذي المناقب أبي أحمد الحسين قدس الله روحه
ونور ضريحه

نفعنا الله به وجميع المؤمنين والحمد لله رب العالمين وصلواته على
سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين وسلم تسليما وحسبنا الله ونعم الوكيل

صورة ظهر الورقة الأُولى من نسخة «الف»

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «الف»

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «الف»

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله كما هو أهله ومستحقه وصلى الله على خيرته من خلقه
وحجته في عباده محمد وآله الأبرار الطاهرين الذين أذهب الله
عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً سألت أحسن الله توفيقك
إملاء الكلام في تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام عن الذنوب
كلها والقبائح ما يسمى منها كبيراً أو صغيراً والرد على من خالف
في ذلك على اختلافهم وضروب مذاهبهم وأنا أجيب ما يأتي
على ضيق الوقت وتشعب الفكر وأبتدئ بذكر الخلاف في هذا
الباب ثم بالدلالة على المذهب الصحيح من جملة ما أذكره من المذاهب
ثم بتأويل ما تعلق به المخالف من الآيات والأخبار التي اشتبه
عليه وجهها وظن أنها تقتضي وقوع كبيرة أو صغيرة من الأنبياء
أو الأئمة عليهم السلم ومن الله أستمد المعونة والتوفيق وإياه
أسأل التأييد والتسديد اختلف الناس في الأنبياء عليهم

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «ص»



ان هذه الاخبار المضافه الى النبي عليه السلم مما ظاهره تشبيه الله
تعالى بخلقه او تجويز آله في حكمه او ابطال الاصل عقلي نظاير كثيره
وان كانت لا تجري في الشهرة مجرى ما ذكرناه ومتى تقصينا الكلام
على جميع ذلك طال الكتاب جدا وخرج عن الغرض المقصود به
لانا شرطنا انا لا نتكلم ونتناول فيما اضاف الى الانبيا عليهم السلم
من المعاصي الا على ايه من الكتاب وخبر معلوم مشهور يجري في شهرته
مجرى العلوم وفيما ذكرناه بلاغ وكفاية ونحن نبتدي بالكلام على ما اضاف
الى الايمه عليهم السلم مما ظنوا انه قبيح ونرتب ذلك كما رتبناه في
الانبيا عليهم السلم ومن الله تعالى نستمد حسن المعونة والتوفيق

امير المومنين علي بن ابي طالب
مسئلة

ان قال قايل اذا كان من مذهبكم معشر القايلين بالنص ان النبي صلى الله عليه

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ص»

عليه السلام الإقدام على المعصية الصغيرة على سبيل العمد ومنهم من منع
من ذلك وقال إنهم لا يقدمون على الذنوب التي يعلمونها ذنوبًا بل على سبيل
التأويل. وحكي عن النظام وجعفر بن مبشر وجماعة ممن تبعهما أن
ذنوبهم لا تكون إلا على سبيل السهو والغفلة وأنهم مؤاخذون بذلك
وإن كان موضوعًا عن أممهم لقوة معرفتهم وعلو مرتبتهم وجوزوا كلهم
تقدمنا ذكرهم من الحشوية وأصحاب الحديث على الأئمة الكبائر والصغائر
إلا أنهم يقولون إن وقوع الكبيرة من الإمام تفسد إمامته ويجب عزله
والاستبدال به. واعلم أن الخلاف بيننا وبين المعتزلة في تجويزهم الصغائر
على الأنبياء عليهم السلام يكاد يسقط عند التحقيق لأنهم إنما يجوزون من الذنوب
ما لا يستقر له استحقاق عقاب وإنما يكون حظه تنقيص الثواب على
اختلافهم أيضًا في ذلك لأن أبا علي الجبائي يقول إن الصغيرة يسقط عقابها بغير
موازنة فكأنهم معترفون بأنهم لا يقع منهم ما يستحقون به الذم والعقاب
وهذه موافقة للشيعة في المعنى لأن الشيعة إنما تنفي عن الأنبياء عليهم السلام
جميع المعاصي من حيث كان كل شيء منها يستحق به فاعله الذم والعقاب
لأن الإحباط باطل عندهم وإذا بطل الإحباط فلا معصية إلا ويستحق
فاعلها الذم والعقاب، وإذا كان استحقاق الذم والعقاب منفيًا عن الأنبياء
عليهم السلام وجب أن ينفى عنهم سائر الذنوب ويصير الخلاف بين الشيعة
والمعتزلة متعلقًا بالإحباط، فإذا بطل الإحباط فلا بد من الاتفاق على أن الأنبياء

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «ب»

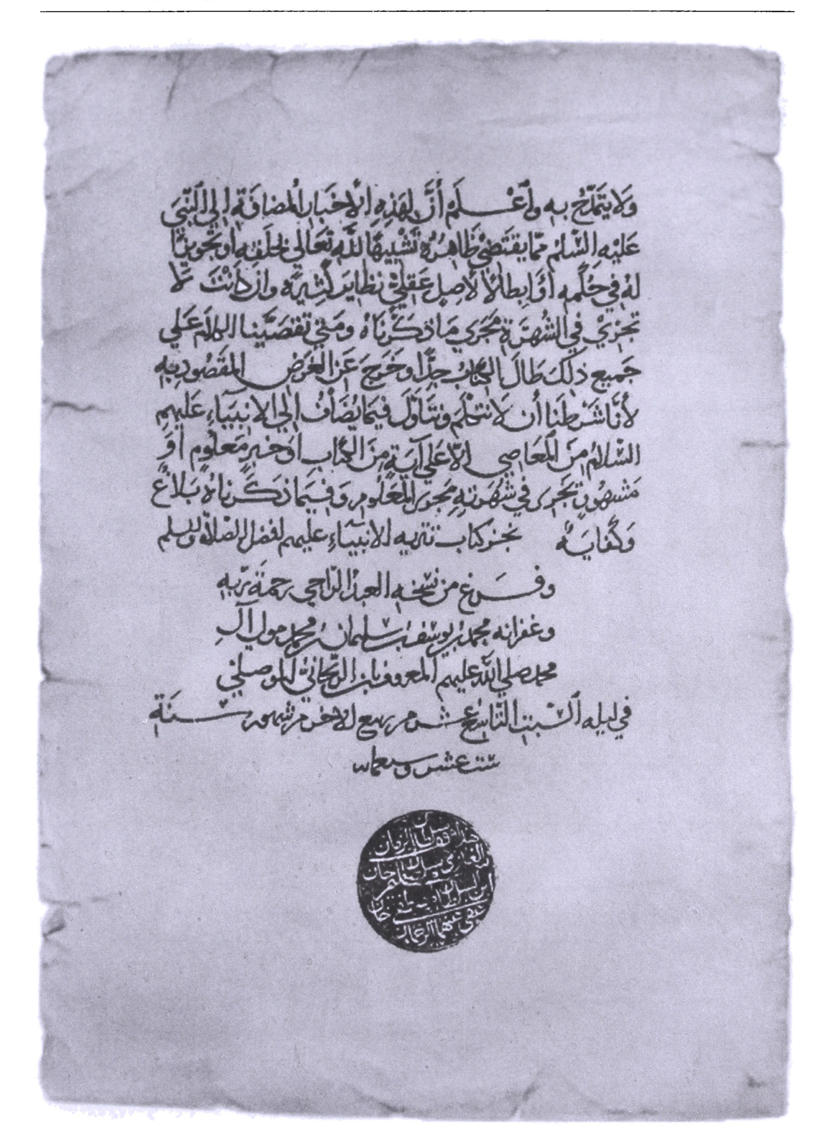
[illegible] ودلالة المشهور كله يدل على أنه أحوج وأخرج وأراد
[illegible] وهو أحق الناس به وإنما كف عن المنازعة فيه للغلبة والقهر
والخوف على الدين والمسلمين له فأما أخذ العطاء فقد بينا في هذا الكتاب
عند [illegible] فيما فعله أمير المؤمنين عليه السلام من ذلك أن أخذه من يد
الجائر الظالم المتغلب جائز وأنه لا لوم فيه على الآخذ ولا حرج
فأما أخذ الصلات فسائغ بل واجب لأن كل مال في يد الجائر المتغلب
على أمر الأمة يجب على الإمام وعلى جميع المسلمين انتزاعه من يده
كيف ما أمكن بالطوع والإكراه ووضعه في مواضعه فإذا
لم يتمكن عليه السلام من انتزاع جميع ما في يد معاوية من أموال الله
تعالى وأخرج هو شيئا منها إليه على سبيل الصلة فواجب
عليه أن يتناوله من يده ويأخذ منه حقه ويقسمه على مستحقه
لأن التصرف في ذلك المال بحق الولاية عليه ولم يكن له ملكه
[illegible] عليه السلام وليس لأحد أن يقول إن الصلات التي كان
يقبلها من معاوية إنما كان ينفقها على نفسه وعياله ولا يخرجها
إلى غيره وذلك أن هذا مما لا يمكن أحدا أن يدعي العلم به
والقطع عليه ولا شك أنه عليه السلام كان ينفق منها [illegible]
حقه وحق عياله وأهله ولا بد من أن يكون قد أخرج منها
إلى المستحقين حقوقهم وكيف يظهر ذلك وهو عليه السلام كان
قاصدا إلى إخفائه وستره لمكان التقية والمحوج له إلى قبول
تلك الأموال على سبيل الصلة هو المحوج إلى ستر إخراجها و
إخراج بعضها إلى مستحقيها من المسلمين وقد كان عليه السلام

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ب»

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما هو أهله ومستحقه وصلى الله على خيرته من
خلقه محمد نبي عباده محمد وآله الأبرار الطاهرين الذين
أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً
سألت أحسن الله توفيقك إملاء الكلام في تنزيه الأنبياء والأئمة
عليهم السلام عن الذنوب والقبائح كلها ما سمي منها كبيرة أو صغيرة
والرد على من خالف في ذلك على اختلافهم وضروب مذاهبهم وأنا
أجيب إلى ما سألت على ضيق الوقت وتشعب الفكر وأبتدئ
بذكر الخلاف في هذا الباب ثم بالدلالة على المذهب
الصحيح من جملة ما أذكره من المذاهب ثم بتأول ما تعلق به
المخالف من الآيات والأخبار التي اشتبه عليه وجهها
وظن أنها تقتضي وقوع كبيرة أو صغيرة من الأنبياء أو الأئمة عليهم
السلام ومن الله جل وعلا أستمد المعونة والتوفيق وإياه
أسأل التأييد والتسديد اختلف
الناس في الأنبياء عليهم السلام فقالت الشيعة الإمامية لا يجوز
عليهم شيء من المعاصي والذنوب كبيراً كان أو صغيراً لا قبل

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «ل»



ولا يتمدح به ولنعلم أن لهذه الأخبار المضافة إلى النبي
عليه السلام مما يقتضي ظاهره تشبيها لله تعالى بخلقه أو تجويزا
له في حكمه أو إبطالا لأصل عقلي نظائر كثيرة وإن ذكرت لم
تجري في الشهرة مجرى ما ذكرناه ومتى تقصينا الكلام على
جميع ذلك طال الكتاب جدا وخرج عن الغرض المقصود به
لأنا شرطنا أن لا نتكلم ونتأول فيما يضاف إلى الأنبياء عليهم
السلام من المعاصي إلا على آية من الكتاب أو خبر معلوم أو
مشهور يجري في شهرته مجرى المعلوم وفيما ذكرناه بلاغ
وكفاية تم   تم كتاب تنزيه الأنبياء عليهم أفضل الصلاة والسلم

وفرغ من نسخه العبد الراجي رحمة ربه
وغفرانه محمد بن يوسف بن سلمان بن محمد مولى آل
محمد صلى الله عليهم المعروف بابن الرحاني الموصلي
في ليلة السبت التاسع عشر من ربيع الآخر من شهور سنة
ست عشر وثمان

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ل»


كتاب الانبيا والائمه صلوات الله عليهم
تاليف الامام العالم
روحه ونور ضريحه

صورة ظهر الورقة الأُولى من نسخة «ج»

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «ج»

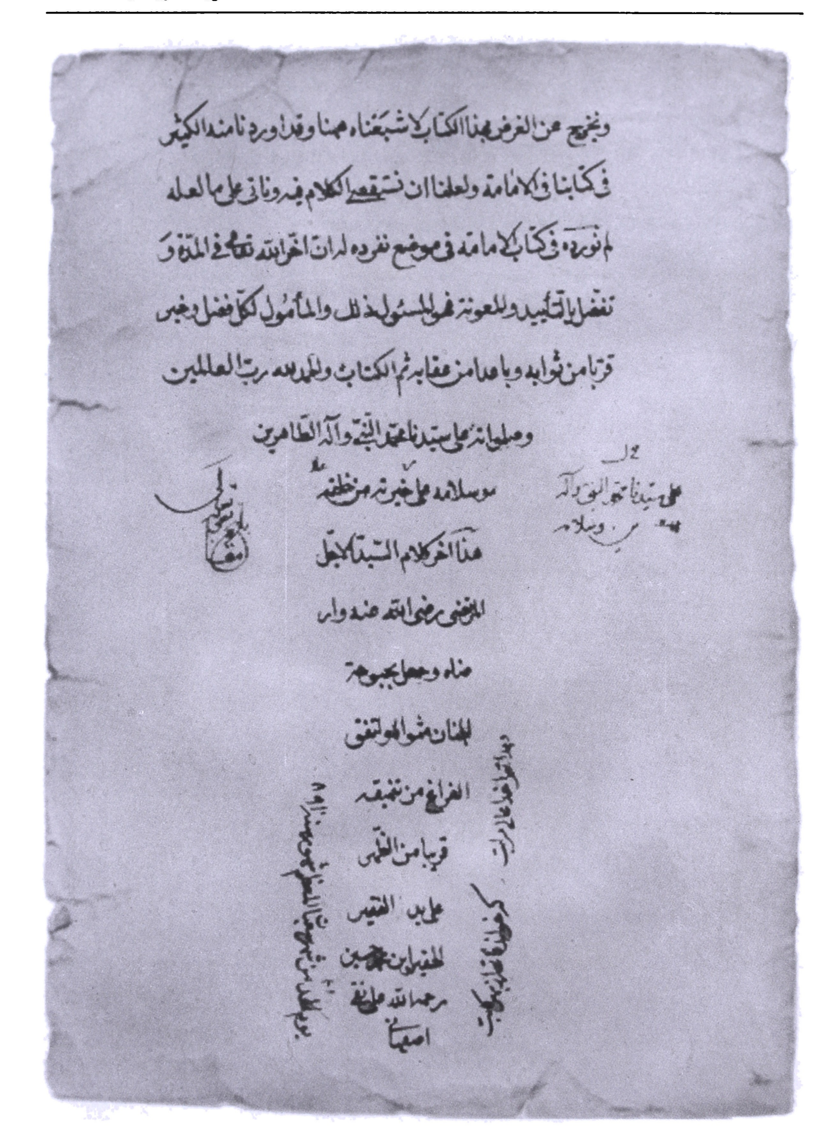
صورة الصفحة الأُولى من نسخة «د»

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «د»

بسم الله الرحمن الرحيم

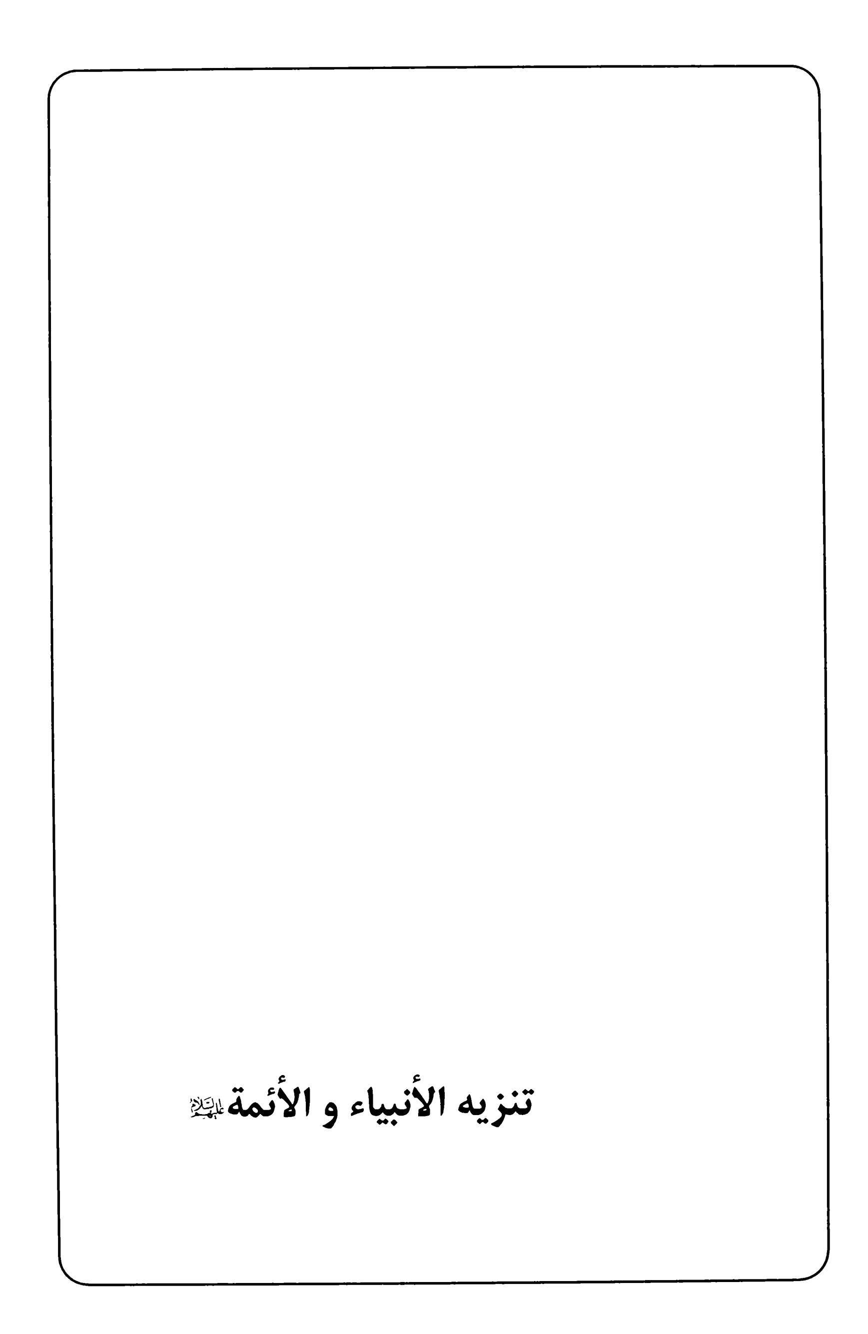
الحمد لله كماهواهله ومستحقه وصلى الله على خيرته من خلقه
وحجته في عباده محمد وآله الابرار الطاهرين الذين اذهب الله
عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا سألت احسن الله توفيقك املاء
الكلام في تنزيه الانبياء والائمة عليهم السلام عن الذنوب كلها والقبائح
ماسمي منها صغيرا اوكبيرا والرد على من خالف في ذلك على اختلافهم
وضروب مذاهبهم وانا اجيب الى ماسألت على ضيق الوقت وتشعب
الفكر وابتدئ بذكر الخلاف في هذا الباب ثم بالدلالة على المذهب
الصحيح من جملة ما اذكره من المذاهب ثم بتأول ما تعلق به المخالف من
الآيات والاخبار التي اشتبه وجهها وظن انها تقتضي وقوع كبيرة
او صغيرة من الانبياء او الائمة عليهم السلام ومن الله تعالى استمد المعونة
والتوفيق

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «ر»

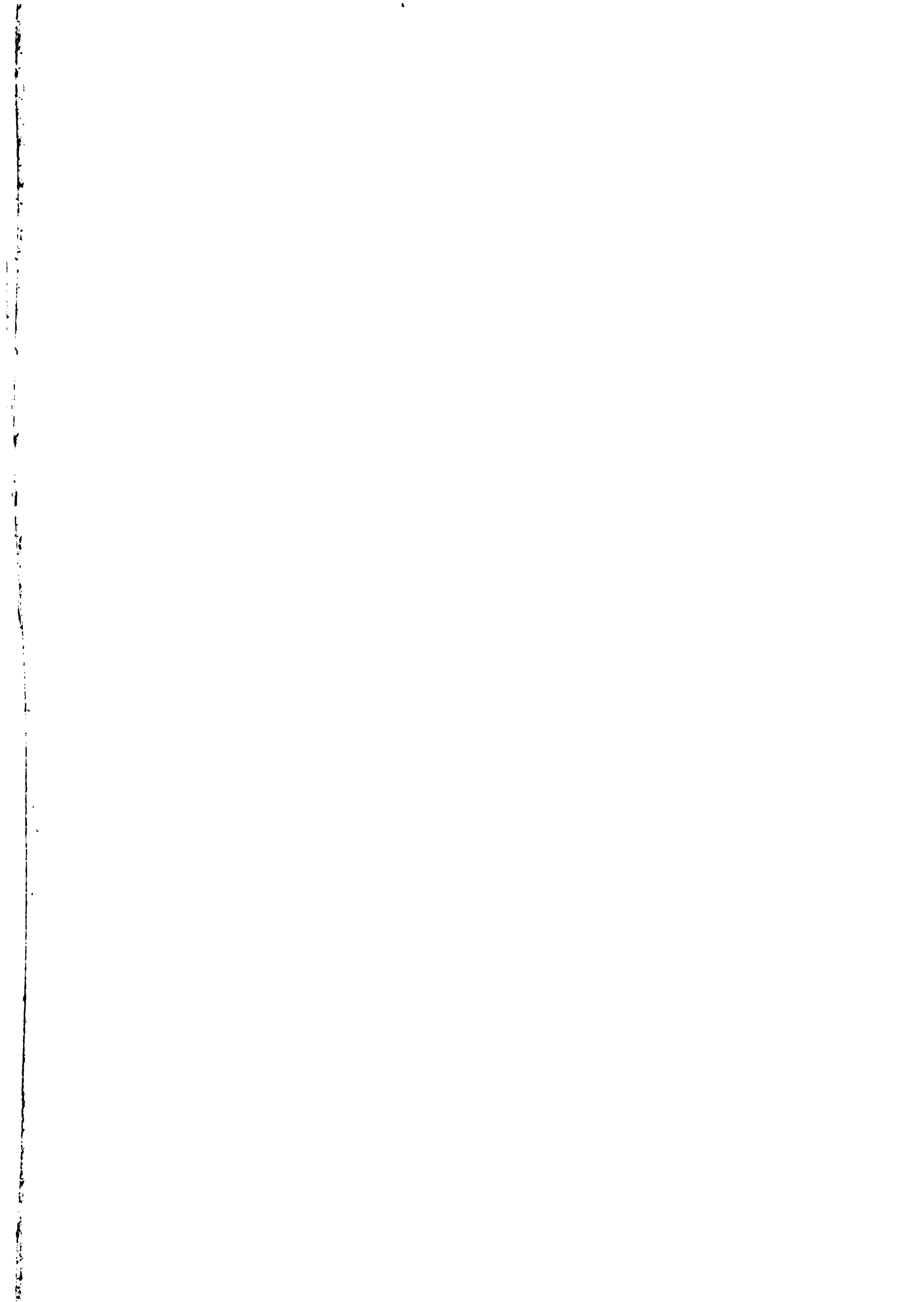


ونخرج عن الغرض بهذا الكتاب لاشبعناه ههنا وقد اوردنا منه الكثير
في كتابنا في الامامة ولعلنا ان نستقصي الكلام فيه ونأتي على ما لعله
لم نورده في كتاب الامامة في موضع نفرده له ان اخر الله تعالى في المدة و
تفضل بالتأييد والمعونة فهو المسؤول لذلك والمأمول لكل فضل وخير
قربا من ثوابه وبعدا من عقابه تم الكتاب والحمد لله رب العالمين
وصلواته على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين
وسلامه على خيرته من خلقه
هذا اخر كلام السيد الاجل
المرتضى رضي الله عنه وار
ضاه وجعل بحبوحة
الجنان مثواه واتفق
الفراغ من تعليقه
قريبا من الظهر

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ر»



تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام



[المقدِّمةُ للمؤلّف]

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ[١]

الحَمدُ للّٰهِ كما هو أهلُه و مستحِقُّه[٢]، و صلَّى اللّٰهُ علىٰ خِيَرتِه مِن خَلقِه و حُجَّتِه[٣] في[٤] عبادِه، محمّدٍ و آلِه الأبرارِ[٥] الطاهرينَ، الذينَ أذهَبَ اللّٰهُ عنهُم الرجسَ و طهَّرَهم تطهيراً[٦].

سألتَ ـ أحسَنَ اللّٰهُ تَوفيقَكَ ـ إملاءَ كتابٍ[٧] في تنزيهِ الأنبياءِ و الأئمّة عليهم السلام عن الذنوبِ كلِّها و القبائحِ[٨] ما سُمّيَ[٩] منها كبيراً أو صغيراً، و الردِّ علىٰ مَن خالَفَ في ذلك علَى اختلافِهم و ضروبِ مذاهبِهم، و أنا أُجيب[١٠] إلىٰ[١١] ما سألتَ علىٰ ضيقِ الوقتِ و تشعُّبِ الفكرِ، و[١٢] أبتدئُ بذِكرِ الخِلافِ في هذا البابِ، ثُمّ

---

١. في «ألف، د، ص» و المطبوع: + «و به نستعين».

٢. في «ج»: – «و مستحقّه».

٣. «ب»: – «و حجّته». و في المطبوع جُعلت بين معقوفين.

٤. في المطبوع: «على».

٥. في «ج»: – «الأبرار».

٦. إشارة إلى الآية ٣٣ من سورة الأحزاب (٣٣): ﴿...إِنَّما يُرِيدُ اللّٰهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَ يُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾.

٧. في «ج، د، ر، ص، ل»: «الكلام».

٨. في المطبوع: «و القبائح كلّها» بدل «كلّها و القبائح».

٩. في المطبوع: «يسمّى».

١٠. في «ج»: «مجيب».

١١. في «ص»: – «إلى».

١٢. في «د»: + «أنا».

بالدَّلالةِ علَى المَذهبِ الصحيحِ مِن جملةِ ما أذكرُه[١] مِن المذاهبِ، ثُمّ بتأوُّلِ ما تَعلَّق به المخالِفُ مِن الآياتِ و الأخبارِ التي اشتبَهَ عليه[٢] وجهُها، و ظَنَّ أنّها تقتَضي وقوعَ كبيرةٍ أو صغيرةٍ مِن الأنبياءِ أو الأئمّةِ[٣] عليهم السلام. و مِن اللّهِ تعالىٰ أستَمِدُّ المَعونةَ و التوفيقَ، و إيّاه أسألُ[٤] التأييدَ و التسديدَ.

٣٤ [بيانُ الخلافِ في نَزاهةِ الأنبياءِ عنِ الذنوبِ][٥]

اختلَفَ الناسُ في الأنبياءِ عليهم السلام:

فقالت الشيعةُ الإماميّةُ: لا يَجوزُ عليهم شيءٌ مِن المَعاصي و الذنوبِ ـ كبيراً كان أو صغيراً ـ لا قَبلَ النبوّةِ و لا بَعدَها. و يَقولونَ في الأئمّةِ مِثلَ ذلكَ.

و جوَّزَ أصحابُ الحديثِ و الحَشويّةُ[٦] علَى الأنبياءِ الكبائرَ قَبلَ النبوّةِ.

و منهم مَن جوَّزَها في حالِ النبوّةِ سِوَى الكذِبِ فيما يَتعلَّقُ بأداءِ الشريعةِ.

و منهم مَن جوَّزَ ذلكَ في حالِ النبوّةِ بشَرطِ الِاستسرارِ[٧] دونَ الإعلانِ.

---

١. في «ج»: «ذُكر».

٢. في «ر»: – «عليه».

٣. في «ج» و المطبوع: «و الأئمّة».

٤. في «د»: + «بمنّه».

٥. أثبتنا العناوين المجعولة بين معقوفين كلّها إلى آخر الكتاب من المطبوع، و غيّرنا بعضاً منها بملاحظات لا تخفى على المتأمّل، و وضعنا في مواضع من المتن عناوين أبواب أُخرى أيضاً لابدّ منها.

٦. المراد من الحشويّة المشبّهة و المجسّمة و أهل الظاهر المنكرون سبيل التأويل للمتشابه من آيات القرآن الكريم، و هي من الحشو، يسمّون بها؛ لأنّ كلامهم حشو لا منطق فيه. أو قيل: لأنّهم يحشون أذهانهم و أذهان الناس بكلّ ما يتصوّرونه نافعاً لهم. راجع: أوائل المقالات، ص ٦٨؛ الإيضاح لابن شاذان، ص ٣٦ـ٤٢؛ الملل و النحل، ج ١، ص ١٠٥؛ تأريخ الفرق الإسلاميّة، ص ٣٠٠ـ٣٠١؛ فعّاليات صهيونيّة وهّابيّة في العراق، ص ٧٥.

٧. في المطبوع: «الإسرار».

و منهم[١] مَن جوَّزَها[٢] علَى الأحوالِ كلِّها.

و منَعَت المعتزلةُ[٣] مِن وقوعِ[٤] الكبائرِ و الصغائرِ المستَخِفَّةِ مِن الأنبياءِ عليهم السلام قَبلَ النبوّةِ و في حالِها، و جوَّزَت في الحالَين وقوعَ ما لا يَستخِفُّ مِن الصغائرِ.

ثُمّ اختَلَفوا؛ فمنهم مَن جوَّزَ علَى النبيِّ صلى اللّه عليه و آله الإقدامَ علَى المعصيةِ الصغيرةِ علىٰ سبيلِ العَمدِ، و منهم مَن منَعَ مِن[٥] ذلكَ و قالَ: إنّهم لا يُقدِمونَ علَى الذنوبِ التي يَعلَمونَها ذُنوباً؛ بَل[٦] علىٰ سبيلِ التأويلِ.

و حُكيَ عن النظّامِ[٧] و جعفرِ بن مبشِّرٍ[٨] و جماعةٍ ممّن تَبِعَهما أنّ ذنوبَهم

---

١. في «ألف، د، ر»: «و فيهم».

٢. في «ألف، ج، ر»: «جوّزه».

٣. هم فرقة كبيرة متشعّبة بشعب مختلفة، لهم عقائد خاصّة في الكلام و الاعتقادات، قيل في سبب تسميتهم بالاعتزال أقوال مختلفة، منها أنّهم اعتزلوا عن بعض العقائد المتّفقة بين سائر الفرق؛ و من أهمّ عقائدهم: خلق القرآن، و أنّ مقترف الكبيرة ليس بالكافر و لا بالمؤمن بل في منزلة بين المنزلتين، و حرّيّة الاختيار، و غيرها. و من أشهرهم: واصل بن عطاء، و أبو الهذيل العلّاف، و النظّام، و الجاحظ، و غيرهم. راجع للمزيد: الملل و النحل، ج ١، ص ٤٦؛ طرائف المقال للسيّد البروجردي، ج ٢، ص ٢٨١ ـ ٢٨٢.

٤. في «د»: - «و قوع».

٥. في «ج»: - «من».

٦. في «د» و المطبوع: «إلّا».

٧. «أبو إسحاق إبراهيم بن سيّار بن هانئ النظّام البصري»، ابنُ أُخت أبي الهُذَيل العلّاف و تلميذه، و كان أُستاذاً للجاحظ، و إليه تُنسب فرقة النظّاميّة، و هي من فرق المعتزلة، و من تصانيفه: الطفرة، و الجواهر و الأعراض، و حركات أهل الجنّة و غيرها. توفّي سنة ٢٣١ ق. راجع: تأريخ بغداد، ج ٦، ص ٩٧، الرقم ٣١٣١؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٥٤١؛ لسان الميزان، ج ١، ص ٦٧، الرقم ١٧٣؛ معجم المؤلّفين، ج ١، ص ٣٧.

٨. «أبو محمّد جعفر بن مبشّر بن أحمد بن محمّد الثقفيّ البغدادي»، له مصنّف في ناسخ القرآن و

↔

لا تَكونُ إلّا علىٰ سبيلِ السهوِ و الغَفلةِ، و أنّهم مؤاخَذون بذلكَ، و إن كان موضوعاً عن أُممِهم؛ لقوّةِ معرفتِهم، و علوِّ رتبتِهم[1].

٣٥ و جَوَّزوا[2] كلُّهم و مَن قَدَّمنا ذِكرَه[3] مِن الحَشويّةِ و أصحابِ الحديثِ علَى الأئمّةِ الكبائرَ و الصغائرَ، إلّا أنّهم يَقولونَ: إنّ بوقوعِ[4] الكبيرةِ مِن الإمامِ تَفسُدُ[5] إمامتُه، و يجبُ عزلُه و الاستبدالُ به.

و اعلَم: أنّ الخِلافَ بَينَنا و بَينَ المعتزلةِ في تجويزِهم الصغائرَ علَى الأنبياءِ عليهم السلام يَكادُ يسقُطُ عندَ التحقيقِ؛ لأنّهم إنّما يجوِّزونَ مِن الذنوبِ ما لا يَستقِرُّ له استحقاقُ عقابٍ، و إنّما يكونُ حظُّه تنقيصَ الثوابِ، علَى اختلافِهم أيضاً في ذلكَ؛ لأنّ أبا عليٍّ الجُبّائيَّ[6] يَقولُ: إنّ الصغيرَ[7]

⇐ منسوخه، و هو متكلّم من المعتزلة، و عدّ في الطبقة السادسة من أعلامهم، و كان مجانباً لأبواب السلاطين و الأُمراء، توفّي سنة ٢٣٤ ق. راجع: تأريخ بغداد، ج ٧، ص ١٦٢؛ المنتظم، ج ١١، ص ٢١١، الرقم ١٣٧٠؛ الكامل في التأريخ، ج ٧، ص ٤٤؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٥٤٩؛ طبقات المعتزلة، ص ٧٦؛ الفهرست لابن النديم، ص ٣٧؛ الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ١٢٦.

١. في «ب، ل» و المطبوع: «مرتبتهم».

٢. في «ج»: «و جوّز».

٣. في «ج»: «ذكرهم».

٤. في «ل»: «وقوع» بدون الباء الجارّة.

٥. في «ل»: «يفسد».

٦. «أبو عليّ محمّد بن عبد الوهّاب بن سالم الجبّائي»، كان تلميذاً للشحّام، و أُستاذاً للأشعريّ، تُنسب إليه الطائفة الجبّائيّة من المعتزلة، ولد سنة ٢٣٥ ق في «جبّا» في خوزستان، و توفّي سنة ٣٠٣ ق، و من تصانيفه: كتاب التفسير، و الجامع، و الردّ على أهل السنّة. راجع: الأنساب للسمعاني، ج ٢، ص ١٧؛ المنتظم، ج ١٣، ص ١٦٤، الرقم ٢١٠؛ الملل و النحل، ج ١، ص ٧٨؛ لسان الميزان، ج ٥، ص ٢٧١.

٧. في «ب، د» و المطبوع: «الصغيرة».

يَسقُطُ عقابُه بغَيرِ[١] موازَنةٍ، فكأنّهم معترفونَ بأنّهم[٢] لا يقعُ منهم ما يَستحقّونَ به الذمَّ و العقابَ.

و هذه موافَقةٌ للشيعةِ في المعنىٰ؛ لأنّ الشيعةَ إنّما تَنفي[٣] عن الأنبياءِ عليهم السلام جميعَ المَعاصي، مِن حَيثُ كانَ كُلُّ شيءٍ منها يَستحِقُّ به فاعلُه الذمَّ و العقابَ؛ لأنّ الإحباطَ باطلٌ عندَهم، و إذا بَطَلَ الإحباطُ فلا معصيةَ إلّا و يَستحِقُّ فاعلُها الذمَّ و العقابَ. و إذا[٤] كانَ استحقاقُ الذمِّ و العقابِ مَنفيّاً عن الأنبياءِ عليهم السلام وَجَبَ أن يَنتفيَ[٥] عنهم سائرُ الذنوبِ، و يصيرُ الخِلافُ بَينَ الشيعةِ و المعتزلةِ متعلِّقاً بالإحباطِ، فإذا بطَلَ الإحباطُ فلا بُدَّ مِن الاتّفاقِ على أنّ شَيئاً مِن[٦] المَعاصي لا يقَعُ مِن الأنبياءِ عليهم السلام مِن حَيثُ يَلزَمُه[٧] استحقاقُ الذمِّ و العقابِ؛ لكنّه يَجوزُ أن نَتكلّمَ[٨] في هذه المسألةِ علىٰ سبيلِ التقديرِ، و نَفرِضَ[٩] أنّ الأمرَ في الصغائرِ و الكبائرِ علىٰ ما تَقولُه[١٠] المعتزلةُ. و متىٰ فَرَضنا ذلكَ لَم نجوِّز أيضاً عليهم الصغائرَ[١١]؛ لما سنَذكرُه و نبيِّنُه[١٢].

---

١. في «د» و المطبوع: «عقابها من غير» بدل «عقابه بغير».

٢. في «ألف»: «بأنّه».

٣. في «ج»: «ينفي».

٤. في «ألف، د، ر، ص»: «فإذا».

٥. في «ألف، ج»: «أن ينفي». و في «ص» و المطبوع: «أن تنتفي».

٦. في «ألف»: «سائر» بدل «شيئاً من». و في «ر»: + «سائر».

٧. في المطبوع: «يلزمهم». و «يلزمه»؛ أي: يلزم وقوع شيء من المعاصي.

٨. في «ألف، ر»: «أن يتكلّم».

٩. في «ر»: «و يفرض».

١٠. في «ألف، ر»: «يقوله».

١١. في «ج»: + «و الكبائر».

١٢. في «ب»: + «إن شاء اللّه». و في «ج»: – «و نبيّنه». و في المطبوع: ـ «إن شاء اللّه تعالى».

[تنزيهُ الأنبياءِ عليهم السلام مستنِدٌ إلىٰ دَلالةِ العَلَمِ المُعجِزِ]

و اعلَم أنّ جميعَ ما ننزِّهُ الأنبياءَ عليهم السلام عنه و نَمنعُ[1] مِن وقوعِه منهم يَستندُ إلىٰ دَلالةِ العَلَمِ المُعجِزِ؛ إمّا بنفسِه، أو بواسطةٍ. ۳۶

و تفسيرُ هذه الجُملةِ: أنّ العَلَمَ المُعجِزَ إذا كانَ واقعاً مَوقعَ التصديقِ لمُدَّعي النبوّةِ و الرسالةِ، و جارياً مَجرىٰ قولِه تعالىٰ له: صَدقتَ في[2] أنّكَ رَسولي و مؤدٍّ عنّي؛ فلا بُدَّ مِن أن يَكونَ هذا المُعجِزُ مانعاً مِن كَذبِهِ علَى اللّٰهِ تعالىٰ فيما يؤدّيهِ عنه[3]؛ لأنّه تعالىٰ لا يَجوزُ أن يُصدِّقَ الكَذّابَ؛ لأنّ تصديقَ الكَذّابِ قَبيحٌ، كما أنّ الكَذِبَ قَبيحٌ. فأمّا[4] الكَذِبُ في غيرِ ما يؤدّيهِ[5] و سائرُ الكبائرِ فإنّما دَلَّ المُعجِزُ علىٰ نفيِها؛ مِن حيثُ كانَ دالاًّ علىٰ وجوبِ اتّباعِ الرسولِ و تصديقِه فيما يؤدّيهِ[6] و قبولِه منه؛ لأنّ الغرَضَ في بعثةِ الأنبياءِ عليهم السلام و تصديقِهم بالأعلامِ المُعجِزةِ هو أن يُمتثَلَ ما يأتونَ به، فما قدَحَ في الِامتثالِ و القبولِ و أثَّرَ فيهما يجبُ أن يمنَعَ المُعجِزُ منه. فلهذا[7] قُلنا: إنّه يدُلُّ علىٰ نفيِ الكَذِبِ و الكبائرِ عنهم في غيرِ ما يؤدّونَه[8] بواسطةٍ، و في الأوّلِ يدُلُّ بنفسِه.

فإن قيلَ: لَم يَبقَ إلّا أن تدُلّوا علىٰ أنّ تجويزَ الكبائرِ يَقدَحُ فيما هو الغرضُ

---

۱. في «ألف، ص»: «و يمنع».
۲. في «ج»: − «في».
۳. في «ب، ج، ر، ص»: − «عنه». و في المطبوع جُعل بين معقوفين. و في «ألف»: «يرويه» بدل «يؤدّيه عنه».
٤. في «ألف»: «و أمّا».
٥. في «د» و المطبوع: + «عن اللّٰه».
٦. في «ج»: «يأتي به» بدل «يؤدّيه».
۷. في «ج»: «و لهذا».
۸. في «د» و المطبوع: + «عن اللّٰه».

بالبعثةِ، مِن القبولِ و الامتثال.

قُلنا: لا شُبهةَ في أنّ مَن نجوِّزُ عليه كبائرَ المَعاصي و لا نأمَنُ منه الإقدامَ علَى الذُّنوبِ لا تَكونُ أنفُسُنا ساكنةً إلىٰ قَبولِ قَولِه و استماعِ وَعظِه سُكونَها[1] إلىٰ مَن لا نجوِّزُ عليه شيئاً مِن ذلكَ. و هذا هو معنىٰ[2] قَولِنا: إنّ وقوعَ الكبائرِ ينفِّرُ[3] عن القبولِ[4]، و المَرجِعُ فيما ينفِّرُ و[5] لا ينفِّرُ إلَى العاداتِ و اعتبارِ ما تَقتضيهِ[6]، و لَيسَ ذلكَ ممّا يُستخرَجُ بالأدلّةِ و المَقاييسِ. و مَن رَجَعَ إلَى العادةِ عَلِمَ ما ذَكرناه، و أنّه مِن أقوىٰ ما ينفِّرُ عن قَبولِ القَولِ؛ فإنّ حَظَّ الكبائرِ في هذا البابِ إن لم يَزِد علىٰ حَظِّ السُّخفِ و المُجونِ و الخَلاعةِ لَم يَنقُص منه[7].

٣٧

فإن قيلَ: أ فلَيسَ[8] قد جوَّزَ كثيرٌ مِن الناسِ علَى الأنبياءِ عليهم السلام الكبائرَ مع أنّهم لَم يَنفِروا عن قَبولِ أقوالِهم و العملِ بما شَرَّعوه مِن الشرائعِ؟! و هذا يَنقُضُ قولَكم: إنّ الكبائرَ منفِّرةٌ.

قُلنا: هذا سؤالُ مَن لَم يَفهَم ما أَورَدناه[9]؛ لأنّا لَم نُرِد بالتنفيرِ ارتفاعَ التصديقِ، و أن لا يقَعَ امتثالُ الأمرِ جُملةً، و إنّما أرَدنا ما فَسَّرناه مِن أنّ سُكونَ النفسِ

---

١. في المطبوع: «كسكونها».
٢. في «ج»: «بمعنى».
٣. في المطبوع: «منفر».
٤. في «ج»: «المقبوليّة».
٥. في «د» و المطبوع: + «ما».
٦. في «ألف، ر، ص»: «يقتضيه».
٧. في المطبوع: – «منه».
٨. في «ج»: «أ ليس» و في المطبوع: «أ و ليس».
٩. في «ج»: «قلناه».

إلىٰ قبولِ قولِ من يَجوزُ[١] ذلكَ عليه[٢] لا يَكونُ علىٰ حَدٍّ سُكونِها إلىٰ مَن لا يَجوزُ[٣] ذلكَ عليه، و إنّا[٤] مع تجويزِ الكبائرِ نَكونُ[٥] أبعَدَ مِن قبولِ القولِ، كما أنّا[٦] مع الأمانِ مِن الكبائرِ نكونُ[٧] أقرَبَ إلى القبولِ[٨]. و قد يقرِّبُ مِن الشيءِ ما لا يحصُلُ الشيءُ عندَه، كما يُبعِدُ عنه ما لا يَرتفعُ عندَه؛ أ لا ترىٰ أنّ عُبوسَ[٩] الداعي للناسِ[١٠] إلىٰ طعامِه و تضجُّرَه و تبرُّمَه منفِّرٌ في العادةِ عن حضورِ دعوتِه و تناوُلِ طعامِه، و قد يقَعُ مع ما ذَكرناه الحضورُ و التناوُلُ، و لا يُخرِجُه مِن أن يَكونَ منفِّراً؟! و كذلكَ طَلاقةُ وَجهِه و استبشارُه و تبسُّمُه يقرِّبُ مِن حضورِ دعوتِه و تناوُلِ طعامِه، و قد يَرتفعُ[١١] الحضورُ مع ما ذَكرناه، و لا يُخرِجُه مِن أن يَكونَ مقرِّباً[١٢]. فدَلَّ على أنّ المعتبَرَ في بابِ[١٣] المنفِّرِ[١٤] و المقرِّبِ[١٥] ما[١٦]

---

١. في المطبوع: «نجوّز».
٢. في «ج»: «عليه ذلك» بدل «ذلك عليه».
٣. في المطبوع: «لا نجوّز».
٤. في «ص»: «و إنّما».
٥. في «ص»: «يكون».
٦. في «ص»: «أنّه».
٧. في «ص»: «يكون».
٨. في المطبوع: «قبول القول» بدل «القبول».
٩. في المطبوع: + «وجه».
١٠. في «ر»: - «للناس».
١١. في المطبوع: + «من».
١٢. في «ألف»: «متقرّباً».
١٣. في «ألف»: - «المعتبر في باب».
١٤. في المطبوع: + «عنه».
١٥. في «ص»: «النفر والتقرّب».
١٦. في «ألف، ج، ر، ص»: «بما».

ذَكرناه، دونَ[1] وقوعِ الفِعلِ المنفِّرِ عنه أو ارتفاعِه[2].

۳۸ **فإن قيلَ:** فهذا يَقتَضي أنّ الكبائرَ لا تقَعُ[3] منهم في حالِ النبوّةِ؛ فمِن[4] أينَ أنّها لا تقَعُ[5] منهم قَبلَ النبوّةِ، و قد زالَ حُكمُها بالتوبةِ[6] المُسقِطةِ للعقابِ و الذمِّ، و لَم يَبقَ[7] وَجهٌ يَقتَضي التنفيرَ؟

قُلنا: الطريقةُ في الأمرَينِ واحدةٌ؛ لأنّا نَعلَمُ أنّ مَن نُجوِّزُ[8] عليه الكفرَ و الكبائرَ في حالٍ مِن الأحوالِ و إن تابَ منه[9] و خرَجَ مِن استحقاقِ العقابِ به[10] لا نَسكُنُ إلىٰ قبولِ قولِه سكونَنا[11] إلىٰ مَن لا نُجوِّزُ[12] ذلكَ عليه في حالٍ مِن الأحوالِ، و لا علىٰ وجهٍ مِن الوجوهِ. و لهذا لا يَكونُ حالُ الواعظِ لَنا الداعي إلَى اللّٰهِ تَعالىٰ ـ و نحنُ نَعرِفُه مُقارِفاً للكبائرِ مُرتَكِباً لعظيمِ الذنوبِ، و إن كانَ قد فارَقَ جميعَ ذلكَ و تابَ منه ـ عندَنا و في نفوسِنا كحالِ مَن لَم نَعهَدْ[13] منه إلّا النزاهةَ و الطهارةَ، و معلومٌ ضَرورةُ الفَرقِ بَينَ هذَينِ الرجُلَينِ[14] فيما يَقتَضي

١. في المطبوع: + «غيره و دون».
٢. في «ج، ر»: «و ارتفاعه». و في «ب»: + «عنه».
٣. في «ب، د»: «لا يقع».
٤. في «ألف، ص»: «من» بدون الفاء.
٥. في «د»: «لا يقع». و في المطبوع: «تقع» بدون «لا».
٦. في المطبوع: «بالنبوّة».
٧. في «ج»: «حالها، و التوبة مسقط للعقاب و الذمّ، فلم يبق» بدل «النبوّة، و قد زال حكمها...» إلى هنا.
٨. هكذا في «ب، د، ر، ل». و في سائر النسخ و المطبوع: «يجوز».
٩. في «ل» و المطبوع: «منها».
١٠. في المطبوع: «بها».
١١. في «ر»: «مثل سكوننا» بدل «سكوننا». و في المطبوع: «كسكوننا» بدله.
١٢. هكذا في «ب، د، ر، ل». و في سائر النسخ و المطبوع: «يجوز».
١٣. في «ألف، ص ل»: «لم يعهد».
١٤. في «ج»: «الأمرين».

السُّكونَ[١] و النُّفورَ. و لهذا ما يعيِّرُ الناسُ كثيراً[٢] ممّن[٣] يَعهَدون منه القبائحَ المتقدِّمةَ بها ـ و إن وقَعَت التوبةُ منها ـ و يَجعَلونَ ذلكَ عَيباً و نَقصاً و قادِحاً و مؤثِّراً. و لَيسَ إذا كانَ تجويزُ الكبائرِ قَبلَ النبوّةِ منخفِضاً عن تجويزِها في حالِ النبوّةِ و ناقصاً عن رُتبتِه في بابِ التنفيرِ وجَبَ أن لا يَكونَ فيه شيءٌ مِن التنفيرِ؛ لأنّ الشيئَينِ قد يَشترِكانِ في التنفيرِ، و إن كانَ أحَدُهما أقوىٰ مِن صاحبِه؛ ألا تَرىٰ أنّ كثيرَ السُّخفِ و المُجونِ و الاستمرارَ عليه[٤] و الانهماكَ فيه[٥] منفِّرٌ لا مَحالةَ، و أنّ القليلَ مِن السُّخفِ الذي لا يقَعُ إلّا في الأحيانِ و الأوقاتِ المتباعِدةِ منفِّرٌ أيضاً، و إن فارَقَ الأوّلَ في قوّةِ التنفيرِ، و لَم يُخرِجه نُقصانُه في هذا البابِ عن الأوّلِ مِن أن يَكونَ[٦] منفِّراً في نَفسِه؟!

فإن قيلَ: فمِن أينَ قُلتم[٧]: إنّ الصغائرَ لا تَجوزُ علَى الأنبياءِ في حالِ النبوّةِ و قبلَها؟

٣٩ **قُلنا:** الطريقةُ في نفيِ الصغائرِ في الحالَينِ[٨] هي الطريقةُ في نفيِ الكبائرِ في الحالَينِ[٩] عندَ التأمُّلِ؛ لأنّا كما نَعلَمُ أنّ مَن نُجوِّزُ[١٠] كَونَه فاعلاً لكبيرةٍ متقدِّمةٍ قد تابَ منها و أقلَعَ عنها و لَم يَبقَ معه شيءٌ مِن استحقاقِ عقابِها و ذمِّها لا يَكونُ

---

١. في «ج»: «سكون النفس» بدل «السكون».

٢. هكذا في «ألف، ب، ج، د، ص، ل». و في سائر النسخ و المطبوع: «كثيراً ما يعيّر الناس».

٣. هكذا في «ب، ج، د، ص، ل». و في سائر النسخ و المطبوع: «من».

٤. في حاشية «د» و المطبوع: «عليهما».

٥. في حاشية «د» و المطبوع: «فيهما».

٦. في «ب»: «كونه» بدل «من أن يكون».

٧. في «ألف، ب، ر، ص»: - «قلتم». و في «ل»: «علمتم».

٨. في المطبوع: «الحالتين».

٩. في المطبوع: «الحالتين».

١٠. في «ألف، ر، ص»: «يجوز».

سُكونُنا إليه سُكونَنا[١] إلىٰ مَن لا نُجوِّزُ[٢] عليه ذلكَ، كذلكَ[٣] نَعلَمُ أنّ مَن نـجوِّزُ[٤] عليه[٥] مِن الأنبياءِ عليهم السلام أن يَكونَ مُقدِماً علَى القَبائحِ مُرتَكِباً للمَعاصي في حالِ[٦] نُبوّتِه أو قبلَها ـ و إن وقَعَت مكفَّرةً ـ لا يَكونُ سُكونُنا إليه سُكونَنا[٧] إلىٰ مَن نأمَنُ منه كُلَّ[٨] القبائحِ و لا نجوِّزُ عليه فِعلَ شيءٍ منها.

فأمّا الاعتذارُ في تجويزِ الصغائرِ بأنّ العقابَ و الذمَّ عـنها سـاقطانِ[٩]، فـلَيسَ بشيءٍ؛ لأنّه لا معتبَرَ في بابِ التنفيرِ بالذمِّ و العقابِ حتّىٰ يَكونَ التنفيرُ واقـفاً[١٠] عليهما؛ أ لا تَرىٰ أنّ كثيراً مِن المُباحاتِ منفِّرٌ و لا ذَمَّ عليه و لا عِقابَ، و كثيراً مِن الخُلُقِ و الهَيئاتِ منفِّرٌ و هو خارجٌ عن بابِ الذمِّ؟!

علىٰ أنّ هذا القولَ يوجِبُ علىٰ قائلِه تجويزَ الكبائرِ عليهم قَبلَ البعثةِ؛ لأنّ التوبةَ و الإقلاعَ قد أزالا الذمَّ و العقابَ اللّذَين يقِفُ التنفيرُ علىٰ هذا القولِ عليهما.

فإن قيلَ: كيف تنفِّرُ[١١] الصغائرُ؟! و إنّما حَظُّها تقليلُ الثوابِ و تنقيصُه؛ لأنـها بكَونِها صغائرَ قد خرَجَت مِن اقتضاءِ الذمِّ و العقابِ، و معلومٌ أنّ قِلّةَ الثوابِ غيرُ

---

١. في المطبوع: «كسكوننا».

٢. في «ألف، ج، ص»: «لا يجوز».

٣. في «ألف، ر» و المطبوع: «و كذلك».

٤. في «ألف، ص»: «يجوز».

٥. في المطبوع: + «الصغائر».

٦. في «ل»: - «حال».

٧. في المطبوع: «كسكوننا».

٨. في «ص»: «على».

٩. في «ج»: «بأنّ الذمّ و العقاب ساقطان عنها» بدل «بأنّ العقاب و الذمّ عنها ساقطان». و في «ر»: «ساقطان عنها» بدل «عنها ساقطان». و في «ص»: «عنهم» بدل «عنها».

١٠. في «ألف، ج» و المطبوع: «واقعاً».

١١. في «ج»: «ينفّر».

منفِّرةٍ[۱]؛ أ لا تَرَونَ أنّ[۲] الأنبياءَ عليهم السلام قد يَترُكونَ كثيراً مِن النوافلِ ممّا لَـو فَعَلوه لاستَحَقّوا كثيراً مِن الثوابِ، و لا يَكونُ ذلكَ منفِّراً عنهم؟!

قُلنا[۳]: الصغائرُ لَم تَكُن منفِّرةً مِن حيثُ قِلّةِ الثوابِ معها؛ بل إنّما كانَت كذلكَ مِن حيثُ كانَت قَبائحَ و مَعاصيَ للّٰهِ تَعالىٰ، و قد بيَّنّا أنّ المَلجأَ في بابِ المنفِّرِ[٤] إلَى العادةِ و الشاهِد، و[٥] دلَّلنا علىٰ أنّهما يَقضيانِ[٦] بتنفيرِ[٧] جميعِ الذُّنوبِ و القبائحِ علَى الوجهِ الذي بيّنّاه.

و بَعدُ: فإنّ الصغائرَ في هذا البابِ بخِلافِ الِامتناعِ مِن النوافلِ؛ لأنّها تَنقُصُ ثواباً مُستَحَقّاً ثابتاً، و تَركَ النوافلِ لَيسَ كذلكَ[۸]. و فَرقٌ واضحٌ في العادةِ بَينَ الِانحطاطِ عن رُتبةٍ ثبَتَت و استُحِقَّت و بَينَ فَوتِها و أن لا تَكونَ حاصلةً جُملةً؛ ألا تَرىٰ أنّ مَن وُلِّيَ وِلايةً جليلةً و ارتَقىٰ إلىٰ رُتبةٍ عاليةٍ يؤثِّرُ في حالِه العزلُ عن تِلك الوِلايةِ و الهُبوطُ عن تلكَ الرُّتبةِ، و لا يَكونُ حالُه هذه كحالِه لَو لَم يَنَل تلكَ الوِلايةِ و لا ارتَقىٰ إلىٰ تلكَ الرُّتبةِ؟!

٤٠

و هذا الكلامُ الذي ذَكرناه يُبطِلُ قولَ مَن جوَّزَ علَى[۹] الأنبياءِ عـليهم السـلام

---

۱. في «ألف، ج، ص، ل»: «منفّر».

۲. في المطبوع: + «كثيراً من».

۳. في «ج» و المطبوع: + «إنّ».

٤. في «ج، د، ص»: «التنفير». و في المطبوع: «النفير».

٥. في «د» و المطبوع: + «قد».

٦. في «ألف، ج، ر»: «يفضيان» بالفاء. و في «ب»: «تقضيان». و في حاشية «ر»: «يقتضيان».

۷. في «ر»: «تنفير» بدون الباء الجارّة.

۸. في «ج»: «يفوت ثواباً لم يحصل» بدل «ليس كذلك».

۹. في «د»: + «جميع».

الصغائرَ، علَى اختلافِ مَذاهِبِهم في تجويزِ ذلكَ[1] علىٰ سَبيلِ العَمدِ أو التأويلِ، إلّا أنّ أبا عليٍّ[2] و مَن وافقَه ـ في قولِه: إنّ ذُنوبَ الأنبياءِ لا تَكونُ عَمداً، و إنّما يُقدِمونَ عليها تأوُّلاً، و تمثيلِه[3] ذلكَ بقِصّةِ آدَمَ عليه السلام، و أنّه[4] نُهيَ عن جنسِ الشجرةِ دونَ عَينِها، فتأوَّلَ، فظَنَّ[5] أنّ النهيَ يَتناوَلُ[6] العينَ، فلَم يُقدِمْ علَى المعصيةِ مع العِلمِ بأنّها معصيةٌ ـ قد ناقَضَ؛ لأنّه إنّما ذهَبَ إلىٰ هذا المَذهَبِ تنزيهاً للأنبياءِ عليهم السلام و اعتقادَ أنّ تعمُّدَ المعصيةِ[7] يوجِبُ كِبَرَها، فنَزَّهه عن معصيةٍ، و أضافَ إليه معصيتَينِ؛ لأنّه مُخطئٌ ـ علىٰ مذهبِه ـ في الإعراضِ عن تأمُّلِ مقتَضَى النهيِ؛ و هل يَتناوَلُ[8] الجنسَ أو العينَ؛ لأنّ ذلكَ واجبٌ عليه، و مُخطئٌ في التناوُلِ مِن الشجرةِ، و هاتانِ معصيتانِ.

و بَعدُ: فإنّ تعمُّدَ المعصيةِ لَيسَ يجبُ أن يَكونَ مقتضياً لكِبَرِها لا مَحالةَ؛ لأنّه لا يَمتنعُ أن يَكونَ مع التعمُّدِ يُصاحِبُها[9] مِن الخوفِ و الوَجَلِ[10] ما يوجِبُ صِغَرَها و يَمنعُ مِن كِبَرِها.

---

١. في «د، ل» و المطبوع: + «عليهم».

٢. في «ب» و المطبوع: + «الجبائي». و تقدّمت ترجمته في ص ٨٠.

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت، و الضمير عائد إلى أبي عليّ الجبائي. و في المطبوع: «و تمثيل».

٤. في «ب، ص» و المطبوع: «فإنّه».

٥. في «ب، ر، ص، ل»: «و ظنّ».

٦. في «ب، ص، ل» و المطبوع: «تناول».

٧. في المطبوع: + «مع العلم».

٨. في «د» و المطبوع: «تناول».

٩. في «ب»: «يصاحبه». و في «ألف»: «تصاحبها». و في «ص»: «مصاحبه». و في «ل»: «مصاحبها». و في المطبوع: «لصاحبها».

١٠. «الوَجَل»: استشعار الخوف. يقال: وَجِلَ يَوْجَلُ وَجَلاً، فهو وَجِلٌ. راجع: المفردات، ص ٨٥٥ (وجل).

و لَيسَ له أن يَقولَ: إنّ[1] النظَرَ فيما كُلِّفَه مِن الاِمتناعِ مِن الجنسِ أو النوعِ لَم يَكُن واجباً عليه.

لأنّ ذلكَ إن لَم يَكُن واجباً عليه[2]، فكيفَ يَكونُ مكلَّفاً؟! و كَيفَ يَكونُ تناوُلُه معصيةً؟! و لا بُدَّ علىٰ[3] هذا مِن أن يُخطِرَ اللّٰهُ تَعالىٰ ببالِه ما يَقتَضي وجوبَ النظَرِ في ذلكَ عليه، و إذا وجَبَ عليه النظَرُ[4] و لَم يَفعَلْه فقَد تعمَّدَ الإخلالَ بالواجبِ، و لا فَرقَ في بابِ[5] التنفيرِ بَينَ الإقدامِ علَى المعصيةِ و الإخلالِ بالواجبِ، فإذا جازَ عندَه أن يَتعمَّدَ[6] الإخلالَ بالواجبِ و لا يَكونَ منه كبيراً جازَ أن يَتعمَّدَ[7] نفسَ التناوُلِ و لا يَكونَ منه كبيراً.

٤١ فأمّا ما حَكَيناه[8] عن النظّامِ و جعفرِ بنِ مبشِّرٍ و مَن وافَقَهما مِن أنّ ذُنوبَ الأنبياءِ عليهم السلام[9] علىٰ سَبيلِ السهوِ و الغفلةِ، و أنّهم مع ذلكَ مؤاخَذونَ بها، فلَيسَ بشيءٍ؛ لأنّ السهوَ يُزيلُ التكليفَ و يُخرِجُ الفِعلَ مِن أن يَكونَ ذَنباً مؤاخَذاً به. و لهذا لا يَصِحُّ[10] مؤاخَذةُ المجنونِ و النائمِ. و حصولُ السهوِ في أنّه مؤثِّرٌ في ارتفاعِ التكليفِ بمنزلةِ فَقدِ القُدرةِ و الآلاتِ و الأدلّةِ، فلَو جازَ

---

١. في «ب، ج، ل»: «لأنّ».
٢. في «ب، د، ر، ص، ل»: - «عليه».
٣. في «د»: «مع».
٤. في «ب»: «النظر عليه» بدل «عليه النظر».
٥. في «ج»: - «باب».
٦. في المطبوع: + «نفس».
٧. في المطبوع: + «منه».
٨. في «ر»: «حكينا».
٩. في «ج» و المطبوع: + «تقع منهم».
١٠. في «ب»: «لا تصحّ».

أن يخالِفَ حالَ الأنبياء عليهم السلام في صحّةِ تكليفِهم مع السهوِ جازَ أن يخالِفَ حالَهم لحالِ أُمّتِهم[١] في جوازِ التكليفِ مع فَقدِ سائرِ ما ذَكرناه[٢]. و هذا واضحٌ.

فأمّا الطريقُ الذي به يُعلَمُ[٣] أنّ الأئمّةَ عليهم السلام لا يَجوزُ[٤] عليهم الكبائرُ في حالِ الإمامةِ، فهو أنّ الإمامَ إنّما احتيجَ إليه لجِهةٍ معلومةٍ؛ و هي أن يَكونَ المكلَّفونَ عندَ وجودِه أبعَدَ مِن فِعلِ القَبيحِ و أقرَبَ مِن[٥] فِعلِ الواجبِ، علىٰ ما دَلَلنا عليه في غَيرِ مَوضعٍ. فلَو جازَت عليه الكبائرُ لَكانَت عِلّةُ الحاجةِ إليه ثابتةً فيه، و موجِبةً وجودَ إمامٍ يَكونُ إماماً له، و الكلامُ في إمامِه[٦] كالكلامِ فيه، و هذا يؤدّي إلىٰ وجودِ ما لا نِهايةَ له مِن الأئمّةِ[٧]، أو الانتهاءِ إلىٰ إمامٍ معصومٍ[٨].

و ممّا يدُلُّ أيضاً علىٰ أنّ الكبائرَ لا يَجوزُ[٩] عليهم أنّ قولَهم قد ثَبَتَ أنّه حُجّةٌ في الشرعِ كقَولِ الأنبياءِ عليهم السلام؛ بل قد يَجوزُ أن يَنتهيَ[١٠] الحالُ إلىٰ أنّ الحقَّ لا يُعرَفُ إلّا مِن جهتِهم، و لا يَكونُ الطريقُ إليه إلّا[١١] أقوالَهم، علىٰ ما بيّنّاه في مَواضِعَ

---

١. في «د» و المطبوع: «أممهم».
٢. في المطبوع: «ذكرنا».
٣. في «ج» و المطبوع: «يعلم به» بدل «به يعلم». و في «د»: «نعلم به» بدله.
٤. في «ب، د»: «لا تجوز».
٥. في «ب»: «إلى».
٦. في «ب» و المطبوع: «إمامته».
٧. في المطبوع: + «و هو باطل».
٨. في المطبوع: + «و هو المطلوب».
٩. في «ص، ل» و المطبوع: «لا تجوز».
١٠. في «ب»: «أن تنتهي». و «الحال» يذكّر و يؤنّث.
١١. في المطبوع: + «من».

كثيرةٍ. و إذا[۱] ثَبَتَت هذه الجُملةُ جَرَوا[۲] مَجرَى الأنبياءِ عليهم السلام فيما يَـجوزُ عليهم أو[۳] لا يَجوزُ. و إذا[٤] كُنّا قد بيّنّا أنّ الكبائرَ و الصغائرَ لا يَجوزانِ علَى الأنبياءِ عليهم السلام قَبلَ النبوّةِ و لا بَعدَها[٥] ـ لِما في ذلكَ مِن التنفيرِ عن قبولِ أقوالِهم، و لِما في تنزيهِهم عن ذلكَ مِن السُّكونِ إليهم ـ فكذلكَ يَجِبُ أن يَكونَ الأئمّةُ عليهم السلام مُنزَّهينَ عن الكبائرِ و الصغائرِ قَبلَ الإمامةِ و بَعدَها؛ لأنّ الحالَ واحدةٌ.

و إذ قَد قَدَّمنا ما أرَدنا تقديمَه في هذا البابِ، فنحنُ نَبتدئُ بذِكرِ الكلامِ علىٰ ما تَعلَّقَ به مَن جوَّزَ الكبائرَ علَى الأنبياءِ عليهم السلام مِن الآياتِ.

---

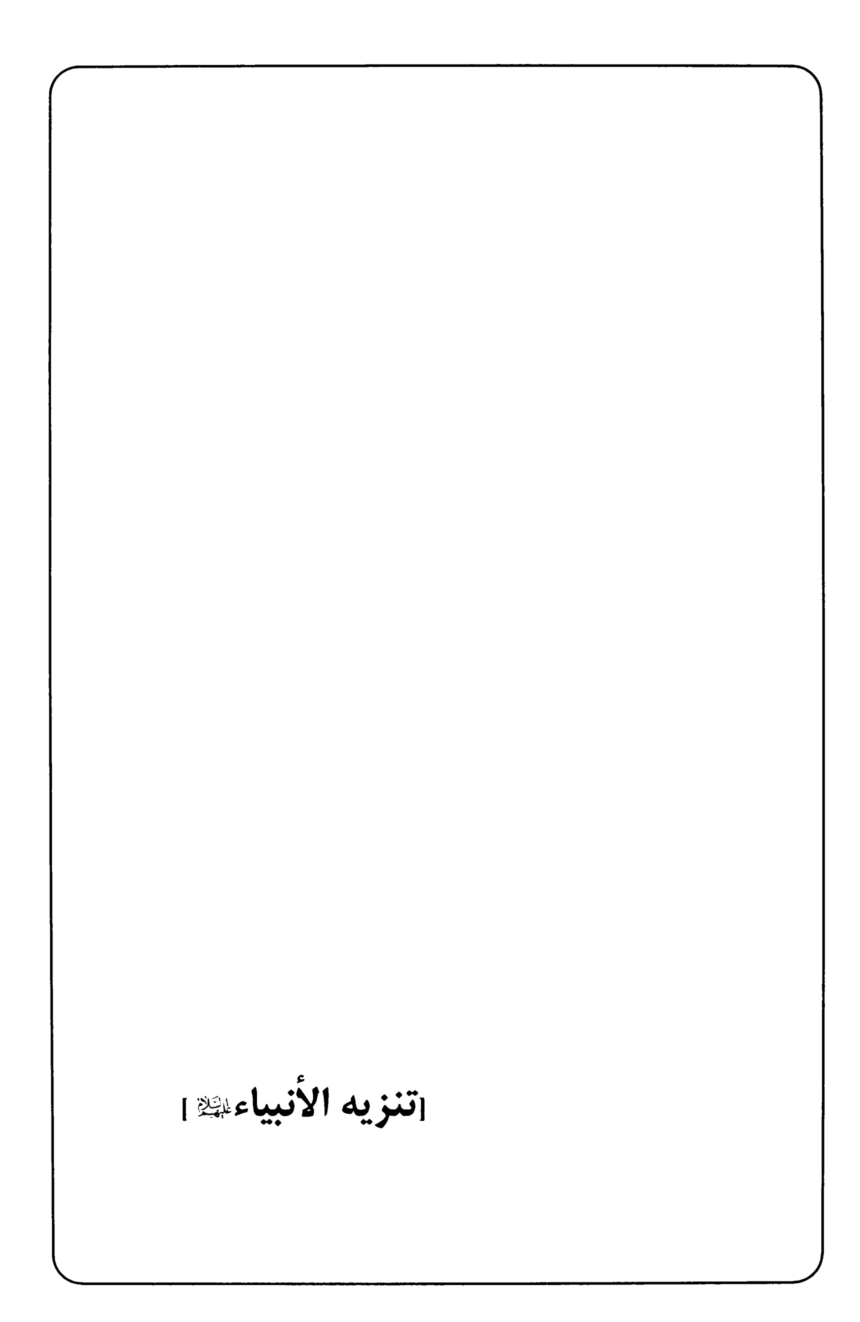
۱. في «د، ل»: «فإذا».

۲. في «ص»: «جرت».

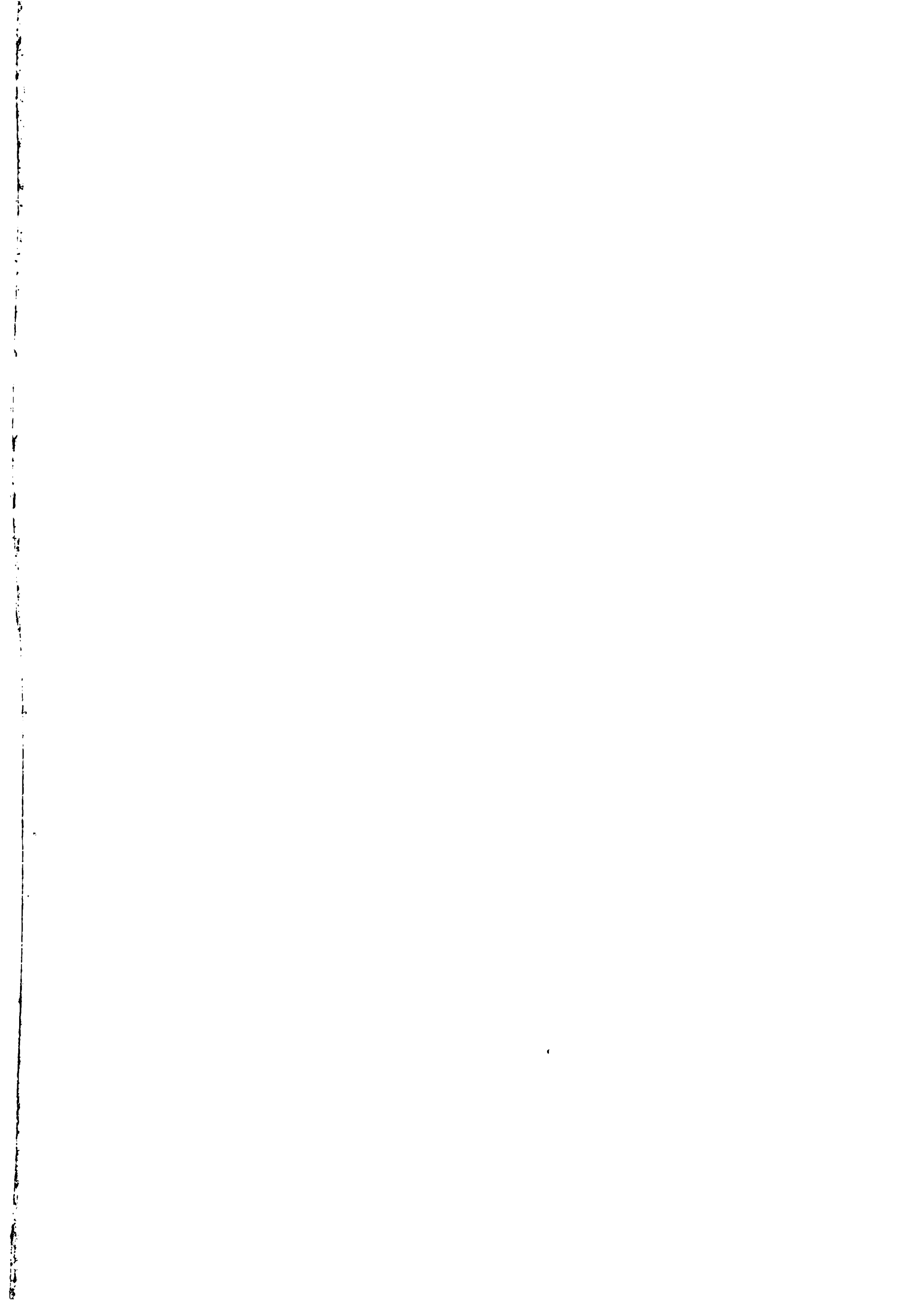
۳. هكذا في «ألف، ج، د، ر، ص، ل». و في سائر النسخ و المطبوع: «و ما».

٤. في المطبوع: «فإذا».

٥. في «ج»: + «و لا في حالها».



[تنزيه الأنبياء عليهم السلام]



[١]

آدم عليه السلام[1]

[شُبهةُ معصيتِه و خُروجِه مِن الجَنّةِ]

مسألةٌ: فممّا تَعلَّقوا به قولُه تَعالىٰ في قِصّةِ آدَمَ عليه السلام: ﴿وَ عَصىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوىٰ﴾[2].

قالوا: و هذا تصريحٌ بوقوعِ المعصيةِ التي لا تَكونُ إلّا قَبيحةً، و أكَّدَه بقَولِه: ﴿فَغَوىٰ﴾[3]، و الغَيُّ: ضدُّ الرُّشدِ[4].

يُقالُ لهم: أمّا المعصيةُ فهي مُخالَفةُ الأمرِ، و الأمرُ مِن الحَكيمِ تَعالىٰ قد يَكونُ بالواجبِ و بالنَّدبِ[5] معاً، فلا[6] يَمتنِعُ علىٰ هذا أن يَكونَ آدَمُ عليه السلام مندوباً إلىٰ تَركِ التناوُلِ مِن الشجَرةِ، و يَكونَ بمواقَعتِها تارِكاً نَفلاً و فَضلاً، و غيرَ فاعلٍ

---

١. النسخ مختلفة في بداية كلّ فصلٍ من فصول الكتاب، و في أكثرها لم ترد عبارة «في تنزيه»، و ورد اسم الأنبياء فقط؛ فلذا لم نشر إلى الاختلافات الموجودة بين النسخ في هذه المواضع، و سنعمل بعمل واحد سويّ في كلّ من الموارد إلى آخر الكتاب، متّكئين على أكثر النسخ التي قوبلت، مع ملاحظة الأُصول العلميّة و العمليّة للتصحيح.

٢. طه (٢٠): ١٢١.

٣. في المطبوع: + «فهذا تصريح بوقوع المعصية».

٤. في «د» و المطبوع: + «الجواب».

٥. في «ج، د»: «و الندب» بدون الباء الجارّة. و في المطبوع: «و المندوب».

٦. في «د»: «و لا».

قَبيحاً[١]. و لَيسَ يَمتنِعُ[٢] أن[٣] يُسمّىٰ تارِكُ النفلِ[٤] عاصياً كما يُسمّىٰ بذلك تارِكُ الواجبِ؛ فإنّ تَسميةَ مَن خالَفَ ما أُمِرَ به ـ سَواءٌ كانَ واجباً أو نَفلاً ـ بأنّه «عاصٍ» ظاهرةٌ؛ و لهذا يَقولونَ[٥]: أمَرتُ فُلاناً بكَذا و كَذا مِن الخَيرِ، فعَصاني و خالَفَني، و إن لَم يَكُن ما أمَرَه به واجباً.

٤٤ فأمّا[٦] قولُه: ﴿فَغَوىٰ﴾، فمعناه: أنّه خابَ[٧]؛ لأنّا[٨] نَعلَمُ أنّه لَو فَعَلَ ما نُدِبَ[٩] إليه مِن تَركِ التناوُلِ مِن الشجَرةِ لَاستَحَقَّ الثوابَ العظيمَ[١٠]، فإذا[١١] خالَفَ الأمرَ و لَم يَصِرْ إلىٰ ما نُدِبَ إليه فقَد خابَ لا مَحالةَ، مِن حَيثُ[١٢] لَم يَصِرْ إلَى الثوابِ الذي كانَ يَستَحِقُّ بالِامتناعِ[١٣]. و لا شُبهةَ في أنّ لفظةَ «غَوىٰ» تَحتمِلُ الخَيبةَ؛ قالَ الشاعرُ:

فمَن يَلقَ خَيراً يَحمَدِ الناسُ أمرَهُ   و مَن يَغوَ لا يَعدَمْ علَى الغَيِّ لائما[١٤]

---

١. في «ج»: «لقبيح».
٢. في «د» و المطبوع: «بممتنع».
٣. في «ب»: + «يكون».
٤. في «ص»: «الفعل».
٥. في المطبوع: «تقول».
٦. هكذا في «ب، ج، د، ر، ص، ل». و في بقيّة النسخ و المطبوع: «و أمّا».
٧. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ١٤٠ (غوي).
٨. في المطبوع: «و لأنّا».
٩. في «ج»: + «اللّه تعالى».
١٠. في «ج»: – «العظيم».
١١. في «ج، ر»: «و إذا».
١٢. في «ص» و المطبوع: + «إنّه».
١٣. في «ل»: «الامتناع».
١٤. قد نسب المؤلّف رحمه اللّه البيتَ في كتابه الأمالي إلى قعنب الفزاري، و نسب بعض من أهل الأدب إلى المرقش. راجع: الأمالي للسيّد المرتضى، ج ٢، المجلس ٢٧، ص ٣٢؛ الفائق ⟺

فإن قيل: كَيفَ[١] يَجوزُ أن يَكونَ[٢] تَركُ الندبِ معصيةً؟! أ وَ ليسَ هذا يوجِبُ أن يوصَفَ[٣] الأنبياءُ عليهم السلام بأنّهم عُصاةٌ في كُلِّ حالٍ، و أنّهم لا يَنفكّونَ مِن المَعصيةِ؛ لأنّهم لا يَكادونَ يَنفكّونَ مِن تَركِ الندبِ؟!

قُلنا: وَصفُ تارِكِ الندبِ بأنّه عاصٍ تَوسُّعٌ و تَجوُّزٌ، و المَجازُ لا يُقاسُ عليه، و لا يُعدّىٰ به[٤] مَوضِعَه.

و لَو قيلَ: إنّه حقيقةٌ في فاعلِ القبيحِ و تارِكِ الأَولىٰ و الأفضَلِ، لَم يَجُز إطلاقُه أيضاً[٥] في الأنبياءِ عليهم السلام إلّا مع التقييدِ؛ لأنّ استعمالَه قد كَثُرَ في القَبائحِ[٦]، فإطلاقُه بغَيرِ تقييدٍ موهِمٌ.

لكِنّا نَقولُ: إن أرَدتَ بوَصفِهم[٧] بأنّهم عُصاةٌ أنّهم فَعَلوا القَبائحَ[٨] فلا يَجوزُ ذلكَ، و إن أرَدتَ أنّهم[٩] تَرَكوا ما لَو فَعَلوه استَحَقّوا[١٠] الثوابَ، و كانَ أَولىٰ[١١]، فهُم كذلكَ.

⇐ للزمخشري، ج ٢، ص ٤١٥؛ لسان العرب، ج ١٩، ص ٣٧٧؛ العقد الفريد، ج ٢، ص ١٧٦؛ و ج ٣، ص ٧٧؛ و ج ٥، ص ٣٣٩؛ تفسير الآلوسي، ج ١٦، ص ١١٠؛ أضواء البيان، ج ٣، ص ٤٤٥.

١. في «ب»: «فكيف».

٢. في «ألف»: «أن يسمّى».

٣. في «ألف، ج، د، ص»: «أن توصف».

٤. في المطبوع: + «عن».

٥. في «ألف»: - «أيضاً».

٦. في «ج»: «القبيح».

٧. في «ج»: «من وصفهم» بدل «بوصفهم».

٨. في «ج»: «القبيح».

٩. في المطبوع: «بأنّهم عصاة» بدل «أنّهم».

١٠. في المطبوع: «لاستحقّوا».

١١. في «ب»: + «لهم».

فإن قيل: فأيّ مَعنًى لقَولِه تَعالىٰ: ﴿ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَ هَدىٰ﴾؟[1] و أيّ معنًى لقَولِه تَعالىٰ: ﴿فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾[2]؟ و كَيفَ[3] يَقبَلُ[4] تَوبةَ مَن لَم يُذنِبْ؟! أم كَيفَ يَتوبُ مَن لَم يَفعَلِ القَبيحَ؟!

قُلنا: أمّا التوبةُ[5] عندَنا و علىٰ أُصولِنا فغَيرُ موجِبةٍ لإسقاطِ العِقابِ، و إنّما يُسقِطُ اللّٰهُ تَعالَى[6] العِقابَ عندَها تفضُّلاً. و الذي توجِبُه التوبةُ و تؤثِّرُه[7] هو استحقاقُ الثوابِ. فقبولُها علىٰ هذا الوجهِ إنّما هو ضَمانُ الثوابِ عليها، فمعنىٰ قولِه تَعالىٰ: ﴿فَتَابَ[8] عَلَيْهِ﴾ أنّه قَبِلَ تَوبتَه، و ضَمِنَ له ثَوابَها. ٤٥

و لا بُدَّ لِمَن ذَهَبَ إلىٰ أنّ معصيةَ آدَمَ عليه السلام صغيرةٌ مِن هذا الجَوابِ؛ لأنّه إذا قيلَ له: كَيفَ تُقبَلُ تَوبتُه و يُغفَرُ له و معصيتُه[9] في الأصلِ وَقَعَت[10] مُكفَّرةً لا يَستَحِقُّ عليها شَيئاً مِن العِقابِ؟ لَم يَكُن له بُدٌّ مِن الرجوعِ إلىٰ ما ذَكرناه[11]، و التوبةُ قد تَحسُنُ[12] أن تَقَعَ ممّن لا يَعهَدُ مِن نفسِه قَبيحاً علىٰ سَبيلِ الانقطاعِ إلَى اللّٰهِ تَعالىٰ

---

١. طه(٢٠): ١٢٢.
٢. البقرة(٢): ٣٧. و في «ب»: - ﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾.
٣. في المطبوع: «فكيف».
٤. في المطبوع: «تُقبل».
٥. في المطبوع: + «في اللغة: فالرجوع، و يستعمل في واحد منّا و في القديم تعالى. و الثاني أنّ التوبة».
٦. في المطبوع: + «حدّة».
٧. في «ج»: «و تؤثّر فيه» بدل «و تؤثّره».
٨. في «ألف، د، ر، ص» و المطبوع: «تاب» بدون الفاء.
٩. في المطبوع: + «قد».
١٠. في المطبوع: «وقعت في الأصل» بدل «في الأصل وقعت».
١١. في «ج»: + «أو نحوه».
١٢. في «ر، ص» و المطبوع: «يحسن».

و الرجوعِ إليه، و يَكونُ وَجهُ حُسنِها في هذا المَوضِعِ استحقاقَ الثوابِ بـها، أو كونَها لُطفاً، كما تَحسُنُ أن تَقَعَ ممّن يُقطَعُ علىٰ أنّه غَيرُ مُستَحِقٍّ للعِقابِ، و أنّ التوبةَ لا تؤثِّرُ في إسقاطِ شَيءٍ يَستَحِقُّه مِن العِقابِ، و لهذا جَوَّزوا التوبةَ مِن الصغائرِ و إن لَم تَكُن مؤثِّرةً في إسقاطِ ذَمٍّ و لا عِقابٍ.

فإن قيلَ: الظاهرُ مِن القُرآنِ بخِلافِ[١] ما ذَكرتموه؛ لأنّه خبّر[٢] أنّ آدَمَ عليه السلام مَنهيٌّ عن أكلِ الشجَرةِ بقَولِه: ﴿وَ لاٰ تَقْرَبٰا هٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونٰا مِنَ الظّٰالِمِينَ﴾[٣]، و بقَولِه: ﴿أ لَمْ أنْهَكُمٰا عَنْ تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ﴾[٤]. و هذا يوجِبُ أنّه[٥] عليه السلام عَصىٰ بأن فَعَلَ مَنهيّاً عنه، و لَم يَعصِ بأن تَرَكَ مأموراً به.

قُلنا: أمّا النهيُ و الأمرُ[٦] مَعاً، فلَيسا يَختَصّانِ عندَنا بصيغةٍ لَيسَ فيها احتمالٌ و لا اشتراكٌ، و قد يؤمَرُ عندَنا بلفظِ النهيِ و يُنهىٰ بلفظِ الأمرِ، و إنّما[٧] يَكونُ النهيُ نَهياً بكَراهةِ المَنهيِّ عنه[٨]. فإذا قالَ تَعالىٰ: ﴿لاٰ تَقْرَبٰا هٰذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ و لَم يَكرَه قُربَها لَم يَكُن في الحقيقةِ ناهياً، كما أنّه تَعالىٰ لمّا قالَ: ﴿اعْمَلُوا مٰا شِئْتُمْ﴾[٩]، و ﴿إذا حَلَلْتُمْ فَاصْطادُوا﴾[١٠]، و لَم يُرِد ذلكَ، لَم يَكُن أمراً.

---

١. في «ج»: «خلاف» بدون الباء الجارّة.

٢. في «ج، ص» و المطبوع: «أخبر».

٣. البقرة (٢): ٣٥؛ الأعراف (٧): ١٩.

٤. الأعراف (٧): ٢٢.

٥. في «ألف» و المطبوع: «بأنّه».

٦. في «ج، د»: «الأمر و النهي» بدل «النهي و الأمر».

٧. في المطبوع: «فإنّما».

٨. في «د» و المطبوع: + «و الأمر أمراً بإرادة المأمور به».

٩. فصّلت (٤١): ٤٠.

١٠. المائدة (٥): ٢.

و إذا[١] كانَ قد صَحِبَ[٢] قَولَه: ﴿وَ لا تَقْرَبا هذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ إرادةٌ لتَركِ التناوُلِ فيَجِبُ أن يَكونَ هذا القولُ أمراً. و إنّما سَمّاه مَنهيّاً[٣] و سَمّىٰ أمرَه له[٤] بأنّه نَهيٌ مِن حَيثُ كانَ فيه مَعنَى النهيِ؛ لأنّ في النهيِ ترغيباً في الِامتناعِ مِن[٥] الفِعلِ[٦] و تزهيداً في الفِعلِ نفسِه، و لمّا كان الأمرُ ترغيباً في الفِعلِ المأمورِ به[٧] و تزهيداً في تَـركِه جـازَ أن يُسمّىٰ نَهياً.

٤٦

و قد يَتَداخَلُ هذانِ الوَصفانِ في الشاهدِ، فيَقولُ أحَدُنا: قد أمَرتُ فُلاناً بأن لا يَلقَى الأميرَ. و إنّما يُريدُ أنّه نَهاه عن لِقائه، و يَقولُ: نَهَيتُكَ عن هَجرِ زَيدٍ، و إنّما مَعناه: أمَرتُكَ بمُواصَلَتِه.

فإن قيلَ: ألّا جَعَلتم النهيَ مُنقَسِماً إلىٰ مَنهيٍّ قَبيحٍ و مَنهيٍّ غيرِ قَبيحٍ؛ بَل يَكونُ تَركُه أفضَلَ مِن فِعلِه، كما جَعَلتم الأمرَ يَنقَسِمُ[٨] إلىٰ واجبٍ و غيرِ واجبٍ؟

قُلنا: الفَرقُ بَينَ الأمرَينِ ظاهرٌ؛ لأنّ انقسامَ المأمورِ به في الشاهدِ إلىٰ واجبٍ و غيرِ واجبٍ غيرُ مدفوعٍ و لا خافٍ[٩]، و لَيسَ يُمكِنُ أحَداً أن يَدفَعَ أنّ في الأفعالِ الحَسَنةِ التي يُستحَقُّ بها المَدحُ و الثوابُ ما له صفةُ الوجوبِ، و فيها ما لا يَكونُ[١٠] كذلكَ.

---

١. في المطبوع: «فإذا».
٢. في المطبوع: «صحّ».
٣. في المطبوع: + «عنه».
٤. في المطبوع: + «في الآية».
٥. في المطبوع: – «الامتناع من».
٦. في المطبوع: + «المأمور به».
٧. في «ب، ج، ر، ص»: – «به».
٨. في المطبوع: «منقسماً».
٩. في «ألف، ج، د»: «خلاف».
١٠. في «ج»: «و منها ما ليس» بدل «و فيها ما لا يكون».

فإذا[١] كانَ الواجبُ مُشارِكاً للندبِ في تَناوُلِ الإرادةِ له و استحقاقِ الثوابِ و المدحِ به، فلَيسَ يُفارِقُه إلّا بكَراهيةِ التركِ؛ لأنّ الواجبَ تَركُه مكروهٌ، و النفلَ لَيسَ كذلكَ. فلَو جَعَلنا الكَراهيةَ تَتعلَّقُ بالقَبيحِ و غيرِ القَبيحِ مِن الحَكيمِ تَعالىٰ، و كذلكَ النهيَ، كما جَعَلنا الأمرَ منه يَتعلَّقُ[٢] بالواجبِ و غيرِ الواجبِ، لارتَفَعَ[٣] الفَصلُ بَينَ الواجبِ و الندبِ مع ثُبوتِ الفَصلِ بَينَهما في العقولِ.

فإن قيلَ: فما معنىٰ حكايتِه تَعالىٰ عنهما[٤]: ﴿رَبَّنا[٥] ظَلَمْنا أَنْفُسَنا﴾[٦]؟ و قولِه تَعالىٰ: ﴿فَتَكُونا مِنَ الظّالِمِينَ﴾[٧]؟

قُلنا: معناه: أنّا نَقَصنا أنفسَنا و بَخَسناها ما كُنّا نَستَحِقُّه مِن الثوابِ بفِعلِ ما أُريدَ مِنّا، و حَرَمناها الفائدةَ الجَليلةَ مِن التعظيمِ[٨].

٤٧ و ذلكَ الثوابُ و إن لَم يَكُن[٩] مُستَحَقّاً قَبلَ أن يفعلَ[١٠] الطاعةَ التي يَستحقّ[١١] بها فهو في حُكمِ المُستَحَقِّ؛ فيَجوزُ أن يوصَفَ[١٢] مَن فَوَّتَ نفسَه بأنّه ظالمٌ لها،

---

١. في «ب، د، ص، ل»: «و إذا».
٢. في «ل»: «متعلّقاً».
٣. في «ص»: «و لأن يقع» بدل «لارتفع».
٤. في «ب، ج، ل» و المطبوع: + «قولهما».
٥. في «ب»: – «ربّنا».
٦. الأعراف (٧): ٢٣.
٧. البقرة (٢): ٣٥؛ الأعراف (٧): ١٩.
٨. في «د»: «النعيم». و في «ب»: + «من». و في المطبوع: «النعم».
٩. في «ألف، ب، ج، د»: «لم نكن».
١٠. في «ألف، ب، ج»: «أن نفعل».
١١. في «ألف، ج، ص»: «نستحق».
١٢. في المطبوع: + «بذلك».

كما يوصَفُ بذلكَ مَن فَوَّتَ نفسَه المَنافِعَ المُستَحَقّةَ[١]. و هذا هو معنىٰ قَولِه تَعالىٰ: ﴿فَتَكُونا مِنَ الظّالِمِينَ﴾.

فإن قيلَ: فإذا لَم يَقَعْ[٢] مِن آدَمَ عليه السلام علىٰ قولِكُم معصيةٌ، فلِمَ أُخرِجَ مِن الجَنّةِ علىٰ سَبيلِ العُقوبةِ و سُلِبَ لِباسُه علىٰ هذا الوجهِ؟ و لَولا أنّ الإخراجَ مِن الجَنّةِ و سَلبَ اللباسِ علىٰ سَبيلِ الجَزاءِ علَى الذنبِ ما[٣] قالَ[٤] تَعالىٰ: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطانُ لِيُبْدِيَ لَهُما ما وُورِيَ عَنْهُما مِنْ سَوْءاتِهِما﴾[٥]، و قالَ تَعالىٰ في موضِعٍ آخَرَ[٦]: ﴿فَأَخْرَجَهُما مِمّا كانا فِيهِ﴾[٧].

قُلنا: نفسُ الإخراجِ مِن الجَنّةِ لا يَكونُ عِقاباً؛ لأنّ سَلبَ اللذّاتِ و المَنافِعِ لَيسَ بعُقوبةٍ، و إنّما العُقوبةُ هي الضرَرُ و الألَمُ الواقعانِ علىٰ سَبيلِ الاستخفافِ و الإهانةِ[٨]. و كذلكَ نَزعُ اللباسِ و إبداءُ السَّوءَةِ. و لَو[٩] كانَت هذه الأُمورُ ممّا يَجوزُ أن يَكونَ[١٠] عِقاباً و يَجوزُ أن يَكونَ غيرَه لَصَرَفناها عن بابِ العِقابِ إلىٰ غيرِه؛ بدَلالةِ أنّ العِقابَ لا يَجوزُ أن يَستَحِقَّه الأنبياءُ[١١]. و إذا[١٢] فَعَلنا ذلكَ فيما يَجوزُ أن يَكونَ

---

١. في «ج»: + «بأنّه ظالم».
٢. في «ب، ل» و المطبوع: «لم تقع». و التذكير باعتبار فعل المعصية.
٣. في «ج، د» و المطبوع: «لما».
٤. في المطبوع: + «اللّه».
٥. الأعراف (٧): ٢٠.
٦. في «ج»: – «في موضع آخر».
٧. البقرة (٢): ٣٦.
٨. في «ب»: – «و الإهانة».
٩. في المطبوع: «فلو».
١٠. في «ألف، ج، ص» و المطبوع: «أن تكون».
١١. في «ج، ل»: «أن يستحقّوه» بدل «أن يستحقّه الأنبياء». و في «ب»: – «الأنبياء».
١٢. في المطبوع: «فإذا».

واقعاً علىٰ سَبيلِ العُقوبةِ فهو أولىٰ فيما لا يَجوزُ أن يَكونَ كذلكَ.

فإن قيلَ: فما وجهُ ذلكَ إن لَم يَكُن[١] عُقوبةً؟

قُلنا[٢]: لا يَمتنِعُ أن يَكونَ اللّٰهُ تَعالىٰ عَلِمَ أنّ المَصلحةَ تَقتَضي تبقيةَ آدَمَ عليه السلام في الجَنّةِ و تكليفَه فيها متىٰ لَم يَتناوَلْ مِن الشجَرةِ، فمتىٰ تَناوَلَ منها تَغيَّرَت الحالُ في المَصلحةِ، و صارَ إخراجُه عنها و تكليفُه في دارٍ غيرِها[٣] هو المَصلحةَ. و كذلك القولُ في سَلبِ اللباسِ، حتّىٰ يَكونَ نَزعُه بَعدَ التناوُلِ مِن الشجَرةِ هو المَصلحةَ، كما كانَت المَصلحةُ في تَبقيتِه قَبلَ ذلكَ.

و إنّما وُصِفَ إبليسُ بأنّه مُخرِجٌ لهما مِن الجَنّةِ مِن حَيثُ وَسوَسَ إليهما[٤] و زَيَّنَ عندَهما الفِعلَ الذي يَكونُ عندَه الإخراجُ، و إن لَم يَكُن علىٰ سَبيلِ الجَزاءِ عليه؛ لكنّه يَتعلَّقُ به تَعلُّقَ الشرطِ بِالمَصلحةِ[٥]. و كذلك وُصِفَ بأنّه مُبدٍ لسَوْءاتِهما مِن حَيثُ أغواهما حتّىٰ أقدَما علىٰ ما سَبَقَ[٦] عِلمُ[٧] اللّٰهِ تَعالىٰ بأنّ اللباسَ معه يُنزَعُ عنهما. و لا بُدَّ لِمَن ذَهَبَ إلىٰ أنّ معصيةَ آدَمَ عليه السلام[٨] صغيرةٌ لا يَستحِقُّ بها العِقابَ مِن مِثلِ هذا التأويلِ؛ فكَيفَ[٩] يُجوِّزُ[١٠] أن يُعاقِبَ اللّٰهُ تَعالىٰ نَبيَّه بالإخراجِ

٤٨

---

١. في «ألف، ج، د، ل»: «لم تكن».
٢. في «ر»: + «لأنّه».
٣. في «د»: «أُخرى».
٤. في المطبوع: «لهما».
٥. في «ألف، ب، د» و المطبوع: «في المصلحة» بدل «بالمصلحة».
٦. في «ب» و المطبوع: + «في».
٧. في «ج، ص»: «حكم».
٨. في «ج، ل»: «من معصية آدم عليه السلام إلى أنّها» بدل «إلى أنّ معصية آدم عليه السلام».
٩. في «ب، ل» و المطبوع: «و كيف».
١٠. في «ألف»: «جوّز».

مِن الجنّةِ أو غيرِه مِن العِقابِ[١]، و العِقابُ لا بُدَّ مِن أن يَكونَ مقروناً بالِاستخفافِ و الإهانةِ؟! و كَيفَ يَكونُ مَن تَعبَّدَنا[٢] باللّهُ[٣] فيه بنِهايةِ التعظيمِ و التبجيلِ مُستَحِقّاً مِنّا و مِنه تَعالَى الِاستخفافَ و الإهانةَ؟! و أيُّ نفسٍ تَسكُنُ إلىٰ مُستخَفٍّ بقَدرِه مُهانٍ مُوبَّخٍ مُبكَّتٍ؟! و ما يُجيزُ مِثلَ ذلكَ علَى الأنبياءِ عليهم السلام إلّا مَن لا يَعرِفُ حقوقَهم و لا يَعلَمُ ما تَقتَضيهِ[٤] مَنازِلُهم.

[حَولَ إيحاءِ إبليسَ لحَوّاءَ بتسميةِ ولدِها عبدَ الحارِث]

مسألةٌ: فإن قالَ قائلٌ: فما قولُكم في قولِه تَعالىٰ: ﴿هُوَ الَّذى خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ وَ جَعَلَ مِنْها زَوْجَها لِيَسْكُنَ إلَيْها فَلَمّا تَغَشّاها حَمَلَتْ حَمْلاً خَفيفاً فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمّا أثْقَلَتْ دَعَوَا اللّهَ رَبَّهُما لَئِنْ آتَيْتَنا صالِحاً لَنَكُونَنَّ مِنَ الشّاكِرينَ * فَلَمّا آتاهُما صالِحاً جَعَلا لَهُ شُرَكاءَ فيما آتاهُما فَتَعالَى اللّهُ عَمّا يُشْرِكُونَ﴾[٥]؟ أ وَ لَيسَ ظاهرُ هذه[٦] الآيةِ يَقتَضي وقوعَ المعصيةِ مِن آدَمَ عليه السلام؟ لأنّه لَم يَتقدَّمْ مَن يَجوزُ صَرفُ[٧] الكِنايةِ في جميعِ الكلامِ إليه إلّا[٨] آدَمُ عليه السلام و زَوجتُه؛ لأنّ النفسَ الواحدةَ هي آدَمُ، و زَوجَها المخلوقَ[٩] منها هي[١٠]

---

١. في «ألف، ج، د، ر، ل»: – «من العقاب».

٢. في «ب، ج»: «تعبّد».

٣. في «ج»: «باللّه».

٤. في «ر، ل»: «يقتضيه». و في «ب، د»: «تقضيه».

٥. الأعراف (٧): ١٨٩ و ١٩٠.

٦. في «ج»: – «هذه».

٧. في «ب» و المطبوع: + «هذه».

٨. في «ب» و المطبوع: + «ذكر».

٩. في «د»: «المخلوقة».

١٠. في «د»: – «هي».

حَوّاءُ، فالظاهرُ علىٰ ما تَرَونَ[١] يُنبئُ عمّا ذَكرناه، علىٰ أنّه قد رُويَ في الحديثِ: إنّ إبليسَ ـ لَعَنَه اللّٰهُ تَعالىٰ ـ لَمّا أن حَمَلَت حَوّاءُ عَرَضَ لها، و كانَت ممّن لا يَعيشُ لها ولدٌ، فقالَ لها: إن أحبَبتِ[٢] أن يَعيشَ ولدُكِ فسمّيهِ «عَبدَ الحارثِ». و كانَ إبليسُ قد يُسمّىٰ[٣] بالحارثِ[٤]. فلمّا وَلَدَت سَمَّت ولدَها بهذه التسميةِ. فلهذا قالَ[٥] تَعالىٰ: ﴿جَعَلاٰ لَهُ شُرَكٰاءَ فيمٰا آتٰاهُمٰا﴾[٦]؟

٤٩

الجوابُ[٧]: يقالُ له: قد عَلِمنا أنّ الدَّلالةَ العقليّةَ التي قَدَّمناها في أنّ الأنبياءَ عليهم السلام لا يَجوزُ عليهم الكُفرُ و الشِّركُ و المَعاصي غيرُ مُحتَمِلةٍ، و لا يَصِحُّ دخولُ المُجازِ فيها. و الكلامُ في الجُملةِ يَصِحُّ فيه الِاحتمالُ و ضُروبُ المَجازِ، فلابُدَّ مِن بِناءِ[٨] المُحتَمِلِ علىٰ ما لا يَحتَمِلُ. فلَو لَم نَعلَمْ تأويلَ هذه الآيةِ علىٰ سَبيلِ التفصيلِ، لكِنّا نَعلَمُ في الجُملةِ[٩] أنّ تأويلَها مطابِقٌ لدَلالةِ العقلِ.

و قد قيلَ في تأويلِ هذه الآيةِ ـ ما يُطابِقُ دَليلَ العقلِ، و ممّا يَشهَدُ[١٠] له اللغةُ ـ وجوهٌ:

مِنها: أنّ الكِنايةَ في قَولِه: ﴿جَعَلاٰ لَهُ شُرَكٰاءَ فيمٰا آتٰاهُمٰا﴾ غيرُ راجعةٍ إلى آدمَ

---

١. في «ج»: «ترونه».
٢. في «ب»: «أردت».
٣. في «ألف، ص، ل»: «تسمّى».
٤. في «ص»: «حارثاً».
٥. في «ج»: + «اللّٰه».
٦. راجع: مجمع البيان، ج ٤، ص ٤١٠؛ الدرّ المنثور، ج ٣، ص ٦٢٣.
٧. في حاشية «ر»: «و الجواب».
٨. في «ج»: «حمل».
٩. في «ألف، ر»: – «في الجملة».
١٠. في «د» و المطبوع: «تشهد».

و حَوّاءَ؛ بَل إلَى الذكورِ و الإناثِ مِن أولادِهما، أو إلى جنسَينِ ممّن أشـرَكَ مِـن نَسلِهما، و إن كانَت الكِنايةُ الأولىٰ[١] تَتعلَّقُ بهما، و يَكونُ[٢] تقديرُ الكلامِ: فلمّا آتَى اللّٰهُ آدَمَ و حَوّاءَ الولدَ الصالحَ الذي تَمنَّياه و طَلَباه جَعَلَ كُفّارُ أولادِهما ذلكَ مُضافاً إلىٰ غيرِ اللّٰهِ تَعالىٰ.

و يُقوّي هذا التأويلَ[٣] قولُه سُبحانَه: ﴿فَتَعَالَى اللّٰهُ عَمّا يُشْرِكُونَ﴾، و هذا يُـنبِئُ عن[٤] أنّ المرادَ بالتثنيةِ ما أوردناهُ[٥] مِن الجنسَينِ أو النوعَينِ.

و لَيسَ يَجِبُ مِن حَـيثُ[٦] كـانَت الكِـنايةُ المـتقدِّمةُ راجـعةً إلىٰ آدَمَ و حَـوّاءَ أن يَكـونَ جـميعُ مـا فـي الكـلامِ راجـعاً إليـهما؛ لأنّ الفَـصيحَ قـد يَـنتقِلُ مِـن خِطابِ مخاطَبٍ إلىٰ خِطابِ[٧] غيرِه، و مِن كِـنايةٍ إلىٰ خِـلافِها؛ قـالَ اللّٰـهُ تَـعالىٰ: ﴿إنّـا أرْسَـلْناكَ شـاهِداً وَ مُبَشِّراً وَ نَـذيراً * لِـتُؤْمِنُوا بِـاللّٰهِ وَ رَسُـولِهِ﴾، فـانصَرَفَ مِن مُخاطَبةِ الرسولِ صلّى اللّٰه عليه و آله إلىٰ مُخاطَبةِ المُـرسَلِ إليـهم، ثُـمّ قـالَ: ﴿وَ تُـعَزِّرُوهُ وَ تُـوَقِّرُوهُ﴾؛ يَـعني: الرسـولَ صـلّى اللّٰـه عـليه و آله. ثُـمّ قـالَ: ﴿وَ تُسَبِّحُوهُ﴾[٨]؛ و هو يَعني مُرسِلَ الرسولِ. فالكلامُ[٩] واحدٌ متّصِلٌ بعضُه بـبعضٍ، و الكِنايةُ مختلفِةٌ، كما تَرىٰ.

---

١. في «ألف، د، ر، ص»: «الأوّلة».
٢. في «د، ل»: − «يكون».
٣. في «ص»: + «هو».
٤. في «ألف»: «على».
٥. في «ألف، ب، ر»: «أردناه». و في «ج»: «ذكرناه» و في المطبوع: «أوردنا».
٦. في «ألف، ر»: + «إنّه».
٧. في «ر»: − «خطاب».
٨. الفتح (٤٨): ٨ و ٩.
٩. في «ر»: «و الكلام».

٥٠

و قالَ[١] الهُذَليُّ[٢]:

«يا لَهفَ نَفسي كانَ جُدّةُ خالِدٍ و بَياضُ وَجهِكَ لِلتُّرابِ الأَعفَرِ»[٣]

و[٤] لَم يَقُل: و بَياضُ[٥] وجهِهِ[٦].

و قالَ كُثَيِّرٌ[٧]:

«أَسيئي بِنا أو أَحسِني، لا مَلومةً لَدَينا و لا مَقْليّةً إن تَقَلَّتِ[٨]»

فخاطَبَ ثُمّ تَرَكَ الخِطابَ.

و قالَ الآخَرُ[٩]:

«فِدًى لَكَ ناقَتي و جَميعُ أهلي و مالي؛ إنّه مِنهُ أَتاني»[١٠]

و لَم يَقُل: مِنكَ أَتاني.

---

١. في «ب، ص»: «قال» بدون واو العطف.

٢. «أبو كبير عامر بن الحليس الهذلي» من بني سهل بن هذيل، من شعراء الحماسة. قيل: أدرك الإسلام و أسلم، و له خبر مع النبيّ صلّى اللّٰه عليه و آله. و له ديوان شعر مع ترجمة فرنسيّة، و شرح لأبي سعيد السكري، و في مقدّمته بعض أخباره، و طبع ديوانه أيضاً في ضمن ديوان الهذليّين. راجع: الشعر و الشعراء، ص ٤٢٠ ـ ٤٣٥؛ الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ٢٥٠.

٣. ديوان الهذليّين، ج ٢، ص ١٠١.

٤. في «ج»: «فإنّه» بدل الواو.

٥. في «ب»: «بياض» بدون واو العطف.

٦. في «ألف»: - «و لم يقل: و بياض وجهه».

٧. «كثيّر بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي»، شاعر معروف من أهل الحجاز، و صاحبته «عزّة»، و إليها ينسب. قال ابن قتيبة: إنّه كان رافضيّاً. راجع: الشعر و الشعراء، ص ٣١٦ ـ ٣٢٩.

٨. هكذا في ديوان كثيّر عزّة و كلّ المصادر الناقلة هذا البيت، و في ظاهر النسخ و المطبوع: «ثقلت». و «تقلّت» من «القلا» بمعنى البغض. راجع: ديوان كثيّر عزّة، ص ٥٣؛ الأمالي للقالي، ج ٢، ص ١٠٩؛ لسان العرب، ج ١، ص ٩٦؛ و ج ١٣، ص ١١٥ و ١٩٨؛ أحكام القرآن للجصّاص، ج ٣، ص ١٥٦.

٩. في «د»: «آخر» بدون الألف و اللام. و في المطبوع: + «كذلك».

١٠. راجع: التبيان، ج ٥، ص ٥٣.

فإن قيلَ: فَكَيفَ[1] يُكنّىٰ عمّن لَم يَتقدَّمْ له ذِكرٌ؟

قُلنا: لا يَمتَنِعُ ذلكَ؛ قالَ اللّٰهُ تَعالىٰ: ﴿حَتّىٰ تَوارَتْ بِالْحِجابِ﴾[2]، و لَم يَتقدَّمْ للشمسِ ذِكرٌ. و قالَ[3] الشاعرُ:

«لَعَمرُكِ[4] ما يُغني الثَّراءُ عنِ الفَتىٰ

إذا حَشرَجَت[5] يَوماً و ضاقَ بها الصدرُ»[6]

و لَم يَتقدَّمْ للنفسِ ذِكرٌ.

و الشواهدُ علىٰ هذا المعنىٰ كثيرةٌ جِدّاً.

علىٰ أنّه قد تَقدَّمَ ذِكرُ ولدِ آدَمَ في قولِه تَعالىٰ: ﴿هُوَ الَّذى خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ﴾[7]. و معلومٌ أنّ المرادَ بذلكَ[8] جميعُ ولدِ آدَمَ. و تَقدَّمَ أيضاً ذِكرُهم في قولِه تَعالىٰ: ﴿فَلَمّا آتاهُمٰا صٰالِحاً﴾[9]؛ لأنّ المعنىٰ أنّه: لَمّا آتاهما وَلَداً صالحاً. و المرادُ بذلكَ[10] الجنسُ، و إن كانَ اللفظُ لفظَ وحدةٍ. و إذا تَقدَّمَ مذكورانِ و عُقِّبا بأمرٍ لا يَليقُ بأحدِهما وَجَبَ أن يُضافَ إلىٰ مَن يَليقُ به، و الشركُ لا يَليقُ بآدَمَ عليه السلام، ٥١

---

١. في «ب، ج» و المطبوع: «كيف».

٢. صٓ (٣٨): ٣٢.

٣. في «ب»: «قال» بدون واو العطف.

٤. في الديوان: «أماوي»، و هي إشارة إلى زوجة حاتم الطائي ـ قائل البيت ـ، و هي ماوية بنت عبد اللّٰه.

٥. أي: حَشْرَجَتِ النفسُ. و في الديوان: «نفس» بدل «يوماً». و «الحَشْرَجَة»: الغرغرة عند الموت و تردّد النفس. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٨٩ (حشرج).

٦. قاله حاتم الطائي مخاطباً لامرأته ماوية. راجع: ديوان حاتم الطائي، ص ٨٣؛ غريب الحديث لابن سلّام، ج ٣، ص ٨٠؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ١٥٢.

٧. الأعراف (٧): ١٨٩. و في «ألف، ج، د، ر»: - ﴿مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ﴾.

٨. في «ج»: «به».

٩. الأعراف (٧): ١٩٠.

١٠. في «ج»: «به».

فيَجِبُ أن نَنفيَه عنه و إن تَقدَّمَ ذِكرُه، و هو يَليقُ بكُفّارِ ولدِه و نَسلِه، فيَجِبُ[١] أن نُعلِّقَه بهم.

و **مِنها**: ما ذَكره أبو مُسلِم محمّدُ بنُ بَحرٍ الأصفَهانيُّ[٢]؛ فإنّه يَحمِلُ الآيةَ علىٰ أنّ الكِنايةَ في جميعِها غيرُ متعلِّقةٍ بآدَمَ و حَوّاءَ عليهما السلام، و يَجعَلُ الهاءَ في ﴿تَغَشّاهٰا﴾ و الكِنايةَ في ﴿دَعَوَا اللّٰهَ رَبَّهُمٰا﴾ و ﴿آتاهُمٰا صٰالِحاً﴾ راجعتَينِ[٣] إلىٰ مَن أشرَكَ[٤]، و لَم يَتعلَّقْ بآدَمَ مِن الخِطابِ إلّا قولُه تَعالىٰ: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وٰاحِدَةٍ﴾.

قالَ[٥]: و الإشارةُ في قولِه: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وٰاحِدَةٍ﴾ إلَى الخَلقِ عامّةً، و كذلكَ قولُه: ﴿وَ جَعَلَ مِنْهٰا زَوْجَهٰا﴾، ثُمّ خَصَّ منها بعضَهم، كما قالَ اللّٰهُ[٦] تَعالىٰ: ﴿هُوَ الَّذى يُسَيِّرُكُمْ فى الْبَرِّ وَ الْبَحْرِ حَتّىٰ إذٰا كُنْتُمْ فى الْفُلْكِ وَ جَرَيْنَ بِهِمْ بِريحٍ طَيِّبَةٍ﴾[٧]، فخاطَبَ الجماعةَ بالتسييرِ ثُمّ خَصَّ راكبَ البَحرِ. فكذلكَ[٨] هذه الآيةُ أخبَرَت عن جُملةِ أمرِ البشرِ بأنّهم مخلوقونَ مِن نفسٍ واحدةٍ و زوجِها ـ و هما آدمُ و حوّاءُ عليهما السلام ـ ثُمّ عادَ الذِّكرُ إلَى الذي سألَ اللّٰهَ تَعالىٰ ما سألَ، فلمّا أعطاه

---

١. في «ج»: «فوجب». و في «ر»: «و يجب».

٢. كان من متكلّمي المعتزلة و مفسّريهم و محدّثيهم، و هو أديب شاعر، له: جامع التأويل لمحكم التنزيل، و الناسخ و المنسوخ. ولد سنة ٢٥٤ ق، و توفّي ٣٢٢ ق، وَليَ أصفهان و بلاد فارس للمقتدر العبّاسي. راجع: لسان الميزان، ج ٥، ص ٨٩؛ معجم الأدباء، ج ١٨، ص ٣٥؛ الأعلام للزركلي، ج ٦، ص ٥٠.

٣. في «ص» و المطبوع: «راجعين».

٤. في المطبوع: + «من نسلهما».

٥. في «ب»: - «قال».

٦. في «ب، ج، د»: - «اللّه».

٧. يونس (١٠): ٢٢.

٨. في «ج» و المطبوع: «و كذلك».

إيّاه ادَّعىٰ له[١] الشركاءَ في عَطيّتِه[٢].

قالَ: و جائزٌ أن يَكونَ عَنىٰ بقَولِه: ﴿هُوَ الَّذى خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وٰاحِدَةٍ﴾ المشركينَ خُصوصاً؛ إذ[٣] كانَ كُلُّ بَني آدَمَ مخلوقاً مِن نفسٍ واحدةٍ و زَوجِها، و يَكونَ المعنىٰ في قولِه تَعالىٰ: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وٰاحِدَةٍ﴾: خَلَقَ كُلَّ واحدٍ منكم مِن نفسٍ واحدةٍ. و هذا قد يَجيءُ كَثيراً في القُرآنِ و في كلامِ العربِ؛ قال اللّٰهُ تَعالىٰ: ﴿وَ الَّذينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنٰاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدٰاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمٰانينَ جَلْدَةً﴾[٤]، و المعنىٰ: فاجلِدوا كُلَّ واحدٍ منهم ثَمانينَ[٥] جَلدةً.[٦]

٥٢ و هذا الوجهُ يُقارِبُ الوجهَ الأوّلَ في المعنىٰ، و إن خالَفَه في الترتيبِ.

و مِنها: أن تَكونَ[٧] الهاءُ في قولِه: ﴿جَعَلاٰ لَهُ شُرَكٰاءَ﴾[٨] راجعةً إلَى الولدِ، لا إلَى اللّٰهِ تَعالىٰ، و يَكونَ المعنىٰ: أنّهما طَلَبا مِن اللّٰهِ تَعالىٰ أمثالاً للولدِ الصالحِ، فأشْرَكا[٩] بَينَ الطِّلبتَينِ، و يَجري هذا القولُ مَجرىٰ قولِ القائلِ: طَلَبتَ مِنّي دِرهَماً، فلمّا أعطيتُكَ أشركْتَه[١٠] بآخَرَ؛ أي: طَلَبتَ آخَرَ مُضافاً إليه.

---

١. في «ب»: - «له».

٢. في «ألف، ر، ص»: «عظمته». و راجع: جامع التأويل لمحكم التنزيل لأبي مسلم محمّد بن بحر الأصفهاني، ص ٢٦٩.

٣. في «ر، ل» و المطبوع: «إذا». و نسخة «د» ناقصة هنا.

٤. النور (٢٤): ٤.

٥. في «ألف، ر، ل»: - «جلدة». و في «ب، د، ص»: - «ثمانين جلدة».

٦. جامع التأويل لمحكم التنزيل، ص ٢٦٩.

٧. في «ألف، ج، د»: «أن يكون».

٨. في «ج، د»: + ﴿فيما آتاهُما﴾.

٩. في «ب، ص» و المطبوع: «فشركا».

١٠. في «ألف، ج» و المطبوع: «شرّكته».

و علىٰ[١] هذا الوجهِ لا يَمتَنِعُ أن تَكونَ الكِنايةُ مِن أوّلِ الكلامِ إلىٰ آخِرِه راجعةً إلىٰ آدَمَ و حَوّاءَ.

فإن قيلَ: فأيُّ معنًى علىٰ هذا الوجهِ لقَولِه: ﴿فَتَعَالَى اللّٰهُ عَمّا يُشْرِكُونَ﴾؟ و كَيفَ يَتَعالَى اللّٰهُ عن أن يُطلَبَ منه ولدٌ بَعدَ آخَرَ؟

قُلنا: لَم يُنزِّهِ اللّٰهُ تَعالىٰ نفسَه عن هذا الإشراكِ، و إنّما نَزَّهَها عن الإشراكِ به.

و لَيسَ يَمتَنِعُ أن يَنقَطِعَ هذا الكلامُ عن حُكمِ الأوّلِ، و يَكونَ غيرَ متعلِّقٍ به؛ لأنّه تَعالىٰ قالَ: ﴿أ يُشْرِكُونَ مٰا لاٰ يَخْلُقُ شَيْئاً وَ هُمْ يُخْلَقُونَ﴾[٢]، فنَزَّهَ نفسَه عن هذا الشركِ[٣] دونَ ما تَقدَّمَ.

و لَيسَ يَمتَنِعُ انقطاعُ اللفظِ في الحُكمِ عمّا يَتّصِلُ به في الصورةِ، و هذا كَثيرٌ في القُرآنِ و[٤] كلامِ العَرَبِ[٥]؛ لأنّ مِن عادةِ العَرَبِ أن يُراعوا الألفاظَ أكثَرَ مِن مُراعاةِ المَعاني، فكأنّه تَعالىٰ لمّا قالَ: ﴿جَعَلاٰ لَهُ شُرَكٰاءَ فِيمٰا آتٰاهُمٰا﴾ و أرادَ الإشراكَ[٦] في طَلَبِ الولدِ جاءَ بقَولِه تَعالىٰ: ﴿عَمّا يُشْرِكُونَ﴾ علىٰ مُطابَقةِ اللفظِ الأوّلِ، و إن كانَ الثاني راجعاً إلَى اللّٰهِ تَعالىٰ؛ لأنّه يَتَعالىٰ عن اتّخاذِ الولدِ و ما أشبَهَه[٧].

---

١. في المطبوع: «فعلى».
٢. الأعراف (٧): ١٩١.
٣. في «ج»: «الإشراك».
٤. في المطبوع: + «في».
٥. في «ب، ل» و حاشية «د»: + «قال المرتضى رضي اللّٰه عنه في قوله تعالى: ﴿جَعَلاٰ لَهُ شُرَكٰاءَ فِيمٰا آتٰاهُمٰا... عَمّا يُشْرِكُونَ﴾ فائدة إذا كان الثاني غير الأوّل».
٦. في المطبوع: «الاشتراك».
٧. في «د»: – «لأنّ من عادة العرب أن يراعوا...» إلى هنا.

و مِثلُه[١] قولُ النبيِّ صلّى اللّه عليه و آله و قد[٢] سُئلَ عن العَقيقةِ فقالَ: «لا أُحِبُّ العُقوقَ[٣]، و مَن شاءَ مِنكم أن يَعُقَّ عن ولدِه فليَفعَلْ»[٤].

٥٣ فطابَقَ اللفظَ و إنِ[٥] اختلَفَ المَعنَيانِ. و هذا كَثيرٌ في كلامِهم[٦].

فأمّا ما يُدَّعىٰ في هذا البابِ مِن الحَديثِ، فلا يُلتفَتُ إليه؛ لأنّ الأخبارَ يَجِبُ أن تُبنىٰ علىٰ أدِلّةِ العقولِ، و لا تُقبَلُ في خِلافِ ما تَقتَضيهِ[٧] العقولُ. و لهذا لا تُقبَلُ أخبارُ الجَبرِ و التشبيهِ، و نَرُدُّها، أو نَتأوّلُها إن كانَ لها مَخرَجٌ سَهلٌ.

و كُلُّ هذا لَو لَم يَكُن الخبرُ الواردُ مطعوناً علىٰ سَنَدِه مقدوحاً[٨] في طريقِه؛ فإنّ هذا الخبرَ يَرويهِ قَتادةُ عن الحَسَنِ عن سَمُرةَ، و هو مُنقَطِعٌ؛ لأنّ الحَسَنَ لَم يَسمَعْ مِن سَمُرةَ شَيئاً في قولِ البَغداديّينَ.

و قد يَدخُلُ الوَهنُ علىٰ هذا الحَديثِ مِن وجهٍ آخَرَ؛ لأنّ الحَسَنَ نفسَه[٩] يَقولُ بِخلافِ هذه الروايةِ فيما[١٠] رَواهُ خَلَفُ بنُ سالِمٍ عن إسحاقَ بنِ يوسُفَ عن

---

١. في المطبوع: + «[ما روي عن]». و سائر النسخ ناقصة هنا.
٢. في «ب»: «قد» بدون واو العطف. و في «د»: «إذا» بدل «و قد».
٣. في «ص»: «العقيقة». و في المطبوع: «العقوقة». و سائر النسخ ناقصة هنا.
٤. مسند أحمد، ج ٢، ص ١٩٤؛ و ج ٥، ص ٣٦٩؛ المستدرك على الصحيحين، ج ٤، ص ٢٣٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٩، ص ٣١٢.
٥. هكذا في «ب». و في «د» و المطبوع: - «إن». و سائر النسخ ناقصة هنا.
٦. في «ألف، ج، ر، ص»: - «لأنّ من عادة العرب أن يراعوا...» إلى هنا. و في «د»: - «و هذا كثير في كلامهم».
٧. في المطبوع: + «أدلّة».
٨. في «ج»: «و مقدوحاً».
٩. في «ألف، د»: - «نفسه».
١٠. في «ب»: «ممّا».

عَوفٍ[1] عن الحَسَنِ في قولِه تَعالىٰ: ﴿فَلَمّا آتاهُما صالِحاً جَعَلا لَهُ شُرَكاءَ فيما آتاهُما[2]﴾، قالَ: هُم المُشرِكونَ[3].

و بإزاءِ هذا الحديثِ ما رُويَ عن سَعيدِ بنِ جُبَيرٍ و عِكرِمةَ و الحَسَنِ و غيرِهم؛ مِن: أنّ الشركَ غيرُ منسوبٍ إلىٰ آدَمَ و زَوجتِه، و أنّ المرادَ به غيرُهما.[4]

و هذه جُملةٌ واضحةٌ.

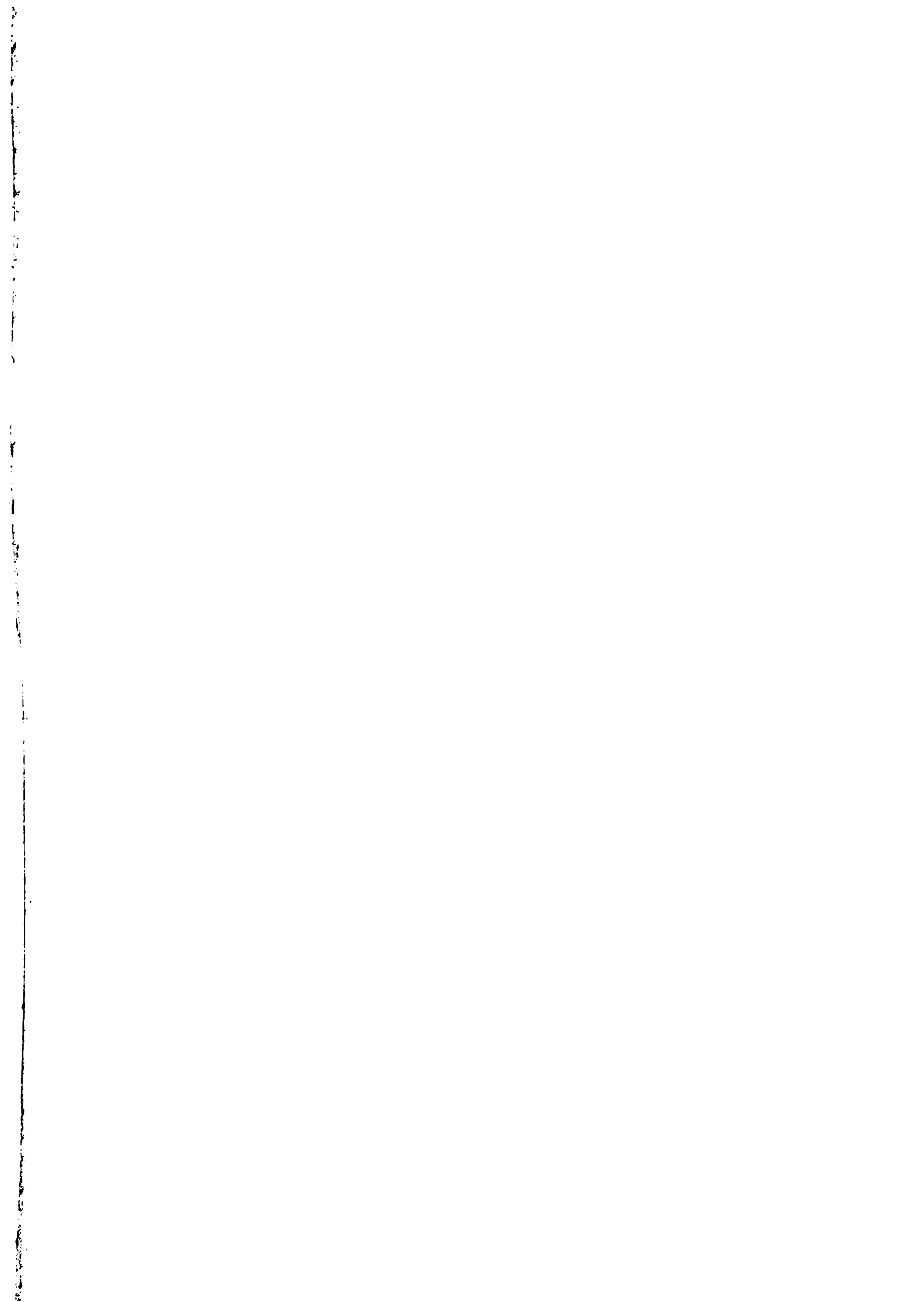
---

١. في «د، ص»: «عروة».

٢. في «ب، ص»: - ﴿فيما آتاهُما﴾.

٣. لم نعثر عليه بهذا الطريق.

٤. راجع: التبيان، ج ٥، ص ٥٥؛ زاد المسير في علم التفسير، ج ٣، ص ٢٠٥؛ الدرّ المنثور، ج ٣، ص ٦٢٦ ـ ٦٢٧.



[۲]

نوح عليه‌السلام

[شُبهةُ نفي انتسابِ ولدِه له]

مسألةٌ: فإن سألَ سائلٌ[١] عن قولِه تَعالىٰ: ﴿وَ نادىٰ نُوحُ رَبَّهُ فَقالَ رَبِّ[٢] إِنَّ ابْنى مِنْ أَهْلى وَ إِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَ أَنْتَ أَحْكَمُ الْحاكِمينَ * قالَ يا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صالِحٍ فَلا تَسْئَلْنِ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنّى أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجاهِلينَ﴾[٣]، فقالَ: ظاهرُ قولِه تَعالىٰ[٤]: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ فيه[٥] تكذيبُ قولِه[٦]: ﴿إِنَّ ابْنى[٧] مِنْ أَهْلى﴾[٨]. و إذا كانَ النبيُّ لا يَجوزُ عليه الكَذِبُ فما الوجهُ في ذلكَ؟

قيلَ له: في هذه الآيةِ وجوهٌ، كلُّ واحدٍ منها صحيحٌ مطابِقٌ لأدلّةِ العقلِ:

أوّلُها: أنّ نفيَه لأن يَكونَ مِن أهلِه لَم يَتناوَلْ[٩] نفيَ النسَبِ، و إنّما نَفىٰ أن يَكونَ

---

١. في «ألف، ر، ص»: - «سائل».

٢. في «د، ر»: - «ربّ».

٣. هود (١١): ٤٥ و ٤٦.

٤. في «ج»: «هذا القول الذي هو» بدل «قوله تعالى».

٥. في «د»: - «فيه».

٦. في المطبوع: «لقوله».

٧. في «ألف، ب، ر، ص، ل»: «إنّه» بدل «إنّ ابني».

٨. هود (١١): ٤٥.

٩. في المطبوع: + «فيه».

مِن أهلِه الذين وَعَدَه[١] بنَجاتِهم[٢]؛ لأنّه ـ عَزَّ و جَلَّ ـ كانَ وَعَدَ نوحاً عليه السلام بأن[٣] يُنجِيَ أهلَه في قولِه: ﴿**قُلْنا[٤] احْمِلْ فيها مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَ أهْلَكَ إلّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ**﴾[٥]. فاستَثنىٰ مِن أهلِه مَن أرادَ إهلاكَه بالغَرَقِ. و يَدُلُّ علىٰ صحّةِ هذا التأويلِ قولُ نوحٍ عليه السلام: ﴿**إنَّ ابْنى مِنْ أهْلى وَ إنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ**﴾.[٦]

٥٦ و علىٰ هذا الوجهِ يَتَطابَقُ الخَبَرانِ و لا يَتَنافيَانِ. و قد رُوِيَ هذا التأويلُ بعَينِه عن ابنِ عبّاسٍ و جَماعةٍ مِن المُفسِّرينَ.[٧]

و الوجهُ[٨] الثاني: أن يَكونَ المرادُ بقَولِه[٩] تَعالىٰ: ﴿**لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ**﴾؛ أي: أنّه لَيسَ علىٰ دينِكَ. و أراد[١٠] أنّه كانَ كافراً مُخالِفاً لأبيهِ، فكانَ كُفرُه أخرَجَه مِن[١١] أن يَكونَ له أحكامُ أهلِه. و يَشهَدُ لهذا التأويلِ قولُه تَعالىٰ علىٰ طَريقِ[١٢] التعليلِ: ﴿**إنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صالِحٍ**﴾. فتبيَّنَ[١٣] أنّه إنّما خَرَجَ[١٤] مِن أحكامِ أهلِه بكُفرِه و قُبحِ[١٥] عملِه.

---

١. في «ر»: «وعدهم». و في «ص» و المطبوع: + «اللّٰه تعالى».
٢. في «ر»: «بنجاته».
٣. في «ج»: «أن» بدون الباء الجارّة.
٤. في «د» و المطبوع: - «قلنا».
٥. هود (١١): ٤٠.
٦. هود (١١): ٤٥.
٧. راجع: التبيان، ج ٥، ص ٤٩٤؛ مجمع البيان، ج ٥، ص ٢٨٥.
٨. في «ألف، ب، د، ر، ص، ل»: «و الجواب».
٩. في المطبوع: «من قوله» بدل «بقوله».
١٠. في المطبوع: + «به».
١١. في «ص» و المطبوع: «عن».
١٢. في «ج، ل» و المطبوع: «سبيل».
١٣. في «ص، ل» و المطبوع: «فبيّن».
١٤. في «د»: «يخرج».
١٥. في «ر، ص، ل»: «بكفره و قبيح» بدل «بكفره و قبح». و في المطبوع: «بكفر و قبيح» بدلها.

و قد حُكيَ هذا الوجهُ أيضاً عن جَماعةٍ مِن أهلِ التأويلِ[١].

و الوجهُ[٢] الثالثُ: أنّه لَم يَكُن ابنَه علَى الحقيقةِ، و إنّما وُلِدَ علىٰ فِراشِه. فقالَ عليه السلام: إنّه[٣] ابني، علىٰ ظاهرِ الأمرِ. فأعلَمَه اللّٰهُ تَعالىٰ: أنّ الأمرَ بخِلافِ[٤] الظاهرِ، و نَبَّهَه علىٰ خيانةِ امرأتِه، و لَيسَ في ذلكَ[٥] تكذيبُ خَبَرِه؛ لأنّه إنّما خَبَّرَ عن ظَنِّه و عمّا يَقتَضيهِ الحُكمُ الشرعيُّ، فأخبَرَه[٦] اللّٰهُ تَعالىٰ بالغَيبِ الذي لا يَعلَمُه غيرُه.

و قد رُويَ هذا الوجهُ عن الحَسَنِ و مُجاهِدٍ و ابنِ جُرَيحٍ[٧].

و في هذا الوجهِ بُعدٌ؛ إذ فيه منافاةٌ للقُرآنِ؛ لأنّه تَعالىٰ قالَ: ﴿وَ نَادىٰ نُوحٌ ابْنَهُ﴾[٨]، فأطلَقَ عليه اسمَ البُنوّةِ، و لأنّه أيضاً استَثناه مِن جُملةِ أهلِه بقَولِه تَعالىٰ: ﴿**وَ أَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ**﴾[٩]. و لأنّ الأنبياءَ عليهم السلام يَجِبُ أن يُنزَّهوا عن هذه الحالِ؛ لأنّها تَعُرُّ و تَشينُ و تَغُضُّ[١٠] مِن القَدرِ، و قد جَنَّبَهم اللّٰهُ تَعالىٰ ما دونَ ذلكَ تعظيماً لهم و توقيراً و نَفياً لكُلِّ ما يُنفِّرُ عن القَبولِ منهم. و قد حَمَلَ ابنُ عبّاسٍ قُوّةَ

---

١. راجع: التبيان، ج ٥، ص ٤٩٥؛ مجمع البيان، ج ٥، ص ٢٨٥.

٢. في «د»: «و الجواب».

٣. في «ص» و المطبوع: «إنّ».

٤. في «ج»: «على خلاف» بدل «بخلاف».

٥. في «ج»: - «في ذلك».

٦. في «ألف، ب، ر، ل»: «و أخبره».

٧. راجع: التبيان، ج ٥ ص ٤٩٤؛ مجمع البيان، ج ٥ ص، ٢٨٥.

٨. هود (١١): ٤٢.

٩. هود (١١): ٤٠؛ المؤمنون (٢٣): ٢٧. و في المطبوع: + «منهم».

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت، كما وردت العبارة بعينه في كتاب الأمالي، ج ١، ص ٥٠٣ أيضاً. و في المطبوع: «تعيير و تشيين و تنقيص».

ما ذكرناه مِن الدَّلالةِ علىٰ أنّ تأوُّلَ قولِه تَعالىٰ في امرأةِ نوحٍ و امرأةِ لوطٍ: ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾[١]: أنّ الخيانةَ لَم تَكُن منهما بالزِّنىٰ؛ بَل كانَت إحداهُما تُخبِرُ الناسَ بأنّه مجنونٌ، و الأُخرىٰ تَدُلُّ علَى الأضيافِ.

٥٧

و الوجهانِ الأوّلانِ هما المعتَمَدانِ في الآيةِ.

فإن قيلَ: أ لَيسَ قد قالَ جَماعةٌ مِن المفسِّرينَ[٢]: إنّ الهاءَ في قولِه: ﴿**إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ**﴾[٣] راجعةٌ على[٤] السؤالِ؟ و المعنىٰ: أنّ سؤالَكَ إيّايَ ما لَيسَ لكَ به عِلمٌ عملٌ غيرُ صالحٍ؛ لأنّه قد وَقَعَ مِن نوحٍ عليه السلام السؤالُ و الرغبةُ في قولِه: ﴿**رَبِّ إِنَّ ابْنِى مِنْ أَهْلِى وَ إِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ**﴾، و معنىٰ ذلكَ: نَجِّه كما نَجَّيتَهم.

قُلنا: لَيسَ يَجِبُ أن تَكونَ الهاءُ في قولِه: ﴿**إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ**﴾ راجعةً إلَى السؤالِ؛ بَل إلَى الِابنِ. و يَكونُ[٥] تقديرُ الكلامِ: إنّ ابنَكَ ذو عملٍ غيرِ صالحٍ. فحَذَفَ المضافَ، و أقامَ[٦] المضافَ إليه مَقامَه.

و يَشهَدُ لصحّةِ هذا التأويلِ قولُ الخَنْساءِ[٧]:

---

١. التحريم (٦٦): ١٠. و في «ج، ل»: + «على».

٢. راجع: مجمع البيان، ج ٥، ص ٢٨٣.

٣. هود (١١): ٤٦.

٤. في «ب، ص» و المطبوع: «إلى».

٥. في «ألف»: - «يكون».

٦. في «ر»: «و أُقيم».

٧. هي تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد، الرياحيّة السلميّة، من بني سليم، من قيس عيلان، من مضر. و هي من أشهر شواعر العرب، من أهل نجد، عاشت أكثر عمرها في العهد الجاهلي، و أدركت الإسلام فأسلمت، و وفدت على رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه و آله مع قومها بني سليم، و اشتهرت برثاء أخويها صخر و معاوية، و كانا قد قتلا في الجاهليّة، توفّيت سنة ٢٤ ق. راجع: الأغاني، ج ١٥، ص ٥٥؛ الوافي بالوفيات، ج ١٠، ص ٢٤٠؛ الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ٨٦.

ما أُمُّ سَقْبٍ[1] علىٰ بَوٍّ[2] تُطيفُ به قَد ساعَدَتها علَى التَّحنانِ[3] أظئار[4]

تَرتَعُ ما رَتَعَت حتّىٰ إذا ادَّكَرَت فإنّما هِيَ إقبالٌ و إدبارُ[5]

و إنّما أرادَت[6] أنّها ذاتُ إقبالٍ و إدبارٍ.

و قد قالَ قومٌ في هذا الوجهِ: إنّ المعنىٰ في قولِه: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ أنّ أصلَه عملٌ غيرُ صالحٍ، مِن حَيثُ وُلِدَ علىٰ فِراشِه و لَيسَ بابنِه. و هذا جوابُ مَن يَرىٰ أنّه لَم يَكُن ابنَه علَى الحقيقةِ، و الذي اختَرناه خِلافُ ذلكَ، و قد قُرِئَت هذه الآيةُ بنَصبِ اللامِ و كَسرِ الميمِ و نَصبِ «غير»، و مع هذه القِراءةِ لا شُبهةَ في رجوعِ معنَى[7] الكلامِ إلَى الابنِ دونَ سؤالِ نوحٍ عليه السلام. و قد ضَعَّفَ قومٌ هذه[8] القِراءةَ فقالوا: كانَ يَجِبُ أن يَقولَ: إنّه عَمِلَ عمَلاً غيرَ صالحٍ؛ لأنّ العَرَبَ لا تَكادُ تَقولُ: هو يَعمَلُ غيرَ حَسَنٍ، حتّىٰ يَقولوا[9]: عملاً غيرَ حَسَنٍ.

و لَيسَ هذا الوجهُ بضَعيفٍ؛ لأنّ مِن مَذهَبِهم الظاهرِ إقامةُ الصفةِ مَقامَ الموصوفِ عندَ انكشافِ المعنىٰ و زَوالِ اللَّبسِ، فيقولُ القائلُ: قد فَعَلتُ صَواباً، و قُلتُ حَسَناً؛

٥٨

---

١. «السَّقْبُ»: ولد الناقة. و قيل: الذَّكر من ولد الناقة. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٤٦٨ (سقب).

٢. «البَوّ»: جلد حوار يُحْشىٰ تِبْناً فتعطف عليه الناقة إذا مات ولدها، ثمّ يُقرّبُ إلى أُمّ الفصيل لتَرأمَهُ فتَدِرَّ عليه. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ١٠٠ (بوو).

٣. «التحنان»: الحنين. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٢٨ (حنن).

٤. «الأظئار» جمع الظئر، و هي التي تعطف على ولد غيرها. راجع: المصباح المنير، ص ٣٨٨ (ظأر).
و البيت في ديوان الخنساء هكذا:
«ما عجول على بوّ تطيف به لها حنينان إعلان و أسرار».

٥. ديوان الخنساء، ص ٤٨.

٦. في «ب، ر»: «أراد».

٧. في «ج»: - «معنى».

٨. في «ر، ص»: - «هذه».

٩. في «ب»: «تقولوا». و في المطبوع: «تقول».

بمعنىٰ: فَعَلتُ فِعلاً صَواباً، و قُلتُ قَولاً حَسَناً. و قالَ عُمَرُ بن أبي رَبيعةَ المخزوميُّ[1]:

أيُّها القائلُ غيرَ الصَّوابِ أخِّرِ النُّصحَ و أَقلِلْ عِتابي[2]

و قالَ أيضاً:

و كَم مِن قَتيلٍ ما يُباءُ بِهِ دَمٌ و مِن غَلِقٍ رَهْناً[3] إذا لَفَّهُ[4] مِنىٰ

و مِن مالِئٍ عَينَيهِ مِن شَيءِ غَيرِهِ إذا راحَ نَحوَ الجَمرَةِ البيضُ كالدُّمىٰ[5]

أرادَ: و كَم[6] إنسانٍ قَتيلٍ.

و قالَ رَجُلٌ مِن بَجيلةَ[7]:

كَم مِن ضَعيفِ العقلِ[8] مُنتَكِثِ القُوىٰ

ما إنْ لهُ نَقضٌ و لا إبرامُ»[9]

---

١. «عمر بن عبد اللّٰه بن أبي ربيعة المخزومي القرشي» أبو الخطّاب، من شعراء قريش، من طبقة جرير و الفرزدق، و اشتهر بالغزل، توفّي سنة ۷۱۱ق. راجع: وفيات الأعيان، ج ۳، ص ٤٣٦؛ الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ٥٢.

٢. ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص ۱۸. و حُكي عنه أيضاً في: الأمالي للسيّد المرتضى، ج ۲، ص ۱٤۷، المجلس ۳۸؛ مجمع البيان، ج ٥، ص ۲۸۳.

۳. في «ألف، ب، ج، ر، ص» و مجمع البيان: «رهن».

٤. في الأمالي و ديوان المخزومي: «ظمّه» و في «ج»: «ألقه».

٥. «الدُّمى» جمع «الدُّمْيَة» بمعنى الصنم. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ۲۷۱ (دمي). و الأبيات وردت في: ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي، ص ۱۸؛ الأغاني، ج ۱، ص ۱۳٥؛ و ج ۹، ص ٤٥ و ٤٨؛ الأمالي للسيّد المرتضى، ج ۲، ص ۱٤۷، المجلس ۳۸؛ مجمع البيان، ج ٥، ص ۲۸۳.

٦. في المطبوع: + «من».

۷. «بَجيلة»: قبيلة من اليمن، و النسبة إليهم بَجَليّ. و يقال: إنّهم من مَعَدّ؛ لأنّ نزار بن مَعَدّ وَلَدَ مُضَرَ و ربيعة و إياداً و أنماراً، ثمّ إنّ أنماراً وَلَدَ بجيلة و خَثْعَم، فصاروا باليمن. راجع: لسان العرب، ج ۱۱، ص ٤٦ (بجل).

۸. في «ر»: «القول».

۹. حكاه المصنّف رحمه اللّٰه أيضاً في كتابه الأمالي، ج ۲، ص ۱٤۷، المجلس ۳۸.

أراد: كَم مِن إنسانٍ ضعيفِ العقلِ و القُوىٰ[١].

فإن قيلَ: إن[٢] كانَ الأمرُ علىٰ ما ذَكرتم، فلِمَ قالَ اللّٰهُ[٣] تَعالىٰ: ﴿فَلا تَسْئَلْنِ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إنّى أعِظُكَ أنْ تَكُونَ مِنَ الجاهِلينَ﴾[٤]؟ و كَيفَ[٥] قالَ[٦] نوحٌ عليه السلام مِن بَعدُ: ﴿رَبِّ إنّى أعُوذُ بِكَ أنْ أسْئَلَكَ ما لَيْسَ لى بِهِ عِلْمٌ وَ إلّا تَغْفِرْ لى وَ تَرْحَمْنى أكُنْ مِنَ الْخاسِرينَ﴾[٧]؟

٥٩

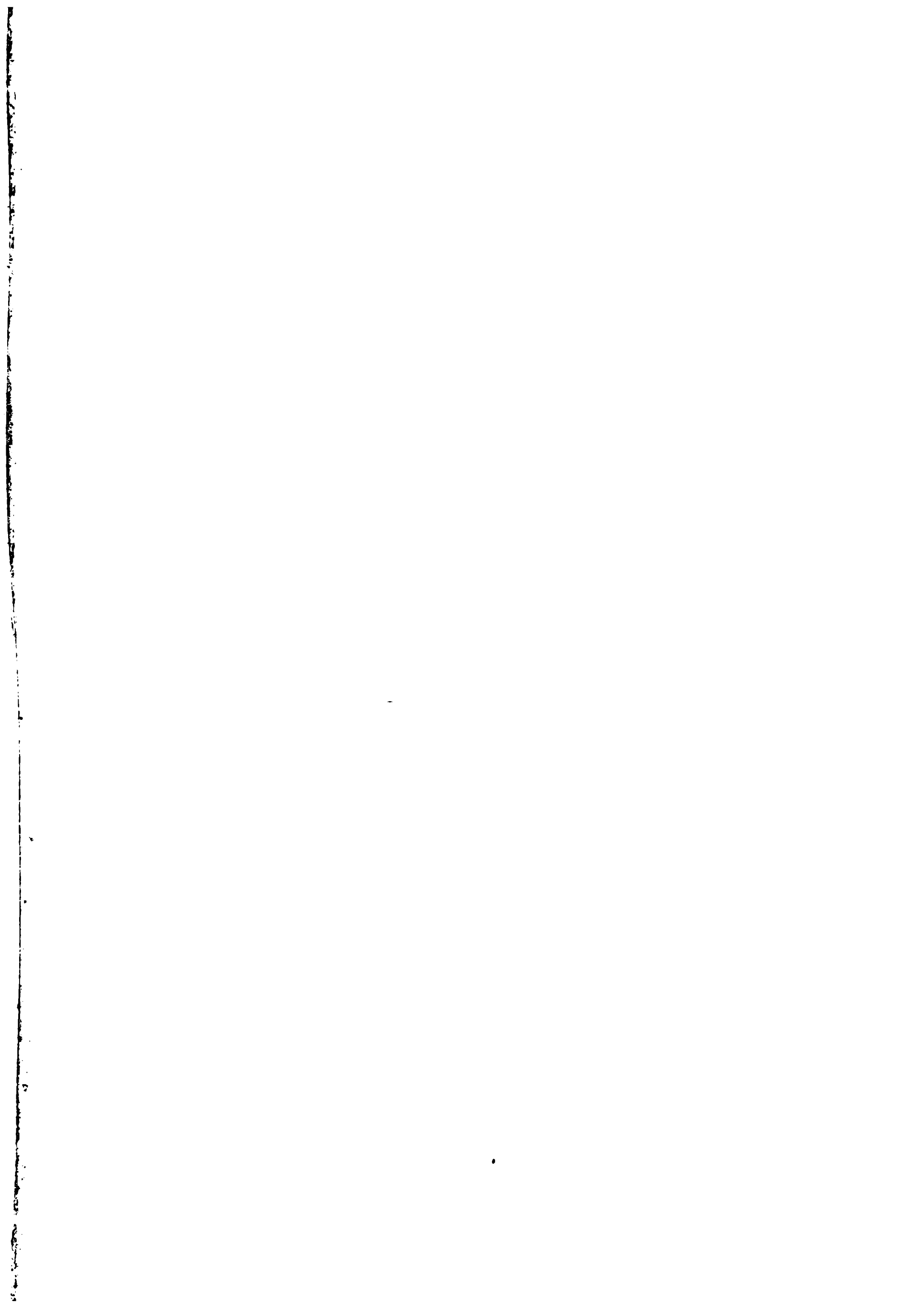
قُلنا: لَيسَ يَمتَنِعُ أن يَكونَ[٨] عليه السلام نُهيَ عن سؤالِ ما لَيسَ له به عِلمٌ و إن لَم يَقَعْ منه، و أن يَكونَ هو عليه السلام تَعوَّذَ بِاللّٰهِ[٩] مِن ذلكَ و إن لَم يُواقِعْه؛ أ لا تَرىٰ أنّ نَبيّنا صلّى اللّٰه عليه و آله قد نُهيَ عن الشركِ و الكُفرِ و إن لَم يَقَعا منه في قولِه تَعالىٰ: ﴿لَئِنْ أشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[١٠]؟ و إنّما سألَ نوحٌ عليه السلام نَجاةَ ابنِه باشتراطِ المصلحةِ، لا علىٰ سَبيلِ القَطعِ، فلمّا بَيّنَ تَعالىٰ أنّ المصلحةَ في غيرِ نَجاتِه لَم يَكُن ذلكَ خارجاً عمّا تَضمَّنَه السؤالُ.

فأمّا[١١] قولُه تَعالىٰ: ﴿إنّى أعِظُكَ أنْ تَكُونَ مِنَ الْجاهِلينَ﴾، فمعناه: لأن لا تَكونَ منهم. و لا شَكَّ في أنّ وعظَه تَعالىٰ هو الذي يَصرِفُ عن الجهلِ، و يُنزِّهُ[١٢] عن فِعلِه.

و كُلُّ هذا[١٣] واضحٌ.

---

١. في «ب»: - «و القوى».
٢. في «د» و المطبوع: «فإن».
٣. في «ألف، د، ر، ص»: - «اللّٰه».
٤. هود (١١): ٤٦.
٥. في المطبوع: «فكيف».
٦. في «ص»: «يقول».
٧. هود (١١): ٤٧.
٨. في المطبوع: + «نوح».
٩. في «ألف، ب، ج»: - «باللّٰه».
١٠. الزمر (٣٩): ٦٥. و في «ج»: + ﴿وَ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْخاسِرينَ﴾.
١١. في «ج»: «و أمّا».
١٢. في المطبوع: «و ينزّهه».
١٣. في المطبوع: «هذا كلّه» بدل «كلّ هذا».



[٣]

إبراهيم عليه السلام

[قِصّةُ ذِكرِ ابراهيمَ عليه السلام الكوكبَ و القمرَ و الشمسَ ربّاً][١]

فإن قالَ قائلٌ[٢]: فما معنىٰ قولِه تَعالىٰ حاكياً عن إبراهيمَ عليه السلام: ﴿فَلَمّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأىٰ كَوْكَباً قٰالَ هٰذٰا رَبّى فَلَمّا أفَلَ قٰالَ لاٰ أُحِبُّ ٱلآفِلينَ * فَلَمّا رَأى الْقَمَرَ بٰازِغاً قٰالَ هٰذٰا رَبّى فَلَمّا أفَلَ قٰالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنى رَبّى لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضّالّينَ * فَلَمّا رَأى الشَّمْسَ بٰازِغَةً قٰالَ هٰذٰا رَبّى هٰذٰا أكْبَرُ فَلَمّا أفَلَتْ قٰالَ يٰا قَوْمِ إنّى بَرىءٌ مِمّا تُشْرِكُونَ﴾[٣]؟ أ وَ لَيسَ ظاهرُ هذا الكلامِ يَقتَضي أنّه عليه السلام كانَ يَعتَقِدُ في وقتٍ مِن الأوقاتِ إلهيّةَ الكَواكبِ؟ و هذا ممّا قُلتُم: إنّه لا يَجوزُ علَى الأنبياءِ عليهم السلام!

الجوابُ: قيلَ له: في هذه الآيةِ جوابانِ[٤]:

أحَدُهما: أنّ إبراهيمَ عليه السلام إنّما قالَ ذلكَ في زَمانِ مُهلةِ النظَرِ و عندَ كمالِ عقلِه و خُطورِ[٥] ما يوجِبُ عليه النظَرَ بقَلبِه و تحريكِ الدواعي علَى الفِكرِ و التأمُّلِ

---

١. في المطبوع: + «مسألة».

٢. في «ألف»: «قال» بدل «فإن قال قائل». و في «ب، ر، ص، ل»: - «قائل».

٣. الأنعام (٦): ٧٦-٧٨.

٤. في «ج»: «وجهان».

٥. هكذا في «ج، د، ر، ص، ل». و في سائر النسخ و المطبوع: «حضور».

له؛ لأنّ إبراهيمَ عليه السلام لَم يُخلَق عارفاً باللّٰهِ تَعالىٰ، و إنّما اكتَسَبَ المعرفةَ لمّا أكمَلَ اللّٰهُ تَعالىٰ عقلَه و خَوَّفَه مِن تَركِ النظَرِ بالخَواطرِ و الدواعي، فلمّا رأَى الكَوكَبَ[1] ـ و قد رُويَ في التفسيرِ[2]: أنّه[3] الزُّهرةُ ـ و أعظَمَه ما رآها عليه مِن النورِ و عجيبِ الخَلقِ، و قد كانَ قومُه يَعبُدونَ الكَواكِبَ و يَزعُمون أنّها آلهةٌ، قالَ: «هذا رَبّي»، علىٰ سَبيلِ الفِكرِ[4] و التأمُّلِ لذلكَ، فلمّا غابَت و أفَلَت و عَلِمَ أنّ الأُفولَ لا يَجوزُ علَى الإلٰهِ، عَلِمَ أنّها مُحدَثةٌ مُتغيِّرةٌ متنقّلةٌ[5].

٦٢

و كذلكَ كانَت حالُه في رؤيةِ القمرِ و الشمسِ، و أنّه لمّا رأىٰ أُفولَهما قَطَعَ علىٰ حُدوثِهما و استحالةِ إلهيّتِهما. و قالَ في آخِرِ الكلامِ: ﴿يا قَوْمِ إِنّى بَرىءٌ مِمّا تُشْرِكُونَ * إِنّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذى فَطَرَ السَّمٰوٰاتِ وَ الْأَرْضَ حَنيفاً وَ ما أَنا مِنَ الْمُشْرِكينَ﴾[6]، و كانَ هذا القَولُ منه عَقيبَ معرفتِه باللّٰهِ تَعالىٰ و عِلمِه بأنّ صفاتِ المُحدَثينَ لا تَجوزُ[7] عَلَيه.

فإن[8] قيلَ: كَيفَ يَجوزُ أن يَقولَ عليه السلام: «هذا رَبّي» مُخبِراً و هو غيرُ عالِمٍ بما يُخبِرُ به؟! و الإخبارُ بما لا يأمَنُ المُخبِرُ أن يَكونَ كاذباً فيه[9] قَبيحٌ، و في حالِ

---

١. في «ص» و المطبوع: «الكواكب».
٢. راجع: التبيان، ج ٤، ص ١٨٣؛ مجمع البيان، ج ٤، ص ٩٣؛ الدرّ المنثور، ج ٣، ص ٣٠٤.
٣. في «د» و المطبوع: + «رأى».
٤. في «د» و المطبوع: «التفكّر».
٥. في «د» و المطبوع: «منتقلة».
٦. الأنعام (٦): ٧٨ و ٧٩.
٧. في «ألف، ب، د، ص»: «لا يجوز».
٨. في «ألف»: «و إن».
٩. في «ج، ل»: «فيه كاذباً» بدل «كاذباً فيه».

كمالِ عقلِه و لُزومِ النظَرِ له لابُدَّ مِن أن يَلزمَه التحرُّزُ مِن الكَذِبِ و ما جَرىٰ مَجراه في[١] القُبحِ[٢].

قُلنا[٣]: عن هذا جوابانِ:

أحدُهما: أنّه لَم يَقُل ذلكَ مُخبِراً، و إنّما قاله[٤] فارِضاً و مُقدِّراً علىٰ سَبيلِ الفِكرِ و التأمُّلِ؛ أ لا تَرىٰ أنّه قد يَحسُنُ مِن أحَدِنا إذا كانَ ناظِراً في شيءٍ و مُمتَثِلاً[٥] بَينَ كَونِه علىٰ إحدىٰ صفتَيه أن يَفرِضَه علىٰ إحداهما لِيَنظُرَ فيما يؤدّي ذلكَ الفَرضُ إليه مِن صحّةٍ أو فَسادٍ، و لا يَكونُ بذلكَ مُخبِراً في الحقيقةِ؟! و لهذا يَصِحُّ مِن أحَدِنا إذا نَظَرَ في حُدوثِ الأجسامِ و قِدَمِها أن يَفرِضَ كَونَها قَديمةً؛ لِيَتبيَّنَ ما يؤدّي إليه ذلكَ الفَرضُ[٦] مِن الفَسادِ.

و الجوابُ الآخَرُ: أنّه أخبَرَ عن ظَنِّه، و قد يَجوزُ أن[٧] يَظُنَّ المفكِّرُ المتأمِّلُ في حالِ نَظَرِه و فِكرِه ما لا أصلَ له، ثُمّ يَرجِعَ عنه بالأدلّةِ و العِلمِ، و لا يَكونُ ذلكَ منه[٨] قَبيحاً.

فإن قيلَ: الآيةُ تَدُلُّ علىٰ أنّ إبراهيمَ عليه السلام ما كانَ رأىٰ هذه الكَواكبَ قَبلَ ذلكَ؛ لأنّ تَعجُّبَه منها تَعجُّبُ مَن لَم يَكُن رآها، فكَيفَ يَجوزُ أن يَكونَ إلىٰ مُدّةِ كمالِ عقلِه لَم يُشاهِدِ السماءَ و ما فيها مِن النجومِ؟!

---

١. في «ب» و المطبوع: «من».

٢. في «د، ر، ل» و المطبوع: «القبيح».

٣. في «ب»: «قلت».

٤. في المطبوع: «قال».

٥. في المطبوع: «و محتملاً». و في «ل»: «و مميلاً».

٦. في «ب، ج، د، ل»: «ذلك الفرض إليه» بدل «إليه ذلك الفرض».

٧. في المطبوع: «أنه»، و هو سهو واضح.

٨. في «ب»: «منه ذلك» بدل «ذلك منه». و في «ج»: – «منه».

٦٣ **قُلنا:** لا يَمتَنِعُ أن يَكونَ ما رأَى[١] السماءَ إلّا في ذلكَ الوقتِ؛ لأنّه علىٰ ما رُويَ كانَ[٢] وَلَدَته أُمُّه في مَغارةٍ خَوفاً مِن أن يَقتُلَه النُّمرودُ[٣]، و مَن يَكونُ في المَغارةِ لا يَرَى السماءَ، فلمّا قارَبَ البلوغَ و بَلَغَ حدَّ التكليفِ خَرَجَ مِن المَغارةِ و رأَى السماءَ و فَكَّرَ فيها.

و قد يَجوزُ أيضاً أن يَكونَ قد رأَى السماءَ قَبلَ ذلكَ، إلّا أنّه لَم يُفكِّرْ في أعلامِها؛ لأنّ الفِكرَ لَم يَكُن واجباً عليه[٤]، و حينَ كَمَلَ عقلُه و حرَّكَته الخواطرُ فَكَّرَ في الشيءِ الذي كانَ[٥] يَراه قَبلَ ذلكَ و لَم يَكُن مُفكِّراً فيه.

و الجوابُ[٦] الآخَرُ في أصلِ المسألةِ[٧] هو[٨]: أنّ إبراهيمَ عليه السلام لَم يَقُل ما تَضمَّنَته الآياتُ علىٰ طَريقِ الشكِّ، و لا في زَمانِ[٩] النظَرِ و الفِكرِ؛ بَل كانَ في تلكَ الحالِ موقِناً عالِماً بأنّ رَبَّه تَعالىٰ لا يَجوزُ أن يَكونَ بصفةِ شَيءٍ مِن[١٠] الكواكبِ، و إنّما قالَ ذلكَ علىٰ سَبيلِ الإنكارِ علىٰ قومِه، و التنبيهِ لهم علىٰ أنّ ما يَغيبُ و يأفِلُ لا يَجوزُ أن يَكونَ إلهاً معبوداً. و يَكونُ قولُه: «هذا رَبّي» محمولاً علىٰ أحَدِ وجهَينِ: [أحدُهما][١١] أي: هو كذلكَ عندَكم

---

١. في «ر»: + «في».
٢. في «ل» و المطبوع: + «قد».
٣. في «د»: «نمروذ».
٤. في «د»: «عليه واجباً» بدل «واجباً عليه».
٥. في «ر، ل»: - «كان».
٦. في المطبوع: «و الوجه».
٧. في «ج»: «الأصل» بدل «أصل المسألة».
٨. في «ب، د»: «و هو».
٩. في «ب» و المطبوع: + «مهلة».
١٠. في «ألف، ج، ر، ص، ل»: - «شيء من».
١١. أثبتناه لاقتضاء السياق.

و علىٰ[١] مَذاهِبِكم[٢]. كما يَقولُ أحَدُنا للمُشبِّهِ[٣] علىٰ سَبيلِ الإنكارِ لقَولِه: هذا رَبُّه جسمٌ يَتحرَّكُ و يَسكُنُ.

و الوجهُ الآخَرُ: أن يَكونَ قالَ ذلك مُستفهِماً، و أسقَطَ حرفَ الاستفهامِ للاستغناءِ عنه. و قد جاءَ في الشِّعرِ[٤] ذلكَ كَثيراً. قالَ الأخطَلُ[٥]:

«كَذَبَتكَ عَينُكَ، أم رَأيتَ بواسِطٍ ... غَلَسَ الظَّلامِ مِن الرَّبابِ خَيالا؟!»[٦]

و قالَ الآخَرُ:

«لَعَمرُكَ ما أدري، و إن كُنتُ دارياً ... بسَبعٍ رَمَينَ الجَمرَ أم بثَمانِ»[٧]

و أنشَدوا قولَ الهُذَليِّ[٨]:

٦٤

---

١. في «ج»: «و في».

٢. في «د، ص» و المطبوع: «مذهبكم».

٣. في «ألف، ج»: «للمشبّهة».

٤. في «ج»: + «مثل».

٥. هو أبو مالك غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة الأخطل، و قيل: لُقّب بالأخطل لطول لسانه، أو لارتخاء أُذنيه. و قيل: لأنّه تعرّض لكعب بن جعيل الشاعر، فأقبل عليه، فقال أبو الأخطل للكعب بن جعيل: إنّه غلام خطل؛ فسمّي لذلك الأخطل. ولد بالحيرة سنة ١٩ ق، و نشأ في قبيلة تغلب النصرانيّة، ثمّ اتّصل ببني أُميّة بعد هجائه الأنصار، فقرّبه معاوية و يزيد، ثمّ عبد الملك بن مروان، و أبدع في وصف الخمرة و خصّص لها مكاناً بارزاً في شعره، و توفّي عام ٩٠ق. راجع: تأريخ مدينة دمشق، ج ٤٨، ص ١٠٥؛ هدية العارفين، ج ١٠، ص ٨١٣؛ الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ١٢٣.

٦. ديوان الأخطل، ص ٤١. و حكي عنه في: التبيان، ج ١، ص ٤٠٣؛ و ج ٤، ص ١٨٤؛ مجمع البيان، ج ١، ص ٣٤٤؛ و ج ٤، ص ٩٥؛ و ج ٥، ص ٤٣٤؛ و ج ٩، ص ٢٩٠؛ كشف المشكل لابن الجوزي، ج ٢، ص ٦٠.

٧. في «د»: - «و قال الآخر...» إلى هنا. و قاله قيس بن المُلَوح، و مثله في ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص ٣١٩. راجع: التبيان، ج ٤ ص ١٨٥؛ مجمع البيان، ج ١، ص ٩١.

٨. «أبو خراش خويلد بن مرّة الهذلي» من بني هذيل من مضر، أدرك الجاهليّة و الإسلام، أسلم و هو شيخ كبير، و عاش إلى زمن عمر، و له معه أخبار، ثمّ نهشته أفعيّ فقتلته. راجع: أُسد الغابة، ج ٥، ص ١٧٨؛ الإصابة، ج ٧، ص ٩٥، الرقم ٩٨٥٨؛ الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ٣٢٥.

«وَقَوني[١] و قالوا: يا خوَيلِدُ لِمْ تَرُعْ؟

فقُلتُ و أنكَرتُ الوجوهَ: هُمُ هُمُ؟!»[٢]

يعني: أ هُم هُم؟[٣]

و قالَ ابنُ أبي رَبيعةَ[٤]:

«ثُمّ قالوا: تُحبُّها؟ قُلتُ: بَهراً! عَدَدَ القَطْرِ[٥] و الحَصىٰ و التُّرابِ»[٦]

فإن قيلَ: حذفُ حرفِ الِاستفهامِ إنّما يَحسُنُ إذا كانَ في الكلامِ دَلالةٌ عليه و عِوَضٌ منه[٧]، و لَيسَ يُستَعمَلُ[٨] مع فَقدِ العِوَضِ، و ما أنشَدتموه فيه عِوَضٌ عن حرفِ الِاستفهامِ المتقدِّمِ[٩]، و الآيةُ لَيسَ ذلكَ فيها؟

قُلنا: قد يُحذَفُ حرفُ الِاستفهامِ مع ثَباتِ العِوَضِ عنه و مع فَقدِه إذا زالَ اللَّبسُ في معنَى الِاستفهامِ، و بَيتُ ابنِ أبي رَبيعةَ خالٍ مِن حرفِ الاستفهامِ و مِن العِوَضِ عنه.

و قد رُويَ عن ابنِ عبّاسٍ رضي اللّٰه عنه في قولِه تَعالىٰ: ﴿**فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ**﴾[١٠]، قالَ: هو «أ فَلا اقتَحَمَ العَقَبةَ؟» فأُلقيَت أِلفُ الِاستفهامِ.

---

١. في المطبوع: «رفَؤوني»؛ أي: سكّنوني.
٢. راجع: ديوان الهذليّين، ج ٢، ص ١٤٤.
٣. في جميع النسخ التي قوبلت: ـ «و أنشدوا قول الهذلي...» إلى هنا.
٤. تقدّمت ترجمته في ص ١٢٠.
٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت و أكثر المصادر الناقلة. و في ديوان ابن أبي ربيعة: «النجم». و في المطبوع: «الرمل».
٦. ديوان ابن أبي ربيعة، ص ٦٠.
٧. في «د» و المطبوع: «عنه».
٨. في «ألف، ج، د، ص، ل» و المطبوع: «تستعمل».
٩. في «ألف، د»: «المقدّم».
١٠. البلد (٩٠): ١١.

و بَعدُ: فإذا جازَ أن يُلقوا أَلِفَ الِاستفهامِ لدَلالةِ الخِطابِ عليها، فهلّا جازَ أن يُلقوها لدَلالةِ العقولِ[1] عليها؟! لأنّ دَلالةَ العقلِ أقوىٰ مِن دَلالةِ غيرِه.

[نسبةُ الكذِب إلى إبراهيمَ عليه السلام]

مسألةٌ: فإن قيلَ[2]: فما معنىٰ قولِه تَعالىٰ مُخبِراً عن إبراهيمَ عليه السلام لمّا قالَ له قومُه: ﴿**أَأَنْتَ فَعَلْتَ هٰذا بِآلِهَتِنا يا إِبْراهِيمُ * قالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هٰذا فَسْئَلُوهُمْ إِنْ كانُوا يَنْطِقُونَ**﴾[3]؟ و إنّما عَنىٰ بالكبيرِ الصنَمَ الكبيرَ، و هذا كَذِبٌ لا شَكَّ فيه؛ لأنّ إبراهيمَ عليه السلام هو الذي كَسَّرَ الأصنامَ، فإضافتُه تكسيرَها إلىٰ غيرِه ممّا[4] لا يَجوزُ أن يَفعَلَ شَيئاً لا يَكونُ إلّا كَذِباً.

الجوابُ[5]: قيلَ له: الخَبَرُ مشروطٌ غيرُ مُطلَقٍ؛ لأنّه قالَ: ﴿**إِنْ كانُوا يَنْطِقُونَ**﴾، و معلومٌ أنّ الأصنامَ لا تَنطِقُ[6]، و أنّ النُّطقَ مستحيلٌ عليها، فما عُلِّقَ بهذا المستحيلِ مِن الفِعلِ أيضاً مستحيلٌ. و إنّما أرادَ إبراهيمُ عليه السلام بهذا القولِ تنبيهَ القومِ و توبيخَهم و تعنيفَهم بعبادةِ مَن لا يَسمَعُ و لا يُبصِرُ و لا يَنطِقُ و لا يَقدِرُ أن يُخبِرَ عن نفسِه بشَيءٍ، فقالَ: إن كانَت هذه الأصنامُ تَنطِقُ فهي الفاعلةُ للتكسيرِ؛ لأنّ مَن يَجوزُ أن يَنطِقَ يَجوزُ أن يَفعَلَ. و إذا عُلِمَ استحالةُ النُّطقِ عليها عُلِمَ استحالةُ الفِعلِ[7]، و عُلِمَ باستحالةِ الأمرَينِ أنّها لا يَجوزُ أن تَكونَ آلهةً معبودةً، و أنّ مَن

---

١. في «ر»: «العقل».

٢. في «ألف، ر»: «قال». و في «ج، د»: «قال قائل» بدل «قيل».

٣. الأنبياء (٢١): ٦٢ و ٦٣.

٤. في «ألف، د، ر، ص» و المطبوع: «ممّن».

٥. في «د»: «و الجواب».

٦. في «ر»: «لا ينطق». و في «د»: - «و معلوم أنّ الأصنام لا تنطق».

٧. في «ب» و المطبوع: + «عليها».

عَبَدَها ضالٌّ مُضِلٌّ. و لا فَرقَ بَينَ قولِه: «إنّهم فَعَلوا ذلكَ إنْ كانُوا يَنْطِقُونَ» و بَينَ قولِه[1]: «إنّهم ما فَعَلوا ذلكَ و لا غيرَه؛ لأنّهم لا يَنطِقونَ، و لا يَقدِرونَ».

و أمّا[2] قولُه عليه السلام: ﴿فَسْئَلُوهُمْ﴾[3]، فإنّما هو أمرٌ بسؤالِهم أيضاً علىٰ شَرطٍ، و النُّطقُ[4] منهم شَرطٌ في الأمرَينِ، فكأنّه قالَ: إن كانوا يَنطِقونَ فاسألوهُم؛ فإنّه لا يَمتَنِعُ أن يَكونوا فَعَلوه.

و هذا يَجري مَجرىٰ قولِ أحَدِنا لغَيرِه: مَن فَعَلَ هذا الفِعلَ؟ فيَقولَ: زَيدٌ إن كانَ فَعَلَ كَذا و كَذا. و يُشيرَ إلىٰ فِعلٍ يُضيفُه السائلُ إلىٰ زَيدٍ، و لَيسَ في الحقيقةِ مِن فِعلِه. و يَكونُ غرضُ المسؤولِ نَفيَ الأمرَينِ[5] عن زَيدٍ، و تنبيهَ السائلِ علىٰ خَطَئِه[6] في إضافةِ ما أضافَه إلىٰ زَيدٍ.

٦٦ و قد قَرأَ بعضُ القُرّاءِ ـ و هو محمّدُ بنُ السَّمَيْفَعِ[7] اليَمانيُّ[8] ـ: «فعَلَّه كبيرُهم»

---

١. في «د، ر»: «قولهم».

٢. في «ج، ل»: «فأمّا».

٣. في المطبوع: + ﴿إنْ كانُوا يَنْطِقُونَ﴾.

٤. في «ج»: «النطق» بدون واو العطف.

٥. في المطبوع: + «جميعاً».

٦. في «ألف، د، ر»: «خطيئته».

٧. هكذا في «ص» و المطبوع و كتب الرجال و التراجم. و في أكثر النسخ: «السهيفع». و الرجل هو أبو عبد اللّٰه محمّد بن عبد الرحمن بن السَّميفَع اليماني، من القرّاء الذين قرؤوا على ابن كثير، و قرأ أيضاً على طاوس بن كيسان اليماني، و له قراءات شاذّة منقطعة السند، قاله أبو عمرو الداني و غيره. قال ابن النديم في فهرسته: «أصله من اليمن، و سكن البصرة في آخر أيّامه». و قيل: إنّه توفّي سنة تسعين في أيّام خلافة الوليد بن عبد الملك. راجع: غاية النهاية في طبقات القرّاء، ج ٢، ص ١٦١، الرقم ٣١٠٦؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٥٧٥، الرقم ٧٦٤٩؛ لسان الميزان، ج ٥، ص ١٩٣، الرقم ٦٧١؛ الفهرست لابن النديم، ص ٣٤.

٨. في المطبوع: + «بل».

بتشديدِ اللامِ، و المعنىٰ: فلعَلَّه؛ أي: فلعَلَّ فاعلَ ذلكَ كبيرُهم. و قد جرَت عادةُ العَرَبِ بحذفِ اللامِ الأُولىٰ مِن «لَعَلَّ»، فيَقولونَ: «عَلَّ»؛ قالَ الشاعرُ[١]:

«عَلَّ صُروفَ الدهرِ أو دولاتِها يُدِلْنَنا[٢] اللَّمّةَ مِن لَمّاتِها

فتَستَريحَ النفسُ مِن زَفْراتِها»

أي: لَعَلَّ صُروفَ الدهرِ[٣].

و قالَ الآخَرُ[٤]: «يا أبَتا، عَلَّكَ أو عَساكا[٥]».

فإن قيلَ: فأيُّ فائدةٍ في أن يَستَفهِمَهُم[٦] عن أمرٍ يَعلَمُ استحالتَه؟ و أيُّ فَرقٍ في المعنىٰ بَينَ القِراءتَينِ؟

قُلنا: لَم يَستَفهِمْ، و لا شَكَّ علَى[٧] الحقيقةِ، و إنّما نَبَّهَهم بهذا القولِ علىٰ خَطَئِهم[٨] في عبادةِ الأصنامِ، فكأنّه قالَ لهم: إن كانَت هذه الأصنامُ تَضُرُّ و تَنفَعُ و تُعطي و تَمنَعُ فلَعَلَّها هي الفاعلةُ لذلكَ التكسيرِ؛ لأنّ مَن جازَ منه ضَربٌ مِن

---

١. القائل هو الفرّاء. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٣٢؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٥٠ (لمم)؛ الزاهر في معاني كلمات الناس، ص ٦١٦؛ جامع البيان، ج ٢٤، ص ٨٣؛ تفسير الثعلبي، ج ٨، ص ٢٧٦.

٢. هكذا في «ب، ل». و في «ألف، ج»: «تدلننا». و في «د»: «تديلنا». و في المطبوع: «تدلينا».

٣. في «ألف، ج، د، ر، ص، ل»: «أي لعلّ صروف الدهر».

٤. في «ألف، ر، ص، ل»: «آخر» بدون الألف و اللام. و قد نسب الشيخ الطوسي رحمه الله المصرع إلى «رؤبة»، و هكذا أيضاً في كتاب سيبويه. و في لسان العرب نُسب إلى العجّاج. راجع: التبيان، ج ٦، ص ٩٤؛ كتاب سيبويه، ج ٢، ص ٣٧٥؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٤٧٣ (علل)؛ خزانة الأدب، ج ٥، ص ٣٦٨.

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. و في المطبوع أضاف إليه مصرعه الأوّل بين معقوفين هكذا: [تقول بنتي قد أنى إناكا]. و فيه أيضاً: + «[تسقني الماء الذي سقاكا]».

٦. هكذا في «ألف، د، ر». و في «ج» و المطبوع: «أن يَستفهم». و نسخة «ب» ناقصة هنا.

٧. في «ج»: «في».

٨. في «د، ص» و المطبوع: «خطيئتهم».

الأفعالِ جازَ منه ضَربٌ آخَرُ، و إذا كانَ ذلكَ الفِعلُ الذي هو التكسيرُ لا يَجوزُ علَى الأصنامِ عندَ القومِ فما هو أعظَمُ منه أَولىٰ بأن لا يَجوزَ عليها، و أن لا يُضافَ إليها.

و الفَرقُ بَينَ القِراءتَينِ ظاهِرٌ؛ لأنّ القِراءةَ الأُولىٰ لها ظاهِرُ الخَبَرِ، فاحتَجنا إلىٰ[1] أن نُعلِّقَه[2] بالشرطِ؛ لِيَخرُجَ مِن أن يَكونَ كَذِباً. و القِراءةَ الثانية تَتضمَّنُ حَرفَ الشكِّ و الاستفهامِ. فهُما مختلِفانِ، علىٰ ما تَرىٰ.

٦٧

فإن قيلَ: أ لَيسَ قد رَوىٰ بِشرُ بنُ المُفضَّلِ[3] عن عَوفٍ، عن[4] الحَسَنِ، قالَ: بَلَغَني أنّ[5] رَسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله قالَ: «إنّ إبراهيمَ عليه السلام ما كَذَبَ مُتعمِّداً قَطُّ إلّا ثَلاثَ مَرّاتٍ، كُلّهنَّ يُجادِلُ بهِنَّ عن دينِه؛ قولِه: ﴿إِنِّى سَقِيمٌ﴾[6]، و إنّما تَمارَضَ عليهم؛ لأنّ القومَ خَرَجوا مِن قَريَتِهم لعيدِهم، و تَخلَّفَ هو لِيَفعَلَ بآلهتِهم ما فَعَلَ. و قولِه: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾[7]. و قولِه لسارةَ[8]: «إنّها أُختي» لجبّارٍ مِن الجَبابرةِ؛ لمّا أرادَ[9] أخْذَها»؟[10]

قُلنا: قد بيّنّا ـ بالأدلّةِ العقليّةِ التي لا يَجوزُ فيها الِاحتمالُ و لا خِلافُ الظاهرِ ـ أنّ

---

١. في «د، ص»: - «إلى».
٢. في المطبوع: «تعليقه» بدل «أن نعلّقه».
٣. في «د»: - «بشر بن المفضّل». و في المطبوع: «مفضّل» بدون الألف و اللام.
٤. في «ل»: - «عوف عن».
٥. في «ج»: «بأنّ».
٦. الصافّات (٣٧): ٨٩.
٧. الأنبياء (٢١): ٦٣.
٨. أي: في سارة.
٩. في «ألف، د، ر، ص»: - «لمّا أراد». و في «ل»: - «لمّا».
١٠. راجع: التبيان، ج ٧، ص ٢٣٠؛ مجمع البيان، ج ٧، ص ٩٧؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٢٨١؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٤، ح ٢٣٧١؛ تفسير الرازي، ج ٢٢، ص ١٨٥.

الأنبياءَ عليهم السلام لا يَجوزُ عليهم الكَذِبُ، فما وَرَدَ بخِلافِ ذلكَ مِن الأخبارِ لا يُلتَفَتُ إليه، و يُقطَعُ علىٰ كَذِبه إن كانَ لا يَحتَمِلُ تأويلاً صَحيحاً لائقاً[١] بأدلّةِ العقلِ[٢]، فإنِ[٣] احتَمَلَ تأويلاً يُطابِقُها[٤] تأوَّلناه[٥] و وَفَّقنا[٦] بينَه و بينَها. و هكذا نَفعَلُ فيما يُروىٰ مِن الأخبارِ[٧] التي يَتضمَّنُ[٨] ظواهرُها الجَبرَ أو التشبيهَ.

فأمّا قولُه عليه السلام: ﴿إِنِّى سَقِيمٌ﴾، فسَنُبيِّنُ بَعدَ هذه المسألةِ بِلا فَصلٍ وَجهَ ذلكَ، و أنّه لَيسَ بكَذِبٍ.

و قولُه: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾، قد بيّنّا معناه، و أوضَحنا عنه.

فأمّا[٩] قولُه عليه السلام لسارةَ: «إنّها أُختي»، فإن صَحَّ فمعناه: أنّها أُختي[١٠] في الدينِ. و لَم يُرِد أُخوّةَ النسَبِ.

فأمّا[١١] ادّعاؤهم علَى النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله أنّه قالَ: «ما كَذَبَ إبراهيمُ عليه السلام إلّا ثَلاثَ كَذَباتٍ»، فالأَولىٰ أن يَكونَ كَذِباً عليه صلى اللّٰه عليه و آله؛ لأنّه صلى اللّٰه عليه و آله كانَ أعرَفَ بما يَجوزُ علَى الأنبياءِ عليهم السلام و ما لا

١. في «ألف، ر، ل»: «يليق».
٢. في «ج»: «العقول».
٣. في «ص، ل»: «و إن».
٤. في «ج»: «مطابقاً».
٥. في «د»: «تأوّلنا».
٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. و في المطبوع: «وافقنا».
٧. في «ألف»: «بالأخبار» بدل «فيما يروى من الأخبار».
٨. في «ر، ل» و المطبوع: «تتضمّن».
٩. في «ر» و المطبوع: «و أمّا».
١٠. في «ج»: «أُخته».
١١. في المطبوع: «و أمّا».

٦٨ يَجوزُ عليهم مِنّا. و يُحتَمَلُ ـإن كانَ صَحيحاً ـأن يُريدَ[١]: ما أخبَرَ بما ظاهرُه الكَذِبُ إلّا ثَلاثَ دَفَعاتٍ[٢]، فأطلَقَ عليه اسمَ الكَذِبَ لأجلِ[٣] الظاهرِ، و إن لَم يَكُن علَى الحقيقةِ كذلكَ.

[تنزيهُ إبراهيمَ عليه السلام عنِ الشكِّ في اللّهِ]

مسألةٌ: فإن قالَ[٤]: فما معنىٰ قولِه تَعالىٰ مُخبِراً عن إبراهيمَ عليه السلام: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فى النُّجُومِ * فَقَالَ إنّى سَقيمٌ﴾[٥]؟

و السؤالُ عليكم في هذه الآيةِ مِن وَجهَينِ:

أحَدُهما: أنّه حَكىٰ عن نبيِّه النظَرَ في النجومِ، و عندَكم أنّ الذي يَفعَلُه المُنجِّمونَ مِن ذلكَ ضَلالٌ.

و الآخَرُ: قولُه عليه السلام: ﴿إِنِّى سَقِيمٌ﴾، و ذلكَ كَذِبٌ.

الجوابُ

قيلَ له[٦]: في هذه الآيةِ وجوهٌ؛ مِنها: أنّ إبراهيمَ عليه السلام كانَت به عِلّةٌ تأتيهِ في أوقاتٍ مخصوصةٍ، فلمّا دَعَوه إلَى الخُروجِ معهم نَظَرَ إلَى النجومِ ليَعرِفَ منها قُربَ نَوبةِ عِلّتِه، فقالَ: ﴿إِنِّى سَقِيمٌ﴾، و أرادَ أنّه: قد حَضَرَ وقتُ العِلّةِ و زَمانُ نَوبَتِها، و شارَفتُ[٧] الدخولَ فيها. و قد تُسمّي العَرَبُ المُشارِفَ للشيءِ بِاسمِ الداخلِ فيه،

---

١. في المطبوع: + «أنّه».

٢. في «ج»: «مرّات».

٣. في «ج»: «على».

٤. في «ب» و المطبوع: «قيل».

٥. الصافّات (٣٧): ٨٨ و ٨٩.

٦. في المطبوع: ـ «له».

٧. في المطبوع: «و شارف».

و لهذا يَقولونَ فيمَن أدنَفَه[1] المرضُ و خيفَ عليه المَوتُ: هو ميِّتٌ. و[2] قالَ اللّٰهُ تَعالىٰ لنبيِّه صلّى اللّه عليه و آله[3]: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَ إِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾[4].

فإن قيلَ: لَو[5] أرادَ ما ذَكرتموه[6] لَقالَ: فنَظَرَ[7] إلَى النجومِ. و لَم يَقُل: في النجومِ؛ لأنّ لفظةَ «في» لا تُستَعمَلُ إلّا فيمَن يَنظُرُ كَما يَنظُرُ المُنجِّمُ.

قُلنا: لَيسَ يَمتَنِعُ أن يُريدَ بقَولِه: «في النجومِ» أنّه نَظَرَ إليها؛ لأنّ حروفَ الصفاتِ[8] يَقومُ بعضُها مقامَ بعضٍ؛ قالَ اللّٰهُ تَعالىٰ: ﴿وَ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[9]، و إنّما أرادَ: علىٰ جُذوعِها.

و قالَ الشاعرُ[10]:

«اِسهَري ما سَهِرتِ أُمَّ حكيمٍ   و اقعُدي مَرّةً لِذاكَ و قُومي
و افتَحي البابَ فانظُري[11] في النجومِ   كَم عَلَينا مِن قَطعِ لَيلٍ بَهيمِ!»[12]

69

---

۱. في المصباح المنير، ص ۲۰۱ (دنف): «دَنِفَ دَنَفاً ـ من باب تَعِبَ ـ فهو دَنِفٌ، إذا لازَمَهُ المَرَضُ. و أدنَفَهُ المرضُ و أدنَفَ هو، يتعدّى و لا يتعدّى».

۲. في «ر»: + «قد».

۳. في «ب، ج، د، ر، ص، ل»: - «لنبيّه صلّى اللّه عليه و آله». و في المطبوع: «للنبيّ صلّى اللّه عليه و آله».

٤. الزمر (۳۹): ۳۰.

٥. في المطبوع: «فلو».

٦. في «ب، ج»: «ذكرتم».

۷. في المطبوع: + «نظرة».

۸. في «ص» و المطبوع: «الصلات»، و هو سهو واضح.

۹. طه (۲۰): ۷۱.

۱۰. في «ج»: «قال الشاعر» بدون واو العطف. و في المطبوع: - «و قال الشاعر». و لم نعثر على قائل الأبيات.

۱۱. في «ص»: «و انظري».

۱۲. راجع: كتاب العين، ج ۱، ص ۱۳۹؛ لسان العرب، ج ۸، ص ۲۸۲ (قطع)؛ التبيان، ج ۸، ص ٥۰۹؛ مجمع البيان، ج ۸، ص ۳۱٦.

و إنّما أراد: أُنظُري إليها لتَعرِفي الوقتَ.

و مِنها: أنّه يَجوزُ أن يَكونَ اللّٰهُ تَعالىٰ أعلَمَه بالوحيِ أنّه سيَمتَحِنُه بالمرضِ في وقتٍ مستَقبَلٍ، و إن لَم يَكُن قد جَرَت بذلكَ المرضِ عادتُه، و جَعَلَ[١] تَعالى العلامةَ علىٰ ذلكَ ظاهرةً له مِن قِبَلِ النجومِ؛ إمّا بطُلوعِ نَجمٍ[٢] علىٰ وجهٍ مخصوصٍ، أو أُفولِ نَجمٍ علىٰ وجهٍ مخصوصٍ[٣]، أو اقترانِه بآخَرَ علىٰ وجهٍ مخصوصٍ. فلمّا نَظَرَ إبراهيمُ عليه السلام في الأمارةِ التي نُصِبَت له مِن النجومِ قالَ: «إنّي سَقيمٌ»؛ تصديقاً بما خَبَّرَه اللّٰهُ تَعالىٰ به[٤].

و مِنها: ما قالَه[٥] قومٌ في ذلكَ؛ مِن: أنّ مَن كانَ آخِرُ أمرِه المَوتَ فهو سَقيمٌ. و هذا حَقٌّ[٦]؛ لأنّ تشبيهَ الحياةِ المُفضيةِ إلَى المَوتِ بالسُّقمِ مِن أحسَنِ التشبيهِ.

و مِنها: أن يَكونَ قولُه: ﴿**إِنِّى سَقِيمٌ**﴾ معناه: أنّي سَقيمُ القَلبِ، أو الرأيِ، خَوفاً[٧] مِن إصرارِ قومِه علىٰ عبادةِ الأصنامِ، و هي لا تَسمَعُ و لا تُبصِرُ. و يَكونُ قولُه: ﴿**فَنَظَرَ نَظْرَةً فِى النُّجُومِ**﴾ علىٰ هذا معناه: أنّه نَظَرَ و فَكَّرَ في أنّها مُحدَثةٌ[٨] مُدبَّرةٌ[٩] مُصرَّفةٌ، و عَجِبَ كَيفَ يَذهَبُ علَى العقلاءِ ذلكَ[١٠] مِن حالِها حتّىٰ يَعبُدوها!

---

١. في المطبوع: + «اللّٰه».
٢. في «ل»: + «أو أُفول نجم».
٣. في «ألف، ب، ج، ر، ص، ل»: - «أو أُفول نجم على وجه مخصوص».
٤. في «ب، ج، د، ر، ص» و المطبوع: - «به».
٥. في «ج» و المطبوع: «قال».
٦. في «ب»: «حسن».
٧. في «ص، ل»: «حزناً».
٨. في «ج»: «مخلوقة». و في «ل» و المطبوع: + «مخلوقة».
٩. في «ج»: «و مدبرة».
١٠. في «ج»: «ذلك على العقلاء» بدل «على العقلاء ذلك».

و يَجوزُ أيضاً أن يَكونَ قولُه تَعالىٰ: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِى النُّجُومِ[١]﴾ معناه: أنّه شَخَصَ ببَصَرِه إلَى السماءِ كما يَفعَلُ[٢] المفكِّرُ المتأمِّلُ؛ فإنّه رُبَّما أطرَقَ إلَى الأرضِ، و رُبَّما نَظَرَ إلَى السماءِ استعانةً علىٰ فِكرِه.

و قد قيلَ: إنّ النجومَ هاهنا هي نجومُ النَّبتِ؛ لأنّه يُقالُ لكُلِّ ما خَرَجَ مِن الأرضِ و غيرِها و طَلَعَ: إنّه ناجِمٌ[٣]، و قد نَجَمَ. و يُقالُ للجميعِ: «نجومٌ». و يَقولونَ: نَجَمَ قَرنُ الظَّبْيِ، و نَجَمَ ثَديُ المرأةِ. و علىٰ هذا الوجهِ يَكونُ إنّما نَظَرَ في حالِ الفِكرِ و الإطراقِ إلَى الأرضِ، فرأىٰ ما نَجَمَ فيها[٤].

٧٠

و قيلَ أيضاً: إنّه أرادَ بالنجومِ ما نَجَمَ له مِن رأيِه، و ظَهَرَ له بَعدَ أن لَم يَكُن ظاهراً.

و هذا و إن كان يَحتَمِلُه الكلامُ، فالظاهرُ بخِلافِه؛ لأنّ الإطلاقَ مِن قولِ القائلِ «نجومٌ» لا يُفهَمُ مِن ظاهرِه[٥] إلّا نجومُ السماءِ دونَ نجومِ الأرضِ و نجومِ الرأيِ. و لَيسَ كُلُّ ما قيلَ فيه: إنّه نَجمٌ و هو[٦] ناجِمٌ علَى الحقيقةِ يَصلُحُ[٧] أن يُقالَ فيه «نجومٌ» بالإطلاقِ. و المَرجِعُ في هذا[٨] إلىٰ تَعارُفِ أهلِ اللسانِ.

و قد[٩] قالَ أبو مُسلِمٍ محمّدُ بنُ بَحرٍ الأصفَهانيُّ[١٠]:

---

١. في «ل»: + ﴿فَقَالَ إِنِّى سَقِيمٌ﴾.
٢. في «ج»: + «ذلك».
٣. في المطبوع: «نجم».
٤. في «ص، ل» و المطبوع: «منها».
٥. في «ص»: «لا تفهم من الظاهر» بدل «لا يفهم من ظاهره».
٦. في «ج» و المطبوع: «فهو».
٧. في «د»: - «يصلح».
٨. في «ج»: + «الباب».
٩. في «ألف، ب، د، ص»: - «قد».
١٠. تقدّمت ترجمة الرجل في ص ١٠٩.

إنّ معنىٰ قولِه تَعالىٰ: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِى النُّجُومِ[1]﴾، أرادَ: في القمرِ و الشمسِ؛ لمّا[2] ظَنَّ أنّهما آلِهةٌ في حالِ مُهلةِ النظرِ ـ علىٰ ما قَصَّه اللّٰهُ[3] تعالىٰ مِن[4] قِصّتِه في سورةِ الأنعامِ ـ و لمّا استَدَلَّ بأُفولِها و غُروبِها[5] علىٰ أنّها مُحدَثةٌ غيرُ قَديمةٍ[6] و لا آلِهةٍ[7]. و أرادَ بقَولِه: ﴿إِنِّى سَقِيمٌ﴾: إنّي لَستُ علىٰ يَقينٍ مِن الأمرِ، و لا شِفاءٍ مِن العِلمِ. و قد يُسمَّى الشكُّ بأنّه سُقمٌ، كما يُسمَّى العِلمُ بأنّه شِفاءٌ.

قالَ:

و إنّما زالَ عنه هذا السُّقمُ عندَ زوالِ الشكِّ و كمالِ المعرفةِ[8].

و هذا الوجهُ يَضعُفُ مِن جهةِ[9] أنّ القِصّةَ التي حُكيَ عن إبراهيمَ عليه السلام فيها هذا الكلامُ يَشهَدُ ظاهرُها بأنّها غيرُ القِصّةِ المذكورةِ في سورةِ الأنعامِ، و أنّ القِصّةَ مُختَلِفةٌ؛ لأنّ اللّٰهَ[10] تَعالىٰ قالَ: ﴿وَ إِنَّ مِنْ شيعَتِهِ لَإِبْراهيمَ * إِذْ جٰاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَليمٍ * إِذْ قٰالَ لِأَبيهِ وَ قَوْمِهِ مٰا ذٰا تَعْبُدُونَ * أَ إِفْكاً آلِهَةً دُونَ اللّٰهِ تُريدُونَ * فَمٰا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعٰالَمينَ * فَنَظَرَ نَظْرَةً فِى النُّجُومِ * فَقٰالَ إِنِّى سَقيمٌ﴾[11]، فبَيَّنَ

---

١. في «ل» و المطبوع: + ﴿فَقالَ إنّى سَقيمٌ﴾.
٢. في «ألف»: «التي» بدل «لمّا». و في «ر»: «التي لمّا» بدله.
٣. في «ألف»: - «اللّٰه».
٤. في «ج، د» و المطبوع: «في».
٥. في «ب، ج، د» و المطبوع: «بأُفولهما و غروبهما». و الضمير فيهما عائد إلى النجوم إن كان جمعاً، و إلى القمر و الشمس إن كان تثنية.
٦. في «د» و المطبوع: «أنّهما محدثان غير قديمين» بدل «أنّها محدثة غير قديمة».
٧. في المطبوع: «إليهن».
٨. جامع التأويل لمحكم التنزيل، ص ٤٩٦.
٩. في «ص»: + «الشكّ».
١٠. في «ألف، ج، ر، ص، ل»: «لأنّه» بدل «لأنّ اللّٰه».
١١. الصافّات (٣٧): ٨٣ ـ ٨٩.

تَعالىٰ ـ كما تَرىٰ ـ أنّه ﴿جاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَليمٍ﴾، و إنّما أرادَ[١]: أنّه كانَ سَليماً مِن الشكِّ[٢] و خالصاً للمعرفةِ و اليقينِ. ثُمّ ذَكَرَ أنّه عاتَبَ قومَه علىٰ عبادةِ الأصنامِ، فقالَ: ﴿ما ذا تَعْبُدُونَ﴾، و سَمّىٰ عبادتَهم بأنّها[٣] إفكٌ و باطلٌ[٤]. ثُمّ قالَ: ﴿فَما ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعالَمينَ﴾، و هذا قولُ عارفٍ باللّٰهِ تَعالىٰ مُثبتٍ له علىٰ صفاتِه غيرِ ناظرٍ و لا مُميِّلٍ و لا شاكٍّ، فكَيفَ يَجوزُ أن يَكونَ قولُه مِن[٥] بَعدِ ذلكَ: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِى النُّجُومِ﴾ أنّه ظَنَّها أرباباً و آلِهةً[٦]؟! و كَيفَ يَكونُ قولُه: ﴿إنّى سَقيمٌ﴾؛ أي: لَستُ علىٰ يَقينٍ و لا شِفاءٍ؟! ٧١

و المُعتَمَدُ في تأويلِ ذلكَ ما قَدَّمناه.

[تنزيهُ إبراهيمَ عليه السلام عن العَجزِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ[٧]: فما قولُكم في قولِه تَعالىٰ: ﴿أ لَمْ تَرَ إلَى الَّذى حاجَّ إبْراهيمَ فى رَبِّهِ أنْ آتاهُ اللّهُ الْمُلْكَ إذْ قالَ إبْراهيمُ رَبِّىَ الَّذى يُحْيى وَ يُميتُ قالَ أنا اُحْيى وَ اُميتُ قالَ إبْراهيمُ فَإنَّ اللّهَ يَأْتى بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِها مِنَ الْمَغْرِبِ﴾؟[٨] و هذا يَدُلُّ علَى انقطاعِ إبراهيمَ[٩] عليه السلام و عَجزِه عن نُصرةِ دليلِه الأوّلِ، و لهذا

---

١. في «ر» و المطبوع: + «به».
٢. في «ب»: «الشرك».
٣. في «ج»: «أنّها» بدون الباء.
٤. في «ب»: «باطل» بدون واو العطف.
٥. في «ج»: – «من». و في المطبوع: «تعالى» بدله.
٦. في «ألف، د، ر، ص»: «آلهة» بدون واو العطف.
٧. في «ب، د»: «قال». و في «ج»: «قال قائل».
٨. البقرة (٢): ٢٥٨. و في «ل»: + ﴿فَبُهِتَ الَّذى كَفَرَ وَ اللّهُ لا يَهْدى الْقَوْمَ الظّالِمينَ﴾.
٩. في «ج»: «انقطاعه» بدل «انقطاع إبراهيم».

انتَقَلَ إلىٰ حُجّةٍ أُخرىٰ، و لَيسَ يَنتَقِلُ المُحتَجُّ مِن شَيءٍ إلىٰ غيرِه إلّا علىٰ وجهِ القُصورِ عن نُصرتِه.

الجوابُ: قُلنا: لَيسَ هذا بانقطاعٍ مِن إبراهيمَ عليه السلام، و لا عَجزٍ عن نُصرةِ حُجّتِه الأُولىٰ، و قد كانَ إبراهيمُ عليه السلام قادراً ـ لمّا قالَ له[١] الجَبّارُ الكافِرُ: ﴿أنا أُحْيِى وَ أُمِيتُ﴾ في جوابِ قولِه: ﴿رَبِّىَ الَّذى يُحْيِى وَ يُمِيتُ﴾. و يُقالُ: إنّه دَعا رَجُلَينِ، فقَتَلَ أحَدَهما و استَحيا الآخَرَ، فقالَ[٢] عندَ ذلكَ: ﴿أنا أُحْيِى وَ أُمِيتُ﴾، و مَوَّهَ بذلكَ علىٰ مَن بحَضرتِه ـ علىٰ أن يَقولَ له: ما أرَدتُ بقَولي أنّ رَبّي[٣] يُحيي و يُميتُ[٤] ما ظَنَنتَه مِن استبقاءِ حَيٍّ، و إنّما أرَدتُ[٥] أنّه[٦] يُحيي الميِّتَ الذي لا حياةَ فيه، إلّا أنّ إبراهيمَ عليه السلام عَلِمَ أنّه إن أَورَدَ ذلكَ عليه التَبَسَ الأمرُ علَى الحاضرينَ[٧]، و قَوِيَت الشُّبهةُ؛ لأجلِ اشتراكِ الِاسم، فعَدَلَ إلىٰ ما هو أَوضَحُ و أبيَنُ و أَكشَفُ[٨] و أَبعَدُ مِن الشُّبهةِ، فقالَ: ﴿فَإِنَّ اللّٰهَ يَأْتِى بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذى كَفَرَ﴾، و لَم يَبقَ عندَه شُبهةٌ.

و مَن كانَ قَصدُه البيانَ و الإيضاحَ، له[٩] أن يَعدِلَ مِن طَريقٍ إلىٰ آخَرَ؛ لوضوحِه و بُعدِه عن الشُّبهةِ، و إن كانَ كِلا[١٠] الطريقَينِ يُفضي إلَى الحقِّ.

---

١. في «ب، ر»: – «له».
٢. في «ج»: «و قال».
٣. في المطبوع: + «الذي»
٤. في «ب، ج»: + «على».
٥. في المطبوع: + «به».
٦. في «ل»: «أنّ».
٧. في «ج»: «التبس عليهم الأمر» بدل «عليه التبس الأمر على الحاضرين».
٨. في المطبوع: «و أكشف و أبين» بدل «و أبين و أكشف».
٩. في «ج» و المطبوع: «فله».
١٠. في «ألف، ر»: «على». و في «ص»: «حال».

علىٰ أنّه بالكلامِ الثاني ناصرٌ للحُجّةِ الأُولى، و غيرُ خارج عن سُنَنِ نُصرتِها؛ لأنّه لمّا قالَ: ﴿رَبِّىَ الَّذِى يُحْيِى وَ يُمِيتُ﴾، فقالَ له في الجوابِ: ﴿أَنَا أُحْيِى وَ أُمِيتُ﴾، قالَ[١] له إبراهيمُ عليه السلام[٢]: مِن شأنِ هذا الذي يُحيي و يُميتُ أن يَقدِرَ علىٰ أن يأتيَ بالشمسِ مِن المَشرِقِ و يَصرِفَها كَيفَ يَشاءُ. فإنِ ادَّعَيتَ أنتَ القُدرةَ علىٰ ما يَقدِرُ الربُّ عليه[٣] فأتِ بالشمسِ مِن المَغرِبِ، كما يأتي هو بها[٤] مِن المَشرِقِ. فإذا[٥] عَجَزتَ عن ذلكَ عَلِمنا أنّكَ عاجزٌ عن الحياةِ و المَوتِ، و مُدَّعٍ فيهما ما لا أصلَ له.

٧٢

فإن قيلَ: فلَو قالَ له في جوابِ هذا الكلامِ: رَبُّكَ[٦] لا يَقدِرُ علىٰ أن يأتيَ بالشمسِ مِن المَغرِبِ، فكَيفَ تُلزِمُني أن آتيَ أنا[٧] بها مِن المَغرِبِ؟

قُلنا: لَو قالَ له ذلكَ لَكانَ إبراهيمُ عليه السلام يَدعو اللّٰهَ تَعالىٰ أن يأتيَ بالشمسِ مِن المَغرِبِ، فيُجيبُه إلىٰ ذلكَ، و إن كانَ مُعجِزاً خارقاً للعادةِ. و لَعَلَّ الخَصمَ إنّما عَدَلَ عن أن يَقولَ له ذلكَ عِلماً منه بأنّه إذا سَأَلَ اللّٰهَ تَعالىٰ فيه أجابَه إليه.

[تنزيهُ إبراهيمَ عليه السلام عنِ الشكِّ في قُدرةِ اللّٰهِ]

مسألةٌ: فإن قالَ[٨]: فما معنىٰ قَولِه تَعالىٰ حاكياً عن إبراهيمَ عليه السلام: ﴿رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتىٰ قٰالَ أَ وَ لَمْ تُؤْمِنْ قٰالَ بَلىٰ وَ لٰكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾[٩]؟ أ وَ لَيسَ

---

١. في المطبوع: «فقال».
٢. في «ألف، ب، د، ر، ص، ل»: - «إبراهيم عليه السلام».
٣. في «ج»: «عليه الربّ» بدل «الربّ عليه».
٤. في «ب»: «بها».
٥. في «ألف، ج، ر، ص، ل»: «و إذا».
٦. في «ب» و المطبوع: «و ربّك».
٧. في «ب، ج، د»: - «أنا».
٨. في «ج»: «قيل». و في المطبوع: + «قائل».
٩. البقرة (٢): ٢٦٠.

هذا الكلامُ و الطلبُ مِن إبراهيمَ عليه السلام يَدُلّانِ علىٰ أنّه لَم يَكُن موقِناً بأنّ اللّٰهَ تَعالىٰ يُحيي الأمواتَ[1]؟

و كَيفَ يَكونُ نبيّاً مَن يَشُكُّ في ذلكَ؟

أ وَ لَيسَ قد رَوَى المُفسِّرونَ: أنّ إبراهيمَ عليه السلام مَرَّ بِحُوتٍ نِصفُه في البَرِّ و نِصفُه في البَحرِ و دَوابُّ البَرِّ و البَحرِ تأكُلُ منه، فأخطَرَ الشيطانُ ببالِه استبعادَ رجوعِ ذلكَ حَيّاً مؤلَّفاً مع تَفرُّقِ أجزائه و انقسامِ[2] أعضائه في بُطونِ حَيَوانِ البَرِّ و البَحرِ، فشَكَّ، فسألَ اللّٰهَ تَعالىٰ ما تَضمَّنَته الآيةُ؟[3]

و رَوىٰ أبو هُرَيرةَ عن رَسولِ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله أنّه[4] قالَ: «نَحنُ أحَقُّ بالشكِّ مِن إبراهيمَ».[5]

الجوابُ: قيلَ له[6]: لَيسَ في الآيةِ دَلالةٌ علىٰ شَكِّ إبراهيمَ عليه السلام في إحياءِ المَوتىٰ، و قد يَجوزُ أن يَكونَ إنّما سأَلَ[7] ذلكَ ليَعلَمَه علىٰ وجهٍ يَبعُدُ مِن[8] الشُّبهةِ، و لا يَعترِضُ فيه شَكٌّ و لا ارتيابٌ، و إن كانَ مِن قَبلُ قد عَلِمَه علىٰ وجهٍ للشُّبهةِ فيه مَجالٌ، و نَحنُ نَعلَمُ أن لمُشاهَدةِ[9] ما شاهَدَه إبراهيمُ عليه السلام ـ مِن كَونِ الطيرِ

٧٣

---

١. في «ج» و المطبوع: «الموتى».

٢. في «ج»: «و تقسيم».

٣. راجع: مجمع البيان، ج ٢، ص ١٧٧؛ الدرّ المنثور، ج ٢، ص ٣٢.

٤. في «ب»: «بأنّه».

٥. مسند أحمد، ج ٢، ص ٣٢٦؛ صحيح البخاري، ج ٥، ص ١٦٣؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٩٢؛ و ج ٧، ص ٩٨؛ سنن ابن ماجة، ج ٢، ص ١٣٣٥، ح ٤٠٢٦.

٦. في «ص»: – «له».

٧. في المطبوع: + «اللّٰه تعالى».

٨. في المطبوع: «عن».

٩. في «ألف»: «مشاهدة» بدون اللام. و في المطبوع: «في مشاهدة» بدل «لمشاهدة».

حَيّاً ثُمّ تَفرُّقِه و تَقطُّعِه و تَبايُنِ[١] أجزائه ثُمّ رُجوعِه حَيّاً كما كانَ في الحالِ الأُولىٰ ـ مِن الوضوحِ و قُوّةِ العِلمِ و نَفيِ الشُّبهةِ ما لَيسَ لغَيرِه مِن وجوهِ الِاستدلالاتِ، و للنبيّ أن يَسألَ رَبَّه تخفيفَ المِحنةِ[٢] و تسهيلَ تكليفِه.

و الذي يُبيِّنُ صحّةَ ما ذَكرناه قَولُه تَعالىٰ: ﴿أَ وَ لَمْ تُؤْمِنْ قالَ بَلى وَ لكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾، فقَد أجابَ إبراهيمُ عليه السلام بمعنىٰ جوابِنا بعَينِه؛ لأنّه بَيَّنَ أنّه عليه السلام لَم يَسألْ ذلكَ لشَكٍّ فيه و فَقدِ إيمانٍ به، و إنّما أرادَ «الطُّمأنينةَ»، و هي ما أشَرنا[٣] إليه مِن سُكونِ النفسِ و انتفاءِ الخَواطِرِ و الوَساوِسِ و البُعدِ عن اعتراضِ الشُّبهةِ.

و وجهٌ آخَرُ، و هو: أنّه قد قيلَ: إنّ اللّٰهَ تَعالىٰ لمّا بَشَّرَ إبراهيمَ عليه السلام بخُلّتِه و اصطفائه و اجتبائه سَألَ اللّٰهَ تَعالىٰ أن يُرِيَه إحياءَ المَوتىٰ ليَطمَئنَّ قلبُه بالخُلّةِ؛ لأنّ الأنبياءَ عليهم السلام لا يَعلَمونَ صحّةَ ما تَضمَّنَه الوحيُ إلّا بالِاستدلالِ[٤]، فسَألَ إحياءَ المَوتىٰ لهذا الوجهِ، لا للشكِّ في قُدرةِ اللّٰهِ تَعالىٰ علىٰ ذلكَ.

و وجهٌ آخَرُ، و هو: أنّ نُمرودَ بنَ كَنعانَ لمّا قالَ لإبراهيمَ عليه السلام: أنتَ[٥] تَزعُمُ أنّ رَبَّكَ يُحيي المَوتىٰ، و أنّه قد أرسَلَكَ إلَيَّ[٦] تدعوني[٧] إلىٰ عبادتِه، فاسألْه[٨] أن يُحييَ لنا ميّتاً إن كانَ علىٰ ذلكَ قادراً، فإن لَم تَفعَلْ[٩] قَتَلتُكَ. قالَ إبراهيمُ عليه السلام:

---

١. في «ب، ج، ص، ل»: «و تناثر».

٢. في «ج» و المطبوع: «محنته».

٣. في حاشية «ر»: «أشار».

٤. في «ألف»: «باستدلال» بدون الألف و اللام.

٥. في «ج، ر»: «إنّك».

٦. في «ل» و المطبوع: «إلى أن» بدل «إليّ».

٧. في المطبوع: «لتدعوني».

٨. في «د، ر» و المطبوع: «فسله».

٩. في «ب، ر، ل»: «يفعل». و في «ج»: + «ذلك».

﴿رَبِّ أرِنى كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتىٰ﴾. و يَكونُ[١] معنىٰ قولِه[٢]: ﴿وَ لٰكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبى﴾ علىٰ هذا الوجهِ أي: لِآمَنَ مِن القَتلِ، و يَطمَئنَّ[٣] قَلبي بزَوالِ الرَّوعِ[٤] و الخَوفِ.

و هذا[٥] الذي ذَكرناه و إن لَم يَكُن مَروِيّاً علىٰ هذا الوجهِ فهو مُجوَّزٌ. و إذا جازَ صَلَحَ أن يَكونَ وجهاً في تأويلِ الآيَةِ مُستأنَفاً[٦].

و وجهٌ آخَرُ، و هو: أنّه يَجوزُ أن يَكونَ إبراهيمُ عليه السلام إنّما سَألَ إحياءَ المَوتىٰ لقَومِه ليَزولَ[٧] شَكُّهم في ذلكَ و شُبهتُهم، و يَجريَ مَجرىٰ سؤالِ موسىٰ عليه السلام الرؤيةَ لقَومِه ليَصدُرَ منه تَعالَى الجوابُ[٨] علىٰ وجهٍ[٩] يُزيلُ[١٠] شُبهتَهم في جوازِها[١١] عليه. و يَكونُ قولُه: ﴿لِيَطْمَئِنَّ قَلْبى﴾ علىٰ هذا الوجهِ معناه: أنّ نَفسي[١٢] تَسكُنُ إلىٰ زَوالِ شَكِّهم و شُبهتِهم، أو: لِيَطمَئنَّ قَلبي إلىٰ[١٣] إجابتِك إيّايَ فيما أسألُكَ[١٤] فيه.

٧٤

---

١. في «ب»: «و تكون». و في المطبوع: «فيكون».

٢. في «ب»: «قولك».

٣. في «ب»: «و ليطمئنّ».

٤. في المطبوع: «الورع».

٥. في المطبوع: + «الوجه».

٦. في المطبوع: + «متابعاً».

٧. في «ألف، د، ل»: «و ليزول».

٨. في «ج»: «جواب» بدون الألف و اللام.

٩. في «ص»: «جواب» بدل «الجواب على وجه».

١٠. في المطبوع: + «منه».

١١. في المطبوع: «جواز الرؤية» بدل «جوازها».

١٢. في «ب»: «النفس».

١٣. في «ر»: «على».

١٤. في «ألف، د، ر، ص، ل»: «أسال».

و كُلُّ هذا جائزٌ، و لَيسَ في الظاهرِ ما يَمنَعُ منه؛ لأنّ قولَه: ﴿وَ لٰكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ ما تَعلَّقَ في ظاهرِ الآيةِ بأمرٍ لا يَسوغُ العُدولُ عنه مع التمسُّكِ بالظاهرِ، و ما تَعلَّقَت هذه الطُّمأنينةُ به غيرُ مُصرَّحٍ بذِكرِه، فلنا[١] أن نعلّقه[٢] بكُلِّ أمرٍ يَجوزُ أن يَتعلَّقَ به.

فإن قيلَ: فما معنىٰ قولِه تَعالىٰ: ﴿أَ وَ لَمْ تُؤْمِنْ﴾؟ و هذا لفظُ استقبالٍ، و عندَكم أنّه كانَ مؤمِناً فيما مَضىٰ!

قُلنا: معنىٰ ذلكَ: أ وَ لَم تَكُن قد آمَنتَ؟! و العَرَبُ تأتي بهذا اللفظِ، و إن كانَ في[٣] ظاهرِه الاستقبالُ، و تُريدُ به[٤] الماضيَ، فيَقولُ أحَدُهم لصاحبِه: أ وَ لَم تُعاهِدْني علىٰ كَذا و كَذا، و تُعاقِدْني علىٰ أن لا تَفعَلَ كَذا و كَذا[٥]؟ و إنّما يُريدُ[٦] الماضيَ دونَ المُستَقبَلِ.

فإن قيلَ: فما معنىٰ قَولِه تَعالىٰ: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءاً ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً وَ اعْلَمْ أَنَّ اللّٰهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[٧]؟

قُلنا: قد اختَلَفَ أهلُ العِلمِ[٨] في معنىٰ قولِه[٩]: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾؛ فقالَ قومٌ: معنىٰ[١٠]

---

١. في المطبوع و بعض النسخ: «قلنا»، و هو سهو واضح.
٢. في المطبوع و بعض النسخ: «أن تعلّقه».
٣. في «ج»: - «في».
٤. في «ألف، ج، ر»: - «به».
٥. في «ألف»: - «و تعاقدني على أن لا تفعل كذا و كذا».
٦. في «د»: «تريد». و في «ج»: + «به».
٧. البقرة (٢): ٢٦٠.
٨. في «ص، ل»: «الناس» بدل «أهل العلم».
٩. في المطبوع: - «قوله».
١٠. في «ب»: - «معنى». و في المطبوع: + «قوله».

«صُرهُنّ»[١]: أدنِهنّ و أمِلْهنّ؛ قالَ الشاعرُ في وصفِ[٢] الإبلِ[٣]:

«تَظَلُّ مُعقَّلاتِ السُّوقِ خُزْراً[٤] تَصورُ أُنوفَها ريحُ الجَنوبِ»[٥]

أرادَ أنّ ريحَ الجَنوبِ تُميلُ أُنوفَها و تعطِفُها.

٧٥ و قالَ الطِّرِمّاحُ[٦]:

«عَفائفُ إلّا ذاكَ[٧]، أو أنْ يَصُورَها هَوًى، و الهَوىٰ للعاشِقينَ صَروعُ[٨]»[٩]

و يَقولُ القائلُ لغَيرِه: «صُرْ وجهَكَ إلَيّ»؛ أي: أَقبِلْ به عَلَيّ.

و مَن حَمَلَ الآيَةَ علىٰ هذا الوجهِ لا بُدَّ[١٠] مِن أن يُقدِّرَ محذوفاً في الكلامِ يَدُلُّ عليه سياقُ اللفظِ، و يَكونُ تقديرُ الكلامِ: خُذ أربَعةً مِن الطَّيرِ، فأمِلْهنّ إليكَ، ثُمّ قَطِّعْهنّ، ثُمّ اجعَلْ علىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنهنَّ جُزءاً.

و قالَ قومٌ: إنّ معنىٰ «صُرهُنَّ» أي[١١]: قَطِّعْهنَّ، و فَرِّقْهنَّ[١٢]. و استَشهَدوا

---

١. في «د»: + «إليك». و في المطبوع: «فصرهنّ».

٢. في «ج»: «يصف» بدل «في وصف».

٣. في «ص»: - «في وصف الإبل».

٤. في «ب، ر، ص، ل»: «خوصاً».

٥. لم نعثر على قائل البيت أو مأخذه.

٦. «الطرمّاح بن حكيم بن الحكم»، شاعر معروف من قبيلة طيء، ولد و نشأ في الشام، و انتقل إلى الكوفة، فكان معلّماً فيها، و كان معاصراً للكميت و صديقاً له، و اعتقد مذهب الشراة من الأزارقة، و توفّي سنة ١٢٥ ق. راجع: المؤتلف و المختلف، ص ١٤٨؛ الأغاني، ج ١٢، ص ٢٨٨؛ الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ٢٢٥؛ معجم المؤلّفين، ج ٥، ص ٤٠.

٧. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت و جامع البيان. و في «ر»: «الأذيال» بدل «إلّا ذاك». و في المطبوع و تفسير الثعلبي: «أذيال» بدله.

٨. في «ألف، ب، ج، ل» و المطبوع: «صؤر».

٩. حكي عنه في: جامع البيان، ج ٣، ص ٧٣؛ تفسير الثعلبي، ج ٢، ص ٢٥٤.

١٠. في «ج»: «فلا بدّ».

١١. في «ج»: - «أي».

١٢. في «ص»: - «و فرّقهنّ».

بقَولِ[1] تَوبةَ بنِ الحُمَيِّرِ[2]:

«فلمّا جَذَبتُ الحَبلَ لَطَّت[3] نُسوعُهُ بأطرافِ عيدانٍ شَديدٍ أُسورُها

فأدنَت لِيَ الأسبابَ حتّىٰ بَلَغتُها بنَهْضي، و قَد كادَ ارتقائي يَصورُها»[4]

و قالَ الآخَرُ:

«يَقولونَ: إنّ الشامَ يَقتُلُ أهلَهُ

فمَن لِيَ إن لَم آتِهِ بخُلودِ؟!

تَغَرَّبَ[5] آبائي، فهَلّا صَراهُمُ

مِنَ المَوتِ أن لَم يَذهَبوا[6]، و جُدودي؟»[7]

أرادَ: قَطَعَهم. و الأصلُ: صَرىٰ يَصري صَرياً، مِن قَولِهم: باتَ[8] يَصري

---

١. في «ب»: + «الشاعر و هو».

٢. «أبو حرب توبة بن الحميّر بن حزم بن كعب بن خفاجة العقيليّ العامري»، شاعر من عشّاق العرب المشهورين، كان يهوى ليلى الأخيليّة و خطبها، فردّه أبوها و زوّجها غيره، فانطلق يقول الشعر مشبّباً بها، قتله بنو عوف بن عقيل في عام ٨٥ق. راجع: الأغاني، ج ١١، ص ١٣٧، الرقم ١٢؛ المنتظم لابن الجوزي، ج ٦، ص ١٦٨، الرقم ٤٦٢؛ الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ٨٩؛ معجم المؤلّفين، ج ٨، ص ١٦٢.

٣. في «ص، ل» و بعض المصادر الناقلة: «أطّت». و «اللَّطُّ»: إلزاقُ الشيء، و الستر، و الإخفاء. راجع: كتاب العين، ج ٧، ص ٤٠٥؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٣٩١ (لعط).

و أمّا «أطّ الرحلُ و النِّسْعُ»؛ أي: صوّت، و كذلك كلّ شيء أشبه صوت الرحل الجديد. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٥٦ (أطط).

٤. حكي عنه أيضاً في: روض الجنان، ج ٤، ص ٣٥؛ جامع البيان، ج ٣، ص ٧٤؛ تفسير الثعلبي، ج ٢، ص ٢٥٥.

٥. في بعض المصادر الناقلة: «تفرّق». و في بعضها: «تعرّق».

٦. في «ص»: «لم يرهبوا». و في بعض المصادر الناقلة: «لم يشئموا».

٧. حكي عنه أيضاً في: روض الجنان، ج ٤، ص ٣٦؛ الروض العطار، ص ٣٣٥؛ معجم ما استعجم، ج ٣، ص ٧٧٣؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٣١٦.

٨. في المطبوع: «يأت»، و هو سهو واضح.

مِن[١] حَوضِنا[٢]، إذا استَقىٰ[٣]، ثُمّ قَطَعَ. و الأصلُ[٤] «صَرىٰ»، فقُدِّمَت اللامُ، و أُخِّرَت العَينُ.

هذا قولُ الكوفيّينَ؛ فأمّا[٥] البَصريّونَ، فإنّهم يَقولونَ: إنّ «صارَ يَصيرُ» و «يَصورُ»[٦] بمعنًى واحدٍ؛ أي: قَطَعَ. و يَستَشهِدونَ بالأبياتِ التي تَقدَّمَت، و بقَولِ الخَنساءِ[٧]: ٧٦

«لَظَلَّتِ[٨] الشُّمُّ[٩] مِنها و هيَ تَنصارُ[١٠]»[١١]

و علىٰ هذا الوجهِ لا بُدَّ في الكلامِ مِن تقديمٍ و تأخيرٍ، و يَكونُ التقديرُ: فخُذ أربَعةً مِن الطَّيرِ إلَيكَ فصُرهُنَّ؛ أي: فقَطِّعْهنّ[١٢]. فـ «إلَـيكَ» مِـن صِـلةِ «خُـذْ»؛ لأنّ التقطيعَ لا يُعَدّىٰ بـ «إلىٰ».

فإن قيلَ: فما معنىٰ قولِه تَعالىٰ: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً﴾؟! و هَل أمَرَه بدُعائهِنَّ و هُنَّ أحياءٌ أو أمواتٌ؟ و علىٰ كُلِّ حالٍ فدُعاؤهنَّ قَبيحٌ؛ لأنّ أمرَ البَهائمِ الـتي لا

---

١. في المطبوع: «في».
٢. في «ب»: «حوضهم». و في «د، ر، ص، ل» و المطبوع: «حوضه».
٣. في المطبوع: «استسقى».
٤. في «ص، ل»: «فالأصل».
٥. في المطبوع: «و أمّا».
٦. في «ب، ج»: «يصور و يصير» بدل «يصير و يصور».
٧. تقدّمت ترجمتها في ص ١١٨.
٨. في «ب، ج، د»: «فظلّت». و في المطبوع: «نظلت».
٩. في لسان العرب و تاج العروس: «الشُّهبُ» جمع الشهاب. و «الشمّ»: الموضع المرتفع، و قد يـقال للجبال. راجع: المصباح المنير، ص ٣٢٣؛ مجاز القرآن لمعمر التيمي، ج ١، ص ٨١.
١٠. أي: تتصدّع و تتفرّق. راجع: مجاز القرآن لمعمر التيمي، ج ١، ص ٨١؛ غريب الحديث للدينوري، ج ٢، ص ٢٥٦.
١١. راجع: مجاز القرآن لمعمر التيمي، ج ١، ص ٨١؛ غريب الحديث للدينوري، ج ٢، ص ٢٥٦؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٤٧٤؛ تاج العروس، ج ٧، ص ١١١؛ جامع البيان، ج ٣، ص ٧٦.
١٢. في «ج» و المطبوع: «قطّعهنّ» بدون الفاء.

تَعقِلُ و لا تَفهَمُ قَبيحٌ، و كذلكَ أمرُهنَّ و هُنَّ أعضاءٌ متفرِّقةٌ أظهَرُ في القُبحِ.

قُلنا: لَم يُرِد بذلكَ[١] إلّا حالَ الحياةِ دونَ حالِ التفرُّقِ و التمزُّقِ، و أرادَ[٢] بالدعاءِ الإشارةَ إلىٰ تلكَ الطيورِ؛ فإنّ الإنسانَ قد يُشيرُ إلَى البَهيمةِ بالمَجيءِ أو الذَّهابِ[٣] فتَفهَمُ عنه. و يجوزُ أن يُسمّىٰ ذلكَ دُعاءً؛ إمّا علَى الحقيقةِ، أو علَى المَجازِ.

و قد قالَ أبو جعفرٍ الطبَريُّ: إنّ ذلكَ لَيسَ بأمرٍ و لا دُعاءٍ؛ و لكنّه عبارةٌ عن تكوينِ الشيءِ و وجودِه، كما قالَ تَعالىٰ في الذينَ مَسَخَهم: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خاسِئِينَ﴾[٤]، و إنّما خَبَّرَ عن تكوينِهم كذلكَ مِن غيرِ أمرٍ و لا دُعاءٍ[٥]. فيَكونُ المعنىٰ علىٰ هذا التأويلِ: ثُمّ اجعَلْ علىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنهنَّ جُزءاً؛ فإنّ اللّٰهَ تَعالىٰ يؤلِّفُ تلكَ الأجزاءَ، و يُعيدُ الحَياةَ فيها، فيأتينَكَ سَعياً. و هذا وجهٌ قَريبٌ.

فإن قيلَ علَى[٦] الوجهِ الأوّلِ: كَيفَ يَصِحُّ أن يَدعُوَها و هي أحياءٌ؟! و ظاهرُ الآيةِ يَشهَدُ بخِلافِ ذلكَ؛ لأنّه تَعالىٰ[٧] قالَ: ﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءاً﴾، و قالَ عَقيبَ هذا الكلامِ مِن غيرِ فَصلٍ: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً﴾، فدَلَّ ذلكَ علىٰ أنّ الدعاءَ تَوجَّهَ إليهِنَّ و هُنَّ أجزاءٌ متفرِّقةٌ.

قُلنا: لَيسَ الأمرُ علىٰ ما ذُكِرَ في السؤالِ؛ لأنّ قولَه: ﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ

---

١. في المطبوع: «ذلك» بدون الباء الجارّة.
٢. في «ج» و المطبوع: «فأراد».
٣. في «ب، ج، د»: «و الذهاب».
٤. البقرة (٢): ٦٥؛ الأعراف (٧): ١٦٦.
٥. راجع: تفسير الطبري، ج ٣، ص ٤٠.
٦. في «ب، د» و المطبوع: + «هذا».
٧. في المطبوع: + «لمّا».

جُزْءاً﴾ لا بُدَّ مِن تقديرِ محذوفٍ بَعدَه، و هو: فإنّ اللّٰهَ يـؤلِّفُهنّ و يُـحييهنّ. ﴿ثُـمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينك سَعْياً﴾، و لا بُدَّ لِمَن حَمَلَ الدعاءَ لهنّ في حالِ التفرُّقِ و انتفاءِ الحياةِ مِن تقديرِ محذوفٍ في الكلامِ؛ لأنّا نَعلَمُ أنّ تلكَ الأجزاءَ و الأعضاءَ[١] لا تـأتي عَقيبَ الدعاءِ بلا فَصلٍ، و لا بُدَّ مِن أن يُقدِّرَ في الكلامِ عَقيبَ قولِه: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ﴾: فإنّ اللّٰهَ تَعالىٰ يؤلِّفُهنّ[٢] و يُحييهنّ، فـ﴿يَأْتِينَكَ[٣] سَعْياً﴾. ٧٧

فأمّا[٤] أبو مُسلِمٍ الأصفَهانيّ[٥] فإنّه فِراراً مِن هذا السؤالِ حَمَلَ الكلامَ علىٰ وجهٍ ظاهرِ الفَسادِ؛ لأنّه قالَ: إنّ اللّٰهَ تَعالىٰ أمَرَ إبراهيمَ عليه السلام بأن[٦] يأخُذَ أربَعةً مِن الطيورِ[٧]، فيَجعَلَ[٨] علىٰ كُلِّ جَبَلٍ طَيراً، و عبَّرَ بالـ«جُزءِ» عن[٩] «واحِدٍ»[١٠] مِن «الأربَعةِ»، ثُمّ أمَرَه بأن يَدعُوَهنّ و هُنَّ أحياءٌ ـ مِن غيرِ إماتةٍ تَقدَّمَت، و لا تَفرُّقٍ مِن[١١] الأعضاءِ ـ و يُمرِّنَهنّ[١٢] علَى الاِستجابةِ لدُعائه و المَجيءِ إليه في كُلِّ وقتٍ يَدعوها فيه، و نَبَّهَه[١٣] بذلكَ علىٰ أنّه تَعالىٰ إذا أرادَ إحياءَ المَوتىٰ و حَشْرَهم أتَوه مِن الجهاتِ

---

١. في «د» و المطبوع: «أو الأعضاء».
٢. في «ج»: «سيؤلّفهنّ».
٣. في «ب»: «يأتينك» بدون الفاء.
٤. في «ب»: «قال».
٥. تقدّمت ترجمته في ص ١٠٩.
٦. في «ألف، ج»: «أن» بدون الباء الجارّة.
٧. في المطبوع: «الطير».
٨. في المطبوع: «و يجعل».
٩. في «ر»: + «كلّ».
١٠. في المطبوع: «الواحد».
١١. في «ج»: «بين».
١٢. في المطبوع: «أمرهنّ».
١٣. في المطبوع: − «نبّه».

كُلِّها مُستَجيبينَ غيرَ مُمتَنِعينَ، كما تأتي هذه الطيورُ بالتمرينِ و التعويدِ[١].

و هذا[٢] لَيسَ بشَيءٍ؛ لأنّ إبراهيمَ عليه السلام إنّما سَألَ اللّهَ[٣] أن يُريَه كَيفَ يُحيي المَوتىٰ، و لَيسَ في مَجيءِ الطيورِ ـ و هي[٤] أحياءٌ بالعادةِ و التمرينِ ـ دَلالةٌ علىٰ ما سَألَ عنه، و لا حُجّةَ فيه، و إنّما يَكونُ في ذلكَ بيانُ المسألةِ[٥] إذا كانَ علَى الوجهِ الذي ذَكرناه.

فإن قيلَ: إذا كانَ إنّما[٦] أُمِرَ بدُعائهنَّ بَعدَ حالِ التأليفِ و الحياةِ، فأيُّ فائدةٍ في الدعاءِ، و هو قد عَلِمَ لمّا رآها[٧] تتألّفُ[٨] أعضاؤها مِن بَعدُ و تَتركَّبُ[٩] أنّها قد عادَت إلىٰ حالِ[١٠] الحياةِ؟! فلا[١١] معنىٰ في الدعاءِ[١٢] إلّا أن يَكونَ مُتَناوِلاً لها و هي متفرِّقةٌ.

قُلنا: للدعاءِ فائدةٌ بيِّنةٌ؛ لأنّه لا يَتحقَّقُ مِن بَعدُ رجوعُ الحياةِ إلَى الطيورِ، و إن شاهَدَها متألِّفةً، و إنّما يَتحقَّقُ ذلكَ بأن تَسعىٰ[١٣] إليه و تَقرُبَ[١٤] منه.

---

١. جامع التأويل لمحكم التنزيل، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.
٢. في المطبوع: + «الجواب».
٣. في «ب، ج، ص، ل»: - «اللّه».
٤. في المطبوع: «و هنّ».
٥. في «د، ر» و المطبوع: «بياناً لمسألته».
٦. في «ل»: - «إنّما».
٧. في المطبوع: - «رآها».
٨. في «ب»: «يتألّف». و في المطبوع: «تآلفت».
٩. في «د»: «و يتركّب».
١٠. في «د»: - «حال».
١١. في «ر، ص»: «و لا».
١٢. في «د، ص» و المطبوع: «للدعاء» بدل «في الدعاء».
١٣. في «ب، د، ر»: «يسعى».
١٤. في «ب، د، ر»: «و يقرب».

[تنزيهُ إبراهيمَ عليه السلام عن الاستغفارِ للكُفّارِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ[١]: فما معنىٰ قولِه تَعالىٰ: ﴿وَ مٰا كٰانَ اسْتِغْفٰارُ إِبْرٰاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلاّٰ عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهٰا إِيّٰاهُ﴾[٢]؟ و كَيفَ يَجوزُ أن يَستَغفِرَ لكافرٍ، أو أن يَعِدَه بالِاستغفارِ؟

٧٨

الجوابُ[٣]: قُلنا: معنىٰ هذه الآيةِ أنّ أباه كانَ وَعَدَه بأن يؤمِنَ، و أظهَرَ[٤] له الإيمانَ علىٰ سَبيلِ النفاقِ، حتّىٰ ظَنَّ به الخَيرَ، فاستَغفَرَ له اللّٰهَ تَعالىٰ على هذا الظنِّ. ﴿فَلَمّٰا تَبَيَّنَ لَهُ﴾ أنّه مُقيمٌ علىٰ كُفرِه رَجَعَ عن الِاستغفارِ له، و ﴿تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾ علىٰ ما نَطَقَ به القُرآنُ. فَكيفَ يَجوزُ أن يُجعَلَ ذلكَ ذَنباً لإبراهيمَ عليه السلام و قد عَذَرَه اللّٰهُ تَعالىٰ في قولِه أنّ استغفارَه إنّما[٥] كانَ لأجلِ المَوعِدةِ[٦]، و أنّه[٧] تبرَّأَ منه لمّا تَبيَّنَ له[٨] المُقامُ علىٰ عَداوةِ اللّٰهِ تَعالىٰ.

فإن قيلَ: إن لَم تَكُن هذه الآيةُ دالّةً علىٰ إضافةِ الذنبِ إليه، فالآيةُ التي في سورةِ المُمتَحِنةِ تَدُلُّ علىٰ ذلكَ؛ لأنّه تَعالىٰ قالَ: ﴿قَدْ كٰانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فى إِبْرٰاهِيمَ وَ الَّذينَ مَعَهُ إِذْ قٰالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنّٰا بُرَآؤُا مِنْكُمْ وَ مِمّٰا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللّٰهِ كَفَرْنٰا بِكُمْ وَ بَدٰا بَيْنَنٰا وَ بَيْنَكُمُ الْعَدٰاوَةُ وَ الْبَغْضٰاءُ أَبَداً حَتّٰى تُؤْمِنُوا بِاللّٰهِ وَحْدَهُ إِلاّٰ قَوْلَ إِبْرٰاهيمَ

١. في «ر» و المطبوع: «قال».
٢. التوبة (٩): ١١٤. و في المطبوع: + «قال».
٣. في «ر»: - «الجواب».
٤. في «ب، ج، د»: «فأظهر».
٥. في «ج»: «له».
٦. في «ص»: «الموعد». و في المطبوع: «موعدة» بدون الألف و اللام.
٧. في المطبوع: «و بأنّه».
٨. في «ج» و المطبوع: + «منه».

لِأَبيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾[١]، فأمَرَ بالتأسّي[٢] به إلّا في هذا الفِعلِ. و هذا يَقتَضي أنّه قَبيحٌ.

قُلنا: لَيسَ يَجِبُ ما ذُكِرَ[٣] في السؤالِ؛ بل وجهُ استثناءِ استغفارِ[٤] إبراهيمَ عليه السلام لأبيه مِن جُملةِ ما أمَرَ اللّهُ[٥] تَعالىٰ بالتأسّي به فيه: أنّه[٦] لَو أطلَقَ الكلامَ لَأَوهَمَ الأمرَ[٧] بالتأسّي به في ظاهرِ الاستغفارِ مِن غيرِ عِلمٍ بوجهِه و المَوعِدةِ السابقةِ مِن أبيه له بالإيمانِ، و أدّىٰ ذلكَ إلىٰ حُسنِ الاستغفارِ للكُفّارِ، فاستَثنَى الاستغفارَ مِن جُملةِ الكلامِ لهذا الوجهِ. و لأنّه لَم يَكُن ما أظهَرَه لِابنِه عليه السلام[٨] مِن الإيمانِ و وَعَدَه به[٩] معلوماً لكُلِّ أحَدٍ، فيَزولُ الإشكالُ في أنّه استَغفَرَ لكافرٍ مُصِرٍّ علىٰ كُفرِه.

و يُمكِنُ أيضاً أن يَكونَ قولُه تَعالىٰ: ﴿إلّا قَوْلَ إبْراهيمَ لِأَبيهِ[١٠]﴾ استثناءً مِن غيرِ التأسّي؛ بَل مِن الجُملةِ الثانيةِ التي تَعقَّبَها هذا القولُ بلا فَصلٍ، و هي[١١] قولُه: ﴿إذْ قالُوا لِقَوْمِهِمْ إنّا بُرَآؤُا مِنْكُمْ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿وَ بَدا بَيْنَنا وَ بَيْنَكُمُ الْعَداوَةُ وَ الْبَغْضاءُ أَبَداً﴾؛ لأنّه لمّا كانَ استغفارُ إبراهيمَ عليه السلام لأبيه مُخالِفاً لِما تَضمَّنَته هذه الجُملةُ وَجَبَ استثناؤه، و إلّا تُوُهِّمَ بظاهرِ الكلامِ[١٢] أنّه عامَلَ أباه مِن العَداوةِ و البَراءةِ بما ٧٩

١. الممتحنة (٦٠): ٤.
٢. في المطبوع: + «و الاقتداء».
٣. في «د»: «ذكره».
٤. في «ألف»: - «استغفار».
٥. في «د»: - «اللّه».
٦. في المطبوع: «لأنّه».
٧. في «ألف»: - «الأمر».
٨. في «ب، د، ر، ص، ل»: «لأبيه عليه السلام». و في المطبوع: «أبوه».
٩. في المطبوع: - «به».
١٠. في «ب، د»: - «لأبيه».
١١. في المطبوع: «و هو».
١٢. في «ل»: + «على».

عامَلَ به غيرَه[١]، فأمّا قولُه تَعالىٰ: ﴿إِلّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَها إِيّاهُ﴾، فقَد قيلَ: إنّ المَوعِدَةَ إنّما كانَت مِن الأبِ بالإيمانِ لِلابنِ، و هو الذي قَدَّمناه.

و[٢] قيلَ: إنّها كانَت مِن الِابنِ بالِاستغفارِ للأبِ في قولِه: ﴿لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾.

و الأَولىٰ أن تكونَ[٣] المَوعِدةُ هي مِن الأبِ بالإيمانِ لِلابنِ؛ لأنّا إن[٤] حَمَلناه علَى الوجهِ الثاني كانَت المسألةُ قائمةً، و لقائلٍ أن يَقولَ: و لِمَ أرادَ أن يَعِدَه بالِاستغفارِ و هو كافرٌ؟ و عندَ ذلكَ لا بُدَّ مِن أن يُقالَ: إنّه أظهَرَ له الإيمانَ حتّىٰ ظَنَّه به، فيَعودَ إلىٰ معنَى الجوابِ الأوّلِ.

فإن قيلَ: فما تُنكِرونَ مِن ذلكَ، و لَعَلَّ الوعدَ كانَ مِن الِابنِ للأبِ بالِاستغفارِ، و إنّما وَعَدَه به لأنّه أظهَرَ له الإيمانَ؟

قُلنا: ظاهرُ القُرآنِ[٥] يَمنَعُ مِن ذلكَ؛ لأنّه تَعالىٰ قالَ: ﴿وَ ما كانَ اسْتِغْفارُ إِبْراهِيمَ لِأَبِيهِ إِلّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَها إِيّاهُ﴾، فعَلَّلَ حُسنَ الِاستغفارِ بالمَوعِدَة، و لا تَكونُ[٦] المَوعِدةُ مؤثِّرةً في حُسنِ الِاستغفارِ إلّا بأن تَكونَ[٧] مِن الأبِ لِلابنِ بالإيمانِ؛ لأنّها إذا كانَت مِن الِابنِ لَم يَحسُنْ لها الِاستغفارُ؛ لأنّه إن[٨] قيلَ: إنّما وَعَدَه الِاستغفارَ[٩]

١. في «ج» و المطبوع: + «من الناس».
٢. في «ج»: + «قد».
٣. في «ألف، ب، ج»: «أن يكون».
٤. في «ج»: «لو».
٥. في المطبوع: «الآية».
٦. في «ج، د» و المطبوع: «لا يكون».
٧. في «ج، ر» و المطبوع: «بأن يكون».
٨. في «ج»: «إذا».
٩. في «ل»: «بالاستغفار».

لإظهارِه له الإيمانَ[١]، فالمؤثِّرُ[٢] في حُسنِ الاِستغفارِ هو إظهارُ الإيمانِ، لا المَوعِدةُ.

فإن قيلَ: أ فلَيسَ إسقاطُ عِقابِ الكُفرِ و الغُفرانُ لمُرتَكِبِه كانَ جائزاً مِن طريقِ العقولِ[٣]، و إنّما مَنَعَ منه السمعُ؟ فألا[٤] جازَ أن يَكونَ إبراهيمُ عليه السلام إنّما استَغفَرَ لأبيه لأنّ السمعَ لَم يَقطَعْ له علىٰ عِقابِ الكُفّارِ، و كانَ باقياً علىٰ حُكمِ العقلِ؟ و لَيسَ يُمكِنُ أن يُدَّعى أنّ ما في شَرعِنا مِن القَطعِ علىٰ عِقابِ الكُفّارِ كانَ في شَرعِه؛ لأنّ هذا لا سَبيلَ إليه.

قُلنا: هذا الوجهُ كانَ جائزاً لَولا ما نَطَقَ القُرآنُ به[٥] مِن خِلافِه؛ لأنّه تَعالىٰ لمّا قالَ: ﴿ما كانَ لِلنَّبِيِّ وَ الَّذينَ آمَنُوا أنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكينَ وَ لَوْ كانُوا أُولى قُرْبىٰ مِنْ بَعْدِ ما تَبيَّنَ لَهُمْ أنَّهُمْ أصْحابُ الْجَحيمِ﴾[٦]، ثُمّ قالَ عاطِفاً علىٰ ذلكَ[٧]: ﴿وَ ما كانَ اسْتِغْفارُ إبْراهيمَ لِأَبيهِ إلّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَها إيّاهُ فَلَمّا تَبيَّنَ لَهُ أنَّهُ عَدُوٌّ لِلّٰهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾[٨]، فصَرَّحَ بعِلّةِ حُسنِ استغفارِه[٩] و أنّها المَوعِدةُ. و لَو كان الوجهُ في حُسنِ الاِستغفارِ[١٠] ما تَضمَّنَه السؤالُ لَوَجَبَ أن يُعلَّلَ استغفارُهُ لأبيه بأنّه لَمَ يَعْلم أنّه مِن أهلِ النارِ لا مَحالةَ، و لَم يُقطَعْ في شَرعِه علىٰ عِقابِ الكُفّارِ. و الكلامُ يَقتَضي خِلافَ هذا، ٨٠

١. في «ل»: «بالإيمان».
٢. في «ب، ج»: + «له».
٣. في المطبوع: «العقل».
٤. في المطبوع: «و ألا».
٥. في «ب، ر» و المطبوع: «به القرآن» بدل «القرآن به».
٦. التوبة (٩): ١١٣.
٧. في «ر»: – «على ذلك».
٨. التوبة (٩): ١١٤.
٩. في «ج» و المطبوع: «الاستغفار».
١٠. في المطبوع: + «على».

و يوجِبُ أنّه لَيسَ لإبراهيمَ عليه السلام مِن ذلكَ ما لَيسَ لنا، و أنّ عُذرَه فيه هو المَوعِدةُ دونَ غيرِها.

و قد[1] قالَ أبو عليٍّ محمّدُ بنُ عبدِ الوهّابِ[2] الجُبّائيُّ في تأويلِ[3] الآيةِ التي في سورةِ[4] التوبةِ ما نَحنُ ذاكِروه و مُنبِّهونَ علىٰ خَلَلٍ[5] فيه[6]؛ قالَ بَعدَ أن ذَكَرَ أنّ الِاستغفارَ إنّما كانَ لأجلِ المَوعِدةِ مِن الأبِ بالإيمانِ: إنّ اللّٰهَ تَعالىٰ إنّما ذَكَرَ قِصّةَ إبراهيمَ عليه السلام بَعدَ قولِه: ﴿مٰا كٰانَ لِلنَّبِيِّ وَ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾[7] لئلّا يَتوهَّمَ أحَدٌ أنّ اللّٰهَ ـ عَزَّ و جَلَّ ـ كانَ جَعَلَ لإبراهيمَ عليه السلام مِن ذلكَ ما لَم يَجعَلْه للنبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله؛ لأنّ هذا الذي لَم يَجعَلْه للنبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله لا يَجوزُ أن يَجعَلَه لأحَدٍ؛ لأنّه تَركُ الرضا بأفعالِ اللّٰهِ تَعالىٰ و أحكامِه.

و هذا الذي ذَكره غيرُ صَحيحٍ علىٰ ظاهرِه؛ لأنّه يَجوزُ أن يُجعَلَ لغَيرِ نبيِّنا صلّى اللّٰه عليه و آله ـ ممّن لَم يُقطَعْ له علىٰ أنّ الكُفّارَ مُعاقَبونَ لا مَحالةَ ـ أن يَستَغفِرَ[8] للكُفّارِ، لأنّ العقلَ لا يَمنَعُ مِن ذلكَ، و إنّما يَمنَعُ السمعُ الذي فَرَضنا ارتفاعَه.

فإن قالَ: أرَدتُ أنّه لَيسَ لأحَدٍ ذلكَ مع القَطعِ علَى العِقابِ.

---

١. في «ر»: «قد» بدون واو العطف.
٢. في «ج»: – «أبو عليّ محمّد بن عبد الوهّاب». و تقدّمت ترجمة الرجل في ص ٨٠.
٣. في «ج»: + «هذه».
٤. في «ب، ج»: – «سورة».
٥. في «ج»: «الخلل».
٦. في المطبوع: «خلافه» بدل «خلل فيه».
٧. التوبة (٩): ١١٣.
٨. في «ج»: «أن يستغفروا».

قُلنا: لَيسَ هكذا يَقتَضي ظاهرُ كلامِكَ، و قد كانَ يَجِبُ إذا أرَدتَ هذا المعنىٰ أن تُبيِّنَه و تُزيلَ الإبهامَ عنه، و إنّما لَم يَجُز أن يُستَغفَرَ للكُفّارِ مع ورودِ الوَعيدِ القاطِعِ علىٰ عِقابِهم ـ زائداً علىٰ ما ذَكره أبو عليٍّ[١] مِن[٢] أنّه[٣] تَركُ الرضا بأحكامِ اللّٰهِ ـ لأنّ فيه سؤالاً له تَعالىٰ أن يَكذِبَ في إخبارِهِ و أن يَفعَلَ القبيحَ؛ مِن حَيثُ خَبَّرَ بأنّه لا يَغفِرُ للكافرِ[٤] مع الإصرارِ.

[شُبهةُ عدمِ استجابةِ دُعاءِ إبراهيمَ عليه السلام] ٨١

مسألةٌ: فإن قالَ[٥]: إذا كانَ مِن مَذهَبِكم أنّ دُعاءَ الأنبياءِ عليهم السلام لا يَكونُ إلّا مُستَجاباً، و قد دَعا إبراهيمُ عليه السلام رَبَّه فقالَ: ﴿وَ اجْنُبْنِى وَ بَنِىَّ أَنْ نَعْبُدَ الأَصْنامَ﴾[٦]، و قد عَبَدَ كَثيرٌ مِن بَنيهِ الأصنامَ!

و كذلكَ السؤالُ عليكم في قولِه: ﴿رَبِّ اجْعَلْنى مُقيمَ الصَّلاٰةِ وَ مِنْ ذُرِّيَّتى﴾[٧].

الجوابُ: قيلَ له: أمّا المُفسِّرونَ فإنّهم حَمَلوا هذا[٨] الدعاءَ علَى الخُصوصِ، و جَعَلوه مُتَناوِلاً لِمَن أعلَمَه اللّٰهُ تَعالىٰ أنّه يؤمِنُ و لا يَعبُدُ الأصنامَ حتّىٰ يَكونَ الدعاءُ مُستَجاباً، و بَيَّنوا أنّ العُدولَ عن ظاهرِه المقتضي للعمومِ إلَى الخصوصِ بالدَّلالةِ واجبٌ.

---

١. في «ج»: + «الجبائي».
٢. في «ب، ج، د»: - «من».
٣. في «ج»: «بأنّه».
٤. في «ر، ص، ل» و المطبوع: «للكفّار».
٥. في «ب»: «قيل».
٦. إبراهيم (١٤): ٣٥.
٧. إبراهيم (١٤): ٤٠.
٨. في «ج»: - «هذا».

و هذا الجوابُ صحيحٌ.

و يُمكِنُ في الآيةِ وجهٌ آخَرُ؛ و هو أن يُريدَ بقَولِه: ﴿وَ اجْنُبْنِي وَ بَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنامَ﴾ أي: اِفعَلْ بي و بهم مِن الألطافِ ما يُباعِدُنا مِن[١] عبادةِ الأصنامِ، و يَصرِفُ[٢] دَواعيَنا عنها. و قد يُقالُ فيمن حَذَّرَ مِن الشيءِ و رَغَّبَ في تَركِه و قَوِيَت صَوارِفُه عن فِعلِه: إنّه قد جَنَّبَه؛ أ لا تَرىٰ أنّ الوالدَ قد يَقولُ لولدِه إذا كانَ قد حَذَّرَه مِن بعضِ الأفعالِ و بَيَّنَ له قُبحَه و ما فيه مِن الضرَرِ و زَيَّنَ له تَركَه و كَشَفَ له[٣] عمّا فيه[٤] مِن النفعِ: إنّني قد جَنَّبتُكَ كَذا و كَذا، و مَنَعتُكَ منه. و إنّما يُريدُ ما ذَكرناه.

و لَيسَ لأحَدٍ أن يَقولَ: كَيفَ يَدعو إبراهيمُ عليه السلام بذلكَ، و هو يَعلَمُ أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ لا بُدَّ أن يَفعَلَ هذا[٥] اللُّطفَ المُقوّيَ لداعي[٦] الإيمانِ؟ لأنّ هذا السؤالَ أوّلاً يَتوجَّهُ علَى الجوابَينِ جميعاً؛ لأنّه تَعالىٰ لا بُدَّ أن يَفعَلَ[٧] اللُّطفَ الذي تَقَعُ[٨] الطاعةُ عندَه لا مَحالةَ، كما لا بُدَّ أن يَفعَلَ ما يُقوّي الداعيَ إلَى الطاعاتِ.

و الجوابُ عن هذه الشُّبهةِ أنّ النبيَّ صلّى اللّه عليه و آله لا يَمتَنِعُ أن يَدعُوَ بما يَعلَمُ أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ سيَفعَلُه علىٰ كُلِّ حالٍ علىٰ سَبيلِ الِانقطاعِ إلَى اللّٰهِ تَعالىٰ و التذلُّلِ[٩] و التعبُّدِ.

---

١. في «ج، ل»: «عن».
٢. في «ألف، ب، د»: «و تصرف».
٣. في «ألف، ب، د، ر، ص، ل»: - «له».
٤. في «ألف، د، ر، ل»: + «له».
٥. في «ب»: - «هذا».
٦. في «ب، د» و المطبوع: «لدواعي».
٧. في المطبوع: + «هذا».
٨. في المطبوع: «يقع».
٩. في «ص» و المطبوع: + «له».

فأمّا قولُه: ﴿رَبِّ اجْعَلْني مُقيمَ الصَّلاةِ وَ مِنْ ذُرِّيَّتي﴾، فالشُّبهةُ تَقِلُّ فيه؛ لأنّ ظاهرَ الكلامِ يَقتَضي الخصوصَ، و في ذُرّيّتِه الكثيرُ ممَّن أقامَ الصلاةَ.

[تنزيهُ إبراهيمَ عليه السلام عن الجِدالِ الباطلِ]

٨٢

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما معنى قولِه تَعالىٰ: ﴿وَ لَقَدْ جاءَتْ رُسُلُنا إبْراهيمَ بِالْبُشْرىٰ قالُوا سَلاماً قالَ سَلامٌ فَما لَبِثَ أنْ جاءَ بِعِجْلٍ حَنيذٍ﴾[١]؟

و كَيفَ يُحضِرُ إبراهيمُ عليه السلام للمَلائكةِ الطعامَ[٢] و هو يَعلَمُ أنّها لا تَطعَمُ؟

و مِن أيِّ شَيءٍ كانَت مَخافتُه منهم لمّا امتَنَعوا مِن تَناوُلِ[٣] الطعامِ؟

و كَيفَ يَجوزُ أن يُجادِلَ رَبَّه فيما قَضاه و أمَرَ به؟

الجوابُ: قُلنا: أمّا وجهُ تقديمِ الطعامِ، فلأنّه لَم يَعلَمْ في الحالِ أنّهم مَلائكةٌ؛ لأنّهم كانوا في صورةِ البَشَرِ، و ظَنَّهم[٤] أضيافاً، و كانَ مِن عادتِه قِرَى[٥] الضيفِ، فدَعاهم إلَى الطعامِ ليَستأنِسوا[٦] و يَنبَسِطوا[٧]، فلمّا امتَنَعوا أنكَرَ ذلكَ منهم، و ظَنَّ أنّ الاِمتناعَ لسوءٍ يُريدونَه، حتّىٰ خَبَّروه بأنّهم رُسُلُ اللّهِ تَعالىٰ أنفَذَهم لإهلاكِ قومِ لوطٍ عليه السلام.

فأمّا[٨] «الحَنيذُ» فهو المَشويُّ بالأحجارِ. و قيلَ: إنّ الحَنيذَ الذي يَقطُرُ ماؤه

---

١. هود (١١): ٦٩.

٢. في «ب»: «بالطعام». و في «ج»: «الطعام للملائكة» بدل «للملائكة الطعام».

٣. في «ب»: – «من تناول».

٤. في المطبوع: «فظنّهم».

٥. في المطبوع: «إقراء».

٦. في المطبوع: + «به».

٧. في «ب»: «و ينشطوا».

٨. في «د» و المطبوع: «و أمّا».

و دَسَمُه و قد شَوِيَ[١]. و قيلَ: إنّ الحَنيذَ[٢] النضيجُ. و أنشَدَ أبو العَبّاسِ:

إذا ما اعتبَطنا اللَّحمَ للطالبِ القِرىٰ حَنَذناهُ حَتّىٰ يُمكِنَ اللَّحمُ أكْلَهُ[٣]

فإن قيلَ: فكَيفَ صَدَّقَهم في دعواهم[٤] أنّهم مَلائكةٌ؟

قُلنا: لا بُدَّ[٥] أن يَقتَرِنَ بهذه[٦] الدعوىٰ عِلمٌ يَقتَضي التصديقَ، و يُقالُ: إنّهم دَعَوا اللّٰهَ بإحياءِ العِجلِ الذي كانَ ذَبَحَه و اشْتواه[٧] لهم[٨]، فعادَ حَيّاً يَرعىٰ.

فأمّا[٩] قولُه: ﴿يُجادِلُنا﴾، فقيلَ: معناه: «يُجادِلُ رُسُلَنا»، و عَلَّقَ المُجادَلَةَ بـه[١٠] تَعالىٰ مِن حَيثُ كانَت لرُسُلِه. و إنّما جادَلَهم[١١] مُستَفهِماً منهم: هَل العذابُ نازلٌ علىٰ سَبيلِ الاِستئصالِ، أو علىٰ سَبيلِ التخويفِ؟ و هَل هو عامٌّ للقومِ، أو[١٢] خاصٌّ و عن طريقِ نَجاةِ لوطٍ عليه السلام و أهلِه المؤمِنينَ ممّا لَحِقَ القومَ؟ و سُمّيَ ذلك «جِدالاً» لِما كانَت فيه مِن المُراجَعةِ و الاِستثباتِ علىٰ سَبيلِ المَجازِ.

٨٣

و قيلَ: إنّ معنىٰ «جادَلَنا» أي: سَاءَلَنا في قومِ لوطٍ عليه السلام و أن[١٣] نُـؤَخِّرَ

---

١. في «ج»: «يشوي».
٢. في المطبوع: + «هو».
٣. قد نُقل البيت أيضاً في روض الجنان، ج ١٠، ص ٣٠٢، و لم نعثر له على مصدر آخر.
٤. في «ب»: «دعوتُهم».
٥. في «ج، ر» و المطبوع: + «من».
٦. في «ب، ج، ص»: «بهذا».
٧. في «ص» و المطبوع: «و شواه». و في «ج»: «استواه».
٨. في «د، ص»: - «لهم».
٩. في «ج» و المطبوع: «و أمّا».
١٠. في «ر»: «بالله».
١١. في «ألف»: + «من حيث».
١٢. في «د، ر، ل»: «أم».
١٣. في المطبوع: «أن» بدون واو العطف.

عذابَهم رَجاءَ أن يؤمِنوا، و أن[١] يَستأنِفوا الصلاحَ. فخَبَّرَه اللّٰهُ تَعالىٰ بأنّ المَصلَحةَ في إهلاكِهم، و أنّ كَلِمةَ العذابِ قد حَقَّت عليهم. و سَمَّى المسألةَ «جِدالاً» علىٰ سَبيلِ المَجازِ.

فإن قيلَ: فما معنىٰ قولِه تَعالىٰ: ﴿**فَلَمّا ذَهَبَ عَنْ إبْراهيمَ الرَّوْعُ وَ جاءَتْهُ الْبُشْرىٰ يُجادِلُنا فى قَوْمِ لُوطٍ**﴾، فأتىٰ بفِعلٍ مُستَقبَلٍ بَعدَ «لمّا»، و مِن شأنِ ما يأتي بَعدَها أن يَكونَ ماضياً؟

قُلنا: عن ذلكَ[٢] جوابانِ:

أحَدُهما: أنّ في الكلامِ محذوفاً، و المعنىٰ: أقبَلَ يُجادِلُنا و جَعَلَ[٣] يُجادِلُنا. و إنّما حَذَفَه لدَلالةِ الكلامِ عليه و اقتضائه له.

و الجوابُ الآخَرُ: أنّ لفظةَ «لمّا» تطلُبُ[٤] في جوابِها الماضيَ كطَلَبِ لفظةِ «إن» في جوابِها المُستَقبَلَ. فلمّا استَحسَنوا أن يأتوا في جوابِ «إن» بالماضي و معناه الاستقبالُ لدَلالةِ «إن» عليه، استَحسَنوا أن يأتوا بَعدَ «لمّا» بالمُستَقبَلِ؛ تعويلاً علىٰ أنّ اللفظةَ تَدُلُّ علىٰ مُضيِّه. فلمّا[٥] قالوا: إن زُرتَني زُرتُكَ، و هُم[٦] يُريدونَ: إن تَزُرْني أزُرْكَ؛ قالوا: لمّا تَزُرْني أزُرْكَ، و هُم يُريدونَ: لمّا زُرتَني زُرتُكَ. و أنشَدوا[٧] في دخولِ الماضي في جوابِ «إن» قولَ الشاعرِ:

---

١. في المطبوع: «أو أن».
٢. في «ج»: «هذا».
٣. في «ج، ل» و المطبوع: «أو جعل».
٤. في المطبوع: «يطلب».
٥. في «ج» و المطبوع: «فكما».
٦. في المطبوع: «فهم».
٧. في «ألف، ر»: «فأنشدوا».

إن يَسمَعوا ريبةً طاروا بها فَرَحاً مِنّي، و ما سَمِعوا مِن صالحٍ دَفَنوا[١]

٨٤ و قولَ[٢] الآخَرِ في دخولِ المُستَقبَلِ جواباً لِلْماضي[٣]:

و ميعادُ قَومٍ إن أرادوا لِقاءَنا بجَمعِ مِنىً إن كانَ للناسِ مَجمَعُ

يَرَوا خارِجيّاً لَم يَرَ الناسُ مِثلَهُ تُشيرُ لهُم عَينٌ إليهِ و إصبَعُ[٤]

و يُمكِنُ في هذا جوابٌ آخَرُ، و هو: أن يُجعَلَ «يُجادِلُنا» حالاً، لا جواباً للفظةِ «لمّا»، و يَكونَ المعنىٰ: أنّ البُشرىٰ جاءته في حالِ الجِدالِ للرُّسُلِ.

فإن قيلَ: فأينَ جوابُ «لمّا» علىٰ هذا الوجهِ؟

قُلنا: يُمكِنُ أن نُقدِّرَه في أحَدِ مَوضِعَينِ:

إمّا في قولِه تَعالىٰ: ﴿**إِنَّ إِبْراهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوّاهٌ مُنِيبٌ**﴾[٥]، و يَكونُ التقديرُ: «قُلنا: إنّ إبراهيمَ كذلكَ».

و المَوضِعُ الآخَرُ: أن يَكونَ أرادَ تَعالىٰ: ﴿**فَلَمّا ذَهَبَ عَنْ إِبْراهِيمَ الرَّوْعُ وَ جاءَتْهُ الْبُشْرىٰ يُجادِلُنا فِى قَوْمِ لُوطٍ**﴾ نادَينا[٦]: يا إبراهيمُ. فجوابُ «لمّا» هو «نادَينا[٧]»، و إن كانَ محذوفاً، و دَلَّ عليه لفظُ[٨] النداءِ.

و كلُّ هذا جائزٌ.

---

١. نُقل البيت عن قَعْنَب بن أُمّ صاحب ـ و هو من شعراء أيّام الوليد بن عبد الملك ـ في: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٦٨؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ١٠؛ مختارات ابن الشجري، ج ١، ص ٧؛ مجاز القرآن لمعمر بن المثنّى، ج ١، ص ١٧٧؛ حياة الحيوان، ج ٢، ص ١٦٥.

٢. في «ج، د»: «و قال».

٣. في «ألف، ب» و المطبوع: «بالماضي». و في «ج»: «الماضِ».

٤. لم نعثر على قائله و مصدره.

٥. هود (١١): ٧٥.

٦. في «ألف، ب، ل» و المطبوع: «ناديناه».

٧. في المطبوع: «ناديناه».

٨. في «ج»: «حرف». و في المطبوع: «لفظة».

[تنزيهُ إبراهيمَ عليه السلام عن القولِ بخلقِ اللّٰهِ أعمالَ العبادِ]

مسألةٌ: فإن قيل: أ لَيسَ قد حَكَى اللّٰهُ تَعالىٰ عن إبراهيمَ عليه السلام قولَه لقَومِه: ﴿أَ تَعْبُدُونَ ما تَنْحِتُونَ * وَ اللّٰهُ خَلَقَكُمْ وَ ما تَعْمَلُونَ﴾[١]؟ و ظاهرُ هٰذَا القولِ يَقتَضي أنّه تَعالىٰ خَلَقَ أعمالَ العبادِ، فما الوجهُ فيه؟ و ما عُذرُ إبراهيمَ عليه السلام في إطلاقِه؟

الجوابُ: قُلنا: مَن تأمَّلَ هذه الآيةَ حَقَّ التأمُّلِ عَلِمَ أنّ معناها بخِلافِ ما يَظُنُّه[٢] المُجبِرةُ؛ لأنّه تَعالىٰ خَبَّرَ عن إبراهيمَ عليه السلام بأنّه عَيَّرَ قومَه بعبادةِ الأصنامِ و اتِّخاذِها آلِهةً مِن دونِ اللّٰهِ تَعالىٰ بقَولِه[٣]: ﴿أَ تَعْبُدُونَ ما تَنْحِتُونَ﴾. و إنّما[٤] أرادَ المنحوتَ و ما حَلَّه[٥] النحتُ، دونَ عملِهم الذي هو النحتُ؛ لأنّ القومَ لَم يَكونوا يَعبُدون النحتَ الذي هو فِعلُهم في الأجسامِ، و إنّما كانوا يَعبُدون الأجسامَ أنفُسَها.

٨٥

ثُمّ قالَ: ﴿وَ اللّٰهُ خَلَقَكُمْ وَ ما تَعْمَلُونَ﴾. و هذا الكلامُ لا بُدَّ مِن أن[٦] يَكونَ مُتَعلِّقاً بالأوّلِ، و مُتَضمِّناً لِما يَقتَضي المنعَ مِن عبادةِ الأصنامِ، و لا يَكونُ بهذه الصفةِ إلّا و المُرادُ بقَولِه: ﴿وَ ما تَعْمَلُونَ﴾ الأصنامُ[٧] التي كانوا يَنحِتونَها، فكأنّه[٨] تَعالىٰ قالَ: كَيفَ تَعبُدونَ ما خَلَقَه اللّٰهُ تَعالىٰ كما خَلَقَكم؟

---

١. الصافّات (٣٧): ٩٥ و ٩٦.

٢. في «ر، ل»: «تظنّه». و في «ص»: «ظنّه».

٣. في «ج»: «في قوله» بدل «بقوله».

٤. في «ألف، ر»: «فإنّما».

٥. في المطبوع: «حمله».

٦. في «ج»: «و أن» بدل «من أن».

٧. في «ج، د»: - «و لا يكون بهذه الصفة إلّا...» إلى هنا.

٨. في «ب»: «و كأنّه».

و لَيسَ لهم أن يَقولوا: إنّ الكلامَ الثانيَ قد يَتعلّقَ بالأوّلِ[١] علىٰ خِلافِ ما قَدَّرتموه؛ لأنّه إذا أرادَ «أنّ اللّٰهَ خَلَقَكم و خَلَقَ أعمالَكم» فقَد تَعلَّقَ الثاني بالأوّلِ؛ لأنّ مَن خَلَقَه اللّٰهُ تَعالىٰ لا يَجوزُ أن يَعبُدَ غيرَه.

و ذلك: أنّه لَو أرادَ ما ظَنّوه لَكَفىٰ أن يَقولَ[٢]: ﴿وَ اللّٰهُ خَلَقَكُمْ﴾، و يَصيرُ ما ضَمَّه[٣] إلىٰ ذلكَ مِن قولِه: ﴿وَ ما تَعْمَلُونَ﴾ لَغواً لا فائدةَ فيه، و لا تَعلُّقَ له بالأوّلِ و لا تأثيرَ[٤] في المنعِ مِن عبادةِ الأصنامِ.

فصَحَّ أنّه تَعالىٰ أرادَ ما ذَكرناه مِن المعمولِ فيه؛ ليُطابِقَ قولَه: ﴿أَ تَعْبُدُونَ ما تَنْحِتُونَ﴾.

فإن قالوا: هذا عدولٌ عن الظاهرِ[٥] في قولِه: ﴿وَ ما تَعْمَلُونَ﴾؛ لأنّ هذه اللفظةَ لا تُستَعمَلُ علىٰ سَبيلِ الحقيقةِ إلّا في العملِ دونَ المعمولِ فيه، و لهذا يَقولونَ: «أعجَبَني[٦] ما تَعمَلُ و ما تَفعَلُ» مكانَ قولِهم: «أعجَبَني عملُك و فِعلُك».

قيلَ لهم: لَيسَ بمُسلَّمٍ[٧] لكم أنّ الظاهرَ ما ادَّعَيتموه؛ لأنّ هذه اللفظةَ قد تُستَعمَلُ في المعمولِ فيه و العملِ علىٰ حَدٍّ واحدٍ؛ بَل استعمالُها في المعمولِ فيه أظهَرُ و أكثَرُ؛ أ لا تَرىٰ أنّه تَعالىٰ قالَ في العَصا: ﴿تَلْقَفُ ما يَأْفِكُونَ﴾[٨]، و في آيةٍ أُخرىٰ:

---

١. في المطبوع: «بالكلام الأوّل» بدل «بالأوّل».
٢. في المطبوع: + «اللّٰه تعالى».
٣. في المطبوع: «ضمّنه».
٤. في «ج» و المطبوع: + «له».
٥. في «ج»: + «في الحقيقة».
٦. في «ج»: «يعجبني».
٧. في «ب، د»: «نسلّم».
٨. الأعراف (٧): ١١٧؛ الشعراء (٢٦): ٤٥.

﴿وَ أَلْقِ ما فِي يَمِينِك تَلْقَفْ ما صَنَعُوا﴾[١]؟ و معلومٌ أنّه لَم يُرِد أنّها تَلقَفُ أعمالَهم التي هي الحَرَكاتُ و الِاعتماداتُ، و إنّما أرادَ أنّها تَلقَفُ الحِبالَ و غيرَها ممّا حَلَّه الإفكُ.

٨٦ و قد قالَ اللّهُ[٢] تَعالىٰ: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ ما يَشاءُ مِنْ مَحارِيبَ وَ تَماثِيلَ وَ جِفانٍ كَالجَوابِ وَ قُدُورٍ راسِياتٍ﴾[٣]، فسَمَّى المعمولَ فيه عملاً.

و يَقولُ القائلُ في البابِ: إنّه عملُ النجّارِ و ممّا يعملُ النجّارُ. و كذلكَ في الناسِجِ و الصائغِ.

و هاهنا مَواضِعُ لا يُسْتَعْمَلُ[٤] فيها «ما» مع الفِعلِ إلّا و المُرادُ بها الأجسامُ دونَ الأعراضِ التي هي فِعلُنا؛ لأنّ القائلَ إذا قالَ: أعجَبَني ما تأكُلُ و ما تَشرَبُ و ما تَلبَسُ[٥]، لَم يَجُز حَملُه إلّا علَى المأكولِ و المشروبِ و الملبوسِ، دونَ الأكلِ و الشُّربِ و اللُّبسِ.

فصَحَّ أنّ اللفظةَ[٦] فيما ذَكرناه أشبَهُ بأن تَكونَ حقيقةً، و فيما ذَكروه أشبَهُ بأن تَكونَ مَجازاً. و لَو لَم يَثبُتْ فيها إلّا أنّها[٧] مُشتَرَكةٌ بَينَ[٨] الأمرَينِ و حقيقةٌ فيهما، لَكانَ كافياً في إخراجِ الظاهرِ مِن أيديهم و إبطالِ ما تَعلَّقوا به.

---

١. طه (٢٠): ٦٩.
٢. في «ج»: - «اللّه».
٣. سبأ (٣٤): ١٣.
٤. في «ج، د»: «لا نستعمل». و في «ب، ص»: «لا تستعمل».
٥. في «ألف، ر»: «ما يأكل و ما يشرب و ما يلبس» بدل «ما تأكل و ما تشرب و ما تلبس».
٦. في «د»: «اللفظ». و في المطبوع: «لفظة ما» بدل «اللفظة».
٧. في «ج»: + «تكون».
٨. في المطبوع: «في».

و لَيسَ لهم أن يَقولوا[١]: كُلُّ مَوضِعٍ استُعمِلَت فيه لفظةُ «ما» مع الفِعلِ و أُريدَ بها المفعولُ فيه إنّما عُلِمَ بدَليلٍ، و الظاهرُ بخِلافِه.

و ذلكَ: أنّه لا فَرقَ بَينَهم في هذه الدعوىٰ و بَينَ مَن عَكَسَها فادَّعىٰ[٢] أنّ لفظةَ «ما» إذا استُعمِلَت مع الفِعلِ و أُريدَ بها المصدرُ دونَ المفعولِ فيه كانَت محمولةً علىٰ ذلكَ بالدليلِ و علىٰ سَبيلِ المَجازِ، و الظاهرُ بخِلافِه؛ علىٰ أنّ التعليلَ و تَعلُّقَ الكلامِ الثاني[٣] بالأوّلِ ـ علىٰ ما بيّنّاه ـ أيضاً ظاهرٌ[٤] يَجِبُ[٥] أن يَكونَ مُراعًى، و قد بيّنّا[٦] أنّه متىٰ حُمِلَ الكلامُ علىٰ ما ظَنّوه لَم يَكُن الثاني مُتعلِّقاً[٧] بالأوّلِ، و لا تعليلاً فيه، و الظاهرُ يَقتَضي ذلكَ، فقَد صارَ فيما ادَّعَوه عدولٌ عن الظاهرِ الذي ذَكرناه[٨]. و لَو سُلِّمَ ما ادَّعَوه مِن الظاهرِ في معنَى اللفظةِ معه لَتَعارضا[٩]؛ فكَيفَ و قد بيّنّا أنّه غيرُ سَليمٍ و لا صَحيحٍ؟!

و بَعدُ: فإنّ قولَه: ﴿وَ ما تَعْمَلُونَ﴾ لا يَستَقِلُّ بالفائدةِ بنفسِه، و لا بُدَّ مِن أن نُقدِّرَ محذوفاً يَرجِعُ إلىٰ «ما» التي هي بمعنى «الذي»، و لَيسَ لهم أن[١٠] يُقدِّروا الهاءَ لِيَسلَمَ ما ادَّعَوه، و بأَولىٰ[١١] مِنّا إذا قَدَّرنا لفظةَ «فيه»؛ لأنّ كِلا الأمرَينِ محذوفٌ،

---

١. في المطبوع: + «إنّ».
٢. في «ج»: «و ادّعى».
٣. في «ب»: – «الثاني».
٤. في «ألف، ب، د، ر، ل»: «ظاهراً».
٥. في «ل» و المطبوع: «فيجب».
٦. في المطبوع: + «أيضاً».
٧. في «د»: «معلّقاً».
٨. في المطبوع: + «في معنى الآية».
٩. في «ألف»: «لتعارضها». و في «ر»: «ليعارضها». و في المطبوع: «لتعارضتا».
١٠. في «ج»: «بأن».
١١. أي: ليس بأولى.

و ليس تقديرُ أحَدِهما بأَولىٰ مِن الآخَرِ إلّا بدَليلٍ.

٨٧ هذا علىٰ أنّا قد بيّنّا أنّ مع تقديرِ الهاءِ يَكونُ الكلامُ مُحتَمِلاً لِما ذكرناه كاحتمالِه لِما ذكروه، و مع تقديرِنا الذي بيّنّاه يَكونُ الكلامُ مختصّاً غيرَ مُشتَرَكٍ، فصِرنا بالظاهرِ أَولىٰ منهم، و صارَ للمعنَى الذي ذَهَبنا إليه الرُّجحانُ علىٰ معناهم.

علىٰ أنّ معنَى الآيةِ و المقصودَ بها[1] يَدُلّانِ علىٰ ما ذكرناه، حتّىٰ إنّا لَو قدَّرنا ما ظَنَّه المُخالِفُ لَكانَ ناقضاً للغرضِ في الآيةِ، مُبطِلاً[2] لفائدتِها؛ لأنّه تعالىٰ خَبَّرَ عن إبراهيمَ عليه السلام بأنّه[3] قَرَعَهم و وَبَّخَهم بعبادةِ الأصنامِ، و احتَجَّ عليهم بما يَقتَضي العدولَ عن عبادتِها[4]. و لَو كانَ مُرادُه بالآيةِ ما ظَنّوه مِن أنّه تَعالىٰ خَلقَهَم و خَلَقَ أعمالَهم، و قد عَلِمنا أنّ عبادتَهم للأصنامِ مِن جُملةِ أعمالِهم، فكأنّه قالَ[5]: و اللّٰهُ[6] خَلَقَكم و خَلَقَ عبادتَكم للأصنامِ. لَوَجَبَ أن يَكونَ عاذِراً لهم و مُزيلاً لِلَّومِ عنهم! لأنّ الإنسانَ لا يُذَمُّ علىٰ ما خُلِقَ فيه، و لا يُعاتَبُ، و لا يُوَبَّخُ.

و بَعدُ: فلَو حَمَلنا الآيةَ علىٰ ما تَوَهَّموه لَكانَ الكلامُ مُتَناقِضاً مِن وجهٍ آخَرَ؛ لأنّه قد أضافَ العملَ إليهم بقَولِه: ﴿وَ ما تَعْمَلُونَ﴾، و ذلكَ يَمنَعُ مِن كَونِه خَلقاً للّٰهِ[7] تَعالىٰ؛ لأنّ العامِلَ للشيءِ هو مَن أحدَثَه و أخرَجَه مِن العَدَمِ إلَى الوجودِ، و الخَلقُ

---

١. في «ج» و المطبوع: «منها».
٢. في «ج، ر، ل» و المطبوع: «و مبطلاً».
٣. في «ب»: - «بأنّه».
٤. في «ج»: «عبادتهم».
٥. في المطبوع: + «اللّٰه تعالى».
٦. في المطبوع:: «اللّٰه» بدون واو العطف.
٧. في «ص، ل»: «له».

في هذا الوجهِ لا يُفيدُ إلّا هذا المعنىٰ؛ فكَيفَ يَكونُ خالقاً و مُحدِثاً[١] لِما أحدَثَه غيرُه و عَمِلَه[٢]؟!

علىٰ أنّ الخَلقَ إذا كانَ هو التقديرَ في اللُّغةِ فقَد يَكونُ الخالقُ خالقاً لِفعلِ غيرِه إذا كانَ مُقدِّراً له و مُدبِّراً، و لهذا يَقولونَ: «خَلَقَ الأَديمَ» فيمَن قَدَّرَه و دَبَّرَه، و إن كانَ ما أحدَثَ الأديمَ نفسَه. فلَو حَمَلنا قولَه: ﴿وَ ما تَعْمَلُونَ﴾ علىٰ أفعالِهم دونَ ما فَعَلوا فيه مِن الأجسامِ لَكانَ الكلامُ علىٰ هذا الوجهِ صحيحاً، و يَكونُ المعنىٰ: و اللّٰهُ دَبَّرَكم و دَبَّرَ أعمالَكم، و إن لَم يَكُن مُحدِثاً لها و فاعلاً.

و كُلُّ[٣] هذه الوجوهِ واضِحةٌ[٤] لا إشكالَ فيها[٥] بحَمدِ اللّٰهِ[٦].

---

١. في «ألف»: – «و محدثاً». و في «ج»: «محدثاً» بدون واو العطف.

٢. في «ج»: – «و عمله».

٣. في «ج»: «فكلّ».

٤. في «ألف، ب، د»: «واضح».

٥. في «د»: «فيه». و في «ب»: – «فيها».

٦. في «ج، ل»: + «و مَنّه». و في المطبوع: + «تعالى و مَنّه».

[٤]

يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليه السلام

[تنزيهُ يعقوبَ عليه السلام عن إيقاعِ التَّحاسُدِ بينَ بَنيهِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما معنىٰ تفضيلِ يعقوبَ عليه السلام ليوسُفَ عليه السلام علىٰ إخوَتِه في البِرِّ و التقريبِ و المَحَبّةِ، حَتّىٰ أَوقَعَ ذلكَ[١] التحاسُدَ بَينَهم و بَينَه، و أفضىٰ إلَى الحالِ[٢] المكروهةِ التي نَطَقَ بها القُرآنُ، حتّىٰ قالوا ـ علىٰ ما حَكاهُ اللّٰهُ تَعالىٰ عنهم ـ: ﴿لَيُوسُفُ وَ أَخُوهُ أَحَبُّ إِلى أَبِينا مِنَّا وَ نَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبانا لَفِى ضَلالٍ مُبِينٍ﴾[٣]، فنَسَبوه إلَى الضَّلالِ و الخَطَإ؟

و لَيسَ لكم أن تَقولوا: إنّ يَعقوبَ عليه السلام لَم يَعلَمْ بذلكَ مِن حالِهم قَبلَ أن يَكونَ منه[٤] التفضيلُ[٥] ليوسُفَ عليه السلام؛ لأنّ ذلكَ لا بُدَّ مِن[٦] أن يَكونَ معلوماً[٧]، مِن حَيثُ كانَ في طِباعِ البَشَرِ[٨] التنافُرُ و التحاسُدُ.

---

١. في «ص، ل»: «بذلك».

٢. في «ر»: «الحالة».

٣. يوسف (١٢): ٨.

٤. في «ب»: - «منه».

٥. في «ر»: «التفضيل منه» بدل «منه التفضيل».

٦. في «ر»: - «من».

٧. في المطبوع: + «منه».

٨. في المطبوع: + «من».

الجوابُ[۱]: قيلَ له[۲]: لَيسَ فيما نَطَقَ به القُرآنُ ما يَدُلُّ علىٰ أنّ يعقوبَ عليه السلام فَضَّلَه بشَيءٍ مِن فِعلِه و واقعٍ[۳] مِن جهتِه؛ لأنّ المَحَبّةَ التي هي مَيلُ الطِّباعِ لَيسَت ممّا يَكتَسِبُه الإنسانُ و يَختارُه، و إنّما ذلكَ مَوقوفٌ علىٰ فِعلِ اللّٰهِ تَعالىٰ فيه، و لهذا رُبَّما يَكونُ للرجُلِ عِدّةُ أولادٍ فيُحِبُّ أحَدَهم دونَ غيرِه، و رُبَّما كانَ[٤] المحبوبُ أدوَنَهم[٥] في الجمالِ و الكمالِ. و قد قالَ اللّٰهُ تَعالىٰ: ﴿وَ لَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّساءِ وَ لَوْ حَرَصْتُمْ﴾[٦]، و إنّما أرادَ ما بيّنّاه مِن مَيلِ النفسِ الذي لا يُمكِنُ[۷] الإنسانَ[۸] أن يَعدِلَ فيه[۹] بَينَ نِسائه؛ لأنّ ما عَدا ذلكَ مِن البِرِّ و العَطاءِ و التقريبِ و ما أشبَهَ[۱۰] يَستَطيعُ الإنسانُ أن يَعدِلَ فيه[۱۱] بَينَ النساءِ.

فإن قيلَ: فكأنّكم[۱۲] نَفَيتم عن يعقوبَ عليه السلام القبيحَ و الِاستفسادَ، و أضَفتموهما إلَى اللّٰهِ تَعالىٰ، فما الجوابُ عن المسألةِ علىٰ هذا الوجهِ؟

---

۱. في «ب»: + «عنه».
۲. في المطبوع: – «له».
۳. في «ج»: «و لو وقع» بدل «و واقع».
٤. في المطبوع: «يكون».
٥. في المطبوع: «دونهم».
٦. النساء (٤): ۱۲۹.
۷. في حاشية «ر»: «لا يتمكّن».
۸. في «ج»: «للإنسان فيه» بدل «الإنسان». و في «د» و المطبوع: «للإنسان» بدله.
۹. في «ألف، ب، ج»: – «فيه».
۱۰. في «ج، د، ر»: «أشبهه».
۱۱. في «ر»: – «فيه».
۱۲. في المطبوع: + «قد».

قُلنا: عنها جوابانِ:

أحَدُهما: أنّه لا يَمتَنِعُ أن يَكونَ اللّٰهُ تَعالىٰ عَلِمَ أنّ إخوةَ يوسُفَ عليه السلام سيَكونُ بَينَهم ذلكَ التحاسُدُ و الفِعلُ القبيحُ علىٰ كُلِّ حالٍ، و إن لَم يَفضُلْ يوسُفُ عليه السلام عليهم في مَحَبّةِ أبيه له. و إنّما يَكونُ ذلكَ استفساداً إذا وَقَعَ عندَه الفَسادُ، و ارتَفَعَ عندَ ارتفاعِه، و لَم يَكُن تمكيناً.

و الجوابُ الآخَرُ: أن يَكونَ ذلكَ[1] جارياً مَجرَى التمكينِ[2] و التكليفِ[3] الشاقِّ؛ لأنّ هؤلاءِ الإخوةَ متَى امتَنَعوا مِن حَسَدِ أخيهم و البغيِ عليه و الإضرارِ به و هو غيرُ مُفضَّلٍ عليهم و لا مُقدَّمٍ، لا يَستَحِقّونَ مِنَ الثوابِ ما يَستَحِقّونَه إذا امتَنَعوا مِن ذلكَ مع التقديمِ و التفضيلِ، فأرادَ اللّٰهُ تَعالىٰ منهم أن يَمتَنِعوا علىٰ هذا الوجهِ الشاقِّ. و إذا كانَ مُكلِّفاً علىٰ هذا الوجهِ فلا استفسادَ في تمييلِه طِباعَ[4] أبيهم إلىٰ مَحَبَّةِ يوسُفَ عليه السلام؛ لأنّ بذلكَ يَنتَظِمُ هذا التكليفُ، و يَجري هذا البابُ مَجرىٰ خَلقِ إبليسَ مع عِلمِه تَعالىٰ بضَلالِ مَن ضَلَّ عندَ خَلقِه ممّن لَو لَم يَخلُقْه لَم يَكُن ضالاًّ، و مَجرىٰ زيادةِ الشهوةِ فيمَن يَعلَمُ تَعالىٰ أنّه[5] عندَ[6] هذه الزيادةِ[7] يَفعَلُ[8] قَبيحاً لَولاها لَم يَفعَلْه.

---

١. في «د»: - «ذلك».

٢. في المطبوع: «الامتحان».

٣. في حاشية «ر»: «و الامتحان».

٤. في «ص» و المطبوع: «بطباع».

٥. في «ب، د»: - «أنّه».

٦. في المطبوع: - «عند».

٧. في «ب، د» و المطبوع: + «أنّه».

٨. في «ج»: + «فعلاً».

و وجهٌ آخَرُ في الجوابِ عن أصلِ المسألةِ، و هو: أنّه يَجوزُ أن يَكونَ يعقوبُ عليه السلام كانَ مُفضِّلاً ليوسُفَ عليه السلام في العطاءِ و التقريبِ و الترحيبِ و البِرِّ الذي يَصِلُ[1] إليه مِن جهتِه، و لَيسَ ذلكَ بقَبيحٍ؛ لأنّه لا يَمتَنِعُ أن يَكونَ يعقوبُ عليه السلام لَم يَعلَمْ أنّ ذلكَ يؤدّي إلىٰ ما أدّىٰ إليه، و يَجوزُ أن يَكونَ رأىٰ مِن سيرةِ إخوَتِه و سَدادِهم و جَميلِ ظاهرِهم ما غَلَبَ في ظَنِّه[2] أنّهم لا يَحسُدونَه و إن فَضَّلَه عليهم؛ فإنّ الحَسَدَ و إن كانَ كَثيراً ما يَكونُ في الطِّباعِ فإنّ كَثيراً مِن الناسِ يَتنزَّهونَ عنه، و يَتَجَنَّبونَه[3]، و يَظهَرُ مِن أحوالِهم أماراتٌ يُظَنُّ معها بهم ما ذَكرناه. 91

و لَيسَ التفضيلُ لبعضِ الأولادِ علىٰ بعضٍ في العَطاءِ[4] مُحاباةً؛ لأنّ المُحاباةَ هي[5] مُفاعَلةٌ[6] مِن الحِباءِ، و معناها أن تَحبُوَ غيرَكَ ليَحبُوَكَ، و هذا خارجٌ عن معنَى التفضيلِ بالبِرِّ الذي لا يُقصَدُ به إلّا ما ذَكرناه.

فأمّا قولُهم: ﴿إِنَّ أَبانا لَفِى ضَلالٍ مُبِينٍ﴾، فلَم يُريدوا به الضلالَ عن الدينِ، و إنّما أرادوا[7] الذَّهابَ عن التسويةِ بَينَهم في العَطيّةِ؛ لأنّهم رَأَوا أنّ ذلكَ أصوَبُ في تدبيرِهم.

و أصلُ الضلالِ هو العُدولُ، و كُلُّ مَن عَدَلَ عن شَيءٍ[8] و ذَهَبَ عنه فقَد ضَلَّ.

---

١. في «ألف» و حاشية «ر»: «وصل». و في «ج»: «صار».

٢. في «ج» و المطبوع: + «معه».

٣. في «ألف، ر»: «يجتَنبونه».

٤. في «ج»: - «في العطاء».

٥. في «ب»: - «هي».

٦. في «ب» و المطبوع: «المفاعلة».

٧. في المطبوع: + «به».

٨. في «ب»: «الشيء».

و يَجوزُ أيضاً[١] أن يُريدوا بذلكَ الضلالَ عن الدينِ؛ لأنّهم خَبَّروا عن اعتقادِهم. و قد يَجوزُ أن يَعتَقِدوا في الصوابِ الخَطأَ.

فإن قيلَ: كَيفَ يَجوزُ أن يَقَعَ مِن إخوةِ يوسُفَ عليه السلام هذا الخَطأُ العظيمُ و الفِعلُ القبيحُ، و قد كانوا أنبياءَ[٢]؟!

فإن قُلتُم: لَم يَكونوا أنبياءَ في[٣] الحالِ؛ قيلَ لكم: و أيُّ[٤] منفعةٍ في ذلكَ لكم و أنتم تَذهَبونَ إلىٰ أنّ الأنبياءَ عليهم السلام لا يُواقِعونَ القبائحَ قَبلَ النُّبوةِ و لا بَعدَها؟

قُلنا: لَم تَقُم الحُجّةُ[٥] بأنّ إخوةَ يوسُفَ عليه السلام الذين فَعَلوا به ما فَعَلوه[٦] كانوا أنبياءَ في حالٍ مِن الأحوالِ، و إذا لَم تَقُم بذلكَ حُجّةٌ جازَ علىٰ هؤلاءِ الإخوةِ مِن فِعلِ القبيحِ ما يَجوزُ علىٰ كُلِّ مُكلَّفٍ لَم تَقُم حُجّةٌ بعصمتِه.

و لَيسَ لأحَدٍ أن يَقولَ: كَيفَ تَدفَعونَ نُبوّتَهم، و الظاهرُ أنّ الأسباطَ مِن بَني يعقوبَ عليه السلام كانوا أنبياءَ؟!

لأنّه: لا يَمتَنِعُ أن يَكونَ الأسباطُ الذينَ كانوا أنبياءَ غيرَ هؤلاءِ الإخوةِ الذينَ فَعَلوا بيوسُفَ عليه السلام ما قَصَّه اللّٰهُ تَعالىٰ عنهم، و لَيسَ في ظاهرِ الكتابِ أنّ جميعَ إخوةِ يوسُفَ عليه السلام و سائرَ أسباطِ يعقوبَ عليه السلام كادوا يوسُفَ عليه السلام بما حَكاهُ اللّٰهُ تَعالىٰ مِن الكَيدِ. ٩٢

١. في «ب»: - «أيضاً».

٢. في المطبوع: + «في الحال».

٣. في «ر» و المطبوع: + «تلك».

٤. في «ج»: «فأيّ».

٥. في «ج»: «حجّة لنا» بدل «الحجّة». و في «ص، ل»: «حجّة» بدلها.

٦. في «ج» و المطبوع: «فعلوا».

و قد قيل: إنّ هؤلاءِ الإخوةَ في تلكَ[١] الحالِ لَم يَكونوا بَلَغوا الحُلُمَ، و لا تَوَجَّهَ إليهم التكليفُ، و قد يَقَعُ ممّن قارَبَ البلوغَ مِن الغِلمانِ مِثلُ هذه الأفعالِ، و قد يَلزَمُهم بعضُ[٢] العِتابِ[٣] و اللَّومِ[٤].

فإن ثَبَتَ هذا الوجهُ سَقَطَت المسألةُ أيضاً مع تسليمِ أنّ هؤلاءِ الإخوةَ كانوا أنبياءَ في المُستَقبَلِ.

[تنزيهُ يعقوبَ عليه السلام عنِ التغريرِ بوَلدِه]

مسألةٌ: فإن قالَ[٥]: فلِمَ أرسَلَ يعقوبُ عليه السلام يوسُفَ عليه السلام مع إخوتِه مع خَوفِه عليه منهم و قولِه: ﴿وَ أَخافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَ أَنْتُمْ عَنْهُ غافِلُونَ﴾[٦]؟ و هَل هذا إلّا تغريرٌ به[٧] و مُخاطَرةٌ؟

الجوابُ: قيلَ له: لَيسَ يَمتَنِعُ أن يَكونَ يعقوبُ عليه السلام لمّا رأىٰ مِن بَنيهِ ما رأىٰ مِن الأَيمانِ و العُهودِ و الاجتهادِ في الحِفظِ و الرعايةِ لأخيهم ظَنَّ مع ذلكَ السلامةَ و غلبةَ[٨] النجاةِ بَعدَ أن كانَ خائفاً مُغلِّباً لغَيرِ السلامةِ. و قَوّىٰ في نفسِه أن يُرسِلَه معهم إشفاقُه[٩] مِن إيقاعِ الوَحشةِ و العَداوةِ بَينَهم؛ لأنّه إذا لَم يُرسِلْه

---

١. في «ص»: «ذلك».
٢. في «ب»: «مثل».
٣. في «ألف، ب، ج، ل» و المطبوع: «العقاب».
٤. في «ب، د»: «و الذمّ». و في المطبوع: + «و الذمّ».
٥. في المطبوع: «قيل».
٦. يوسف (١٢): ١٣.
٧. في «ب، ر»: – «به».
٨. في «ب، ج، د، ل»: «و غلب».
٩. في المطبوع: «إشفاقاً».

مع الطلبِ منهم و الحِرصِ عَلِموا أنّ سببَ ذلكَ هو التُّهمَةُ لهم و الخَوفُ مِن ناحيتِهم، فاستَوحَشوا منه و مِن يوسُفَ عليه السلام، و انضافَ هذا الداعي إلىٰ ما ظَنَّه مِن السلامةِ و النجاةِ، فأرسَلَه.

[تنزيهُ يعقوبَ عليه السلام عن تكذيبِ الصادِق]

مسألةٌ: فإن قالَ[1]: فما معنىٰ قولِهم ليَعقوبَ عليه السلام: ﴿وَ ما أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنا وَ لَوْ كُنَّا صادِقِينَ﴾[2]؟ و كَيفَ يَجوزُ أن يَنسِبوه إلىٰ أنّه لا يُصدِّقُ الصادقَ و يُكذِّبُه؟!

الجوابُ[3]: أنّهم لمّا عَلِموا علىٰ مُرورِ الأيّامِ شِدّةَ[4] تُهَمةِ أبيهم لهم و خَوفَه علىٰ أخيهم منهم؛ لِما كانَ يَظهَرُ منهم مِن أماراتِ الحَسَدِ و النَّفاسةِ[5]، أيقَنوا بأنّه عليه السلام يُكذِّبُهم فيما أخبَروا به مِن أكلِ الذئبِ أخاهم، فقالوا له: إنّكَ لا تُصدِّقُنا في هذا الخَبَرِ؛ لِما سَبَقَ إلىٰ قلبِكَ مِن تُهَمتِنا، و إن كُنّا صادقينَ. و قد يَفعَلُ مِثلَ ذلكَ المُخادِعُ المُماكِرُ إذا أرادَ أن يوقِعَ في قلبِ مَن يُخبِرُه بالشيءِ صِدقَه، فيَقولُ له: أنا أعلَمُ أنّكَ لا تُصدِّقُني في كَذا و كَذا و إن كُنتُ صادقاً، و هذا بيِّنٌ.

٩٣

[تنزيهُ يعقوبَ عليه السلام عن الحُزنِ المكروهِ]

مسألةٌ: فإن قالَ[6]: فلِمَ أسرَفَ يعقوبُ عليه السلام[7] في الحُزنِ و التهالُكِ و تَركِ

---

١. في «ب، د» و المطبوع: «قيل».
٢. يوسف (١٢): ١٧.
٣. في «ج»: + «قيل له».
٤. في «ج، ر، ص» و المطبوع: «بشدّة».
٥. في المطبوع: «المنافسة». و «النَّفاسة»: الحسد. يقال: نَفِسَ عليك فلانٌ يَنْفَسُ نَفَساً و نَفاسَةً؛ أي: حَسَدك. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٣٦ (نفس).
٦. في «ج» و المطبوع: «قيل».
٧. في المطبوع: + «على نفسه».

التماسُكِ حتّى ابيَضّت عَيناهُ مِن[۱] البُكاءِ[۲]، و مِن شأنِ الأنبياءِ عليهم السلام التجلُّدُ و التصبُّرُ و تحمُّلُ الأثقالِ، و لهذه الحالِ[۳] عَظُمَت مَنازِلُهم، و ارتَفَعَت درجاتُهم؟

الجوابُ: قيلَ له[٤]: إنّ يعقوبَ عليه السلام بُليَ و امتُحِنَ في ابنِه بما لَم يُمتَحَنْ به أحَدٌ قَبلَه؛ لأنّ اللّٰهَ تَعالىٰ رَزَقَه مِن[٥] يوسُفَ عليه السلام أحسَنَ الناسِ و أجمَلَهم و أكمَلَهم عِلماً[٦] و فَضلاً و أدَباً و عَفافاً، ثُمّ أُصيبَ به أعجَبَ مُصيبةٍ و أطرَفَها[۷]؛ لأنّه لَم يَمرَضْ بَينَ يَدَيه مَرَضاً يَؤولُ إلَى المَوتِ، فيُسلّيَه عنه تمريضُه له ثُمّ يأسُه منه بالمَوتِ؛ بل فَقَده[۸] فَقداً لا يَقطَعُ معه علَى الهَلاكِ فيَيأسُ[۹]، و لا يَجِدُ أمارةً علىٰ حياتِه و سَلامتِه فيَرجو و[۱۰] يَطمَعُ. فكانَ[۱۱] مُتردِّدَ الفِكرِ بَينَ يَأسٍ و طمعٍ، و هذا أغلَظُ ما يَكونُ علَى الإنسانِ و أنكىٰ[۱۲] لقلبِه.

و قد يَرِدُ علَى الإنسانِ مِن الحُزنِ ما لا يَملِكُ رَدَّه و لا يَقوىٰ علىٰ دفعِه، و لهذا

---

۱. في «ج»: + «الحزن و».

۲. في المطبوع: + «و الحزن».

۳. في «ب، د»: + «ما». و في «ج»: «و لأجل هذه الأحوال» بدل «و لهذه الحال». و في المطبوع: «و لولا هذه الحال ما» بدلها.

٤. في «ج»: - «له».

٥. في «ج»: - «من». و في المطبوع: «مثل».

٦. في المطبوع: «عقلاً».

۷. في «ألف»: - «و أطرفها».

۸. في المطبوع: «فقد».

۹. في «ج» و المطبوع: + «منه».

۱۰. في «ب»: + «لو».

۱۱. في «ألف» و المطبوع: «و كان».

۱۲. في «ألف، د، ص»: «و أذكى». و في «ب»: - «و أنكى لقلبه». و يقال: نكيتُ في العدوّ أنكي نكايةً فأنا ناكٍ، إذا أكثرتَ فيهم الجِراحَ و القتلَ، و هزمتَه، و غلبتَه. راجع: النهاية، ج ٥، ص ۱۱۷؛ لسان العرب، ج ۱، ص ۱۷٤ (نكأ).

لَم يَكُن أحَدٌ مَنهيّاً عن مُجرَّدِ الحُزنِ و البُكاءِ، و إنّما نُهيَ عن اللَّطمِ و النَّوحِ، و أن يُطلِقَ لِسانَه بما يُسخِطُ رَبَّه.

و قد بَكىٰ نبيُّنا صلّى اللّٰه عليه و آله علَى ابنِه إبراهيمَ عليه السلام عندَ وفاتِه، و قالَ: «العَينُ تَدمَعُ، و القلبُ يَخشَعُ، و لا نَقولُ[1] ما يُسخِطُ الربَّ»[2]، و هو صلّى اللّٰه عليه و آله القُدوةُ في جميعِ الآدابِ و الفضائلِ.

٩٤

علىٰ أنّ يعقوبَ عليه السلام إنّما أبدىٰ مِن حُزنِه يَسيراً مِن كَثيرٍ، و كانَ ما يُخفيهِ[3] و يَصبِرُ[4] عليه و يُغالِبُه أكثَرَ و أوسَعَ ممّا أظهَرَه.

و بَعدُ: فإنَّ التجلُّدَ علَى المَصائبِ و كَظْمَ[5] الحُزنِ مِن المندوبِ إليه، و لَيسَ بواجبٍ[6] لازمٍ، و قد يَعدِلُ الأنبياءُ عليهم السلام عن كَثيرٍ مِن المندوباتِ الشاقّةِ و إن كانوا يَفعَلونَ مِن ذلكَ الكَثيرَ.

[علّةُ عدمِ تسلّي يعقوبَ عليه السلام برؤيا ابنِه يوسُفَ عليه السلام]

مسألةٌ: فإن قالَ[7]: كَيفَ لَم يَتسلَّ يعقوبُ عليه السلام و يُخفِّفُ عنه الحُزنَ ما تَحقَّقَه[8] مِن رؤيا ابنِه يوسُفَ[9] عليه السلام، و رؤيا الأنبياءِ عليهم السلام لا تَكونُ إلّا صادقةً؟!

---

١. في «د»: «و لا يقول».

٢. راجع: التعازي للشريف العلوي، ص ١٠١، ح ٧؛ الجامع الصغير، ج ٢، ص ٥٥، ص ٤٧٢٤.

٣. في «ج، د، ر، ص، ل»: «يجنّه».

٤. في «ب، ج» و المطبوع: «و يتبصّر».

٥. في المطبوع: + «الغيظ و».

٦. في المطبوع: + «و لا».

٧. في «ج، ص»: «قيل». و في المطبوع: + «قائل».

٨. في «ب» و المطبوع: «يحقّقه».

٩. في «ج»: – «يوسف».

الجوابُ: قيلَ له عن ذلكَ جوابانِ:

أحَدُهما: أنّ يوسُفَ عليه السلام رأىٰ تلكَ[١] الرؤيا و هو صَبيٌّ غيرُ نَبيٍّ، و لا موحًى إليه، فلا وجهَ في تلكَ الحالِ للقَطعِ علىٰ صِدقِها[٢] و صحّتِها.

و الآخَرُ: أنّ أكثَرَ ما في هذا البابِ أن يَكونَ يعقوبُ عليه السلام قاطعاً علىٰ بَقاءِ ابنِه، و أنّ الأمرَ سيَؤولُ فيه إلىٰ ما تَضمَّنَته الرؤيا. و هذا لا يوجِبُ نَفيَ الحُزنِ و الجَزَعِ؛ لأنّا نَعلَمُ أنّ طولَ المُفارَقةِ و استمرارَ الغَيبةِ يَقتَضيانِ الحُزنَ، مع القَطعِ علىٰ أنّ المُفارِقَ باقٍ يَجوزُ[٣] أن تَؤولَ[٤] حالُه إلَى القُدومِ. و قد جَزِعَ الأنبياءُ عليهم السلام و مَن جَرىٰ مَجراهم مِن المؤمنينَ المُطهَّرينَ مِن مُفارَقةِ أولادِهم و أحبّائهم مع ثِقتِهم[٥] بالِالتقاء بهم في الآخِرةِ و الحُصولِ معهم في الجَنّةِ. و الوجهُ في ذلكَ ما ذَكرناه.

---

١. في «ألف» و حاشية «ر»: «ذلك».

٢. في المطبوع: «بصدقها» بدل «على صدقها».

٣. في «ص»: «لجواز».

٤. في «د» و المطبوع: «أن يؤول».

٥. في «ص» و المطبوع: «يقينهم».

[٥]

يوسف بن يعقوب عليه‌السلام

[تنزيهُ يوسُفَ عليه‌السلام عن الصبرِ علَى الِاستعبادِ][١]

فإن قالَ[٢]: كَيفَ صَبَرَ يوسُفُ عليه السلام علَى العُبوديّةِ؟ و لِمَ لَم يُنكِرْها و لَم يَتبرّأْ مِن الرِّقِّ؟ و كَيفَ يَجوزُ علىٰ نبيٍّ[٣] الصبرُ علىٰ أن يُستَعبَدَ و يُستَرَقَّ؟

الجوابُ:

قيلَ له: إنّ يوسُفَ عليه السلام لَم يَكُن في تلكَ الحالِ نبيّاً[٤]، علىٰ ما قالَه كَثيرٌ مِن الناسِ، و لمّا خافَ علىٰ نفسِه القَتلَ جازَ أن يَصبِرَ علَى الِاسترقاقِ.

و مَن ذَهَبَ إلىٰ هذا الوجهِ يَتأوَّلُ قولَه تَعالىٰ: **﴿وَ أَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هٰذَا وَ هُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾**[٥] علىٰ أنّ الوحيَ لَم يَكُن في تلكَ الحالِ؛ بَل كانَ في غيرِها، و يَصرِفُ ذلكَ إلَى الحالِ المُستَقبَلةِ المُجمَعِ علىٰ أنّه كانَ فيها نبيّاً.

و وَجهٌ آخَرُ، و هو: أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ لا يَمتَنِعُ أن يَكونَ أمَرَه بكِتمانِ أمرِه و الصبرِ

---

١. في «ج، د، ل»: + «مسألة».

٢. في «ج، د»: «قيل». و في المطبوع: + «قائل».

٣. في المطبوع: «النبيّ».

٤. في «ج»: «لم يكن نبيّاً في تلك الحال» بدل «لم يكن في تلك الحال نبيّاً». و في المطبوع: «في تلك الحال لم يكن نبيّاً» بدلها.

٥. يوسف (١٢): ١٥.

علىٰ مَشقَّةِ العُبوديّةِ؛ امتحاناً و تشديداً في التكليفِ، كما امتَحَنَ أبَـوَيهِ إبـراهـيمَ و إسحاقَ؛ أحَدَهما بنُمرودَ، و الآخَرَ بالذَّبحِ.

و وجهٌ آخَرُ، و هو: أنّه يَجوزُ أن يَكونَ عليه السلام قد خَبَّرَهم بأنّه غيرُ عبدٍ، و أنكَرَ عليهم ما فَعَلوه مِن استرقاقِه، إلّا أنّهم لَم يَسمَعوا منه، و لا أَصغَوا إلىٰ قولِه، و إن لَم يُنقَلْ ذلكَ؛ فلَيسَ كُلُّ ما جَرىٰ في تِلكَ الأزمانِ قد اتَّصَلَ بنا.

٩٦ و وجهٌ آخَرُ، و هو: أنّ قوماً قالوا: إنّه خافَ القَتلَ، فكَتَمَ أمرَ نُبوّتِه، و صَبَرَ علَى العُبوديّةِ.

و هذا جوابٌ فاسدٌ؛ لأنّ النبيَّ لا يَجوزُ أن يَكتُمَ ما أُرسِلَ به خَوفاً مِن القَتلِ، لأنّه يَعلَمُ أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ لَم يَبعَثْه للأداءِ إلّا و[1] هو عاصمٌ له مِن القَتلِ حتّىٰ يَقَعَ الأداءُ و تُسمَعَ الدعوةُ، و إلّا كانَ[2] ذلكَ نقضاً للغرضِ.

[شبهةُ هَمِّ يوسُفَ عليه السلام بامرأةِ العَزيزِ]

مسألةٌ: فإن قالَ[3]: فما تأويلُ قولِه تَعالىٰ حاكياً عن يوسُفَ عليه السلام و امرأةِ العَزيزِ: ﴿**وَ لَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَ هَمَّ بِها لَوْلاٰ أنْ رَأىٰ بُرْهٰانَ رَبِّهِ كَذٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَ الْفَحْشٰاءَ إنَّهُ مِنْ عِبادِنا الْمُخْلَصينَ**﴾[4]؟

الجَوابُ: أنّ «الهَمَّ» في اللُّغةِ يَنقَسِمُ إلىٰ وجوهٍ؛ مِنها العَزمُ علَى الفِعلِ، كـقَولِه تَعالىٰ: ﴿**إذْ هَمَّ قَوْمٌ أنْ يَبْسُطُوا إلَيْكُمْ أيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ**﴾[5]؛ أي: أرادوا ذلكَ،

---

١. في «ج»: «لمّا بعثه للأداء» بدل «لم يبعثه للأداء إلّا و».
٢. في المطبوع: «لكان».
٣. في «ص» و المطبوع: «قيل». و في «ج»: + «قائل».
٤. يوسف (١٢): ٢٤.
٥. المائدة (٥): ١١.

و عَزَموا عليه[١]؛ قالَ[٢] الشاعرُ:

هَمَمتُ و لَم أفعَلْ[٣] و كِدتُ[٤]، و لَيتَني تَرَكتُ علىٰ عُثمانَ تَبكي حَلائلُهْ[٥]

و مِثلُه قولُ الخَنساءِ[٦]:

و فَضَّلَ مِرْداساً علَى الناسِ حِلمُهُ و أنْ كُلُّ هَمٍّ هَمَّهُ فَهْوَ فاعِلُهْ[٧]

و مِثلُه قولُ حاتِمِ الطائيِّ:

و للهِ صُعلوكٌ يُساوِرُ هَمَّهُ و يَمضي علَى الأيّامِ و الدَّهرِ مُقْدِما[٨]

٩٧ و مِن وجوهِ الهَمِّ خُطورُ الشيءِ بالبالِ و إن لَم يَقَعِ العَزمُ عليه؛ قالَ اللّٰهُ تَعالىٰ: ﴿إذْ هَمَّتْ طٰائِفَتٰانِ مِنْكُمْ أنْ تَفْشَلاٰ وَ اللّٰهُ وَلِيُّهُمٰا﴾[٩]، و إنّما أرادَ تَعالىٰ أنّ الفَشَلَ خَطَرَ ببالِهم، و لَو كانَ الهَمُّ في هذا المكانِ عَزماً لَما كانَ اللّٰهُ تَعالىٰ وَليَّهما[١٠]؛ لأنّه تَعالىٰ يَقولُ: ﴿وَ مَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إلّا مُتَحَرِّفاً لِقِتٰالٍ أوْ مُتَحَيِّزاً إلىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بٰاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللّٰهِ وَ مَأْوٰاهُ جَهَنَّمُ وَ بِئْسَ الْمَصيرُ﴾[١١]، و إرادةُ المعصيةِ و العَزمُ عليها معصيةٌ

---

١. في «ب»: - «عليه».
٢. في «ج»: «مثل قول» بدل «قال». و في «ل»: «و قال».
٣. في «ب»: + «بي».
٤. في «ج»: «و كنت».
٥. أي زوجاته. و القائل هو ضابئ البرجمي، كما نقل عنه المؤلّف رحمه الله في كتابه الأمالي، ج ٢، ص ١٢، المجلس ٢٤. راجع أيضاً: تفسير مجمع البيان، ج ٥، ص ٣٨٤؛ تأريخ الطبري، ج ٥، ص ٤٤.
٦. تقدّمت ترجمتها في ص ١١٨.
٧. ديوان الخنساء، ص ١٢٤.
٨. ديوان حاتم الطائي، ص ١١٢.
٩. آل عمران (٣): ١٢٢.
١٠. في المطبوع: «و لا هما».
١١. الأنفال (٨): ١٦.

ـ و قد تَجاوَزَ[١] ذلكَ قومٌ حتّىٰ قالوا: إنّ العَزمَ علَى الكَبيرِ كَبيرٌ[٢]، و علَى الكُفرِ كُفرٌ ـ و لا يَجوزُ أن يَكونَ اللّٰهُ تَعالىٰ وَليَّ مَن عَزَمَ علَى الفِرارِ عن نُصرةِ نبيِّه، و إسلامِه إلَى السوءِ[٣].

و ممّا يَشهَدُ أيضاً بذلكَ[٤] قولُ كَعبِ بنِ زُهَيرٍ:

فكَم فيهِمُ مِن سَيِّدٍ[٥] مُتَوَسِّعٍ و مِن فاعِلٍ للخَيرِ إن هَمَّ أو عَزَمْ[٦]!

ففَرَّقَ كما تَرىٰ بَينَ الهَمِّ و العَزمِ، و ظاهرُ التفرقةِ[٧] يَقتَضي اختلافَ المعنىٰ.

و من وجوهِ الهَمِّ أن يُستَعمَلَ بمَعنَى المُقارَبةِ، فيَقولونَ: هَمَّ بكَذا و كَذا[٨]؛ أي: كادَ[٩] يَفعَلُه؛ قال ذو الرُّمَّةِ[١٠]:

أقولُ لِـمَسعودٍ بـجَرعاءِ مـالِكٍ و قد هَمَّ دَمعي أن تَلِجَّ[١١] أوائلُهْ[١٢]

---

١. في «ب، ج»: «يجاوز».
٢. في «ج» و المطبوع: «الكبيرة كبيرة». و في المطبوع: + «و على الصغيرة صغيرة». و في «ب»: «كبيرة».
٣. في «ر»: «العدوّ».
٤. في «ج»: «بذلك أيضاً» بدل «أيضاً بذلك». و في «ر»: – «بذلك».
٥. في «ج»: «فارس».
٦. ديوان كعب بن زهير، ص ٦٩.
٧. في المطبوع: + «قد».
٨. في «ج»: – «و كذا».
٩. في «ص» و المطبوع: + «أن».
١٠. «ذو الرمّة غيلان بن عقبة العدوي» المكنّى بأبي الحارث، من شعراء العرب في عهد خلافة هشام بن عبد الملك، مات في سنة ١١٧ ق و له أربعون سنة، و هو على مذهب عدل. راجع: إكمال الكمال لابن ماكولا، ج ١، ص ٣٧٦؛ تأريخ مدينة دمشق، ج ٤٨، ص ١٤٢، الرقم ٥٥٦٦؛ سير أعلام النبلاء، ج ٥، ص ٢٦٧، الرقم ١٢٨.
١١. في «ألف، ر، ص» و المطبوع: «أن يلجّ».
١٢. نقله أبو الفرج في الأغاني، ج ١٨، ص ٢٦٠ عن ذي الرمّة.

و الدمعُ لا يَجوزُ عليه العَزمُ[١]، و إنّما أراد أنّه[٢] كادَ و قارَبَ.

و قال أبو الأَسوَدِ الدؤَليُّ:

و كُنتَ متىٰ تَهمُمْ يَمينُكَ مَرّةً لِتَفعَلَ خَيراً تَقتَفيها[٣] شِمالُكا[٤]

و علىٰ هذا خَرَجَ قولُه تَعالىٰ: ﴿جِداراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ﴾[٥]؛ أي: يَكادُ.

٩٨

و قالَ الحارِثيُّ[٦]:

يُريدُ الرُّمحُ صَدرَ أبي بَراءٍ و يَرغَبُ عن دِماءِ بَني عَقيلِ[٧]

و مِن وجوهِ الهَمِّ الشهوةُ و مَيلُ الطِّباعِ[٨]؛ لأنّ الإنسانَ قد يَقولُ فيما يَشتَهيهِ و يَميلُ طَبعُه إليه: لَيسَ هذا مِن هَمّي، و هذا[٩] أهَمُّ الأشياءِ إلَيَّ. و التجوُّزُ باستعمالِ

١. في «ب»: «العزم عليه» بدل «عليه العزم».

٢. في «ج، ص»: - «أنّه».

٣. في «ألف، ب»: «تتّبعها». و في «د»: «يقتضيها». و في حاشية «ر»: «تعتقبها».

٤. ديوان أبي الأسود الدؤلي، ص ٥٠، و البيت فيه هكذا:

«أراك متى تهمم يمينك مرّة لتفعل خيراً تعتقبها شمالكا».

٥. الكهف (١٨): ٧٧.

٦. في «ألف، ج»: «الحارث». و في «ب»: - «الحارثي». و في «ر»: «الحرث». و الصحيح ما أثبتناه، كما صرّح به في أكثر المصادر التي حكت البيت. و يحتمل أن يكون الشاعر هو النجاشيّ الحارثي قيس بن عمرو، الذي ضربه أمير المؤمنين عليّ عليه السلام حدّاً على شُربه الخمر بالكوفة أوّل يوم من شهر رمضان مع أبي سمّاك الأسد. راجع للمزيد: الفقيه، ج ٤، ص ٥٥، ح ٥٠٨٩؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٣٨٢؛ تأريخ مدينة دمشق، ج ٤٩، ص ٤٧٥؛ الإصابة، ج ٥، ص ٤٠٣.

٧. حكي عنه في: مجاز القرآن لأبي عبيدة، ج ١، ص ٤١٠؛ مجمع البيان، ج ٣، ص ٢٢٤؛ التبيان، ج ٦، ص ١٢١؛ الكشف و البيان عن تفسير القرآن، ج ٦، ص ١٨٥؛ الاستذكار، ج ١، ص ١٠١. و في تأويل مشكل القرآن، ص ١٣٣ نسبه إلى أبي عبيدة.

٨. في «ب» و المطبوع: «الطبع».

٩. في المطبوع: + «من».

الهِمّةِ[1] مكانَ الشهوةِ ظاهرٌ في اللُّغةِ.

و قد رُويَ هذا التأويلُ عن الحَسَنِ البَصريِّ، قالَ: أمّا هَمُّها فكانَ أخبَثَ الهَمِّ، و أمّا هَمُّه[2] فما طُبِعَ عليه الرجالُ مِن شَهوَةِ النساءِ.

فإذا كانَت وجوهُ هذه[3] اللفظةِ مختلفةً متَّسِعةً ـ علىٰ ما ذَكرناه ـ نَفَينا عن نبيِّ اللّٰهِ ما لا يَليقُ به، و هو العَزمُ علَى القبيحِ، و أجَزنا باقيَ الوجوهِ؛ لأنّ كُلَّ واحدٍ مِنها يَليقُ بحالِه.

فإن قيلَ: فهَل يَسوغُ حَملُ الهَمِّ في الآيةِ علَى العَزمِ و الإرادةِ، و يَكونُ مع ذلك لها وجهٌ صحيحٌ يَليقُ بالنبيِّ عليه السلام؟

قُلنا: نَعَم، متىٰ[4] حَمَلنا الهَمَّ هاهنا علَى العَزمِ جاز أن نُعلِّقَه بغَيرِ القَبيحِ و نَجعَلَه مُتَناوِلاً لضَربِها أو دَفعِها[5] عن نفسِه؛ كما يَقولُ القائلُ: قد كُنتُ هَمَمتُ بفُلانٍ[6]؛ أي: بأن أُوقِعَ به ضَرباً أو مكروهاً.

فإن قيلَ: فأيُّ فائدةٍ علىٰ هذا التأويلِ في قولِه تَعالىٰ: ﴿لَوْلا أَنْ رَأىٰ بُرْهانَ رَبِّهِ﴾[7]، و الدفعُ لها عن نفسِه طاعةٌ لا يَصرِفُ[8] البُرهانُ عنها؟

قُلنا: يَجوزُ أن يَكونَ لمّا هَمَّ بدَفعِها و ضَربِها أراهُ اللّٰهُ تَعالىٰ بُرهاناً علىٰ أنّه إن

---

١. في «ج»: «الهمّ».

٢. أي همّ يوسف عليه السلام.

٣. في «ر»: - «هذه».

٤. في «ج»: «إن».

٥. في «ج»: «و دفعها» بدل «أو دفعها». و في «ب»: «متنازلاً لصرفها و دفعها» بدل «متناولاً لضربها أو دفعها». و في «ص»: «أو لدفعها».

٦. في المطبوع: + «بن فلان».

٧. يوسف (١٢): ٢٤.

٨. في «ج»: «لا يصرفنا».

أقدَمَ علىٰ ما هَمَّ به أهلَكَه أهلُها و قَتَلوه، أو أنّها[1] تَدَّعي عليه المُراوَدةَ علَى القبيحِ و تَقرِفُه[2] بأنّه دَعاها إليه، و ضَرَبَها لِامتناعِها منه. فأخبَرَ[3] تَعالىٰ أنّه صَرَفَ بالبُرهانِ عنه السوءَ و الفحشاءَ اللَّذَين هما: القَتلُ و المكروهُ، أو ظَنَّ القبيحِ به و اعتقادَه فيه.

٩٩

فإن قيلَ: هذا الجوابُ يَقتَضي[4] أنّ جوابَ لفظةِ «لَولا» يَتقدَّمُها في ترتيبِ الكلامِ، و يَكونُ التقديرُ: لَولا أن رأىٰ بُرهانَ ربِّه لَهَمَّ بضَربِها. و تَقدُّمُ جوابِ «لَولا» قبيحٌ. أو يَقتَضي أن يَكونَ «لَولا» بغَيرِ جوابٍ.

قُلنا: أمّا تَقدُّمُ جوابِ «لَولا» فجائزٌ مُستَعمَلٌ، و سنَذكرُ ذلكَ فيما نَستأنِفُه مِن الكلامِ عندَ الجوابِ المُختَصِّ بذلكَ، و نَحنُ غيرُ مُفتَقِرينَ إليه في جوابِنا هذا؛ لأنّ العَزمَ علَى الضربِ و الهَمَّ به قد وَقَعَ إلّا أنّه انصَرَفَ عنه بالبُرهانِ الذي رآه، و يَكونُ تقديرُ الكلامِ و تلخيصُه: و لقَد هَمَّت به، و هَمَّ[5] بدَفعِها، لَولا أن رأىٰ بُرهانَ ربِّه لَفَعَلَ ذلكَ.

فالجوابُ[6] المتعلِّقُ بـ«لَو لا» محذوفٌ في الكلامِ، كما حُذِفَ[7] الجوابُ في قولِه تَعالىٰ: ﴿وَ لَوْلاٰ فَضْلُ اللّٰهِ عَلَيْكُمْ وَ رَحْمَتُهُ وَ أَنَّ اللّٰهَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾[8]؛ معناه: و لَولا فَضلُ اللّٰهِ عليكم لَهَلَكتم.

---

١. في «ج، د، ر»: «و أنّها».

٢. هكذا ظاهر جميع النسخ التي قوبلت. و في المطبوع: «تقذفه». و أصل «القَرْف» و «الاقتراف»: قشر اللحاء عن الشجر، و الجلدة عن الجرح. و يقال: قَرَفتُ فلاناً بكذا، إذا عبته به، أو اتّهمته. راجع: مفردات ألفاظ القرآن، ج ١، ص ٦٦٧؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٢٨٠ (قرف).

٣. في «ج، ص» و المطبوع: + «اللّٰه».

٤. في «ألف»: «يقضي».

٥. في «ج»: + «بها أي».

٦. في «ب، ج، د»: «و الجواب».

٧. في «ب، ج، د، ر»: «يحذف».

٨. النور (٢٤): ٢٠.

و مِثلُه: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ * لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾[١]؛ معناه: لَو تَعلَمونَ عِلمَ اليقينِ لَم تَتَنافَسوا[٢] في الدنيا و لَم[٣] تَحرِصوا علىٰ حُطامِها. و قالَ امرؤُ القَيسِ:

فلَو أنّها نَفسٌ تَموتُ سَويّةً و لكنّها نَفسٌ تَساقَطُ أنفُسا[٤]

أرادَ: فلَو أنّها نفسٌ تَموتُ سَويّةً لَتقضّت و فَنِيَت.

فحَذَفَ الجوابَ تعويلاً علىٰ أنّ الكلامَ يَقتَضيه و يَتعلَّقُ به.

علىٰ أنّ مَن حَمَلَ هذه الآيةَ علَى الوجهِ الذي لا يَليقُ بنبيِّ اللّٰهِ عليه السلام و أضافَ العَزمَ علَى المعصيةِ إليه[٥] لا بُدَّ له مِن تقديرِ جوابٍ محذوفٍ، و يَكونُ التقديرُ علىٰ تأويلِه: و لقَد هَمَّت بالزِّنىٰ، و هَمَّ بمِثلِه[٦]، و لَو[٧] لا أن رأىٰ بُرهانَ رَبِّه لَفَعَلَه.

فإن قيلَ: متىٰ عَلَّقتم العَزمَ في الآيةِ و الهَمَّ[٨] بالضربِ أو الدفعِ كانَ ذلكَ مُخالِفاً للظاهرِ.

قُلنا: لَيسَ الأمرُ علىٰ ما ظَنَّه هذا السائلُ؛ لأنّ الهَمَّ في ظاهرِ[٩] الآيةِ مُتعلِّقٌ بما لا يَصِحُّ أن يَتعلَّقَ به العَزمُ و[١٠] الإرادةُ علَى الحقيقةِ، لأنّه تَعالىٰ قالَ: ﴿وَ لَقَدْ هَمَّتْ بِهِ

١٠٠

١. التكاثر (١٠٢): ٥ و ٦.
٢. في «ألف، د، ر، ل»: «لم تنافسوا».
٣. في «ب، د، ر، ص»: - «لم».
٤. ديوان امرئ القيس، ص ١١٨، و فيه: «جميعة» بدل «سويّة».
٥. في «ج»: - «إليه».
٦. في «ج»: + «بها».
٧. في «ص» و المطبوع: «لو» بدون واو العطف.
٨. في «ر»: - «و الهمّ».
٩. في المطبوع: «هذه».
١٠. في «ألف»: - «العزم و».

وَ هَمَّ بِها﴾، فتَعلَّقَ الهَمُّ في ظاهرِ الكلامِ بذَواتِهما، و الذاتُ[١] الموجودةُ الباقيةُ لا يَصِحُّ أن تُرادَ[٢] و يُعزَمَ[٣] عليها، فلابُدَّ مِن تقديرِ أمرٍ محذوفٍ[٤] يَتعلَّقُ العَزمُ به ممّا يَرجِعُ إليهما و يَختَصّانِ به، و رجوعُ الضربِ و الدفعِ إليهما كرجوعِ ركوبِ الفاحشةِ، فلا ظاهرَ للكلامِ يَقتَضي خِلافَ ما ذَكرناه؛ أ لا تَرىٰ أنّ القائلَ إذا قالَ: قد هَمَمتُ بفُلانٍ،؛فظاهرُ الكلامِ يَقتَضي تَعلُّقَ عزمِه و همِّه بأمرٍ يَرجِعُ إلىٰ فُلانٍ؟! و لَيسَ بعضُ الأفعالِ بذلكَ[٥] أَولىٰ مِن بعضٍ؛ فقَد[٦] يَجوزُ أن يُريدَ أنّه هَمَّ بقَصدِه أو بإكرامِه أو إهانتِه[٧] أو غيرِ ذلكَ مِن ضُروبِ الأفعالِ، علىٰ أنّه لَو كانَ للكلامِ ظاهرٌ يَقتَضي خِلافَ ما ذَكرناه ـ و إن كُنّا قد بيّنّا أنّ الأمرَ بخِلافِ ذلكَ ـ لَجازَ أن نَعدِلَ[٨] عنه، و نَحمِلَه علىٰ خِلافِ الظاهرِ؛ للدليلِ العقليِّ الدالِّ علىٰ تنزيهِ الأنبياءِ عليهم السلام عن القَبائح[٩].

فإن قيلَ: الكلامُ في قولِه تَعالىٰ: ﴿وَ لَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَ هَمَّ بِها﴾ خَرَجَ مَخرَجاً واحِداً؛ فلِمَ جَعَلتم هَمَّها به مُتعلِّقاً بالقَبيحِ[١٠] و هَمَّه بها مُتعلِّقاً بالضربِ أو الدفعِ[١١] علىٰ ما ذَكرتم؟

---

١. في «ج»: «و الذوات».
٢. في «ألف، ب»: «أن يراد».
٣. في «د، ر»: «و تعزم».
٤. في «ج»: + «إليها».
٥. في «ل»: «في ذلك» بدل «بذلك».
٦. في «ص، ل»: «و قد».
٧. في «ب» و المطبوع: «بإهانته».
٨. في «ب، د»: «أن يعدل».
٩. في «ج»: - «عن القبائح».
١٠. في «ب»: «بالقبائح». و في «ألف، د» و المطبوع: «بالقبح».
١١. في «ب» و المطبوع: «و الدفع».

قُلنا: أمّا الظاهرُ، فلا[1] يَدُلُّ علَى الأمرِ[2] الذي تَعلَّقَ به الهَمُّ و العَزمُ منهما جميعاً، و إنّما أثبَتنا هَمَّها به مُتعلِّقاً بالقَبيحِ لشَهادةِ الكتابِ و الآثارِ بذلكَ، و هي ممَّن يَجوزُ عليها فِعلُ القبيحِ، و لَم يؤمِنْ دليلٌ[3] مِن جوازِه عليها كما أُمِنَ[4] ذلكَ فيه عليه السلام.

و المَوضِعُ الذي يَشهَدُ بذلكَ مِن الكتابِ قولُه تَعالىٰ: ﴿وَ قالَ نِسْوَةٌ فِی الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُراوِدُ فَتاها عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَها حُبًّا إِنَّا لَنَراها فِی ضَلالٍ مُبِينٍ﴾[5]، و قولُه تَعالىٰ: ﴿وَ راوَدَتْهُ الَّتِی هُوَ فِی بَيْتِها عَنْ نَفْسِهِ﴾[6]، و قولُه تَعالىٰ حاكياً عنها: ﴿الآنَ حَصْحَصَ الحَقُّ أَنَا راوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾[7]، و في مَوضِعٍ آخَرَ: ﴿قالَتْ فَذلِكُنَّ الَّذِی لُمْتُنَّنِی فِيهِ وَ لَقَدْ راوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ﴾[8].

۱۰۱ و الآثارُ واردةٌ بإطباقِ مُفسِّري القُرآنِ و مُتأوِّليه علىٰ أنّها هَمَّت بالمعصيةِ و الفاحِشةِ.

و أمّا[9] هو عليه السلام فقَد تَقدَّمَ مِن الأدلّةِ العقليّةِ ما يَدُلُّ علىٰ أنّه لا يَجوزُ أن يَفعَلَ القبيحَ، و لا يَعزِمَ عليه، و قد استَقصَينا ذلكَ في صدرِ هذا[10] الكتابِ.

فأمّا ما يَدُلُّ مِن القُرآنِ علىٰ أنّه عليه السلام ما هَمَّ بالفاحشةِ، و لا عَزَمَ عليها فمَواضِعُ كَثيرةٌ.

---

۱. في «ج»: «فإنّه لا» بدل «فلا».
۲. في «ج»: «الظاهر».
۳. في المطبوع: + «ذلك».
٤. في «ألف، ر»: «أومن».
٥. يوسف (۱۲): ۳۰.
٦. يوسف (۱۲): ۲۳.
۷. يوسف (۱۲): ٥۱.
۸. يوسف (۱۲): ۳۲.
۹. في «د، ل»: «فأمّا».
۱۰. في «د»: – «هذا».

مِنها: قولُه تَعالىٰ: ﴿كَذٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَ الْفَحْشاءَ﴾[١]. و قولُه تَعالىٰ[٢]: ﴿ذٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾.[٣] فلَو[٤] كانَ الأمرُ كما قالَ[٥] الجُهّالُ مِن جُلوسِه مِنها مَجلِسَ[٦] الخائنِ و انتهائه إلىٰ حَلِّ السَّراويلِ ـ حوشِيَ[٧] مِن ذلكَ ـ لَم يَكُن السوءُ و الفَحشاءُ مُنصَرِفَينِ[٨] عنه، و لَكانَ خائناً بالغَيبِ.

و قولُه تَعالىٰ حاكياً عنها: ﴿وَ لَقَدْ راوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ﴾[٩]، و في مَوضِعٍ آخَرَ: ﴿أَنَا راوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصّادِقِينَ﴾[١٠]، و قولُ العزيزِ لَمّا رأى القَميصَ[١١] قُدَّ مِن دُبُرٍ: ﴿إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾،[١٢] فنَسَبَ الكَيدَ إلَى المَرأةِ دونَه.

و قولُه تَعالىٰ حاكياً عن[١٣] زَوجِها لمّا وَقَفَ علىٰ أنّ الذنبَ مِنها و بَراءةِ[١٤] يوسُفَ عليه السلام منه[١٥]: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذا وَ اسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ

١. يوسف (١٢): ٢٤.
٢. في «ج»: + «فيما حكاه سبحانه عنه».
٣. يوسف (١٢): ٥٢.
٤. في «ب، ج، د» و المطبوع: «و لو».
٥. في «ص»: «على ما قاله» بدل «كما قال». و في المطبوع: «كما زعم».
٦. في «ب، د»: «موضع» بدل «منها مجلس».
٧. في «ألف»: «و حوشي».
٨. في «ج»: «مصروفين».
٩. يوسف (١٢): ٣٢.
١٠. يوسف (١٢): ٥١.
١١. في «ج»: «قميصه».
١٢. يوسف (١٢): ٢٨.
١٣. في «ص»: + «نفس».
١٤. في «ألف، ر»: «ما رآه» بدل «براءة». و في «ص»: «و مباراة».
١٥. في «ج»: − «منه».

الْخاطِئِينَ﴾[۱]، و على مَذهَبِهم الفاسدِ[۲] كُلُّ واحدٍ مِنهما خاطئٌ يَجِبُ[۳] أن يَستَغفِرَ؛ فلِمَ خُصَّت[٤] بالِاستغفارِ دونَه؟

و قولُه تَعالىٰ[٥]: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أحَبُّ إلَيَّ مِمّا يَدْعُونَنى إلَيْهِ وَ إلّا تَصْرِفْ عَنّى كَيْدَهُنَّ أصْبُ إلَيْهِنَّ وَ أكُنْ مِنَ الْجاهِلِينَ * فَاسْتَجابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ﴾[٦]، و الِاستجابةُ[۷] تؤذِنُ بَبراءتِه مِن كُلِّ سوءٍ. و تُنبئُ أنّه لَو[۸] فَعَلَ ما ذَكروه لَكانَ قد صَبا و لَم يُصرَفْ عنه كَيدُهُنَّ.

۱۰۲ و قولُه تَعالىٰ: ﴿قُلْنَ حاشَ لِلّٰهِ ما عَلِمْنا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾[۹]، و العَزمُ علَى المعصيةِ مِن أكبَرِ السوءِ.

و قولُه تَعالىٰ حاكياً عن المَلِكِ: ﴿ائْتُونِى بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِى فَلَمَّا كَلَّمَهُ قالَ إنَّك الْيَوْمَ لَدَيْنا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾[۱۰]، و لا يُقالُ ذلكَ فيمَن فَعَلَ ما ادَّعَوه عليه.

فإن قيلَ: فأيُّ معنًى لقَولِ يوسُفَ عليه السلام: ﴿وَ ما أُبَرِّئُ نَفْسِى إنَّ النَّفْسَ لَأَمّارَةٌ بِالسُّوءِ[۱۱]﴾[۱۲]؟

---

۱. يوسف (۱۲): ۲۹.
۲. في المطبوع: + «أنّ».
۳. في المطبوع: «فيجب».
٤. في المطبوع: «اختصّت».
٥. في المطبوع: + «حاكياً عنه».
٦. يوسف (۱۲): ۳۳ و ۳٤. و في المطبوع: + ﴿إنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾.
۷. في المطبوع: «فالاستجابة».
۸. في «ر»: + «كان».
۹. يوسف (۱۲): ٥۱.
۱۰. يوسف (۱۲): ٥٤.
۱۱. في المطبوع: + ﴿إلّا ما رَحِمَ رَبّى إنَّ رَبّى غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.
۱۲. يوسف (۱۲): ٥۳. و في المطبوع: ﴿إنَّ رَبّى غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

قُلنا: إنّما أرادَ الدعاءَ و المُنازَعةَ و الشهوةَ، و لَم يُرِدِ العَزمَ علَى المعصيةِ، و هو لا يُبرّئُ نَفسَه ممّا لا تَعرىٰ[1] منه طِباعُ البَشَرِ.

و في ذلكَ جوابٌ آخَرُ اعتَمَدَه أبو عليٍّ الجُبّائيُّ[2] و اختارَه ـ و إن كانَ قد سَبَقَ إليه جماعةٌ مِن أهلِ التأويلِ و ذَكروه ـ و هو: أنّ هذا الكلامَ الذي هو ﴿و ما[3] أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ إنّما هو مِن كلامِ المرأة، لا مِن كلامِ يوسُفَ عليه السلام.

و استَشهَدوا علىٰ صحّةِ هذا التأويلِ بأنّه مَنسوقٌ علَى الكلامِ المَحكيِّ عن المرأةِ بلا شَكٍّ؛ أ لا تَرىٰ أنّه تَعالىٰ قالَ: ﴿قالَتِ امْرَأَةُ الْعَزيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا راوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَ إِنَّهُ لَمِنَ الصّادِقينَ * ذٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنّى لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَ أَنَّ اللّٰهَ لا يَهْدى كَيْدَ الْخائِنينَ * وَ ما أُبَرِّئُ نَفْسى[4]﴾[5]، فنَسَقَ الكلامَ علىٰ كلامِ المَرأةِ؟

و على هذا التأويلِ يَكونُ التبرّي مِن الخِيانةِ الذي هو ﴿ذٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنّى لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ مِن كلامِ المَرأةِ، لا مِن كلامِ يوسُفَ عليه السلام، و يَكونُ المُكَنّىٰ عنه في قولِها[6]: ﴿لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ هو يوسُفَ عليه السلام دونَ زَوجِها؛ لأنّ زَوجَها قد خانَته في الحقيقةِ بالغَيبِ، و إنّما أرادَت: أنّي[7] لم أخُن يوسُفَ عليه السلام و هو غائبٌ في السِّجنِ، و لَم أقُل فيه لمّا سُئلتُ[8] عن قِصّتي معه إلّا الحَقَّ[9]. و مَن جَعَلَ

---

۱. في «ألف، ب، د»: «لا يعرى».

۲. تقدّمت ترجمته في ص ۸۰.

۳. في المطبوع: «ما» بدون واو العطف.

٤. في «ل» و المطبوع: + ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾.

٥. يوسف (۱۲): ٥١ ـ ٥٣.

٦. في المطبوع: + «أنّي».

۷. في المطبوع: – «أنّي».

۸. في المطبوع: + «عنه و».

۹. في «ص»: «الخير».

ذلكَ مِن كلامِ يوسُفَ عليه السلام جَعَلَه محمولاً علىٰ أنّي لَم أخُنِ العزيزَ في زَوجتِه بالغَيبِ.

و هذا الجوابُ كأنّه أشبَهُ بالظاهرِ؛ لأنّ الكلامَ معه لا يَنقَطِعُ عن اتِّساقِه[1] و انتِظامِه.

١٠٣ **فإن قيلَ:** فأيُّ[2] معنًى لسَجنِه إذا كانَ عندَ القومِ[3] مُتبرِّئاً مِن المعصيةِ مُتنزِّهاً[4] عن الخِيانةِ؟

قُلنا: قد قيلَ: إنّ العِلّةَ في ذلكَ السَّترُ علَى المَرأةِ و التمويهُ[5] لأمرِها حتّىٰ لا تَفتَضِحَ و يَنكَشِفَ أمرُها لكُلِّ أحَدٍ[6]. و الذي يَشهَدُ بذلكَ قولُه تَعالىٰ: ﴿ثُمَّ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الْآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾[7].

و جوابٌ آخَرُ في الآيةِ علىٰ أنّ الهَمَّ فيها هو العَزمُ، و هو: أن يُحمَلَ الكلامُ علَى التقديمِ و التأخيرِ، و يَكونَ تلخيصُه: و لقَد هَمَّت به، و لَو[8] لا أن رأىٰ بُرهانَ رَبِّه لَهَمَّ بها. و يَجري ذلكَ مَجرىٰ قولِهم: قد كنتَ هَلَكتَ لَولا أن تَدارَكتُكَ، و قُتِلتَ لَولا أنّي[9] خَلَّصتُكَ. و المعنىٰ: لَولا تَدارُكي لَهَلَكتَ، و لَولا تخليصي[10] لَقُتِلتَ، و إن لَم يَكُن وَقَعَ هَلاكٌ و لا قَتلٌ.

---

١. في «ر»: «انتساقه».

٢. في «ب»: «فما».

٣. في «ب»: - «عند القوم».

٤. في «ج»: - «من المعصية متنزّهاً».

٥. في المطبوع: + «و الكتمان».

٦. في «ص»: + «من الناس».

٧. يوسف (١٢): ٣٥.

٨. في «ر، ص»: «لو» بدون واو العطف.

٩. في المطبوع: + «قد».

١٠. في «ج، د، ص، ل»: «تخلّصي».

و قالَ[١] الشاعرُ[٢]:

فـلا يَـدعُني قَـومي صَـريحاً لِـحُرّةٍ لَـئن كُـنتُ مـقتولاً و يَسـلَمَ عـامِرُ[٣]

و قال الآخَرُ[٤]:

فلا يَـدعُني قَـومي لِـيَومِ كَـريهةٍ[٥] لَئن لَم أُعَـجِّلْ طَـعنةً[٦] أو أُعَـجَّلِ[٧]

فقُدِّمَ جوابُ «لَئن» في البَيتَينِ جميعاً.

و قد استَبعَدَ قومٌ تقديمَ جوابِ «لَولا» عليها، قالوا[٨]: لَو جازَ ذلكَ لَجازَ قولُهم: قامَ زَيدٌ لَولا عُمرٌو، و قَصَدتُكَ لَولا بَكرٌ.

و قد بيّنّا بما أَورَدناه[٩] من الأمثِلةِ و الشواهِدِ جوازَ تقديمِ جوابِ «لَولا»، و أنّ القائلَ قد يَقولُ: قد كُنتُ قُمتُ[١٠] لَولا كَذا و كَذا، و قد كُنتُ قَصَدتُكَ لَولا أن صَدَّني فُلانٌ. و إن لَم يَقَعْ قيامٌ و لا قَصدٌ. و هذا هو الذي يُشبِهُ الآيَةَ دونَ ما ذَكروه مِن المِثالِ.

---

١. في «ب، ج، د، ص»: «قال» بدون واو العطف.

٢. القائل هو قيس بن زهير بن جَذيمة، كما صرّح به سيبويه في كتابه، ج ٣، ص ٤٦؛ لكن نُسب في الكامل في التأريخ، ج ١، ص ٥٥٩ إلى ورقاء بن زهير. و البيت حُكي أيضاً عن قائله من دون إشارة إلى اسمه في: التبيان، ج ٦، ص ١٢٣؛ خزانة الأدب، ج ١١، ص ٣٥١؛ الأمالي للسيّد المرتضى، ج ١، ص ٤٨٠؛ تفسير مجمع البيان، ج ٣، ص ٢٢٦.

٣. يعني عامر بن الطفيل.

٤. لم نعثر على قائل البيت و لا على مصدر له. و في «ألف، ر»: «آخر» بدون الألف و اللام.

٥. في «ألف، د، ر»: «صريحاً لحرّة» بدل «ليوم كريهة».

٦. في «ج»: «ضربة». و في «ص»: «طغية».

٧. راجع: التبيان، ج ٦، ص ١٢٣؛ الأمالي للسيّد المرتضى، ج ١، ص ٤٨٠؛ تفسير مجمع البيان، ج ٣، ص ٢٢٥.

٨. في «ج»: «فقالوا». و في المطبوع: «و قالوا».

٩. في «ص»: «إنّما أوردنا» بدل «بما أوردناه».

١٠. في «د» و المطبوع: «هممت».

١٠٤ و بَعدُ: فإنّ في الكلامِ شَرطاً، و هو قولُه تَعالىٰ: ﴿لَوْلا أَنْ رَأىٰ بُرْهانَ رَبِّهِ﴾، فكَيفَ يُحمَلُ علَى الإطلاقِ مع حُصولِ الشرطِ؟! و لَيسَ[١] لهم أن يَجعَلوا جوابَ «لَولا» محذوفاً؛ لأنّ جَعْلَ جوابِها موجوداً أَولىٰ، و لَيسَ تقديمُ جوابِ «لَولا» بأبعَدَ مِن حَذفِه جُملةً مِن الكلامِ، و إذا جازَ عندَهم الحَذفُ لئلّا يَلزَمَ تقديمُ الجوابِ جازَ لغَيرِهم تقديمُ الجوابِ حتّىٰ لا يَلزَمَ الحَذفُ.

فإن قيلَ: فما البُرهانُ الذي رآه يوسُفَ عليه السلام حتّى انصَرَفَ لأجلِه عن المعصيةِ؟ و هَل يَصِحُّ أن يَكونَ البُرهانُ ما رُويَ مِن أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ أراه صورةَ أبيهِ يعقوبَ عليه السلام عاضّاً علىٰ إصبَعِه مُتَوعِّداً له علىٰ مُقارَفةِ[٢] المعصيةِ؟[٣] أو يَكونَ ما رُويَ مِن أنّ المَلائكةَ نادَته بالنَّهيِ و الزَّجرِ في الحالِ[٤]؟

قُلنا: لَيسَ يَجوزُ أن يَكونَ البُرهانُ الذي رآه فانزَجَرَ به عن المعصيةِ ما ظَنَّه[٥] العامّةُ مِن الأمرَينِ اللَّذَينِ ذَكرناهما؛ لأنّ ذلكَ يَقتَضي[٦] الإلجاءَ، و يُنافي التكليفَ، و يُضادُّ المِحنةَ. و لَو كانَ الأمرُ علىٰ ما ظَنّوه لَما كانَ يوسُفُ عليه السلام يَستَحِقُّ بتنزُّهِه[٧] عمّا دَعَته إليه المَرأةُ مِن المعصيةِ مَدحاً و لا ثَواباً. و هذا مِن

---

١. في المطبوع: «فليس».
٢. في «ب، د»: «مفارقة».
٣. راجع: مسند محمّد بن قيس البجلي، ص ١٣٤؛ تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ١٧٣، ح ١٨؛ تفسير مجمع البيان، ج ٥، ص ٣٨٨. الكشف و البيان عن تفسير القرآن، ج ٥، ص ٢١٢؛ معالم التنزيل في تفسير القرآن، ج ٢، ص ٤٢٠؛ تفسير القرآن العظيم، ج ٢، ص ٤٩٢.
٤. في المطبوع: + «فانزجر». و راجع المصادر السابقة المذكورة.
٥. في «ج»: «ما حكته» بدل «به عن المعصية ما ظنّه».
٦. في المطبوع: «يفضي إلى» بدل «يقتضي».
٧. في «ب»: «تنزيهه». و في «د»: «تنزّهه».

أقبَحِ القولِ فيه عليه السلام؛ لأنّ اللّهَ تَعالىٰ قد مَدَحَه بالِامتناعِ مِن[١] المعصيةِ، و أثنىٰ عليه بذلكَ، فقالَ تَعالىٰ: ﴿كَذٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَ الْفَحْشاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾[٢].

فأمّا البُرهانُ، فيُحتَمَلُ أن يَكونَ لُطفاً لَطَفَ اللّهُ تَعالىٰ له[٣] به في تلكَ الحالِ أو قَبلَها اختارَ[٤] عندَه الِامتناعَ مِن المَعاصي و التنزُّهَ عنها، و هو الذي يَقتَضي كَونَه معصوماً؛ لأنّ العصمةَ هي ما اختارَ[٥] عندَه مِن الألطافِ التنزُّهَ[٦] عن القبيحِ و الِامتناعَ مِن فِعلِه. و يَجوزُ أن يَكونَ[٧] الرؤيةُ هاهنا بمعنَى العِلمِ، كما يَجوزُ أن يَكونَ بمعنَى الإدراكِ؛ لأنّ كِلا الوجهَينِ يَحتَمِلُه القولُ. ١٠٥

و ذَكَرَ آخَرونَ[٨] أنّ البُرهانَ هاهنا إنّما[٩] هو دَلالةُ اللّهِ تَعالىٰ ليوسُفَ عليه السلام علىٰ تحريمِ ذلكَ الفعلِ، و علىٰ أنّ مَن فَعَلَه[١٠] استَحَقَّ العِقابَ؛ لأنّ ذلكَ أيضاً صارفٌ عن الفعلِ و مُقَوٍّ لداعي[١١] الامتناعِ منه. و هذا[١٢] أيضاً جائزٌ[١٣].

---

١. في «د» و المطبوع: «عن».
٢. يوسف (١٢): ٢٤.
٣. في «ج» و المطبوع: – «له».
٤. في المطبوع: «فاختار».
٥. في «ب، ج»: «اختير».
٦. في «ب»: «فنزّه المنزّه» بدل «التنزّه».
٧. في «ألف»: + «هذه». و في المطبوع: + «معنى».
٨. في «ل»: «الآخرون».
٩. في «ب، ج، د»: – «إنّما».
١٠. في «ب»: «يفعله».
١١. في المطبوع: «لدواعي».
١٢. في «د»: «و هو».
١٣. في «ج»: «فيه» بدل «منه و هذا أيضاً جائز».

[تنزيهُ يوسفَ عليه السلام عن محبّةِ المعصيةِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ[١]: كَيفَ يَجوزُ أن يَقولَ يوسُفُ عليه السلام: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾[٢] و نَحنُ نَعلَمُ أنّ سَجنَهم له معصيةٌ[٣]، كما أنّ ما دَعَوه إليه معصيةٌ، و محبّةُ المعصيةِ عندَكم لا تَكونُ إلّا قبيحةً؟

الجوابُ: قُلنا في تأويلِ هذه الآيةِ **جوابانِ:**

أحَدُهما: أنّه أرادَ بقَولِه: ﴿أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ أخَفُّ علَيَّ و أسهَلُ[٤]. و لَم يُرِدِ المَحبّةَ التي هي الإرادةُ علَى الحقيقةِ. و هذا يَجري مَجرىٰ أن يُخيَّرَ أحَدُنا بينَ فِعلَين يَنزِلانِ به يَكرَهُهما و يَشُقّانِ عليه، فيَقولُ في الجوابِ: كذا أحَبُّ إلَيَّ. و إنّما يُريدُ ما ذَكرناه مِن السهولةِ و الخِفّةِ.

و الوجهُ[٥] الآخَرُ: أنّه أراد أنّ تَوطيني نفسي و تصبيري[٦] لها علَى السِّجنِ أحَبُّ إلَيَّ مِن مُواقَعةِ المعصيةِ.

فإن قيلَ: هذا خِلافُ الظاهرِ؛ لأنّه مُطلَقٌ، و قد أضمَرتم فيه.

قُلنا: لا بُدَّ من مُخالَفةِ الظاهرِ؛ لأنّ السِّجنَ نفسَه لا يَجوزُ أن يَكونَ مُراداً ليوسُفَ عليه السلام، و كَيفَ يُريدُه و إنّما السِّجنُ البُنيانُ المخصوصُ؟! و إنّما يَكونُ للكلامِ ظاهرٌ[٧] يُخالِفُ[٨] ما قُلناه إذا قُرِئَ: «رَبِّ السَّجْنُ» بفَتحِ السينِ،

---

١. في «ألف»: «قال».

٢. يوسف (١٢): ٣٣.

٣. في المطبوع: + «و محنة».

٤. في «ب»: «أخفّ و أسهل عليّ» بدل «أخفّ عليّ و أسهل».

٥. في «ص»: «و الجواب».

٦. في «ب، ج»: «و تصبّري».

٧. في «د» و المطبوع: «الكلام ظاهره» بدل «للكلام ظاهر».

٨. في «ج»: «قلنا: إنّما يكون الكلام يخالف بظاهره» بدل «و إنّما يكون الكلام ظاهره يخالف».

و إن كانَت هذه القراءةُ أيضاً مُحتَمِلةً للمعنَى الذي ذَكرناه؛ فكأنّه أرادَ: أنّ سَجني نفسي عن المعصيةِ أحَبُّ إلَيَّ مِن مُواقَعتِها، فرَجَعَ معنَى السَّجنِ إلىٰ فِعلِه دونَ فِعالِهم[١].

١٠٦ و إذا كانَ الأمرُ علىٰ ما ذَكرناه، فلَيسَ للمُخالِفِ أن[٢] يُضمِرَ في الكلامِ[٣]: أنّ كَوني في السِّجنِ و جُلوسي فيه أحَبُّ إلَيَّ بأَولىٰ ممّن أضمَرَ ما ذَكرناه؛ لأنّ كِلا الأمرَينِ يَعودُ إلى السِّجنِ و يَتعلَّقُ به.

فإن قيلَ: كَيفَ يَقولُ: ﴿**السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ**﴾ و هو لا يُحِبُّ ما دَعَوه إليه علىٰ وجهٍ مِن الوجوهِ، و مِن شأنِ هذه اللفظةِ أن تُستَعمَلَ بَينَ شَيئَينِ مُشتَرِكَينِ في معناها[٤]؟

قُلنا: قد تُستَعمَلُ هذه اللفظةُ فيما لا اشتراكَ فيه؛ أ لا تَرىٰ أنّ مَن خُيِّرَ بَينَ ما يَكرَهُه و[٥] ما يُحِبُّه[٦] سائغٌ[٧] أن يَقولَ: «هذا أحَبُّ إلَيَّ[٨]» و إن لَم يَحسُنْ[٩] أن يَقولَ ذلكَ مُبتَدِئاً مِن غيرِ أن يُخيَّرَ ـ هذا أحَبُّ إلَيَّ مِن هذا ـ إذا كانا لا يَشتَرِكانِ في مَحَبّتِه.

---

١. في «ب» و المطبوع: «أفعالهم».
٢. في «ص»: «المخالف بأن» بدل «للمخالف أن».
٣. في «ب»: «للكلام» بدل «في الكلام».
٤. في «ج، ل»: «معناهما».
٥. في «ر» و المطبوع: + «بين».
٦. في «ص»: «لا يكرهه» بدل «يحبّه».
٧. في المطبوع: «ساغ له» بدل «سائغ».
٨. في «ج» و المطبوع: + «من هذا».
٩. في المطبوع: «و إن لم يخيّر يحسن»، و هو من تصحيف محقّقه. و أمّا الكلام لا يستقيم إلّا بحذف العبارة «هذا أحبّ إليّ من هذا» الآتية، أو أن تكون تلك العبارة بدلاً من «ذلك» في قوله: «لم يحسن أن يقول ذلك مبتدئاً» و لو مع تكلّف جدّاً.

و إنّما سُوِّغَ ذلكَ علىٰ أحَدِ الوجهَينِ دونَ الآخَرِ؛ لأنّ[١] المُخيَّرَ بَينَ الشيئَينِ في الأصلِ لا يُخيَّرُ بَينَهما إلّا و هما مُرادانِ له، أو ممّا يَصِحُّ أن يُريدَهما. فموضوعُ التخييرِ يَقتَضي ذلكَ و إن حَصَلَ فيما يُخالِفُ أصلَ موضوعِه؛ فمَن[٢] قالَ ـ و قد خُيِّرَ بَينَ شيئَينِ لا يُحِبُّ أحَدَهما ـ: «هذا أحَبُّ إلَيَّ» إنّما يَكونُ مُجيباً بما يَقتَضيه أصلُ الموضوعِ في التخييرِ.

و يُقارِبُ ذلكَ قولُه تَعالىٰ: ﴿قُلْ أَ ذلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ﴾[٣]، و نَحنُ نَعلَمُ أنّه لا خَيرَ في العِقابِ، و إنّما حَسُنَ القولُ لوقوعِه مَوقِعَ التقريعِ و التوبيخِ[٤] علَى اختيارِ المَعاصي علَى الطاعاتِ، و أنّهم ما آثَروها إلّا لِاعتقادِهم أنّ فيها خَيراً و نَفعاً[٥]، فقيلَ: أ ذلكَ خَيرٌ علىٰ ما تَظُنّونه[٦] و تَعتَقِدونَه[٧] أم كَذا و كَذا؟

و قد قالَ قومٌ[٨] في قولِه تَعالىٰ: ﴿أَ ذلِكَ خَيْرٌ﴾: إنّه إنّما حَسُنَ لِاشتراكِ الحالتَينِ[٩] في بابِ المَنزِلةِ، و إن لَم يَشتَرِكا في الخَيرِ و النفعِ، كما قالَ تَعالىٰ: ﴿خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَ أَحْسَنُ مَقِيلاً﴾.[١٠]

---

١. في «ألف، ب، د، ر، ص، ل»: «أنّ».
٢. في المطبوع: «و من».
٣. الفرقان (٢٥): ١٥.
٤. في «ص، ل»: «التوبيخ و التقريع» بدل «التقريع و التوبيخ».
٥. في «ج»: – «و نفعاً».
٦. في «ب»: «تظنّوه» و في «ألف، ص»: «يظنّونه».
٧. في «ألف، ص»: «و يعتقدونه».
٨. في المطبوع: – «قوم».
٩. في «د، ص، ل»: «الحالين».
١٠. الفرقان (٢٥): ٢٤.

و مِثلُ هذا المَعنىٰ يَتأتّىٰ في قولِه: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ[١]﴾؛ لأنّ الأمرَينِ ـ يعني المعصيةَ و دخولَ السِّجنِ ـ مُشترَكانِ في أنّ لكُلٍّ[٢] مِنهما داعياً و عليه باعثاً، و إن لَم يَشتَرِكا في تَناوُلِ المَحبّةِ. فجُعِلَ اشتراكُهما في داعي[٣] المَحبّةِ اشتراكاً في المَحبّةِ نفسِها، و أُجريَ اللفظُ علىٰ ذلكَ.

فإن قيلَ: كَيفَ يَقولُ: ﴿وَ إِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَ أَكُنْ مِنَ الجاهِلِينَ﴾[٤] و عندَكم أنّ[٥] القبيحَ منه عليه السلام لَيسَ بمشروطٍ[٦] بارتفاعِ الكَيدِ عنه؛ بل هو مُمتَنِعٌ منه و إن وَقَعَ الكَيدُ؟!

قُلنا: إنّما أرادَ يوسُفُ عليه السلام: أنّك متىٰ لَم تَلطُفْ لي بما[٧] تَدعوني إلىٰ مُجانَبةِ الفاحِشةِ و تُثبِّتُني[٨] علىٰ تَركِها صَبَوتُ[٩]. و هذا منه انقطاعٌ[١٠] إلَى اللّٰهِ تَعالىٰ و تسليمٌ لأمرِه، و أنّه لَولا مَعونَتُه و لُطفُه ما نَجا مِن الكَيدِ. و الكلامُ و إن تَعلَّقَ في الظاهرِ بالكَيدِ نفسِه فقالَ عليه السلام: ﴿وَ إِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ﴾، فالمُرادُ بـه: إلّا تَصرِفْ عنّي ضَرَرَ كَيدِهِنَّ؛ لأنّهنَّ إنّما أجرَينَ بالكَيدِ إلىٰ مُساعَدتِه لهنَّ علَى ١٠٧

---

١. في «ألف، ب، د، ر»: - «أحبّ إليّ».
٢. في «ج»: + «واحد».
٣. في «د» و المطبوع: «دواعي».
٤. يوسف (١٢): ٣٣.
٥. في «ل» و المطبوع: + «امتناع».
٦. في «ب، ج، د»: «مشروطاً». و في الطبوع: «مشروط».
٧. في المطبوع: «بي لما» بدل «لي بما». و «لَطَفَ به» و «له» كلاهما صحيحان.
٨. في «ر»: «و تثبيتي».
٩. في المفردات للراغب، ص ٤٧٥ (صبو): «صَبا فلان يَصْبو صَبْواً و صَبْوَةً، إذا نزع و اشتاق، و فَعَلَ فعلَ الصبيان».
١٠. في «ج»: «انقطاع منه» بدل «منه انقطاع».

المعصيةِ، فإذا عُصِمَ منها و لُطِفَ له في الِانصرافِ عنها كانَ[1] الكَيدُ مصروفاً عنه مِن حَيثُ لَم يَقَعْ ضَرَرُه و ما أَجرىٰ به إليه، و لهذا يُقالُ لِمَن أجرىٰ بكلامِه إلىٰ غرضٍ: لَم يَقَعْ ما قُلتَ شَيئاً؛ و لِمَن فَعَلَ ما لا تأثيرَ له: ما فَعَلتَ شَيئاً. و هذا بَيِّنٌ بحَمدِ اللّٰهِ تَعالىٰ.

[تنزيهُ يوسُفَ عليه السلام عن التعويلِ علىٰ غيرِ اللّٰهِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: كَيفَ يَجوزُ علىٰ يوسُفَ عليه السلام ـ و هو نبيٌّ مُرسَلٌ ـ أن يُعوِّلَ في إخراجِه مِن السِّجنِ علىٰ غيرِ اللّٰهِ تَعالىٰ، و يَتَّخِذَ سِواه في ذلكَ وكيلاً[2] في قولِه للذي كانَ معه: ﴿اذْكُرْنِى عِنْدَ رَبِّكَ﴾[3]، حتّىٰ وَرَدَت الرواياتُ[4]: أنّ سببَ طولِ حَبسِه عليه السلام إنّما كانَ لأنّه عَوَّلَ علىٰ غيرِ اللّٰهِ تَعالىٰ؟!

الجوابُ: قُلنا: إنّ سَجنَه عليه السلام إذا كانَ قَبيحاً و مُنكَراً فعَلَيه أن يَتوصَّلَ إلىٰ إزالتِه بكُلِّ وجهٍ و سببٍ، و يَتشبَّثَ[5] إليه بكُلِّ ما يَظُنُّ أنّه يُزيلُه عنه، و يَجمَعَ فيه بَينَ الأسبابِ المُختَلِفةِ. فلا يَمتَنِعُ علىٰ هذا أن يَضُمَّ إلىٰ دُعائه اللّٰهَ تَعالىٰ و رغبتِه إليه في خَلاصِه مِن السِّجنِ أن يَقولَ لبَعضِ مَن يَظُنُّ أنّه سيؤدّي قولَه[6]: ﴿اذْكُرْنِى﴾، و نَبِّهْ علىٰ خَلاصي. و إنّما القبيحُ أن يَدَعَ التوكُّلَ و يَقتَصِرَ علىٰ غيرِه؛ فأمّا أن يَجمَعَ بَينَ التوكُّلِ و الأخذِ بالحَزمِ فهو الصوابُ الذي يَقتَضيهِ الدينُ و العقلُ.

---

١. في «ب، د، ر، ص، ل»: «فكان».

٢. في المطبوع: «وكيلاً في ذلك» بدل «في ذلك وكيلاً».

٣. يوسف (١٢): ٤٢.

٤. في «د، ص، ل»: «الرواية».

٥. في «ب، ج، د، ر، ص، ل»: «و يتسبّب».

٦. في «د» و المطبوع: + «له».

و يُمكِنُ أيضاً أن يكَونَ اللّٰهُ تَعالىٰ أَوحىٰ إليه بذلك، و أمَرَه بأن[١] يَقولَ للرجُلِ ما قالَه.

[تنزيهُ يوسفَ عليه السلام عن إلحاقِ الأذىٰ بأبيه]

مسألةٌ: فإن قيلَ: ما[٢] الوجهُ في طَلَبِ يوسُفَ عليه السلام أخاه مِن إخوتِه، ثُمّ حَبسِه له عن الرجوعِ إلىٰ أبيه، مع عِلمِه بما يَلحَقُه عليه[٣] مِن[٤] الحُزنِ؟ و هَل هذا إلّا إضرارٌ[٥] به و بأبيه؟ ١٠٨

الجوابُ: قُلنا: الوجهُ في ذلكَ ظاهرٌ؛ لأنّ يوسُفَ عليه السلام لَم يَفعَلْ ذلكَ إلّا بوَحيٍ مِن اللّٰهِ تَعالىٰ إليه، و ذلكَ امتحانٌ[٦] منه لنبيِّه يعقوبَ عليه السلام و ابتلاءٌ لصَبرِه، و تعريضٌ للعالي مِن مَنزلةِ الثوابِ. و نَظيرُ ذلكَ امتحانُه له عليه السلام بأن صَرَفَ عنه خَبَرَ يوسُفَ عليه السلام طول تِلكَ المُدّةِ حتّىٰ ذَهَبَ بَصَرُه بـالبُكاءِ عليه. و إنّما أمَرَهم يوسُفُ عليه السلام بأن يَلطُفوا بأبيهم[٧] في إرسالِه، مِن غَيرِ أن يَكذِبوه أو يَخدَعوه.

فإن قيلَ: أ لَيسَ قد قـالوا[٨]: ﴿سَـنُرٰاوِدُ عَـنْهُ أبٰاهُ﴾[٩]، و المُـراوَدةُ هـي الخِـداعُ و المَكرُ[١٠]؟

---

١. في «ج»: «أن» بدون الباء الجارّة.

٢. في المطبوع: «فما».

٣. في «ج»: - «عليه».

٤. في المطبوع: + «الخوف و».

٥. في المطبوع: «إضراراً».

٦. في «ج»: «امتحاناً» بدل «و ذلك امتحان».

٧. في «ج»: «بأبيه».

٨. في «ألف، ر، ل»: + «له».

٩. يوسف (١٢): ٦١. و في المطبوع: + ﴿وَ إنّا لَفاعِلُونَ﴾.

١٠. في «ج»: «المكر و الانخداع» بدل «الخداع و المكر».

قُلنا: لَيسَ المُراوَدةُ ما ظَنَنتم؛ بَل هي التلطُّفُ و التسبُّبُ و الاِحتيالُ[١]، و قد يَكونُ ذلكَ مِن جهةِ الصدقِ و الكَذِبِ جميعاً، و إنّما أمَرَهم بفعلِه علىٰ أحسَنِ الوجوهِ، فإن خالَفوه فلا لَومَ إلّا عليهم.

[تنزيهُ يوسُفَ عليه السلام عن الكَذِبِ و تُهمَةِ إخوَتِه]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما معنىٰ جَعْلِ السقايةِ في رَحلِ أخيه؟ و ذلكَ تعريضٌ منه لأخيه لِلتُّهَمَةِ[٢]. ثُمّ إنّ[٣] مؤذِّنَه نادىٰ[٤] بأنّهم سارقونَ[٥]، و لَم يَسرِقوا علَى الحَقيقةِ!

الجوابُ: قُلنا: أمّا جَعلُ السقايةِ في رَحلِ أخيه فالغرضُ فيه التسبُّبُ إلَى احتباسِ أخيه عندَه، و يَجوزُ أن يَكونَ ذلكَ بأمرِ اللّٰهِ تَعالىٰ. و قد رُويَ[٦]: أنّه عليه السلام أعلَمَ أخاه بذلكَ؛ ليَجعَلَه طريقاً إلَى التمسُّكِ به[٧]. فقَد خَرَجَ علىٰ هذا القولِ مِن أن يَكونَ مُدخِلاً علىٰ أخيه غَمّاً و ترويعاً[٨] بما جَعَلَه مِن السِّقايةِ في رَحلِه.

و لَيسَ بمُعرِّضٍ له للتُّهمَةِ بالسَّرِقةِ؛ لأنّ وجودَ السقايةِ في رَحلِه يَحتَمِلُ وجوهاً كثيرةً[٩] غيرَ السَّرِقَةِ، فلَيسَ[١٠] يَجبُ صَرفُه إليها إلّا بدَليلٍ. و علىٰ مَن صَرَفَ

---

١. في «ج»: - «و الاحتيال».

٢. في «ج» و المطبوع: «بالتهمة».

٣. في المطبوع: + «أذّن».

٤. في المطبوع: «و نادى».

٥. إشارة إلى الآية ٧٠ من سورة يوسف (١٢): ﴿فَلَمّا جَهَّزَهُمْ بِجَهازِهِمْ جَعَلَ السِّقايَةَ فى رَحْلِ أخيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُها الْعيرُ إنَّكُمْ لَسارِقُونَ﴾.

٦. في «د»: «يروى».

٧. راجع: تفسير مجمع البيان، ج ٥، ص ٤٣٤؛ متشابه القرآن و مختلفه، ج ١، ص ٢٣٥؛ عصمة الأنبياء للرازي، ص ٦١.

٨. «الترويع»: التفزيع، و التخويف، كالروع. راجع: المصباح المنير، ص ٢٤٦ (روع).

٩. في «ألف»: - «كثيرة».

١٠. في المطبوع: «و ليس».

ذلكَ إلَى السَّرِقَةِ مِن غيرِ طريقِ اللَّومُ؛ لتقصيرِه و تَسَرُّعِه[1]. و لا ظاهرَ أيضاً لوجودِ[2] السِّقايةِ في الرَّحلِ يَقتَضي السَّرِقَةَ؛ لأنّ الاِشتراكَ في ذلكَ قائمٌ، و قُربَ هذا الفعلِ مِن سائرِ الوجوهِ التي يَحتَمِلُها علىٰ حَدٍّ واحدٍ.

فأمّا نِداءُ المُنادي بأنّهم سارقونَ، فلَم يَكُن بأمرِه عليه السلام. و كَيفَ يأمُرُ بالكَذِبِ؟! و إنّما نادىٰ بذلكَ أحَدُ القومِ[3] لمّا فَقَدوا الصُّواعَ، و سَبَقَ إلىٰ قلوبِهم أنّهم سَرَقوه. ١٠٩

و قد قيلَ: إنّ المرادَ بأنّهم سارقونَ أنّهم سَرَقوا يوسُفَ عليه السلام مِن أبيه، و أوهَموه[4] أنّهم يَحفَظونَه فضَيَّعوه. فالمُنادي[5] صادقٌ علىٰ هذا الوجهِ.

و لا يَمتَنِعُ أن يَكونَ النداءُ بإذنِه عليه السلام غيرَ أنّ ظاهرَ القِصّةِ و اتّصالَ الكلامِ بعضِه ببعضٍ يَقتَضي أن يَكونَ المُرادُ بالسَّرِقَةِ سَرِقَةَ الصاعِ[6] الذي تَقدَّمَ ذِكرُه، و أُحِسَّ[7] فَقدُه.

و قد قيلَ: إنّ الكلامَ خارجٌ علىٰ معنَى[8] الاِستفهامِ، و إن كانَ ظاهرُه ظاهرَ الخَبَرِ؛ كأنّه قالَ: إنّكُم لَسارقونَ، فأسقَطَ أَلِفَ الاِستفهامِ، كما سَقَطَت في مَواضِعَ قد تَقدَّمَ ذِكرُها في قِصّةِ إبراهيمَ عليه السلام.

و هذا الوجهُ فيه بعضُ الضَّعفِ؛ لأنّ أَلِفَ الاِستفهامِ لا تَكادُ تَسقُطُ إلّا في

---

١. في «د»: «و لتسرّعه».
٢. في «ج»: «أنّ وجود» بدل «لوجود».
٣. في «ل»: «المنادي بذلك» بدل «بذلك أحد القوم».
٤. في «ألف»: «و أوهموا».
٥. في «ب، ج»: «و المنادي».
٦. في «ر» و المطبوع: «الصواع».
٧. في المطبوع: «و أحسّوا».
٨. في المطبوع: «مخرج» بدل «على معنى».

مَوضِعٍ يَكونُ علىٰ سُقوطِها[١] دَلالةٌ في الكلامِ، مِثلِ قولِ الشاعرِ:

كَذَبَتك عَينُكَ أم رَأَيتَ بواسِطٍ[٢] غَلَسَ[٣] الظَّلامِ[٤] مِنَ الرَّبابِ خَيالا[٥]؟

[تنزيهُ يوسُفَ عليه السلام عن تعمُّدِه بعدمِ تسكينِ نفسِ أبيه]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما بالُ يوسُفَ عليه السلام لَم يُعلِمْ أباه عليه السلام بخَبَرِه؛ لتَسكُنَ نفسُه و يَزولَ وَجدُه[٦]، مع عِلمِه بشِدّةِ تَحرُّقِه[٧] و عِظَمِ[٨] قَلَقِه؟

الجوابُ: قُلنا: في ذلكَ وَجهانِ:

أحَدُهما: أنّ ذلكَ كانَ له مُمكِناً، و كانَ عليه قادراً، فأوحَى اللّٰهُ تَعالىٰ إليه بأن يَعدِلَ عن إطلاعِه علىٰ خَبَرِه؛ تشديداً للمِحنةِ عليه، و تعريضاً للمَنزِلةِ الرفيعةِ في البَلوىٰ، و له تَعالىٰ أن يُصعِّبَ[٩] التكليفَ و أن يُسهِّلَه.

و الوجهُ[١٠] الآخَرُ: أنّه جائزٌ أن يَكونَ عليه السلام لَم يَتمكَّنْ مِن ذلكَ، و لا قَدَرَ عليه، فلذلكَ[١١] عَدَلَ عنه.

---

١. في «ص»: + «منه».

٢. موضع بالعراق، يصرف و لا يصرف. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٤٣١ (وسط).

٣. «الغَلَس» بالتحريك: الظلمة آخر الليل. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٩٥٦ (غلس).

٤. «الظَّلامُ»: أوّل الليل. راجع: المصباح المنير، ص ٣٨٦ (ظلم).

٥. البيتُ منسوب إلى الأخطل. راجع: التبيان، ج ١، ص ٤٠٣؛ و ج ٤، ص ١٨٤؛ تفسير مجمع البيان، ج ١، ص ٣٤٤؛ و ج ٤، ص ٩٤؛ متشابه القرآن و مختلفه، ج ١، ص ٢١٩؛ مجاز القرآن للتيمي، ج ١، ص ٥٦؛ و ج ٢، ص ١٣٠ و ٢٣٣؛ كشف المشكل لابن الجوزي، ج ٢، ص ٦٠.

٦. في «ل»: «همّه و وجده» بدل «وجده». و في المطبوع: + «و همّه».

٧. في «ألف»: «تخوّفه».

٨. في «ج»: + «تلهّفه و».

٩. في «ألف» و حاشية «ر»: «أن يضعّف».

١٠. في «ألف، ب، د، ر»: «و الجواب».

١١. في «ج»: «و لذلك».

١١٠

[تنزيه يوسف عليه السلام عن الرضا بالسجودِ له]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما معنىٰ قولِه تَعالىٰ: ﴿وَ رَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَ خَرُّوا لَهُ سُجَّداً﴾[١]؟ و كَيفَ يَرضىٰ بأن يَسجُدوا له، و السُّجودُ لا يَكونُ إلّا للّٰهِ تَعالىٰ؟

الجوابُ: قُلنا: في ذلكَ وجوهٌ:

مِنها: أن يَكونَ تَعالىٰ لَم يُرِدْ بقَولِه[٢] أنّهم سَجَدوا[٣] إلىٰ جهتِه؛ بَل سَجَدوا للّٰهِ تَعالىٰ مِن أجلِه، و لأنّه[٤] تَعالىٰ جَمَعَ بَينَهم و بَينَه، كما يَقولُ القائلُ: إنّما صَلَّيتُ لوُصولي إلىٰ أهلي، و إنّما[٥] صُمتُ لشِفائي مِن مَرَضي، و إنّما يُريدُ: مِن أجلِ ذلكَ.

فإن قيلَ: هذا التأويلُ يُفسِدُه قولُه تَعالىٰ: ﴿**يا أَبَتِ هذا تَأْوِيلُ رُءْيايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَها رَبِّي حَقًّا**﴾[٦].

قُلنا: لَيسَ هذا التأويلُ بمانعٍ[٧] مِن مُطابَقةِ الرؤيا المُتقدِّمةِ في المعنىٰ دونَ الصورةِ؛ لأنّه عليه السلام لمّا رأىٰ سُجودَ الكَواكِبِ و القَمَرَينِ له كانَ تأويلُ ذلكَ بُلوغَه أرفَعَ المَنازِلِ و أعلَى الدَّرَجاتِ، و نَيلَه أمانيَّه و أغراضَه، فلمّا اجتَمَعَ مع أبَوَيهِ و رَأَياهُ[٨] في[٩] الحالِ الرفيعةِ العاليةِ[١٠]، و نالَ ما كانَ يَتَمَنّاه مِن اجتماعِ الشَّملِ، كانَ

---

١. يوسف «١٢»: ١٠٠.

٢. في «ألف، ل»: + «له».

٣. في المطبوع: + «له تعالى».

٤. في المطبوع: «لأنّه» بدون واو العطف.

٥. في المطبوع: - «إنّما».

٦. يوسف (١٢): ١٠٠.

٧. في «ج»: «مانعاً».

٨. في «ألف، ر»: «و رأوه». و في «ص»: «و رآه».

٩. في «ج»: «على».

١٠. في «د، ص»: - «العالية».

ذلكَ مُصدِّقاً لرؤياهُ[١] المُتَقدِّمةِ، فلذلكَ قالَ: ﴿هٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾. و لا بُدَّ[٢] لِمَن ذَهَبَ إلىٰ أنّهم سَجَدوا إليه[٣] علَى الحقيقةِ مِن أن يَجعَلَ ذلكَ مُطابِقاً للرؤيا المتقدِّمةِ في المعنىٰ دونَ الصورةِ؛ لأنّه ما كانَ رأىٰ في مَنامِهِ أنّ إخوتَه و أبَوَيه سَجَدوا له، و لا رأىٰ في يَقظَتِه الكواكِبَ تَسجُدُ له، فقَد صَحَّ أنّ التطابُقَ في المَعاني[٤] دونَ الصورةِ.

و مِنها: أن يَكونَ السجودُ للّٰهِ تَعالىٰ، غيرَ أنّه كانَ إلىٰ جهةِ يوسُفَ عليه السلام و نَحوِه، كما[٥] يُقالُ: صلّىٰ فُلانٌ إلَى القِبلةِ و للقِبلةِ. و هذا لا يُخرِجُ يوسُفَ عليه السلام مِن التعظيمِ؛ أ لا تَرىٰ أنّ القِبلةَ مُعظَّمةٌ و إن كانَ السجودُ للّٰهِ تَعالىٰ نَحوَها؟!

١١١ **و مِنها:** أنّ السجودَ لَيسَ يَكونُ بمُجرَّدِه عبادةً حتّىٰ يُضامَّه مِن الأفعالِ ما يَكونُ عبادةً، فلا يَمتَنِعُ[٦] أن يَكونَ[٧] سَجَدوا[٨] له علىٰ سَبيلِ التحيّةِ و الإعظامِ و الإكرامِ، و لا يَكونَ ذلكَ مُنكَراً؛ لأنّه لَم يَقَعْ علىٰ وجهِ العبادةِ التي يَختَصُّ بها القَديمُ تَعالىٰ.

و كُلُّ هذا واضحٌ.

[تنزيهُ يوسُفَ عليه السلام عن طاعةِ الشّيطانِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما معنىٰ قولِه تَعالىٰ حكايةً عنه عليه السلام: ﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَغَ

---

١. في «ر»: «للرؤيا».

٢. في المطبوع: «فلا بدّ».

٣. في المطبوع: «له».

٤. في المطبوع: «المعنى».

٥. في «ألف، ر»: «و كما».

٦. في «ب»: + «من».

٧. في المطبوع: «أن يكونوا».

٨. في «ج، د»: «سجوداً».

الشَّيْطانُ بَيْنِى وَ بَيْنَ إِخْوَتِى﴾[١]؟ و هذا يَقتَضي أن يَكونَ قد أطاعَ الشَّيطانَ، و نَفَذَ فيه كَيدُه و نَزغُه!

الجوابُ: قُلنا: هذه الإضافةُ لا تَقتَضي[٢] ما تَضمَّنَه السؤالُ؛ بَل النَّزغُ و القبيحُ كانَ منهم إليه، لا منه إليهم، و يَجري ذلكَ مَجرىٰ قولِ القائلِ: «جَرىٰ[٣] بَيني و بَينَ فُلانٍ شَرٌّ» و إن كانَ مِن أحَدِهما، و لَم يَشتَرِكا فيه.

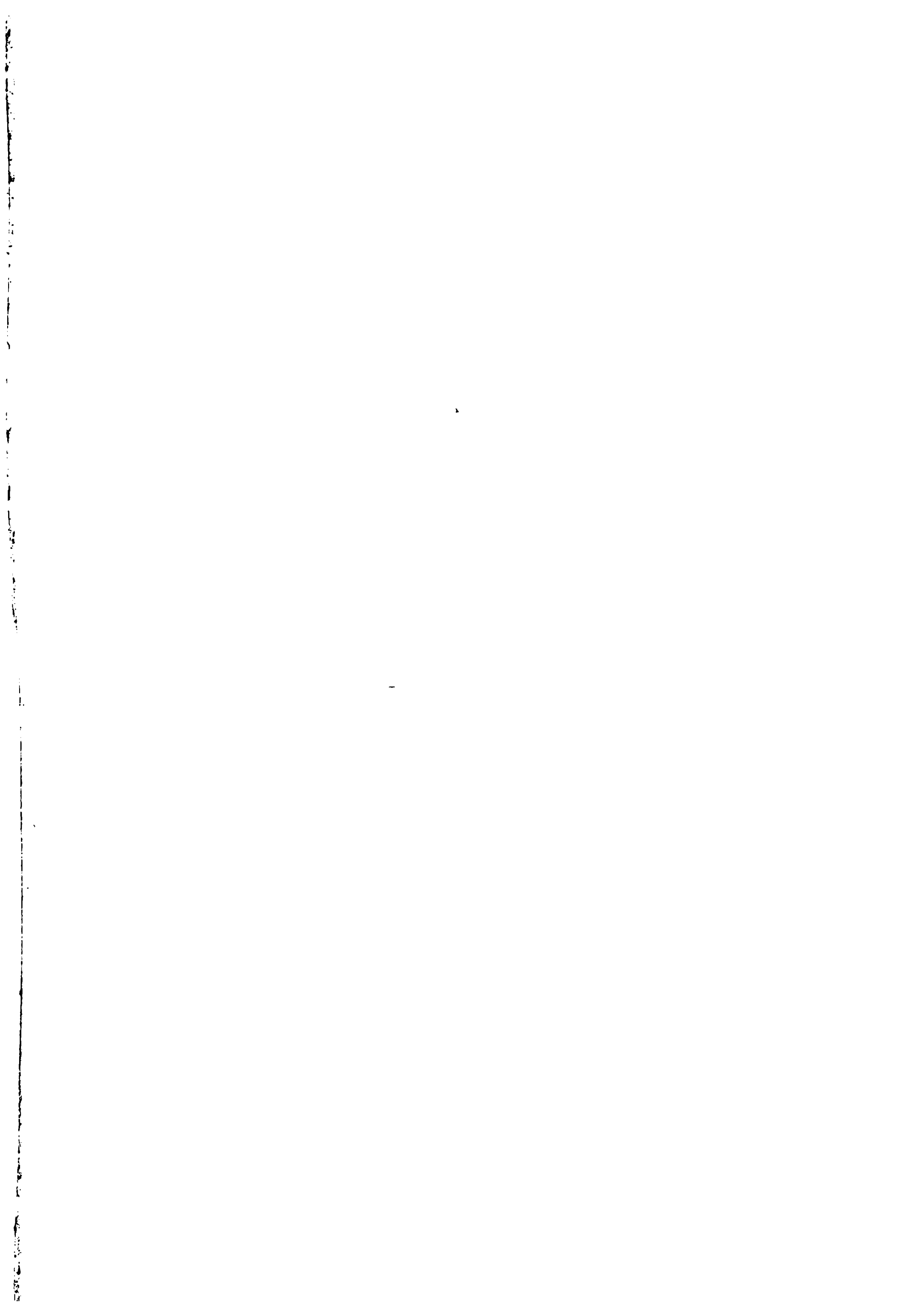
[شُبهةُ طَلَبِ يوسُفَ عليه الوِلايةَ مِن قِبَلِ الظالمِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما معنىٰ قولِه عليه السلام للعَزيزِ: ﴿اجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزائِنِ الأَرْضِ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾[٤]؟ و كَيفَ يَجوزُ أن يَطلُبَ الوِلايةَ مِن قِبَلِ الظالمِ؟!

الجوابُ: قُلنا: إنّما التَمَسَ تمكينَه مِن خَزائنِ الأرضِ؛ ليَحكُمَ فيها بالعَدلِ، و ليَصرِفَها إلىٰ مُستَحِقِّها[٥]، و كانَ ذلكَ له مِن غيرِ وِلايةٍ، و إنّما سَألَ الوِلايةَ لِيَتمكَّنَ مِن الحقِّ الذي له أن يَفعَلَه، و لِمَن يُمَكَّنُ[٦] مِن إقامةِ الحَقِّ و الأمرِ[٧] بالمعروفِ[٨] أن يَتسبَّبَ إليه و يَتوصَّلَ إلىٰ فعلِه، فلا لَومَ في ذلكَ علىٰ يوسُفَ عليه السلام و لا حَرَجَ[٩].

---

١. يوسف (١٢): ١٠٠.
٢. في «ألف، ب، ج، ل»: «لا يقتضي».
٣. في «ج»: «يجري».
٤. يوسف (١٢): ٥٥.
٥. في «د، ل»: «مستحقّيها».
٦. في «ر»: «لم يمكّن». و في المطبوع: «لا يتمكّن».
٧. في «ل»: «الذي له أن يفعله و الأمر» بدل «و الأمر». و في المطبوع: «أو الأمر» بدله.
٨. و في «د»: + «و».
٩. في «ج»: – «و لا حرج».



[٦]

أيّوب عليه السلام

[شُبهةُ ابتلاءِ أيّوبَ عليه السلام بسببِ ذنبِه]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما قولُكم في الأمراضِ و المِحَنِ التي لَحِقَت نبيَّ اللّٰهِ أيّوبَ عليه السلام؟ أ وَ لَيسَ قد نَطَقَ القُرآنُ[١] بأنّها كانَت جزاءً علىٰ ذَنبٍ في قولِه[٢]: ﴿أَنِّى مَسَّنِيَ الشَّيْطانُ بِنُصْبٍ وَ عَذابٍ﴾[٣]، و العذابُ لا يَكونُ إلّا جزاءً[٤] كالعِقابِ، و الآلامُ الواقعةُ علىٰ سَبيلِ الاِمتحانِ لا تُسمّىٰ عَذاباً و لا عِقاباً؟

أ وَ لَيسَ قد رَوىٰ جميعُ المفسِّرينَ: أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ إنّما[٥] عاقَبَه بذلكَ البلاءِ لتَركِه[٦] الأمرَ بالمعروفِ و النهيَ عن المُنكَرِ؟ و قِصّتُه مشهورةٌ يَطولُ شَرحُها[٧].

الجوابُ: قُلنا: أمّا ظاهرُ القُرآنِ فلَيسَ يَدُلُّ علىٰ أنّ أيّوبَ عليه السلام عوقِبَ بما نَزَلَ به مِن المَضارِّ، و لَيسَ في ظاهرِه[٨] شيءٌ ممّا ظَنَّه السائلُ؛ لأنّه تَعالىٰ قالَ:

---

١. في «ج»: «نصّ اللّٰه» بدل «نطق القرآن».

٢. في «ج»: «قال اللّٰه عزّ و جلّ» بدل «في قوله».

٣. صٓ (٣٨): ٤١.

٤. في «ج»: + «على ذنب».

٥. في «ر»: - «إنّما».

٦. في المطبوع: «لئلّا يترك» بدل «البلاء لتركه».

٧. راجع: تفسير القمّي، ج ٢، ص ٢٣٩؛ عصمة الأنبياء للرازي، ص ٦٣.

٨. في «ج»: «ظاهر الآية» بدل «ظاهره».

﴿وَ اذْكُرْ عَبْدَنا أَيُّوبَ إِذْ نادىٰ رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطانُ بِنُصْبٍ وَ عَذابٍ﴾.

و «النُّصْبُ» هو التَّعَبُ، و فيه لُغَتانِ: فَتحُ[١] النونِ و الصادِ، و ضَمُّ النونِ و تسكينُ الصادِ. و «التعَبُ» هو المَضَرّةُ التي لا تَختَصُّ بالعِقابِ، و قد تَكونُ[٢] علىٰ سَبيلِ الاِختبارِ و الاِمتحانِ[٣].

١١٤ و أمّا «العَذابُ» فهو أيضاً يَجري مَجرَى المَضارِّ التي لا يَختَصُّ إطلاقُ ذِكرِها بجهةٍ دونَ جهةٍ، و لهذا يُقالُ للظالمِ المُبتدئِ بالظُّلمِ: إنّه مُعذِّبٌ و مُضِرٌّ و مؤلِمٌ. و رُبَّما قيلَ: «مُعاقِبٌ» علىٰ سَبيلِ المَجازِ.

و لَيسَت[٤] لفظةُ «العذابِ» بجاريةٍ مَجرىٰ لفظةِ «العِقابِ»؛ لأنّ لفظةَ «العِقابِ» تَقتَضي بظاهرِها[٥] الجزاءَ؛ لأنّها مِن التعقيبِ و المُعاقَبةِ، و لفظةُ «العذابِ» لَيسَت كذلكَ.

فأمّا إضافتُه ذلكَ إلَى الشيطانِ ـ و إنّما ابتَلاه اللّٰهُ تَعالىٰ به ـ فلَه وجهٌ صحيحٌ؛ لأنّه لَم يُضِفِ المَرَضَ و السُّقمَ إلَى الشيطانِ، و إنّما أضافَ إليه ما كانَ يَستَضِرُّ به مِن وَسوَستِه، و يَتعَبُ به مِن تذكيرِه له ما كانَ فيه مِن النِّعَمِ و العافيةِ و الرخاءِ[٦]، و دعائه له إلَى التضجُّرِ و التبرُّمِ بِما[٧] هو عليه، و لأنّه كانَ أيضاً[٨] يُوَسوِسُ إلىٰ قومِه بأن

---

١. في المطبوع: «بفتح».

٢. في «ب، ر، ص»: «يكون».

٣. في المطبوع: «الامتحان و الاختبار» بدل «الاختبار و الامتحان».

٤. في «ألف، ب، ج، د، ر، ل»: «و ليس».

٥. في «ب، ج، د، ص، ل»: «ظاهرها» بدون الباء الجارّة.

٦. في «ب»: «و الرجاء».

٧. في «ب، د» و المطبوع: «ممّا».

٨. في «ج، د، ص»: «أيضاً كان» بدل «كان أيضاً».

يَستَقذِروه و يَتَجنَّبوه[١] ـلِما كانَ عليه مِن الأمراضِ الشنيعةِ[٢] المَنظَرِ ـ و يُخرِجوه مِن بَينِهم. و كُلُّ هذا ضَرَرٌ مِن جهةِ اللعينِ إبليسَ.

و قد رُويَ[٣]: أنّ زَوجتَه عليه السلام كانَت تَخدِمُ الناسَ في مَنازِلِهم، و تَصيرُ إليه بما يأكُلُه و يَشرَبُه، فَكانَ[٤] الشيطانُ[٥] يُلقي إليهم أنّ داءَه عليه السلام يُعدي و يُحسِّنُ إليهم تَجنُّبَ خِدمةِ[٦] زَوجتِه مِن حَيثُ كانَت تُباشِرُ قُروحَه و تَمَسُّ جَسَدَه[٧]، و هذه مَضارٌّ لا شُبهةَ فيها.

فأمّا[٨] قولُه تَعالىٰ في سورةِ الأنبياءِ: ﴿وَ أَيُّوبَ إِذْ نادىٰ رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَ أَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ * فَاسْتَجَبْنا لَهُ فَكَشَفْنا ما بِهِ مِنْ ضُرٍّ وَ آتَيْناهُ أَهْلَهُ وَ مِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنا وَ ذِكْرىٰ لِلْعابِدِينَ﴾[٩] فلا ظاهرَ لها أيضاً يَقتَضي ما ذَكَروه؛ لأنّ الضُّرَّ هو «الضَّرَرُ» الذي[١٠] قد[١١] يَكونُ مِحنةً، كما يَكونُ عُقوبةً.

فأمّا ما رُويَ في هذا البابِ عن جَهَلةِ المُفسِّرينَ، فممّا لا يُلتَفَتُ إلىٰ مِثلِه[١٢]؛ لأنّ

---

١. في المطبوع: + «و يستخفّوه».

٢. في «ر، ل» و المطبوع: «البَشِعة». و في حاشية «ر»: «البشيعة»؛ أي كريهة. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ١١ (بشع).

٣. في «ألف، ر»: «و قيل» بدل «و قد روي».

٤. في «ب، ج، د» و المطبوع: «و كان».

٥. في المطبوع: + «لعنه اللّٰه تعالى».

٦. في «ص»: «يسري إليهم بحيث حذروا» بدل «يحسن إليهم تجنّب خدمة».

٧. لم نعثر على مأخذه.

٨. في «ب» و المطبوع: «و أمّا».

٩. الأنبياء (٢١): ٨٣ و ٨٤.

١٠. في «ج»: - «هو الضرر الذي».

١١. في «ب»: - «قد».

١٢. في «ج»: «إليه» بدل «إلى مثله».

هؤلاءِ لا يَزالونَ يُضيفونَ إلىٰ رَبِّهم تَعالىٰ و إلىٰ رُسُلِه عليهم السلام كُلَّ قَبيحٍ[١]، و يَقذِفونَهم[٢] بكُلِّ عَظيم. و في روايتِهم هذه السخيفةِ ما إذا تَأمَّلَه المُتأمِّلُ عَلِمَ أنّه موضوعٌ باطلٌ مصنوعٌ؛ لأنّهم رَوَوا: أنّ اللّهَ تَعالىٰ سَلَّطَ إبليسَ علىٰ مالِ أيّوبَ عليه السلام و غَنَمِه و أهلِه، فلمّا أهلَكَهم و دَمَّرَ عليهم و رأىٰ[٣] صَبرَه و تَماسُكَه قالَ إبليسُ لرَبِّه: يا رَبِّ، إنّ أيّوبَ[٤] عَلِمَ أنّه[٥] سيَخلُفُ[٦] له[٧] مالَه و ولدَه، فسَلِّطْني علىٰ جسدِه؛ فقالَ: قد سَلَّطتُكَ علىٰ جسدِه[٨] إلّا قلبَه و بَصَرَه. قالَ: فأتاه، فنَفَخَه مِن لَدُنْ قَرنِه إلىٰ قَدَمِه، فصارَ قَرحةً واحدةً، فقُذِفَ علىٰ كُناسةٍ لبَني إسرائيلَ سَبعَ سنينَ و أشهُراً تَختَلِفُ الدوابُّ في[٩] جسدِه...،[١٠] إلىٰ شَرح طويلٍ نَصونُ كتابَنا عن ذِكرِ تفصيلِه. فمَن يَقبَلُ عقلُه هذا الجهلَ و الكُفرَ كَيفَ يوثَقُ بروايتِه؟ و مَن لا يَعلَمُ أنّ اللّهَ تَعالىٰ لا يُسلِّطُ إبليسَ علىٰ[١١] خَلقِه، و أنّ إبليسَ لا يَقدِرُ علىٰ أن يَقرَحَ الأجسادَ و لا[١٢] أن يَفعَلَ الأمراضَ، كَيفَ يُعتَمَدُ علىٰ[١٣] روايتِه؟

١١٥

---

١. في «ل» و المطبوع: + «و منكر».
٢. في «ص»: «و يرمونهم». و في «ألف، ب، ر»: «و يقرفونهم»؛ و قَرَفَهُ بكذا؛ أي: أضافه إليه و اتّهمَه به. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٢٨٠ (قرف).
٣. في المطبوع: + «من».
٤. في المطبوع: + «قد».
٥. في «ج» و المطبوع: «أنّك».
٦. في «ب، ج، د، ص» و المطبوع: «ستخلف».
٧. في المطبوع: «عليه».
٨. في المطبوع: + «كلّه».
٩. في المطبوع: «على».
١٠. راجع: جامع البيان، ج ١٧، ص ٨٧؛ تفسير ابن أبي الزمنين، ص ٩٣؛ تفسير الرازي، ج ٢٦، ص ٢١٢.
١١. في «ر»: + «بدن».
١٢. في «ب، ج، د»: – «لا».
١٣. في «ألف، ب، ر»: – «على».

فأمّا هذه الأمراضُ[١] النازلةُ بأيّوبَ عليه السلام فلَم تَكُن إلّا اختباراً و امتحاناً و تعريضاً للثوابِ بالصبرِ عليها و العِوَضِ العظيمِ النفيسِ في مُقابَلتِها. و هذه سُنّةُ اللّٰهِ تَعالىٰ في أصفيائه و أوليائه؛ فقَد رُويَ عن الرسول صلّى اللّٰه عليه و آله أنّه قالَ ـ و قد سُئلَ: أيُّ الناسِ أشَدُّ بَلاءً؟ فقالَ ـ: «الأنبياءُ، ثُمّ الصالحونَ، ثُمّ الأمثَلُ فالأمثَلُ مِن الناسِ».[٢]

فظَهَرَ مِن صَبرِه علىٰ مِحنَتِه و تَماسُكِه ما صارَ به إلَى الآنَ مَثَلاً، حتّىٰ رُويَ: أنّه كانَ في خِلالِ ذلكَ كُلِّه[٣] شاكراً مُحتَسِباً ناطقاً بما له فيه مِن المَنفَعةِ و الفائدةِ، و أنّه ما سُمِعَت له شَكوًى، و لا تَفوَّهَ بتَضَجُّرٍ، و لا تَبَرُّمٍ، فعَوَّضَه اللّٰهُ تَعالىٰ مع نَعيمِ الآخِرةِ العظيمِ الدائمِ، أن[٤] رَدَّ عليه مالَه و أهلَه، و ضاعَفَ عَدَدَهم؛ في قولِه تَعالىٰ: ﴿وَ آتَيْناهُ أَهْلَهُ وَ مِثْلَهُمْ مَعَهُمْ﴾[٥]، و في سورةِ صَ: ﴿وَ وَهَبْنا لَهُ أَهْلَهُ وَ مِثْلَهُمْ مَعَهُمْ﴾[٦]، ثُمّ مَسَحَ ما به[٧] و شَفاه و عافاه، و أمَرَه ـ علىٰ ما وَرَدَت به الروايةُ ـ بأن[٨] رَكَضَ برِجلِه[٩] الأرضَ، فظَهَرَت عَينٌ اغتَسَلَ[١٠] مِنها، فتَساقَطَ ما كانَ علىٰ جسدِه مِن الداءِ؛

١١٦

---

١. في المطبوع: + «العظيمة».

٢. مسند أحمد، ج ٦، ص ٣٦٩؛ المستدرك على الصحيحين، ج ٤، ص ٤٠٤؛ كنز العمّال، ج ٣، ص ٣٢٦، ح ٦٧٧٨ و ٦٧٨٠٠ ـ ٦٧٨٤.

٣. في المطبوع: + «صابراً».

٤. في «ج»: «على صبره و» بدل «أن».

٥. الأنبياء (٢١): ٨٤.

٦. صَ (٣٨): ٤٣. و في «ألف، ج، ر»: ـ «و في سورة صَ: ﴿وَ وَهَبْنا لَهُ أَهْلَهُ وَ مِثْلَهُمْ مَعَهُمْ﴾».

٧. في «ج، ل» و المطبوع: + «من العلل».

٨. في «ألف، ر»: «أنّه». و في «ج»: «أن».

٩. في المطبوع: «اركض برجلك» بدل «ركض برجله».

١٠. في المطبوع: «له عين فاغتسل» بدل «عين اغتسل».

قالَ اللّٰهُ تَعالىٰ: ﴿ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هذا مُغْتَسَلٌ بارِدٌ وَ شَرابٌ﴾[١]، و «الرَّكْضُ» هو التحريكُ، و منه: رَكَضَتِ الدابّةُ.

فإن قيلَ: أ فتُصحِّحونَ ما رُويَ مِن أنّ الجُذامَ أصابَه حتّىٰ تَساقَطَت أعضاؤه؟

قُلنا: أمّا[٢] العِلَلُ المُستَقذَرةُ التي تُنفِّرُ[٣] مَن رآها و توحِشُه كالبَرَصِ و الجُذامِ، فلا يَجوزُ شَيءٌ مِنها علَى الأنبياءِ عليهم السلام؛ لِما تَقدَّمَ ذِكرُه في صَدرِ هذا الكتابِ، لأنّ النُّفورَ لَيسَ بواقِفٍ علَى الأمورِ القبيحةِ؛ بَل قد يَكونُ مِن الحَسَنِ و القبيحِ معاً. و لَيسَ يُنكَرُ[٤] أن تَكونَ[٥] أمراضُ أيّوبَ عليه السلام و أوجاعُه و مِحنَتُه في جسمِه ثُمّ في أهلِه و مالِه بَلَغَت مَبلَغاً عظيماً يَزيدُ في الغَمِّ[٦] و الألَمِ علىٰ ما يَنالُ المجذومَ، و لَيسَ نُنكِرُ[٧] تَزايُدَ الألَمِ فيه عليه السلام، و إنّما نُنكِرُ[٨] ما اقتَضَى التنفيرَ.

فإن قيلَ: أ فتَقولونَ: إنّ الغرضَ بما[٩] ابتُلِيَ به أيّوبُ عليه السلام كانَ الثوابَ أو العِوَضَ أو هُما علَى الاجتماعِ؟ و هَل يَجوزُ أن يَكونَ ما في هذه الآلامِ مِن المَصلحةِ و اللُّطفِ حاصِلاً في غيرِها ممّا لَيسَ بألَمٍ أم[١٠] تمنَعونَ مِن ذلكَ[١١]؟

---

١. صٓ (٣٨): ٤٢.
٢. في المطبوع: «إنّ».
٣. في «ج»: + «منها».
٤. في «ر»: «ننكر».
٥. في «ألف، ب، ج، ص»: «أن يكون».
٦. في «ج»: «الضرّ».
٧. في «ألف، ب، ص»: «ينكر».
٨. في «ألف، ب، د»: «ينكر».
٩. في المطبوع: «ممّا».
١٠. في «ألف، ر»: «أو».
١١. في «ألف، د، ص»: «ذاك».

قُلنا: أمّا الآلامُ التي يَفعَلُها اللّٰهُ تَعالىٰ لا علىٰ سَبيلِ العُقوبةِ، فـلَيسَ يَـجوزُ أن يَكونَ غرضُه ـ عَزَّ و جَلَّ ـ فيها العِوَضَ، مِن حَيثُ كانَ قادراً علىٰ أن يَبتدئَ بمِثلِ العِوَضِ؛ بَل الغرضُ فيها المَصلحةُ و ما يؤدّي إلَى استحقاقِ الثـوابِ. فـالعِوَضُ تابعٌ، و المَصلحةُ أصلٌ، و إنّما يَخرُجُ بالعِوَضِ مِن أن يَكونَ ظُلماً، و بالغرضِ مِن أن يَكونَ عَبَثاً.

117

فأمّا الألمُ[1] إذا كانَت فيه مَصلحةٌ و لُطفٌ، و هناكَ في المعلومِ ما يَقومُ مَـقامَه فيهما، إلّا أنّه لَيسَ بألَمٍ ـ إمّا بأن يَكونَ لَذّةً، أو لَيسَ بألَمٍ و لا لَذّةٍ ـ ففي الناسِ مَن ذَهَبَ إلىٰ أنّ الألَمَ لا يَحسُنُ في هذا المَوضِعِ، و إنّما يَحسُنُ بحَيثُ لا يَقومُ مَقامَه ما لَيسَ بألَمٍ في المَصلحةِ.

و الصَحيحُ أنّه حَسَنٌ، و اللّٰهُ تَعالىٰ مُخيَّرٌ في فِعلِ أيِّهما شاءَ.

و الدليلُ علىٰ صحّةِ ما ذَكرناه أنّه لَو قَبُحَ و الحالُ هذه، لَم يَخلُ مِن أن يَكونَ: إنّما قَبُحَ مِن حَيثُ كانَ ظُلماً، أو مِن حَيثُ كانَ عَبَثاً.

و معلومٌ أنّه لَيسَ بظُلمٍ؛ لأنّ العِوَضَ الزائدَ العظيمَ الذي يَحصُلُ عليه يُخرِجُه مِن[2] كَونِه ظُلماً.

و لَيسَ أيضاً بعَبَثٍ؛ لأنّ العَبَثَ هو ما لا غرضَ فيه، أو ما لَيسَ فيه غرضٌ مِثلُه، و هذا الألَمُ فيه غرضٌ عـظيمٌ جـليلٌ، و هـو الذي تَـقدَّمَ بـيانُه. و لَـو كـانَ هـذا الغرضُ غيرَ كافٍ فيه، و لا يُخرِجُه مِن العَبَثِ، لَما أخرَجَه مِن ذلكَ إذا لَم يَكُـن هناكَ ما يَقومُ مَقامَه.

و لَيسَ لهم أن يَقولوا: إنّه إنّما قَبُحَ و صارَ عَبَثاً مِن حَيثُ كانَ هناكَ ما يُغني عنه؛

---

١. في «ص»: «الآلام».

٢. في المطبوع: «عن».

لأنّ ذلكَ يؤدّي إلى أنّ كُلّ فِعلَينِ ـ ألَمَينِ كانا، أو لَذّتَينِ، أو لَيسا بـألَمَين و لا لَذّتَينِ ـ أو أفعالٍ تَساوَت في وجهِ المَصلحةِ، يَقبُحُ فِعلُ كُلّ واحدٍ منها[1]؛ لأنّ العِلّةَ التي ادَّعَيتَ حاصلةٌ.

و لَيسَ له أن يَقولَ: إنّ الألَمَ إنّما يَقبُحُ إذا كانَ فيه مِن المَصلحةِ مِثلُ ما في فِعلٍ هو لَذّةٌ، مِن حَيثُ كانَ يُغني عنه ما لَيسَ بألَمٍ؛ و ذلك أنّ[2] العِوَضَ الذي في مُقابَلتِه يُخرِجُه مِن كَونِه ضَرَراً، و يُدخِلُه في أن يَكونَ نَفعاً، و يُجريه علىٰ أقَلّ الأحوالِ مَجرىٰ ما لَيسَ بضَرَرٍ، فقَد عادَ الأمرُ إلىٰ أنّ الألَمَ بالعِوَضِ قد ساوىٰ ما لَيسَ بألَمٍ، و حَصَلَ فيه مِن الغرضِ المؤدّي إلَى المَصلحةِ مِثلُ ما فيه، فيَجِبُ أن يَكونَ مُخيَّراً في الاستصلاحِ بأيِّهما شاءَ.

١١٨ **فإن قيلَ**: ما أنكرتُم أن يَكونَ الفرقُ بَينَ الأمرَينِ أنّ اللَّذّةَ[3] قد يَحسُنُ أن تُفعَلَ بمُجرَّدِ[4] كَونِها لَذّةً، و لا يُفتَقَرُ[5] في حُسنِ فِعلِها إلىٰ أمرٍ زائدٍ، و الألَمَ لَيسَ كذلكَ؛ فإنّه[6] لا يَحسُنُ أن يُفعَلَ مُجرَّداً، و لا بُدَّ مِن أمرٍ زائدٍ يَجعَلُه حَسَناً؟

قُلنا: هذا فرقٌ بَينَ الأمرَينِ مِن غيرِ المَوضِعِ الذي جَمَعنا بَينَهما فيه؛ لأنّ غرضَنا إنّما كانَ في التسويةِ بَينَ الألَمِ و اللَّذّةِ إذا كانَ في كُلّ واحدٍ منهما مِثلُ ما في صاحبِه مِن المَصلحةِ، و أن يُحكَمَ بصحّةِ التخييرِ في الاستصلاحِ بكُلّ واحدٍ منهما، و إن كُنّا لا نُنكِرُ أنّ بَينَهما فرقاً؛ مِن حَيثُ كانَ أحَدُهما نَفعاً يَجوزُ الابتداءُ به و استحقاقُ

---

١. في «ج، د»: «منهما».
٢. في «ألف، ر»: «بأنّ».
٣. في المطبوع: «للذّة».
٤. في «ب، ج»: «أن يفعل لمجرّد».
٥. في «ر»: «و لا تفتقر». و التذكير أيضاً صحيح باعتبار فعلها.
٦. في «ج»: «لأنّه».

الشُّكرِ عليه، و الآخَرُ لَيسَ كذلكَ، إلّا أنّ هذا الوجهَ و إن لَم يَكُن في الألَمِ فلَيسَ يَقتَضي[١] قُبحَه و وجوبَ فِعلِ اللَّذّةِ.

أ لا تَرىٰ أنّ اللَّذّةَ قد يُساويها في المَصلحةِ فِعلٌ[٢] لَيسَ بألَمٍ و لا لَذّةٍ، فيَكونُ المُكلِّفُ تَعالىٰ مُخيَّراً في الاِستصلاحِ بأيِّهما شاءَ، و إن كانَ يَجوزُ و يَحسُنُ أن يَفعَلَ اللَّذّةَ بمُجرَّدِها مِن غيرِ غرضٍ[٣] زائدٍ، و لا يَحسُنُ ذلكَ الفِعلُ الآخَرُ الذي جَعَلناه في مُقابَلتِها متىٰ تَجرَّدَ، و إنّما يَحسُنُ لغرضٍ زائدٍ، و لَم يُخرِجْهما اختلافُهما في هذا الوجهِ مِن تساويهِما فيما ذَكرناه مِن الحُكمِ؟!

و إذا كانَت اللَّذّةُ قد تُساوي في الحُكمِ الذي ذَكرناه مِن التخييرِ في الاستصلاحِ ما لَيسَ بلَذّةٍ، و بيّنّا أنّ العِوَضَ قد أخرَجَ الألَمَ مِن كَونِه ضَرَراً و جَعَلَه بمَنزِلةِ ما لَيسَ بألَمٍ، فقَد بانَ صحّةُ ما ذَكرناه؛ لأنّ التخييرَ بَينَ اللَّذّةِ[٤] و ما لَيسَ بلَذّةٍ و لا ألَمٍ إذا حَسُنَ متَى اجتَمَعا في المَصلحةِ، فكذلكَ يَحسُنُ التخييرُ بَينَ اللَّذّةِ و ما جَرىٰ[٥] مَجرىٰ ما لَيسَ بألَمٍ و لا ضَرَرٍ مِن الألَمِ الذي تُقابِلُه[٦] المَنافعُ.

و لَيسَ بَعدَ هذا[٧] إلّا قولُ مَن يوجِبُ فِعلَ اللَّذّةِ لِكَونِها نَفعاً، و هذا مَذهَبٌ ظاهرُ البُطلانِ، لا حاجةَ بنا إلَى الكلامِ عليه[٨] في هذا المَوضِعِ.

---

١. في «ألف، ر»: «بمقتضى».
٢. في «ج، ل» و المطبوع: + «ما».
٣. في «ألف، ص» و حاشية «ر»: «عوض».
٤. في المطبوع: + «و الألم».
٥. في «ب»: «يجري».
٦. في «ألف، ب، ر» و المطبوع: «يقابله».
٧. في «ر»: «هذه».
٨. في المطبوع: «عنه».

۱۱۹ **فإن قيلَ**: ما أنكَرتم أن يَكونَ الِاستصلاحُ بالألَمِ إذا كانَ هناكَ ما يُستصلَحُ بـه و لَيسَ بألَمٍ، يَجري في القُبحِ[۱] و العَبَثِ مَجرىٰ مَن بَذَلَ المالَ لِمَن يَتحمَّلُ منه[۲] ضَرْبَ المَقارِعِ و لا غرضَ له إلّا إيصالُ المالِ في أنّ ذلك عَبَثٌ قبيحٌ؟

قُلنا: أمّا قُبحُ ما ذَكرتَه فالوجهُ فيه[۳] غيرُ ما ظَنَنتَه مِن أنّ هناكَ ما يَقومُ مَقامَه في الغرضِ؛ لأنّا قد بيّنّا أنّ ذلكَ لو كانَ هو وجهَ القُبحِ لَكانَ كُلُّ فعلٍ فيه غرضٌ يَقومُ غيرُه فيه مَقامَه عَبَثاً و قبيحاً، و قد عَلِمنا خِلافَ ذلك، و إنّما قَبُحَ بَذلُ المالِ لِمَن يَتحمَّلُ الضربَ و الغرضُ إيصالُ المالِ إليه مِن حَيثُ يَحسُنُ[٤] أن يُبتَدَأَ[٥] بدفعِ المالِ الذي هو الغرضُ مِن غيرِ تَكلُّفِ الضربِ، فصارَ عَبَثاً و قبيحاً[٦] مِن هذا الوجهِ، و لَيسَ يُمكِنُ مِثلُ ذلك في الألَمِ إذا قابَلَه ما لَيسَ بألَمٍ؛ لأنّ ما فيه مِن الغرضِ[۷] لا يُمكِنُ الِابتداءُ به.

---

۱. في المطبوع: «القبيح».

۲. في «ب»: - «منه».

۳. في «ج»: - «فيه».

٤. في المطبوع: «حسن».

٥. في «ب، د، ل»: «أن يبدأ».

٦. في «ب»: «قبيحاً» بدون واو العطف.

۷. في «ب، د، ص، ل»: «العوض».

[٧]

شعيب عليه السلام

[في معنىٰ قولِه عليه السلام: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا﴾ [١]]

مسألةٌ[٢]: فإن قيلَ: ما[٣] معنىٰ قولِه تَعالىٰ في الحكايةِ عن شُعَيبٍ عليه السلام: ﴿وَ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾؟ و الشيءُ لا يُعطَفُ علىٰ نفسِه، لا سِيَّما[٤] بالحَرفِ الذي يَقتَضي التراخيَ و المُهلةَ، و هو «ثُمَّ»، و إذا كانَ الاستغفارُ هو التوبةَ[٥] فما وجهُ هذا الكلامِ؟

الجوابُ: قُلنا: **في هذه الآيةِ وجوهٌ**:

أوّلُها: أن يَكونَ المعنىٰ: اجعَلوا المغفرةَ غرضَكم و قَصدَكم الذي إليه تَجأرونَ و نَحوَه تَتوجَّهونَ، ثُمَّ تَوصَّلوا إليه[٦] بالتوبةِ[٧]، فالمغفرةُ أوّلٌ في الطلبِ و آخِرٌ في السببِ.

و ثانيها: أنّه لا يَمتَنِعُ أن يُريدَ بقَولِه: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ﴾ أي: سَلوه التوفيقَ

---

١. هود(١١): ٩٠.

٢. في «ب، د، ل»: - «مسألة».

٣. في «ج، د»: «فما».

٤. في «ل»: + «خاصّة».

٥. في «ص»: «توبة» بدل «هو التوبة».

٦. في «ألف، ر»: «إليها».

٧. في المطبوع: + «إليه».

للمغفرةِ و المعونةَ عليها، ﴿ثُمَّ تُوبُوا[1]﴾؛ لأنّ المسألةَ للتوفيقِ يَنبَغي أن تَكونَ[2] قَبلَ التوبةِ.

و ثالثُها: أنّه أراد بـ«ثُمَّ» الواو، و المعنىٰ[3]: استَغفِروا رَبَّكُم و توبوا إليه. و هذانِ[4] الحَرفانِ قد يَتَداخَلانِ فيُقامُ أحَدُهما مَقامَ الآخَرِ.

۱۲۲ **و رابعُها:** أن يُريدَ: استَغفِروه قَولًا و نُطقاً، ثُمَّ توبوا إليه؛ لتَكونوا[5] بالتوبةِ[6] فاعلينَ لِما يُسقِطُ العقابَ، و لا تَقتَصِروا علَى القولِ الذي لا يُقطَعُ علىٰ سُقوطِ العِقابِ عندَه.

وخامسُها: أنّه خاطَبَ المُشرِكينَ باللّٰهِ تَعالىٰ، فقالَ لهم: استَغفِروه[7] مِن الشركِ بمُفارَقتِه، ﴿ثُمَّ تُوبُوا[8]﴾؛ أي: اِرجِعوا إلَى اللّٰهِ بالطاعاتِ و أفعالِ الخَيرِ؛ لأنّ الاِنتفاعَ[9] بذلكَ لا يَكونُ إلّا بتقديمِ الاِستغفارِ مِن الشركِ و مُفارَقتِه، و التائبُ و الآئبُ و النائبُ[10] و المُنيبُ بمعنًى واحدٍ.

و سادسُها: ما أومأ إليه أبو عليٍّ الجُبّائيُّ في تفسيرِ هذه الآيةِ؛ لأنّه[11] قالَ[12]:

---

۱. في المطبوع: + «إليه».

۲. في «ج، د»: «أن يكون».

۳. في «د»: – «و المعنى». و في المطبوع: «فالمعنى».

٤. في المطبوع: «و هذا».

٥. في «ص»: «فتكونوا».

٦. في «ص»: + «إليه».

۷. في «ص»: «استغفروا». و في «ل»: «استغفروا ربّكم».

۸. في المطبوع: + «إليه».

۹. في المطبوع: + «إليه».

۱۰. في «ج»: – «و النائب».

۱۱. في «ج»: – «لأنّه». و في «ر»: «و هو أنّه» بدل «لأنّه».

۱۲. في «ألف»: – «قال».

«أرادَ بقَولِه: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ أي: أقيموا علَى التوبةِ إليه؛ لأنّ التائبَ إلَى اللّٰهِ مِن ذُنوبِه يَجِبُ أن يَكونَ تائباً إلَى اللّٰهِ في كُلِّ وقتٍ يَذكُرُ فيه ذُنوبَه بَعدَ تَوبتِه الأُولىٰ؛ لأنّه يَجِبُ أن يَكونَ مُقيماً علَى النَدَمِ علىٰ ذلكَ، و علَى العَزمِ علىٰ أن لا يَعودَ إلىٰ مِثلِه؛ لأنّه لَو نَقَضَ هذا العَزمَ لَكانَ عازماً علَى العَودِ، و ذلكَ لا يَجوزُ. و كذلكَ لَو نَقَضَ النَدَمَ لَكانَ راضياً بالمعصيةِ مسروراً بها، و هذا لا يَجوزُ».

و قد حَكَينا ألفاظَه بعَينِها[1]، و جُملةُ[2] هذا الوجهِ أنّه أرادَ التَّكرارَ و التأكيدَ و الأمرَ بالتوبةِ بَعدَ التوبةِ، كما يَقولُ أحَدُنا لغَيرِه[3]: اِضرِبْ زَيداً ثُمَّ اضرِبْه، و افعَلْ هذا ثُمَّ افعَلْه.

و هذا الذي حَكَيناه عن أبي عليٍّ أَولىٰ ممّا ذَكرَه[4] في صدرِ هذه السورةِ؛ لأنّه قالَ هناكَ: «﴿وَ أَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾؛ إنّ معناه: استَغفِروا رَبَّكم مِن ذُنوبِكم السالفةِ، ثُمَّ توبوا إليه بَعدَ ذلكَ مِن كُلِّ ذَنبٍ يَكونُ منكم أو معصيةٍ».

و هذا لَيسَ بشَيءٍ؛ لأنّه إذا حُمِلَ الاِستغفارُ المذكورُ في الآيةِ علَى التوبةِ[5] فلا معنىٰ لتخصيصِه بما سَلَفَ دونَ ما يأتي؛ لأنّ التوبةَ مِن ذلكَ أجمَعَ واجبٌ[6]. و لا معنىٰ أيضاً لتخصيصِ قولِه: ﴿ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ بالمَعاصي[7] المُستَقبَلةِ دونَ الماضيةِ؛ لأنّ الماضيَ و المُستَقبَلَ ممّا يَجِبُ التوبةُ منه. فالذي حَكَيناه أوّلًا عنه أشَفُّ[8] و أَولىٰ.

---

١. في «ألف» و المطبوع: «بأعيانها».
٢. في المطبوع: + «على».
٣. في «ج»: «لصاحبه».
٤. في «ب»: «ذكرناه».
٥. في المطبوع: + «منه».
٦. هكذا في «ألف، ب، د، ر». و في سائر النسخ و المطبوع: «واجبة».
٧. في «ألف، د، ر» و المطبوع: «من المعاصي» بدل «بالمعاصي».
٨. في المطبوع: «أشفى».

۱۲۳ [حَولَ نِكاحِ ابنتِه عليه السلام]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما الوجهُ في عُدولِ شُعَيبٍ عليه السلام عن جوابِ بِنتِه[۱] في قَولِها[۲]: ﴿يا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾[۳] إلىٰ قَولِه لِموسىٰ عليه السلام: ﴿إِنِّي[٤] أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هاتَيْنِ﴾[٥]، و هي لَم تَسألِ النكاحَ، و لا عَرَّضَت به، فتَرَكَ[٦] إجابتَها عن كلامِها، و خَرَجَ إلىٰ شيءٍ[۷] لَم يَجرِ ما يَقتَضيه؟

الجوابُ: أنّها لمّا سألَته أن يَستأجِرَه و مَدَحَته بالقُوّةِ و الأمانةِ كانَ كلامُها دالًّا علَى الترغيبِ فيه و التقريبِ منه و المدحِ له بما يَدعو إلىٰ إنكاحِه، فبَذَلَ له النكاح الذي يَقتَضي غايةَ الِاختصاصِ. فما فَعَلَه شُعَيبٌ عليه السلام في غايةِ المُطابَقةِ لجَوابِها و لِما يَقتَضيه سؤالُها.

[في معنىٰ قولِ شُعَيبٍ عليه السلام: ﴿فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْراً فَمِنْ عِنْدِك﴾]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما[۸] معنىٰ قولِ شُعَيبٍ عليه السلام: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هاتَيْنِ عَلى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمانِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْراً فَمِنْ عِنْدِكَ وَ ما أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شاءَ اللّٰهُ مِنَ الصّالِحِينَ﴾[۹]؟ و كَيفَ يَجوزُ في الصِّداقِ[۱۰]

---

۱. في «ج، ص»: «ابنته».
۲. في «ب، د، ص، ل» و المطبوع: + «له».
۳. القصص (۲۸): ۲٦.
٤. في «ألف، ب، ر، ص»: – «إنّي».
٥. القصص (۲۸): ۲۷.
٦. في «ألف، ر»: «و ترك».
۷. في «ج»: + «آخر».
۸. في «ألف، ب، ص»: «ما».
۹. القصص (۲۸): ۲۷.
۱۰. في «ب»: «النكاح».

هذا التخييرُ و التفويضُ؟ و أيُّ فائدةٍ للبنتِ[١] فيما شَرَطَهُ[٢] هو لنفسِه و لَيسَ يَعودُ عليها مِن ذلكَ نَفعٌ؟

الجوابُ: قُلنا: يَجوزُ أن تَكونَ[٣] الغَنَمُ كانَت لشُعَيبٍ عليه السلام، و كانَت الفائدةُ باستيجارِ مَن يَرعاها عائدةً عليه، إلّا أنّه أرادَ أن يُعوِّضَ بِنتَه[٤] عن قيمةِ رَعيِها، فيَكونَ ذلكَ مَهراً لها. فأمّا[٥] التخييرُ فلَم يَكُن إلّا فيما زادَ علَى الثماني[٦] حِجَجٍ[٧]، و لَم يَكُن فيما شَرَطَه مُقتَرِحاً تخييرٌ[٨]، و إنّما كانَ فيما تجاوَزَه و تَعَدّاه.

و وجهٌ آخَرُ، و هو: أنّه يَجوزُ أن تَكونَ[٩] الغَنَمُ كانَت للبِنتِ[١٠]، و كانَ الأبُ المُتَولّيَ لأمرِها و القابِضَ لصِداقِها؛ لأنّه لا خِلافَ أنّ قَبضَ الأبِ مَهرَ بِنتِه[١١] البِكرِ البالغِ جائزٌ، و أنّه لَيسَ لأحَدٍ مِن الأولياءِ ذلكَ غيرَه، و أجمَعوا[١٢] أنّ بِنتَ[١٣] شُعَيبٍ عليه السلام كانَت بِكراً.

و وجهٌ آخَرُ، و هو: أن يَكونَ حُذِفَ ذِكرُ الصِّداقِ و ذُكِرَ ما شَرَطَه لنفسِه مُضافاً ١٢٤

١. في «ج»: «للابنة».
٢. في «ألف، ج، ر» و المطبوع: «شرط».
٣. في «ألف، ر»: «أن يكون».
٤. في «ج»: «ابنته».
٥. في المطبوع: «و أمّا».
٦. في «د، ل» و المطبوع: «ثماني» بدون الألف و اللام. و في «ب»: + «من».
٧. في «د، ص، ل»: «الحجج».
٨. في «د، ص، ل» و المطبوع: «تخييراً».
٩. في «ألف، ب، ر»: «أن يكون».
١٠. في «ج»: «للابنة».
١١. في «ج، د، ص»: «ابنته».
١٢. في «ر»: + «على».
١٣. في «ج»: «ابنة».

إلَى الصِّداقِ؛ لأنّه جائزٌ أن يَشرِطَ[١] الوليُّ لنفسِه ما يَخرُجُ مِن[٢] الصِّداقِ.

و هذا الجوابُ يُخالِفُ الظاهرَ؛ لأنّ قولَه تَعالىٰ: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هاتَيْنِ عَلى أَنْ تَأْجُرَنِي﴾[٣] يَقضي[٤] ظاهرُه أنّ أحَدَهما جزاءٌ علَى[٥] الآخَرِ.

و وجهٌ آخَرُ، و هو: أنّه يَجوزُ أن يَكونَ[٦] مِن شريعتِه عليه السلام العقدُ بالتراضي مِن غيرِ صِداقٍ مُعيَّنٍ، و يَكونَ قولُه: ﴿عَلى أَنْ تَأْجُرَنِي﴾ علىٰ غيرِ وجهِ الصِّداقِ. و ما تَقدَّمَ مِن الوجوهِ أقوىٰ.

---

١. في «ألف، ج، ص» و المطبوع: «أن يشترط».

٢. في «ج، د، ص، ل»: «عن».

٣. في المطبوع: + «ثماني حجج».

٤. في «ب، ص، ل»: «يقتضي».

٥. في «ج»: «عن». و في «ر»: − «على».

٦. في «د»: «أن تكون».

[٨]

موسىٰ عليه السلام

[تنزيهُ موسىٰ عليه السلام عن العِصيانِ بالقَتلِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما الوجهُ في قَتلِ موسىٰ عليه السلام القِبطيَّ[١]؟ و لَيسَ يَخلو مِن أن يَكونَ مُستَحِقّاً للقَتلِ، أو غيرَ مُستَحِقٍّ؛ فإن كانَ مُستَحِقّاً[٢]، فلا معنىٰ لنَدَمِه عليه السلام و قولِه: ﴿هذا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطانِ﴾[٣]، و قولِه: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾[٤]. و إن كانَ غيرَ مُستَحِقٍّ، فهو عاصٍ في قَتلِه، و ما بنا حاجةٌ إلىٰ أن نَقولَ: إنّ القَتلَ لا يَكونُ صغيراً[٥]؛ لأنّكم تَنفونَ الصغيرَ و الكبيرَ مِن المَعاصي عنهم عليهم السلام؟

الجوابُ: قُلنا: ممّا يُجابُ به عن هذا السؤالِ أنّ موسىٰ عليه السلام لَم يَتعمَّدِ القَتلَ و لا أرادَه، و إنّما اجتازَ فاستَغاثَه رَجُلٌ مِن شيعتِه علىٰ رَجُلٍ مِن عدوِّه بَغىٰ عليه و ظَلَمَه، و قَصَدَ إلىٰ قَتلِه، فأرادَ موسىٰ عليه السلام أن يُخلِّصَه مِن يدِه و يَدفَعَ عنه مكروهَه، فأدّىٰ ذلكَ إلَى القَتلِ مِن غيرِ قَصدٍ إليه، و كُلُّ[٦] ألَمٍ يَقَعُ علىٰ سَبيلِ

---

١. في «د» و المطبوع: «للقبطيّ».
٢. في «د» و المطبوع: + «للقتل».
٣. القصص (٢٨): ١٥.
٤. القصص (٢٨): ١٦.
٥. في «ج» و المطبوع: «صغيرة».
٦. في المطبوع: «فكلّ».

المُدافَعةِ للظالم مِن غيرِ أن يَكونَ مقصوداً فهو حَسَنٌ غيرُ قبيحٍ، و لا يُستَحَقُّ[1] العِوَضُ به، و لا فَرقَ بَينَ أن تَكونَ المُدافَعةُ مِن الإنسانِ عن نفسِه و بَينَ أن تَكونَ عن غيرِه في هذا البابِ، و الشرطُ في الأمرَينِ أن يَكونَ الضرَرُ غيرَ مقصودٍ، و أن يَكونَ القَصدُ كُلُّه إلىٰ دَفعِ المكروهِ و المنعِ مِن وقوعِ الضرَرِ. فإن أدّىٰ ذلكَ إلىٰ ضَرَرٍ فهو غيرُ قبيحٍ. ۱۲۶

و مِن العَجَبِ أنّ أبا عليٍّ[2] ذَكَرَ هذا الوجهَ في تفسيرِه ثُمَّ نَسَبَ مع ذلكَ موسىٰ عليه السلام إلىٰ أنّه فَعَلَ معصيةً صغيرةً، و نَسَبَ معصيتَه إلَى الشيطانِ!! و[3] قالَ في قولِه: ﴿رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى﴾[4]: «أي: في هذا الفِعلِ الذي لَم تأمُرْني به، و نَدِمَ علىٰ ذلكَ، و تابَ[5] إلَى اللّٰهِ منه»!

فيا لَيتَ شِعري: ما الذي فَعَلَ ممّا[6] لَم يؤمَرْ به، و هو إنّما دافَعَ الظالمَ و مانَعَه، و وَقَعَت الوَكزةُ[7] منه علىٰ وجهِ[8] المُمانَعةِ مِن غيرِ قَصدٍ؟ و لا شُبهةَ في أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ أمَرَه[9] بدَفعِ الظُّلمِ[10]، فكَيفَ فَعَلَ ما لَم يؤمَرْ به؟! و كَيفَ يَتوبُ مِن فِعلِ الواجبِ؟!

و إذا كانَ يُريدُ أن يَنسِبَ المعصيةَ إليه، فما الحاجةُ به[11] إلىٰ ذِكرِ المُدافَعةِ

---

١. في المطبوع: + «عليه».
٢. في المطبوع: + «الجبائي».
٣. في المطبوع: + «قد».
٤. في «ب، ج، د»: + ﴿فَاغْفِرْ لِى﴾.
٥. في «ألف، ر»: «ثمّ تاب».
٦. في «د»: «بما». و في المطبوع: «ما».
٧. «الوَكْزَةُ»: الضربة بجُمعِ الكفِّ. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٤٣٠ (وكز).
٨. في «ج»: «سبيل».
٩. في «ألف، ر»: «أمر له» بدل «أمره».
١٠. في المطبوع: + «عن المظلوم».
١١. في «د»: − «به».

و المُمانَعةِ، و له أن يَجعَلَ الوَكزةَ مقصودةً علىٰ وجهٍ تَكونُ المعصيةُ به[1] صغيرةً؟!

فإن قيل: أ لَيسَ لا بُدَّ أن يَكونَ قاصداً إلَى الوَكزةِ و إن لَم يَكُن مُريداً بها إتلافَ النفسِ؟

قُلنا: لَيسَ يَجِبُ[2] ما ظَنَنتَه، و كَيفَ يَجعَلُ الوَكزةَ مقصودةً؟! و قد بيّنّا الكلامَ علىٰ أنّ القَصدَ كانَ إلَى التخليصِ و المُدافَعةِ و مَن كانَ إنّما يُريدُ المُدافَعةَ لا يَجوزُ أن يَقصِدَ إلىٰ شَيءٍ مِن الضرَرِ، و إنّما وَقَعَتِ الوَكزةُ و هو لا يُريدُها، و إنّما أرادَ التخليصَ فأدّىٰ ذلكَ إلَى الوَكزةِ و القَتلِ.

و وجهٌ آخَرُ، و هو: أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ كانَ عَرَّفَ موسىٰ عليه السلام استحقاقَ القِبطيِّ للقَتلِ[3] بكُفرِه، و نَدَبَه إلىٰ تأخيرِ قَتلِه إلىٰ حالِ التمكُّنِ، فلمّا رأىٰ موسىٰ عليه السلام منه الإقدامَ علىٰ رَجُلٍ مِن شيعتِه تَعمَّدَ قَتلَه؛ تاركاً لِما نُدِبَ إليه مِن تأخيرِ قَتلِه.

فأمّا قولُه: ﴿هذا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطانِ﴾، ففيه وجهانِ:

أحَدُهما أنّه أرادَ: أنّ تزيينَ قَتلي له و تَركي لِما نُدِبتُ إليه مِن تأخيرِه و تفويتي ما أستَحِقُّه عليه مِن الثوابِ مِن عَمَلِ الشيطانِ. ١٢٧

و الوجهُ الآخَرُ أنّه يُريدُ: أنّ عَمَلَ المقتولِ[4] عَمَلُ الشيطانِ؛ مُفصِحاً بذلكَ عن خِلافِه للّٰهِ تَعالىٰ و استحقاقِه للقَتلِ.

فأمّا[5] قولُه: ﴿رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَاغْفِرْ لِى﴾، فعَلىٰ معنىٰ قولِ آدَمَ عليه السلام:

---

١. في «ألف، ر»: «بها». و في «ج»: - «به».
٢. في «ج»: + «أن يكون».
٣. في «ب، د»: «القتل».
٤. في المطبوع: + «من».
٥. في المطبوع: «و أمّا».

﴿رَبَّنا ظَلَمْنا أَنْفُسَنا وَ إِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنا وَ تَرْحَمْنا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخاسِرِينَ﴾[1]. و المعنىٰ أحَدُ وجهَينِ: إمّا علىٰ سَبيلِ الاِنقطاعِ و الرجوعِ إلَى اللّٰهِ تَعالىٰ و الاعترافِ بالتقصيرِ عن حُقوقِ[2] نِعَمِه و إن لَم يَكُن هناكَ ذَنبٌ، أو مِن حَيثُ حَرَّمَ نفسَه الثوابَ المُستَحَقَّ بفِعلِ النَّدبِ.

فأمّا[3] قولُه: ﴿فَاغْفِرْ لِى﴾، فإنّما أرادَ به: فاقبَلْ مِنّي هذه القُربةَ و الطاعةَ و الاِنقطاعَ؛ أ لا تَرىٰ أنّ قبولَ الاِستغفارِ و التوبةِ يُسمّىٰ غُفراناً؟ و إذا شارَكَ هذا القبولُ غيرَه في معنَى استحقاقِ الثوابِ و المدحِ به[4] جازَ أن يُسمّىٰ بذلكَ.

ثُمَّ يُقالُ لِمَن ذَهَبَ إلىٰ أنّ القَتلَ منه عليه السلام كانَ صغيرةً: لَيسَ يَخلو مِن أن يَكونَ قَتَلَه مُتعمِّداً و هو مُستَحِقٌّ للقَتلِ، أو قَتَلَه عَمداً و هو غيرُ مُستَحِقٍّ[5]، أو قتَلَه خَطَأً و هو مُستَحِقٌّ أو غيرُ مُستَحِقٍّ. و القِسمُ الأوّلُ يَقتَضي[6] أن لا يَكونَ عاصياً[7] جُملةً. و الثاني لا يَجوزُ مِثلُه علَى النبيِّ؛ لأنّ قَتلَ النفسِ عمداً بغَيرِ استحقاقٍ لَو[8] جازَ أن يَكونَ صغيرةً علىٰ بعضِ الوجوهِ جازَ ذلكَ في الزِّنىٰ و عَظائمِ الذنوبِ، فإن ذَكَروا في الزِّنىٰ و ما أشبَهَه التنفيرَ فهو في القَتلِ أعظَمُ. و إن كانَ قَتَلَه خطأً[9] ـ و هو مُستَحِقٌّ أو

---

١. الأعراف (٧): ٢٣.
٢. في «د، ل» و المطبوع: «حقوقه و» بدل «حقوق».
٣. في «ج» و المطبوع: «و أمّا».
٤. في «ج»: - «به».
٥. في «ل»: + «للقتل».
٦. في «ر» و المطبوع: «يقضي».
٧. في «ب، ج، د»: «معصية».
٨. في «ألف، ر»: «إن».
٩. في المطبوع: + «غير عمد».

غيرُ مُستَحِقٍّ ـ ففِعلُه خارجٌ مِن بابِ القُبحِ[١] جُملةً[٢]، فما الحاجةُ إلىٰ ذِكرِ الصغيرةِ؟!

١٢٨

[تنزيهُ موسىٰ عليه السلام عنِ الخطإ في قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُبِينٌ﴾]

مسألةٌ: فإن قيلَ: كَيفَ يَجوزُ لموسىٰ عليه السلام أن يَقولَ لِرَجُلٍ مِن شيعتِه يَستَصرِخُه: ﴿إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُبِينٌ﴾[٣]؟!

الجوابُ: أنّ قومَ موسىٰ عليه السلام كانوا غِلاظاً جُفاةً؛ ألا تَرىٰ إلىٰ قولِهم بَعدَ مُشاهَدةِ الآياتِ لمّا رأوا مَن يَعبُدُ الأصنامَ: ﴿اجْعَلْ لَنا إِلهاً كَما لَهُمْ آلِهَةٌ﴾[٤]؟ و إنّما خَرَجَ موسىٰ عليه السلام خائفاً علىٰ نفسِه مِن قومِ فِرعَونَ بسببِ قَتلِ[٥] القِبطيِّ، فرأىٰ ذلكَ الرجُلَ يُخاصِمُ رجُلاً مِن أصحابِ فِرعَونَ، فاستَنصَرَ موسىٰ عليه السلام فقالَ له عندَ ذلكَ: ﴿إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُبِينٌ﴾، و أرادَ[٦]: أنّكَ خائبٌ في طَلَبِ ما لا تُدرِكُه، و تَكلُّفِ ما لا تُطيقُه. ثُمَّ قَصَدَ إلىٰ نُصرتِه كما نَصَرَه بالأمسِ علَى الآخَرِ[٧]، فظَنَّ أنّه يُريدُه بالبَطشِ؛ لبُعدِ فَهمِه، فقالَ له: ﴿أَ تُرِيدُ أَنْ تَقْتُلَنِي كَما قَتَلْتَ نَفْساً بِالْأَمْسِ إِنْ تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّاراً فِي الْأَرْضِ وَ ما تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ﴾[٨]، فعَدَلَ عن قَتلِه، و صارَ ذلكَ سبباً لشِياعِ[٩] خَبَرِ القِبطيِّ بالأمسِ.

---

١. في «ر، ص، ل» و المطبوع: «القبيح».

٢. في «ب»: - «جملة».

٣. القصص (٢٨): ١٨.

٤. الأعراف (٧): ١٣٨.

٥. في المطبوع: «قتله».

٦. في «ر»: + «به».

٧. في المطبوع: «الأوّل».

٨. القصص (٢٨): ١٩.

٩. في المطبوع: «لشيوع». و قد يستعمل الشياع أيضاً كالشيوع بمعنى الانتشار و التقوية. راجع: المفردات للراغب، ص ٤٧٠ (شيع).

[تنزيهُ موسىٰ عليه السلام عن الضلالِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما معنىٰ قولِ فِرعَونَ لموسىٰ عليه السلام: ﴿وَ فَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَ أَنْتَ مِنَ الْكافِرِينَ﴾[۱]؟ و قولِه عليه السلام: ﴿فَعَلْتُها إِذاً وَ أَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾[۲]؟ و كَيفَ نَسَبَ عليه السلام الضَّلالَ إلىٰ نفسِه[۳] و لَم يَكُن عندَكم في وقتٍ مِن الأوقاتِ ضالّاً؟!

الجوابُ[٤]: أمّا قولُه: ﴿وَ أَنْتَ مِنَ الْكافِرِينَ﴾، فإنّما أرادَ به مِن[٥] الكافِرينَ لِنعمتي و حَقِّ تربيَتي؛ فإنّ فِرعَونَ كانَ المُربّيَ لموسىٰ عليه السلام إلىٰ أن كَبُرَ و بَلَغَ؛ أ لا تَرىٰ إلىٰ قولِه تَعالىٰ حكايةً عنه: ﴿أَ لَمْ نُرَبِّكَ فِينا وَلِيداً وَ لَبِثْتَ فِينا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾[٦]؟ ۱۲۹

فأمّا[۷] قولُ موسىٰ عليه السلام: ﴿فَعَلْتُها إِذاً وَ أَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾، فإنّما أرادَ به: مِن الذاهبينَ عن أنّ الوَكزةَ تأتي علَى النفسِ، أو أنّ المُدافَعةَ تُفضي إلَى القَتلِ؛ فقَد[۸] يُسمَّى الذاهبُ عن الشيءِ أنّه[۹] ضالٌّ عنه.

و يَجوزُ أيضاً أن يُريدَ: أنّني[۱۰] ضَلَلتُ عن فِعلِ المندوبِ إليه، من: الكَفِّ عن القَتلِ في تلكَ الحالِ، و الفَوزِ بمَنزِلةِ[۱۱] الثوابِ.

---

۱. الشعراء (۲٦): ۱۹.
۲. الشعراء (۲٦): ۲۰.
۳. في «د»: «نفسه إلى الضلال» بدل «الضلال إلى نفسه».
٤. في «ج» و المطبوع: + «قلنا».
٥. في «ألف»: – «من».
٦. الشعراء (۲٦): ۱۸.
۷. في «ألف» و المطبوع: «و أمّا».
۸. في «ألف» و المطبوع: «و قد».
۹. في «د» و المطبوع: «بأنّه».
۱۰. في «ج، ر، ص، ل»: «أنّي».
۱۱. في «ص، ل»: «فأفوز منزلة» بدل «و الفوز بمنزلة».

[إبانُ خيفةِ موسىٰ عليه السلام و الوجهِ فيها]

مسألةٌ: فإن قيلَ: كَيفَ جازَ لموسىٰ عليه السلام و قد قالَ[١] تَعالىٰ له[٢]: ﴿أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[٣] أن يَقولَ في الجوابِ: ﴿إِنِّى أَخافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ * وَ يَضِيقُ صَدْرِى وَ لا يَنْطَلِقُ لِسانِى فَأَرْسِلْ إِلى هارُونَ﴾[٤]؟! و هذا استعفاءٌ مِن الرسالةِ!

الجوابُ: أنّ ذلكَ لَيسَ باستعفاءٍ كما تَضمَّنَه السؤالُ؛ بَل كانَ عليه السلام قد أُذِنَ له في أن يَسألَ ضَمَّ أخيه في الرسالةِ إليه[٥] قَبلَ هذا الوقتِ، و ضُمِنَت له الإجابةُ؛ أ لا تَرىٰ إلىٰ قولِه تَعالىٰ: ﴿وَ هَلْ أَتاكَ حَدِيثُ مُوسىٰ * إِذْ رَأىٰ ناراً﴾[٦] إلىٰ قولِه: ﴿وَ اجْعَلْ لِى وَزِيراً مِنْ أَهْلِى[٧]﴾،[٨] فأجابَه[٩] تَعالىٰ إلىٰ مسألتِه بقَولِه: ﴿قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يا مُوسىٰ﴾[١٠]؟ و هذا يَدُلُّ علىٰ[١١] ثِقتِه بالإجابةِ إلىٰ مسألتِه التي[١٢] تَقدَّمَت و كانَ مأذوناً له فيها، فقالَ: ﴿إِنِّى[١٣] أَخافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ * وَ يَضِيقُ صَدْرِى وَ لا يَنْطَلِقُ لِسانِى﴾ شَرحاً

١. في «ب، ج، د، ص»: + «اللّٰه».
٢. في «ج، ر» و المطبوع: - «له».
٣. الشعراء (٢٦): ١٠.
٤. الشعراء (٢٦): ١٢ و ١٣. و في «ج»: + ﴿وَ لَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ فَأَخافُ أَنْ يَقْتُلُونِ﴾. و في «د» و المطبوع: + ﴿وَ لَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾.
٥. في «ج، د»: «إليه في الرسالة» بدل «في الرسالة إليه».
٦. في المطبوع: + ﴿فَقالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾.
٧. في «ج، د، ص»: + ﴿هارُونَ أَخى﴾. و في المطبوع: + ﴿هارُونَ﴾.
٨. طه (٢٠): ٢٩.
٩. في «ب» و المطبوع: + «اللّٰه».
١٠. طه (٢٠): ٣٦.
١١. في «ب، ج»: + «أنّ».
١٢. في «ب، ج، ص، ل»: - «التي». و في المطبوع: + «قد».
١٣. في «ب، ص، ل»: - «إنّي».

لصورتِه، و بَياناً عن حالِه المُقتَضيةِ لِضَمِّ أخيه إليه[1] في الرسالةِ، فلَم تَكُن مسألتُه إلّا عن إذنٍ و عِلمٍ و ثِقةٍ بالإجابةِ.

۱۳۰ [تنزيهُ موسىٰ عليه السلام عن الكُفرِ و السِّحرِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: كَيفَ جازَ لموسىٰ عليه السلام أن يأمُرَ السحَرَةَ بإلقاءِ الحِبالِ و العِصِيِّ، و ذلكَ كُفرٌ و سِحرٌ و تلبيسٌ و تمويهٌ، و الأمرُ بمِثلِه لا يَحسُنُ؟!

الجوابُ: قُلنا: لا بُدَّ مِن أن يَكونَ في أمرِه عليه السلام بذلكَ شَرطٌ؛ فكأنّه قالَ: ﴿أَلْقُوا ما أَنْتُمْ مُلْقُونَ﴾[2] إن كُنتُم مُحِقّينَ و كانَ فيما تَفعَلونَه[3] حُجّةٌ. و حُذِفَ الشرطُ لدَلالةِ الكلامِ عليه و اقتضاءِ الحالِ له. و قد جَرَت العادةُ باستعمالِ هذا الكلامِ محذوفَ الشرطِ، و إن كانَ الشرطُ مُراداً.

و لَيسَ يَجري هذا مَجرىٰ قولِه تَعالىٰ: ﴿فأتوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾[4] و هو يَعلَمُ أنّهم لا يَقدِرونَ علىٰ ذلكَ، و ما أشبَهَ هذا الكلامَ مِن ألفاظِ التحَدّي؛ لأنّ التَحدّيَ و إن كانَ بصورةِ الأمرِ فلَيسَ بأمرٍ علَى الحقيقةِ، و لا تُصاحِبُه إرادةُ الفعلِ؛ و كَيفَ[5] تُصاحِبُه الإرادةُ و اللّهُ تَعالىٰ يَعلَمُ استحالةَ وقوعِ ذلكَ منهم و تَعذُّرِه عليهم؟! و إنّما التحَدّي لفظٌ موضوعٌ لإقامةِ الحُجّةِ علَى المُتَحدّىٰ و إظهارِ عجزِه و قُصورِه عمّا تُحُدّيَ به، و لَيسَ هناكَ فِعلٌ تَتَناوَلُه إرادةٌ[6]. و الأمرُ بإلقاءِ الحِبالِ و العِصِيِّ بخِلافِ

---

۱. في «ب»: - «إليه».
۲. يونس (۱۰): ۸۰؛ الشعراء (۲٦): ٤۳.
۳. في «ألف، ج، ص» و المطبوع: «يفعلونه».
٤. البقرة (۲): ۲۳.
٥. في المطبوع: «فكيف».
٦. في «ج»: «الإرادة».

ذلكَ؛ لأنّه مقدورٌ مُمكِنٌ، فلَيسَ يَجوزُ أن يُقالَ: إنّ المَقصدَ[١] به هو أن يَعجِزوا[٢] عن إلقائها، و يَتعذَّرَ عليهم ما دُعوا إليه، فلَم يَبقَ بَعدَ ذلكَ إلّا أنّه أمرٌ بشَرطٍ.

و يُمكِنُ أن يَكونَ علىٰ سَبيلِ التحَدّي؛ بأن يَكونَ دَعاهم إلَى الإلقاءِ علىٰ وجهٍ يُساوونَه فيه، و لا يُخيِّلونَ فيما أَلقَوه[٣] السعيَ و التصرُّفَ مِن غيرِ أن تَكونَ له حقيقةٌ؛ لأنّ ذلكَ غيرُ مُساوٍ لِما ظَهَرَ علىٰ يدِه عليه السلام مِن انقلابِ الجَمادِ حَيّةً علَى الحقيقةِ دونَ التخييلِ، و إذا كانَ ذلكَ لَيسَ في مقدورِهم فإنّما تَحَدّاهم به؛ لتَظهَرَ حُجّتُه، و يَتوجَّهَ دَلالتُه. و هذا واضحٌ.

١٣١ و قد بَيَّنَ اللّٰهُ تَعالىٰ في القُرآنِ ذلكَ بأَوضَحِ ما يَكونُ، فقالَ: ﴿وَ جاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قالُوا إِنَّ لَنا لَأَجْراً إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغالِبِينَ * قالَ نَعَمْ وَ إِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ * قالُوا يا مُوسىٰ إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَ إِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ * قالَ أَلْقُوا فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَ اسْتَرْهَبُوهُمْ وَ جاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ * وَ أَوْحَيْنا إِلىٰ مُوسىٰ أَنْ أَلْقِ عَصاكَ فَإِذا هِيَ تَلْقَفُ ما يَأْفِكُونَ * فَوَقَعَ الْحَقُّ وَ بَطَلَ ما كانُوا يَعْمَلُونَ * فَغُلِبُوا هُنالِكَ وَ انْقَلَبُوا صاغِرِينَ﴾[٤].

[تنزيهُ موسىٰ عليه السلام عن الخَوفِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فمِن أيِّ شيءٍ خافَ موسىٰ عليه السلام حتّىٰ حَكَى اللّٰهُ تَعالىٰ عنه الخيفةَ في قولِه عزّ و جلّ: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسىٰ﴾[٥]؟ أ وَ لَيسَ خَوفُه يَقتَضي شَكَّه في صحّةِ ما أتىٰ به؟

---

١. هكذا في «ألف، ب، ر، ص، ل». و في «د»: «القصد». و في «ج» و المطبوع: «المقصود».
٢. في المطبوع: + «بها».
٣. في المطبوع: + «من».
٤. الأعراف (٧): ١١٣ ـ ١١٩.
٥. طه (٢٠): ٦٧.

الجوابُ؟ قُلنا: لَم يَخَفْ مِن الوجهِ الذي تَضمَّنَه السؤالُ، و إنّما رأىٰ مِن قوّةِ التلبيسِ و التخييلِ ما أشفَقَ عندَه مِن وقوعِ الشُّبهةِ علىٰ مَن لَم يُنعِم[١] النظَرَ، فأمَّنَه اللّٰهُ تَعالىٰ مِن ذلكَ، و بَيَّنَ له أنّ حُجّتَه ستَتَّضِحُ للقومِ بقَولِه تَعالىٰ: ﴿لا تَخَفْ إنَّكَ أنْتَ الأَعْلىٰ﴾[٢].

[تنزيهُ موسىٰ عليه السلام عن نسبةِ الإضلالِ إلَى اللّٰهِ تَعالىٰ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما معنىٰ قولِه تَعالىٰ حاكياً عن موسىٰ عليه السلام: ﴿رَبَّنا إنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَ مَلَأَهُ زِينَةً وَ أَمْوالاً فِى الحَياةِ الدُّنْيا رَبَّنا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلىٰ أَمْوالِهِمْ وَ اشْدُدْ عَلى قُلُوبِهِمْ فَلا يُؤْمِنُوا حَتّىٰ يَرَوُا العَذابَ الأَلِيمَ﴾[٣]؟

الجوابُ: قُلنا: أمّا قولُه تَعالىٰ: ﴿لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾، **ففيه وجوهٌ:**

١٣٢ **أوّلُها:** أنّه أرادَ: لئلّا يُضِلّوا، فحُذِفَ[٤]. و هذا له نَظائرُ كثيرةٌ في القُرآنِ و كلامِ العَرَبِ؛ فمن ذلكَ قولُه تَعالىٰ: ﴿أنْ تَضِلَّ إحْداهُما فَتُذَكِّرَ إحْداهُمَا الأُخْرىٰ﴾[٥]، و إنّما أرادَ: لئلّا تَضِلَّ.

و قولُه تَعالىٰ: ﴿أنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيامَةِ إنّا كُنّا عَنْ هٰذا غافِلِينَ﴾[٦].

و قولُه تَعالىٰ: ﴿وَ أَلْقىٰ فِى الأَرْضِ رَواسِىَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾[٧].

---

١. في المطبوع: «لم يمعن».
٢. طه (٢٠): ٦٨.
٣. يونس (١٠): ٨٨.
٤. في المطبوع: + «لا».
٥. البقرة (٢): ٢٨٢.
٦. الأعراف (٧): ١٧٢.
٧. النحل (١٦): ١٥؛ لقمان (٣١): ١٠.

و قالَ الشاعرُ:

نَــزَلتُم مَـنزِلَ الأضـيافِ مِـنّا فعَجَّلْنا القِـرىٰ أن تَشـتُمونا[١]

و المعنى: لئلّا[٢] تَشتُمونا.

فإن قيلَ: لَيسَ هذا نَظيراً لقَولِه تَعالىٰ[٣]: ﴿لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾؛ لأنّكم حَذَفتم في الآيةِ «أن» و «لا» معاً، و ما استَشهَدتم به إنّما حُذِفَ منه لفظةُ «لا» فَقَط.

قُلنا: كُلُّ ما استَشهَدنا به قد[٤] حُذِفَ[٥] فيه[٦] اللامُ و «لا» معاً؛ أ لا تَرىٰ أنّ تقديرَ الكلامِ: لئلّا تَشتُمونا؟! و في الآيةِ إنّما حُذِفَ أيضاً حَرفانِ، و هما «أن» و «لا». و إنّما جَعَلنا حَذفَ اللامِ فيما استَشهَدنا به بإزاءِ حَذفِ «أن» في الآيةِ؛ مِن حَيثُ كانا جميعاً يُنبئانِ عن الغرضِ، و يَدُلّانِ علَى المَقْصدِ[٧]؛ أ لا تَرىٰ أنّهم يَقولونَ: «جِئتُكَ لتُكرِمَني» كما يَقولونَ[٨]: «جِئتُكَ أن تُكرِمَني»، و المعنىٰ: أنّ غرضي الكرامةُ. فإذا جازَ أن يَحذِفوا أحَدَ الحرفَينِ جازَ أن يَحذِفوا الآخَرَ.

و ثانيها: أنّ اللامَ هاهنا هي لامُ العاقبةِ، و لَيسَت بلامِ الغرضِ. و يَجري مَجرىٰ قولِه تَعالىٰ: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَ حَزَناً﴾[٩]، و هُم لَم يَلتَقِطوه

---

١. قاله عمرو بن كلثوم التغلبي. راجع: الأحكام ليحيى بن الحسين، ج ١، ص ٢٣٣؛ الأمالي للسيّد المرتضى، ج ٣، ص ١٣٧، المجلس ٥٣؛ متشابه القرآن و مختلفه، ج ١، ص ٢٤٢؛ مغني اللبيب، ج ١، ص ٣٦.

٢. في «ألف، د» و المطبوع: «أن لا» بدل «لئلّا».

٣. في المطبوع: + «ربّنا».

٤. في «ل» و المطبوع: «فقد».

٥. في «د، ل»: «حذفت».

٦. في «د» و المطبوع: «منه».

٧. هكذا في «ب، د، ص، ل». و في المطبوع: «المقصود». و في «ألف، ج، ر»: «القصد».

٨. في «ب»: «تقول». و في «ألف، د» و المطبوع: «تقولون».

٩. القصص (٢٨): ٨.

لذلكَ؛ بَل لخِلافِه، غيرَ أنّ العاقبةَ لمّا كانت ما ذَكَرَه حَسُنَ إدخالُ اللام. و مِثلُه قولُ الشاعرِ[1]:

١٣٣ و لِلمَـوتِ تَغـذو الوالِـداتُ سِخالَها
كَما لِخَرابِ الدَّهـرِ[2] تُـبنَى المَسـاكِـنُ[3]

و نَظائرُ ذلكَ كثيرةٌ. فكأنّه تَعالىٰ لمّا عَلِمَ أنّ عـاقبةَ أمـرِهم الكُـفرُ، و أنّـهم لا يَموتونَ إلّا كُفّاراً، و أعلَمَ ذلكَ نبيَّه عليه السـلام، حَسُـنَ أن يَـقولَ: إنّكَ آتَـيتَهم الأموالَ لِيُضِلّوا.

و ثالثُها: أن يَكونَ مخرجُ الكلامِ مَخرجَ النفيِ و الإنكارِ علىٰ مَن زَعَمَ أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ فَعَلَ ذلكَ ليُضِلَّهم، و لا يَمتَنِعُ أن يَكونَ هناكَ مَن يَذهَبُ إلىٰ مَذهَبِ المُجبِرةِ في أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ يُضِلُّ عن الدينِ، فرَدَّ[4] بهذا الكلامِ عليه، كما يَقولُ أحَدُنا: «إنّما آتَيتُ عبدي مِن الأموالِ ما آتَيتُه[5] ليَعصيَني و لا يُطيعَني!!» و هو إنّما يُريدُ الإنكارَ علىٰ مَن يَظُنُّ ذلكَ به، و نَفيَ إضافةِ المعصيةِ إليه.

و هذا الوجهُ لا يُتصوَّرُ إلّا علىٰ أحَدِ وجـهَينِ: إمّـا بـأن يُـقدَّرَ فـيه الِاسـتفهامُ و إن حُذِفَ حَرفُه، أو بأن تَكـونَ[6] اللامُ فـي قـولِه «لِيَـعصيَني» لامَ العـاقبةِ الـتي

---

١. في «ب»: «بعض الشعراء» بدل «الشاعر».
٢. في «د»: «الدار» و في «ألف، ر، ص» و المطبوع: «الدور».
٣. في «ب»: «المنازل». و نُسب البيت إلى سابق البربري في: كشـف الخفاء، ج ٢، ص ١٤٠؛ تأريخ مدينة دمشق، ج ٢٠، ص ٧؛ بغية الطالب، ج ٩، ص ٤٠٧١.
٤. في «ألف، ر»: «فدلّ».
٥. في «ب، د، ر، ص»: «ما آتيته من الأموال» بدل «من الأموال ما آتيته».
٦. في «ب، ر، ص»: «بأن يكون».

قد[١] تَقدَّمَ بيانُها. و متى رَفَعنا مِن أوهامِنا هذَينِ الوجهَينِ لَم نَتصوَّرْ[٢] كَيفَ[٣] يَكونُ الكلامُ خارجاً مَخرَجَ النفيِ و الإنكارِ.

و **رابعُها:** أن يَكونَ أرادَ الِاستفهامَ، فحَذَفَ حَرفَه المُختَصَّ به. و قد حُـذِفَ[٤] حَرفُ الِاستفهامِ في أماكِنَ كَثيرةٍ مِن الكلامِ[٥].

و هذا الجوابُ يَضعُفُ؛ لأنّ حرفَ الاستفهامِ لا يَكادُ يُحذَفُ إلّا و في الكلامِ دَلالةٌ عليه و عِوَضٌ منه، مِثلُ قولِ الشاعرِ:

كَـذَبَتكَ عَـينُكَ أم رأَيتَ بـواسِـطٍ   غَلَسَ الظَّلامِ مِنَ الرَّبابِ خَـيالا؟[٦]

لأنّ لفظَةَ «أَم» تَقتَضي[٧] الِاستفهامَ.

١٣٤

و قد سأل أبو عليٍّ الجُبّائيُّ نفسَه عن هذا السؤالِ في التفسيرِ، و أجابَ عنه بأنّ في[٨] الآيةِ ما يَدُلُّ علىٰ حذفِ حرفِ الاستفهامِ، و هو دليلُ العقلِ الدالُّ علىٰ أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ لا يُضِلُّ العبادَ عن الدينِ، و دليلُ العقلِ أقوىٰ ممّا يَكونُ في الكلامِ دالّاً علىٰ[٩] حرفِ الِاستفهامِ.

و هذا لَيسَ بشَيءٍ؛ لأنّ دليلَ العقلِ، و إن كانَ أقوىٰ مِن كُلِّ دليلٍ يَـصحَبُ[١٠]

---

١. في «ص، ل»: - «قد».

٢. في «ب»: «لم يتصوّر». و في «ج»: - «لم نتصوّر».

٣. في «د» و المطبوع: «أن» بدل «كيف».

٤. في «ج»: «يُحذَف».

٥. في المطبوع: «القرآن».

٦. تقدّم البيت في ص ١٢٧ و ٢٠٤، و تقدّم أيضاً شرح مفرداته. و البيت من الأخطل.

٧. في «ألف، ب، ر، ص»: «يقتضي».

٨. في «ألف، د، ل»: «مع».

٩. في «ج»: + «حذف».

١٠. في المطبوع: «بصحّة».

الكلامَ، فإنّه لَيسَ يَقتَضي في الآيةِ أن يَكونَ حرفُ الِاستفهامِ منها محذوفاً لا مَحالةَ؛ لأنّ العقلَ إنّما يَقتَضي تنزيهَ اللّهِ تَعالىٰ عن أن يَكونَ مُجرياً[1] بشَيءٍ مِن أفعالِه إلىٰ إضلالِ العبادِ[2] عن الدينِ، و قد يُمكِنُ صَرفُ الآيةِ إلىٰ ما يُطابِقُ دليلَ العقلِ مِن تنزيهِه تَعالىٰ عن القبيحِ مِن غيرِ أن يُذكَرَ الِاستفهامُ و يُحذَفَ حَرفُه. و إذا[3] كانَ ذلكَ مُمكِناً لَم يَكُن في العقلِ دليلٌ علىٰ حذفِ حرفِ الِاستفهامِ، و إنّما كانَ يَكونُ فيه دليلٌ علىٰ ذلكَ لَو كانَ يَتعذَّرُ تنزيهُه تَعالىٰ عن إرادةِ الضلالِ إلّا بتقديرِ الِاستفهامِ.

فأمّا قولُه تَعالىٰ: ﴿فَلا يُؤْمِنُوا حَتّىٰ يَرَوُا العَذابَ الأَلِيمَ﴾[4]، فأجوَدُ ما قيلَ فيه أنّه عطفٌ علىٰ قولِه: ﴿لِيُضِلُّوا﴾، و لَيسَ بجوابٍ لقَولِه: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلىٰ أَمْوالِهِمْ وَ اشْدُدْ عَلى قُلُوبِهِمْ﴾، و تقديرُ الكلامِ: ﴿رَبَّنا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَ مَلأَهُ زِينَةً وَ أَمْوالاً فى الْحَياةِ الدُّنْيا رَبَّنا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبيلِكَ﴾، ﴿فَلا يُؤْمِنُوا حَتّىٰ يَرَوُا العَذابَ الأَلِيمَ﴾، ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ علىٰ أَمْوالِهِمْ وَ اشْدُدْ علىٰ قُلُوبِهِمْ﴾.

و هذا الجوابُ يُطابِقُ أن تَكونَ[5] اللامُ للعاقبةِ، و أن يَكونَ المعنىٰ فيها: «لئَلّا يَضِلّوا» أيضاً.

و قالَ قومٌ: إنّه أرادَ: «فلَن يؤمِنوا»، فأبدَلَ الألفَ مِن النونِ الخفيفةِ؛ كما قالَ الأعشىٰ:

و صَلِّ علىٰ حينِ العَشيّاتِ و الضُّحىٰ و لا تَحمَدِ المُثرينَ[6]، و اللّٰهَ فاحمَدا[7]

---

١. في «ب» و المطبوع: «مجرّباً».

٢. في «ألف، ر»: «الضلال» بدل «إضلال العباد». و في «ج»: «خلقه» بدل «العباد».

٣. في «ألف، ر»: «فإذا». و في «ب»: «إذا».

٤. يونس (١٠): ٨٨.

٥. في «ألف، ج، ر، ص» و المطبوع: «أن يكون».

٦. في ديوان الأعشى: «الشيطان».

٧. ديوان الأعشى، ص ٤٦.

أراد: «فاحمَدَنْ» فأبدَلَ[١].

١٣٥

و كما قالَ عُمَرُ بنُ أبي رَبيعَةَ[٢]:

و قُمَيرٌ بَدا ابنَ خَمسٍ و عشريـ نَ له قالَتِ الفَتاتانِ: قوما[٣]

أراد: «قومَنْ».

و ممّا استَشهَدَ به مَن أجابَ بهذا الجوابِ الذي ذَكرناه آنِفاً، في أنّ الكلامَ خَبَرٌ و إن خَرَجَ مَخرَجَ الدعاءِ: ما[٤] رُويَ عن النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله مِن قولِه: «لَن يُلدَغَ المؤمِنُ مِن جُحرٍ مَرّتَينِ»[٥].

و هذا نَهيٌ و إن كانَ مَخرَجُه مَخرَجَ الخَبَرِ، و تقديرُ الكلامِ: لا يُلدَغِ المؤمِنُ مِن جُحرٍ مرّتَينِ؛ لأنّه لَو كانَ خَبَراً لَكانَ كَذِباً. و إذا جازَ أن يُرادَ بما لفظُه لفظُ الخَبَرِ النهيَ، جازَ أن يُرادَ بما لفظُه لفظُ الدعاءِ الخَبَرَ و يَكونَ[٦] المُرادُ بالكلامِ: «فلَن يؤمِنوا».

و قد ذَكَرَ أبو عليٍّ[٧] أنّ قوماً مِن أهلِ اللُّغةِ قالوا: إنّه تَعالىٰ نَصَبَ قولَه: ﴿فَلا يُؤْمِنُوا﴾، و حَذَفَ منه النونَ، و هو يُريدُ في المعنىٰ: «لا[٨] يؤمنونَ» علىٰ سَبيلِ الخبرِ عنهم؛ لأنّ قولَه تَعالىٰ: ﴿فَلا يُؤْمِنُوا﴾ وَقَعَ مَوقِعَ جوابِ الأمرِ الذي هو قولُه[٩]:

---

١. في «ج» و المطبوع: + «النون ألفاً».

٢. تقدّمت ترجمته في ص ١٢٠. و في «ر»: + «المخزومي».

٣. ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص ٣٦٩.

٤. في المطبوع: «و ما».

٥. شهاب الأخبار، ص ٣٣٩؛ مشكاة الأنوار، ص ٣١٩. الكامل في التأريخ؛ ج ٢، ص ١٦٥؛ المغازي للواقدي، ج ١، ص ١١١؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٤، ص ١٧٧؛ و ج ١٥، ص ٤٥.

٦. في المطبوع: «فيكون».

٧. في المطبوع: + «الجبّائي»، و تقدّمت ترجمته في ص ٨٠.

٨. في المطبوع: «و لا».

٩. في «د» و المطبوع: + «ربّنا».

﴿اطْمِسْ عَلى أَمْوالِهِمْ وَ اشْدُدْ عَلى قُلُوبِهِمْ﴾. فلمّا وَقَعَ مَوقِعَ جوابِ الأمرِ و فيه الفاءُ نَصَبَه بإضمارِ «أنْ»[١]؛ لأنّ جوابَ الأمرِ بالفاءِ منصوبٌ في اللُّغةِ. فنَصَبَ هذا لمّا أجراه مَجرَى الجوابِ، و إن لَم يَكُن في الحقيقةِ جواباً.

و مِثلُه قولُ القائلِ: «أُنظُرْ إلَى الشمسِ تَغرُبْ» بالجَزمِ. و «تَـغرُبْ» لَـيسَ هـو جوابَ الأمرِ علَى الحقيقةِ؛ لأنّها لا تَغرُبُ لنظَرِ هذا الناظرِ، و لكنْ لمّا وَقَعَ مَوقِعَ الجوابِ أجراه مَجراه في الجَزمِ، و إن لَم يَكُن جواباً علَى[٢] الحقيقةِ.

١٣٦ و قد ذَكَرَ أبو مُسلِم محمّدُ بنُ بَحرٍ[٣] في هذه الآيةِ وجهاً آخَرَ، و هو مِن أغرَبِ ما ذُكِرَ[٤] فيها؛ قالَ: إنّه[٥] تَعالىٰ إنّما آتىٰ فِرعَونَ و مَلأَه الزينةَ و الأموالَ في الدنيا علىٰ طريقِ العذابِ لهم و الإنتقامِ منهم ـ لِما كانوا عليه مِن الكفرِ و الضلالِ، و عِلمِه مِن أحوالِهم في المُستَقبَلِ مِن أنّهم لا يؤمِنونَ. و يَجري ذلكَ مَجرىٰ قولِه تَعالىٰ: ﴿فَلا تُعْجِبْكَ أَمْوالُهُمْ وَ لا أَوْلادُهُمْ إِنَّما يُرِيدُ اللّٰهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِها فِى الحَياةِ الدُّنْيا وَ تَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَ هُمْ كافِرُونَ﴾[٦] ـ فسَألَ موسىٰ عليه السلام رَبَّه و قالَ: يا رَبِّ إنّكَ آتَيتَهم هذه الأموالَ و الزينةَ في الحياةِ الدنيا علىٰ طريقِ العذابِ و لِتُضِلَّهم في الآخرةِ عن سَبيلِك التي هي سَبيلُ الجَنّةِ و تُدخِلَهم النارَ بكُفرِهم، ثُمَّ سألَه أن يَطمِسَ علىٰ أموالِهم؛ بأن يَسلُبَهم إيّاها؛ ليَزيدَ ذلكَ في حَسرتِهم و عذابِهم و مكروهِهم، و يَشُدَّ علىٰ قُلوبِهم بأنْ[٧] يُميتَهم علىٰ هذه الحالِ المكروهةِ.

---

١. في «ألف، ب، ر، ص، ل»: - «بإضمار أن».
٢. في المطبوع: «في».
٣. في «د، ل» و المطبوع: + «الأصفهاني». و تقدّمت ترجمة الرجل في ص ١٠٩.
٤. في «ج»: «قيل».
٥. في «د» و المطبوع: «إنّ اللّٰه» بدل «إنّه».
٦. التوبة (٩): ٥٥.
٧. في «ألف، ر» و المطبوع: «أن» بدون الباء الجارّة.

و هذا جوابٌ قَريبٌ مِن الصَّوابِ و السَّدادِ[١].

[تنزيهُ موسىٰ عليه السلام عن سؤالِ الرؤيةِ لنفْسِه]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما الوجهُ في قولِه تَعالىٰ: ﴿**وَ لَمَّا جاءَ مُوسىٰ لِمِيقاتِنا وَ كَلَّمَهُ رَبُّهُ قالَ رَبِّ أَرِنِى أَنْظُرْ إِلَيْكَ**[٢]﴾؟[٣] أ وَ لَيسَ هذه المسألةُ[٤] تَدُلُّ علىٰ جوازِ الرؤيةِ عليه تَعالىٰ؟ لأنّها لَو لَم تَجُز لَم يَسُغْ أن يَسألَها موسىٰ عليه السلام، كما لا يَجوزُ أن يَسألَه اتِّخاذُ الصاحبةِ و الوَلَدِ.

الجوابُ: قُلنا: أَولىٰ ما أُجيبَ[٥] به عن هذه الآيةِ أن يَكونَ موسىٰ عليه السلام لَم يَسألِ الرؤيةَ لنفسِه، و إنّما سَألَها لقَومِه؛ فـقَد[٦] رُويَ: أنّ قـومَه طَـلَبوا ذلكَ مـنه، فأجابَهم بأنّ الرؤيةَ لا تَجوزُ عليه تَعالىٰ، فلَجّوا به، و أَلَحّوا عليه في[٧] أن يَسألَ اللّهَ تَعالىٰ أن يُريَهم نفسَه، و غَلَبَ في ظَنِّه أنّ الجـوابَ إذا وَرَدَ مِـن جـهتِه ـ جَـلَّت عظمتُه ـ كانَ أحسَمَ للشُّبهةِ و أنفىٰ لها، فاختارَ[٨] السبعينَ الذينَ حَضَروا الميقاتَ؛ لتَكونَ[٩] المسألةُ بمَحضَرٍ منهم، فيَعرِفوا ما يَرِدُ مِن الجوابِ، فسَألَ عـليه السـلام علىٰ ما نَطَقَ به القُرآنُ، و أُجيبَ بما يَدُلُّ علىٰ أنّ الرؤيةَ لا تَجوزُ[١٠] عَلَيه عَزَّ و جَلَّ.

---

١. في «ل» و المطبوع: + «و فيه نظر».

٢. في المطبوع: + ﴿قالَ لَنْ تَرانى﴾.

٣. الأعراف (٧): ١٤٣.

٤. في «د» و المطبوع: «الآية».

٥. في «ج»: «يجاب».

٦. في «ج»: «و قد».

٧. في «ب»: - «في».

٨. في «ألف، ر»: و اختار».

٩. في «ألف، ب»: «ليكون».

١٠. في «ألف، ب، ج، د»: «لا يجوز».

١٣٧ و يُقوّي هذا الجوابَ أُمورٌ:

مِنها قولُه تَعالىٰ: ﴿يَسْئَلُكَ أَهْلُ الْكِتابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتاباً مِنَ السَّماءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسىٰ أَكْبَرَ مِنْ ذلِكَ فَقالُوا أَرِنَا اللّٰهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ﴾[1].

و مِنها قولُه تَعالىٰ: ﴿وَ إِذْ قُلْتُمْ يا مُوسىٰ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتّىٰ نَرَى اللّٰهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصّاعِقَةُ وَ أَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾[2].

و مِنها قولُه تَعالىٰ: ﴿فَلَمّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وَ إِيّاىَ أَ تُهْلِكُنا بِما فَعَلَ السُّفَهاءُ مِنّا[3]﴾.[4] فأضافَ ذلكَ إلَى السُّفَهاءِ، و هذا يَدُلُّ علىٰ أنّه كانَ بسببِهم[5]؛ مِن[6] حَيثُ سَأَلوا ما لا يَجوزُ عليه[7] تَعالىٰ.

و مِنها: ذِكرُ «الجَهرةِ» في الرؤيةِ، و هي لا تَليقُ إلّا برؤيةِ البَصَرِ دونَ العِلمِ، و هذا يُقوّي أنّ الطلَبَ لَم يَكُن للعِلمِ الضروريِّ، علىٰ ما سنَذكُرُه في الجوابِ التالي لهذا الكلامِ.

و مِنها قولُه تَعالىٰ[8]: ﴿أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾؛ لأنّا إذا حَمَلنا الآيةَ علىٰ طَلَبِ الرؤيةِ لقَومِه أمكَنَ أن يَكونَ قولُه: ﴿أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ علىٰ حقيقتِه، و إذا حُمِلَت الآيةُ علَى العِلمِ الضروريِّ احتيجَ إلىٰ حذفٍ في الكلامِ، فيَصيرُ تقديرُه: «أرِني أنظُرْ[9] إلَى الآياتِ

١. النساء (٤): ١٥٣.
٢. البقرة (٢): ٥٥.
٣. في المطبوع: + ﴿إِنْ هِىَ إِلّا فِتْنَتُكَ﴾.
٤. الأعراف (٧): ١٥٥.
٥. في المطبوع: «يسكنهم».
٦. في «ألف، ب، ر، ص، ل»: «و من».
٧. في «ر»: «على اللّٰه» بدل «عليه».
٨. في «ج»: + «أرني».
٩. في «د» و المطبوع: + «إليك؛ يعني».

التي عندَها أعرِفُكَ ضَرورةً».

و يُمكِنُ في هذا الوجهِ[١] الأخيرِ خاصّةً أن يُقالَ: إذا كان المَذهَبُ الصحيحُ عندَكم أنّ النظَرَ في الحقيقةِ غيرُ الرؤيةِ، فكَيفَ يَكونُ قولُه: ﴿أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ علىٰ حقيقتِه في جوابِ مَن حَمَلَ الآيةَ علىٰ طلبِ الرؤيةِ لقَومِه؟

١٣٨

فإن قُلتم: لا يَمتَنِعُ أن يَكونوا[٢] إنّما التَمَسوا الرؤيةَ التي يَكونُ معها النظَرُ و التحديقُ إلَى الجهةِ، فسَألَ علىٰ حَسَبِ ما التَمَسوا.

قيلَ لكم: هذا يَنقُضُ فَرقَكم[٣] في هذا الجوابِ بَينَ سؤالِ الرؤيةِ و بَينَ سؤالِ جميعِ ما يَستَحيلُ عليه تَعالىٰ مِن الصاحبةِ و الوَلَدِ و ما يَقتَضي الجِسميّةَ بأن يَقولوا[٤]: «الشكُّ في الرؤيةِ لا يَمنَعُ مِن صحّةِ معرفةِ السمعِ، و الشكُّ في جميعِ ما ذُكِرَ[٥] يَمنَعُ مِن ذلكَ»؛ لأنّ الشكَّ الذي لا يَمنَعُ مِن معرفةِ السمعِ إنّما هو في الرؤيةِ التي لا يَكونُ معها نَظَرٌ، و لا تَقتَضي التشبيهَ.

فإن قُلتم: يُحمَلُ[٦] ذِكرُ «النظَرِ» علىٰ أنّ المُرادَ به نفسُ الرؤيةِ علىٰ سَبيلِ المَجازِ؛ لأنّ مِن عادةِ العَرَبِ أن يُسَمّوا[٧] الشيءَ بِاسمِ طريقِه و ما قارَبَه و[٨] داناه.

قيلَ لكم: فكأنّكم[٩] عَدَلتم عن مَجازٍ إلىٰ مَجازٍ، فلا[١٠] قُوّةَ في هذا الوجهِ،

---

١. في «د»: «الجواب».

٢. في «ب»: «لا تمتنع أن تكونوا» بدل «لا يمتنع أن يكونوا».

٣. في المطبوع: «تفريقكم».

٤. في «ر، ل»: «تقولوا».

٥. في «ج، د»: «ذكرناه».

٦. في «ألف، ب، ص»: «تحمل». و في «ر، ل»: «نحمل».

٧. في «ج»: «أن يسمّى». و في «ص»: «أن تسمّى».

٨. في المطبوع: + «ما».

٩. في «ألف، ب»: «و كأنّكم». و في المطبوع: + «[قد]».

١٠. في «د»: «و لا».

و الوجوهُ ـ التي ذَكرناها في تقويةِ هذا الجوابِ ـ المتقدِّمةُ أَولىٰ.

و لَيسَ لأحَدٍ أن يَقولَ: لَو كانَ موسىٰ عليه السلام إنّما سَألَ الرؤيةَ لقَومِه لَم يُضِفِ السؤالَ إلىٰ نفسِه فيَقولَ: ﴿**أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ**﴾، و لا كانَ الجوابُ أيضاً مُختَصّاً به في قولِه: ﴿**لَنْ تَرانِي**﴾.

و ذلكَ: أنّه غيرُ مُمتَنِعٍ وقوعُ الإضافةِ علىٰ هذا الوجهِ مع أنّ المسألةَ كانَت مِن أجلِ الغَيرِ إذا كانَ هناكَ دَلالةٌ تؤمِنُ مِن اللَّبسِ، و لهذا[1] يَقولُ أحَدُنا إذا شَفَعَ في حاجةِ غيرِه للمشفوعِ إليه: أسألُكَ أن تَفعَلَ بي كَذا[2]، و تُجيبَني إلىٰ كَذا[3]، و يَحسُنُ[4] أن يَقولَ المشفوعُ إليه: قد أجَبتُكَ، و شَفَّعتُكَ، و ما جَرىٰ مَجرىٰ هذه الألفاظِ. و إنّما حَسُنَ هذا؛ لأنّ للسائلِ في المسألةِ غرضاً و إن رَجَعَت إلَى الغَيرِ، فتحقُّقُه[5] بها و تكفُّلُه كتكفُّلِه[6] إذا اختَصَّت به[7].

فإن قيلَ: كَيفَ يَسألُ الرؤيةَ لقَومِه مع عِلمِه باستحالتِها؟! و لَئن جازَ ذلك ليجُوزَنَّ[8] أن يَسألَ لقَومِه سائرَ ما يَستَحيلُ عليه مِن كَونِه جسماً و ما أشبَهَه متى شَكّوا فيه؟!

١٣٩ **قُلنا:** إنّما صَحَّت المسألةُ في الرؤيةِ، و لَم تَصِحَّ فيما سَأَلتَ عنه؛ لأنّ مع الشكِّ في جوازِ الرؤيةِ التي لا تَقتَضي كَونَه جسماً يُمكِنُ معرفةُ السمعِ، و أنّه تعالىٰ

---

١. في المطبوع: «فلهذا».
٢. في «د» و المطبوع: + «و كذا».
٣. في المطبوع: + «و كذا».
٤. في المطبوع: «و يحسن».
٥. في المطبوع: «لتحقّقه».
٦. في «د» و المطبوع: «و تكلّفه كتكلّفه». و في «ب»: «تكفّله لتكفّله». و في «ج»: «تكفّله بها كتكفّله».
٧. في «ر»: «خصّته» و في «ص، ل»: «اختصّته».
٨. في «د، ر، ص» و المطبوع: «ليجوز».

حَكيمٌ صادقٌ في إخبارِه، فيَصِحُّ أن يَعرِفوا بالجوابِ الواردِ مِن جهتِه تَعالَى استحالةَ ما شَكّوا في جوازِه، و مع الشكِّ في كَونِه جسماً لا تَصِحُّ[1] معرفةُ السمعِ، فلا[2] يُنتَفَعُ بجوابِه، و لا يُثمِرُ عِلماً.

و قد قالَ بعضُ مَن تَكلَّمَ في هذه الآيةِ: قد كانَ جائزاً[3] أن يَسألَ موسىٰ عليه السلام لقَومِه ما يَعلَمُ استحالتَه ـ و إن كانَت دَلالةُ السمعِ لا تَثبُتُ قَبلَ معرفتِه ـ متىٰ كانَ المعلومُ أنّ في ذلكَ صَلاحاً للمُكلَّفينَ في الدينِ، و أنّ ورودَ الجوابِ يَكونُ لُطفاً لهم في النظَرِ في الأدلّةِ و إصابةِ الحقِّ منها. غيرَ أنّ مَن أجابَ بذلكَ شَرَطَ أن يُبيِّنَ النبيُّ عليه السلام أنّه عالِمٌ باستحالةِ ما يَسألُ[4] فيه، و أنّ غرضَه في السؤالِ أن يَرِدَ الجوابُ، فيَكونَ لُطفاً.

و جوابٌ آخَرُ في الآيةِ، و هو: أن يَكونَ موسىٰ عليه السلام إنّما سَألَ رَبَّه تَعالىٰ أن يُعلِمَه نفسَه ضَرورةً؛ بإظهارِ بعضِ أعلامِ الآخرةِ التي يَضطَرُّ عندَها إلَى المعرفةِ، فتَزولُ[5] عنه الخواطرُ[6] و مُنازَعةُ الشُّكوكِ و الشُّبُهاتِ، و يَستَغني عن الاستدلالِ[7]، فتَخِفُّ المِحنةُ عنه بذلكَ، كما سَألَ إبراهيمُ عليه السلام رَبَّه تَعالىٰ أن يُريَه كَيفَ يُحيي المَوتىٰ؛ طَلَباً لتخفيفِ المِحنةِ، و إن كانَ قد عَرَفَ ذلكَ قَبلَ أن يَراه.

و السؤالُ و إن وَقَعَ بلفظِ «الرؤيةِ» فإنّ الرؤيةَ تُفيدُ العِلمَ، كما تُفيدُ الإدراكَ

---

١. في «ر»: «لا يصحّ».

٢. في «ب، ج»: «و لا».

٣. في «ألف، ج، ص»: «جائز».

٤. في «ج» و المطبوع: «سُئل».

٥. في «ألف، ر»: «فيزول».

٦. في «د، ل»: «الخواطر عنه» بدل «عنه الخواطر».

٧. في «د» و المطبوع: «الاستدلالات».

بالبَصَرِ؛ قالَ الشاعرُ[١]:

رأيتُ اللّٰهَ إذ سَمّىٰ نِزاراً و أسكَنَهم بمَكّةَ قاطِنينا[٢]

و احتمالُ الرؤيةِ للعِلمِ أظهَرُ مِن أن يُدَلَّ عليه؛ لاشتهارِه و وضوحِه. فقالَ اللّٰهُ تَعالىٰ له[٣]: ﴿لَنْ تَرانِی﴾؛ أي: لَن[٤] تَعلَمَني علىٰ هذا الوجهِ الذي التَمَستَه. ثُمَّ أكَّدَ ذلك بأن أظهَرَ في الجبلِ مِن الآياتِ و العَجائبِ[٥] ما دَلَّ به علىٰ أنّ المعرفةَ الضروريّةَ في الدنيا مع التكليفِ و ثَباتِه[٦] لا تَجوزُ، و أنّ[٧] الحِكمةَ تَمنَعُ منها. ١٤٠

و الوجهُ الأوّلُ أَولىٰ؛ لِما ذَكرناه مُتقدِّماً مِن الوجوهِ، وَ لأنّ موسىٰ عليه السلام لا يَخلو مِن أن يَكونَ شاكّاً في أنّ المعرفةَ الضروريّةَ لا يَصِحُّ حُصولُها في الدنيا، أو غيرَ شاكٍّ.

فإن كانَ شاكّاً، فالشكُّ فيما يَرجِعُ إلىٰ أُصولِ الدياناتِ و قواعدِ التكليفِ لا يَجوزُ علَى الأنبياءِ عليهم السلام، لا سِيَّما و قد يَجوزُ أن يَعلَمَ ذلكَ علىٰ حقيقتِه بعضُ أُمّتِهم، فيَزيدَ عليهم في المعرفةِ، و هذا أبلَغُ في التنفيرِ عنهم مِن كُلِّ شَيءٍ يَمنَعُ منه.

و إن كانَ موسىٰ عليه السلام عالِماً بذلكَ و غيرَ شاكٍّ فيه، فلا وجهَ لسؤالِه إلّا أن يُقالَ: إنّه سَألَ لقَومِه، فيَعودُ إلىٰ معنَى الجوابِ الأوّلِ.

---

١. القائل هو الكُمَيت بن زيد الأسدي.

٢. قد ورد البيت في شرح هاشميّات الكميت، ص ٢٦٣، الرقم ٧٧ هكذا:

«وجدت اللّٰه إذ سمّى نزاراً و أنزلهم بمكّة قاطنينا».

٣. في «ج»: - «له».

٤. في «ب»: «لم».

٥. في «د»: «و المعجزات».

٦. في «ألف، ب» و المطبوع: «و بيانه».

٧. في المطبوع: «فإنّ».

و قد[١] حُكيَ جوابٌ ثالثٌ في هذه الآيةِ عن بعضِ مَن تَكلَّمَ في تأويلِها مِن أهل التوحيدِ[٢]؛ و هو أن[٣] قالَ[٤]: يَجوزُ أن يَكونَ موسىٰ عليه السلام في وقتِ مسألتِه ذلكَ كانَ شاكّاً في جوازِ الرؤيةِ عليه تَعالىٰ، فسألَ عن ذلكَ ليَعلَمَ هَل يَجوزُ عليه أم لا؟

قالَ: و لَيسَ شَكُّه في ذلكَ بمانعٍ[٥] أن يَعرِفَ اللّٰهَ تَعالىٰ بصِفاتِه؛ بَل يَجري مَجرىٰ شَكِّه في جوازِ الرؤيةِ علىٰ بعضِ ما لا يُرىٰ مِن الأعراضِ، في أنّه غيرُ مُخِلٍّ بما يُحتاجُ إليه في معرفتِه تَعالىٰ.

قالَ: و لا يَمتَنِعُ أن يَكونَ غَلَطُه في ذلكَ ذَنباً صغيراً، و تَكونَ[٦] التوبةُ الواقعةُ منه لأجلِه.

و هذا الجوابُ يَبعُدُ؛ مِن قِبَلِ[٧] أنّ الشكَّ في جوازِ الرؤيةِ التي لا تَقتَضي تشبيهاً و إن كانَ لا يَمنَعُ[٨] مِن معرفتِه بصفاتِه، فإنّ الشكَّ في ذلكَ لا يَجوزُ علَى الأنبياءِ عليهم السلام، مِن حَيثُ يَجوزُ مِن بعضِ مَن بُعِثوا إليه أن يَعرِفَ ذلكَ علىٰ حقيقتِه، فيَكونَ النبيُّ عليه السلام شاكّاً فيه و أُمّتُه عارفونَ به مع رُجوعِهم في المَعارفِ باللّٰهِ تَعالىٰ و ما يَجوزُ عليه إليه عليه السلام، و هذا يَزيدُ في التنفيرِ علىٰ كُلِّ[٩] ما يَجِبُ تنزيهَ الأنبياءِ عليهم السلام عنه.

---

١. في المطبوع: «فقد».

٢. في المطبوع: «التوجيه».

٣. في «ل» و المطبوع: «أنّه».

٤. في «ب»: «أن يقال».

٥. في «د»: «مانعاً».

٦. في «ب»: «أو يكون». و في «د، ر»: «أو تكون».

٧. في «ج» و المطبوع: «جهة».

٨. في «ألف، ر» و المطبوع: «لا يمتنع».

٩. في «ب»: - «كلّ».

فإن قيلَ: فعَن أيِّ شَيءٍ كانَت تَوبةُ موسىٰ عليه السلام علَى الجوابَينِ المُتقدِّمَينِ؟

١٤١ **قُلنا:** أمّا مَن ذَهَبَ إلى أنّ المسألةَ كانَت لقَومِه، فإنّه يَقولُ: إنّما تابَ لأنّه أقدَمَ علىٰ أن يَسألَ علىٰ[١] لسانِ قومِه ما لَم يؤذَنْ له فيه، و لَيسَ للأنبياءِ عليهم السلام ذلكَ؛ لأنّه لا يؤمَنُ[٢] أن يَكونَ الصلاحُ في المنعِ منه، فيَكونَ تَركُ إجابتِهم مُنفِّراً عنهم. و لَيسَ تَجري مسألتُهم علىٰ سَبيلِ الاِستسرارِ و بغَيرِ حُضورِ[٣] قومِهم[٤] مَجرىٰ ما ذَكرناه؛ لأنّه[٥] يَجوزُ أن يَسأَلوا[٦] مُستَسِرّينَ[٧] ما لَم يؤذَنْ لهم فيه[٨]؛ لأنّ مَنْعَهم منه لا يَقتَضي تنفيراً.

و مَن ذَهَبَ إلىٰ أنّه سَألَ المعرفةَ الضروريّةَ يَقولُ: إنّه[٩] تابَ مِن حَيثُ سألَ معرفةً لا يَقتَضيها التكليفُ[١٠].

و في الناسِ مَن قالَ: إنّه[١١] تابَ مِن حَيثُ ذَكَرَ في الحالِ ذَنباً صغيراً مُتقدِّماً.

و[١٢] الذي يَجِبُ أن يُقالَ في تلفُّظِه بذِكرِ التوبةِ: أنّه وَقَعَ علىٰ سَبيلِ الاِنقطاعِ إلَى اللّهِ تَعالىٰ و الرجوعِ إليه و التقرُّبِ منه، و إن لَم يَكُن هناكَ ذَنبٌ معروفٌ.

---

١. في «ج» و المطبوع: «عن».
٢. في المطبوع: + «من».
٣. في «ب، ج، ص، ل»: «حضرة».
٤. في المطبوع: + «يجري».
٥. في المطبوع: + «ليس».
٦. في «ب»: «أن يسأل».
٧. في «ألف، ر»: «بما».
٨. في «د، ر»: – «فيه».
٩. في «د»: «إنّما». و في «ص»: + «إنّما».
١٠. في المطبوع: + «من الناس».
١١. في «د، ص، ل» و المطبوع: + «إنّما».
١٢. في المطبوع: + «إنّ».

و قد يَجوزُ أيضاً أن يَكونَ[١] الغرضُ في ذلكَ ـ مُضافاً إلىٰ ما ذَكرناه مِن الإستكانةِ و الخُضوعِ و العبادةِ ـ تعليمَنا و توقيفَنا[٢] علىٰ ما نَستَعمِلُه و نَدعو[٣] به عند نُزولِ الشدائدِ و ظُهورِ الأهوالِ، و تنبيهَ القومِ المُخطئينَ خاصّةً علَى التوبةِ ممّا التَمَسوه مِن الرؤيةِ المُستَحيلةِ عليه تَعالىٰ؛ فإنّ الأنبياءَ عليهم السلام و إن لَم يَقَعْ[٤] منهم القبائحُ فقَد يَقَعُ[٥] مِن غيرِهم، و يَحتاجُ مَن وَقَعَ ذلكَ منه إلَى التوبةِ و الِاستغفارِ و الِاستقالةِ.

و هذا بَيِّنٌ[٦] بحَمدِ اللّٰهِ و مَنِّه.

[بيانُ الوجهِ في أخذِ موسىٰ عليه السلام برأسِ أخيهِ يَجُرُّه]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما وجهُ قولِه تَعالىٰ حِكايةً عن موسىٰ عليه السلام: ﴿**وَ أَلْقَى الْأَلْواحَ وَ أَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ قالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِی وَ كادُوا يَقْتُلُونَنِی فَلا تُشْمِتْ بِیَ الْأَعْداءَ وَ لا تَجْعَلْنِی مَعَ الْقَوْمِ الظّالِمِينَ**﴾[٧]؟ أ وَ لَيسَ ظاهرُ هذه الآيةِ يَدُلُّ علىٰ أنّ هارونَ عليه السلام أحدَثَ ما أَوجَبَ إيقاعَ ذلكَ الفِعلِ به؟ و بَعدُ: فما الِاعتذارُ لموسىٰ عليه السلام مِن ذلكَ، و هو فِعلُ السُّخَفاءِ[٨] و المُتسرِّعينَ، و لَيسَ مِن عادةِ الحُكَماءِ المُتَماسِكينَ؟! ١٤٢

---

١. في «ب، ص»: «أن يكون أيضاً» بدل «أيضاً أن يكون».

٢. في المطبوع: «و تفهيمنا».

٣. في «ب، ج»: «يستعمله و يدعو» بدل «نستعمله و ندعو».

٤. في «ص، ل»: «لم تقع».

٥. في «ص، ل»: «تقع».

٦. في «ج»: «واضح».

٧. الأعراف (٧): ١٥٠.

٨. في «ص» و المطبوع: «السفهاء».

الجوابُ: قُلنا: لَيسَ فيما حَكاه اللّٰهُ تَعالىٰ مِن فِعلِ موسىٰ عليه السلام بأخيهِ[١] ما يَقتَضي وقوعَ معصيةٍ و لا قبيحٍ مِن واحدٍ مِنهما؛ و ذلكَ أنّ موسىٰ عليه السلام أقبَلَ و هو غَضبانُ علىٰ قومِهِ لِما أحدَثوا بَعدَه، مُستَعظِماً لِفعلِهم، مُفكِّراً فيما[٢] كانَ منهم، فأخَذَ برأسِ أخيهِ و جَرَّه إليه، كما يَفعَلُ الإنسانُ بنَفسِه مِثلَ ذلكَ عندَ الغَضَبِ و شِدّةِ الفِكرِ؛ أ لا تَرىٰ أنّ المُفكِّرَ الغَضبانُ قد يَعَضُّ علىٰ شَفَتَيهِ و يَفتِلُ أصابعَه و يَقبِضُ علىٰ لِحيتِهِ؟ فأجرىٰ موسىٰ عليه السلام أخاه هارونَ مَجرىٰ نفسِه؛ لأنّه كانَ أخاه و شَريكَه و مَن يَمَسُّه مِن الخَيرِ و الشرِّ[٣] ما يَمَسُّه، فصَنَعَ به[٤] ما يَصنَعُه[٥] الرجُلُ بنفسِه في أحوالِ الفِكرِ و الغَضَبِ. و هذه الأُمورُ تَختَلِفُ[٦] أحكامُها بالعاداتِ؛ فيَكونُ ما هو إكرامٌ في بعضِها استخفافاً في غيرِها، و يَكونُ ما هو استخفافٌ في مَوضِعٍ إكراماً في[٧] آخَرَ.

فأمّا قولُه: ﴿لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَ لا بِرَأْسِي﴾، فلَيسَ يَدُلُّ علىٰ أنّه وَقَعَ علىٰ سَبيلِ الاِستخفافِ؛ بَل لا يَمتَنِعُ أن يَكونَ هارونُ عليه السلام خافَ مِن أن يَتوهَّمَ بَنو إسرائيلَ بسوءِ[٨] ظَنِّهم أنّه مُنكِرٌ عليه مُعاتِبٌ له، ثُمَّ ابتَدأَ بشَرحِ قِصّتِه، فقالَ في مَوضِعٍ[٩]: ﴿إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرائِيلَ وَ لَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي﴾[١٠]، و في مَوضِعٍ

١. في «ألف» و المطبوع: «و أخيه» بدل «بأخيه».
٢. في المطبوع: «منكراً ما» بدل «فيما».
٣. في «ج»: + «مثل».
٤. في «ج»: + «مثل».
٥. في «ج، ر»: «يصنع».
٦. في «ألف، ج، د، ص»: «يختلف».
٧. في «د» و المطبوع: + «موضع».
٨. في «د» و المطبوع: «لسوء».
٩. في «ب، ج، ل» و المطبوع: + «آخر».
١٠. طه (٢٠): ٩٤.

آخَرَ[١]: ﴿ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِى[٢]﴾[٣] إلىٰ آخِرِ الآيةِ.

و يُمكِنُ أن يَكونَ قولُه: ﴿لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَ لا بِرَأْسِى﴾ لَيسَ[٤] علىٰ سَبيلِ الامتعاضِ[٥] و الأَنَفةِ[٦]؛ لكنّ[٧] معنىٰ كلامِه: لا تَغضَبْ، و لا يَشتَدَّ جزَعُكَ و أسَفُكَ؛ لأنّا إذا كُنّا قد جعَلنا فِعلَه ذلكَ دَلالةَ الغَضَبِ و الجَزَعِ فالنهيُ عنه نهيٌ في المعنىٰ عنهما.

١٤٣ و قالَ قومٌ: إنّ موسىٰ عليه السلام لمّا جَرىٰ مِن قومِه مِن[٨] بَعدِه ما جَرى اشتَدَّ حُزنُه و جَزَعُه، و رأىٰ مِن أخيهِ هارونَ عليه السلام مِثلَ ما كانَ عليه مِن الجَزَعِ و القَلَقِ، أخَذَ برأسِه إليه مُتوجِّعاً له مُسكِّناً له[٩]، كما يَفعَلُ أحَدُنا بمَن تَنالُه المصيبةُ العظيمةُ فيَجزَعُ لها و يَقلَقُ منها.

و علىٰ هذا الجوابِ يكونُ قولُه: ﴿فَلا[١٠] تُشْمِتْ بِىَ الأَعْداءَ﴾ لا يَتعلَّقُ بهذا الفِعلِ؛ بَل يَكونُ كلاماً مُستأنَفاً.

فأمّا[١١] قولُه علىٰ هذا الجوابِ: ﴿لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلا بِرَأْسِى﴾، فيُحتَمَلُ أن يُريدَ[١٢]:

---

١. في «د»: + «يا».

٢. في «ص، ل» و المطبوع: + ﴿وَ كادُوا يَقْتُلُونَنى﴾.

٣. الأعراف (٧): ١٥٠.

٤. في «ألف، ب، ر»: - «ليس».

٥. «الامتعاض»: الغضب. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٣٤ (معض).

٦. في المطبوع: + «أي الغيرة» بين معقوفين.

٧. في «ألف»: «بل». و في «ج»: «و لكن».

٨. في «ج، د»: - «من».

٩. في «ب، ص، ل»: - «له».

١٠. في «ألف، ب، د، ر، ص، ل»: «لا».

١١. في المطبوع: «و أمّا».

١٢. في المطبوع: + «أن» بين معقوفين.

لا تَفعَلْ[١] ذلكَ و غرضُكَ التسكينُ مِنّي؛ فيَظُنَّ القومُ أنَّكَ مُنكِرٌ عليَّ.

و قالَ قومٌ في[٢] هذه الآيةِ: إنّ بَني إسرائيلَ كانوا علىٰ نِهايةِ سوءِ الظنِّ بموسىٰ عليه السلام حتّىٰ إنّ هارونَ عليه السلام كانَ غابَ عنهم غَيبةً، فقالوا لموسىٰ عليه السلام: أنتَ قَتَلتَه. فلمّا وَعَدَ اللّٰهُ تَعالىٰ موسىٰ عليه السلام ثَلاثينَ لَيلةً، و أتَمَّها له بعَشرٍ، و كَتَبَ له في الألواحِ مِن كُلِّ شَيءٍ، و خَصَّه بأُمورٍ شريفةٍ جليلةِ الخَطَرِ؛ بما أراه مِن الآيةِ في الجبلِ، و مِن كَلامِ اللّٰهِ تَعالىٰ له، و غيرِ ذلكَ مِن شريفِ الأُمورِ، ثُمّ رَجَعَ إلىٰ أخيهِ، أخَذَ برأسِه؛ ليُدنيَه إليه، و يُعلِمَه ما جَدَّده[٣] اللّٰهُ تَعالىٰ له مِن ذلكَ و يُبشِّرَه به، فخافَ هارونُ عليه السلام أن يَسبِقَ إلىٰ قُلوبِهم ما لا أصلَ له، فقالَ إشفاقاً علىٰ موسىٰ عليه السلام: ﴿لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَ لا بِرَأْسِي﴾؛ لتُسِرَّ إليَّ ما[٤] تُريدُه بَينَ أَيدي هؤلاءِ، فيَظُنّوا بكَ ما لا يَجوزُ عليكَ و لا يَليقُ بكَ.

و اللّٰهُ تَعالىٰ أعلَمُ بمُرادِه مِن كلامِه.

[شُبهةُ عدمِ تصبُّرِ موسىٰ عليه السلام و نِسيانِه في قِصّةِ الخَضِرِ عليه السلام]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما وجهُ قولِه تَعالىٰ فيما حَكاه عن موسىٰ عليه السلام و العالِمِ الذي كانَ صَحِبَه ـ و قيلَ: إنه الخَضِرُ عليه السلام ـ مِن الآياتِ التي ابتداؤها: ﴿فَوَجَدا عَبْداً مِنْ عِبادِنا آتَيْناهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنا وَ عَلَّمْناهُ مِنْ لَدُنّا عِلْماً * قالَ لَهُ مُوسىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلىٰ أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمّا عُلِّمْتَ رُشْداً * قالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْراً * وَ كَيْفَ تَصْبِرُ عَلى ما لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْراً * قالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شاءَ اللّٰهُ صابِراً وَ لا

١٤٤

---

١. في «ج»: + «بي».

٢. في «ج»: + «تأويل».

٣. في «ألف، ر»: «جدّد».

٤. في المطبوع: «بما» بدل «إليّ ما».

أَعْصِي لَكَ أَمْراً * قالَ فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلا تَسْئَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْراً﴾[١] إلىٰ آخِرِ الآياتِ المُتضمِّنةِ لهذه القِصّةِ؟

و أوّلُ ما تُسألونَ عنه في هذه الآياتِ أن يُقالَ لكم[٢]: كَيفَ يَجوزُ أن يَتَّبِعَ موسىٰ عليه السلام غيرَه و يَتعلَّمَ منه، و عندَكم أنّ النبيَّ لا يَجوزُ أن يَفتَقِرَ إلىٰ غيرِه؟!

و كَيفَ يَجوزُ أن يَقولَ له: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْراً﴾ و الاِستطاعةُ عندَكم هي القدرةُ، و قد كانَ موسىٰ عليه السلام علىٰ مَذهَبِكم قادراً علَى الصبرِ؟!

و كَيفَ قالَ موسىٰ عليه السلام: ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شاءَ اللّٰهُ صابِراً وَ لا أَعْصِي لَكَ أَمْراً﴾، فاستَثنَى المَشيّةَ في الصبرِ، و أطلَقَ فيما ضَمَّنَه مِن طاعتِه و اجتنابِ معصيتِه؟!

و كَيفَ قالَ: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً إِمْراً﴾[٣] و ﴿شَيْئاً نُكْراً﴾[٤] و ما أتَى العالِمُ مُنكَراً علَى[٥] الحقيقةِ؟

و ما معنىٰ قولِه: ﴿لا تُؤاخِذْنِي بِما نَسِيتُ﴾[٦] و عندَكم أنّ النسيانَ لا يَجوزُ علَى الأنبياءِ عليهم السلام.

و لِمَ نَعَتَ موسىٰ عليه السلام النفسَ بأنّها زاكيةٌ[٧]، و لَم تَكُن كذلكَ علَى الحقيقةِ؟

و لِمَ قال في الغُلامِ: ﴿فَخَشِينا أَنْ يُرْهِقَهُما طُغْياناً وَ كُفْراً﴾[٨]. و إن[٩] كانَ الذي

---

١. الكهف (١٨): ٦٥ ـ ٧٠.

٢. في «ج»: «أن قالوا» بدل «أن يقال لكم».

٣. الكهف (١٨): ٧٤.

٤. الكهف (١٨): ٧١.

٥. في «د» و المطبوع: «في».

٦. الكهف (١٨): ٧٣.

٧. في المطبوع: «زكيّة».

٨. الكهف (١٨): ٨٠.

٩. في «ج، ر» و المطبوع: «فإن».

خَشيَه[١] اللّٰهُ تَعالىٰ ـ علىٰ ما ظَنَّه قومٌ ـ فالخَشيةُ لا تَجوزُ[٢] عليه تَعالىٰ؟ و إن كانَ هو الخَضِرَ عليه السلام فكَيفَ يَستَبيحُ دَمَ الغُلامِ لأجلِ الخَشيةِ، و الخَشيةُ لا تَقتَضي عِلماً و لا يَقيناً[٣]؟!

الجوابُ: قُلنا: أمّا[٤] العالِمُ الذي نَعَتَه اللّٰهُ تَعالىٰ في هذه الآياتِ فلا يَجوزُ إلّا أن يَكونَ نبيّاً فاضلاً؛ و قد قيلَ: إنّه الخَضِرُ عليه السلام. ١٤٥

و أنكَرَ أبو عليٍّ[٥] ذلكَ، و زَعَمَ أنّه لَيسَ بصحيحٍ؛ قالَ: لأنّ الخَضِرَ عليه السلام يُقالُ: إنّه كانَ نبيّاً مِن[٦] بَني إسرائيلَ الذينَ بُعِثوا[٧] بَعدَ موسىٰ عليه السلام.

و لَيسَ يَمتَنِعُ أن يَكونَ اللّٰهُ تَعالىٰ قد أعلَمَ هذا العالِمَ ما لَم يَعلَمْه موسىٰ عليه السلام، و أرشَدَ موسىٰ عليه السلام إليه ليَتَعلَّمَ منه، و إنّما المُنكَرُ أن يَحتاجَ النبيُّ في العِلمِ إلىٰ بعضِ رَعيّتِه المبعوثِ[٨] إليهم، فأمّا أن يَفتَقِرَ إلىٰ غيرِه ممّن لَيسَ له برَعيّةٍ فجائزٌ، و ما تَعلُّمُه مِن هذا العالِمِ إلّا كتَعلُّمِه مِن المَلَكِ الذي يَهبِطُ إليه[٩] بالوَحيِ.

و لَيسَ في هذا دَلالةٌ علىٰ أنّ ذلكَ[١٠] العالِمَ كانَ أفضَلَ مِن موسىٰ في العِلمِ؛ لأنّه لا يَمتَنِعُ أن يَزيدَ موسىٰ عليه السلام عليه في سائرِ العلومِ التي هي أفضَلُ و أشرَفُ

---

١. في المطبوع: «خشي هو» بدل «خشيه».

٢. في «ألف، ب، ج»: «لا يجوز».

٣. في «ب، ص، ل»: «تيقّناً».

٤. في «ج»: «إنّ».

٥. في المطبوع: + «الجبائي». و تقدّمت ترجمة الرجل في ص ٨٠.

٦. في المطبوع: + «أنبياء».

٧. في المطبوع: + «من».

٨. في «ألف، ص، ل»: «و المبعوث».

٩. في «د»: – «إليه». و في المطبوع: «عليه».

١٠. في «ج»: «هذا».

ممّا عَلِمَه، فقَد يَعلَمُ أحَدُنا شَيئاً مِن[١] المعلوماتِ و إن كانَ ذلكَ المعلومُ يَذهَبُ علىٰ[٢] غيرِه ممّن هو أفضَلُ منه و أعلَمُ.

فأمّا[٣] نفيُ الاستطاعةِ، فإنّما أرادَ بها أنّ الصبرَ لا يَخِفُّ عليكَ، و أنّه يَثقُلُ علىٰ طَبيعتِكَ[٤]؛ كما يَقولُ أحَدُنا لغَيرِه: «إنّكَ لا[٥] تَستَطيعُ أن تَنظُرَ إلَيَّ»، و كما يُقالُ[٦] للمَريضِ الذي يَجهَدُه الصومُ و إن كانَ عليه قادراً[٧]: إنّكَ لا[٨] تَستَطيعُ الصيامَ و لا تُطيقُه.

و رُبّما عُبِّرَ بالاِستطاعةِ عن الفِعلِ نفسِه؛ كما قالَ اللّٰهُ تَعالىٰ حِكايةً عن الحَواريّينَ: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنا مائِدَةً مِنَ السَّماءِ﴾[٩]، فكأنّه علىٰ هذا الوجهِ قالَ له[١٠]: إنّكَ لَن تَصبِرَ، و لَن يَقَعَ منكَ الصبرُ.

و لَو[١١] كان إنّما نَفَى القُدرةَ ـ علىٰ ما ظَنَّه الجُهّالُ ـ لَكانَ العالِمُ و هو في ذلكَ سَواءً، فلا معنىٰ لاختصاصِه بنَفيِ الاِستطاعةِ.

و الذي يَدُلُّ علىٰ أنّه إنّما نَفىٰ عنه الصبرَ لا استطاعتَه[١٢] قَولُ موسىٰ عليه السلام

---

١. في المطبوع: + «سائر».
٢. في «ر» و المطبوع: «إلى».
٣. في «د» و المطبوع: «و أمّا».
٤. في «ج»: «طبعك».
٥. في «ج»: «لن».
٦. في «ألف، ب، ر»: «يقول». و في المطبوع: «تقول».
٧. في المطبوع: «قادراً عليه» بدل «عليه قادراً».
٨. في «ج»: «لن».
٩. المائدة (٥): ١١٢.
١٠. في «ب، ص»: − «له».
١١. في «ألف، ر»: «و إن». و في «د»: «فلو».
١٢. في «ل» و المطبوع: «الاستطاعة».

في جوابِه: ﴿سَتَجِدُنِى إِنْ شاءَ اللّٰهُ صابِراً﴾، و لَم يَقُلْ: «سَتَجِدُني إن شاءَ اللّٰهُ مُستَطيعاً»، و مِن حَقِّ الجوابِ أن يُطابِقَ الِابتداءَ، فدَلَّ جوابُه علىٰ أنّ الِاستطاعةَ في الِابتداءِ هي عبارةٌ عن الفِعلِ نفسِه. ١٤٦

فأمّا[1] قولُه: ﴿وَ لا أَعْصِى لَكَ أَمْراً﴾، فهو أيضاً مشروطٌ بالمشيئةِ، و لَيسَ بمُطلَقٍ علىٰ ما ذُكِرَ في السؤالِ، فكأنّه قالَ: سَتَجِدُني صابِراً و لا أَعصي لَكَ أمراً إن شاءَ اللّٰهُ. و إنّما قَدَّمَ الشرطَ علَى الأمَرينِ جميعاً، و هذا ظاهرٌ في الكلامِ.

فأمّا[2] قولُه: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً إِمْراً﴾، فقَد قيلَ: إنّه أرادَ شَيئاً[3] عَجَباً.

و قيلَ: إنّه أرادَ: شَيئاً مُنكَراً.

و قيلَ: إنّ الإمرَ أيضاً[4] هو الداهيةُ، فكأنّه قالَ: جئتَ داهيةً.

و قد ذَهَبَ بعضُ أهلِ اللُّغةِ إلىٰ أنّ الإمرَ مُشتَقٌّ مِن الكَثرةِ؛ مِن: أَمِرَ القومُ، إذا كَثُروا. و جُعِلَ عبارةً عمّا كَثُرَ عَجَبُه. و إذا حُمِلَت هذه اللفظةُ علَى العَجَبِ فلا سؤالَ فيها. و إن حُمِلَت[5] علَى المُنكَرِ كانَ الجوابُ عنها و عن قولِه: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً نُكْراً﴾ واحداً، و في ذلكَ وجوهٌ:

منها: أنّ ظاهرَ ما أتَيتَه المُنكَرُ، و مَن يُشاهِدُه يُنكِرُه قَبلَ أن يَعرِفَ عِلّتَه.

و منها: أن يَكونَ حَذَفَ الشرطَ؛ فكأنّه أرادَ: إن كُنتَ قَتَلتَه ظالِماً[6] فقَد[7] جئتَ شَيئاً نُكراً.

---

١. في المطبوع: «و أمّا».
٢. في المطبوع: «و أمّا».
٣. في «ب، ج، د، ل»: - «شيئاً».
٤. في «د» و المطبوع: «أيضاً إنّ الأمر» بدل «إنّ الأمر أيضاً». و في «ج، ص»: - «أيضاً».
٥. في «ب»: «كانت».
٦. في المطبوع: «ظلماً».
٧. في «ألف، ج، ر»: «لقد».

و منها: أنّه أرادَ: أنّكَ[١] أتيتَ أمراً بديعاً غريباً؛ فإنّهم يَقولونَ فيما يَستَغرِبونَه و يَجهَلونَ عِلَّتَه: إنّه «نُكرٌ» و «مُنكَرٌ».

و لَيسَ يُمكِنُ أن يُدفَعَ خروجُ الكلامِ مَخرَجَ الِاستفهامِ و التقريرِ دونَ القَطعِ؛ أ لا تَرىٰ إلىٰ قولِه: ﴿**أَ خَرَقْتَها لِتُغْرِقَ أَهْلَها**﴾[٢]، و إلىٰ قولِه: ﴿**أَ قَتَلْتَ نَفْساً زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ**﴾[٣]؟

و معلومٌ أنّه إن[٤] كانَ قَصَدَ بخَرقِ السفينةِ إلَى التغريقِ فقَد أتىٰ مُنكَراً، و كذلكَ إن كانَ قَتَلَ النفسَ علىٰ سَبيلِ الظلمِ.

فأمّا[٥] قولُه: ﴿**لا تُؤاخِذْنِي بِما نَسِيتُ**﴾، **فقَد ذُكِرَ فيه وجوهٌ ثَلاثةٌ:** ١٤٧

أحَدُها[٦]: أنّه أرادَ النسيانَ المعروفَ. و لَيسَ ذلكَ بعَجَبٍ مع قِصَرِ المُدّةِ؛ فإنّ الإنسانَ قد يَنسىٰ ما قَرُبَ زَمانُه؛ لِما يَعرِضُ له مِن شُغُلِ القلبِ و غيرِ ذلكَ.

و الوجهُ الثاني: أنّه أرادَ: لا تأخُذْني[٧] بما تَرَكتُ. و يَجري ذلكَ[٨] مَجرىٰ قولِه تَعالىٰ: ﴿**وَ لَقَدْ عَهِدْنا إِلى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ**﴾[٩]؛ أي: تَرَكَ.

و قد رُوِيَ هذا الوجهُ عن ابنِ عبّاسٍ عن[١٠] أُبَيِّ بنِ كَعبٍ عن رَسولِ اللّهِ صلّى اللّه

---

١. في «ج»: - «أنّك».
٢. الكهف (١٨): ٧١.
٣. الكهف (١٨): ٧٤.
٤. في «ب، ج، د»: - «إن».
٥. في «د» و المطبوع: «و أمّا».
٦. في «ألف، ج، د، ر، ص»: «أحدهنّ».
٧. في «د، ر»: «لا تؤاخذني».
٨. في «د»: - «ذلك».
٩. طه (٢٠): ١١٥.
١٠. في المطبوع: «و عن».

عليه و آله قالَ: «قالَ[1] موسىٰ عليه السلام: ﴿لا تُؤاخِذْنِي بِما نَسِيتُ﴾، يَقولُ: بِما تَرَكتُ مِن عَهدِكَ»[2].

و الوجهُ الثالثُ: أنّه أرادَ: لا تؤاخِذْني بما فَعَلتُه ممّا يُشبِهُ النسيانَ. فسَمّاه نِسياناً للمُشابَهةِ، كما قالَ المؤذِّنُ لإخوةِ يوسُفَ عليه السلام: ﴿إِنَّكُمْ لَسارِقُونَ﴾[3]؛ أي: إنّكم تُشبِهونَ السُّرّاقَ.

و كما يُتأوَّلُ الخَبَرُ الذي يَرويهِ أبو هُرَيرةَ عن النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله أنّه قالَ: «كَذَبَ إبراهيمُ عليه السلام ثَلاثَ كَذَباتٍ: في قولِه: سارةُ أُختي، و في قولِه: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هذا﴾[4]، و قولِه: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾[5]»[6]، و المُرادُ بذلكَ[7] ـ إن كانَ هذا[8] الخَبَرُ صحيحاً ـ أنّه فَعَلَ ما ظاهرُه الكَذِبُ.

و إذا حَمَلنا[9] هذه اللفظةَ علىٰ غيرِ النسيانِ الحقيقيِّ، فلا سؤالَ فيها.

و إذا حَمَلناها[10] علَى النسيانِ في الحقيقةِ كانَ الوجهُ فيه أنّ النبيَّ إنّما لا يَجوزُ عليه النسيانُ فيما يؤدّيهِ عن اللّٰهِ تَعالىٰ، أو في شرعِه، أو في أمرٍ يَقتَضي التنفيرَ عنه؛ فأمّا فيما

---

١. في المطبوع: + «له».

٢. راجع: تفسير الطبري، ج ١٥، ص ١٨٤ و ١٨٥.

٣. يوسف (١٢): ٧٠.

٤. الأنبياء (٢١): ٦٣.

٥. الصافّات (٣٧): ٨٩.

٦. راجع: مسند أحمد، ج ٢، ص ٤٠٣؛ صحيح البخاري، ج ٤، ص ١١٢؛ و ج ٦، ص ١٢١؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ٩٨.

٧. في «ج»: «به».

٨. في «ر»: – «هذا».

٩. في «ج»: «حملت».

١٠. في «ألف، د، ر»: «حملناه». و في «ج»: «حملت».

هو خارجٌ عمّا ذَكرناه فلا مانعَ مِن النسيانِ؛ ألا ترىٰ أنّه إذا نَسِيَ أو سَها في مأكَلِه أو مَشرَبِه علىٰ وجهٍ لا يَستَمِرُّ و لا يَتَّصِلُ فيُنسَبُ إلىٰ أنّه مُغفَّلٌ، فإنّ ذلك غيرُ مُمتَنِعٍ؟!

١٤٨

و أمّا وصفُ النفسِ بأنّها زاكيةٌ[1]، فقَد قُلنا: إنّ ذلكَ[2] خَرَجَ مَخرَجَ الِاستفهامِ، لا علىٰ سَبيلِ الإخبارِ. و إذا كانَ استفهاماً فلا سؤالَ علىٰ هذا المَوضِعِ.

و قد اختَلَفَ المُفسِّرونَ في هذه[3] النفسِ؛ فقالَ أكثرُهم: إنّه كانَ صَبيّاً لَم يَبلُغِ الحُلُمَ، و إنّ الخَضِرَ و موسىٰ عليهما السلام مَرّا بغِلمانٍ يَلعَبونَ، فأخَذَ الخَضِرُ منهم غُلاماً فأضجَعَه و ذَبَحَه بالسِّكّينِ.

و مَن ذَهَبَ إلىٰ هذا الوجهِ يَجِبُ أن يَحمِلَ قولَه: ﴿زَكِيَّةً﴾ علىٰ أنّه مِن «الزَّكاءِ»[4] الذي هو الزيادةُ و النَّماءُ، لا مِن الطهارةِ في الدينِ؛ مِن[5] قولِهم: زَكَت الأرضُ تَزكو، إذا زادَ[6] رَيعُها.

و ذَهَبَ قومٌ[7] إلىٰ أنّه كانَ رَجُلاً بالغاً كافراً، و لَم يَكُن موسىٰ عليه السلام[8] يَعلَمُ باستحقاقِه للقَتلِ، فاستَفهَمَ عن حالِه.

و مَن أجابَ بهذا الجوابِ إذا سُئلَ عن قولِه تَعالىٰ: ﴿حَتّىٰ إذا لَقِيا غُلاماً فَقَتَلَهُ[9]﴾[10]

---

١. في المطبوع: «زكيّة».
٢. في المطبوع: «ذاك».
٣. في المطبوع: «تفسير».
٤. في المطبوع: «الزكاة».
٥. في «ج»: «و ذلك» بدل «من».
٦. في «ج»: «ازداد».
٧. في «ج»: «بعضهم».
٨. في «ب، د، ص، ل» و المطبوع: «يعلم موسى عليه السلام» بدل «موسى عليه السلام يعلم».
٩. في «ألف، ب، ر، ص»: - «فقتله».
١٠. الكهف (١٨): ٧٤.

يَقولُ: لا يَمتَنِعُ تسميةُ الرجُلِ بأنّه «غُلامٌ» علىٰ مَذهَبِ العَرَبِ و إن كانَ بالغاً.

و أمّا[1] قولُه: ﴿فَخَشِينا أَنْ يُرْهِقَهُما طُغْياناً وَ كُفْراً﴾[2]، فالظاهرُ يَشهَدُ أنّ الخَشيةَ هِيَ مِن العالِمِ لا منه تَعالىٰ.

و «الخَشيةُ» هاهنا، قيلَ: إنّها[3] العِلمُ، كما قالَ اللّٰهُ تَعالىٰ: ﴿وَ إِنِ امْرَأَةٌ خافَتْ مِنْ بَعْلِها نُشُوزاً أَوْ إِعْراضاً﴾[4]، و قولِه تَعالىٰ: ﴿إِلَّا أَنْ يَخافا أَلَّا يُقِيما حُدُودَ اللّٰهِ﴾[5]، و قولِه عزّ و جلّ: ﴿وَ إِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً﴾[6]، و كُلُّ ذلكَ بمعنَى العِلمِ. و علىٰ هذا الوجهِ كأنّه يَقولُ: إنّي[7] عَلِمتُ بإعلامِ اللّٰهِ تَعالىٰ لي أنّ هذا الغُلامَ متىٰ بَقيَ كَفَرَ أبَواه[8]، و متىٰ قُتِلَ بَقِيا علىٰ إيمانِهما، فصارَت تبقيتُه مَفسَدةً، و وَجَبَ اخترامُه. و لا فَرقَ بَينَ أن يُميتَه اللّٰهُ تَعالىٰ و بَينَ أن يأمُرَ بقَتلِه.

و قد قيلَ: إنّ الخشيةَ هاهنا بمعنَى الخَوفِ الذي لا يَكونُ معه يقينٌ[9] و لا قَطعٌ[10].

١٤٩ و هذا[11] يُطابِقُ جوابَ مَن قالَ: إنّ الغُلامَ كانَ كافراً[12] مُستَحِقّاً للقَتلِ بكُفرِه،

---

١. في «ص، ل»: «فأمّا» و في المطبوع: «أمّا» بدون واو العطف.

٢. الكهف (١٨): ٨٠.

٣. في «ب»: «إنّه».

٤. النساء (٤): ١٢٨.

٥. البقرة (٢): ٢٢٩.

٦. التوبة (٩): ٢٨.

٧. في «ب، د، ر»: «إنّني».

٨. في «ج، ص»: «كَفَّر أبويه».

٩. في «ب»: «اليقين». و في «د»: «علم».

١٠. في «د»: «يقين».

١١. في «د» و المطبوع: + «جواب».

١٢. في «ر»: – «كافراً».

و انضافَ إلَى استحقاقِه ذلكَ بالكُفرِ خَشيةُ إدخالِ أبَوَيه في الكُفرِ و تزيينِه[١] لهما.

و[٢] قالَ قومٌ: إنّ الخَشيةَ هاهنا هي الكَراهيةُ؛ يَقولُ القائلُ: فرَّقتُ بَينَ الرجُلَينِ خَشيةَ أن يَقتَتِلا؛ أي كَراهيةً لذلكَ. و علىٰ هذا التأويلِ و الوجهِ الذي قُلنا[٣]: «إنّه بمعنَى العِلمِ» لا يَمتَنِعُ أن تُضافَ الخَشيةُ إلَى اللّٰهِ تَعالىٰ.

فإن قيلَ: فما معنىٰ قولِه تَعالىٰ: ﴿**أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ**﴾[٤]؟ و السفينةُ البَحريّةُ تُساوي المالَ الجَزيلَ، فكَيفَ يُسمّىٰ مالكُها بأنّه مِسكينٌ، و المِسكينُ عندَ قومٍ شرٌّ مِن الفقيرِ؟

و كَيفَ قالَ: ﴿**وَ كانَ وَراءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً**﴾، و مَن كانَ وَراءَهم قد سَلِموا مِن شرِّه، و نَجَوا مِن مكروهِه، و إنّما الحَذَرُ ممّا يُستَقبَلُ؟!

قُلنا: أمّا قولُه: ﴿**لِمَسَاكِينَ**﴾، ففيه غيرُ وجهٍ[٥]:

منها: أنّه لَم يَعنِ بوَصفِهم بالمَسكنةِ الفقرَ، و إنّما أرادَ عدمَ الناصرِ و انقطاعَ الحيلةِ، كما يُقالُ لِمَن له عدوٌّ يَظلِمُه و يَهضِمُه: إنّه مِسكينٌ و مُستَضعَفٌ، و إن كانَ كثيرَ المالِ واسعَ الحالِ. و يَجري هذا المَجرىٰ[٦] ما رُويَ عنه صلّى اللّٰه عليه و آله مِن قولِه[٧]: «مِسكينٌ مِسكينٌ رجُلٌ لا زَوجةَ له»[٨]. و إنّما أرادَ وصفَه بالعجزِ و قِلّةِ

---

١. في «ألف، ب، ص»: «و تربيته».

٢. في «ج، د، ص» و المطبوع: + «قد».

٣. في المطبوع: «قلناه».

٤. الكهف (١٨): ٧٩.

٥. في «د»: «وجوه» بدل «غير وجه». و في المطبوع: «عدّة وجوه» بدلها.

٦. في «ب، ص، ل»: «مجرى» بدون الألف و اللام.

٧. في «د، ر»: – «من قوله».

٨. متشابه القرآن و مختلفه، ج ١، ص ٢٤٦؛ روض الجنان، ج ٩، ص ٢٧٤. الترغيب و الترهيب ⇔

الحيلةِ و إن كانَ ذا مالٍ واسعٍ.

و وجهٌ آخَرُ، و هو: أنّ السفينةَ للبَحريِّ[١] الَّذي[٢] لا يَتعيَّشُ إلّا بها و لا يَقدِرُ علَى التكسُّبِ إلّا مِن جهتِها كالدارِ التي يَسكُنُها الفقيرُ هو و عِيالُه و لا يَجِدُ سِواها، فهو مُضطَرٌّ إليها، و مُنقَطِعُ الحيلةِ إلّا منها، و إذا[٣] انضافَ إلىٰ ذلكَ أن يُشارِكَه جماعةٌ في السفينةِ حتّىٰ يَكونَ له منها[٤] الجُزءُ اليسيرُ كانَ أسوأَ حالًا و أظهَرَ فقراً.

و وجهٌ آخَرُ، و هو[٥]: أنّ لفظةَ «المَساكينِ» قد قُرِئَت بتشديدِ السينِ[٦]. و إذا[٧] صَحَّت هذه الروايةُ فالمرادُ بها البُخَلاءُ، و قد سَقَطَ السؤالُ. ١٥٠

و أمّا[٨] قولُه تَعالىٰ: ﴿وَ كانَ وَراءَهُمْ مَلِكٌ﴾[٩]، فهذه اللفظةُ يُعبَّرُ بها عن الأمامِ و الخَلفِ معاً، فهي هاهنا بمعنَى الأمامِ؛ و يَشهَدُ بذلكَ قولُه تَعالىٰ: ﴿مِنْ[١٠] وَرائِهِ جَهَنَّمُ﴾[١١]؛ يَعني: مِن قُدّامِه و بَينَ يَدَيه.

↩ للترمذي، ج ٣، ص ٤١، ح ٥؛ مجمع الزوائد، ج ٤، ص ٢٥٢؛ كنز العمّال، ج ١٦، ص ٢٧٨، ح ٤٤٤٥٥.

١. في «ب»: «البحريّة». و في «ج»: «البحر». و في «د، ل»: «البحري». و في المطبوع: «الواحدة البحريّة» بدل «للبحري».

٢. في «ألف، ب، د» و المطبوع: «التي».

٣. في «ج»: «و إن». و في «ب» و المطبوع: «فإذا».

٤. في «ألف، ر»: «فيها».

٥. في «ألف، ب، ر»: - «و هو».

٦. في المطبوع: + «و فتح النون».

٧. في المطبوع: «فإذا».

٨. في «ألف، ر» و المطبوع: «فأمّا».

٩. في المطبوع: + ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفينَةٍ غَصْباً﴾.

١٠. في «ألف، ب، ج، ر، ل»: «و من».

١١. إبراهيم (١٤): ١٦.

و قالَ الشاعرُ:

لَيسَ علىٰ طولِ الحياةِ نَدَمْ و مِن وَراءِ المَرءِ ما[١] يَعلَمُ[٢]

و قالَ الآخَرُ[٣]:

أ لَيسَ وَرائي إن تَراخَت مَنيَّتي لُزومُ العَصا تُحنىٰ عليها الأصابِعُ[٤]؟!

و لا شُبهةَ في أنّ المُرادَ بجميعِ ذلكَ: القُدّامُ.

و قالَ بعضُ أهلِ العربيّةِ: إنّما صَلَحَ أن يُعبَّرَ بالوراءِ عنِ الأمامِ إذا كانَ الشيءُ المُخبَرُ عنه بالوراءِ يُعلَمُ أنّه لا بُدَّ مِن بلوغِه ثُمّ سَبقِه[٥] و تخليفِه[٦]، فيقولُ[٧] العربيُّ[٨]: البَردُ وَراءَكَ، و هو يَعني: «قُدّامَكَ»؛ لأنّه قد عَلِمَ أنّه لا بُدَّ مِن أن يَبلُغَ البَردُ ثُمّ يَسبِقَ.

و وجهٌ آخَرُ، و هو[٩]: أنّه يَجوزُ أن يُريدَ: أنّ مَلِكاً ظالماً كانَ خَلفَهم و في طريقِهم

---

١. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت و جلّ المصادر الناقلة. و في «ج»: + «قد». و في المطبوع و كتاب العين: + «لا».

٢. القائل هو مرقش. راجع: الأمالي للسيّد المرتضى، ج ٣، ص ١٦٤؛ كتاب العين، ج ٧، ص ١٣٠؛ جمهرة الأمثال، ج ١، ص ٢٨٣؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٤٠؛ و ج ١٥، ص ٣٩٠؛ تاج العروس، ج ١٧، ص ٤١٣؛ الشعر و الشعراء، ج ١، ص ٧٤.

٣. في «د»: «الوليد بن ربيعة العامري» بدل «الآخر». و القائل هو «لبيد بن أبي ربيعة» كما في المصادر الناقلة.

٤. ديوان لبيد، ص ٨٩؛ تأريخ مدينة دمشق، ج ٢٥، ص ٣٨٨؛ و ج ٤١، ص ٣٠٥؛ البيان و التبيين للجاحظ، ص ٤٢٩؛ عيون الأخبار للدينوري، ج ٢، ص ٣٤٧؛ لسان العرب، ج ١، ص ١٩٣.

٥. في المطبوع: «يسبقه».

٦. في «ب»: «و تخلّفه». و في «ج»: – «و تخليفه». و في المطبوع: «و يخلفه».

٧. في «ب»: «و يقول». و في المطبوع: «فتقول».

٨. في المطبوع: «العرب».

٩. في «ألف، ر، ل»: – «و هو».

عندَ رجوعِهِم، علىٰ وجهٍ لا انفكاكَ لهم منه و لا طريقَ لهم غيرَ[1] المرورِ به، فخَرَقَ السفينةَ حتّىٰ لا يأخُذَها إذا عادوا عليه.

و يُمكِنُ أن يَكونَ وَراءَهم علىٰ وجهِ الإتّباعِ و الطلَبِ، و اللّٰهُ أعلَمُ بمُرادِه[2].

١٥١ **[تنزيهُ موسىٰ عليه السلام عن كشفِ عورتِه]**

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما معنىٰ قولِه تَعالىٰ: ﴿**يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسىٰ فَبَرَّأَهُ اللّٰهُ مِمَّا قالُوا وَ كانَ عِنْدَ اللّٰهِ وَجِيهاً**﴾[3]؟ أ وَ لَيسَ قد رُويَ في الآثارِ: أنّ بَني إسرائيلَ رَمَوه عليه السلام بأنّه آدَرُ[4]، أو بأنّه[5] أبرَصُ، و أنّه عليه السلام ألقىٰ ثيابَه علىٰ صخرةٍ ليَغتَسِلَ، فأمَرَ اللّٰهُ تَعالَىٰ[6] الصخرةَ بأن تَسيرَ، فسارَت، و بَقيَ موسىٰ عليه السلام مُجرَّداً يَدورُ علىٰ مَحافِلِ بَني إسرائيلَ حتّىٰ رَأَوه و عَلِموا أنّه[7] لا عاهةَ به؟

الجوابُ: قُلنا: ما رُويَ في هذا المعنىٰ لَيسَ بصَحيحٍ، و لَيسَ يَجوزُ أن يَفعَلَ اللّٰهُ تَعالىٰ بنبيِّه ما ذَكَروه مِن هَتكِ العَورةِ ليُبرِّئَه[8] مِن عاهةٍ أُخرىٰ؛ فإنّه تَعالىٰ قادرٌ علىٰ[9] أن يُنزِّهَه ممّا قَذَفوه به علىٰ وجهٍ لا يَلحَقُه معه فَضيحةٌ أُخرىٰ. و لَيسَ يَرمي

---

١. في المطبوع: «إلّا».

٢. في «ج»: «بالمراد».

٣. الأحزاب (٣٣): ٦٩.

٤. «الأُدْرَةُ»: انتفاخُ الخُصيتين. يقال: رجل آدَرُ: بيِّنُ الأدَرِ، و هي التي تسمّيها الناس: القَيْلَة. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣١؛ لسان العرب، ج ٤، ص ١٥ (أدر).

٥. في «ج، د»: «و بأنّه».

٦. في المطبوع: + «تلك».

٧. في «ب، ص، ل»: «أن».

٨. في «ب، ج»: «لينزّهه».

٩. في «ب، ج»: – «على».

بذلكَ أنبياءَ اللّٰهِ تَعالىٰ[١] مَن يَعرِفُ أقدارَهم.

و الذي رُويَ في ذلكَ مِن الصحيحِ معروفٌ؛ و هو: أنّ بَني إسرائيلَ لمّا ماتَ هارونُ عليه السلام قَذَفوه[٢] بأنّه قَتَلَه؛ لأنّهم كانوا إلىٰ هارونَ عليه السلام أميَلَ، فبرّأه اللّٰهُ تَعالىٰ مِن ذلكَ، بأنْ أمَرَ المَلائكةَ بأن[٣] حَمَلَت هارونَ عليه السلام ميّتاً، و مَرَّت[٤] به علىٰ مَحافِلِ بَني إسرائيلَ ناطقةً بمَوتِه و مُبرِّئةً لِموسىٰ عليه السلام مِن قَتلِه. و هذا الوجهُ يُروىٰ عن أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام.[٥]

و رُويَ أيضاً: أنّ موسىٰ عليه السلام نادىٰ أخاه هارونَ، فخَرَجَ[٦] مِن قبرِه، فسألَه هل قَتَلَه[٧]، فقالَ[٨]: لا. ثُمَّ عادَ[٩].

و كُلُّ هذا جائزٌ، و الذي ذَكَرَه الجُهّالُ غيرُ جائزٍ.

---

١. في «ص»: «أنبياء اللّٰه تعالى بذلك» بدل «بذلك أنبياء اللّٰه تعالى».

٢. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت. و في «ل»: «فقذفوه». أي: قذفوا موسى عليه السلام بأنّه قتل هارون عليه السلام. و في «د» و المطبوع: «قذفوا موسى بأنّه قتل هارون عليه السلام» بدل «قذفوه بأنّه قتله».

٣. في «ج»: «أن» بدون الباء. و في المطبوع: «حتّى».

٤. في المطبوع: «فمرّت».

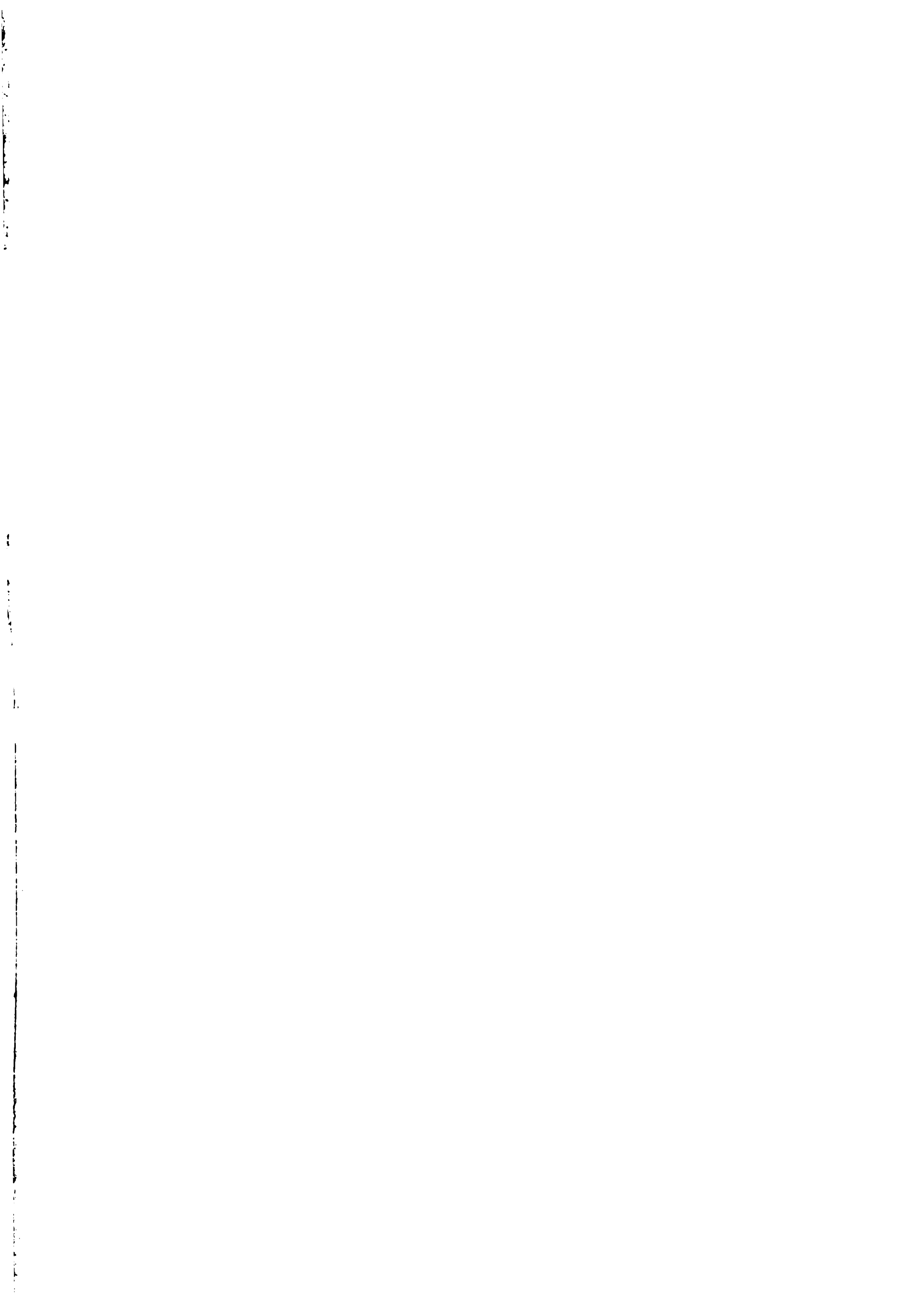
٥. راجع: متشابه القرآن و مختلفه، ج ١، ص ٢٤٦.

٦. في «ج»: + «إليه».

٧. في «ج»: «قتلتك».

٨. في المطبوع: «قال».

٩. في المطبوع: + «إلى قبره». و راجع: متشابه القرآن و مختلفه، ج ١، ص ٢٤٦.



[٩]

داود[١] عليه السلام

[تنزيهُ داودَ عليه السلام عنِ الرِّضا بقَتلِ رجُلٍ لتَصاحُبِ امرأتِه]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما الوجهُ في قولِه تَعالىٰ: ﴿وَ هَلْ أَتاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرابَ * إِذْ دَخَلُوا عَلىٰ داوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قالُوا لا تَخَفْ خَصْمانِ بَغىٰ بَعْضُنا عَلىٰ بَعْضٍ فَاحْكُمْ بَيْنَنا بِالْحَقِّ وَ لا تُشْطِطْ وَ اهْدِنا إِلىٰ سَواءِ الصِّراطِ * إِنَّ هٰذا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَ تِسْعُونَ نَعْجَةً وَ لِيَ نَعْجَةٌ واحِدَةٌ فَقالَ أَكْفِلْنِيها وَ عَزَّنِي فِي الْخِطابِ * قالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤالِ نَعْجَتِكَ إِلىٰ نِعاجِهِ وَ إِنَّ كَثِيراً مِنَ الْخُلَطاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصّالِحاتِ وَ قَلِيلٌ ما هُمْ وَ ظَنَّ داوُدُ أَنَّما فَتَنّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَ خَرَّ راكِعاً وَ أَنابَ[٢]﴾؟[٣]

أ و لَيسَ قد رَوىٰ أكثَرُ[٤] المُفسِّرينَ: أنّ داودَ عليه السلام قالَ: رَبِّ، قد أعطَيتَ إبراهيمَ و إسحاقَ و يعقوبَ مِن الذِّكرِ ما لَوَدِدتُ[٥] أنّكَ أعطيتَني مِثلَه. قالَ اللّٰهُ

---

١. في المطبوع: + «بن سليمان».

٢. صٓ (٣٨): ٢١ـ ٢٤.

٣. في «د» و المطبوع: + ﴿فَغَفَرْنا لَهُ ذٰلِكَ وَ إِنَّ لَهُ عِنْدَنا لَزُلْفىٰ وَ حُسْنَ مَآبٍ﴾.

٤. في «ر»: «كثير من» بدل «أكثر».

٥. في المطبوع: «وددت» بدون اللام.

تَعالىٰ: إنّي[١] ابتَلَيتُهم بِما لَم أَبتَلِك بمِثلِه، فإن[٢] شِئتَ ابتَلَيتُك بمِثلِ[٣] ما ابـتَلَيتُهم، و أعطَيتُك كما أعطَيتُهم. قالَ: نَعَم. فـقالَ اللّٰـهُ ـ جَـلَّ و عَـزَّ ـ له[٤]: فـاعمَلْ حتّىٰ أَرىٰ بَلاءَكَ. فكانَ[٥] ما شاءَ اللّٰهُ أن يَكونَ، و طالَ عليه ذلك، فكادَ[٦] يَنساه، فبَينا[٧] هو في مِحرابِه إذ وَقَعَت عليه حَمامةٌ، فأرادَ أن يأخُذَها، فطارَت إلىٰ كُوّةِ المِحرابِ، فذَهَبَ ليأخُذَها فطارَت، فاطَّلَعَ مِن الكُـوّةِ، فـإذا امـرأةٌ تَـغتَسِلُ، فـهَواها و هَـمَّ بتزويجِها، و كانَ لها بَعلٌ يُقالُ له: أُورِيّا[٨]، فبَعَثَ بـه إلىٰ بـعضِ السـرايـا، و أمَـرَ بتقديمِه أمامَ التابوتِ الذي فيه السَّكينةُ، و كان غرضُه أن يُقتَلَ فيَتزوَّجَ بـامرأتِـه، فأرسَلَ اللّٰهُ إليه المَلَكَينِ في صورةِ خَصمَينِ؛ ليُبكِّتاه[٩] علىٰ خَطيئتِه، و كَنَّيا عـن النِّساءِ بالنِّعاجِ[١٠]؟!

١٥٤

و عليكم في هذه الآياتِ سؤالٌ مِن وجهٍ آخَرَ، و هو: أنّ الملائكةَ لا تَكذِبُ، فكَيفَ قالوا: ﴿خَصْمانِ بَغىٰ بَعْضُنا عَلىٰ بَعْضٍ﴾؟! و كَيفَ قالَ أحَدُهما: ﴿إنَّ هـذا

---

١. في «ج»: + «قد».
٢. في «د» و المطبوع: «و إن».
٣. في «ر، ص، ل»: «مثل» بدون الباء الجارّة.
٤. في «ج، د»: – «له».
٥. في «ج، ص»: «و كان».
٦. في «د» و المطبوع: «حتّى كاد» بدل «فكاد».
٧. في «ب، د، ص، ل»: «فبينما».
٨. في «ج»: + «بن حنان».
٩. «التبكيت»: التوبيخ، و التقريع، و الضرب بالعصا و السيف و نحوهما. راجع: كـتاب العين، ج ٥، ص ٣٤٢؛ لسان العرب، ج ٢، ص ١١ (بكت).
١٠. راجع: تفسير مجمع البيان، ج ٨، ص ٣٥٤؛ الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج ٢، ص ٩٢١؛ تفسير الجلالين، ص ٦٠٠.

أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَ تِسْعُونَ نَعْجَةً وَ لِيَ نَعْجَةٌ واحِدَةٌ﴾ إلىٰ آخِرِ الآياتِ[١]، و لَم يَكُن مِن كُلِّ ذلك شَيءٌ؟!

الجوابُ: قُلنا: نَحنُ نُفسِّرُ[٢] الآيَةَ و نُبيِّنُ أنّه لا دَلالةَ في شَيءٍ منها علىٰ وقوعِ الخَطَإ مِن داودَ عليه السلام، فهو الذي يُحتاجُ إليه.

فأمّا الروايةُ المُدَّعاةُ، فساقِطةٌ مَرذولةٌ[٣]؛ لتَضمُّنِها خِلافَ ما يَقتَضيه[٤] العقولُ في الأنبياءِ عليهم السلام. و قد طُعِنَ في رُواتِها بما هو معروفٌ، و لا[٥] حاجةَ بِنا إلىٰ ذِكرِه.

و أمّا قولُه تَعالىٰ: ﴿وَ هَلْ أَتاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ﴾[٦]، فالخَصمُ مَصدرٌ؛ لا يُجمَعُ و لا يُثنّىٰ و لا يؤنَّثُ. ثُمّ قالَ: ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرابَ﴾، فكَنّىٰ عنهم بكِنايةِ الجماعةِ.

و قيلَ في ذلكَ: إنّه أخرَجَ الكلامَ علَى المعنىٰ دونَ اللفظِ؛ لأنّ الخَصمَينِ هاهنا[٧] كالقَبيلتَينِ أو الجنسَينِ.

و قيلَ: بَل جَمْعٌ؛ لأنّ الِاثنَينِ أقَلُّ الجمعِ و أوّلُه؛ لأنّ فيهما معنَى الِانضمامِ و الِاجتماعِ.

١٥٥ و قيلَ: بَل كانَ مع هذَينِ الخَصمَينِ غيرُهما ممَّن يُعينُهما و يؤيِّدهُما؛ فإنّ العادةَ جاريةٌ فيمَن يأتي بابَ السُّلطانِ بأن[٨] يَحضُرَ معه الشُّفَعاءُ و المُعاوِنونَ[٩].

---

١. في «ب، ج، ص، ل»: «الآية».

٢. في «ج، د»: «نقتصّ».

٣. في المطبوع: «مردودة».

٤. في «ص، ل» و المطبوع: «تقتضيه».

٥. في المطبوع: «فلا».

٦. في «ب، ج»: + ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرابَ﴾.

٧. في «ج، ر، ص، ل»: + «كانا».

٨. في «ج»: «أبواب السلاطين أن» بدل «باب السلطان بأن».

٩. في «ب، د» و المطبوع: «و المعاونين».

فأمّا خوفُه منهما، فلأنّه عليه السلام كانَ خالياً بالعبادةِ في وقتٍ لا يَدخُلُ عليه فيه أحَدٌ علىٰ مَجرىٰ عادتِه، فراعَه منهما أنّهما أتَيا في غيرِ وقتِ الدخولِ، أو لأنّهما دَخَلا مِن غيرِ المكانِ المعهودِ.

و قولُهما: ﴿خَصْمانِ بَغىٰ بَعْضُنا عَلىٰ بَعْضٍ﴾ جَرىٰ علَى التقديرِ و التمثيلِ، و هو كلامٌ مقطوعٌ عن أوّلِه؛ و تقديرُه: أ رأيتَ لَو كُنّا كذلكَ و احتَكَمنا إليكَ؟

و لا بُدَّ لكُلِّ أحَدٍ[1] مِن الإضمارِ في هذه الآيةِ، و إلّا لَم يَصِحَّ الكلامُ؛ لأنّ «خَصمانِ»[2] لا يَجوزُ أن يُبتدأَ[3] به.

و قالَ المفسِّرونَ: تقديرُ الكلامِ: نَحنُ خَصمانِ. قالوا: و هذا[4] ممّا يُضمِرُه المُتكلِّمُ. و يُضمَرُ[5] للمُكَلِّمِ[6] أيضاً. فيَقولُ المُتكلِّمُ: سامِعٌ مُطيعٌ؛ أي: أنا كذلكَ[7]. و يَقولُ القافِلونَ مِن الحَجِّ: آئبونَ تائبونَ، لرَبِّنا حامِدونَ؛ أي: نَحنُ كذلكَ.

و قالَ[8] الشاعرُ:

و قُولا ـ إذا جاوَزتُما أرضَ عامِرٍ و جاوَزتُما الحَيَّينِ: نَهداً، و خَثعَما ـ

---

١. في المطبوع: «واحد».

٢. في «ب»: + «بغى بعضنا على بعض».

٣. في المطبوع: «أن يبتدؤا».

٤. في المطبوع: و «أنا» بدل «و هذا».

٥. في المطبوع: «و يضمره».

٦. في «ب، ر، ل»: «للمكلّم». و في «ج»: «المكلّم». و في «ألف، د»: «للمتكلّم». و في المطبوع: «المتكلّم له».

٧. في «ج»: «سامع مطيع» بدل «كذلك».

٨. في «ب»: «فقال». و في «ج، ص»: «قال» بدون واو العطف.

نَـزيعانِ مِـن جَـرْمِ بـنِ زَبّـانَ[١]؛ إنّـهُم أبَوا أن يُمِيروا[٢] في الهَزاهِزِ مِـحجَما[٣]

أي: نَحنُ نَزيعانِ.

و يُقالُ للمُكَلِّمِ[٤]: مُطاعٌ مُعانٌ.

١٥٦

و يُقالُ له: أ راحِلٌ أم مُقيمٌ؟ و قالَ[٥] الشاعرُ:

تَقولُ ابنةُ الكَـعبيِّ[٦] لمّـا لَـقيتُها: أ مُنطَلِقٌ في الجَيشِ أم مُتَثاقِلُ؟[٧]

أي: أنتَ[٨] كذلكَ.

فإذا[٩] كانَ لا بُدَّ في الكلامِ مِن إضمارٍ، فلَيسَ لهم بأن يُضمِروا شَيئاً بأَولىٰ مِنّا إذا أضمَرنا سِواه.

فأمّا قـولُه: ﴿إنَّ هـذا أَخِـى لَـهُ تِسْـعٌ وَ تِسْـعُونَ نَـعْجَةً﴾ إلىٰ آخِـرِ الآيـةِ، فـإنّما هــو أيـضاً عـلىٰ جـهةِ[١٠] التـقديرِ و التـمثيلِ اللـذَين قَـدَّمناهما[١١]، و حَـذَفا[١٢]

---

١. في «ب، ج، ر»: «ريّان». و في «د»: «زيّان». و «جرم بن زبان» قبيلة في قضاعة، و هو جرم بن زبان بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة. راجع: فتح الباري، ج ٩، ص ٥٥٧؛ عمدة القاري، ج ١٨، ص ٢٦؛ الإنباه على قبائل الرواة، ص ١٣٦؛ معجم قبائل العرب، ج، ص ١٨٢.

٢. في «ب، ج» و المطبوع: «أن يجيروا». و في الكنز اللغوي: «أن يريقوا».

٣. قد نسب ابن السكّيت البيتين في الكنز اللغوي، ص ٩٦ إلى الطرمّاح.

٤. في «ألف، ج، ص» و المطبوع: «للمتكلّم».

٥. في «ب»: «فقال». و في «ج، ص»: «قال» بدون واو العطف.

٦. في «ج»: «العمري».

٧. راجع: جامع البيان، ج ٢٣، ص ١٦٩.

٨. في «ب» و المطبوع: + «منطلق».

٩. في «ب، ج، ص، ل»: «و إذا».

١٠. في «د»: «وجه».

١١. في «ج»: «قدّمنا ذكرهما» بدل «قدّمناهما».

١٢. في «ألف، ج، ل» و المطبوع: «و حذف».

مِن الكلامِ ما يَقتَضي فيه التقديرَ.

و معنىٰ قولِه: ﴿وَ عَزَّنِى﴾؛ أي: صارَ أعزَّ مِنّي.

و قيلَ: إنّه أرادَ: قَهَرَني و غَلَبَني.

فأمّا[١] قولُه: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ مِن غيرِ مسألةٍ للخَصمِ[٢]؛ فإنّه[٣] أرادَ[٤] به: إن كانَ الأمـرُ كَما[٥] ذَكرتَ.

و معنىٰ «ظَلَمَكَ» أي: نَقَصَكَ و ثَلَمَكَ، كما قالَ اللّٰهُ تَعالىٰ: ﴿آتَتْ أُكُلَها وَ لَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً﴾[٦].

و معنىٰ «ظَنَّ» قيلَ فيه وجهانِ:

أحَدُهما: أنّه أرادَ الظنَّ المعروفَ الذي هو بخِلافِ[٧] اليقينِ.

و الوجهُ الآخَرُ: أنّه أرادَ العِلمَ اليقينَ[٨]؛ لأنّ الظنَّ قد يَرِدُ بمعنى العِلمِ.

قالَ اللّٰهُ تَعالىٰ: ﴿وَ رَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُواقِعُوها﴾[٩]، و لَيسَ يَجوزُ أن يَكونَ أهلُ الآخرةِ ظانّينَ لدُخولِ النارِ؛ بَل عالِمينَ قاطعينَ.

و قالَ الشاعرُ:

---

١. في «ل» و المطبوع: «و أمّا».

٢. في المطبوع: «الخصم».

٣. هكذا في «ألف، ر، ص، ل». و في «ب، ج»: «فإنّما». و في «د» و المطبوع: «فإنّ».

٤. في «د» و المطبوع: «المراد».

٥. في «د» و المطبوع: «على ما» بدل «كما».

٦. الكهف (١٨): ٣٣.

٧. في «د، ر» و المطبوع: «خلاف» بدون الباء الجارّة.

٨. في «ج»: «و قيل: إنّه أراد بالظنّ هاهنا العلم» بدل «و الوجه الآخر: أنّه أراد العلم اليقين».

٩. الكهف (١٨): ٥٣.

فقُلتُ لهُم: ظُنّوا بألفي[١] مُدَجَّجٍ[٢] سَراتُهُمُ[٣] في الفارِسيِّ المُسَرَّدِ[٤]

١٥٧

و[٥] «الفِتنةُ» في قولِه: ﴿وَ ظَنَّ داوُدُ أَنَّما فَتَنّاهُ﴾[٦] هي الِاختبارُ و الِامتحانُ، لا وجهَ لها إلّا ذلكَ في هذا المَوضِعِ، كما قالَ[٧] تعالىٰ: ﴿وَ فَتَنّاكَ فُتُوناً﴾[٨].

فأمّا الِاستغفارُ و السجودُ فلَم يَكونا[٩] لذَنبٍ[١٠] كانَ في الحالِ، و لا فيما سَلَفَ علىٰ ما ظَنَّه بعضُ مَن تَكلَّمَ في هذا البابِ، بَل علىٰ سَبيلِ الِانقطاعِ إلَى اللّٰهِ تَعالىٰ و الخُضوعِ له و التذلُّلِ و العبادةِ. و السُّجودُ فقد[١١] يَفعَلُه الناسُ كَثيراً عندَ النِّعَمِ التي تُجَدَّدُ[١٢]

---

١. هكذا في أكثر النسخ التي قوبلت و جلّ المصادر الناقلة. و في المطبوع: «بإلقاء». و في «ل»: «بأبهى مدجح».

٢. هكذا ظاهر بعض النسخ التي قوبلت و جلّ المصادر الناقلة. و في «ص»: «مقاتل». و في عدّة من النسخ و المطبوع: «مذحج». و «المدجّج» من «الدجّة» بمعنى الظلمة، و هو الفارس الذي قد تَدَجَّجَ في شِكّته، و المتدجِّجُ في سلاحه، و اللابس السلاح التام. راجع: كتاب العين، ج ٦، ص ١٠؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٢٦٥ (دجج).

٣. «سَراة القومِ»: أشرفهم و سادتهم. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٨٠ (سرو).

٤. نُسب البيت في المصادر الناقلة إلى «دريد بن الصمة». راجع: التبيان، ج ١، ص ٢٠٥؛ و ج ٢، ص ٢٩٦؛ مجمع البيان، ج ١، ص ١٩٦؛ و ج ٢، ص ١٤٨؛ مجاز القرآن للتيمي، ج ١، ص ٣٩؛ جامع البيان، ج ١، ص ٣٧٣؛ تفسير الثعلبي، ج ١، ص ١٨٩؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢، ص ٢٠٥.

٥. في المطبوع: «أي أيقنوا» قبل الواو.

٦. صٓ (٣٨): ٢٤.

٧. في «ب، د، ل» و المطبوع: + «اللّٰه».

٨. طه (٢٠): ٤٠.

٩. في «ألف، ر»: «فلم يكن».

١٠. في «ألف»: «بالذنب».

١١. في «ج»: «قد». و في المطبوع: «و قد».

١٢. في «ألف» و المطبوع: «تتجدّد».

عـليهم[١] و تـؤوّلُ[٢] و تُـرَدُّ[٣] إليـهم شُكـراً لِمَولاها، و كـذلكَ قـد يُسبِّحونَ و يَستَغفِرونَ اللّٰهِ تَعالىٰ تعظيماً و شُكراً و عبادةً.

فأمّا[٤] قولُه تَعالىٰ: ﴿وَ خَرَّ راكِعاً وَ أَنابَ﴾[٥]، فالإنابةُ هي الرجوعُ. و لمّا كانَ داودُ عليه السلام بما فَعَلَه راجعاً إلَى اللّٰهِ تَعالىٰ و مُنقَطِعاً إليه، قيلَ فيه: إنّه أنابَ، كما يُقالُ في التائبِ الراجعِ إلَى التوبةِ و الندَمِ: إنّه مُنيبٌ.

فأمّا قولُه تَعالىٰ: ﴿فَغَفَرْنا لَهُ ذلِكَ﴾[٦]، فمعناه: أنّا قَبِلناه منه، و كَتَبنا له الثوابَ عليه. و أخرَجَ[٧] الجَزاءَ علىٰ لفظِ المُجازىٰ[٨] به، كما قالَ تَعالىٰ: ﴿يُخادِعُونَ اللّٰهَ وَ هُوَ خادِعُهُمْ﴾[٩]، و قالَ جَلَّ و عَزَّ: ﴿اللّٰهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[١٠]، فأخرَجَ الجزاءَ علىٰ لفظِ المُجازىٰ عليه؛ قالَ الشاعرُ:

ألا لا يَـجهَلَنْ أحَـدٌ عَـلَينا فنَجهَلَ فَوقَ جَهلِ الجاهِلينا[١١]

و لمّا كانَ المقصودُ في الِاستغفارِ و التوبةِ إنّما هو القبولُ، قيلَ في جوابِه:

---

١. في المطبوع: + «و تنزل».
٢. في «ب، ج، د، ص، ل»: - «و تئول».
٣. في «ألف، ر، ص، ل»: - «و تردّ».
٤. في «ج» و المطبوع: «و أمّا».
٥. صٓ (٣٨): ٢٤.
٦. صٓ (٣٨): ٢٥.
٧. في المطبوع: «فأخرج».
٨. في المطبوع: «وجه المجازات» بدل «لفظ المجازى».
٩. النساء (٤): ١٤٢.
١٠. البقرة (٢): ١٥.
١١. القائل هو عمرو بن كلثوم. راجع: الأمالي للسيّد المرتضى، ج ١، ص ٤٢، المجلس ٥؛ تفسير مجمع البيان، ج ١، ص ١٠٨؛ لسان العرب، ج ٣، ص ١٧٧.

١٥٨

«غَفَرنا[١]»؛ أي: فَعَلنا المقصودَ به. كذلكَ[٢] لمّا كانَ الاِستغفارُ علىٰ طريقِ الخُضوعِ و العِبادةِ المقصودُ به[٣] القُربةُ و الثوابُ، قيلَ في جوابِه: «غَفَرنا» مكانَ «قَبِلنا».

علىٰ أنّ مَن ذَهَبَ إلىٰ أنّ داودَ عليه السلام فَعَلَ صغيرةً لا بُدَّ[٤] مِن أن يَحمِلَ قولَه تَعالىٰ: ﴿فَغَفَرْنا﴾ علىٰ غيرِ إسقاطِ العِقابِ؛ لأنّ العِقابَ قد سَقَطَ بما هناكَ مِن الثوابِ الكَثيرِ، مِن غيرِ استغفارٍ و لا تَوبةٍ.

و مَن جَوَّزَ علىٰ داودَ عليه السلام الصغيرةَ يَقولُ: إنّ استغفارَه عليه السلام كانَ لأحَدِ اُمورٍ:

أوّلُها: أنّ أُورِيّا بنُ حَنانَ لمّا أخرجَه في بعضِ ثُغورِه و قُتِلَ[٥]، و كانَ داودُ عليه السلام عالِماً[٦] بجَمالِ[٧] زَوجتِه، مالَت[٨] نفسُه إلىٰ نِكاحِها بَعدَه، فقَلَّ غمُّه بقَتلِه؛ لمَيلِ طَبعِهِ إلىٰ نِكاحِ زَوجتِه، فعوتِبَ علىٰ ذلكَ بنُزولِ المَلَكَينِ، مِن حَيثُ حَمَلَه مَيلُ الطبعِ علىٰ أن قَلَّ غمُّه بمؤمنٍ يُقْتَلُ[٩] مِن أصحابِه.

و ثانيها: أنّه رُويَ: أنّ امرأةً خَطَبَها أُورِيّا بنُ حَنانَ ليَتزوَّجَها، و بَلَغَ داودَ عليه السلام جَمالُها، فخَطَبَها أيضاً فزَوَّجَها أهلُها بداودَ عليه السلام، و قَدَّموه علىٰ أُورِيّا و غيرِه، فعوتِبَ عليه السلام علَى الحِرصِ علَى الدنيا، و أنّه خَطَبَ امرأةً قد خَطَبَها

---

١. في المطبوع: «فغفرنا لك» بدل «غفرنا».
٢. في «ألف، ج، ر، ل»: «و كذلك».
٣. في «ب، ج، د» و المطبوع: - «و كذلك لمّا كان الاستغفار...» إلى هنا.
٤. في المطبوع: «فلا بدّ».
٥. في المطبوع: «فقتل».
٦. في «ج»: «سمع».
٧. في «ألف»: «بحال».
٨. في «ب، ج» و المطبوع: «فمالت».
٩. في «ألف» و المطبوع: «قُتل».

غيرُه حتّىٰ قُدِّمَ عليه.

و ثالثُها: أنّه رُوِيَ: أنّ امرأةً تَقدَّمَت مع زَوجِها إليه في مُخاصَمةٍ بَينَهما مِن غيرِ مُحاكَمةٍ ـ لكِنْ[١] علىٰ سَبيلِ الوَساطةِ ـ، فطالَ[٢] الكلامُ بَينَهما و تَردَّدَ، فعَرَضَ داودُ للرجُلِ بالنزولِ عن المرأةِ[٣]، لا علىٰ سَبيلِ الحُكمِ؛ لكِنْ[٤] علىٰ سَبيلِ التوَسُّطِ و الِاستصلاحِ، كما يَقولُ أحَدُنا لغَيرِه: إذا كُنتَ لا تَرضىٰ زَوجتَكَ هذه و لا تَقومُ بالواجبِ مِن نَفَقَتِها فانزِلْ عنها. فقَدَّرَ الرجُلُ أنّ ذلكَ حُكمٌ منه لا عَرْضٌ، فنَزَلَ عنها، و تَزوَّجَها[٥] داودُ عليه السلام، فأتاه المَلَكانِ يُنبِّهانِه علَى التقصيرِ في تَركِ تبيينِ مُرادِه للرجُلِ، و أنّه كانَ علىٰ سَبيلِ العَرْضِ لا الحُكم.

و رابعُها[٦]: أنّ سببَ ذلكَ أنّ داودَ عليه السلام كانَ مُتَشاغِلاً بعبادتِه في مِحرابِه، فأتاه رجُلٌ و امرأةٌ يَتحاكَمانِ، فنَظَرَ إلَى المَرأةِ؛ ليَعرِفَها بعَينِها فيَحكُمَ[٧] لها أو عليها ـ و ذلكَ نَظَرٌ مُباحٌ علىٰ هذا الوجهِ ـ فمالَت نفسُه إليها مَيلَ الخِلقةِ و الطِّباعِ، ففَصَلَ بَينَهما و عادَ إلىٰ عبادتِه، فشَغَلَه الفِكرُ في أمرِها و تَعلُّقُ القلبِ بها عن بعضِ نوافِلِه التي كانَ وظَّفَها[٨] علىٰ نفسِه، فعوتِبَ.

١٥٩

و خامسُها: أنّ المعصيةَ منه إنّما كانَت بالعجلةِ في الحُكم قَبلَ التثبُّتِ، و قد كانَ يَجِبُ عليه لمّا سَمِعَ الدعوىٰ مِن أحَدِ الخَصمَينِ أن يَسألَ الآخَرَ عمّا عندَه فيها و لا

---

١. في «د» و المطبوع: «و لكن».

٢. في المطبوع: «و طال».

٣. في «ج»: «زوجته».

٤. في «ج»: «بل».

٥. في «ج، د، ص، ل»: «فتزوّجها».

٦. في «ب»: «و الرابع».

٧. في «ب، ج»: «ليحكم».

٨. في المطبوع: «قطعها».

يَقضيَ عليه قَبلَ المسألةِ.

و مَن أجابَ بهذا الجوابِ قالَ: إنّ الفَزَعَ مِن دخولِهما عليه في غيرِ وقتِ العادةِ أنساه التثبُّتَ و التحفُّظَ.

و كُلُّ هذه الوجوهِ لا يَجوزُ[١] علَى الأنبياءِ عليهم السلام؛ لأنّ فيها ما هو معصيةٌ، و قد بيّنّا أنّ المَعاصيَ لا تَجوزُ عليهم. و فيها ما هو مُنفِّرٌ و إن لَم يَكُن معصيةً، مِثلُ: أن يَخطِبَ امرأةً قد خَطَبَها رجُلٌ مِن أصحابِه، فيُقدِّمَ عليه و يَتزوَّجَها[٢]؛ و مِثلُ التعريضِ بالنزولِ عن المرأةِ و هو لا يُريدُ الحُكمَ.

فأمّا الِاشتغالُ عن النوافلِ فلا[٣] يَجوزُ أن يَقَعَ عليه عِتابٌ؛ لأنّه[٤] لَيسَ بمعصيةٍ، و لا هو أيضاً مُنفِّرٌ.

فأمّا مَن زَعَمَ أنّه عَرَّضَ أُورِيّا للقَتلِ و قَدَّمَه أمامَ التابوتِ عَمداً حتّىٰ يُقتَلَ، فقَولُه أوضَحُ فَساداً مِن أن يُتَشاغَلَ[٥] برَدِّه.

و قد رُوِيَ عن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام أنّه قالَ: «لا أوتىٰ برَجُلٍ يَزعُمُ أنّ داودَ عليه السلام تَزوَّجَ بامرأةِ أُورِيّا إلّا جَلَدتُه حَدَّينِ: حَدّاً للنبوّةِ، و حَدّاً للإسلامِ»[٦].

فأمّا أبو مُسلمٍ[٧]، فإنّه قالَ: لا يَمتَنِعُ أن يَكونَ الداخِلانِ علىٰ داودَ عليه السلام كانا خَصمَينِ مِن البَشَرِ، و أن يَكونَ ذِكرُ النِّعاجِ محمولاً علَى الحقيقةِ دونَ الكِنايةِ،

---

١. في «ص» و المطبوع: «لا تجوز».

٢. في «ب»: «و تتزوّجها» و في «ص» و المطبوع: «و تزوّجها».

٣. في «ب»: «لا».

٤. في «ج»: «لأنّ ذلك» بدل «لأنّه».

٥. في المطبوع: «أن نتشاغل».

٦. التبيان، ج ٨، ص ٥٠٧؛ قصص الأنبياء للراوندي، ص ٢٠٣، ح ٢٦٣.

٧. أي «محمّد بن بحر الأصفهاني» الذي تقدّمت ترجمته في ص ١٠٩.

و إنّما ارتاعَ منهما لدُخولِهما مِن غيرِ إذنٍ و علىٰ غيرِ مَجرَى العادةِ؛ قالَ: و لَيسَ في ظاهرِ التلاوةِ ما يَقتَضي أن يَكونا مَلَكَينِ.

و هذا الجوابُ يُستَغنىٰ معه عمّا تَأوَّلنا به قولَهما و دعوىٰ أحَدِهما علىٰ صاحبِه و ذِكرَ النِّعاجِ، و اللّٰهُ أعلَمُ بالصوابِ.

[١٠]

سليمان عليه السلام

[تنزيهُ سلَيمانَ عليه السلام عن المعصيةِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما معنىٰ قولِه تَعالىٰ: ﴿وَ وَهَبْنا لِداوُدَ سُلَيْمانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ * إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِناتُ الْجِيادُ * فَقالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوارَتْ بِالْحِجابِ * رُدُّوها عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَ الْأَعْناقِ﴾[١]؟

أ وَ لَيسَ ظاهرُ هذه الآياتِ يَدُلُّ علىٰ أنّ مُشاهَدةَ الخَيلِ ألهاه و شَغَلَه[٢] عن ذِكرِ ربِّه[٣] ـ حتّىٰ رُويَ: أنّ الصلاةَ فاتَته، و قيلَ: إنّها صلاةُ العصرِ ـ ثُمّ أنّه عَرقَبَ الخَيلَ، و قَطَعَ سوقَها و أعناقَها غَيظاً عليها؟ و هذا كُلُّه فعلٌ يَقتَضي ظاهرُه القُبحَ؟

الجوابُ: قُلنا: أمّا ظاهرُ الآيةِ فلا يَدُلُّ علىٰ إضافةِ قبيحٍ[٤] إلَى النبيِّ[٥] عليه السلام. و الروايةُ إذا كانَت مُخالِفةً لما تَقتَضيه الأدلّةُ لا يُلتَفَتُ إليها لَو كانَت قَويّةً[٦] ظاهرةً، فكَيفَ إذا كانَت ضعيفةً واهيةً؟!

---

١. ص (٣٨): ٣٠ـ ٣٣.

٢. في المطبوع: «ألهته و شغلته».

٣. في «ب، ج»: «اللّٰه».

٤. في «ج»: «القبيح».

٥. في «د» و المطبوع: «سليمان».

٦. في المطبوع: + «صحيحة».

و الذي يَدُلُّ علىٰ ما ذَكرناه علىٰ سَبيلِ الجُملةِ: أنّ اللّٰهَ تَعالَى ابتَدأَ الآيةَ بمَدحِه و تَقريظِه[1] و الثناءِ عليه، فقالَ: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾. و لَيسَ يَجوزُ أن يُثنيَ عليه بهذا الثناءِ ثُمَّ يُتبِعَه مِن غيرِ فَصلٍ بإضافةِ القبيحِ إليه، و أنّه تَلَهّىٰ[2] بعَرضِ الخَيلِ عن فِعلِ المفروضِ عليه مِن الصلاةِ.

و الذي يَقتَضيهِ الظاهرُ أنّ حُبَّه للخَيلِ و شَعَفَه[3] بها كانَ عن[4] إذنِ[5] ربِّه و بأمرِه[6] و بتذكيرِه[7] إيّاه؛ لأنّ اللّٰهَ تَعالىٰ قد أمَرَنا[8] بارتباطِ[9] الخَيلِ و إعدادِها لمُحارَبةِ الأعداءِ، فلا يُنكَرُ أن يَكونَ سُلَيمانُ عليه السلام مأموراً بمِثلِ ذلكَ، ﴿فَقالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي﴾؛ ليَعلَمَ مَن حَضرَه أنّ اشتغالَه بها و استعادَتَه[10] لها لَم يَكُن لهواً و لا لَعِباً، و إنّما اتَّبَعَ فيه[11] أمرَ اللّٰهِ تَعالىٰ و آثَرَ طاعتَه. ١۶٢

فأمّا قولُه: ﴿أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ﴾، ففيه وجهانِ:

أحَدُهما أنّه أرادَ[12]: «أحببتُ حُبّاً» ثُمَّ أضافَ الحُبَّ إلَى الخيرِ.

---

١. «التقريظ»: مدح الإنسان. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٧٧ (قرظ).
٢. في «ب، ج»: «يلهى».
٣. في «ج» و المطبوع: «شغفه» بالغين المعجمة.
٤. في المطبوع: - «عن».
٥. في «ب، ج، ص، ل»: - «إذن».
٦. في «ألف، ر»: «و أمره» بدون الباء الجارّة.
٧. في المطبوع: «و تذكيره».
٨. في «ج، ص»: «أمر».
٩. في المطبوع: «بإرباط».
١٠. في المطبوع: «استعاذته» بالذال المعجمة. و «الاستعادة»: التعوُّدُ. و تَعَوَّدَ الشيء و تَعَوَّدَ لها؛ أي: صار عادةً له. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٣١٧؛ المصباح المنير، ص ٤٣٦ (عود).
١١. في المطبوع: «فيها».
١٢. في المطبوع: + «أنّي».

و الوجهُ الآخَرُ أنّه أرادَ: «أحبَبتُ اتّخاذَ الخَيرِ» فجَعَلَ بَدَلَ قولِه «اتّخاذَ الخَيرِ»: «حُبَّ الخَيرِ».

فأمّا قولُه تَعالىٰ: ﴿رُدُّوها عَلَيَّ﴾ فهو للخَيلِ لا مَحالةَ؛ علىٰ مَذهَبِ سائرِ أهلِ التفسيرِ.

فأمّا قولُه: ﴿حَتَّى تَوارَتْ بِالحِجابِ﴾، فإنّ أبا مُسلِمٍ محمّدَ بن بَحرٍ[1] وَحدَه قالَ: إنّه عائدٌ إلَى الخَيلِ دونَ الشمسِ؛ لأنّ الشمسَ لَم يَجرِ لها ذِكرٌ في القِصّةِ، و قد جَرىٰ للخَيلِ ذِكرٌ، فرَدُّه إليها أَولىٰ إذا كانَت له مُحتَمِلةً.

و هذا التأويلُ يُبرّئُ النبيَّ عليه السلام مِن المعصيةِ.

فأمّا مَن قالَ: إنّ قولَه تَعالىٰ: ﴿حَتَّى[2] تَوارَتْ بِالحِجابِ[3]﴾ كنايةٌ عن الشمسِ، فلَيسَ في ظاهرِ القُرآنِ أيضاً علىٰ هذا الوجهِ ما يَدُلُّ علىٰ أنّ التواريَ كانَ سبباً لفَوتِ[4] الصلاةِ، و لا يَمتَنِعُ أن يَكونَ ذِكرُ ذلكَ[5] علىٰ سَبيلِ الغايةِ لعَرْضِ الخَيلِ عليه ثُمَّ استعادتِه لها.

فأمّا أبو عليٍّ الجُبّائيُّ[6] و غيرُه، فإنّه ذَهَبَ إلىٰ أنّ الشمسَ لمّا تَوارَت بالحِجابِ و غابَت كانَ ذلكَ سبباً لتَركِ عبادةٍ كانَ يَتعبَّدُ بها بالعَشيِّ و صلاةِ نافلةٍ كانَ يُصلّيها، فنَسيَها شُغُلاً بهذه الخَيلِ و إعجاباً بتقليبِها، فقالَ هذا القولَ علىٰ سَبيلِ الاِغتمامِ لِما فاتَه مِن الطاعةِ[7].

---

١. تقدّمت ترجمته في ص ١٠٩.
٢. في «ألف، ب، ر، ص، ل»: - «حتّى».
٣. في «ألف، ب، ر، ص، ل»: - «بالحجاب».
٤. في «ألف، ر»: «لفوات».
٥. في «د»: + «السبب».
٦. تقدّمت ترجمته في ص ٨٠.
٧. في «د»: «الصلاة».

و هذا الوجهُ أيضاً لا يَقتَضي إضافةَ قبيحٍ إليه عليه السلام؛ لأنّ تَركَ النافلةِ لَيسَ بقبيحٍ و لا معصيةٍ.

فأمّا[1] قولُه: ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَ الْأَعْنَاقِ﴾، فقَد قيلَ فيه وجوهٌ:

منها: أنه عَرقَبَها و مَسَحَ أعناقَها و سوقَها بالسَّيفِ؛ مِن حَيثُ شَغَلَته عن الطاعةِ، و لَم يَكُن ذلكَ علىٰ سَبيلِ العُقوبةِ لها، لٰكِنْ حتّىٰ لا يَتَشاغَلَ في المُستَقبَلِ بها عن الطاعاتِ؛ لأنّ للإنسانِ[2] أن يَذبَحَ فَرَسَه لأكلِ لَحمِه[3]، فكَيفَ إذا انضافَ إلىٰ ذلكَ وجهٌ آخَرُ يُحسِّنُه؟!

۱۶۳

و قد قيلَ: إنّه يَجوزُ أن يَكونَ لمّا كانَت الخَيلُ أعَزَّ مالِه عليه أرادَ أن يُكفِّرَ عن تفريطِه في النافلةِ بذَبحِها و التصدُّقِ بلَحمِها علَى المَساكينِ؛ قالوا: فلمّا رأىٰ حُسنَ الخَيلِ، و راقَتْه و أعجَبَته، أرادَ أن يَتقرَّبَ إلَى اللّٰهِ تَعالىٰ بالمُعجِبِ له الرائقِ[4] في عَينِه.

و يَشهَدُ بصحّةِ هذا المَذهَبِ قولُه تَعالىٰ: ﴿لَنْ تَنالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[5].

فأمّا أبو مُسلِمٍ، فإنّه ضَعَّفَ هذا الوجهَ، و قالَ[6]: لَم يَجرِ للسَّيفِ ذِكرٌ فيُضافَ المسحُ إليه[7]، و لا يُسمّي[8] العَرَبُ الضربَ بالسَّيفِ و القَطعَ به مَسحاً؛ قالَ: فإن

---

١. في المطبوع: «و أمّا».

٢. في «ب»: + «يجوز».

٣. في المطبوع: «لحمها»، و الذّكر و الأُنثى في «الفَرَس» سواء. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ١٥٩ (فرس).

٤. في المطبوع: «و الرائق».

٥. آل عمران (٣): ٩٢.

٦. في «ب، ج»: «فقال».

٧. في المطبوع: «إليه المسح» بدل «المسح إليه».

٨. في «ص، ل» و المطبوع: «و لا تسمّي».

ذَهَبَ ذاهبٌ إلىٰ قولِ الشاعرِ:

مُـدمِنٌ يَـجلو بـأطرافِ الذُّرىٰ　　　دَنَسَ الأسوُقِ بالعَضْبِ الأفَلّْ [1]

فإنّ هذا الشاعرَ يعني: أنّه عَرقَبَ الإبِلَ للأضيافِ، فمَسَحَ بأسنِمَتِها ما صارَ علىٰ سَيفِه مِن دَنَسِ عَراقيبِها، و هو الدمُ الذي أصابَه منها. و لَيسَ في الآيةِ ما يوجِبُ ذلكَ و لا يُقارِبُه.

و لَيسَ الذي أنكَرَه أبو مُسلِمٍ بمُنكَرٍ؛ لأنّ أكثَرَ أهلِ التأويلِ ـ و فيهم مَن يُشارُ إليه في اللُّغةِ ـ رَوىٰ أنّ المَسحَ هاهنا هو القَطعُ، و في الِاستعمالِ المعروفِ [2]: «مَسَحَه بالسَّيفِ» إذا قَطَعَه و بَتَرَه، و العَرَبُ تَقولُ: مَسَحَ عِلاوَتَها [3]؛ أي: ضَرَبَها [4].

و منها: أن يَكونَ معنىٰ مَسحِها هو أنّه أمَرَّ يدَه عليها، صيانةً لها و إكراماً لِما رأىٰ مِن حُسنِها؛ فمِن عادةِ مَن عُرِضَت عليه الخَيلُ أن يُمِرَّ يَدَه علىٰ أعرافِها و أعناقِها و قوائمِها.

و منها: أن يَكونَ معنَى المَسحِ هاهنا هو الغَسلُ؛ فإنّ العَرَبَ تُسمّي الغَسلَ مَسحاً، فكأنّه لمّا رأىٰ حُسنَها أرادَ صيانتَها و إكرامَها، فغَسَلَ قوائمَها و أعناقَها.

و كُلُّ هذا واضحٌ [5].

[تنزيهُ سُلَيمانَ عليه السلام عن الفِتنةِ] ١٦٤

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما معنىٰ قولِه تَعالىٰ: ﴿وَ لَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمانَ وَ أَلْقَيْنا عَلىٰ كُرْسِيِّهِ

---

١. لم نعثر له على مصدر، و لم نعرف قائله.

٢. في «ر»: «المشهور».

٣. في «ج، د، ر، ص، ل»: «علاوته».

٤. راجع: تفسير الطبري، ج ٢٣، ص ١٠٠.

٥. في «ج»: + «بيّن».

جَسَداً ثُمَّ أَنابَ﴾[١]؟

أ وَ لَيسَ قد رُويَ في تفسيرِ هذه الآيةِ: «أنّ جِنّيّاً[٢] ـ اسمُه صَخْرٌ[٣] ـ تَمثَّلَ علىٰ صورتِه، و جَلَسَ علىٰ سَريرِه، و أنّه أخَذَ خاتَمَه الذي فيه النبوّةُ، فألقاه في البَحرِ، فذَهَبَت نُبوّتُه، و أنكَرَه قومُه، حتّىٰ عادَ إليه مِن بَطنِ السمَكَةِ»[٤]؟!

الجوابُ: قُلنا: أمّا ما رَواه القُصّاصُ الجُهّالُ[٥] في هذا البابِ: فلَيسَ ممّا[٦] يَذهَبُ علىٰ عاقلٍ بُطلانُه، و أنّ مِثلَه لا يَجوزُ علَى الأنبياءِ عليهم السلام، و أنّ النبوّةَ لا تَكونُ في خاتَمٍ، و لا يُسلَبُها النبيُّ عليه السلام، و لا تُنزَعُ[٧] عنه، و أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ لا يُمكِّنُ الجِنّيَّ مِن التمَثُّلِ[٨] بصورةِ النبيِّ و لا غيرِ ذلكَ ممّا افتَرَوا به علَى النبيِّ.

و إنّما الكلامُ علىٰ ما يَقتَضيهِ ظاهرُ القُرآنِ، و لَيسَ في الظاهرِ أكثَرُ مِن أنّ جَسَداً أُلقيَ علىٰ كُرسيِّه علىٰ سَبيلِ الفِتنةِ له، و هي الاِختبارُ و الاِمتحانُ؛ مِثلُ قولِه تَعالىٰ: ﴿الٓمٓ * أَ حَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَ هُمْ لا يُفْتَنُونَ * وَ لَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ[٩]﴾[١٠].

و الكلامُ في ذلكَ الجَسَدِ: «ما هو؟» إنّما يُرجَعُ فيه إلَى الروايةِ الصحيحةِ التي لا

---

١. صٓ (٣٨): ٣٤.

٢. في المطبوع: + «كان».

٣. في المطبوع: «صخراً».

٤. راجع: تفسير الطبري، ج ٢٣، ص ١٠٠.

٥. في «د»: «رواية الجهّال القصّاص» بدل «ما رواه القصّاص الجهّال».

٦. في «ج، د»: – «ممّا».

٧. في «ألف، ج، ر، ص»: «و لا ينزع».

٨. في المطبوع: «التمثيل».

٩. في المطبوع: + ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ اللّٰهُ الَّذينَ صَدَقُوا وَ لَيَعْلَمَنَّ الْكاذِبينَ﴾.

١٠. العنكبوت (٢٩): ١ ـ ٣.

تَقتَضي إضافةَ قبيحٍ إليه تَعالىٰ.

و قد قيلَ في ذلكَ[١] أشياءُ:

منها: أنّ سُلَيمانَ عليه السلام قالَ[٢] يَوماً في مَجلِسِه ـ و فيه جَمعٌ كَثيرٌ[٣] ـ: «لَأطوفَنَّ الليلةَ علىٰ مِائةِ امرأةٍ، تَلِدُ كُلُّ امرأةٍ مِنهُنَّ غُلاماً يَضرِبُ بالسَّيفِ في سَبيلِ اللّٰهِ»[٤].

و كانَ له ـ فيما رُويَ ـ عَدَدٌ كَثيرٌ مِن السَّراري، فأخرَجَ كلامَه علىٰ سَبيلِ المَحبّةِ لهذه الحالِ، فنَزَّهَه اللّٰهُ تَعالىٰ عن الكلامِ الذي ظاهرُه الحِرصُ علَى الدنيا و التشَبُّثُ بها؛ لئلّا يُقتَدىٰ به في ذلكَ، فلَم تَحمِلْ مِن نِسائه إلّا امرأةٌ واحدةٌ[٥] وَلَداً ميّتاً، فحُمِلَ حتّىٰ وُضِعَ علىٰ كُرسيِّه جَسَداً بلا روحٍ؛ تنبيهاً له علىٰ أنّه ما كانَ يَجِبُ أن يَظهَرَ منه ما ظَهَرَ، فاستَغفَرَ ربَّه، و فَزِعَ إلَى الصلاةِ و الدعاءِ. ١٦٥

و هذا الوجهُ إذا صَحَّ لَيسَ يَقتَضي معصيةً صغيرةً ـ علىٰ ما ظَنَّه بعضُهم حتّىٰ نَسَبَ الِاستغفارَ و الإنابةَ إلىٰ ذلكَ[٦] ـ؛ لأنّ مَحبّةَ الدنيا علَى الوجهِ المُباحِ لَيسَ بذَنبٍ، و إن كانَ غيرُه أولىٰ منه. و الاستغفارُ عَقيبَ هذه الحالِ لا يَدُلُّ علىٰ وقوعِ ذَنبٍ في الحالِ و لا قَبلَها، بَل يَكونُ محمولاً علىٰ ما ذَكرناه آنِفاً في قِصّةِ داودَ عليه السلام، مِن الِانقطاعِ إلَى اللّٰهِ تَعالىٰ، و طَلَبِ ثوابِه.

---

١. في «د»: «فيه» بدل «في ذلك».

٢. في «ج»: «كان».

٣. في «ج»: + «فقال».

٤. راجع: التبيان، ج ٨، ص ٥١٤؛ تفسير مجمع البيان، ج ٨، ص ٣٦٠. صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٢٧٥؛ الدرّ المنثور، ج ٧، ص ١٨٢. و في بعض المصادر: «سبعين» بدل «مائة».

٥. في «ج» و المطبوع: + «فألقت».

٦. في «ج» و المطبوع: + «و ذلك».

فأمّا قولُ بعضِهم: إنّ ذَنبَه مِن حَيثُ لَم يَستَثنِ مَشيئةَ اللّهِ تَعالىٰ لمّا قالَ: «تَلِدُ كُلُّ [۱] واحدةٍ مِنهُنَّ غُلاماً» فهذا غَلَطٌ؛ لأنّه عليه السلام و إن لَم يَستَثنِ ذلكَ لفظاً فقد استَثناه ضَميراً و اعتقاداً؛ إذ لَو كانَ قاطعاً مُطلِقاً للقَولِ لَكانَ كاذِباً، أو مُطلِقاً لِما لا يأمَنُ أن يَكونَ كَذِباً، و ذلكَ لا يَجوزُ عندَ مَن جَوَّزَ الصغائرَ علَى الأنبياءِ عليهم السلام.

فأمّا [۲] قولُ بعضِهم: إنّه إنّما عوتِبَ و استَغفَرَ لأجلِ أنّ فَريقَينِ اختَصَما إليـه، أحَدُهما مِن أهلِ «جَرادةَ» امرأةٍ له كانَ يُحبُّها، فأحَبَّ أن يَقَعَ القضاءُ لأهلِها، فحَكَمَ بَينَ الفَريقَينِ بالحَقِّ، و عوتِبَ علىٰ مَحبّةِ مُوافَقةِ الحُكمِ لأهلِ امرأتِه.

فلَيسَ [۳] أيضاً بشَيءٍ؛ لأنّ هذا المقدارَ الذي ذَكروه لَيسَ بذَنبٍ يَقتَضي عِتاباً إذا كانَ لَم يُرِدِ القضاءَ بما يُوافِقُ امرأتَه علىٰ كُلِّ حالٍ؛ بَل مالَ طَبعُه إلىٰ أن يَكونَ الحقُّ موافِقاً لقَولِ فَريقِها، و أن يَتَّفِقَ أن يَكونَ في جهتِها، مِن غيرِ أن اقتَضى [٤] ذلكَ مَيلاً [٥] منه في الحُكمِ، أو عُدولاً [٦] عن الواجبِ.

و منها: أنّه رُويَ أنّ الجنَّ [۷] لمّا وُلِدَ لسُلَيمانَ عليه السلام وَلَدٌ قالوا: لَنَلقَيَنَّ مِن وَلَدِه مِثلَ ما لَقينا مِن أبيهِ. فلمّا وُلِدَ له غلامٌ أشفَقَ عليه منهم، فاستَرضَعَه في المُزنِ ـ و هو السحابُ ـ، فلَم يَشعُرْ إلّا و قد وُضِعَ علىٰ كُرسيِّه ميّتاً؛ تنبيهاً [۸] علىٰ أنّ الحَذَرَ لا يَنفَعُ مع القَدَرِ.

---

١. في «ب» و المطبوع: + «امرأة».

٢. في المطبوع: «و أمّا».

٣. في المطبوع: + «هذا».

٤. في «ج» و المطبوع: «يقتضي».

٥. في «ألف، ب، د، ل»: «ميل».

٦. في «ألف، ب، د، ل»: «عدول».

٧. في «ج»: «أنّه» بدل «أنّ الجنّ».

٨. في «ج» و المطبوع: + «له».

و منها: أنّهم ذَكروا أنّه كان لسُليمانَ عليه السلام ولدٌ شابٌ ذَكيٌّ[1] يُحبُّه حُبّاً شديداً، فأماتَه اللّٰهُ تَعالىٰ علىٰ بِساطِه فَجأةً بِلا مرضٍ؛ اختباراً مِن اللّٰهِ تَعالىٰ لسُلَيمانَ، و ابتلاءً لصَبرِه في إماتةِ ولدِه. و ألقىٰ جسدَه علىٰ كُرسيِّه. و قيلَ: إنّ اللّٰهَ ـ جَلَّ ثَناؤه ـ أماتَه في حِجرِه، و هو علىٰ كُرسيِّه، فوَضَعَه مِن حِجرِه عليه[2].

١٦٦

و منها: ما ذَكره أبو مُسلِمٍ، فإنّه قالَ: جائزٌ أن يَكونَ الجسدُ المذكورُ هو جسدَ سُلَيمانَ عليه السلام، و أن يَكونَ ذلكَ لمرضٍ امتَحَنَه اللّٰهُ تَعالىٰ به. و تلخيصُ الكلامِ: ﴿**وَ لَقَدْ[3] فَتَنَّا سُلَيْمانَ وَ أَلْقَيْنا**﴾ منه ﴿**عَلىٰ كُرْسِيِّهِ جَسَداً**﴾؛ و ذلكَ لشدّةِ المرضِ، و العَرَبُ تقولُ في الإنسانِ إذا كانَ ضعيفاً: إنمّا هو[4] لَحمٌ علىٰ وَضَمٍ، كما يقولون: إنّما هو[5] جسدٌ بِلا روحٍ؛ تغليظاً للعِلّة و مُبالَغةً في فَرطِ الضَّعفِ.

﴿**ثُمَّ أَنابَ**﴾؛ أي: رَجَعَ إلىٰ حالِ الصحّةِ.

و استَشهَدَ علَى الِاختصارِ و الحذفِ في الآيةِ بقَولِه تَعالىٰ: ﴿**وَ مِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَ جَعَلْنا عَلىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَ فِى آذانِهِمْ وَقْراً وَ إِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لا يُؤْمِنُوا بِها حَتّىٰ إِذا جاءُوكَ يُجادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هٰذا إِلَّا أَساطِيرُ الْأَوَّلِينَ**﴾[6]، و لَو أتىٰ بالكلامِ علىٰ شرحِه لَقالَ: «يَقولُ الذينَ كَفَروا منهم» ـ أي مِن المُجادِلينَ ـ كما قالَ تَعالىٰ: ﴿**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللّٰهِ وَ الَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ**[7]﴾ إلىٰ

---

١. في «ل» و المطبوع: + «و كان».

٢. في «ب، ج»: - «عليه».

٣. في «ب»: «إنّا» بدل «و لقد». و في «ج، ص»: - «و لقد».

٤. في «ج»: - «هو». و في المطبوع: «إنّه» بدل «إنّما هو».

٥. في «ج»: «هذا» بدل «إنّما هو». و في المطبوع: «إنّه» بدله.

٦. الأنعام (٦): ٢٥.

٧. في المطبوع: + ﴿رُحَماءُ بَيْنَهُمْ﴾.

قولِه: ﴿وَعَدَ اللّٰهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصَّالِحاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَ أَجْراً عَظِيماً﴾[١].

و قالَ الأعشىٰ في معنَى[٢] الِاختصارِ و الحذفِ:

و كأنَّ السُّموطَ عَلَّقَها[٣] السِّلْـ ... ـكُ بعِطْفَي جَيداءَ أُمِّ غَزالِ[٤]

١٦٧ و لَو أتىٰ بالشرحِ لَقالَ: عَلَّقَها[٥] السِّلكُ منها.

و قالَ كَعبُ بنُ زُهَيرٍ:

زالوا فما زالَ أنكاسٌ و لا كُشُفٌ ... عندَ[٦] اللِّقاءِ و لا مِيلٌ[٧] مَعازيلُ[٨]

و إنّما أرادَ: فما زالَ منهم أنكاسٌ و لا كُشُفٌ.

و شواهدُ هذا المعنىٰ كَثيرةٌ.

[تنزيلُ سُلَيمانَ عليه السلام عن الشُّحِّ و عدمِ القَناعةِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما معنىٰ قولِ سُلَيمانَ عليه السلام: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِى وَ هَبْ لِى مُلْكاً لا يَنْبَغِى لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِى إِنَّكَ أَنْتَ الوَهَّابُ﴾[٩]؟

---

١. الفتح (٤٨): ٢٩.

٢. في «ب»: – «معنى».

٣. في المطبوع و بعض المصادر الناقلة: «عكفها».

٤. ديوان الأعشى، ص ١٦٤. و نُقل عنه أيضاً في: كتاب العين، ج ١، ص ٢٠٦؛ معجم مقاييس اللغة، ج ٤، ص ١٠٩؛ المخصّص، ج ١، ص ٤٦؛ أساس البلاغة، ص ٦٤٩؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٢٥٥.

٥. في المطبوع: «عكفها».

٦. في المطبوع: «يوم».

٧. في المطبوع: «سود».

٨. الشعر و الشعراء لابن قتيبة، ص ٨١؛ النهاية في غريب الحديث و الأثر، ج ٣، ص ٢٣١؛ و ج ٥، ص ١١٦؛ لسان العرب، ج ٦، ص ٢٤٢؛ و ج ٩، ص ٣٠٠؛ نهاية الإرب، ج ١٦، ص ٤٣٧.

٩. صٓ (٣٨): ٣٥.

أ وَ لَيسَ ظاهرُ هذا القَولِ منه يَقتَضي الشُّحَّ[١] و الضِّنَّ[٢] و المُنافسةَ[٣]؛ لأنّه لَم يَقنَعْ بمسألةِ المُلكِ حتّىٰ أضافَ إلىٰ ذلكَ أن يُمنَعَ غيرُه منه[٤]؟

الجوابُ: قُلنا: قد ثَبَتَ أنّ الأنبياءَ عليهم السلام لا تَسأَلُ إلّا ما يؤذَنُ لها في مسألتِه، لا سِيَّما إذا كانَت المسألةُ ظاهرةً يَعرِفُها قومُهم. و جائزٌ أن يَكونَ اللّٰهُ تَعالىٰ أعلَمَ سُلَيمانَ عليه السلام أنّه إن سَأَلَ مُلكاً لا يَكونُ لغَيرِه كانَ أصلَحَ له في الدينِ و الِاستكثارِ مِن الطاعاتِ، و أعلَمَه أنّ غيرَه لَو سَأَلَ ذلكَ لَم يُجَبْ إليه، مِن حَيثُ لا صَلاحَ له فيه.

و لَو أنّ أحَدَنا صَرَّحَ في دُعائه بهذا الشرطِ حتّىٰ يَقولَ: اللّٰهُمَّ اجعَلني أيسَرَ أهلِ زَماني، و ارزُقني ما لا يُساويني فيه غيري، إذا عَلِمتَ أنّ ذلكَ أصلَحُ لي، و أنّه[٥] أدعىٰ إلىٰ ما تُريدُه مِنّي، لَكانَ هذا الدعاءُ منه حَسَناً جميلاً، و هو غيرُ منسوبٍ به[٦] إلىٰ بُخلٍ و لا شُحٍّ. و لَيسَ[٧] يَمتَنِعُ أن يَسأَلَ النبيُّ عليه السلام هذه المسألةَ مِن غيرِ إذنٍ[٨] إذا لَم يَكُن[٩] ذلكَ بحَضرةِ قومِه بَعدَ أن يَكونَ هذا الشرطُ مُراداً فيها، و إن لَم يَكُن منطوقاً به.

---

١. في «ب»: «القبيح». و في «ج»: + «فيه».

٢. في المطبوع: «و الظنّ» بالظاء المعجمة. و «الضنّ» بالضاد المعجمة: البخل. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢١٥٦ (ضنن).

٣. «المنافسة»: الرغبة في الشيء و الانفراد به. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٩٥ (نفس).

٤. في «د»: - «منه». و في «ر»: «منه غيره» بدل «غيره منه».

٥. في «ر»: - «أنّه».

٦. في «ج، د»: - «به».

٧. في «د» و المطبوع: «و لا».

٨. في «ج»: «شرط». و في «ب»: «أن يستأذن» بدل «إذن».

٩. في المطبوع: + «شرط».

و علىٰ هذا الجوابِ اعتَمَدَ أبو عليٍّ الجُبّائيُّ[1].

۱۶۸ و وجهٌ آخَرُ، و هو: أن يَكونَ عليه السلام إنّما التَمَسَ أن يَكونَ مُلكُه آيةً لنُبوّتِه؛ يَبينُ[2] بها مِن[3] غيرِه ممّن لَيسَ بنبيٍّ.

و قوله: ﴿لا يَنْبَغِى لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِى﴾، أرادَ به: لا يَنبَغي لأحَدٍ غيري ممّن أنا مبعوثٌ إليه. و لَم يُرِدْ مَن بَعدَه إلىٰ يوم القيامةِ مِن النبيّينَ عليهم السلام، و نظيرُ ذلكَ أنّكَ تَقولُ للرجُلِ: أنا أُطيعك، ثُمَّ لا أُطيعُ أحَداً بَعدَك؛ تُريدُ[4]: ثُمَّ لا أُطيعُ أحَداً سِواكَ، و لا تُريدُ[5] بلفظةِ «بَعدَ» المُستَقبَلَ.

و هذا وجهٌ قريبٌ، قد ذُكِرَ أيضاً في هذه الآيةِ.

و ممّا لَم يُذكَرْ فيها ممّا يَحتَمِلُه الكلامُ: أن يَكونَ عليه السلام إنّما سَألَ مُلكَ الآخِرةِ و ثوابَ الجَنّةِ الذي[6] لا يَنالُه المُستَحِقُّ إلّا بَعدَ انقطاعِ التكليفِ و زَوالِ المِحنةِ، فمعنىٰ قولِه: ﴿لا يَنْبَغِى لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِى﴾ أي: لا يَستَحِقُّه بَعدَ وصولي إليه أحَدٌ، مِن حَيثُ لا يَصِحُّ أن يَعمَلَ ما يَستَحِقُّ به؛ لانقطاعِ التكليفِ.

و يُقوّي هذا الجوابَ قولُه: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِى﴾، و هو مِن أحكامِ الآخِرةِ.

و لَيسَ لأحَدٍ أن يَقولَ: إنّ ظاهرَ الكلامِ بخِلافِ ما تأوّلتم؛ لأنّ لَفظةَ «بَعْدِي» لا يُفهَمُ منها: بَعدَ وصولي إلَى الثواب.

و ذلكَ: أنّ الظاهرَ غيرُ مانعٍ مِن التأويلِ الذي ذَكرناه، و لا مُنافٍ له؛ لأنّه لا بُدَّ مِن

---

١. تقدّمت ترجمة الرجل في ص ٨٠.

٢. في «ب» و المطبوع: «ليتبيّن». و في «ج»: «تبين».

٣. في «ص»: - «بها عن».

٤. في «ب، ر، ل»: «يريد».

٥. في «ب، ر، ل»: «و لا يريد».

٦. في «د، ر»: «التي».

أن تُعلَّقَ لفظةُ «بَعْدِي» بشَيءٍ مِن أحوالِه المُتعلِّقةِ[١] به. و إذا عَلَّقناها بوصولِه إلَى المُلكِ كانَ ذلكَ في الفائدةِ و مُطابَقةِ الكلامِ كغَيرِه ممّا يُذكَرُ في هذا البابِ؛ ألا تَرىٰ أنّا إذا حَمَلنا لفظةَ «بَعْدِي» علىٰ «بَعدَ نُبوّتي» أو[٢] «مسألتي» أو «مُلكي» كانَ ذلكَ كُلُّه في حصولِ الفائدةِ به يَجري مَجرىٰ أن نَحمِلَها[٣] علىٰ «بَعدَ وصولي إلَى المُلكِ»؟ فإنّ ذلكَ ممّا يُقالُ فيه أيضاً: «بَعدي»؛ ألا تَرىٰ أنّ القائلَ يَقولُ: دَخَلتَ الدارَ بَعدي، و وَصَلتَ إلىٰ كَذا و كَذا بَعدي، و إنّما يُريدُ: بَعدَ دخولي، و بَعدَ وصولي.

و هذا واضحٌ[٤] بحَمدِ اللّٰهِ و مَنِّه[٥].

---

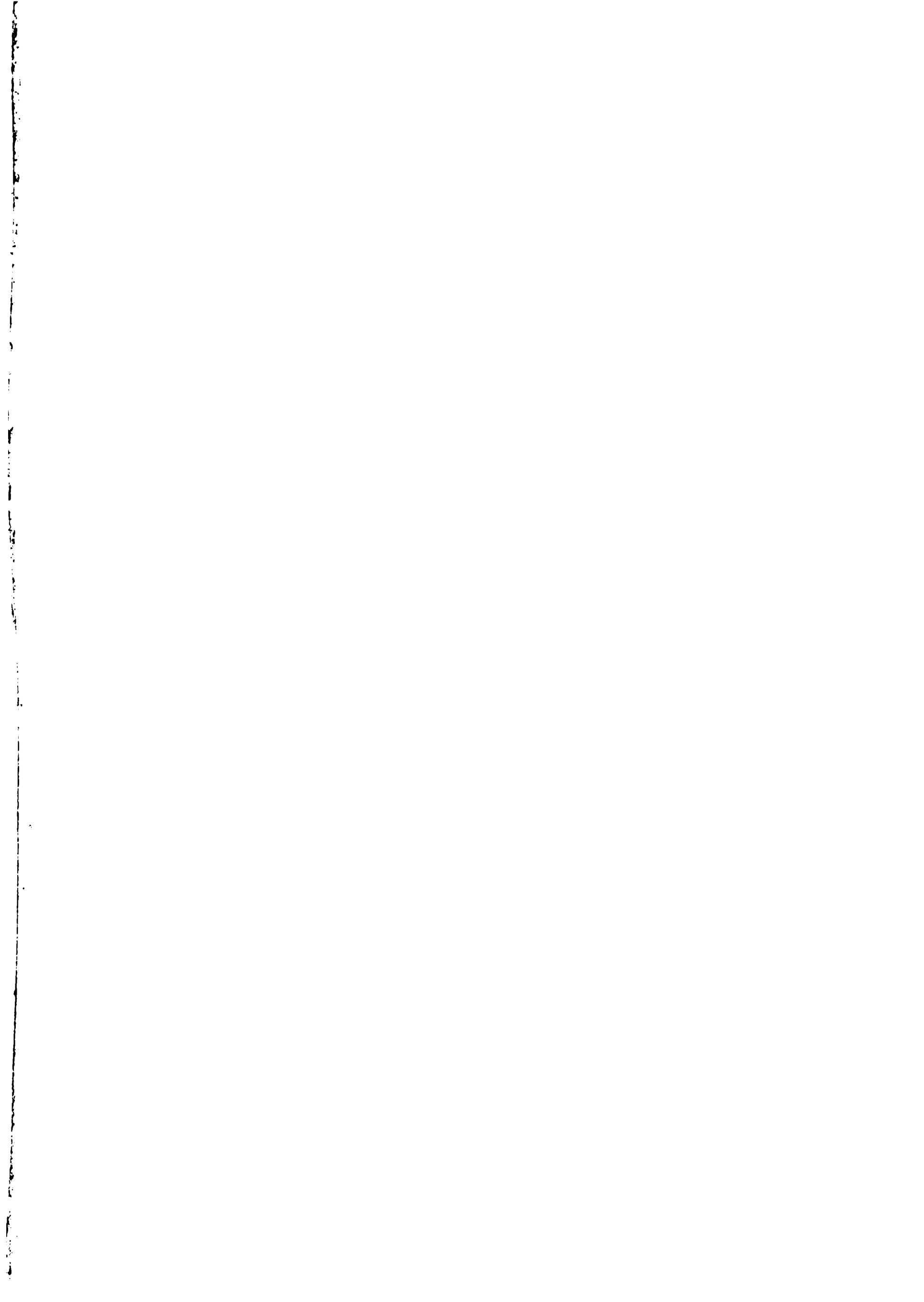
١. في «ألف، د، ر»: «المعلّقة».

٢. في المطبوع: + «بعد».

٣. في المطبوع: «أن تحملها».

٤. في «ج»: + «بيّن».

٥. في «ألف، ب، ر»: – «و منّه».



[١١]

يونس عليه السلام

[تنزيهُ يونسَ عليه السلام عن الظُّلمِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما معنىٰ قولِه تَعالىٰ: ﴿وَ ذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغاضِباً فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنادىٰ فِى الظُّلُماتِ أَنْ لا إِلٰهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحانَكَ إِنِّى كُنْتُ مِنَ الظّالِمِينَ﴾[1]؟

و ما معنىٰ غضبِه؟ و علىٰ مَن كانَ غضبُه؟ و كَيفَ ظَنَّ أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ لا يَقدِرُ عليه، و ذلكَ ممّا لا يَظُنُّه مِثلُه؟! و كَيفَ اعتَرَفَ بأنّه مِن الظالمينَ و الظلمُ قبيحٌ؟!

الجوابُ: قُلنا: أمّا مَن ظَنَّ أنّ يونُسَ عليه السلام خَرَجَ مُغاضِباً لربِّه مِن حَيثُ لَم يُنزِلْ بقَومِه العذابَ، فقَد خَرَجَ في الإفتراءِ علَى اللّٰهِ تَعالىٰ و[2] الأنبياءِ[3] عليهم السلام و سوءِ الظنِّ بهم عن الحَدِّ. و لَيسَ يَجوزُ أن يُغاضِبَ ربَّه إلّا مَن كانَ مُعادياً له و جاهلاً بأنَّ الحكمةَ في سائرِ أفعالِه، و هذا لا يَليقُ بأتباعِ الأنبياءِ عليهم السلام مِن المؤمنينَ فَضلاً عمّن عَصَمَه اللّٰهُ تَعالىٰ و رَفَعَ درجتَه.

و أقبَحُ مِن ذلكَ ظَنُّ الجُهّالِ و إضافتُهم إليه عليه السلام أنّه ظَنَّ أنّ ربَّه لا يَقدِرُ عليه مِن جهةِ القُدرةِ التي يَصِحُّ بها الفعلُ، و يَكادُ[4] يَخرُجُ عندَنا مَن ظَنَّ بالأنبياءِ

---

١. الأنبياء (٢١): ٨٧.

٢. في «ب، ج»: ـ «اللّٰه تعالى و».

٣. في «ألف، د»: «أنبيائه».

٤. في «ألف، ر»: + «أن».

١٧٠ عليهم السلام مِثلَ ذلكَ عن بابِ التميزِ و التكليفِ.

و إنّما كانَ غضبُه عليه السلام علىٰ قومِه لمُقامِهم علىٰ تكذيبِه، و إصرارِهم علَى الكُفرِ، و يأسِه مِن إقلاعِهم و تَوبتِهم، فخَرَجَ مِن بَينِهم خَوفاً مِن أن يَنزِلَ العذابُ بهم و هو مُقيمٌ بَينَهم.

فأمّا[١] قولُه تَعالىٰ: ﴿فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾، فمعناه: أنّا[٢] لا نُضيِّقُ عليه المَسلَكَ، و نُشدِّدُ عليه المِحنةَ و التكليفَ؛ لأنّ ذلكَ ممّا يَجوزُ أن يَظُنَّه النبيُّ عليه السلام، و لا شُبهةَ في أنّ قولَ القائلِ: «قَدَرتُ» و «قَدَّرتُ» ـ بالتخفيفِ و التشديدِ ـ معناه: التضييقُ.

قالَ اللّٰهُ تَعالىٰ: ﴿وَ مَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتاهُ اللّٰهُ﴾[٣].

و قالَ تَعالىٰ: ﴿اللّٰهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشاءُ وَ يَقْدِرُ﴾[٤]؛ أي: يُوسِّعُ و يُضيِّقُ.

و قالَ تَعالىٰ: ﴿وَ أَمَّا إذا مَا ابْتَلاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ﴾[٥]؛ أي: ضَيَّقَ.

و التضييقُ الذي قَدَّرَه[٦] اللّٰهُ عليه هو ما لَحِقَه مِن الحُصولِ في بَطنِ الحوتِ، و ما لَحِقَه في ذلكَ مِن المَشقّةِ الشديدةِ إلىٰ أن نَجّاهُ اللّٰهُ تَعالىٰ منها.

فأمّا[٧] قولُه تَعالىٰ: ﴿فَنادىٰ فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّى كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾، فهو علىٰ سَبيلِ الاِنقطاعِ إلَى اللّٰهِ تَعالىٰ، و الخُشوعِ له، و الخُضوعِ بَينَ

---

١. في «ج، د» و المطبوع: «و أمّا».
٢. في «ألف، ج، ر»: «أن».
٣. الطلاق (٦٥): ٧.
٤. الرعد (١٣): ٢٦.
٥. الفجر (٨٩): ١٦.
٦. في «ج»: «قدّر».
٧. في «د، ص» و المطبوع: «و أمّا».

يَدَيهِ؛ لأنّه لمّا دَعاه لكشفِ[١] ما امتَحَنَه به، و سَألَه أن يُنجيَه مِن الظُّلُماتِ التي هي ظُلمةُ البَحرِ و ظُلمةُ بَطنِ الحوتِ[٢]، فَعَلَ ما يَفعَلُه الخاضعُ الخاشعُ[٣] مِن الاِنقطاعِ و الاِعترافِ بالتقصيرِ.

و لَيسَ لأحَدٍ أن يَقولَ: كَيفَ يَعتَرِفُ بأنّه كانَ مِن الظالمينَ و لَم يَقَعْ منه ظُلمٌ؟! و هَل هذا إلّا الكَذِبُ[٤] بعَينِه[٥]؟ و لَيسَ يَجوزُ أن يَكذِبَ النبيُّ عليه السلام في حالِ خُضوعٍ و لا غيرِه!

و ذلكَ: أنّه يُمكِنُ أن يُريدَ بقَولِه: ﴿إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ أي مِن الجنسِ[٦] الذينَ[٧] يَقَعُ منهم الظُّلمُ، فيَكونُ صِدقاً، و إن وَرَدَ علىٰ سَبيلِ الخُضوعِ و الخُشوعِ؛ لأنّ جنسَ البَشَرِ لا يَمتَنِعُ منه وقوعُ الظُّلمِ[٨].

١٧١

فإن قيلَ: فأيُّ فائدةٍ في أن يُضيفَ نفسَه إلَى الجنسِ الذينَ[٩] يَقَعُ منهم الظُّلمُ إذا كانَ الظُّلمُ مُنتَفياً[١٠] عنه في نفسِه؟

قُلنا: الفائدةُ في ذلكَ: التطأمُنُ للّهِ تَعالىٰ، و التخاضُعُ، و نفيُ التكبُّرِ و التجبُّرِ؛ لأنّ

---

١. في «ألف، ب، د، ص»: «فكشف».

٢. في المطبوع: + «و ظلمة الليل».

٣. في «ج، د»: «الخاشع الخاضع» بدل «الخاضع الخاشع». و في «ألف، ص»: «الخاضع و الخاشع» بدله.

٤. في «ج» و المطبوع: «كذب» بدون الألف و اللام.

٥. في «ج»: - «بعينه».

٦. في «ب، ج»: - «الجنس».

٧. في «ص» و المطبوع: «الذي».

٨. في «ج»: «المعصية».

٩. في «ب» و المطبوع: «الذي».

١٠. في «ج، د»: «منفياً».

مَن كانَ مُجتَهِداً في رَغبةٍ إلىٰ مَلِكٍ[١] قَديرٍ لا بُدَّ[٢] مِن أن يَتطأطأَ[٣] له و يَجتَهِدَ في الخُضوعِ بَينَ يَدَيه، و مِن أكبَرِ الخُضوعِ أن يُضيفَ نفسَه إلَى القَبيلِ الذينَ يُخطِئونَ و يُصيبونَ، كما يَقولُ الإنسانُ إذا أرادَ أن يَكسِرَ نفسَه و يَنفيَ عنها دَواعيَ الكِبْرِ و الخُيَلاءِ: إنّما أنا مِن البَشَرِ، و لَستُ مِن المَلائكةِ، و أنا ممّن يُخطئُ و يُصيبُ. و هو لا يُريدُ إضافةَ الخَطَإ إلىٰ نفسِه في الحالِ؛ بَل تَكونُ[٤] الفائدةُ ما ذَكرناها.

و وجهٌ آخَرُ، و هو: أنّا قد بيّنّا في قِصّةِ آدَمَ عليه السلام لمّا تَأوَّلنا قولَه تَعالىٰ: ﴿رَبَّنا ظَلَمْنا أَنْفُسَنا﴾[٥] أنّ المُرادَ بذلكَ: أنّا نَقَصناها الثوابَ، و بَخَسناها حَظَّها منه؛ لأنّ الظُّلمَ في أصلِ اللُّغةِ هو النقصُ و الثَّلمُ، و مَن تَرَكَ المندوبَ إليه ـ و هو لَو فَعَلَه لاستَحَقَّ الثوابَ ـ يَجوزُ أن يَقولَ[٦]: إنّه[٧] ظَلَمَ نفسَه، مِن حَيثُ نَقَصَها ذلكَ الثوابَ. و لَيسَ يَمتَنِعُ أن يَكونَ يونُسَ عليه السلام أرادَ هذا المعنىٰ؛ لأنّه لا مَحالةَ قد تَرَكَ كَثيراً مِن النَّدبِ[٨]؛ فإنّ استيفاءَ جميعِ النَّدبِ يَتعذَّرُ.

و هذا أَولىٰ ممّا ذَكَرَه[٩] مَن جَوَّزَ الصغائرَ علَى الأنبياءِ عليهم السلام؛ لأنّهم يَدَّعونَ أنّ خُروجَه كانَ بغَيرِ إذنٍ مِن اللّٰهِ تَعالىٰ له[١٠]، فكانَ[١١] قبيحاً صغيراً. و لَيسَ

---

١. في «ب، ج»: «مالك».

٢. في المطبوع: «فلا بدّ». و في «ج»: + «له». و في «ل»: «لأنّه».

٣. في «ب»: «أن يتطأمن».

٤. في «ألف، ب، ر»: «يكون».

٥. الأعراف (٧): ٢٣.

٦. في «ب، ج، ص، ل»: «أن يقال».

٧. في «ب»: - «إنّه».

٨. في المطبوع: «المندوب».

٩. في «د» و المطبوع: «ذكر».

١٠. في «ر»: - «له».

١١. في «ب، ج»: «و كان».

ذلكَ بواجبٍ علىٰ ما ظَنّوه؛ لأنّ ظاهرَ القُرآنِ لا يَقتَضيه، و إنّما أَوقَعَهم في هذه الشُّبهةِ قولُه: ﴿إِنِّى كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾، و قد بيّنّا وجهَ ذلكَ، و أنّه لَيسَ بواجبٍ أن يَكونَ خَبَراً عن المعصيةِ. ١٧٢

و لَيسَ لهم أن يَقولوا: كَيفَ يُسمّىٰ مَن تَرَكَ النَّفلَ بأنّه ظالمٌ؟!

و ذلكَ: أنّا قد بيّنّا وجهَ هذه التسميةِ في اللُّغةِ، و إن كانَ إطلاقُ اللفظةِ[1] في العُرفِ[2] لا يَقتَضيهِ. و علىٰ مَن سَأَلَ عن ذلكَ مِثلُه إذا قيلَ له: كَيفَ يُسمّىٰ كُلُّ مَن فَعَلَ معصيةً بأنّه ظالمٌ، و إنّما الظُّلمُ المعروفُ هو الضرَرُ المَحضُ الموصَلُ إلَى الغَيرِ؟

فإذا قالوا: إنّ في المعصيةِ معنَى الظُّلمِ و إن لَم يَكُن ضَرَراً يوصَلُ إلَى الغَيرِ، مِن حَيثُ نَقَصَت ثوابَ فاعلِها.

قُلنا: و هذا المعنىٰ يَصِحُّ في النَّدبِ؛ علىٰ أن يَجريَ ما يُستَحَقُّ مِن الثوابِ مَجرَى المُستَحَقِّ.

و بَعدُ: فإنّ أبا عليٍّ الجُبّائيَّ[3] و كُلَّ مَن وافَقَه في الِامتناعِ مِن القَولِ بالمُوازَنةِ في الإحباطِ[4] لا يُمكِنُه أن يُجيبَ بهذا الجوابِ، فعلىٰ أيِّ وجهٍ ـ يا لَيتَ شِعري ـ يَجعَلُ معصيةَ يونُسَ عليه السلام ظُلماً، و لَيسَ فيها مِن معنَى الظُّلمِ شَيءٌ؟!

فأمّا قولُه تَعالىٰ: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَ لا تَكُنْ كَصاحِبِ الْحُوتِ﴾[5]، فلَيسَ علىٰ

---

١. في «ج» و المطبوع: «اللفظ».
٢. في «ج»: «العرب».
٣. في «د»: - «الجبائيّ». و تقدّمت ترجمة الرجل في ص ٨٠.
٤. في «ب» و المطبوع: «الاحتياط».
٥. القلم (٦٨): ٤٨.

ما ظَنَّه الجُهّالُ؛ مِن أنّه ثَقَلَ عليه أعباءُ النبوّةِ لِضيقِ خُلُقِه فقَذَفَها، و إنّما الصحيحُ أنّ يونُسَ عليه السلام لَم يَقوَ علَى الصبرِ علىٰ تلكَ المِحنةِ التي ابتَلاهُ اللّٰهُ تعالىٰ بها و عَرَّضَه بنُزولِها به لغايةِ الثوابِ، فشَكا إلَى اللّٰهِ تَعالىٰ منها، و سَألَه الفَرَجَ و الخَلاصَ، و لَو صَبَرَ لَكانَ أفضَلَ، فأرادَ[1] اللّٰهُ تَعالىٰ لنَبيِّه عليه السلام أفضَلَ المَنازِلِ و أعلاها.

---

١. في «ألف، د»: «و أراد».

[١٢]

عيسىٰ عليه السلام

[تنزيهُ عيسىٰ عليه السلام عن ادّعائِه الأُلوهيّةَ]

مسألةٌ[١]: فإن قيلَ: فما معنىٰ قولِه تَعالىٰ: ﴿وَ إِذْ قالَ اللّٰهُ يا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِى وَ أُمِّىَ إِلٰهَيْنِ مِنْ دُونِ اللّٰهِ قالَ سُبْحانَكَ ما يَكُونُ لِى أَنْ أَقُولَ ما لَيْسَ لِى بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ ما فِى نَفْسِى وَ لا أَعْلَمُ ما فِى نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[٢]؟ و لَيسَ يَخلو مِن أن يَكونَ عيسىٰ عليه السلام ممّن قالَ ذلكَ، أو يَجوزُ أن يَقولَه؛ و هذا بخِلافِ[٣] ما تَذهَبونَ إليه في الأنبياءِ عليهم السلام، أو يَكونَ ممّن لَم يَقُلْ ذلكَ و لا[٤] أن يَقولَه؛ فلا معنىٰ لِاستفهامِه[٥] و تقريرِه.

ثُمّ أيُّ معنًى في قولِه: ﴿وَ لا أَعْلَمُ ما فِى نَفْسِكَ﴾، و هذه اللفظةُ لا تَكادُ تُستَعمَلُ في اللّٰهِ تَعالىٰ؟

الجوابُ: قُلنا[٦]: إنّ قولَه تَعالىٰ: ﴿أَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ لَيسَ باستفهامٍ علَى الحقيقةِ،

---

١. في «ر»: - «مسألة».

٢. المائدة (٥): ١١٦.

٣. في «ألف، ب»: «خلاف» بدون الباء الجارّة.

٤. في المطبوع: «و لا يجوز».

٥. في المطبوع: + «تعالى منه».

٦. في «ب، د، ر، ص، ل»: - «قلنا».

و إن كانَ خارِجاً مَخرَجَ الِاستفهامِ؛ و المُرادُ به تقريعُ مَن ادَّعىٰ ذلكَ عليه مِن النَّصارىٰ و توبيخُهم[1] و تكذيبُهم.

و هذا يَجري مَجرىٰ قولِ أحَدِنا لغَيرِه: أ فَعَلتَ كَذا و كَذا؟ و هو يَعلَمُ أنّه لَم يَفعَلْه، و يَكونُ مُرادُه تقريعَ مَن ادَّعىٰ ذلكَ عليه، و ليَقَعَ الإنكارُ و الجُحودُ ممّن خوطِبَ بذلك، فيُبَكِّتَ[2] مَن ادَّعاه عليه.

و فيه وجهٌ آخَرُ، و هو: أنّه تَعالىٰ أرادَ بهذا القَولِ تعريفَ عيسىٰ عليه السلام أنّ قوماً قد اعتَقَدوا فيه و في أُمِّه أنّهما إلٰهان؛ لأنّه مُمكنٌ[3] أن يَكونَ عيسىٰ عليه السلام لَم يَعرِفْ ذلكَ[4] في تلكَ الحالِ.

١٧٤

و نَظيرُه في التعارُفِ: أن يُرسِلَ الرجُلُ رَسولًا إلىٰ قومٍ، فيُبلِّغَ الرسولُ رسالتَه، و يُفارِقَ القومَ، فيُخالِفونَه بَعدَه و يُبدِّلونَ ما أتىٰ به و هو لا يَعلَمُ، و يَعلَمُ المُرسِلُ له ذلكَ، فإذا أحَبَّ أن يُعلِمَه مُخالَفَةَ القومِ له جازَ أن يَقولَ له: أ أنتَ أمَرتَهم بكَذا و كَذا؟ علىٰ سَبيلِ الإخبارِ له بما صَنَعوه[5].

فأمّا قولُه عليه السلام: ﴿تَعْلَمُ ما فِى نَفْسِى وَ لا أَعْلَمُ ما فِى نَفْسِكَ﴾[6]، فإنّ لفظَةَ «النفْسِ» تَنقَسِمُ في اللُّغةِ إلىٰ مَعانٍ مُختَلِفةٍ؛ فالنفسُ نفسُ الإنسانِ و غيرِه مِن الحَيَوانِ، و هي التي إذا فَقَدها[7] خَرَجَ عن كَونِه حَيّاً. و منه قولُه تَعالىٰ:

---

١. في المطبوع: + «و تأنيبهم».

٢. «التبكيت»: التقريع و التعنيف و التوبيخ. راجع: كتاب العين، ج ٥، ص ٣٤٢؛ لسان العرب، ج ٢، ص ١١ (بكت).

٣. في «ج، د»: «يمكن».

٤. في «د، ل» و المطبوع: + «إلّا».

٥. في المطبوع: «صنعوا».

٦. المائدة (٥): ١١٦.

٧. في «ج»: «فارقها».

﴿كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ المَوْتِ﴾[1].

و النفسُ أيضاً: ذاتُ الشيءِ الذي يُخبَرُ عنه؛ كقَولِهم: «فَعَلَ ذلكَ فُلانٌ نفسُه» إذا تَوَلّىٰ فِعلَه، و «أعطىٰ كَذا و كَذا[2] بنفسِه[3]».

و النفسُ أيضاً: الأنَفةُ؛ كقَولِهم: لَيسَ لفُلانٍ نفسٌ؛ أي: لا أنَفةَ له.

و النفسُ أيضاً: الإرادةُ؛ يَقولونَ: نفسُ فُلانٍ في كَذا[4]؛ أي إرادتُه؛ قالَ الشاعرُ:

فنَفساىَ: نَفسٌ قالتِ: «ائتِ ابنَ بَحدَلٍ[5]
تَجِدْ فَرَجاً مِن كُلِّ غُمًّى[6] تَهابُها»
و نَفسٌ تَقولُ: «اجهَدْ نَجاءَكَ[7]، لا تَكُنْ
كَخاضِبةٍ لَم يُغنِ شَيئاً خِضابُها»[8]

و منه أنّ رَجُلاً قال للحَسَنِ: يا أبا سَعيدٍ، لَم أحجُجْ قَطُّ[9]؛ فنفسٌ تَقولُ لي: احجُجْ، و نفسٌ تَقولُ لي: تَزوَّجْ. فقالَ الحَسَنُ: «إنّما النفسُ واحدةٌ؛ و لكِنْ هَمٌّ يَقولُ[10]: ۱۷۵

---

١. آل عمران (٣): ١٨٥؛ الأنبياء (٢١): ٣٥؛ العنكبوت (٢٩): ٥٧.
٢. في «ج»: «جاءني زيد» بدل «و أعطى كذا و كذا».
٣. في «ب، ج» و المطبوع: «نفسه» بدون الباء الجارّة.
٤. في المطبوع: + «و كذا».
٥. في بعض النسخ: «ابن بجدل» بالجيم، و الظاهر أنّ الصحيح بالحاء المهملة. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٣٤.
٦. في «ب، ر»: «غمّ». و «الغُمّى»: الشديدة من شدائد الدهر. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٤٢.
٧. في «ر»: «بحال و» بدل «نجاءك».
٨. راجع: الأمالي للسيّد المرتضى، ج ٢، ص ٧، المجلس ٢٣؛ التبيان، ج ٤، ص ٦٨؛ تفسير مجمع البيان، ج ٣، ص ٤٥٧؛ لسان العرب، ج ٦، ص ٢٣٤.
٩. في «ج»: + «و لي نفسان». و في المطبوع: + «إلّا و لي نفسان».
١٠. في المطبوع: «تقول لك» بدل «يقول».

حُجَّ[۱]؛ و هَمٌّ يَقولُ[۲]: تَزوَّجْ» و أمَرَه بالحَجِّ.

و قالَ المُمزِّقُ العَبديُّ[۳]:

ألا، مَـن لِـعَينٍ قـد نَآهـا حَـميمُها و أرَّقَـني[٤] بَـعدَ المَـنامِ هُـمومُها؟

فباتَت[٥] لهُ[٦] نـفسانِ شَتَّى هُـمومُها فــنفسٌ تُـعزِّيها، و نـفسٌ تَـلومُها[۷]

و النفسُ أيضاً: العَينُ التي تُصيبُ الإنسانَ؛ يُقالُ: أصابَت فُلاناً نفسٌ؛ أي عَينٌ.

و رُويَ: أنّ رسولَ اللّهِ صلّى اللّه عليه و آله كانَ يَرقي فيَقولُ: «بِسمِ اللّهِ أَرقيكَ، و اللّهُ يَشفيكَ، مِن كُلِّ داءٍ هو فيكَ؛ مِن عَينِ عائنٍ، و نفسِ نافِسٍ، و حَسَدِ حاسِدٍ»[۸].

و قالَ ابنُ الأعرابيِّ[۹]: «النَّفوسُ: الَّذي[۱۰] يُصيبُ[۱۱] الناسَ بالنفسِ»، و ذَكَرَ رجُلاً

---

۱. في المطبوع: «احجج».

۲. في المطبوع: «تقول لك» بدل «يقول».

۳. شأس بن نهار الممزّق العبديّ من بني عبد القيس، من شعراء العهد الجاهلي من أهل البحرين. راجع: الشعر و الشعراء لابن قتيبة، ج ۱، ص ۳۸۷؛ الأنساب للسمعاني، ج ۵، ص ۵۲۲؛ الأعلام للزركلي، ج ۳، ص ۱۵۲.

٤. في المطبوع: «و أرّقها».

۵. في المطبوع: «فبانت» بالنون.

٦. الأمالي للسيّد المرتضى: «لها».

۷. راجع: الأمالي للسيّد المرتضى، ج ۲، ص ۷، المجلس ۲۳؛ روض الجنان، ج ۷، ص ۲۱۸.

۸. راجع: الكافي، ج ۸، ص ۱۰۹، ح ۸۸؛ قرب الإسناد، ص ٤۲، ح ۱۳٤؛ مكارم الأخلاق، ج ۲، ص ۲٤٦، ح ۲.

۹. الرجل هو أبو عبد اللّه محمّد بن زياد الكوفيّ الهاشمي، من أهل اللغة، ولد سنة ۱۵۰ ق، أخذ الأدب عن المفضّل بن محمّد الضبّي و الكسائي و ابن السكّيت، و توفّي في ۲۳۱ ق. راجع: التبيان، ج ٤، ص ٦۹؛ تفسير مجمع البيان، ج ۳، ص ٤۵۸؛ الكنى و الألقاب، ج ۱، ص ۲۱۵.

۱۰. في «ج» و المطبوع: «التي».

۱۱. في «ألف، ب، ج» و المطبوع: «تصيب».

فقالَ: «كانَ وَ اللّٰهِ حَسوداً نَفوساً كَذوباً».

و قال عُبَيدُ[1] اللّٰهِ بنُ قَيسِ الرُّقَيّاتِ:

يَـتَّقي أهـلُها النّـفوسَ عَـلَيها فعَلىٰ نَحرِها الرُّقىٰ و التَّميمُ[2]

و النفسُ أيضاً مِن الدِّباغِ مقدارُ دَبغةٍ[3]؛ يَقولُ[4]: «أعطِني نفساً مِن دِباغٍ[5]»؛ أي قَدرَ ما أدبَغُ به مَرّةً.

١٧۶ و النفسُ أيضاً: الغَيبُ؛ يَقولُ القائلُ: إنّي لا أعلَمُ نفسَ فُلانٍ؛ أي غَيبَه. و هذا هو تأويلُ قولِه تَعالىٰ: ﴿تَعْلَمُ ما فِى نَفْسِى وَ لا أَعْلَمُ ما فِى نَفْسِكَ﴾؛ أي: تَعلَمُ غَيبي و ما عِندي، و لا أعلَمُ غَيبَكَ و ما عِندَكَ.

و قيلَ: إنّ النفسَ أيضاً العُقوبةُ؛ مِن قولِهم: أُحذِّرُكَ نفسي؛ أي عُقوبَتي.

و بعضُ المُفسِّرينَ حَمَلَ قولَه تَعالىٰ: ﴿وَ يُـحَذِّرُكُـمُ اللّٰـهُ نَـفْسَهُ﴾[6] عـلى هـذا المعنىٰ؛ كأنّه قالَ: يُحذِّرُكمُ اللّٰهُ[7] عُقوبتَه؛ رُوِيَ ذلكَ عن ابنِ عبّاسٍ و الحَسَنِ. و

---

١. في «ألف، ب، ج»: «عبد». و الرجل هو عبيد اللّٰه بن قيس بن شريح بن مالك بن ربيعة بن وهيب القرشيّ العامريّ الشاعر المعروف بابن قيس الرقيّات، من أهل الحجاز. قيل: نسب إلى الرقيّات؛ لأنّ جدّات له توالين يسمّين رقية. و قيل: لأنّه شبّب بثلاث نسوة سمّين جميعاً رقية. و خرج مع مصعب بن الزبير على عبد الملك بن مروان. راجع: الشعر و الشعراء لابـن قـتيبة، ج ١، ص ٥٣٠، الرقم ٩٤٩؛ تأريخ مدينة دمشق، ج ٣٨، ص ٨٥، الرقم ٤٤٧٨؛ الطبقات لابن سلّام، ج ٢، ص ٦٤٧؛ الأغاني، ج ٥، ص ٧٣.

٢. نُقل عنه في: الأمـالي للسيّد المـرتضى، ج ٢، ص ٧، المـجلس ٢٣؛ التبيان، ج ٤، ص ٦٩؛ تـفسير مجمع البيان، ج ٣، ص ٤٥٨؛ معجم البلدان، ج ١، ص ١٩٨.

٣. في «ب، ج، د» و المطبوع: «الدبغة».

٤. في «ر» و المطبوع: «تقول».

٥. في «ج» و المطبوع: «الدباغ».

٦. آل عمران (٣): ٢٨؛ آل عمران (٣): ٣٠.

٧. في «ب، ج»: - «اللّٰه».

آخرونَ قالوا: معنَى الآيةِ: و يُحذِّرُكمُ اللّهُ إيّاه[١].

فإن قيلَ: ما[٢] وجهُ[٣] تسميةِ الغَيبِ بأنّه نفسٌ؟

قُلنا: لا يَمتَنِعُ أن يَكونَ الوجهُ في ذلكَ أنّ نفسَ الإنسانِ لمّا كانَت خَفيّةَ المَوضِعِ[٤] أُنزِلَ ما يَكتُمُه و يَجهَدُ في سَترِه مَنزِلتَها، فقيلَ فيه: «إنّه نفسُه»[٥] مُبالَغةً في وصفِه بالكتمانِ و الخَفاءِ. و إنّما حَسُنَ أن يَقولَ مُخبِراً عن نبيِّه عليه السلام: ﴿وَ لا أَعْلَمُ ما فِى نَفْسِكَ﴾ مِن حَيثُ تَقدَّمَ قولُه: ﴿تَعْلَمُ ما فِى نَفْسِى﴾؛ لِيَزدَوِجَ الكلامُ. فلهذا لا يَحسُنُ ابتداءً أن يَقولَ: أنا لا أعلَمُ ما في نفسِ اللّهِ تعالى؛ و إن حَسُنَ علَى الوجهِ الأوّلِ. و لهذا نظائرُ في الكلامِ مشهورةٌ.

[شُبهةُ استغفارِ عيسىٰ عليه السلام للكُفّارِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما معنىٰ قولِه تَعالىٰ حاكياً[٦] عن عيسىٰ عليه السلام: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبادُكَ وَ إِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ الحَكِيمُ﴾[٧]؟

و كَيفَ يَجوزُ هذا القولُ مع عِلمِه عليه السلام بأنّه تَعالىٰ لا يَغفِرُ للكُفّارِ؟!

الجوابُ: قُلنا: المعنيُّ بهذا الكلامِ تفويضُ الأمرِ إلىٰ مالكِه و تسليمُه إلىٰ مُدبِّرِه و التبرُّؤُ مِن أن يَكونَ إليه شَيءٌ مِن أُمورِ قومِه. و علىٰ هذا يَقولُ أحَدُنا إذا أرادَ أن ١٧٧

١. راجع: التبيان، ج ٢، ص ٤٣٥؛ تفسير مجمع البيان، ج ٢، ص ٢٧٤؛ تفسير الثعالبي، ج ١، ص ٢٤٤.

٢. في «ج، ص، ل» و المطبوع: «فما».

٣. في «ج»: «معنى».

٤. في «ج»: + «الذي يودعه سرّها».

٥. في المطبوع: «نفس».

٦. في «ر»: «حكاية».

٧. المائدة (٥): ١١٨.

يَتبرَّأ مِن تدبيرِ أمرٍ مِن الأُمورِ و يَتسلَّمَ[١] منه و يُفوِّضَ أمرَه إلىٰ غيرِه[٢]: هذا الأمرُ لا مَدخَلَ لي فيه؛ فإن شئتَ أن تَفعَلَه، و إن شئتَ أن تَترُكَه؛ مع عِلمِه و قَطعِه علىٰ أنّ أحَدَ الأمرَينِ لا[٣] يَكونُ منه. و إنّما حَسُنَ منه ذلكَ لمّا أخرَجَ كلامَه مَخرَجَ التفويضِ و التسليمِ.

و قد رُويَ عن الحَسَنِ أنّه قالَ: معنَى الآيةِ: إن[٤] تُعذِّبْهم فبإقامتِهم علىٰ كُفرِهم، و إن تَغفِرْ لهم فبتَوبةٍ كانَت منهم[٥]. فكأنّه اشتَرَطَ التوبةَ و إن لَم يَكُن الشرطُ ظاهراً في الكلامِ.

فإن قيلَ: لِمَ[٦] لَم يَقُلْ: و إن تَغفِرْ لهم فإنّكَ أنتَ الغَفورُ الرحيمُ؟ فهو أليَقُ بالكلامِ و معناه مِن «العزيزِ الحكيمِ».

قُلنا: هذا سؤالُ مَن لَم يَعرِفْ معنَى الآيةِ؛ لأنّ الكلامَ لَم يَخرُجْ مَخرَجَ مسألةِ غُفرانٍ فيَليقَ بما ذُكِرَ في السؤالِ، و إنّما وَرَدَ علىٰ معنىٰ تسليمِ الأمرِ إلىٰ مالكِه. فلَو[٧] قيلَ[٨]: «فإنّكَ[٩] أنتَ الغَفورُ الرحيمُ» لَأَوهَمَ الدعاءَ لهم بالمغفرةِ، و لَم يُقصَدْ[١٠] بالكلامِ.

---

١. في «ص» و المطبوع: «و يسلم».

٢. في المطبوع: + «يقول».

٣. في المطبوع: «لا بدّ أن» بدل «لا».

٤. في «ص، ل»: - «إن».

٥. راجع: التبيان، ج ٤، ص ٧١؛ تفسير مجمع البيان، ج ٣، ص ٤٦١.

٦. في «ج» و المطبوع: «فلِمَ».

٧. في «ب»: «فإن».

٨. في «ج»: «قال».

٩. في «ج»: «إنّك» بدون الفاء.

١٠. في «ج، ل»: «و لم يقصده». و في المطبوع: + «ذلك».

علىٰ أنّ قولَه: ﴿العَزِيزُ الحَكِيمُ﴾ أبلَغُ في المعنىٰ[1] و أشَدُّ استيفاءً له مِن «الغَفورِ الرحيم»؛ و ذلكَ أنّ الغُفرانَ و الرحمةَ قد يَكونانِ حِكمةً و صواباً، و يَكونانِ بخِلافِ ذلكَ، فهُما بالإطلاقِ لا يَدُلّانِ علَى الحِكمةِ و الحُسنِ. و الوصفُ بالعَزيزِ الحكيمِ يَشتَمِلُ علىٰ معنَى الغُفرانِ و الرحمةِ إذا[2] كانا صوابَينِ، و يَزيدُ عليهما باستيفاءِ مَعانٍ كثيرةٍ؛ لأنّ «العَزيزَ» هو المَنيعُ القادرُ الذي لا يَذِلُّ و لا يُضامُ، و هذا المعنىٰ لا يُفهَمُ مِن «الغَفورِ الرحيم» البَتّةَ؛ و أمّا «الحَكيمُ» فهو الذي يَضَعُ الأشياءَ[3] مَواضِعَها، و يُصيبُ بها أغراضَها، و لا يَفعَلُ إلّا الحَسَنَ الجميلَ. فالمغفرةُ و الرحمةُ إذا اقتَضَتهما الحِكمةُ دَخَلَتا في قولِه[4]: «الحكيمُ»، و زادَ[5] معنىٰ هذا اللفظِ عليهما، مِن حَيثُ اقتضاءِ وصفِه بالحِكمةِ في سائرِ أفعالِه.

و إنّما طَعَنَ بهذا الكلامِ مِن المُلحِدينَ مَن لا مَعرفةَ له بمَعاني الكلامِ، و إلّا فبَينَ ما تَضمَّنَه القُرآنُ مِن اللفظِ و بَينَ ما ذَكَروه فَرقٌ ظاهرٌ في البلاغةِ و استيفاءِ المَعاني و الِاشتمالِ عليها.

---

١. في «د»: - «في المعنى».
٢. في المطبوع: «و إذا».
٣. في «ج»: + «في».
٤. في «ص» و المطبوع: + «العزيز».
٥. في «ج»: + «في».

[١٣]

سيِّدنا[1] محمّد[2] المُصطفىٰ[3] صلى الله عليه وآله

[تنزيهُ محمّدٍ صلى الله عليه وآله عن الضَّلالِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما[4] معنىٰ قولِه تَعالىٰ: ﴿وَ وَجَدَكَ ضَالاًّ فَهَدىٰ﴾[5]؟

أ وَ لَيسَ[6] هذا يَقتَضي إطلاقَه الضَّلالَ عن الدينِ، و ذلكَ ممّا لا يَجوزُ عندَكم قَبلَ النبوّةِ و لا بَعدَها؟

الجوابُ[7]: قُلنا في معنىٰ هذه الآيةِ أجوبةٌ:

أوّلُها: أنّه أرادَ: ﴿وَجَدَكَ ضَالاًّ﴾ عن النبوّة فهَداكَ إليها، أو عن شريعةِ الإسلامِ التي نَزَلَت عليه و أُمِرَ بتبليغِها إلَى الخَلقِ. و بإرشادِه صلّى اللّٰه عليه و آله إلىٰ ما ذَكرناه أعظَمَ النِّعَمَ عليه. و الكلامُ في الآيةِ خارجٌ مَخرَجَ الامتنانِ و التذكيرِ بالنِّعَمِ.

و لَيسَ لأحَدٍ أن يَقولَ: إنّ الظاهرَ بخِلافِ ذلكَ؛ **لأنّه** لا بُدَّ في الظاهرِ مِن تقديرِ

---

١. في «د» و المطبوع: + «و نبيّنا».

٢. في «ج»: «رسول اللّٰه» بدل «محمّد».

٣. في «ألف، ج»: – «المصطفى». و في «ر»: «النبيّ» بدله.

٤. في «ألف، ص»: «ما».

٥. الضحى (٩٣): ٧.

٦. في «د»: + «ظاهر».

٧. في «ألف»: «و الجواب».

محذوفٍ يَتعلَّقُ به الضَّلالُ؛ لأنّ الضَّلالَ هو الذَّهابُ و الاِنصرافُ، و لا بُدَّ[1] مِن أمرٍ يَكونُ مُنصَرَفاً عنه، فمَن ذَهَبَ إلىٰ أنّه أرادَ الذَّهابَ «عن الدينِ» لا بُدَّ[2] له مِن أن يُقدِّرَ هذه اللفظةَ ثُمَّ يَحذِفَها ليَتعلَّقَ بها لفظُ «الضَّلالِ»، و لَيسَ هو بذلكَ أولىٰ مِنّا فيما قَدَّرناه و حَذَفناه.

و ثانيها: أن يَكونَ أرادَ: الضَّلالَ عن المَعيشةِ و طريقِ[3] التكسُّبِ[4]؛ يُقالُ للرجُلِ الذي لا يَهتَدي[5] طريقَ مَعيشتِه و وجهَ مَكسَبِه: هو ضالٌّ لا يَدري ما يَصنَعُ، و لا أينَ يَذهَبُ. فامتَنَّ اللّٰهُ تَعالىٰ عليه بأن رَزَقَه و أغناه و كَفاه.

١٨٠

و ثالثُها: أن يَكون أرادَ: ﴿وَجَدَكَ[6] ضَالّاً﴾ بَينَ مَكّةَ و المَدينةَ عندَ الهِجرةِ، فهَداكَ و سَلَّمَكَ مِن أعدائكَ.

و هذا الوجهُ قَريبٌ لَولا أنّ السورةَ مَكّيّةٌ، و هي مُتقدِّمةٌ للهِجرةِ إلَى المَدينةِ. اللّٰهُمَّ إلّا أن يُحمَلَ قولُه تَعالىٰ: ﴿وَجَدَكَ[7]﴾ علىٰ أنّه «سيَجِدُكَ» علىٰ مَذهَبِ العَرَبِ في حَملِ الماضي علىٰ معنَى المُستَقبَلِ، فيَكونَ له وجهٌ.

و رابعُها: أن يَكونَ أرادَ بقَولِه: ﴿وَجَدَكَ[8] ضَالّاً فَهَدىٰ﴾ أي: مضلولاً عنكَ[9] في قومٍ لا يَعرِفونَ حَقَّكَ، فهداهم إلىٰ معرفتِكَ، و أرشَدَهم إلىٰ فضلِكَ. و هذا له نَظيرٌ

---

١. في المطبوع: «فلا بدّ».
٢. في المطبوع: «فلا بدّ».
٣. في «ج»: «و ضيق».
٤. في «ب، ج»: «الكسب». و في «ص، ل»: «المكسب».
٥. في «د» و المطبوع: + «إلى».
٦. في «ألف، ب، د، ر» و المطبوع: «و وجدك».
٧. في «ج، د» و المطبوع: «و وجدك».
٨. في «ج، د» و المطبوع: «و وجدك».
٩. في «ب، ج، ر، ص، ل»: «عنه».

في الِاستعمالِ؛ يُقالُ: «فُلانٌ ضالٌّ في قومِه و بَينَ أهلِه» إذا كانَ مضلولًا عنه.

وخامسُها: أنّه رُويَ في قِراءةِ هذه الآيةِ الرفعُ: «أ لَم يَجِدْكَ يَتيمٌ فآوىٰ، و وَجَدَكَ ضالٌّ فهَدىٰ». علىٰ أنّ اليَتيمَ وَجَده، و كذلكَ الضالُّ.

و هذا الوجهُ ضعيفٌ؛ لأنّ القِراءةَ غيرُ معروفةٍ، و لأنّ[1] الكلامَ يَتثَبَّجُ[2]، و يَفسُدُ[3] أكثرُ مَعانيهِ.

[تنزيهُ محمّدٍ ﷺ عن مَدحِ آلهةِ قُرَيشٍ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما معنىٰ قولِه تَعالىٰ: ﴿وَ ما أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَ لا نَبِيٍّ إِلَّا إِذا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطانُ فِى أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللّٰهُ ما يُلْقِى الشَّيْطانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللّٰهُ آياتِهِ وَ اللّٰهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[4]؟

أ وَ لَيسَ قد رُويَ في ذلكَ أنّ رسولَ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله لمّا رأىٰ تَوَلّيَ قومِه عنه شَقَّ عليه ما هُم عليه مِن المُباعَدةِ و المُنافرةِ، و تَمنّىٰ في نفسِه أن يأتيَه مِن اللّٰهِ تَعالىٰ ما يُقارِبُ بَينَه و بَينَهم، و تَمكَّنَ حُبُّ ذلكَ في قلبِه، فلمّا أنزَلَ اللّٰهُ تَعالىٰ عليه[5]: ﴿وَ النَّجْمِ إِذا هَوىٰ﴾[6]، و تَلاها عليهم، ألقَى الشَّيطانُ علىٰ لِسانِه؛ لِما كانَ تَمكَّنَ في نفسِه مِن مَحبّةِ مُقارَبتِهم: «تلكَ الغَرانيقُ العُلىٰ، و إنّ شَفاعتَهُنَّ لَتُرتَجىٰ». ١٨١

---

١. في «ألف، ل» و المطبوع: + «هذا».

٢. في «ألف»: «ينشج». و في «ر»: «ينسخ». و في المطبوع: «يثبّج». و «التثبّج»: الاضطراب. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٢٢٠ (ثبج).

٣. في «ص» و المطبوع: «و تفسد».

٤. الحجّ (٢٢): ٥٢.

٥. في «ألف، ب»: - «عليه».

٦. النجم (٥٣): ١.

فلمّا سَمِعَت قُرَيشٌ ذلكَ سُرَّت به، و أعجَبَهم ما زَكّىٰ به آلهتَهم، حتّى انتهىٰ إلَى السَّجدةِ، فسَجَدَ المؤمِنونَ، و سَجَدَ أيضاً المُشرِكونَ؛ لِما سَمِعوا مِن ذِكرِ آلهتِهم بما أعجَبَهم. فلَم يَبقَ في المَسجِدِ مؤمنٌ و لا مُشرِكٌ إلّا سَجَدَ، إلّا الوليدَ بنَ المُغيرةِ؛ فإنّه كانَ شَيخاً كَبيراً لا يَستَطيعُ السُّجودَ، فأخَذَ بيَدِه حَفنةً مِن البَطحاءِ فسَجَدَ عليها. ثُمَّ تَفرَّقَ الناسُ مِن المَسجِدِ، و قُرَيشٌ مسرورةٌ بما سَمِعَت.

فأتى[1] جَبرَئيلُ عليه السلام[2] النبيَّ صلّى اللّٰه عليه و آله مُعاتِباً علىٰ ذلكَ، فحَزِنَ له حُزناً شديداً، فأنزَلَ اللّٰهُ تَعالىٰ[3] مُعزّياً له و مُسلّياً: ﴿وَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ﴾[4] الآيةَ[5].

الجوابُ: قُلنا: أمّا الآيةُ فلا دَلالةَ في ظاهِرِها علىٰ هذه الخُرافةِ التي قَضَوا بها[6]، و لَيسَ يَقتَضي الظاهرُ إلّا أحَدَ أمرَينِ؛ إمّا أن يُريدَ بالتمنّي التلاوةَ؛ كما قالَ حَسّانُ بنُ ثابتٍ:

تَمنّىٰ كِتابَ اللّٰهِ أوّلَ لَيلِهِ و آخِرَهُ لاقىٰ حِمامَ المَقادِرِ[7]

أو يُريدَ بالتمنّي تَمنّيَ القَلبِ.

فإن أرادَ التلاوةَ كانَ المُرادُ: أنّ مَن أُرسِلَ قَبلَكَ مِن الرُّسُلِ كانَ إذا تَلا ما يؤدّيهِ إلىٰ قومِهِ حَرَّفوا عليه، و زادوا فيما يَقولُه[8] و نَقَصوا، كما فَعَلَت اليهودُ في الكَذِبِ

---

۱. في «ألف، ر» و المطبوع: «و أتى».
۲. في المطبوع: + «إلى».
۳. في المطبوع: + «عليه».
٤. في «ب»: + «﴿مِنْ رَسُولٍ﴾ إلى آخرها». و في «د» و المطبوع: + ﴿مِنْ رَسُولٍ وَ لَا نَبِيٍّ﴾.
٥. راجع: تفسير القمّي، ج ۲، ص ۸٥؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ۱، ص ٤۹؛ نهج الحقّ، ص ۱٤۳.
٦. في المطبوع: «قصّوها» بدل «قضوا بها».
۷. حُكي عنه في لسان العرب، ج ۱، ص ۲۹٤ (مني) تحت عنوان أبياته في رثاء عثمان بن عفّان.
۸. في «ب»: «تقوله».

علىٰ نبيِّهم عليه السلام. فأضافَ[١] ذلكَ إلَى الشَّيطانِ؛ لأنّه يَقَعُ بوَسوَستِه و غُرورِه.

ثُمَّ بَيَّنَ أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ يُزيلُ ذلكَ و يُدحِضُه[٢] بظُهورِ حُجّتِه[٣]، و يَنسَخُه، و يَحسِمُ مادّةَ الشُّبهةِ به. و إنّما خَرَجَت الآيةُ علىٰ هذا الوجهِ مَخرَجَ التسليةِ له صلّى اللّٰه عليه و آله لمّا كَذَّبَ المُشرِكونَ عليه، و أضافوا إلىٰ تِلاوتِه مِن مَدحِ آلهتِهم ما لَم يَكُن فيها.

و إن كانَ المُرادُ تَمنّيَ القَلبِ، فالوجهُ في الآيةِ: أنّ الشَّيطانَ متىٰ تَمنّىٰ[٤] بقَلبِه بعضَ ما يَتمنّاه مِن الأمورِ يُوَسوِسُ إليه[٥] بالباطلِ، و يُحدِّثُه بالمَعاصي، و يُغريهِ بها، و يَدعوه إليها. و أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ يَنسَخُ ذلكَ و يُبطِلُه بما يُرشِدُه إليه مِن مُخالَفةِ الشَّيطانِ و عِصيانِه و تَركِ استماعِ غُرورِه.

١٨٢

فأمّا[٦] الأحاديثُ المَرويّةُ في هذا البابِ فلا يُلتَفَتُ إليها، مِن حَيثُ تَضمَّنَت ما قد نَزَّهَتِ العقولُ الرُّسُلَ عليهم السلام عنه. هذا لَو لَم تَكُن في أنفُسِها مطعونةً مُضعَّفةً عندَ أصحابِ الحديثِ بما[٧] يُستَغنىٰ عن ذِكرِه.

و كَيفَ يُجيزُ ذلكَ علَى النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله مَن يَسمَعُ اللّٰهَ تَعالىٰ يَقولُ: ﴿**كَذٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤادَكَ**﴾[٨] يَعني القُرآنَ؟! و قولَه تَعالىٰ: ﴿**وَ لَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنا بَعْضَ**

---

١. في «ب، ج، ص، ل»: «و أضاف».

٢. في «ألف»: «و يرجعه». و «يُدحِضُه»؛ أي: يدفعه، و يبطله. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ١٤٨ (دحض).

٣. في «ب، د، ل»: «حججه».

٤. في المطبوع: + «النبيّ».

٥. في «ج»: «له».

٦. في المطبوع: «و أمّا».

٧. في «ألف، ب، ر، ص»: «لما».

٨. الفرقان (٢٥): ٣٢.

الأَقاوِيلِ * لَأَخَذْنا مِنْهُ بِاليَمِينِ * ثُمَ لَقَطَعْنا مِنْهُ الوَتِينَ﴾[١]؟! و قولَه تَعالىٰ: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنْسىٰ﴾؟![٢]

علىٰ أنّ مَن يُجيزُ السهوَ علَى الأنبياءِ عليهم السلام يَجِبُ أن لا يُجيزَ ما تَضمَّنته هذه الروايةُ المُنكَرةُ؛ لِما فيه[٣] مِن غايةِ التنفيرِ عن النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله؛ لأنّ اللّٰهَ تَعالىٰ قد جَنَّبَ نبيَّه صلّى اللّٰه عليه و آله مِن الأُمورِ الخارجةِ عن بابِ المَعاصي؛ كالغِلظةِ[٤]، و الفَظاظةِ، و قولِ الشِّعرِ[٥]، و غيرِ ذلك ممّا هو دونَ مَدحِ الأصنامِ المعبودةِ دونَ اللّٰهِ تَعالىٰ.

علىٰ أنّه لا يَخلو عليه السلام ـ و حوشِيَ ممّا قُرِفَ[٦] به ـ مِن أن يَكونَ تَعمَّدَ ما حَكَوه و فَعَلَه قاصداً، أو فَعَلَه ساهياً.

و لا حاجةَ بنا إلىٰ إبطالِ القَصدِ في هذا البابِ و العَمدِ؛ لظُهورِه.

و إن كانَ[٧] فَعَلَه ساهياً، فالساهي لا يَجوزُ أن يَقَعَ منه مِثلُ هذه الألفاظِ المُطابِقةِ لِوَزنِ السورةِ و طريقتِها، ثُمَّ لِمَعنىٰ ما تَقدَّمَها مِن الكلامِ؛ لأنّا نَعلَمُ ضَرورةً أنّ ساهياً[٨] لَو أنشَدَ قصيدةً لَما جازَ أن يَسهُوَ حتّىٰ يَتَّفِقَ منه بَيتُ شِعرٍ في وَزنِها و في معنَى البَيتِ الذي تَقدَّمَه و علَى الوجهِ الذي تَقتَضيه[٩] فائدتُه، و هو مع ذلك يَظُنُّ

---

١. الحاقّة (٦٩): ٤٤ـ٤٦.

٢. الأعلى (٨٧): ٦.

٣. في «ص» و المطبوع: «فيها».

٤. في «ج، د» و المطبوع: «كالغلطة» بالطاء المهملة.

٥. في «ج»: «السهو».

٦. في «ج» و المطبوع: «قذف». و قَرَفَ بكذا؛ أي: نَسَبَه إليه. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٤٥ (قرف).

٧. في «ج»: + «ما».

٨. في «د، ل» و المطبوع: «شاعراً».

٩. في «ألف، ب، ر، ص»: «يقتضيه».

أنّه مِن القصيدةِ التي يُنشِدُها. و هذا ظاهرٌ في بُطلانِ هذه[١] الدعوىٰ علَى النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله[٢].

على أنّ بعضَ أهلِ العِلمِ قد قالَ: يُمكِنُ أن يَكونَ وجهُ التباسِ الأمرِ أنّ رسولَ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله لمّا تَلا هذه السورةَ في نادٍ غاصٍّ بأهلِه، و كانَ أكثَرُ الحاضرينَ مِن قُرَيشٍ المُشرِكينَ[٣]، فانتَهىٰ إلىٰ قولِه تَعالىٰ: ﴿أَ فَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَ الْعُزَّىٰ﴾[٤]، و عَلِمَ مَن قَرُبَ[٥] مكانُه[٦] مِن قُرَيشٍ أنه سيورِدُ بَعدَها[٧] ما يَسوؤُهم به فيهنَّ، قالَ كالمُعارِضِ له و الرادِّ عليه: «تلكَ الغَرانيقُ العُلىٰ، و إنّ شَفاعتَهُنَّ لَتُرتَجىٰ».

فظَنَّ كَثيرٌ ممّن حَضَرَ أنّ ذلكَ مِن قولِه صلّى اللّٰه عليه و آله، و اشتَبَهَ عليه[٨] الأمرُ؛ لأنّهم كانوا يَلغَطونَ[٩] عند قِراءتِه صلّى اللّٰه عليه و آله، و يَكثُرُ[١٠] كلامُهم و ضِجاجُهم، طَلَباً لتغليطِه، و إخفاءِ قِراءتِه. و يُمكِنُ أن يَكونَ هذا أيضاً في

---

١. في «د»: «هذا».
٢. هكذا في «ألف، ب، ج، ر، ص، ل». و في «د» و المطبوع: + «على أنّ الموحي إليه من اللّٰه سبحانه النازل بالوحي و تلاوة القرآن جبرئيل عليه السلام فكيف يجوز السهو عليه».
٣. في «ألف، ب، ر»: «المشركون».
٤. النجم (٥٣): ١٩.
٥. في «ألف، ب، ر، ص، ل»: + «من».
٦. في المطبوع: + «منه».
٧. في «ب، ج، ص، ل»: «بعد هذا» بدل «بعدها».
٨. في «ج»: – «عليه». و في المطبوع: «عليهم».
٩. في «ألف»: «يلفظون».
١٠. في «د» و المطبوع: «يكثرون» بدل «اشتبه عليهم الأمر...» إلى هنا. و في «ص، ل»: «و كثر» بدل «و يكثر».

الصلاةِ؛ لأنّهم كانوا يَقرُبونَ منه صلّى اللّٰه عليه و آله في حالِ صلاتِه عندَ الكعبةِ، و يَسمَعونَ قِراءتَه و يَلغَونَ فيها.

و قيلَ أيضاً: إنّه صلّى اللّٰه عليه و آله كانَ إذا تَلا القُرآنَ علىٰ قُرَيشٍ توقّفَ في فُصولِ الآياتِ، و أتىٰ بكلامٍ علىٰ سَبيلِ الحِجاجِ لهم، فلمّا تَلا: ﴿أَ فَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَ الْعُزّىٰ * وَ مَناةَ الثّالِثَةَ الْأُخْرىٰ﴾[1] قالَ صلّى اللّٰه عليه و آله: «تلكَ الغَرانيقُ العُلىٰ، مِنها[2] الشفاعةُ تُرتَجىٰ». علىٰ سَبيلِ الإنكارِ عليهم و أنّ الأمرَ بخِلافِ ما ظَنّوه مِن ذلكَ.

و لَيسَ يَمتَنِعُ أن يَكونَ هذا في الصلاةِ؛ لأنّ الكلامَ في الصلاةِ حينئذٍ[3] كانَ[4] مُباحاً، و إنّما نُسِخَ مِن بَعدُ.

و قيلَ: إنّ المُرادَ بالغَرانيقِ المَلائكةُ، و قد جاءَ مِثلُ ذلكَ في بعضِ الحديثِ، فتوَهَّمَ المُشرِكونَ أنّه يُريدُ آلهتَهم.

و قيلَ: إنّ ذلكَ كانَ[5] قُرآناً مُنزَلًا في وصفِ المَلائكةِ، تَلاه[6] الرسولُ صلّى اللّٰه عليه و آله، فلمّا ظَنَّ المُشرِكونَ أنّ المُرادَ به آلهتُهم نُسِخَت تِلاوتُه.

و كُلُّ هذا يُطابِقُ ما ذَكرناه مِن تأويلِ قولِه: ﴿إِذا تَمَنّٰى أَلْقَى الشَّيْطانُ فِى أُمْنِيَّتِهِ﴾؛ لأنّ بغُرورِ الشَّيطانِ و وَسوَستِه أُضيفَ إلىٰ تِلاوتِه عليه السلام ما لَم يُرِده بها. و كُلُّ هذا واضحٌ بحَمدِ اللّٰهِ تَعالىٰ[7].

١٨٤

١. النجم (٥٣): ١٩ و ٢٠.

٢. في «ألف» و المطبوع: «و منها».

٣. في «ج»: - «لأنّ الكلام في الصلاة حينئذ».

٤. في «ج»: + «حينئذ».

٥. في «ب، ص»: - «كان».

٦. في «ج»: «تلاوة». و في المطبوع: «فتلاه».

٧. في «ج، د»: + «و مَنّه».

[تنزيهُ محمّدٍ ﷺ عن مُعاتَبةِ اللّٰهِ له]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما تأويلُ قولِه تَعالى: ﴿وَ إِذْ تَقُولُ لِلَّذِى أَنْعَمَ اللّٰهُ عَلَيْهِ وَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَ اتَّقِ اللّٰهَ وَ تُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا اللّٰهُ مُبْدِيهِ وَ تَخْشَى النَّاسَ وَ اللّٰهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشاهُ﴾[١]؟

أ وَ لَيسَ[٢] هذا عِتاباً له صلّى اللّٰه عليه و آله؛ مِن حَيثُ أضمَرَ ما كانَ يَنبَغي أن يُظهِرَه، و راقَبَ مَن لا يَجِبُ أن يُراقِبَه؟ فما الوجهُ في ذلكَ؟

الجوابُ: قُلنا: وجهُ هذه الآيةِ معروفٌ، و هو: أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ لمّا أرادَ نَسخَ ما كانَت عليه الجاهليّةُ مِن تحريمِ نِكاحِ زَوجةِ الدَّعيِّ ـ و «الدَّعيُّ» هو الذي كانَ أحَدُهم يَستَنجيهِ[٣] و يُرَبّيهِ و يُضيفُه إلىٰ نفسِه علىٰ طريقِ البُنوّةِ، و كانَ من عادتِهم أن يُحرِّموا علىٰ نُفوسِهم[٤] نِكاحَ أزواجِ أدعيائهم كما يُحرِّمونَ نِكاحَ[٥] أزواجِ أبنائهم ـ فأوحَى اللّٰهُ تَعالىٰ إلىٰ نبيِّه صلّى اللّٰه عليه و آله أنّ زَيدَ بنَ حارثةَ و هو دَعيُّ رسولِ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله سيأتيهِ مُطلِّقاً زَوجتَه، و أمَرَه أن يَتزوَّجَها بَعدَ فِراقِ زَيدٍ لها؛ لِيَكونَ ذلكَ ناسِخاً[٦] لسُنّةِ الجاهليّةِ التي تَقدَّمَ ذِكرُها.

فلمّا حَضرَ زَيدٌ مُخاصِماً زَوجتَه عازماً علىٰ طَلاقِها أشفَقَ الرسولُ صلّى اللّٰه عليه و آله مِن أن يُمسِكَ عن وَعظِه و تذكيرِه ـ لا سِيَّما و قد كانَ يَتصرَّفُ علىٰ

١. الأحزاب (٣٣): ٣٧.

٢. في «ب»: + «ظاهر».

٣. في «ر»: «استنجبه». و في «ص» و المطبوع: «يجتبيه». و «الاستنجاء» هنا: التخليص، أو القطع من الأصل. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٠٧ (نجو).

٤. في المطبوع: «أنفسهم».

٥. في «ب»: - «نكاح».

٦. في «ج»: «مخالفاً».

أمرِه و تدبيرِه ـ فيُرجِفَ[١] المُنافقونَ بـه صـلّى اللّٰـه عـليه و آله إذا تـزوَّجَ المـرأةَ و يَقرِفوهُ[٢] بما قد نَزَّهَه اللّٰهُ تَعالىٰ عنه، فقالَ له: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾؛ تَبَرُّؤاً ممّا ذَكرناه و تَنزُّهاً. و أخفىٰ في نفسِه عزمَه علىٰ نِكاحِها بَعدَ طَلاقِه لها؛ لِينتَهيَ إلىٰ أمرِ اللّٰهِ تَعالىٰ فيها.

و يَشهَدُ بصحّةِ هذا التأويلِ قولُه تَعالىٰ: ﴿فَلَمَّا قَضىٰ زَيْدٌ مِنْها وَطَراً زَوَّجْناكَها لِكَيْ لا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْواجِ أَدْعِيائِهِمْ إِذا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَراً وَ كانَ أَمْرُ اللّٰهِ مَفْعُولاً﴾[٣]، فدَلَّ علىٰ أنّ العِلّةَ في أمرِه بنِكاحِها ما ذَكرناه مِن نَسخِ السُّنّةِ المُتقدِّمةِ. ١٨٥

فإن قيلَ: العِتابُ باقٍ علىٰ كُلِّ حالٍ؛ لأنّه قد كانَ يَنبَغي أن يُظهِرَ ما أضـمَرَه[٤]، و يَخشَى اللّٰهَ و لا يَخشَى الناسَ.

قُلنا: أكثَرُ ما في الآيةِ ـ إذا سَلَّمنا نِهايةَ الإقتراحِ فيها ـ أن يَكونَ صلّى اللّٰه عليه و آله فَعَلَ ما غيرُه أَولىٰ منه، و لَيسَ[٥] يَكونُ صلّى اللّٰـه عـليه و آله بـتَركِ الأَولىٰ عاصياً. و لَيسَ يَمتَنِعُ علىٰ هذا الوجهِ أن يَكـونَ صـبرُه عـلىٰ قَـرفِ[٦] المـنافقينَ و إهوانِه[٧] بقَولِهم أفضَلَ له و أكثَرَ ثواباً، فيَكونَ إبداءُ ما في نفسِه أَولىٰ مِن إخفائه.

علىٰ أنّه لَيسَ في ظاهرِ الآيةِ ما يَقتَضي العِتابَ و لا تَركَ الأَولىٰ؛ أمّا[٨] إخبارُه بأنّه

---

١. في «د، ص» و المطبوع: «فرجف».

٢. في «ج»: «و يقرفونه». و في «ص»: «و قذفوه». و في المطبوع: «و يقذفونه». و قَرَفَهُ بكذا، أي أضاف إليه و اتّهمه به. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٢٨٠ (قرف).

٣. الأحزاب (٣٣): ٣٧.

٤. في «ج»: «أنكره».

٥. في المطبوع: + «أن».

٦. في «ج»: «قذف و إهانة» بدل «قرف». و في «ص»: «قذف».

٧. في «ج، ر»: «و هوانه».

٨. في المطبوع: «و أمّا».

أخفىٰ ﴿ما اللّٰهُ مُبديهِ﴾، فلا شَيءَ فيه مِن الشُّبهةِ، و إنّما هو خَبَرٌ[١] مَحضٌ.

و أمّا قولُه: ﴿وَ تَخْشَى النَّاسَ وَ اللّٰهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشاهُ﴾، ففيه أدنىٰ شُبهةٍ، و إن كان الظاهرُ لا يَقتَضي ـ عند التحقيقِ ـ تَركَ الأفضَلِ؛ لأنّه خُبِّرَ أنّه يَخشَى[٢] الناسَ، و أنّ اللّٰهَ أحَقُّ بالخَشيةِ. و لَم يُخبَّرْ أنّكَ لَم تَفعَلِ الأحَقَّ، و عَدَلتَ إلَى الأدوَنِ. و لَو كانَ في الظاهرِ بعضُ الشُّبهةِ لَوَجَبَ أن نَترُكَه و نَعدِلَ عنه؛ للقاطعِ مِن الأدلّةِ.

و قد قيلَ: إنّ زَيدَ بنَ حارثةَ لمّا خاصَمَ زَوجتَه زَينَبَ بنةَ[٣] جَحشٍ ـ و هي ابنةُ عمّةِ رَسولِ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله ـ و أشرَفَ علىٰ طلاقِها، أضمَرَ رسولُ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله أنّه إن طَلَّقَها زَيدٌ تَزوَّجَها؛ مِن حَيثُ كانَت ابنةَ عمَّتِه، و كانَ يُحِبُّ ضَمَّها إلىٰ نفسِه، كما يُحِبُّ أحَدُنا ضَمَّ قَراباتِه[٤] إليه[٥]؛ حتّىٰ لا يَنالَهم بؤسٌ[٦]. فأخبَرَ اللّٰهُ تَعالىٰ رسولَه صلّى اللّٰه عليه و آله و الناسَ بما كانَ يُضمِرُه مِن إيثارِ ضَمِّها إلىٰ نفسِه؛ لِيَكونَ ظاهرُ الأنبياءِ عليهم السلام و باطنُهم سَواءً.

١٨٦ و لهذا قالَ رسولُ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله للأنصارِ يَومَ فَتحِ مَكّةَ ـ و قد جاءَ[٧] عُثمانُ بعَبدِ اللّٰهِ بنِ سَعدِ[٨] بنِ أبي سَرحٍ، و سَألَه أن يَرضىٰ عنه، و كانَ رسولُ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله قَبلَ ذلكَ قد أهدَرَ دَمَه و أمَرَ[٩] بقَتلِه، فلمّا رأىٰ عُثمانَ استَحىٰ

---

١. في «ج، ر»: «خير».
٢. في «د»: «أنّك تخشى» بدل «أنّه يخشى».
٣. في «ب» و المطبوع: «بنت».
٤. في «ب» و المطبوع: «قرابته». و في «ج»: «ذراريه».
٥. في المطبوع: «إلى نفسه» بدل «إليه».
٦. في المطبوع: + «و لا ضرر».
٧. في «د، ر، ص، ل» و المطبوع: «جاءه».
٨. في «ألف، ر»: − «بن سعد». و في «د»: «أبي سعد» بدل «سعد».
٩. في «ألف، ر»: «فأمر».

مِن ردِّه و سَكَتَ طويلاً ليَقتُلَه بعضُ المؤمنينَ، فلَم يَفعَلِ المؤمنونَ ذلكَ انتظاراً منهم لأمرِ رسولِ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله مُجدَّداً، فقالَ للأنصارِ ـ: «أ ما كانَ[۱] فيكم[۲] رجُلٌ يَقومُ إليه فيَقتُلَه؟»

فقال له عَبّاد بنُ بِشرٍ: يا رسولَ اللّٰهِ، إنّ عَيني ما زالَت في عَينِكَ انتظاراً أن تومئَ إليَّ فأقتُلَه. فقالَ له رسولُ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله: «إنّ[۳] الأنبياءَ عليهم السلام لا تَكونُ[٤] لهم خائنةُ أعيُنٍ»[٥].

و هذا الوجهُ يُقارِبُ الأوّلَ في المعنىٰ.

فإن قيلَ: فما المانعُ ممّا وَرَدَت به الروايةُ مِن أنّ رسولَ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله رأىٰ في بعضِ الأحوالِ زَينبَ بنتَ[٦] جَحشٍ، فهَواها، فلمّا أن حَضَرَ زَيدٌ لطلاقِها أخفىٰ في نفسِه عَزمَه علىٰ نِكاحِها بَعدَه و هواه لها؟ أ وَ لَيسَ الشهوةُ عندَكم ـ التي قد تَكونُ عِشقاً علىٰ بعضِ الوجوهِ ـ مِن فِعلِ اللّٰهِ تَعالىٰ، و أنّ العبادَ لا يَقدِرونَ عليها؟ و علىٰ هذا المَذهَبِ لا يُمكِنُكم إنكارُ ما تَضمَّنَه[۷] السؤالُ.

قُلنا: لَم نُنكِرْ ما وَرَدَت به هذه الروايةُ الخَبيثةُ[۸] مِن جهةِ أنّ الشهوةَ تَتعلَّقُ بفعلِ العبادِ، و أنّها معصيةٌ قبيحةٌ؛ بَل مِن جهةِ أنّ عِشقَ الأنبياءِ عليهم السلام لِمَن لَيسَ

---

١. في «ب، ر»: - «كان».
٢. في «ألف، ر»: «منكم».
٣. في المطبوع: - «إنّ».
٤. في «ر، ص» و المطبوع: «لا يكون».
٥. تفسير مجمع البيان، ج ٨، ص ١٦٣.
٦. في المطبوع: «ابنة».
٧. في «ألف، ج» و المطبوع: «تضمّنته».
٨. في «ج»: + «لا».

يَحِلُّ لهم مِن النساءِ مُنفِّرٌ عنهم، و حاطٌّ مِن رُتبتِهم[1] و منزلتهم. و هذا ممّا لا شُبهةَ فيه. و لَيسَ كُلُّ شَيءٍ وَجَبَ[2] أن يُجنَّبَه[3] الأنبياءُ عليهم السلام مقصوراً علىٰ أفعالِهم. ١٨٧

ألا تَرىٰ أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ قد جَنَّبَهم الفَظاظةَ و الغِلظة و العَجَلةَ، و كُلُّ ذلكَ لَيسَ مِن فِعلِهم؟ و أوجَبنا أيضاً أن يُجنَّبوا الأمراضَ المُنفِّرةَ و الخِلَقَ المَشينةَ، كالجُذامِ، و البَرَصِ، و تفاوُتِ الصوَرِ، و اضطِرابِها. و كُلُّ ذلكَ لَيسَ مِن مقدورِهم و لا فِعلِهم.

و كَيفَ يَذهَبُ علىٰ عاقلٍ[4] أنّ عِشقَ الرجُلِ زَوجةَ غيرِه مُنفِّرٌ عنه معدودٌ في جُملةِ مَعايبِه و مَثالِبه، و نَحنُ نَعلَمُ أنّه لَو عُرِفَ[5] بهذه الحالِ بعضُ الأُمناءِ أو الشُّهودِ لَكانَ ذلكَ قادحاً في عَدالتِه و خافِضاً[6] مِن مَنزلتِه؟! و ما يؤثِّرُ في مَنزِلةِ أحَدِنا أَولىٰ أن يؤثِّرَ في مَنازِلِ مَن طَهَّرَه اللّٰهُ و عَصَمَه و أكمَلَه و أعلىٰ مَنزلتَه.

و هذا بيِّنٌ لِمَن تَدبَّرَه.

[تنزيهُ محمّدٍ ﷺ عن معاتَبتِه في الأسرىٰ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما معنىٰ قولِه تَعالىٰ: **﴿ما كانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرىٰ حَتّٰى يُثْخِنَ فِى الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيا وَ اللّٰهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَ اللّٰهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * لَوْلا كِتابٌ مِنَ اللّٰهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيما أَخَذْتُمْ عَذابٌ عَظِيمٌ﴾**[7]؟ أ وَ لَيسَ هذا يَقتَضي عِتابَه علَى استبقاءِ الأُسارىٰ و أخذِ عَرَضِ الدنيا عِوَضاً عن قَتلِهم؟

---

١. في المطبوع: «مرتبتهم».

٢. في «د، ص»: «يوجب». و في «ج» و المطبوع: «يجب».

٣. في «ج، ص» و المطبوع: «أن يجتنبه».

٤. في «ج»: «العاقل».

٥. في «ب، ج»: «قرف».

٦. في المطبوع: «و حاطّاً».

٧. الأنفال (٨): ٦٧ و ٦٨.

الجوابُ: قُلنا: لَيسَ في ظاهرِ التلاوةِ[۱] ما يَدُلُّ علىٰ أنّه صلّى اللّٰه عليه و آله عوتِبَ في شأنِ الأُساریٰ؛ بَل لَو قيلَ: إنّ الظاهرَ يَقتَضي توجُّهَ الآيةِ إلىٰ غيرِه، لَكانَ أَولىٰ؛ لأنّ قولَه تَعالىٰ: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيا وَ اللّٰهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾، و قولَه تَعالىٰ: ﴿لَوْلا كِتابٌ مِنَ اللّٰهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيما أَخَذْتُمْ عَذابٌ عَظِيمٌ﴾ لا شَكَّ أنّه لغَيرِه، فيَجِبُ أن يَكونَ المُعاتَبُ سِواه.

۱۸۸ و القِصّةُ في هذا البابِ معروفةٌ، و الروايةُ بها[۲] مُتَظافِرةٌ؛ لأنّ اللّٰهَ تَعالىٰ أمَرَ نبيَّه صلّى اللّٰه عليه و آله بأن يأمُرَ أصحابَه بأن يُثخِنوا في قَتلِ أعدائهم بقَولِه تَعالىٰ: ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْناقِ وَ اضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنانٍ﴾[۳]، و بَلَّغَ النبيُّ صلّى اللّٰه عليه و آله ذلكَ إلىٰ أصحابِه، فخالَفوه، و أسَروا يَومَ بَدرٍ جماعةً مِن المُشرِكينَ طَمَعاً في الفِداءِ، فأنكَرَ اللّٰهُ تَعالىٰ ذلكَ عليهم، و بَيَّنَ أنّ الذي أمَرَ به سِواه.

فإن قيلَ: فإذا كانَ النبيُّ صلّى اللّٰه عليه و آله خارجاً عن العِتابِ، فما معنىٰ قولِه تَعالىٰ: ﴿ما كانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرىٰ﴾؟

قُلنا: الوجهُ في ذلكَ بيِّنٌ؛ لأنّ الأصحابَ إنّما أسَروهم ليَكونوا في يَدِه صلّى اللّٰه عليه و آله، فهُم أُسَراؤه علَى الحقيقةِ و مُضافونَ إليه، و إن كانَ لَم يأمُرْ[٤] بأسرِهم؛ بل أمَرَ بخِلافِه.

فإن قيلَ: أ فما شاهَدَهم النبيُّ صلّى اللّٰه عليه و آله وقتَ الأسرِ؟ فكَيفَ لَم يَنهَهم عنه؟!

---

۱. في المطبوع: «الآية».

۲. في «ج»: + «مشهورة».

۳. الأنفال (۸): ۱۲.

٤. في «ج، د» و المطبوع: «يأمرهم».

قُلنا: لَيسَ يَجِبُ أن يَكونَ عليه السلام مُشاهِداً لحالِ الأَسرِ؛ لأنّه كانَ صلّى اللّٰه عليه و آله ـ علىٰ ما وَرَدَت به الروايةُ ـ يَومَ بَدرٍ جالساً في العَريشِ، و لمّا تَباعَدَ أصحابُه عنه أسَروا مَن أسَروه مِن المُشرِكينَ بغَيرِ عِلمِه صلّى اللّٰه عليه و آله.

فإن قيلَ: فما بالُ النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله لَم يأمُرْ بقَتلِ الأُسَراءِ[1] لمّا صاروا في يَدِه إن كانَ خارجاً مِن المعصيةِ و موجِبِ العِتابِ؟ أ وَ لَيسَ لمّا استَشارَ أصحابَه فأشارَ عليه أبو بَكرٍ باستبقائهم و عُمَرُ باستيصالِهم رَجَعَ إلىٰ رأيِ أبي بَكرٍ، حتّىٰ رُويَ: أنّ العِتابَ[2] مِن أجلِ ذلكَ؟

قُلنا: أمّا[3] الوجهُ في أنّه عليه السلام لَم يَقتُلْهم فظاهرٌ؛ لأنّه غيرُ مُمتَنِعٍ أن يَكونَ[4] المَصلحةُ في قَتلِهم و هُم مُحارِبون، و أن يَكونَ القَتلُ أَولىٰ مِن الأسرِ[5]، فإذا أُسِروا تَغيَّرَتِ المَصلحةُ، و كانَ استبقاؤهم أَولىٰ، و النبيُّ عليه السلام لَم يَعمَلْ برأيِ أبي بَكرٍ إلّا بَعدَ أن وافَقَ ذلكَ ما نَزَلَ الوحيُ به[6] عليه[7].

و إذا كانَ القُرآنُ لا يَدُلُّ بظاهرٍ و لا فَحوًى علىٰ وقوعِ معصيةٍ منه عليه السلام في هذا البابِ، فالروايةُ الشاذّةُ لا يُعوَّلُ عليها، و لا يُلتَفَتُ إليها.

و بَعدُ: فلَسنا نَدري مِن أيِّ وجهٍ تُضافُ المعصيةُ إليه صلّى اللّٰه عليه و آله في هذا البابِ؟! لأنّه لا يَخلو مِن[8] أن يَكونَ أُوحيَ إليه صلّى اللّٰه عليه و آله في بابِ

١٨٩

---

١. في «ب، ج، ل» و المطبوع: «الأُسارى».
٢. في «ج» و المطبوع: + «كان».
٣. في «ألف»: «إنّ».
٤. في المطبوع: «أن تكون».
٥. في «ج»: «الاسترقاق».
٦. في «ج» و المطبوع: «به الوحي» بدل «الوحي به».
٧. في «ب»: - «عليه».
٨. في «ج»: «إمّا».

الأُساریٰ بأن يَقتُلَهم، أو لَم يوحَ إليه فيه شَيءٌ[١]، و وُكِلَ[٢] إلَى اجتهادِه و مَشورةِ أصحابِه.

فإن كانَ الأوّلُ، فلَيسَ يَجوزُ أن يُخالِفَ ما أُوحِيَ إليه، و لَم يَقُل أحَدٌ أيضاً في هذا[٣] البابِ: إنّه عليه السلام خالَفَ النصَّ في بابِ الأُسارى. و إنّما يُدَّعىٰ عليه أنّه فَعَلَ ما كانَ الصوابُ عندَ اللّٰهِ خِلافَه.

و كَيفَ يَكونُ قَتلُهم منصوصاً عليه بَعدَ الأسرِ و هو يُشاوِرُ فيه الأصحابَ، و يَسمَعُ فيه المُختَلِفَ مِن الأقوالِ؟!

و لَيسَ لأحَدٍ أن يَقولَ: إذا جازَ أن يُشاوِرَ في قَتلِهم أو استحيائهم[٤] و عندَه نصٌّ فِي الِاستحياءِ[٥]، فهَلّا جازَ أن يُشاوِرَ و عندَه نصٌّ في القتلِ؟!

و ذلكَ: أنّه[٦] لا يَمتَنِعَ أن يَكونَ أُمِرَ بالمشاوَرةِ قَبلَ أن يُنَصَّ له علىٰ أحَدِ الأمرَينِ، ثُمَّ أُمِرَ بما وافَقَ[٧] إحدَى[٨] المَشورَتَينِ، فاتَّبَعَه. و هذا لا يُمكِنُ المخالِفَ أن يَقولَ مِثلَه.

و إن كانَ لَم يوحَ إليه في بابِ الأُسارى بِشَيءٍ، و وُكِلَ إلَى اجتهادِه و مَشورةِ أصحابِه، فما بالُه يُعاتَبُ، و قد فَعَلَ ما أدّاه إليه الِاجتهادُ و المُشاوَرةُ؟ و أيُّ لَومٍ علىٰ مَن فَعَلَ الواجبَ و لَم يَخرُجْ عنه؟

---

١. في «ر، ص، ل»: «بشيء».

٢. في «ج، د» و المطبوع: + «ذلك».

٣. في «ج، د»: - «هذا».

٤. في «ب، ج»: و استحيائهم».

٥. في «ج، د» و المطبوع: «بالاستحياء» بدل «في الاستحياء».

٦. في «ألف، ر»: «لأنّه».

٧. في «د» و المطبوع: «يوافق».

٨. في المطبوع: «أحد».

و هذا يَدُلُّ علىٰ أنّ مَن أضافَ إليه عليه السلام المَعصيةَ قد ضَلَّ عن وجهِ الصوابِ.

[تنزيهُ محمّدٍ ﷺ عن المعاتَبةِ في أمرِ المتخلِّفينَ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما وجهُ[1] قولِه تَعالىٰ مُخاطِباً[2] لنبيِّه عليه السلام لمّا استأذَنَه قومٌ في التخلُّفِ عن الخروجِ معه إلَى[3] الجهادِ، فأذِنَ لهم: ﴿عَفَا اللّٰهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَ تَعْلَمَ الكاذِبِينَ﴾[4]؟

أ وَ لَيسَ العفوُ لا يَكونُ إلّا عن الذُّنوبِ؟

و قولُه: «لِمَ فَعلتَ[5]» ظاهرٌ في العِتابِ؛ لأنّه مِن أخَصِّ ألفاظِ العِتابِ.

الجوابُ: قُلنا: أمّا قولُه تَعالىٰ: ﴿عَفَا اللّٰهُ عَنْكَ﴾[6]، فلَيسَ يَقتَضي وقوعَ معصيةٍ و لا غُفرانَ عِقابٍ. و لا يَمتَنِعُ أن يَكونَ المَقصَدُ[7] به التعظيمَ و المُلاطَفةَ في المُخاطَبةِ؛ لأنّ أحَدَنا قد يَقولُ لغَيرِه إذا خاطَبَه: «أ رَأيتَ، رَحِمَكَ اللّٰهُ، و غَفَرَ اللّٰهُ لكَ؟» و هو[8] لا يَقصِدُ إلَى الِاستصفاحِ له عن عِقابِ ذُنوبِه؛ بَل رُبَّما لَم يَخطُرْ[9] ببالِه أنّ له ذَنباً، و إنّما الغرضُ الإجمالُ في المُخاطَبةِ، و استعمالُ ما قد صارَ في العادةِ عَلَماً علىٰ تعظيمِ المُخاطَبِ و توقيرِه.

١٩٠

---

١. في المطبوع: «الوجه في» بدل «وجه».

٢. في المطبوع: - «مخاطباً».

٣. في «ب»: «في».

٤. التوبة (٩): ٤٣.

٥. في «ج» و المطبوع: «أذنتَ».

٦. في «ج، د»: + ﴿لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾.

٧. في المطبوع: «المقصود».

٨. في «ب»: - «هو».

٩. في «ج»: «لا يخطر».

فأمّا[١] قولُه تَعالىٰ: ﴿لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾، فظاهرُه الاستفهامُ[٢]، و المُرادُ به التقريرُ و استخراجُ ذِكرِ عِلّةِ إذنِه، و لَيسَ بواجبٍ حَملُ ذلكَ علَى العِتابِ؛ لأنّ أحَدَنا قد يَقولُ لغَيرِه: «لِمَ فَعَلتَ كَذا و كَذا؟» تارةً مُعاتِباً، و أُخرىٰ مُستَفهِماً، و تارةً مُقرِّراً. فلَيسَت هذه اللفظةُ خاصّةً للعِتابِ و الإنكارِ، و أكثَرُ ما يَقتَضيه و غايةُ ما يُمكِنُ أن يُدَّعىٰ فيها أن تَكونَ دالّةً علىٰ أنّه عليه السلام تَرَكَ الأَولىٰ و الأفضَلَ، و قد بيّنّا أنّ تَركَ الأَولىٰ لَيسَ بذَنبٍ، و إن كانَ الثوابُ يَنقُصُ معه؛ فإنّ الأنبياءَ عليهم السلام يَجوزُ أن يَترُكوا كَثيراً مِن النوافِلِ[٣]. و قد يَقولُ أحَدُنا لغَيرِه إذا تَرَكَ النَّدبَ: «لِمَ تَرَكتَ الأفضَلَ؟ و لِمَ عَدَلتَ عن الأَولىٰ؟» و لا يَقتَضي ذلكَ إنكاراً و لا قبيحاً.

[تنزيهُ محمّدٍ صلى الله عليه و آله عن الوِزْرِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما معنىٰ قولِه تَعالىٰ: ﴿أَ لَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَ وَضَعْنا عَنْكَ وِزْرَكَ * الَّذِى أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾[٤]؟

أ وَ لَيسَ هذا صريحاً في وقوعِ المَعاصي منه عليه السلام؟

الجوابُ: قُلنا: أمّا «الوِزرُ» في أصلِ اللُّغةِ فهو الثِّقلُ. و إنّما سُمّيَت الذُّنوبُ بأنّها أَوزاراً؛ لأنّها تُثقِلُ كاسبَها و حاملَها. و إذا كانَ أصلُ «الوِزرِ» ما ذَكرناه، فكُلُّ شَيءٍ أثقَلَ الإنسانَ و غَمَّه و كَدَّه و جَهَدَه جازَ أن يُسمّىٰ وِزراً؛ تشبيها بالوِزرِ الذي هو الثِّقلُ الحقيقيُّ.

و لَيسَ يَمتَنِعُ أن يَكونَ الوِزرُ في الآيةِ إنّما أرادَ به غَمَّه عليه السلام

---

١. في المطبوع: «و أمّا».

٢. في «ألف، ب، ص»: «للاستفهام».

٣. في «ب»: «الثواب».

٤. الشرح (٩٤): ١ ـ ٣.

١٩١

و هَمَّه بما كانَ عليه قومُه مِن الشِّركِ، و أنّه كانَ هو و أصحابُه بَينَهم مُستَضعَفاً مقهوراً[١] مغموراً[٢]؛ فكُلُّ[٣] ذلك ممّا يُتعِبُ الفِكرَ، و يَكُدُّ[٤] النفسَ. فلمّا أنْ أعلَى اللّهُ كَلِمَتَه و نَشَرَ دعوتَه و بَسَطَ يَدَه خاطَبَه بهذا الخِطابِ تذكيراً له بـمَوقِعِ[٥] النـعمةِ عليه؛ ليُقابِلَه بالشُّكرِ و الثَّناءِ و الحَمدِ.

و يُقوّي هذا التأويلَ قولُه تَعالىٰ: ﴿**وَ رَفَعْنا لَكَ ذِكْرَكَ**﴾[٦]، و قولُه عزّ و جلّ: ﴿**فَإِنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْراً * إِنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْراً**﴾[٧]. و العُسرُ بالشدائدِ و الغُمومِ أشبَهُ، و كذلكَ اليُسرُ بتفريجِ الكَربِ و إزالةِ الهُمومِ و الغُمومِ أشبَهُ.

فإن قيلَ: هذا التأويلُ يُبطِلُه أنّ هذه السورةَ مَكّيّةٌ نَزلَت علَى النبيِّ صلّى اللّـه عليه و آله و هو في الحالِ التي ذَكرتم أنّها كانَت تَغُمُّه مِن ضَعفِ الكَلِمةِ و شِدّةِ الخَوفِ مِن الأعداءِ، و قَبلَ أن يُعلِيَ اللّهُ كَلِمةَ المُسلِمينَ علَى المُشرِكينَ، فلا وَجهَ لِما ذَكَرتُموه.

قُلنا: عن هذا السؤالِ جوابانِ:

أحدُهما: أنّه تَعالىٰ لمّا بَشَّرَه بأنّه يُعلي دينَه علَى الدينِ كُلِّه، و يُـظهِرَه عـليه، و يَشفي مِن أعدائه غَيظَه و غَيظَ المؤمنينَ به، كانَ بذلكَ واضعاً عنه ثِقلَ غَمِّه بما كانَ يَلحَقُه مِن قومِه، و مُطيِّباً لنفسِه، و مُبدِّلًا عُسرَه يُسراً؛ لأنّه يَثِقُ بأنّ وَعدَ اللّهِ

---

١. في «د»: «مقبوراً».
٢. في «ج» و المطبوع: «مغموماً». و في «ر»: – «مغموراً».
٣. في «ب، ج»: «و كلّ».
٤. في المطبوع: «يكدّر».
٥. في المطبوع: «بمواقع».
٦. الشرح (٩٤): ٤.
٧. الشرح (٩٤): ٥ و ٦.

تَعالىٰ حقٌّ لا يُخلَفُ، فامتَنَّ اللّٰهُ تَعالىٰ عليه بنِعمةٍ سَبَقَت الِامتنانَ و تَقدَّمَته.

و الوجهُ[۱] الآخَرُ: أن يَكونَ اللفظُ و إن كانَ ظاهرُه الماضي[۲] فالمُرادُ به الِاستقبالُ. و لهذا نَظائرُ كثيرةٌ في القُرآنِ و الِاستعمالِ؛ قالَ اللّٰهُ تَعالىٰ: ﴿وَ نادىٰ أَصْحابُ النّارِ أَصْحابَ الجَنَّةِ﴾[۳]، و قولُه تَعالىٰ: ﴿وَ نادَوْا يا مالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ﴾[٤]، إلىٰ غيرِ ذلكَ ممّا شُهرتُه تُغني عن ذِكرِه.

۱۹۲ [تنزيهُ محمّدٍ صلى الله عليه و آله عن الذّنبِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما معنىٰ قولِه تَعالىٰ: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللّٰهُ ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَ ما تَأَخَّرَ﴾[٥]؟

أ وَ لَيسَ هذا صَريحاً في أنّ له عليه السلام ذُنوباً و إن كانَت مغفورةً؟

الجوابُ: قُلنا: أمّا مَن نَفىٰ عنه عليه السلام صَغائرَ الذُّنوبِ ـ مُضافاً إلىٰ كبائرِها ـ فله عن هذه الآيةِ أجوِبةٌ نَحنُ نَذكُرُها، و نُبيِّنُ صَحيحَها مِن سَقيمِها:

منها: أنّه تَعالىٰ أرادَ بإضافةِ الذَّنبِ إليه ذَنبَ أبيه آدَمَ عليه السلام. و حَسُنَت هذه الإضافةُ لِلاتّصالِ القُربيِّ و عفوِه له مِن حَيثُ أقسَمَ[٦] علَى اللّٰهِ تَعالىٰ به عليه السلام فأبَرَّ قَسَمَه، فهذا الذنبُ المُتقدِّمُ. و الذنبُ المتأخِّرُ هو ذنبُ شيعتِه و شيعةِ أخيهِ عليه السلام.

---

۱. في «ص» و المطبوع: «و الجواب».
۲. في «ب، د، ر، ل»: «للماضي».
۳. الأعراف (۷): ۵۰.
٤. الزخرف (٤۳): ۷۷.
۵. الفتح (٤۸): ۲.
٦. في المطبوع: + «آدم».

و هذا الجوابُ يَعتَرِضُه أنّ صاحبَه نَفىٰ عن نَبيٍّ ذَنباً و أضافَه إلىٰ[١] آخَرَ، و السؤالُ عليه فيمن أضافَه إليه كالسؤالِ فيمن نَفاه عنه.

و يُمكِنُ إذا أرَدنا نُصرةَ هذا الجوابِ أن نَجعَلَ الذُّنوبَ كُلَّها لأُمّتِه عليه السلام، و يَكونَ ذِكرُ التقدُّمِ و التأخُّرِ إنّما أرادَ به ما تَقدَّمَ زمانُه و[٢] تأخَّرَ؛ كما يَقولُ القائلُ مؤكِّداً: قد غَفَرتُ لكَ ما قَدَّمتَ و[٣] أخَّرتَ، و صَفَحتُ عن السالِفِ و الآنِفِ مِن ذُنوبِكَ.

و لإضافةِ ذُنوبِ أُمّتِه إليه وجهٌ في الِاستعمالِ معروفٌ؛ لأنّ القائلَ قد يَقولُ لِمَن حَضَرَه مِن بَني تَميمٍ أو غيرِهم مِن القبائلِ: «أنتم فَعَلتم كَذا و كَذا، و قَتَلتم فُلاناً» و إن كانَ الحاضرونَ ما شَهِدوا ذلكَ و لا فَعَلوه، و حَسُنَت الإضافةُ لِلاتّصالِ و التسبُّبِ[٤]. و لا سَبَبَ أوكَدُ ممّا بَينَ الرسولِ صلّى اللّٰه عليه و آله و أُمّتِه؛ فقَد[٥] يَجوزُ تَوسُّعاً و تَجوُّزاً أن تُضافَ[٦] ذُنوبُهم إليه.

و منها: أنّه سَمّىٰ تركَه النَّدبَ ذَنباً، و حُسنُ ذلكَ أنّهُ[٧] عليه السلام ممّن لا يُخالِفُ الأوامرَ إلّا هذا الضربَ مِن الخِلافِ. و لعِظَمِ منزلتِه و قَدرِه جازَ أن يُسمّىٰ بالذَّنبِ منه ما إذا وَقَعَ مِن غيرِه لَم يُسمَّ ذَنباً.

١٩٣

و هذا الوجهُ يُضعِّفُه ـ علىٰ بُعدِ هذه التسميةِ ـ أنّه لا يَكونُ معنًى لقولِه: «إنّني أغفِرُ ذَنبَكَ». و لا وجهَ في معنَى الغُفرانِ[٨] يَليقُ بالعُدولِ عن النَّدبِ.

---

١. في «ج»: + «نبيّ».
٢. في «ج، د، ص» و المطبوع: + «ما».
٣. في المطبوع: + «ما».
٤. في «ر» و المطبوع: «و النسب».
٥. في «ب»: «و قد».
٦. في «ب، ج»: «أن يضاف».
٧. في المطبوع: «لأنّه».
٨. في «ألف، ر»: + «أن».

و منها: أنّ القَولَ خَرَجَ مَخرَجَ التعظيمِ و حُسنِ الخِطابِ، كما قُلناه في قولِه تَعالىٰ: ﴿عَفَا اللّٰهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾[1].

و هذا لَيسَ بشَيءٍ؛ لأنّ العادةَ[2] جَرَت فيما يَخرُجُ هذا المَخرَجَ مِن الألفاظِ أن يَجريَ مَجرَى الدعاءِ؛ مِثلُ قولِهم: «غَفَرَ اللّٰهُ لَكَ»، و «لِيَغفِرْ لكَ اللّٰهُ[3]»، و ما أشبَهَ ذلكَ. و لفظُ الآيةِ بخِلافِ هذا[4]؛ لأنّ المغفرةَ جَرَت فيها مَجرَى الجزاءِ و الغرضِ في الفَتحِ.

و قد كُنّا ذَكَرنا في هذه الآيةِ وَجهاً اختَرناه، و هو[5] أشبَهُ بالظاهرِ ممّا تَقدَّمَ؛ و هو أن يَكونَ المُرادُ بقَولِه: ﴿ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ﴾: الذُّنوبَ إليكَ؛ لأنّ الذَّنبَ مصدرٌ، و المَصدرُ يَجوزُ إضافتُه إلَى الفاعلِ و المفعولِ مَعاً؛ ألا تَرىٰ أنّهم يَقولونَ: «أعجَبَني ضَربُ زيدٍ عَمْروٌ» إذا أضافوه إلَى الفاعلِ، و «أعجَبَني ضَربُ زَيدٍ عَمْروٌ» إذا أضافوه إلَى المفعولِ.

و معنَى «المَغفرةِ» علىٰ هذا التأويلِ هي: الإزالةُ، و الفَسخُ[6]، و النَّسخُ لأحكامِ أعدائه مِن المُشركينَ عليه، و ذُنوبِهم إليه في مَنعِهم إيّاه عن مَكّةَ، و صَدِّهم له عن المَسجدِ الحَرامِ.

و هذا التأويلُ يُطابِقُ ظاهرَ الكلامِ، حتّىٰ تَكونَ[7] المغفرةُ غرضاً في الفَتحِ

---

١. التوبة (٩): ٤٣.
٢. في المطبوع: + «قد».
٣. في المطبوع: «اللّٰه لك» بدل «لك اللّٰه».
٤. في «ج»: «ذلك».
٥. في «ب، د، ل»: – «و».
٦. في «ج، ص»: – «و الفسخ».
٧. في «ألف، ج، د، ر»: «يكون».

و وجهاً له، و إلّا فإذا أرادَ مغفرةَ ذُنوبِه لَم يَكُن لقَولِه: ﴿إِنَّا فَتَحْنا لَكَ فَتْحاً مُبِيناً * لِيَغْفِرَ لَكَ اللّٰهُ[1]﴾[2] معنًى معقولٌ؛ لأنّ المغفرةَ للذُّنوبِ لا تَعلُّقَ لها بالفَتحِ، و لَيسَت غرضاً فيه.

فأمّا[3] قولُه: ﴿ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَ ما تَأَخَّرَ﴾، فلا يَمتَنِعُ أن يُريدَ[4] به ما تَقدَّمَ زمانُه مِن فِعلِهم القبيحَ بكَ و بقَومِكَ و ما تأخَّرَ.

و لَيسَ لأحَدٍ أن يَقولَ: إنّ سورةَ الفَتحِ نَزَلَت علىٰ رسولِ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عـليه و آله بَينَ مَكّةَ و المَدينةَ، و قد انصَرَفَ مِن الحُدَيبيةِ. و قالَ قومٌ مِن المُفسِّرينَ: إنّ «الفَتحَ» أرادَ به فَتحَ خَيبَرَ؛ لأنّه كانَ تالياً لتلكَ الحالِ. و قالَ[5] آخَرونَ: بَل أرادَ به: إنّا قَضَينا لكَ في الحُدَيبيةِ قَضاءً حَسَناً. فكَيفَ تَقولونَ[6] ما لَم يَقُلْه أحَدٌ، مِن أنّ المُرادَ بالآيةِ فَتحُ مَكّةَ، و السورةُ[7] نَزَلَت[8] قَبلَ ذلكَ بمُدّةٍ طويلةٍ؟!

194

و ذلكَ: أنّ السورةَ و إن كانَت نَزَلَت في الوقتِ الذي ذُكِرَ[9] ـ و هو قَبلَ فَتحِ مَكّةَ ـ فغَيرُ مُمتَنِعٍ أن يُريدَ بقَولِه تَعالىٰ: ﴿إِنَّا فَتَحْنا لَكَ فَتْحاً مُبِيناً﴾ فَتحَ مَكّةَ، و يَكونَ[10] علىٰ طَريقِ البِشارةِ له[11] و الحُكمِ بأنّه سيَدخُلُ مَكّةَ و يَنصُرُه اللّٰهُ علىٰ أهلِها. و لهذا نَظائرُ في القُرآنِ و الكلامِ كَثيرةٌ.

---

١. في «ب»: + ﴿ما تَقَدَّمَ﴾. و في المطبوع: + ﴿ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَ ما تَأَخَّرَ﴾.
٢. الفتح (٤٨): ١ و ٢.
٣. في «ج» و المطبوع: «و أمّا».
٤. في «ج»: «أن يراد».
٥. في «ج»: + «قوم».
٦. في «ألف، ج، ص، ل» و المطبوع: «يقولون».
٧. في المطبوع: + «قد».
٨. في «ألف، ب، ر، ص، ل»: - «نزلت».
٩. في «ج»: «ذكروه». و في «ل»: «ذكرناه».
١٠. في المطبوع: + «ذلك».
١١. في «ب، ج»: - «له».

و ممّا يُقوّي أنّ الفَتحَ في السورةِ أرادَ به فَتحَ مَكّةَ قولُه تَعالىٰ: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرامَ إِنْ شاءَ اللّٰهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَ مُقَصِّرِينَ لا تَخافُونَ فَعَلِمَ ما لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذٰلِكَ فَتْحاً قَرِيباً﴾[1]، و الفتحُ[2] القَريبُ هاهنا هو[3] فَتْح خَيبَرَ.

فأمّا[4] حَملُ الفَتحِ علَى القَضاءِ الذي قَضاه في الحُدَيبيةِ، فهو خِلافُ الظاهرِ و مُقتَضَى الآيةِ؛ لأنّ الفَتحَ بالإطلاقِ الظاهرُ منه الظفَرُ و النصرُ، و يَشهَدُ بأنّ المُرادَ بالآيةِ ما ذَكرناه قولُه تَعالىٰ: ﴿وَ يَنْصُرَكَ اللّٰهُ نَصْراً عَزِيزاً﴾[5].

فإن قيلَ: لَيسَ يُعرَفُ إضافةُ المصدرِ إلَى المفعولِ إلّا إذا كانَ المصدرُ مُتَعدّياً بنفسِه، مِثلُ قولِهم: «أعجَبَني ضَربُ زَيدٍ عُمْروٌ». و إضافةُ مصدرٍ غيرِ مُتَعّدٍ إلىٰ مفعولِه غيرُ معروفةٍ.

قُلنا: هذا تَحكُّمٌ في اللسانِ و علىٰ أهلِه؛ لأنّهم في كُتُبِ العَرَبيّةِ كُلِّها أطلَقوا أنّ المصدرَ يُضافَ إلَى الفاعلِ و[6] المفعولِ معاً، و لَم يَستَثنوا مُتَعدّياً مِن غيرِه. و لَو كانَ بَينَهما فرقٌ لَبَيَّنوه و فَصَّلوه، كما فَعَلوا ذلكَ في غيرِه.

و لَيسَ قِلّةُ الِاستعمالِ مُعتبَرةً في هذا البابِ؛ لأنّ الكلامَ إذا كانَ له أصلٌ في العَرَبيّةِ استُعمِلَ عليه، و إن كانَ قليلَ الِاستعمالِ.

و بَعدُ: فإنّ ذَنبَهم هاهنا إليه إنّما هو صَدُّهم له عن المَسجِدِ الحَرامِ و مَنعُهم إيّاه عن دخولِه، فمعنَى الذنبِ مُتَعدٍّ. و إذا كانَ معنَى المصدرِ مُتَعدّياً جازَ أن يَجريَ

---

١. الفتح (٤٨): ٢٧.
٢. في «ب» و المطبوع: «فالفتح».
٣. في «ب، ج»: - «هو».
٤. في المطبوع: «و أمّا».
٥. الفتح (٤٨): ٣.
٦. في «د» و المطبوع: + «إلى».

مَجریٰ ما يَتعدّیٰ[١] بلفظِه؛ فإنّ مِن عادتِهم أن يَحمِلوا الكلامَ تارةً علیٰ معناه و[٢]أُخریٰ علیٰ لفظِه. أ لا تَریٰ إلیٰ قولِ الشاعرِ:

١٩٥

جِئني بمِثلِ بَني بَدرٍ لِقَومِهِمُ أو مِثلَ إخوةِ[٣] مَنظورِ بنِ سَيّارِ[٤]

فأعمَلَ الكلامَ علَی المعنیٰ دونَ اللفظِ؛ لأنّه لَو أعمَلَه علَی اللفظِ دونَ المعنیٰ[٥] لَقالَ: «أو مِثلِ» بالجَرِّ؛ لكنّه لمّا كانَ معنیٰ «جئني»: أَحضِرْ، أو هاتِ قوماً مِثلَهم، حَسُنَ أن يَقولَ[٦]: «أو مِثلَ» بالفَتحِ.

و قالَ الشاعرُ:

دَرَسَت و[٧] غُيِّرَ آيُهُنَّ مع البِلیٰ إلّا رَواكِدَ جَمرُهُنَّ هَباءُ
و مُشَجَّجٌ[٨]: أمّا سَواءُ[٩] قَذالِهِ[١٠] فبَدا، و غَيَّبَ[١١] سارَهُ المَعزاءُ[١٢].[١٣]

---

١. في «ب»: «يتعدّاه».

٢. في «ر»: + «تارة».

٣. في كتاب سيبويه: «أُسرة».

٤. نسبه سيبويه في كتابه، ج ١، ص ٩٤ و ص ١٦٩ إلی جرير. و راجع: التبيان، ج ٦، ص ٣٠؛ تفسير مجمع البيان، ج ٣،ص ٢٨٦؛ جامع البيان، ج ١٢، ص ٩٨؛ تفسير القرطبي، ج ٧، ص ٤٩.

٥. في «ب، ج، ص»: - «دون المعنی».

٦. في المطبوع: «أن يقال».

٧. في أكثر المصادر الناقلة: «بادت» بدل «درست». و في التبيان: «يا ربّ» بدل «درست و».

٨. «المشجَّج»: الوَتِدُ لِشَعَثِهِ. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٣٠٤.

٩. في المطبوع: «سوار».

١٠. في المطبوع: «قذی له» بدل «قذاله».

١١. في «ب، ج» و كتاب سيبويه و جوامع الجامع: «و غيّر».

١٢. «المِعزاء»: المكان الغليظ. راجع: المفردات، ص ٧٧١ (معز).

١٣. نُسب في عدّة من المصادر الناقلة إلی سيبويه أو كتابه، و في نفس كتاب سيبويه نُسب ظاهراً إلی كعب بن زهير. راجع: كتاب سيبويه، ج ١، ص ١٧٣؛ التبيان، ج ٢، ص ١٢٤؛ و ج ١٠، ص ٤٠؛ جوامع ↔

فقالَ: و «مُشجَّجٌ» بالرفعِ إعمالاً للمعنىٰ؛ لأنّه لمّا كان معنىٰ قولِه: «إلّا رَواكِدَ» أنّهنّ باقياتٌ ثابتاتٌ، عَطَفَ علىٰ ذلكَ «المُشجَّجَ» بالرفعِ. و لَو أجرَى الكلامَ علىٰ لفظِه[١] لَنَصَبَ المعطوفَ به.

و أمثلةُ هذا المعنىٰ كثيرة. و فيما ذَكرناه كفايةٌ بمَشيّةِ اللّٰهِ تَعالىٰ[٢].

[تنزيهُ محمّدٍ صلّى الله عليه و آله عن المعاتَبةِ في أمرِ الأعمىٰ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: أ لَيسَ قد عاتَبَ اللّٰهُ تَعالىٰ نَبيَّه صلّى اللّٰه عليه و آله في إعراضِه عن ابنِ أُمِّ مكتومٍ لمّا جاءَه و أقبَلَ[٣] علىٰ غيرِه[٤] بقَولِه: ﴿**عَبَسَ وَ تَوَلّٰى * أَنْ جاءَهُ الْأَعْمىٰ * وَ ما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكّٰى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرىٰ**﴾[٥]؟

و هذا أيسَرُ ما فيه أن يَكونَ صغيراً.

الجوابُ: قُلنا: أمّا ظاهرُ الآيةِ فغَيرُ دالٍّ علىٰ تَوجُّهِها إلَى النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله، و لا فيها ما يَدُلُّ علىٰ أنّها[٦] خِطابٌ له؛ بَل هي خَبَرٌ محضٌ لَم يُصرَّحْ بالمُخبَرِ عنه.

١٩٦ و فيها ما يَدُلُّ عندَ التأمُّلِ علىٰ أنّ المَعنيَّ بها غيرُ النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله؛ لأنّه وَصَفَه بالعُبوسِ، و لَيسَ هذا[٧] مِن صِفاتِ النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله في قُرآنٍ و لا

⇔ الجامع، ج ٣، ص ٤٩٢؛ تفسير مجمع البيان، ج ٢، ص ١٣؛ تفسير القرطبي، ج ٢، ص ٣٠٦؛ أضواء البيان، ج ١، ص ٣٣٣؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٣٠٤.

١. في المطبوع: «اللفظ».

٢. في «ج»: + «و عونه».

٣. في «ص، ل» و المطبوع: «و إقباله».

٤. في «ألف، د»: - «في إعراضه عن ابن أُمّ مكتوم...» إلى هنا.

٥. عبس (٨٠): ١ ـ ٤.

٦. في «ألف»: «أنّه».

٧. في «د»: «و هذا ليس» بدل «و ليس هذا».

خَبَرٍ مع الأعداءِ المُبايِنينَ[١]، فَضلاً عن المؤمِنينَ المُستَرشِدينَ.

ثُمَّ وَصَفَه بأنّه يَتصدّىٰ للأغنياءِ و يَتلهّىٰ عن الفُقَراءِ[٢]، و هذا ممّا لا يَصِفُ به نبيَّنا عليه السلام مَن يَعرِفُه؛ فلَيسَ هذا مُشبِهاً لأخلاقِه عليه السلام الواسعةِ و تَحنُّنِه علىٰ[٣] قومِه و تَعطُّفِه[٤].

و كَيفَ[٥] يَقولُ له: ﴿وَ ما عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّى﴾[٦] و هو صلّى اللّٰه عليه و آله مبعوثٌ للدعاءِ و التنبيهِ؟! و كَيفَ لا يَكونُ ذلكَ عليه و كانَ[٧] هذا القولُ إغراءً بتَركِ الحِرصِ علىٰ إيمانِ قومِه؟!

و قد قيلَ: إنّ هذه السورةَ نَزَلَت في رَجُلٍ مِن أصحابِ رسولِ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله كانَ منه هذا الفعلُ المنعوتُ[٨] فيها، و نَحنُ و إن[٩] شَكَكنا في عَينِ مَن نَزَلَت فيه فلا يَنبَغي أن نَشُكَّ في أنّها لَم يُعنَ بها النبيُّ عليه السلام. و أيُّ تنفيرٍ أبلَغُ مِن العُبوسِ في وجوهِ المؤمنينَ و التلَهّي عنهم و الإقبالِ علَى الأغنياءِ الكافرينَ و التصدّي لهم؟ و قد نَزَّهَ اللّٰهُ تَعالَى النبيَّ صلّى اللّٰه عليه و آله عمّا هو[١٠] دونَ هذا في التنفيرِ بكثيرٍ.

---

١. في المطبوع: «المنابذين».

٢. في «ألف، ب، ر»: «بالفقراء» بدل «عن الفقراء».

٣. في «ألف، د، ر»: «إلى».

٤. في «ب»: «و تلطّفه».

٥. في «ج، ل»: «فكيف».

٦. عبس (٨٠): ٧.

٧. في المطبوع: «فكان».

٨. في «ب، ص»: «المبعوث».

٩. في «ر» و المطبوع: «إن» بدون واو العطف.

١٠. في «د»: - «هو».

[تنزيهُ محمّدٍ صلى الله عليه وآله عن احتمالِ الشركِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما معنىٰ قولِه تَعالىٰ مُخاطِباً لنبيِّه صلّى اللّٰه عليه و آله: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَ لَتَكُونَنَّ مِنَ الخاسِرِينَ﴾[١]؟

و كَيفَ[٢] تَوَجَّهَ[٣] هذا الخِطابُ إلىٰ مَن لا يَجوزُ عليه الشركُ و لا شَيءٌ مِن المَعاصي؟!

الجوابُ: قُلنا: قَد قيلَ في هذه الآيةِ: إنّ الخِطابَ للنبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله، و المرادُ به أُمّتُه؛ فقَد رُويَ عن ابنِ عبّاسٍ رضي اللّٰه عنه أنّه قالَ: «نَزَلَ القُرآنُ بإيّاكَ أعني و اسمَعي يا جارَه»[٤].

و مِثلُ ذلكَ قولُه تَعالىٰ: ﴿**يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إذا طَلَّقْتُمُ النِّساءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ**﴾[٥]، فدَلَّ قولُه تَعالىٰ ﴿**فَطَلِّقُوهُنَّ**﴾ علىٰ أنّ الخِطابَ تَوجَّهَ إلىٰ غيرِه.

١٩٧ و جوابٌ آخَرُ[٦]: أنّ هذا خَبَرٌ يَتضمَّنُ الوعيدَ، و لَيسَ يَمتَنِعُ أن يَتوعَّدَ[٧] اللّٰهُ تَعالىٰ علَى العمومِ و علىٰ سَبيلِ الخصوصِ مَن يَعلَمُ أنّه لا يَقَعُ منه ما يَتَناوَلَه[٨] الوعيدُ؛ لكنّه لا بُدَّ مِن أن يَكونَ مقدوراً له و جائزاً بمعنَى الصحّةِ، لا بمعنَى[٩] الشكِّ. و لهذا

---

١. الزمر (٣٩): ٦٥.

٢. في «ألف، ب، د، ر»: «فكيف».

٣. في «ج» و المطبوع: «يوجّه».

٤. روي أيضاً عن الإمام الصادق عليه السلام في: تفسير العيّاشي، ج ١، ص ١٠، ح ٤. و راجع: التبيان، ج ١٠، ص ٢٨؛ تفسير مجمع البيان، ج ٧، ص ٤٦٥؛ تفسير الآلوسي، ج ٢٠، ص ١٣٠.

٥. الطلاق (٦٥): ١. و في المطبوع: + ﴿وَ أَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾.

٦. في «ج»: + «و هو».

٧. في «ألف، د، ر، ص، ل»: «أن يتواعد».

٨. في «ب، ج، د» و المطبوع: «تناوله».

٩. في «ألف، ر»: «معنى» بدون الباء الجارّة.

يُجعَلُ[١] جميعُ وعيدِ القُرآنِ عامّاً لِمَن يَقَعُ منه ما يَتَناوَلَه[٢] الوعيدُ، و لِمَن عَلِمَ اللّٰهُ تَعالىٰ[٣] أنّه لا يَقَعُ منه.

و لَيسَ قولُه تَعالىٰ: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ علىٰ سَبيلِ التقديرِ و الشرطِ بأكثَرَ مِن قولِه تَعالىٰ: ﴿لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللّٰهُ لَفَسَدَتا﴾[٤]؛ لأنّ استحالةَ وجودِ ثانٍ معه تَعالىٰ إذا لَم يَمنَعْ مِن تقديرِ ذلكَ و بيانِ حُكمِه، فأَولىٰ أن يَسوغَ تقديرُ وقوعِ الشركِ الذي هو مقدورٌ مُمكِنٌ و بيانُ حُكمِه.

و الشيعةُ لها في هذه الآيةِ جوابٌ تَنفَرِدُ به، و هو أنّ النبيَّ صلّى اللّٰه عليه و آله لمّا نَصَّ علىٰ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام بالإمامةِ في ابتداءِ الأمرِ[٥] جاءَه قومٌ[٦] مِن قُرَيشٍ، فقالوا له: يا رَسولَ اللّٰهِ، إنّ الناسَ قَريبو عَهدٍ بالإسلامِ، و لا يَرضَونَ أن تَكونَ[٧] النبوّةُ فيكَ و الإمامةُ في ابنِ عَمِّكَ[٨]، فلَو عَدَلتَ بها إلىٰ غيرِه لَكانَ أَولىٰ.

فقالَ لهم النبيُّ صلّى اللّٰه عليه و آله: «ما فَعَلتُ ذلكَ برأيي فأتخَيَّرَ فيه؛ لكِنَّ اللّٰهَ تَعالىٰ أمَرَني به، و فَرَضَه علَيَّ».

فقالوا له: فإذا لَم تَفعَلْ ذلكَ مَخافةَ الخِلافِ علىٰ ربِّكَ تَعالىٰ، فأشرِكْ معه في

---

١. في «ب، د، ص، ل»: «نجعل».
٢. في «ب، د»: «تناوله».
٣. في «ج»: + «في الأزل».
٤. الأنبياء (٢١): ٢٢.
٥. في «د»: – «في ابتداء الأمر».
٦. في «ج»: «أُناس».
٧. في «ب، ر»: «أن يكون»، و يحتمل أن يكون التذكير باحتمال أمر النبوّة و الإمامة.
٨. في المطبوع: + «عليّ بن أبي طالب».

الخِلافةِ[١] رجُلاً مِن قُرَيشٍ يَسكُنُ[٢] الناسُ إليه؛ لِيَتِمَّ لكَ أمرُكَ، و لا يُخالِفَ الناسُ عَلَيكَ، فنَزَلَت الآيةُ[٣]، و المعنىٰ فيها: لَئن أشرَكتَ في الخِلافةِ مع أميرِ المـؤمِنينَ عليه السلام غيرَه لَيَحبَطَنَّ عَمَلُكَ.

و علىٰ هذا التأويلِ السؤالُ[٤] قائمٌ؛ لأنّه إذ كانَ قد عَلِمَ[٥] تَعالىٰ أنّه صلّى اللّٰه عليه و آله لا يَفعَلُ ذلكَ، و لا يُخالِفُ أمرَه لعِصمتِه؛ فما الوجهُ في الوعيدِ؟ فلا بُدَّ مِن الرجوعِ إلىٰ ما ذَكرناه.

١٩٨ [تنزيهُ محمّدٍ صلى الله عليه و آله عن تحريمِ ما أحَلَّ اللّٰهُ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما وجهُ قولِه تَعالىٰ: ﴿**يا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ ما أَحَلَّ اللّٰهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضاتَ أَزْواجِكَ وَ اللّٰهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾[٦]؟

أ وَ لَيسَ ظاهرُ هذا الخِطابِ يَتضمَّنُ العِتابَ، و العِتابُ لا يَكونُ إلّا علىٰ ذَنبٍ كَبيرٍ أو صَغيرٍ؟

الجوابُ: قُلنا: لَيسَ في ظاهرِ[٧] الآيةِ ما يَقتَضي عتاباً[٨]، و كَيفَ يُعاتِبُه اللّٰهُ تَعالىٰ علىٰ ما لَيسَ بذَنبٍ؟ لأنّ تحريمَ الرجُلِ بعضَ نِسائه لسببٍ أو لغَيرِ سببٍ لَيسَ بقَبيحٍ، و لا داخلٍ في جُملةِ الذُّنوبِ، و أكثَرُ ما فيه أنّه مُباحٌ.

---

١. في «ألف»: «في الخلافة معه» بدل «معه في الخلافة».

٢. في «ج»: «تسكن». و في المطبوع: «تركن».

٣. راجع: المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ٢٣٩؛ متشابه القرآن و مختلفه له أيضاً، ج ٢، ص ١٤.

٤. في المطبوع: «فالسؤال باقٍ» بدل «السؤال».

٥. في «ج»: + «أنّه» و في المطبوع: + «اللّٰه».

٦. التحريم (٦٦): ١.

٧. في المطبوع: + «هذه».

٨. في «ب، ج، د» و المطبوع: «عقاباً».

و لا يَمتَنِعُ أن يَكونَ قولُه تَعالىٰ: ﴿لِمَ تُحَرِّمُ ما أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِى مَرْضاتَ أَزْواجِكَ﴾ خَرَجَ مَخرَجَ التوَجُّعِ له، مِن حَيثُ تَحمَّلَ المَشقَّةَ في إرضاءِ زَوجاتِه، و إن كانَ ما فَعَلَ[1] قبيحاً. و لَو أنّ أحَدَنا أرضىٰ بعضَ نِسائه بتطليقِ اُخرىٰ أو بتحريمِها[2] لَحَسُنَ أن يُقالَ له: لِمَ فعلتَ ذلكَ و تَحمَّلتَ المَشقّةَ فيه؟ و إن كانَ ما فَعَلَ[3] قبيحاً.

و يُمكِنُ أيضاً ـ إذا سَلَّمنا أنّ للقولِ بعضَ ظاهرِ[4] العِتابِ ـ أن يَكونَ تَركُ التحريمِ أفضَلَ مِن فِعلِه، فكأنّه عَدَلَ بالتحريمِ عن الأولىٰ، و يَحسُنُ أن يُقالَ لِمَن عَدَلَ عن النَّفلِ: لِمَ لَم تَفعَلْه؟ و كَيفَ عَدَلتَ عنه؟!

و الظاهرُ الذي لا شُبهةَ فيه قد يُعدَلُ عنه بدليلٍ، فلَو كانَ للآيةِ ظاهرٌ يَقتَضي العِتابَ لَجازَ أن نَصرِفَه[5] إلىٰ غيرِه؛ لقيامِ الدَّلالةِ علىٰ أنّه عليه السلام لا يَفعَلُ شَيئاً مِن الذُّنوبِ، و لأنّ القِصّةَ التي خَرَجَت الآيةُ عليها لا تَقتَضي[6] ما له تَعلُّقٌ بالذَّنبِ[7] علىٰ وجهٍ مِن الوجوهِ.

[تنزيهُ محمّدٍ صلى الله عليه و آله عن مُراجَعةِ أمرِ رَبِّه]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما الوجهُ في الروايةِ المشهورةِ: «أنّ النبيَّ صلّى اللّه عليه و آله لَيلةَ المِعراجِ لمّا خوطِبَ بفَرضِ الصلاةِ راجَعَ رَبَّه تَعالىٰ مَرّةً بَعدَ اُخرىٰ حتّىٰ

١٩٩

---

١. في «ج»: «لم يفعل» بدل «ما فعل».

٢. في «ألف، د، ر، ص، ل»: «تحريمها» بدون الباء الجارّة.

٣. في «ج»: «لم يفعل» بدل «ما فعل».

٤. في «ج» و المطبوع: «القول يقتضي ظاهره» بدل «للقول بعض ظاهر».

٥. في «ألف، ص» و المطبوع: «أن يصرفه».

٦. في «ألف، ب، ج»: «لا يقتضي».

٧. في «ج»: «بالذنوب».

رَجَعَت إلىٰ خَمسٍ». و في الروايةِ: «أنّ موسىٰ عليه السلام هو القائلُ له صلّى اللّٰه عليه و آله: إنّ أُمّتَكَ لا تُطيقُ هذا»؟![1]

فكَيفَ[2] ذَهَبَ ذلكَ علَى النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله حتّىٰ نَبَّهَه موسىٰ عليه السلام عليه؟! و كَيفَ يَجوزُ[3] المُراجَعةُ منه مع عِلمِه بأنّ العبادةَ تابِعةٌ للمَصلَحةِ؟! و كَيفَ يُجابُ إلىٰ ذلكَ مع أنّ المَصلَحةَ بخِلافِه؟!

الجوابُ: قُلنا: أمّا هذه الروايةُ فهي مِن طريقِ الآحادِ التي لا توجِبُ عِلماً، و هي مع ذلكَ مُضعَّفةٌ.

و لَيسَ يَمتَنِعُ لَو كانَت صحيحةً أن تَكونَ المَصلَحةُ في الِابتداءِ تَقتَضي العبادةَ بالخَمسينَ مِن الصلَواتِ، فإذا[4] وَقَعَت المُراجَعةُ تَغيَّرَت المَصلَحةُ و اقتَضَت أقَلَّ مِن ذلكَ، حتّىٰ تَنتَهيَ إلىٰ هذا العَدَدِ المُستَقِرِّ، و يَكونَ النبيُّ صلّى اللّٰه عليه و آله قد أُعلِمَ بذلكَ، فراجَعَ طَلَباً للتخفيفِ عن أُمّتِه و التسهيلِ.

و نَظيرُ[5] ما ذَكرناه في تَغيُّرِ المَصلَحةِ بالمُراجَعةِ و تَركِها أنّ فِعلَ المنذورِ[6] قَبلَ النذرِ[7] غيرُ واجبٍ، فإذا تَقدَّمَ النذرُ صارَ واجباً و داخلاً[8] في جُملةِ[9] العباداتِ

١. كنز الفوائد، ج ٢، ص ١٤١.
٢. في المطبوع: «و كيف».
٣. في المطبوع: «تجوز».
٤. في المطبوع: «و إذا».
٥. في المطبوع: + «ذلك».
٦. في المطبوع: «المندوب».
٧. في المطبوع: «الندب».
٨. في «ج»: «داخلاً» بدون واو العطف.
٩. في «ج»: - «جملة».

المُفتَرَضاتِ، و كذلكَ تسليمُ المَبيعِ غيرُ واجبٍ و لا داخلٍ في جُملةِ العبادةِ[١]، فإذا[٢] تَقدَّمَ عقدُ البَيعِ وَجَبَ و صارَ مَصلَحةً.

و نظائرُ ذلكَ في الشرعيّاتِ أكثرُ مِن أن تُحصىٰ.

فأمّا قولُ موسىٰ عليه السلام له صلّى اللّٰه عليه و آله: «إنّ أُمّتَكَ لا تُطيقُ، فراجِعْ»، فلَيسَ ذلكَ تنبيهاً له عليه السلام، و لَيسَ[٣] يَمتَنِعُ أن يَكونَ النبيُّ عليه السلام أرادَ أن يَسأَلَ[٤] مِثلَ ذلكَ لَو لَم يَقُلْه[٥] موسىٰ عليه السلام، و يَجوزُ أن يَكونَ قولُه قَوّىٰ دَواعيَه في المُراجَعةِ التي كانَت أُبيحَت له.

و في[٦] الناسِ مَن استبعَدَ هذا المَوضِعَ، مِن حَيثُ يَقتَضي أن يَكونَ موسىٰ عليه السلام في تلكَ الحالِ حَيّاً كاملاً، و قد قُبِضَ مُنذُ زمانٍ.

٢٠٠

و هذا لَيسَ ببَعيدٍ؛ لأنّ اللّٰهَ تَعالىٰ قد خَبَّرَ[٧] أنّ أنبياءَه عليهم السلام و الصالحينَ[٨] مِن عبادِه في الجِنانِ يُرزَقونَ، فما المانِعُ مِن أن يَجمَعَ اللّٰهُ بَينَ نَبيِّنا صلّى اللّٰه عليه و آله و بَينَ موسىٰ عليه السلام؟

[شُبهةُ قِراءةِ محمّدٍ ﷺ القُرآنَ علىٰ سَبعةِ أحرُفٍ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما الوجهُ فيما رُويَ مِن: «أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ لمّا أمَرَ نَبيَّه عليه السلام

---

١. في المطبوع: «العبادات».
٢. في «ر»: «و إذا».
٣. في «ج»: «و لا».
٤. في المطبوع: «أن يسأله».
٥. في «ج، د» و المطبوع: «يقل له» بدل «يقله».
٦. في «ج» و المطبوع: «و من».
٧. في «ج»: «أخبر». و في «ر»: + «بنبيّه».
٨. في المطبوع: «الصالحين» بدون واو العطف.

أن يَقرأَ القُرآنَ علىٰ حَرفٍ واحدٍ، قالَ له جَبرَئيلُ عليه السلام: اِستَزِدْه يا محمّدُ، فسَألَ اللّهَ تَعالىٰ حتّى أذِنَ له أنْ يَقرأَ[١] علىٰ سَبعةِ أحرُفٍ»[٢]؟

الجوابُ[٣]: أنّ الكلامَ في هذا الخَبَرِ يَجري مَجرىٰ ما ذَكرناه في[٤] المُراجَعةِ عندَ فَرضِ الصلاةِ، و لَيسَ يَمتَنِعُ أن يَكونَ[٥] المَصلَحةُ تَختَلِفُ بالمُراجَعةِ و السؤالِ، و إنّما التَمَسَ الزيادةَ في الحُروفِ للتسهيلِ و التخفيفِ؛ فإنّ في الناسِ مَن يَسهُلُ عليه التفخيمُ[٦]، و بعضُهم لا يَسهُلُ عليه إلّا الإمالةُ. و كذلك القولُ في الهَمزِ و تَركِ الهَمزِ.

فإن كانَ هذا الخَبَرُ صحيحاً فوَجهُ المُراجَعةِ[٧] هو طَلَبُ التخفيفِ و رفعِ المَشَقّةِ.

[في وجهِ استثناءِ محمّدٍ صلى الله عليه و آله لِقَولِ العبّاسِ ما لم يَكُن يُريدُ أن يَستَثنيَه]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما الوجهُ في إجابةِ النبيِّ صلّى اللّه عليه و آله العبّاسَ رضي اللّه عنه في قولِه: «إلّا الإذخِرَ» إلىٰ سؤالِه و إمضاءِ استثنائه[٨]؟ و أنتم تَعلَمونَ أنّ التحريمَ و التحليلَ إنّما يَتبَعُ المَصالِحَ، فكَيفَ[٩] يَستَثني بقَولِ العبّاسِ ما لَم يَكُن يُريدُ أن يَستَثنيَه؟!

---

١. في «د» و المطبوع: «يقرأه» بدل «أن يقرأ».

٢. مسند أحمد، ج ٥، ص ٤١ و ١٢٢. و مع اختلاف يسير في: الخصال، ص ٣٥٨، ح ٤٤؛ مسند أبي داود، ص ٧٦؛ صحيح ابن حبّان، ج ٣، ص ١٣؛ المعجم الكبير، ج ١، ص ١٩٩، ح ٥٣٥؛ كنز العمّال، ج ٢، ص ٤٩، ح ٣٠٦٨.

٣. في المطبوع: + «قلنا».

٤. في «ج»: + «باب».

٥. في «ر، ص، ل» و المطبوع: «أن تكون».

٦. في المطبوع: «التخفيف».

٧. في المطبوع: + «فيه».

٨. راجع: الكافي، ج ٤، ص ٢٢٥، ح ٣.

٩. في «ألف» و المطبوع: «و كيف».

الجوابُ: قُلنا: عن هذا جوابانِ:

أحَدُهما: أن يَكونَ النبيُّ أرادَ أن يَستَثنيَ ما ذَكَرَه العَبّاسُ مِن الإذخِرِ لَو لَم يُسابِقْه[1] العَبّاسُ[2] إليه، و قد نَجِدُ[3] كَثيراً مِن الناسِ يَبتَدئُ بكلامٍ و في نيّتِه أن يَصِلَه بكلامٍ مخصوصٍ، فيُسابِقُه إلىٰ ذلكَ الكلامِ بعضُ حاضِريه، فيُظَنُّ به أنّه إنّما وَصَلَ كلامَه الأوّلَ بالثاني لأجلِ تذكيرِ الحاضرِ له[4]، و لا يَكونُ الأمرُ كذلكَ.

٢٠١

و الجوابُ الثاني[5]: أن يَكونَ اللّٰهُ تَعالىٰ خَيَّرَ نبيَّه صلّى اللّٰه عليه و آله في الإذخِرِ، فلمّا سَألَه العَبّاسُ اختارَ[6] أحَدَ الأمرَينِ اللّذَينِ خُيِّرَ فيهما.

و كُلُّ هذا غيرُ مُمتَنِعٍ.

[تنزيهُ محمّدٍ ﷺ عن القولِ بوضعِ الربِّ قَدَمَه في النارِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما قولُكم في الخَبَرِ الذي رَواه محمّدُ بنُ جَريرٍ الطَبَريُّ بإسنادِه عن[7] أبي هُرَيرةَ عن النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله: «أنّ النارَ ﴿تَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾[8] إذا اُلقيَ أهلُها فيها[9] حتّىٰ يَضَعَ الربُّ تَعالىٰ قَدَمَه فيها، و يَقولُ[10]: قَطْ، قَطْ،

---

١. في «ج»: «يسبقه».
٢. في «ألف، ر، ص، ل»: - «العبّاس».
٣. في «ج»: «فقد رأينا» بدل «و قد نجد».
٤. في «د» و المطبوع: «الحاضرين» بدل «الحاضر له». و في «ألف، ج، ر، ص، ل»: «به» بدل «له».
٥. في «ج، د» و المطبوع: «الآخر».
٦. في «د»: «أجاز».
٧. في المطبوع: «إلى».
٨. قٓ (٥٠): ٣.
٩. في المطبوع: «فيها أهلها» بدل «أهلها فيها».
١٠. في «ج، د، ص»: «فتقول».

فحينئذٍ تَمتَلئُ، و يَنزَوي بعضُها إلىٰ بعضٍ؟».[1]

و قد رُويَ مِثلُ ذلكَ عن أنَسٍ.[2] [3]

الجوابُ: قُلنا: لا شُبهةَ في أنّ كُلَّ خَبَرٍ اقتَضىٰ ما تَنفيهِ أدِلّةُ العقولِ فهو باطلٌ مردودٌ، إلّا أن يَكونَ له تأويلٌ سائغٌ غيرُ مُتعسِّفٍ، فيَجوزُ أن يَكونَ صحيحاً و معناه مُطابِقاً[4] للأدِلّةِ. و قد دَلَّت العقولُ و مُحكَمُ القُرآنِ و الصحيحُ مِن السُّنّةِ علىٰ أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ لَيسَ بذي جَوارحَ، و لا يُشبِهُ شَيئاً مِن المخلوقاتِ؛ فكُلُّ[5] خَبَرٍ[6] نافىٰ[7] ما ذَكرناه وَجَبَ أن يَكون إمّا مردوداً أو محمولاً علىٰ ما يُطابِقُ ما ذَكرناهُ[8] مِن الأدلّةِ.

و خَبَرُ القَدَمِ يَقتَضي ظاهرُه التشبيهَ المَحضَ، فكَيفَ يَكونُ مقبولاً؟! و قد قالَ قومٌ: إنّه لا يَمتَنِعُ أن يُريدَ بذِكرِ القَدَمِ القومَ الذينَ قدَّمَهم[9] لها، و أخبَرَ أنّهم يَدخُلون إليها ممّن استَحَقَّها بأعمالِه.

۲۰۲ فأمّا قولُ النارِ: ﴿هَلْ[10] مِنْ مَزِيدٍ﴾، فقد قيلَ[11]: معنىٰ ذلكَ أنّها صارَت بحَيثُ لا مَوضِعَ فيها للزيادةِ، و بحَيثُ لَو كانَت ممّن تَقولُ لَقالَت: قد امتَلأتُ و ما بَقيَ فِيَّ

---

۱. تفسير الطبري، ج ۲٦، ص ۱۰٦.

۲. في المطبوع: + «بن مالك».

۳. راجع: تفسير الطبري، ج ۲٦، ص ۱۰۷.

٤. في «د»: «ما طابق» بدل «مطابقاً».

٥. في «ج، ر، ص» و المطبوع: «و كلّ».

٦. في «ج»: «شيء».

۷. في «د، ص» و المطبوع: «ينافي».

۸. في المطبوع: «ذكرنا».

۹. في «ج»: «قدّموا». و في «د»: «قد رموا» بدل «قدّمهم».

۱۰. في المطبوع: «فهل».

۱۱. في «ج»: + «إنّ».

مِن[١] مَزيدٍ. و أضافَ القَولَ إليها علىٰ سَبيلِ المَجازِ، كما أضافَ الشاعرُ القَولَ إلَى الحَوضِ في قولِه[٢]:

اِمتَلَأَ الحَوضُ و قالَ[٣]: قَطْني مَهلاً، رُوَيداً، قد مَلأتَ بَطْني[٤]

و قد قالَ أبو عليٍّ الجُبّائيُّ[٥]: إنّ القَولَ الذي هو ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ مِن قولِ الخَزَنةِ، كما يُقالُ: قالَتِ البَلدةُ الفُلانيّةُ كَذا[٦]؛ أي: قالَ أهلُها، و كما قالَ تَعالىٰ: ﴿وَ جاءَ رَبُّكَ وَ المَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[٧]. و هذا أيضاً غيرُ مُمتَنِعٍ.

[في قولِ النبيِّ ﷺ أنّ الميّتِ يُعذَّبُ بِبُكاءِ الحَيِّ عليه]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما معنَى الخبرِ المَرويِّ عن النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله أنّه قالَ: «إنّ الميّتَ لَيُعذَّبُ بِبُكاءِ الحَيِّ[٨] عليه»؟![٩]

---

١. في «ألف، ر»: - «من».

٢. في «ج»: - «القول إلى الحوض في قوله». و في المطبوع: «من قوله» بدل «في قوله».

٣. في المطبوع: «فقال».

٤. لم نعثر على اسم الشاعر؛ لكن حُكي البيتُ في: الرسائل للسيّد المرتضى، ج ١، ص ١١٥؛ الرسائل العشر للشيخ الطوسي، ص ٣٣٠؛ التبيان، ج ١، ص ٣٥٤ و ٤٣١؛ و ج ٨، ص ٨٥ و ٣٦٩ و ٤٧١؛ و ج ٩، ص ١١١ و ٣٦٩؛ و ج ١٠، ص ٣٩٣؛ تفسير مجمع البيان، ج ١، ص ٣٦٤؛ و ج ٩، ص ٢٤٥؛ الصحاح، ج ٣، ص ١١٥٣.

٥. تقدّمت ترجمته في ص ٨٠.

٦. في «ج، ص»: + «و كذا».

٧. الفجر (٨٩): ٢٢.

٨. في «ج»: «أهله».

٩. مسند أحمد، ج ١، ص ٤١ و ٤٢ و ٤٥ و ٤٧ و ٥٤؛ و ج ٢، ص ٣٨ و ١٣٤؛ و ج ٦، ص ٥٧ و ٢٠٩؛ صحيح البخاري، ج ٢، ص ١٠١ و ١٠٢؛ و ج ٥، ص ٩٨؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٣٨؛ سنن أبي داود، ج ٣، ص ١٩٤، ح ٣١٢٩؛ كنز العمّال، ج ١٥، ص ٦١٠ ـ ٦١٢، ح ٤٢٤٢٦ و ٤٢٤٢٩ و ٤٢٤٣٢.

و في روايةٍ أُخرىٰ[١]: «أنّ الميّتَ يُعذَّبُ[٢] في قبرِه بالنياحةِ[٣] عليه».[٤]

و رَوَى المُغيرةُ بنُ شُعبةَ عنه صلّى اللّه عليه و آله أنّه قالَ: «مَن نيحَ[٥] عليه فإنّه يُعذَّبُ بما نيحَ[٦] عليه».[٧]

٢٠٣ **الجوابُ:** قُلنا: هذا الخبرُ مُنكَرُ الظاهرِ؛ لأنّه يَقتَضي إضافةَ الظُّلم إلَى اللّهِ تَعالىٰ، و قد نَزَّهَت أدِلّةُ العقولِ ـ التي لا يَدخُلُها الِاحتمالُ و الِاتّساعُ و المَجازُ ـ اللّهَ تَعالىٰ عن الظُّلمِ و كُلِّ قَبيحٍ، و قد نَزَّهَ اللّهُ تَعالىٰ نفسَه بمُحكَمِ القَولِ عن ذلك، فقالَ ـ جَلَّ و عَزَّ ـ: ﴿وَ لا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرىٰ﴾[٨]، فلابُدَّ[٩] مِن[١٠] أن نَصرِفَ ما ظاهرُه بخِلافِ هذه الأدِلّةِ إلىٰ ما يُطابِقُها إن أمكَنَ، أو نَرُدَّه و نُبطِلَه.

و قد رُويَ عن ابنِ عبّاسٍ رحمه اللّه في هذا الخبرِ أنّه قالَ: وَهَلَ ابنُ عُمَرَ؛ إنّما مَرَّ رسولُ اللّهِ[١١] صلّى اللّه عليه و آله علىٰ قَبرِ[١٢] يَهوديٍّ[١٣]، فقالَ: «إنّهم

١. في «ج»: + «أنّه قال».

٢. في «ج»: «ليعذّب».

٣. في «ألف، ر»: «بالمناحة».

٤. السنن للنسائي، ج ٤، ص١٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٧١؛ الترغيب و الترهيب، ج ٤، ص ٣٤٨، ح ١؛ كنز العمّال، ج ١٥، ص٦١٣، ح ٤٢٤٣٩؛ و ص ٦١٩ ـ ٦٢٠، ح ٤٢٤٦٥ و ٤٢٤٦٨ و ٤٢٤٧٠.

٥. في «د، ل»: «يُنَح».

٦. في «د، ل»: «يناح».

٧. صحيح البخاري، ج ٢، ص ١٠٢؛ الترغيب و الترهيب، ج ٤، ص ٣٤٨، ح ٢؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٧٢؛ كنز العمّال، ج ١٥، ص ٦١٣، ح ٤٢٤٣٨؛ و ص ٦٢٠، ح ٤٢٤٧١.

٨. الأنعام (٦): ١٦٤؛ الإسراء (١٧): ١٥؛ فاطر (٣٥): ١٨؛ الزمر (٣٩): ٧.

٩. في «ص» و المطبوع: «و لا بدّ».

١٠. في «ر، ص»: - «من».

١١. في «د»: «النبيّ» بدل «رسول اللّه».

١٢. في «ص، ل»: - «قبر».

١٣. في المطبوع: + «أهله يبكون عليه».

لَيبكونَ عليه، و إنّه لَيُعذَّبُ».[١]

و قد رُويَ إنكارُ هذا الخبرِ عن عائشةَ أيضاً، و أنّها قالَت لمّا خُبِّرَت بروايتِه: وَهَلَ أبو عبدِ الرحمنِ كما وَهَلَ يومَ قَليبِ بَدرٍ؛ إنّما قالَ صلّى اللّٰه عليه و آله: «إنّ أهلَ الميّتِ لَيبكون عليه، و إنّه لَيُعذَّبُ بجُرمِه».[٢]

فهذا الخبرُ مردودٌ مطعونٌ عليه كما تَرىٰ. و معنى قولِهما: «وَهَلَ»؛ أي: ذَهَبَ وهمُه إلىٰ غيرِ الصوابِ، يُقالُ: وَهَلتُ إلَى الشيءِ، فأنا[٣] أَهِلُ[٤] وَهْلاً؛ إذا ذَهَبَ وهمُكَ إليه. و[٥] وَهِلتُ عنه[٦] أوهَلُ[٧] وَهلاً؛ إذا نَسيتَه و غَلِطتَ فيه. و «وَهِلَ الرجُلُ، يَوهَلُ، وَهْلاً؛ إذا فَزِعَ. و الوَهَلُ: الفَزَعُ.

و مَوضِعُ وَهلِه في ذِكرِ القَليبِ أنّه رُويَ: أنّ النبيَّ صلّى اللّٰه عليه و آله وَقَفَ علىٰ قَليبِ بدرٍ، فقالَ: ﴿هَلْ وَجَدْتُمْ ما وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾[٨]؟ ثُمَّ قالَ: «إنّهم لَيَسمعونَ[٩] ما أقولُ».[١٠] فأَنكرَ ذلكَ عليه ـ و قيلَ: إنّما قالَ صلّى اللّٰه عليه و آله: إنّهم الآنَ لَيَعلَمونَ أنّ الذي كُنتُ أقولُ لهم هو الحقُّ ـ و استَشهَدَ بقَولِه تَعالىٰ: ﴿إِنَّكَ لا تُسْمِعُ الْمَوْتىٰ﴾[١١].

---

١. مسند أحمد، ج ٦، ص ٢٨١؛ المستدرك على الصحيحين، ج ٢، ص ٢١٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٧٢.
٢. مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٩٢.
٣. في «د» و المطبوع: - «فأنا».
٤. في المطبوع: «أوهل».
٥. في المطبوع: + «قد».
٦. في «د»: «و قد وهلت إليه» بدل «و وهلت عنه».
٧. في «ج»: «أهِلُ».
٨. الأعراف (٧): ٤٤.
٩. في المطبوع: + «ليسمعوا».
١٠. مسند أحمد، ج ٢، ص ٣٨؛ صحيح البخاري، ج ٥، ص ٩؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ٤٤.
١١. النمل (٢٧): ٨٠.

و يُمكِنُ في الخبرِ ـ إن كانَ صحيحاً ـ وجوهٌ مِن التأويلِ:

٢٠٤ **أوّلُها:** أنّه إن وَصّىٰ موصٍ بأن يُناحَ عليه، ففُعِلَ ذلكَ بأمرِه، فإنّه يُعذَّبُ بالنياحةِ. و لَيسَ معنىٰ «يُعذَّبُ بها» أنّه يؤاخَذُ بفِعلِ النوّاحِ، و إنّما معناه: أنّه يؤاخَذُ بأمرِه بها و وصيّتِه بفِعلِها. و إنّما قالَ[1] صلّى اللّٰه عليه و آله ذلكَ؛ لأنّ الجاهليّةَ كانوا يَرَونَ البُكاءَ عليهم و النَّوحَ، و يأمُرونَ به، و يؤكِّدونَ الوصيّةَ بفِعلِه، و هذا مشهورٌ عنهم، كما[2] قالَ طَرفَةُ بنُ العَبدِ[3]:

فـإن مُتُّ فـانْعيني بـما أنـا أهـلُهُ و شُقّي علَيَّ الجَيبَ يا أُمَّ[4] مَعبَدِ[5]

و قالَ بِشرُ بنُ أبي خازمٍ[6]:

فمَن يَكُ سائلاً عـن بَـيتِ بِشـرٍ فــإنّ لهُ بــجَنبِ الرَّدْهِ[7] بـابا
ثَــوىٰ فــي مَـلحَدٍ لا بُـدَّ مِنهُ كَـفىٰ بـالمَوتِ نأياً و اغـتِرابـا
رَهينُ بِـلًى، و كُـلُّ فَـتًى سيَبلىٰ فأذري الدَّمعَ و انتَحِبي انـتِحابا[8]

و ثانيها: أنّ العَرَبَ كانوا يَبكونَ مَوتاهم، و يَذكُرونَ غاراتِهم، و قَتْلَ أعدائهم،

---

١. في «ج»: + «النبيّ».
٢. في «ألف، ر»: - «كما».
٣. «طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكريّ الوائليّ»، من شعراء العهد الجاهلي، و كان هجّاءاً غير فاحش القول. راجع: الشعر و الشعراء للدينوري، ج ١، ص ١٨.
٤. في «د، ص، ل» و المطبوع: «يا ابنة» بدل «يا أمّ».
٥. حُكي عنه في: الأمالي للسيّد المرتضى، ج ٢، ص ١٨؛ خزانة الأدب للحموي، ص ١٩١؛ جمهرة أشعار العرب، ص ١٥٩؛ شرح المعلّقات العشر، ص ١٠٩.
٦. «بشر بن أبي خازم» من بني أسد، جاهليّ قديم، ولي مصر أوّلًا سنة ١٠١ ق من قِبَل يزيد بن عبد الملك، ثمّ جاءه كتاب يزيد بتأميره على إفريقيّة سنة ١٠٢ ق، و مات سنة ١٠٩ ق. راجع: الشعر و الشعراء للدينوري، ج ١، ص ٢٩٢.
٧. «الرده»: موضع مات به بشر بن أبي خازم.
٨. ديوان بشر بن أبي خازم، ص ٤٨ و ٤٩.

و ما كانوا يَسلُبونَه مِن الأموالِ و يَرونَه[١] مِن الأحوالِ، فيَعُدّونَ ما هو مَعاصٍ في الحقيقةِ يُعذَّبُ[٢] الميّتُ بها، و إن كانوا يَجعَلونَ ذلكَ مِن مَفاخِرِه و مَناقِبِه، فذَكَرَ صلّى اللّه عليه و آله أنّكم تَبكونَهم بما يُعذَّبونَ به.

و ثالثُها: أن يَكونَ المعنىٰ: أنّ اللّهَ تَعالىٰ إذا أعلَمَ الميّتَ ببُكاءِ أهلِه و أعزّتِه عليه تألَّمَ بذلكَ[٣]، فكانَ عذاباً له. و «العذابُ» لَيسَ بجارٍ مَجرَى «العِقابِ» الذي لا يَكونُ إلّا علىٰ ذَنبٍ مُتقدِّمٍ؛ بَل قد يُستَعمَلُ[٤] كَثيراً بمَعنَى الألَمِ و الضرَرِ؛ ألا ترىٰ أنّ القائلَ قد يَقولُ[٥] لِمَن ابتَدأه بضَرَرٍ و ألَمٍ[٦]: قد عَذَّبتَني بكَذا و كَذا و آذَيتَني، كما يَقولُ: أضرَرتَ بي و آلَمتَني؟ و إنّما لَم يُستَعمَلِ «العِقابُ» حقيقةً في الآلامِ المُبتَدَأةِ، مِن حَيثُ كانَ اشتقاقُ لفظةِ «العِقابِ» مِن «المُعاقَبةِ» التي لا بُدَّ مِن تَقدُّمِ سببٍ لها، و لَيسَ هذا في العذابِ.

٢٠٥ **و رابعُها:** أن يَكونَ أرادَ بالميّتِ: مَن حَضَرَه المَوتُ و دَنا[٧] منه، فقَد[٨] يُسمّىٰ بذلكَ لقُوّةِ المُقارَبةِ علىٰ سَبيلِ المَجازِ، فكأنّه عليه السلام أرادَ أنّ مَن حَضَرَه المَوتُ يَتأذّىٰ ببُكاءِ أهلِه عندَه[٩]، و يَضعُفُ نفسُه، فيَكونُ ذلكَ كالعذابِ له.

و كُلُّ هذا بيِّنٌ بحَمدِ اللّهِ و مَنِّه[١٠].

---

١. في «ر»: «و ينثرونه».
٢. في المطبوع: «بعذاب».
٣. في المطبوع: «لذلك».
٤. في «د» و المطبوع: + «ذلك».
٥. في «ج»: «إذا قال» بدل «قد يقول».
٦. في المطبوع: «أو ألم».
٧. في «ج»: «فدنا».
٨. في «ج، د، ل» و المطبوع: «و قد».
٩. في «د» و المطبوع: + «عليه».
١٠. في «ألف، د، ر، ص»: - «و منّه».

[تنزيهُ النبيّ ﷺ عن عقيدةِ التجسيمِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما معنىٰ الخبرِ المرويِّ عن عبدِ اللّٰهِ بنِ عُمَرَ أنّه قالَ: سَمِعتُ النبيَّ صلّى اللّٰه عليه و آله يَقولُ: «إنّ قُلوبَ بَني آدَمَ كُلَّها بَينَ إصبعَينِ مِن أصابعِ الرحمنِ؛ يُصرِّفُها كَيفَ يَشاءُ[1]». ثُمَّ يَقولُ رَسولُ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله عندَ ذلكَ: «اللّهمَّ مُصرِّفَ القُلوبِ، اصرِفْ قُلوبَنا إلىٰ طاعتِكَ»؟[2]

و[3] الخبرِ الذي يَرويهِ أنَسٌ قالَ: قالَ رسولُ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله: «ما مِن قَلبِ آدَميٍّ إلّا و هو بَينَ إصبَعَينِ مِن أصابعِ اللّٰهِ تَعالىٰ، فإذا شاءَ أن يُثبِّتَه ثَبَّتَه، و إذا شاءَ أن يُقلِّبَه قَلَّبَه»؟[4]

الجوابُ: قُلنا: إنّ لِمَن تَكلَّمَ في تأويلِ هذه الأخبارِ ـ و لَم يَدفَعْها لمُنافاتِها لأدلّةِ العقولِ ـ أن يَقولَ: إنّ[5] الإصبَعَ في كلامِ العربِ و إن كانَت[6] الجارحةَ المخصوصةَ، فهي أيضاً الأثرُ الحَسَنُ؛ يُقالُ[7]: لفُلانٍ علىٰ مالِه و إبِلِه إصبَعٌ حَسَنةٌ؛ أي[8] قيامٌ و أثرٌ حَسَنٌ.

قال الراعي ـ و اسمُه عُبَيدُ[9] بنُ الحُصَينِ، و يُكنّىٰ بأبي جَندَلٍ ـ يَصِفُ راعياً

---

١. في «ألف، ج، ص»: «شاء».

٢. مسند أحمد، ج ٢، ص ١٦٨؛ كتاب السنّة لابن أبي عاصم، ج ١، ص ١٠٠، ح ٢٢٢؛ المستدرك على الصحيحين، ج ٢، ص ٢٨٨؛ كنز العمّال، ج ١، ص ٢٣٢، ح ١١٦٤؛ و ص ٢٤٢، ح ١٢١٧؛ و ص ٣٩٧، ح ١٧٠٢.

٣. في «د»: + «في».

٤. مسند أحمد، ج ٤، ص ١٨٢؛ كتاب السنّة لابن أبي عاصم، ج ١، ص ٩٨، ح ٢١٩؛ المستدرك على الصحيحين، ج ١، ص ٥٢٥؛ و ج ٤، ص ٣٢١؛ كنز العمّال، ج ١، ص ٣٩١، ح ١٦٨٤.

٥. في «ألف، د، ر، ص، ل»: – «إنّ».

٦. في «ل» و المطبوع: + «هي».

٧. في «ج»: + «إنّ».

٨. في «د» و المطبوع: + «له».

٩. في «ألف، ص»: + «اللّٰه»، و هو من سهو الناسخ، و «عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري ↔

٢٠٦

حَسَنَ القيامِ علىٰ إبِلِه:

ضَعيفُ العَصا[١]، بادي العُروقِ، تَرىٰ لَهُ عَـلَيها إذا مـا أجـدَبَ النـاسُ إصـبَعا[٢]

و قالَ لَبيدٌ[٣]:

مَن يَبسُطِ اللّـهُ عَـلَيهِ إصبَعا بـالخَيرِ و الشـرِّ بـأيٍّ[٤] أولِـعا

يَملأْ لهُ مِنهُ ذَنوباً مُترَعا[٥]

و قالَ آخَرُ[٦]:

أكـرِمْ نِـزاراً و اسـقِهِ[٧] المُشَـعشَعا فــإنّ فــيهِ خَـصَلاتٍ أربَـعا:

حَدّاً[٨]، و جوداً، و يَداً، و إصبَعا[٩]

↔ أبو جندل» شاعر معروف من شعراء العرب، و لُقّب بالراعي لكثرة وصفه الإبل. و قيل: كان راعي إبل. و هو من أهل بادية البصرة، و كان معاصراً لجرير و الفرزدق، توفّي سنة ٩٠ ق. راجع: الشعر و الشعراء للدينوري، ج ١، ص ٢٦٥؛ جمهرة أشعار العرب، ص ٤٢٧.

١. في المطبوع: «القوى».

٢. حكي عنه في: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، ص ١٩٥؛ البيان و التبيين للجاحظ، ص ٤١٥؛ كتاب العين، ج ١، ص ٣١٢؛ الصحاح، ج ٣، ص ١٢٤١.

٣. في «ج»: + «بن ربيعة». و «لبيد بن ربيعة بن مالك أبو عقيل العامري» أحد الشعراء الفرسان في الجاهليّة، من أهل عالية نجد، أدرك الإسلام، و وفد على النبيّ صلّى اللّه عليه و آله، و يعدّ من الصحابة، و من المؤلّفة قلوبهم، و سكن الكوفة، و عاش عمراً طويلاً، توفّي سنة ٤١ ه‍. راجع: جمهرة أشعار العرب، ص ٦٩؛ الشعر و الشعراء للدينوري، ج ١، ص ٢٦٦.

٤. في «ألف، ر»: «بأنّى».

٥. حكي عنه في: الأمالي للسيّد المرتضى، ج ٢، ص ٣؛ أساس البلاغة، ص ٥١٨.

٦. في «ج» و المطبوع: «الآخر».

٧. في «ج»: «و اسمه».

٨. في المطبوع: «مجداً».

٩. لم نعثر على اسم الشاعر، و حكاه المصنّف رحمه اللّه أيضاً في كتابه الأمالي، ج ٢، ص ٣، و لم يشر إلى اسم قائله.

فالإصبَعُ[1] في كُلِّ ما أورَدناه المُرادُ بها[2] الأثَرُ الحَسَنُ و النعمةُ، فيَكونُ المعنىٰ: ما مِن آدَميٍّ إلّا و قلبُه بَينَ نعمتَينِ للّٰهِ تَعالىٰ جليلتَينِ.

فإن قيلَ: فما معنىٰ تثنيةِ النعمتَينِ، و نِعَمُ اللّٰهِ تَعالىٰ علىٰ عبادِه لا تُحصىٰ كَثرةً؟

قُلنا: يُحتَمَلُ أن يَكونَ الوجهُ في ذلكَ: نِعَمَ الدنيا، و نِعَمَ الآخِرةِ؛ و ثَنّاهُما لأنّهُما كالجنسَينِ، أو النوعَينِ، و إن كانَ كُلُّ قَبيلٍ منهما في نفسِه ذا عَدَدٍ كثيرٍ.

و يُمكِنُ أن يَكونَ الوجهُ في تسميتِهم الأثرَ الحَسَنَ بالإصبَعِ هو مِن حَيثُ يُشارُ إليه بالإصبَعِ إعجاباً به و تنبيهاً عليه، و هذه عادتُهم في تسميةِ الشيءِ بما يَقَعُ عندَه، و بما له به عُلقةٌ.

و قد قالَ قومٌ: إنّ الراعيَ أرادَ أن يَقولَ: «يَداً» في مَوضِعِ إصبَعٍ؛ لأنّ اليدَ النعمةُ، فلَم يُمكِنْه، فعَدَلَ عن اليَدِ إلَى الإصبَعِ؛ لأنّها مِن اليَدِ.

۲۰۷ و في هذه الأخبارِ وجهٌ آخَرُ، و هو أوضَحُ مِن الوجهِ الأوّلِ و أشبَهُ بمَذهَبِ العربِ و تصرُّفِ مَلاحِنِ كلامِها[3]، و هو: أن يَكونَ الغرضُ في ذِكرِ الأصابِعِ[4] الإخبارَ عن تَيسُّرِ[5] تصريفِ القلوبِ و تقليبِها و الفِعلِ فيها عليه ـ جَلَّ و عَزَّ ـ و دخولِ ذلكَ تَحتَ قُدرتِه؛ أ لا تَرىٰ أنّهم يَقولونَ: «هذا الشيءُ في خِنصِري و إصبَعي و في يَدي و قَبضَتي»؟! كُلُّ ذلكَ إذا أرادوا وَصْفَه بالتيسيرِ و التسهيلِ و ارتفاعِ المشقّةِ فيه و المَؤونةِ.

و علىٰ هذا المعنىٰ يَتأوَّلُ المحقِّقونَ قولَه تَعالىٰ: ﴿وَ **الْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ**

---

۱. في «ج، ر»: «و الإصبع». و في المطبوع: «فإنّ الإصبع».

۲. في «ج، د، ص»: «به». و «الإصبع» تذكّر و تؤنّث. راجع: لسان العرب، ج ۸، ص ۱۹۲ (صبع).

۳. في «ج، د»: «كلامهم».

۴. في «الف، ب»: «الإصبع».

۵. في «ج» و المطبوع: «تيسير».

القِيامَةِ وَ السَّمواتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾[1]، فكأنّه صلّى اللّٰه عليه و آله لمّا أرادَ المُبالغةَ في وَصفِه بالقُدرةِ علىٰ تقليبِ القلوبِ و تصريفِها بغَيرِ مَشقّةٍ و لا كُلفةٍ قالَ: إنّها بَينَ أصابعِه، كنايةً عن هذا المعنىٰ و اختصاراً للّفظِ الطويلِ فيه[2].

و قد ذَكَرَ قومٌ في معنَى الأصابعِ ـ علىٰ تسليمِ أنّها المخلوقاتُ مِن اللحمِ و الدمِ؛ استظهاراً في الحُجّةِ علَى المُخالِفِ ـ وجهاً آخَرَ، و هو أنّه: لا يُنكَرُ أن يَكونَ القلبُ يَشتَمِلُ عليه جسمانِ علىٰ شَكلِ الإصبَعَينِ، يُحرِّكُه اللّٰهُ تَعالىٰ بهما، و يُقلِّبُه بالفِعلِ فيهما، و يَكونَ وجهُ تسميتهما[3] بالإصبَعَينِ مِن حَيثُ كانا علىٰ شَكلِهما. و الوجهُ في إضافتِهما إلَى اللّٰهِ تَعالىٰ ـ و إن كانَت جميعُ أفعالِه تُضافُ إليه بمعنَى المُلكِ و القُدرةِ ـ أنّه[4] لا يَقدِرُ علَى الفِعلِ فيهما و تحريكِهما مُنفرِدَينِ عمّا جاوَرَهما غيرُه تَعالىٰ، فقيلَ[5]: «إنّهما إصبَعانِ له» مِن حَيثُ اختَصَّ بالفِعلِ فيهما علىٰ هذا الوجهِ.

و هذا التأويلُ و إن كانَ دونَ ما تَقدَّمَه فالكلامُ يَحتَمِلُه، و لا بُدَّ مِن ذِكرِ القويِّ و الضعيفِ إذا كانَ في الكلامِ له[6] أدنَى احتمالٍ.

[تنزيهُ النبيِّ ﷺ عن تَجسُّمِ الصورةِ الجسمانيّةِ للّٰهِ تَعالىٰ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما معنَى الخبرِ المرويِّ عن النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله أنّه قالَ: «إنّ اللّٰهَ خَلَقَ آدَمَ علىٰ صورَتِه»[7]؟

۲۰۸

---

۱. الزمر (۳۹): ٦٧.
۲. في «ألف، ر»: «منه».
۳. في «ألف، ب»: «تسميتها». و في «ج»: «تشبيههما».
٤. في «د» و المطبوع: «لأنّه».
٥. في المطبوع: «و قيل».
٦. في «د»: – «له».
۷. مسند أحمد، ج ۲، ص ۲٤٤ و ۲۵۱ و ۳۲۳ و ٤۳٤ و ٤٦۳ و ۵۱۹؛ كتاب السنّة لابن أبي عاصم، ج ۱، ص ۲۲۸ ـ ۲۳۰، ح ۵۱٦ ـ ۵۲۱؛ فتح الباري، ج ۱۱، ص ۲.

أ وَ لَيسَ ظاهرُ هذا الخبرِ يَقتَضي التشبيهَ، و أنّ له[1] ـ تَعالىٰ عن ذلكَ[2] ـ صورةً؟

الجوابُ: قُلنا: قد قيلَ[3] في تأويلِ هذا الخبرِ إنّ الهاءَ في قولِه: «صورتِه» ـ إذا صَحَّ هذا الخبرُ ـ راجعةٌ إلىٰ آدَمَ عليه السلام دونَ اللّٰهِ تَعالىٰ، فكانَ المعنىٰ: أنّه تَعالىٰ خَلَقَه علَى الصورةِ التي قُبِضَ عليها، و أنّ حالَه لَم يَتغيَّرْ[4] في الصورةِ بزيادةٍ و لا نُقصانٍ، كما تَتغيَّرُ أحوالُ البشرِ.

و ذُكِرَ وجهٌ ثانٍ، و هو: أن يَكونَ الهاءُ راجعةً إلَى اللّٰهِ تَعالىٰ، و يَكونَ المعنىٰ: أنّه خَلَقَه علَى الصورةِ التي اختارَها و اجتَباها؛ لأنّ الشيءَ قد يُضافُ علىٰ هذا الوجهِ إلىٰ مُختارِه و مُصطَفيه.

و ذُكِرَ[5] أيضاً وجهٌ ثالثٌ، و هو: أنّ هذا[6] الكلامَ خَرَجَ علىٰ سببٍ معروفٍ؛ لأنّ الزُّهريَّ رَوىٰ عن الحَسَنِ أنّه كانَ يَقولُ: مَرَّ رسولُ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله برَجُلٍ مِن الأنصارِ و هو يَضرِبُ وجهَ غُلامٍ له، و يَقولُ: قَبَّحَ اللّٰهُ وجهَكَ و وجهَ مَن تُشبِهُه! فقالَ النبيُّ صلّى اللّٰه عليه و آله: «بئسَ ما قُلتَ؛ فإنّ اللّٰهَ خَلَقَ آدَمَ علىٰ صورتِه»؛ يعني علىٰ[7] صورةِ المضروبِ[8].

---

١. في المطبوع: «للّٰه».

٢. في «د» و المطبوع: + «علوّاً كبيراً».

٣. في «ر»: - «قد قيل».

٤. في «ل» و المطبوع: «لم تتغيّر».

٥. في «ج»: + «في هذا».

٦. في «ج»: - «هذا».

٧. في «ألف، ر، ص، ل»: - «على».

٨. التوحيد، ص ١٥٢، ح ١٠؛ و ص ١٥٣، ح ١١؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ١١٠؛ ح ١٢؛ كنز الفوائد، ص ٢٧٤؛ فتح الباري، ج ٥، ص ١٣٣؛ فتح المعين، ص ٣٥.

و يُمكِنُ في[١] الخبرِ وجهٌ رابعٌ، و هو أن يَكونَ المُرادُ: أنّ اللّهَ تَعالىٰ خَلَقَ آدَمَ، و خَلَقَ صورتَه؛ ليَنفيَ بذلكَ الشكَّ في أنّ تأليفَه مِن فِعلِ غيرِه، لأنّ التأليفَ مِن جنسِ مقدورِ البشرِ و الجواهرَ و ما شاكَلَها مِن الأجناسِ المخصوصةِ مِن الأعراضِ هي التي يَنفرِدُ[٢] القديمُ تَعالىٰ بالقُدرةِ عليها، فمُمكِنٌ[٣] قَبلَ النظَرِ أن تَكونَ[٤] الجواهرُ مِن فِعلِه و تأليفُها مِن فِعلِ غيرِه؛ أ لا تَرىٰ أنّا نَرجِعُ في العِلمِ بأنّ[٥] تأليفَ السماءِ مِن فِعلِه تَعالىٰ إلَى السمعِ؛ لأنّه لا دَلالةَ في العقلِ[٦] علىٰ ذلكَ؟ و نَرجِعُ في أنّ تأليفَ الإنسانِ مِن فِعلِه تَعالىٰ ـ في المَوضِعِ[٧] الذي يُستَدَلُّ به علىٰ أنّه عالِمٌ، مِن حَيثُ ظَهَرَ مِنه الفِعلُ المُحكَمُ ـ إلىٰ أن يُجعَلَ[٨] الكلامُ في أوّلِ إنسانٍ خَلَقَه اللّهُ تَعالىٰ[٩]؛ لأنّه لا يُمكِنُ أن يَكونَ مؤلِّفُه سِواه إذا كانَ هو أوّلَ الأحياءِ مِن المخلوقاتِ، فكأنّه عليه السلام أخبَرَ بهذه الفائدةِ الجليلةِ؛ و هو أنّ جواهرَ آدَمَ عليه السلام و تأليفَه مِن فِعلِ اللّهِ تَعالىٰ. ٢٠٩

و يُمكِنُ وجهٌ خامسٌ، و هو: أن يَكونَ المعنىٰ: أنّ اللّهَ تَعالىٰ أنشأه علىٰ هذه الصورةِ التي شوهِدَ عليها علىٰ سَبيلِ الابتداءِ، و أنّه لَم يَنتَقِلْ[١٠] إليها و يَتدرَّجْ كما جَرَتِ العادةُ في البشرِ.

---

١. في المطبوع: + «هذا».

٢. في «ر»: «يتفرّد». و في «د» و المطبوع: «تفرّد».

٣. في المطبوع: «فيمكن».

٤. في «ج، د»: «أن يكون».

٥. في المطبوع: «من أنّ» بدل «بأنّ».

٦. في «ج»: «العقول».

٧. في «د، ر»: «الموضوع».

٨. في «د، ر، ص، ل»: «أن نجعل».

٩. في «ألف، ر، ل»: - «اللّه تعالى». و في «ص»: - «اللّه».

١٠. في المطبوع: «لم ينقل».

و كُلُّ هذه الوجوهِ جائزةٌ في معنَى الخبرِ، و اللّٰهُ تَعالىٰ و رسولُه أعلَمُ بالمُرادِ.

[تنزيهُ النبيِّ صلى الله عليه وآله عن عقيدةِ الرؤيةِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما معنَى الخبرِ المرويِّ عن النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله أنّه قالَ: «تَرَونَ[1] رَبَّكم كما تَرَونَ القمرَ لَيلةَ البَدرِ، لا تُضامّونَ في رؤيتِه»[2]؟! و هذا خبرٌ مشهورٌ لا يُمكِنُ تضعيفُه و نسبتُه إلَى الشُّذوذِ.

الجوابُ: قُلنا: أمّا هذا الخبرُ فمطعونٌ عليه[3]، مقدوحٌ في راويهِ[4]؛ لأنّ[5] راويَه قَيسُ بنُ أبي حازمٍ، و قد كانَ خولِطَ[6] في آخرِ عُمرِه مع استمرارِه علىٰ روايةِ الأخبارِ، و هذا قَدحٌ لا شُبهةَ فيه؛ لأنّ كُلَّ خبرٍ مَرويٍّ عنه لا يُعلَمُ تأريخُه يَجِبُ أن يَكونَ مَردوداً، لأنّه لا يؤمَنُ[7] أن يَكونَ ممّا سُمِعَ منه في حالِ الِاختلالِ. و هذه طريقةٌ في قبولِ الأخبارِ و ردِّها يَنبَغي أن تَكونَ[8] أصلاً و مُعتَبَرةً[9] فيمَن عُلِمَ منه الجَرحُ[10] و لَم يُعلَمْ تأريخُ ما نُقِلَ[11] عنه.

١. في المطبوع: «سترون».
٢. المجازات النبويّة، ص ٤٧، ح ٢٧؛ عوالي اللآلي، ج ١، ص ٤٨، ح ٦٨. مسند أحمد، ج ٤، ص ٣٦٠؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٣٩؛ و ج ٦، ص ٤٨؛ و ج ٨، ص ١٧٩؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١١٤.
٣. في المطبوع: «و لا».
٤. في «ج، د»: «روايته».
٥. في «ر»: - «لأنّ». و في المطبوع: «فإنّ».
٦. في المطبوع: + «في عقله».
٧. في «د» و المطبوع: + «من».
٨. في «ج، ص» و المطبوع: «أن يكون».
٩. في المطبوع: + «معتبراً».
١٠. في «ألف، ر»: «فيه الخروج» بدل «منه الجرح».
١١. في المطبوع: «نقله».

علىٰ أنّ قَيساً[1] لَو سَلِمَ مِن هذا القَدحِ لَكانَ مطعوناً فيه مِن وجهٍ آخَرَ، و هو أنّ قَيسَ بنَ أبي حازمٍ كانَ مشهوراً بالنَّصبِ[2] لأميرِ المؤمنينَ ـ عليه صَلَواتُ اللّٰهِ و سَلامُه ـ و الِانحرافِ عنه، و هو الذي قالَ: رأيتُ عليَّ بنَ أبي طالبٍ عليه السلام علىٰ مِنبَرِ الكوفةِ يَقولُ: «اِنفِروا إلىٰ بقيّةِ الأحزابِ»، فبُغضُه[3] حتّىٰ[4] اليومِ في قَلبي[5]. إلىٰ غيرِ ذلكَ مِن تصريحِه بالمُناصَبةِ و المُعاداةِ. و هذا قادحٌ لا شَكَّ في عدالتِه.

۲۱۰

علىٰ أنّ للخبرِ وجهاً صحيحاً يَجوزُ أن يَكونَ محمولاً عليه إذا صَحَّ؛ لأنّ الرؤيةَ قد تَكونُ[6] بمعنَى العِلمِ، و هذا ظاهرٌ في اللُّغةِ؛ و يَدُلُّ عليه قولُه تَعالىٰ: ﴿أَ لَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعادٍ﴾[7]، و[8] ﴿أَ لَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحابِ الْفِيلِ﴾[9]، و قولُه تَعالىٰ: ﴿أَ وَ لَمْ يَرَ الْإِنْسانُ أَنَّا خَلَقْناهُ مِنْ نُطْفَةٍ﴾[10]. و قالَ[11] الشاعرُ[12]:

رأيتُ اللّٰـهَ إذ سَمّىٰ نِـزاراً　　　و أسكَنَهم بمَكّةَ قـاطِنينا[13]

---

۱. في «د»: «أنّه» بدل «أنّ قيساً». و في «ر»: «أنّ الخبر» بدله.
۲. في المطبوع: + «و المعاداة».
۳. في «ألف، ر»: «فبغضته».
٤. في «ج»: «إلى».
٥. الغارات، ص ٢٦؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٣، ص ١٦٦.
٦. في «ج، ر»: «يكون».
٧. الفجر (٨٩): ٦.
٨. في المطبوع: + «قوله».
٩. الفيل (١٠٥): ١.
١٠. يس (٣٦): ٧٧.
١١. في «ج، د، ص»: «قال» بدون واو العطف.
١٢. هو الكميت بن زيد الأسدي.
١٣. حكي عنه في: مروج الذهب، ج ٣، ص ٢٣١ (و فيه: «وجدت» بدل «رأيت»)؛ روض الجنان، ج ٨، ص ٣٨٦.

فيَجوزُ أن يَكونَ معنَى الخبرِ علىٰ هذا: أنّكم تَعلَمونَ رَبَّكم ضرورةً[١] كما تَعلَمونَ القمرَ لَيلةَ البَدرِ[٢] مِن غيرِ مَشقّةٍ و لا كَدِّ نظَرٍ.

و لَيسَ لأحَدٍ أن يَقولَ: إنّ الرؤيةَ إذا كانَت بمعنَى العِلمِ تَعدَّت إلىٰ مفعولَينِ، لا يَجوزُ الِاقتصارُ علىٰ أحَدِهما علىٰ مَذهَبِ أهلِ اللسانِ، و الرؤيةَ بالبصرِ[٣] تَتعدّىٰ إلىٰ مفعولٍ واحدٍ، فيَجِبُ أن يُحمَلَ الخبرُ مع فَقدِ المفعولِ الثاني علَى الرؤيةِ بالبصرِ.

و ذلكَ: أنّ العِلمَ عندَ أهلِ اللُّغةِ علىٰ ضربَينِ: عِلمِ يقينٍ و معرفةٍ، و الضربُ الآخَرُ يَكونُ بمعنَى الظنِّ و الحُسبانِ. و الذي[٤] هو بمعنَى اليقينِ لا يَتعدّىٰ إلىٰ أكثَرَ مِن مفعولٍ واحدٍ، و لهذا يَقولونَ: «عَلِمتُ زيداً» بمعنىٰ: عَرَفتُه، و تَيقَّنتُه. و لا يأتونَ بمفعولٍ ثانٍ. و إذا كانَ بمعنَى الظنِّ احتاجَ إلَى المفعولِ الثاني.

و قد قيلَ: لَيسَ يَمتَنِعُ أن يَكونَ المفعولُ الثاني في الخبرِ[٥] محذوفاً يَدُلُّ الكلامُ عليه، و إن لَم يَكُنْ مُصرَّحاً به.

٢١١ **فإن قيلَ:** يَجِبُ علىٰ تأويلِكم هذا أن يُساويَ أهلُ النارِ أهلَ الجَنّةِ في هذا الحُكمِ الذي هو المعرفةُ الضروريّةُ باللّٰهِ تَعالىٰ؛ لأنّ مَعارفَ جميعِ أهلِ الآخِرةِ عندَكم لا تَكونُ إلّا اضطراراً، و إذا[٦] ثَبَتَ أنّ الخبرَ بِشارةٌ للمؤمِنينَ دونَ الكافرينَ بَطَلَ تأويلُكم.

---

١. في المطبوع: «علماً ضروريّاً» بدل «ضرورة».
٢. في «ألف، ر، ص، ل»: – «ليلة البدر».
٣. في «ألف، ر»: + «قد».
٤. في «ج، د، ص، ل»: «فالذي».
٥. في «ج، ص»: – «في الخبر».
٦. في «د» و المطبوع: «فإذا».

قُلنا: البِشارةُ في هذا الخبرِ تَختَصُّ المؤمِنينَ[1] علَى الحقيقةِ؛ لأنّ الخبرَ بزَوالِ اليسيرِ مِن الأذىٰ لِمَن نعيمُه خالصٌ صافٍ يُعَدُّ بِشارةً، و مِثلُ ذلكَ لا يُعَدُّ بِشارةً فيمن[2] هو في غايةِ المكروهِ و نِهايةِ الألَمِ و العذابِ.

و أيضاً فإنّ عِلمَ أهلِ الجَنّةِ باللّٰهِ تَعالىٰ ضرورةً يَزيدُ في نَعيمِهم[3] و سُرورِهم؛ لأنّهم يَعلَمونَ بذلكَ أنّه تَعالىٰ يَقصِدُ بما يَفعَلُه[4] بهم[5] مِن النعيمِ، التعظيمَ و التبجيلَ، و أنّه يُديمُ ذلكَ و لا يَقطَعُه، و أهلُ النارِ إذا عَلِموه تَعالىٰ ضرورةً عَلِموا قصدَه إلىٰ إهانتِهم و الِاستخفافِ بهم و إدامةِ مكروهِهم و عذابِهم، فاختَلَفَ[6] العِلمانِ في بابِ البِشارةِ، و إنِ اتَّفَقا في أنّهما ضروريّانِ.

[في حديثِ نفي المَلَل عن اللّٰهِ تَعالىٰ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما معنَى الخبرِ الذي رواه أبو هُريرةَ عن النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله أنّه قالَ: «إنّ أحَبَّ الأعمالِ إلَى اللّٰهِ تَعالىٰ أدوَمُها و إن قَلَّ، فعَلَيكم مِن الأعمالِ بما تُطيقونَ؛ فإنّ اللّٰهَ لا يَمَلُّ حتّىٰ تَمَلّوا»[7]؟

الجوابُ: قُلنا: في تأويلِ هذا الخبرِ وجوهٌ[8]، كُلُّ واحدٍ منها يُخرِجُ كلامَه صلّى اللّٰه عليه و آله مِن حَيِّزِ الشُّبهةِ:

---

١. في «ب، ج»: «بالمؤمنين».
٢. في المطبوع: «لمن».
٣. في «د»: «نعمتهم».
٤. في «ج»: «فعله».
٥. في «ألف، د»: «لهم» و في «ج»: «به».
٦. في «ر»: «و اختلف».
٧. راجع: مسند أحمد، ج ٦، ص ١٢٢ و ٢٧٣؛ الزهد لابن المبارك، ص ٤٦٨، ح ١٣٢٩؛ ذكر أخبار أصفهان، ج ١، ص ١٥٢ و ٢٩٨؛ الترغيب و الترهيب، ج ٤، ص ١٢٨ و ١٢٩، ح ١ ـ ٤.
٨. في المطبوع: + «في».

أوّلها: أنّه أرادَ[1] نفيَ المَلَلِ عنه، و أنّه لا يَمَلُّ أبداً، فعَلَّقه بما لا يَقَعُ علىٰ سَبيلِ التبعيدِ، كما قالَ جَلَّ و عَزَّ: ﴿وَ لا يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الجَمَلُ فِى سَمِّ الخِياطِ﴾[2]. ۲۱۲

و كما قالَ الشاعرُ:

فإنّكَ سَوفَ تَحلُمُ أو تَناهىٰ[3] إذا ما شِبتَ أو شابَ الغُرابُ[4]

أرادَ: أنّكَ لا تَحلُمُ[5] أبداً.

فإن قيلَ: و مِن أينَ لكم أنّ الذي عَلَّقَه به لا يَقَعُ، حتّىٰ حَكَمتم بأنّه أرادَ نفيَ المَلَلِ علىٰ سَبيلِ التأبيدِ؟

قُلنا: معلومٌ أنّ المَلَلَ لا يَشمَلُ البشرَ في جميعِ اُمورِهم و أوطارِهم[6]، و أنّهم لا يَعرَونَ مِن حِرصٍ و رغبةٍ و أملٍ و طمعٍ، فلهذا جازَ أن يُعلَّقَ ما عَلِمَ تَعالىٰ[7] أنّه لا يَكونُ بمَلَلِهم[8].

و الوجهُ الثاني: أن يَكونَ المعنىٰ: أنّه تَعالىٰ لا يَغضَبُ عليكم فيَطرَحُكم و يُخليكم مِن فضلِه و إحسانِه حَتّىٰ تَترُكوا العملَ له، و تُعرِضوا عن سؤالِه و الرغبةِ في حاجاتِكم إلىٰ جودِه، فسَمَّى الفِعلَينِ مَلَلاً و إن لَم يَكونا علَى الحقيقةِ كذلكَ، علىٰ مَذهَبِ العربِ في تسميتِها الشيءَ بِاسمِ غيرِه إذا وافَقَ معناه مِن بعضِ

---

١. في «ج»: – «أراد».
٢. الأعراف (٧): ٤٠.
٣. في «ألف، ب، ج» و المطبوع: «تباهي».
٤. نسبه الحموي في خزانة الأدب، ص ١١٤ إلى النابغة.
٥. في المطبوع و بعض النسخ: «لا تحكم».
٦. في المطبوع: «أطوارهم».
٧. في «ج»: «اللّٰه». و في المطبوع: «اللّٰه تعالى».
٨. في المطبوع: «مللهم» بدون الباء الجارّة.

الوجوهِ؛ قال عَديُّ بنُ زيدٍ[١] العباديّ:

ثُمّ أضحَوا لَعِبَ الدهرُ بِهِمْ و كذاكَ الدهرُ يودي بالرِّجالْ[٢]

و قال عُبَيدُ بنُ الأبرَصِ الأسديُّ[٣]:

سائلْ بِنا حُجْرَ بنَ أُمِّ قَطامٍ[٤] إذ ظَلَّت بِهِ السُّمْرُ الذَّوابِلُ تَلعَبُ[٥]

فنَسَبَ اللَّعِبَ إلَى الدهرِ و القَنا تشبيهاً.

٢١٣

و قالَ ذو الرُّمّةِ[٦]:

و أبيَضَ مَوشِيَّ القَميصِ نَصَبتُهُ على خَصْرِ[٧] مِقْلاةٍ سَفيهٍ جَديلُها[٨]

---

١. في بعض المصادر الناقلة: «زياد». و الرجل هو «عديّ بن زيد بن حمّاد بن زيد العباديّ التميمي»، من شعراء الجاهليّة، من أهل الحيرة، و له مكانة في دولة كسرى و عند السلطان أنوشيروان و بعده عند ابنه هرمز. راجع: جمهرة أشعار العرب، ص ١٩؛ الشعر و الشعراء للدينوري، ج ١، ص ٢١٩؛ معجم المؤلّفين، ج ٦، ص ٢٧٤.

٢. حكي عنه أيضاً في: الأمالي للسيّد المرتضى رحمه اللّه، ج ١، ص ٤١؛ كشف المشكل، ج ١، ص ٣١٥؛ تأريخ مدينة دمشق، ج ٤٠، ص ١٢٣؛ حياة الحيوان، ج ٢، ص ٤٨٩؛ الأغاني، ج ٢، ص ١٣٥.

٣. «عبيد بن الأبرص بن عوف الأسدي» من مضر، شاعر من دهاة الجاهليّة و حكمائها، و هو أحد أصحاب المجمهرات المعدودة ـ طبقة ثانية عن المعلّقات ـ عاصر امرأ القيس، و له معه مناظرات و مناقضات، و عُمِّرَ طويلاً حتّى قتله النعمان بن المنذر. راجع: الشعر و الشعراء للدينوري، ج ١، ص ٢٥٩؛ الأعلام، ج ٤، ص ١٨٨.

٤. «حجر بن اُمّ قطام» هو حجر بن عمرو الكندي أبو امرئ القيس الشاعر، و إنّما نسبه إلى اُمّه سخريّة به. راجع: الأغاني، ج ٢٢، ص ٣٢٦ (الهامش).

٥. حكي عنه أيضاً في: الأمالي للسيّد المرتضى رحمه اللّه، ج ١، ص ٤١؛ جامع البيان، ج ١، ص ١٩١ (و فيه: «النواهل» بدل «الذوابل»).

٦. تقدّمت ترجمته في ص ١٨٢.

٧. في «د، ر» و بعض المصادر الناقلة: «ظهر».

٨. حكي عنه أيضاً في: الأمالي للسيّد المرتضى رحمه اللّه، ج ١، ص ٤٢؛ الزاهر في معاني كلمات الناس، ص ٢٩٥؛ أساس البلاغة، ص ٤٤٥ (و فيه: «إلى جنب» بدل «على خصر»)؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٩٩.

فسَمّى اضطرابَ زِمامِها سَفَهاً؛ لأنّ السفهَ في الأصلِ هو الطيشُ و سرعةُ الاضطرابِ و الحركةِ، و إنّما وَصَفَ ناقتَه بالذكاءِ و النشاطِ.

و الوجهُ الثالثُ: أن يَكونَ المعنىٰ: أنّه تَعالىٰ لا يَقطَعُ عنكم خَيرَه و نائلَه حتّى تَمَلّوا مِن سؤالِه، ففِعلُهم مَلَلٌ علَى الحقيقةِ، و سُمّيَ فِعلُه تَعالىٰ مَلَلاً ـ و لَيسَ علَى الحقيقةِ كذلكَ ـ لِلازدواجِ و التشاكُلِ في الصورةِ، و إن كانَ المعنىٰ مُختَلِفاً. و مِثلُ هذا[1] قولُه تَعالىٰ: ﴿فَمَنِ اعْتَدىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدىٰ عَلَيْكُمْ﴾[2]، و ﴿جَزاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها﴾[3]. و مِثلُه[4] قولُ الشاعرِ[5]:

ألا لا يَجهَلنْ أحَدٌ عَلَينا فنَجهَلَ فَوقَ جَهلِ الجاهلينا[6]

و إنّما أرادَ المُجازاةَ علَى الجهلِ؛ لأنّ العاقلَ لا يَفخَرُ بالجهلِ، و لا يَتمدَّحُ به.

و اعلَمْ أنّ لهذه الأخبارِ المُضافةِ إلَى النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله ـ ممّا يَقتَضي ظاهرُه[7] تشبيهاً للّٰهِ تَعالىٰ بخَلقِه، أو تَجويراً[8] له في حُكمِه، أو إبطالاً لأصلٍ عقليٍّ[9] ـ نظائرَ كثيرةً، و إن كانَت لا تَجري في الشهرةِ مَجرىٰ ما ذَكرناه. و متىٰ تَقصَّينا الكلامَ علىٰ جميعِ ذلكَ طالَ الكتابُ جِدّاً، و خَرَجَ عن الغرضِ المقصودِ به؛ لأنّا شَرَطنا

---

١. في المطبوع: «و مثله». بدل «و مثل هذا».
٢. البقرة (٢): ١٩٤.
٣. الشورى (٤٢): ٤٠.
٤. في «ألف»: «و مثل». و في «ج»: – «و مثله».
٥. هو «عمرو بن كلثوم التغلبي».
٦. حُكي أيضاً في: الأمالي للسيّد المرتضى رحمه اللّٰه، ج ١، ص ٤٢؛ و ج ٤، ص ٥٦؛ كشف المشكل، ج ٤، ص ٢٧٨؛ حياة الحيوان الكبرى، ج ١، ص ٢٨٦.
٧. في «ر» و المطبوع: «ظاهرها».
٨. في «د، ر، ل»: «تجويزاً». و في المطبوع: «جوراً».
٩. في «ج»: + «له».

أن لا نَتكلَّمَ و [١] نَتأوَّلَ فيما يُضافُ إلَى الأنبياءِ عليهم السلام مِن المَعاصي إلّا علىٰ آيةٍ [٢] مِن الكتابِ أو خبرٍ معلومٍ أو مشهورٍ يَجري في شُهرتِه مَجرَى المعلومِ، و فيما ذَكرناه بلاغٌ و كفايةٌ. و نَحنُ نَبتدئُ بالكلامِ [٣] علىٰ ما يُضافُ إلَى الأئـمّةِ عـليهم السلام ممّا ظَنَّ ظانّونَ [٤] أنّه قبيحٌ، و نُرتِّبُ ذلكَ كما رَتَّبناه في الأنبياءِ عليهم السلام، و مِن اللّٰهِ نَستَمِدُّ حُسنَ المَعونةِ و التوفيقِ [٥].

---

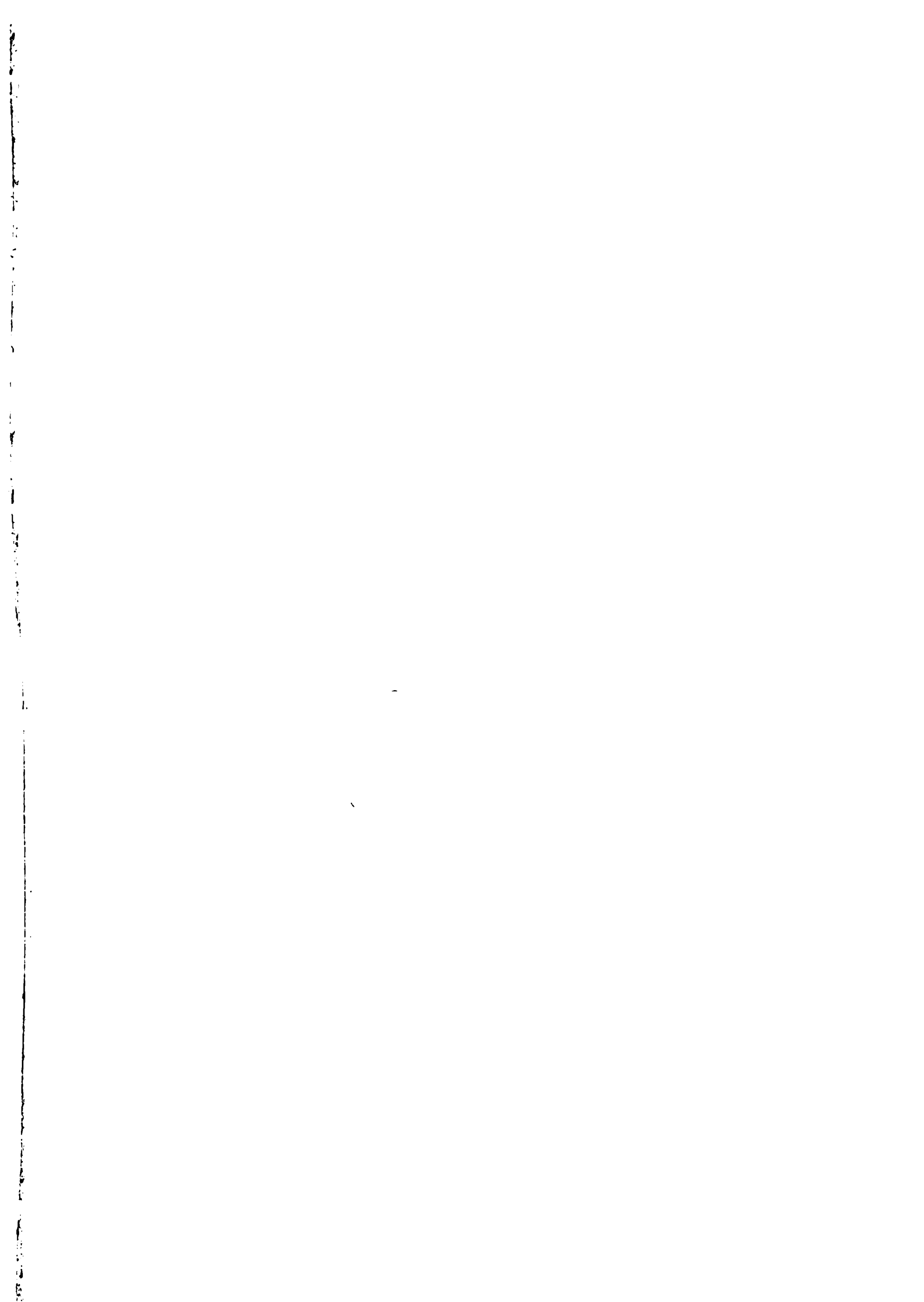
١. في المطبوع: + «لا».

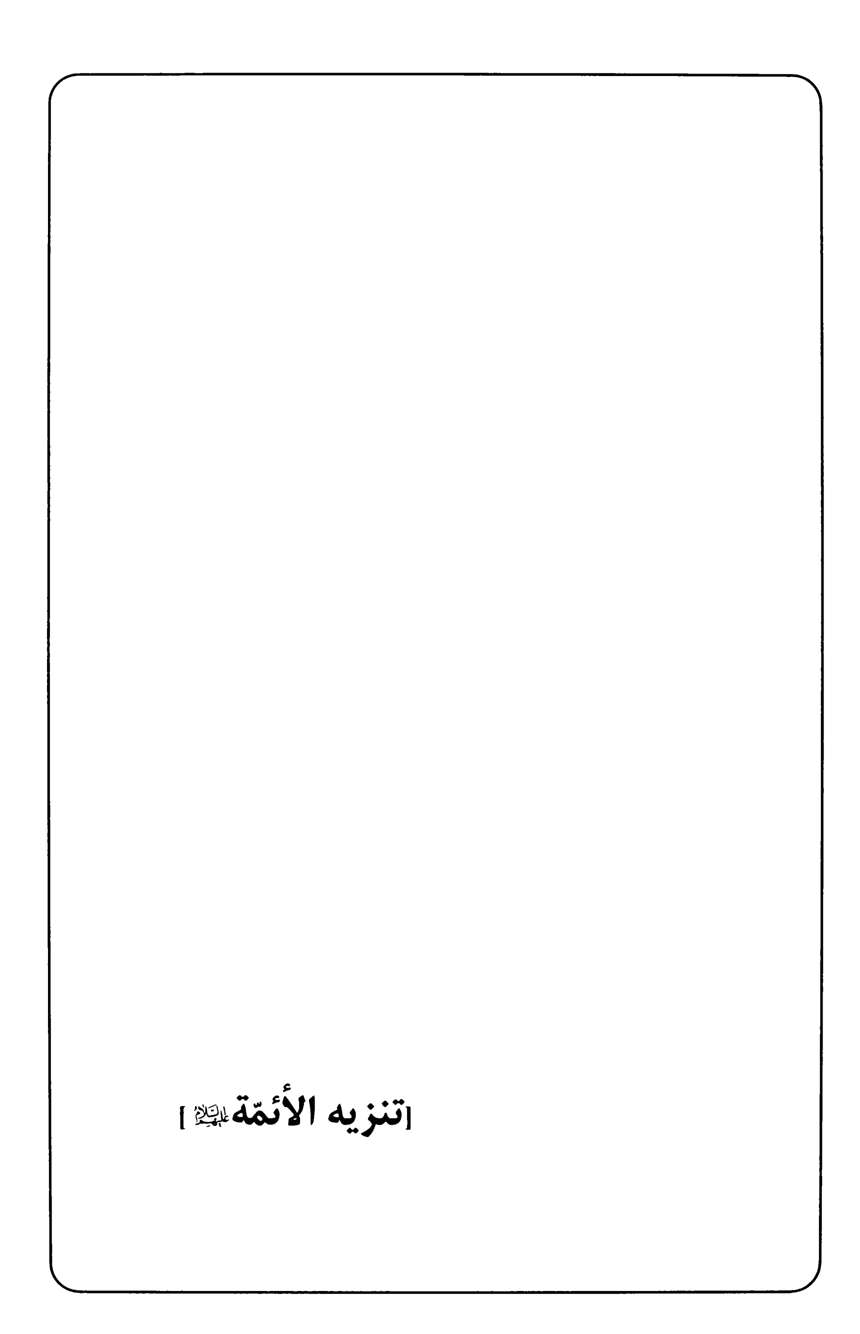
٢. في المطبوع: «أنّه».

٣. في «ل» و المطبوع: «الكلام» بدون الباء الجارّة.

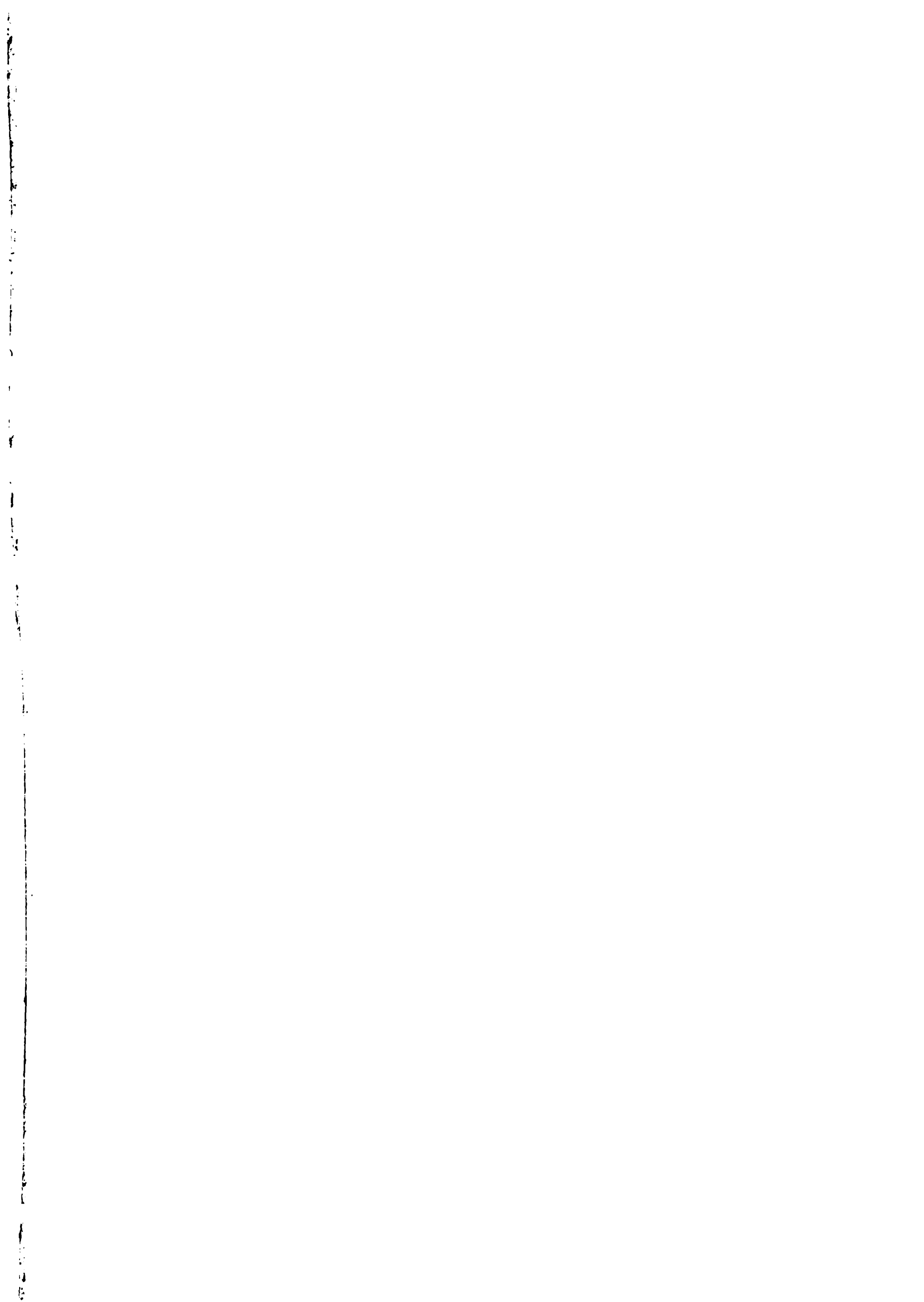
٤. في «د، ر»: «الظانّون».

٥. في «د»: + «بسم اللّه الرحمن الرحيم». و في المطبوع: + «تنزيه الأئمّة عليهم السلام».





[تنزيه الأئمّة عليهم السلام]



[١]

أمير المؤمنينَ عليّ بن أبي طالبعليه السلام

[حولَ نصّ النبيّ صلى الله عليه و آله علىٰ خِلافةِ عليّ عليه السلام]

مسألةٌ[١]: إن قالَ قائلٌ: إذا كانَ مِن مَذهَبِكم[٢] ـ مَعشَرَ القائلينَ بالنصِّ ـ أنّ النبيَّ صلّى اللّٰه عليه و آله نَصَّ علىٰ[٣] أميرِ المؤمنينَ عليه السلام بالخِلافةِ بَعدَه، و فَوَّضَ إليه أمرَ أُمّتِه، فما بالُه لَم يُنازِعِ المُتآمِرينَ[٤] بَعدَ النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله في الأمرِ الذي وُكِلَ إليه و عُوِّلَ في تدبيرِه عليه؟

أ وَ لَيسَ هذا منه[٥] إغفالًا لواجبٍ لا يَسوغُ إغفالُه؟

فإن قلتم: إنّه لَم يَتمكَّنْ مِن ذلكَ، فألا[٦] أعذَرَ[٧] و أبلىٰ و اجتَهَدَ؛ فإنّه إذا لَم يَصِلْ إلىٰ مُرادِه بَعدَ الإعذارِ و الِاجتهادِ كانَ معذوراً؟

أ وَ لَيسَ هو عليه السلام الذي حارَبَ أهلَ البَصرةِ و فيهم زَوجةُ رسولِ اللّٰـهِ

---

١. في «ألف»: - «مسألة».

٢. في «ل» و المطبوع: + «يا».

٣. في المطبوع: + «عليّ بن أبي طالب».

٤. في المطبوع: + «من».

٥. في «د»: - «منه».

٦. في المطبوع: «فهلّا».

٧. في «د»: + «و أنذر و أنكر».

صلّى اللّٰه عليه و آله و طَلحةُ و الزُّبَيرُ، و مكانُهما مِن الصُّحبةِ و الاختصاصِ و التقدُّمِ مكانُهما، و لَم يَحشِمْه ظَواهِرُ هذه الأحوالِ مِن كشفِ القِناعِ في حربِهم حتّىٰ أتى[1] علىٰ نُفوسِ أكثَرِ[2] أهلِ العسكرِ؟ و هو المُحارِبُ لأهلِ صِفّينَ مَرّةً بَعدَ أُخرىٰ مع تَخاذُلِ أصحابِه و تَواكُلِ أنصارِه؟ و أنهّ كانَ في أكثَرِ مَقاماتِه تلكَ و مَواقفِه[3] لا يَغلِبُ في ظنِّه الظفَرُ، و لا يَرجو لضَعفِ مَن معه النصرَ[4]، و كانَ عليه السلام مع ذلكَ كُلِّه مُصمِّماً ماضياً قُدُماً لا تأخُذُه في اللّٰهِ لَومةُ لائم، و قد وَهَبَ نفسَه و مالَه و ولدَه للّٰهِ تَعالىٰ[5]، و رَضيَ بأن يَكونَ دونَ الحَقِّ ـ إمّا جَريحاً أو قَتيلاً ـ فكَيفَ لَم يَظهَرْ منه بعضُ هذه الأُمورِ مع مَن تَقدَّمَ، و الحالُ عندَكم واحدةٌ؟! بل لَو قُلنا: «إنّها كانَت أغلَظَ و أفحَشَ» لَأصبنا[6]؛ لأنّها كانَت مفتاحَ الشرِّ و رأسَ[7] الخِلافِ و سببَ التبديلِ و التغييرِ.

216

و بَعدُ: فكَيفَ لَم يَقنَعْ بالكَفِّ عن النكيرِ[8] و العُدولِ عن المُكاشَفةِ و المُجاهَرةِ حتّىٰ بايَعَ القومَ، و حَضَرَ مَجالسَهم، و دَخَلَ في آرائهم[9]، و صَلّىٰ مُقتَدياً بهم، و أخَذَ عطيّتَهم، و نَكَحَ[10] سَبيَّهم، و أنكَحَهم، و دَخَلَ في الشورَى التي هي عندَكم مَبنيّةٌ علىٰ غيرِ تقوًى؟!

---

١. في «ألف، ر»: «الرسول» بدل «رسول اللّٰه».

٢. في «ج»: «أكثر نفوس» بدل «نفوس أكثر».

٣. في المطبوع: «و موقفه».

٤. في «ج، د»: «النصرة».

٥. في «د» و المطبوع: «لخالقه».

٦. في «ألف، ج، ر»: - «لأصبنا».

٧. في «ج، د» و المطبوع: «و أُسّ».

٨. في المطبوع: «التفكير».

٩. في المطبوع: «رأيهم».

١٠. في المطبوع: + «من».

فما الجوابُ عن جميعِ ذلكَ؟ أذكُروه؛ فإنّ الأمرَ فيه[١] مُشتَبِهٌ و الخَطبَ مُلتَبِسٌ.

الجوابُ: قُلنا له[٢]: أمّا الكلامُ علىٰ ما تَضمَّنَه هذا السؤالُ فهو ممّا يَختَصُّ[٣] الكلامَ في الإمامةِ، و قد استَقصَيناه في كتابِنا المعروفِ بـ«الشافي في الإمامة»، و بَسَطنا القولَ[٤] في هذه الأبوابِ و نَظائرِها بَسطاً يُزيلُ الشُّبهةَ و يوضِحُ الحُجّةَ؛ لكنّنا[٥] لا نُخلي هذا الكتابَ ـ مِن حَيثُ تَعلَّقَ غرضُه بهذه المَواضِعِ ـ مِن إشارةٍ إلىٰ طريقةِ الكلامِ فيها، فنَقولُ:

قد بيّنّا[٦] في صدرِ هذا الكتابِ أنّ الأئمّةَ عليهم السلام معصومونَ مِن كبائرِ الذُّنوبِ و صغائرِها، و اعتَمَدنا في ذلكَ علىٰ دليلٍ عقليٍّ لا يَدخُلُه احتمالٌ و لا تأويلٌ[٧]؛ فمتىٰ وَرَدَ عن أحَدِهم عليهم السلام فِعلٌ له ظاهرُ الذنبِ وَجَبَ أن نَصرِفَه[٨] عن ظاهرِه و نَحمِلَه علىٰ ما يُطابِقُ موجَبَ الدليلِ العقليِّ فيهم، كما فَعَلنا مِثلَ ذلكَ في مُتَشابِهِ القُرآنِ المُقتَضي ظاهرُه ما لا يَجوزُ عَلَى اللّٰهِ تَعالىٰ و ما لا يَجوزُ علىٰ نبيٍّ مِن أنبيائه[٩] عليهم السلام.

و إذا ثَبَتَ أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام إمامٌ فقَد ثَبَتَ بالدليلِ العقليِّ أنّه معصومٌ

---

١. في «د»: - «فيه».

٢. في «ج»: - «له».

٣. خَصَّهُ و اختصّه: أفرده به دون غيره. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٤ (خصص).

٤. في المطبوع: + «فيه».

٥. في «ج» و المطبوع: «لكنّا».

٦. في «ألف، ر»: «قد رتّبنا».

٧. في «د» و المطبوع: + «بشيء».

٨. في «ألف، ج»: «أن يتصرّف». و في «ر»: «أن ينصرف».

٩. في «ج، د»: «الأنبياء».

مِن[1] الخطإ و الزلَلِ، فلابُدَّ مِن حَملِ جميعِ أفعالِه عليه السلام علىٰ جِهاتِ الحُسنِ و نفيِ القبيحِ عن كُلِّ واحدٍ منها[2]، و ما كانَ منها له[3] ظاهرٌ يَقتَضي الذنبَ عَلِمنا في الجُملةِ أنّه علىٰ غيرِ ظاهرِه؛ فإن عَرَفنا وجهَه علَى التفصيلِ ذَكرناه، و إلّا كَفانا في تكليفِنا أن نَعلَمَ أنّ الظاهرَ معدولٌ عنه، و أنّه لا بُدَّ مِن وجهٍ فيه يُطابِقُ ما تَقتَضيه الأدلّةُ. ۲۱۷

و هذه الجُملةُ كافيةٌ في جميعِ المُشتَبِهةِ مِن أفعالِ الأئمّةِ عليهم السلام و أقوالِهم، و نَحنُ[4] نَزيدُ عليها فنَقولُ: إنّ اللّٰهَ تَعالىٰ لَم يُكلِّفْ[5] إنكارَ المُنكَرِ ـ سَواءٌ اختَصَّ بالمُنكِرِ أو تَعدّاه إلىٰ غيرِه[6] ـ إلّا بشُروطٍ معروفةٍ أقواها التمكُّنُ، و أنْ لا يَغلِبَ في ظَنِّ المُنكِرِ أنّ إنكارَه يؤدّي إلىٰ وقوعِ ضررٍ به لا يُتحمَّلُ مِثلُه، و أنْ لا يُخافَ في إنكارِه مِن وقوعِ ما هو أفحَشُ منه و أقبَحُ مِن المُنكَرِ.

و هذه شُروطٌ قد دَلَّتِ الأدلّةُ عليها، و وافَقَنا المُخالِفونَ لنا في[7] الإمامةِ فيها. و إذا كانَ ما ذَكرناه مُراعًى في وجوبِ إنكارِ المُنكَرِ، فمِن أينَ أنّ أميرَ المؤمِنينَ عليه السلام كانَ مُتمكِّناً مِن المُنازَعةِ في[8] حقِّه و المُجاذَبةِ[9]؟ و ما المُنكَرُ مِن أن

---

١. في المطبوع: «عن».
٢. في المطبوع: «منهما».
٣. في «ج، د»: – «له».
٤. في «د، ر»: «نحن» بدون واو العطف.
٥. في «د»: «لا يكلّف».
٦. في المطبوع: + «و لا يتعدّاه».
٧. في «د»: + «باب».
٨. في «ألف، د، ر»: «على».
٩. في المطبوع: «و المحاربة».

يَكونَ عليه السلام خائفاً متىٰ نازَعَ و جاذَبَ[١] مِن ضررٍ عظيمٍ يَلحَقُه في نفسِه و ولدِه و شيعتِه؟ ثُمَّ ما المُنكَرُ مِن أن يَكونَ خائفاً في الإنكارِ مِن ارتدادِ القومِ عن الدينِ و خُروجِهم عن الإسلامِ و نَبذِهم شِعارَ الشريعةِ، فرأىٰ أنّ الإغضاءَ أصلَحُ في الدينِ، مِن حَيثُ[٢] كانَ يَجُرُّ الإنكارُ ضرراً فيه لا يُتَلافىٰ؟

فإن قيلَ: ما[٣] يُمنَعُ مِن أن يَكونَ إنكارُ المُنكَرِ مشروطاً بما ذَكرتم، إلّا أنّه لا بُدَّ لِارتفاعِ التمكُّنِ و خوفِ الضررِ علَى[٤] الدينِ و النفسِ مِن أماراتٍ لائحةٍ ظاهرةٍ يَعرِفُها كُلُّ أحَدٍ، و لَم يَكُن هناكَ شَيءٌ مِن أماراتِ الخوفِ و علاماتِ وقوعِ الفَسادِ في الدينِ. و علىٰ هذا فلَيسَ يَنفَعُكم[٥] الجُملةُ التي ذَكرتُموها؛ لأنّ التفصيلَ لا يُطابِقُها.

قُلنا: أوّلُ ما نَقولُه[٦]: إنّ الأماراتِ التي يَغلِبُ معها الظنُّ بأنّ إنكارَ المُنكَرِ يؤدّي إلَى الضرَرِ إنّما يَعرِفُها مَن شَهِدَ الحالَ و حَضَرَها، و أثَّرَت في ظنِّه، و لَيسَت ممّا يَجِبُ أن يَعلَمَها الغائبونَ عن تلكَ المَشاهِدِ[٧] و مَن أتىٰ بَعدَ تلكَ الحالِ بالسِّنينَ المُتَطاوِلةِ. و لَيسَ مِن حَيثُ لَم تَظهَرْ[٨] لنا تلكَ الأماراتُ و لَم نُحِطْ بها عِلماً يَجِبُ القطعُ علىٰ أنّ[٩] مَن شَهِدَ تلكَ الحالَ لَم تَكُن ظاهرةً له[١٠]؛ فإنّا نَعلَمُ أنّ للمُشاهِدِ ٢١٨

---

١. في «ج»: «ممّن نازعه و جاذبه» بدل «متى نازع و جاذب». و في المطبوع: «و حارب» بدل «و جاذب».
٢. في «ج»: «إذ» بدل «من حيث».
٣. في المطبوع: «فما».
٤. في «ألف» و المطبوع: «عن».
٥. في «ر» و المطبوع: «تنفعكم».
٦. في «ج: «نقول».
٧. في «ألف، د»: «المشاهدة».
٨. في «د، ر»: «لم يظهر».
٩. في المطبوع: – «أنّ».
١٠. في «ج»: «له ظاهرة» بدل «ظاهرة له».

و حضورِه مَزيّةً في هذا البابِ لا يُمكِنُ دفعُها.

و العاداتُ تَقتَضي بأنّ الحالَ علىٰ ما ذَكرناه؛ فإنّا نَجِدُ كثيراً ممّن يَحضُرُ مَجالِسَ الظَلَمةِ مِن المُلوكِ يَمتَنِعُ مِن إنكارِ بعضِ ما يَجري بحَضرتِهم مِن المَناكيرِ، و رُبَّما أنكرَ ما يَجري مَجراه في الظاهرِ، فإذا[1] سُئلَ عن سببِ إغضائه و كفِّه ذَكَرَ أنّه خافَ لأمارةٍ ظَهَرَت له، و لا يَلزَمُه أن تَكونَ[2] تلكَ الأمارةُ ظاهرةً لكُلِّ أحَدٍ حتّىٰ يُطالَبَ بأن يُشارِكَه في الظنِّ و الخوفِ كُلُّ مَن عَرَفَه؛ بَل رُبَّما كانَ معه في ذلكَ المَقامِ مَن لا يَغلِبُ علىٰ ظنِّه مِثلُ ما غَلَبَ علىٰ ظنِّه، مِن حَيثُ اختصَّ بالأمارةِ دونَه.

ثُمَّ قد ذَكرنا في كتابِنا في الإمامةِ ـ مِن أسبابِ الخوفِ و أماراتِ الضرَرِ التي تَناصَرَت بها الرواياتُ، و وَرَدَت مِن الجِهاتِ المُختَلِفةِ ـ ما فيه مَقنَعٌ للمُتأمِّلِ، و أنّه عليه السلام غولِطَ في الأمرِ، و سوبِقَ إليه، و انتُهِزَت غِرّتُه، و اغتُنِمَت الحالُ التي كانَ فيها مُتَشاغِلاً بتجهيزِ النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله، و سَعَى[3] القومُ إلىٰ سقيفةِ بَني ساعدةَ، و جَرىٰ لهم فيها مع الأنصارِ ما جرىٰ، و تَمَّ لهم عليهم[4] ـ لِما[5] اتَّفَقَ مِن بَشيرِ بنِ سَعدٍ[6] ـ ما تَمَّ، و أظهَروا بما[7] تَوجَّهَ لهم مِن قَهرِهم الأنصارَ[8] أنّ الإجماعَ

---

١. في «ج»: «فإن».
٢. في «ج، د»: «أن يكون».
٣. في «ج»: «و سبق».
٤. في «ج» و المطبوع: «عليه».
٥. في المطبوع: «كما».
٦. «بشير بن سعد» كان رئيس الخزرج بعد سعد بن عبادة، و قتل في إمارة أبي بكر باليمن، و هو أوّل من بايع أبا بكر في غائلة البيعة. و قيل: بايع هو بعد عمر. راجع: الجرح و التعديل، ج ٢، ص ٣٧٤، الرقم ١٤٤٩؛ تهذيب الكمال، ج ٤، ص ١٦٦، الرقم ٧١٨.
٧. في المطبوع: «و ظهر و إنّما» بدل «و أظهروا بما».
٨. في المطبوع: + «ما توجّه».

قد انعَقَدَ علَى البيعةِ، و أنّ الرضا وَقَعَ مِن[١] جميعِ الأُمّةِ. و روسِلَ أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام و مَن تأخَّرَ معه مِن بَني هاشمٍ و غيرِهم مُراسَلَة مَن تَلزَمُهم[٢] بَيعةٌ قد تَمَّت و وَجَبَت؛ لا خَيارَ فيها لأحَدٍ، و لا رأيَ في التوقُّفِ عنها لِذي رأيٍ. ثُمَّ تَهدَّدوه علَى التأخُّرِ، و تارةً[٣] يُقالُ له: «لا تَقُم[٤] مَقامَ مَن يُظَنُّ به الحسدُ لِابنِ عمِّه» إلىٰ ما شاكَلَ ذلكَ مِن الأقوالِ و الأفعالِ التي تَقتَضي التكفُّلَ و التشبُّثَ[٥]، و تَدُلُّ[٦] علَى التصميمِ و التتميمِ[٧]. و هذه أماراتٌ ـ بل دَلالاتٌ ـ تَدُلُّ علىٰ أنّ الضرَرَ في مُخالَفةِ القومِ شديدٌ.

٢١٩ و بَعدُ: فإنّ الذي نَذهَبُ إليه مِن سببِ التقيّةِ و الخوفِ ممّا لا بُدَّ منه إذا فَرَضوا أنّ مَذهَبَنا في النصِّ صحيحٌ؛ لأنّه إذا كانَ النبيُّ صلّى اللّٰه عليه و آله قد نَصَّ علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام بالإمامةِ في مَقامٍ بَعدَ مَقامٍ و بكلامٍ لا يَحتَمِلُ التأويلَ. ثُمَّ رَأَى المنصوصُ عليه أكثَرَ الأُمّةِ ـ بَعدَ الوفاةِ بِلا فَصلٍ ـ أقبَلوا يَتَنازَعونَ الأمرَ تَنازُعَ مَن لَم يُعهَدْ إليه بشَيءٍ فيه[٨] و لا سَمِعَ[٩] علَى الإمامةِ نَصّاً؛ لأنّ المُهاجِرينَ قالوا: نَحنُ أحَقُّ بالأمرِ؛ لأنّ الرسولَ[١٠] صلّى اللّٰه عليه و آله مِنّا و لِكَيتَ و كَيتَ. و قالَ

---

١. في «د»: + «بين».
٢. في «ألف، ب، ج»: «يلزمهم».
٣. في المطبوع: «فتارة».
٤. في «ج»: + «نفسك».
٥. في «ر»: «التسبّب». و في المطبوع: «التثبّت». و «التشبّث»: التعلّق بالشيء و لزومه، و شدّةُ الأخذ به. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ١٥٨ (شبث).
٦. في «ألف، د»: «و يدلّ».
٧. في «ج، د»: «و التتمّم».
٨. في «د»: - «فيه».
٩. في «ألف، ب، ج» و المطبوع: «و لا يسمع».
١٠. في «ج»: «رسول اللّٰه» بدل «الرسول».

الأنصارُ: نَحنُ آوَيناه و نَصرناه، فمِنّا أميرٌ و منكم أميرٌ. هذا، و النصُّ لا يُذكَرُ فيما بَينَهم، و معلومٌ أنّ الزمانَ لَم يَبعُدْ فيَتَناسَوه، و مِثلُه لا يُتَناسىٰ. فلَم يَبقَ إلّا أنّهم عَمِلوا علَى التصميمِ، و وَطَّنوا نُفوسَهم[١] علَى التجليحِ[٢]، و أنّهم لَم يَستَجيزوا الإقدامَ علىٰ خِلافِ الرسولِ صلّى اللّٰه عليه و آله في أجَلِّ أوامِرِه و أوثَقِ عُهودِه و التظاهُرِ بالعُدولِ عمّا أكَّدَه و عَقَدَه إلّا لداعٍ قويٍّ و أمرٍ عظيمٍ يُخافُ فيه مِن عظيمِ الضرَرِ، و يُتوقَّعُ منه شديدُ الفتنةِ. فأيُّ طمعٍ يَبقىٰ في نُزوعِهم بوَعظٍ أو تذكيرٍ[٣]؟ و كَيفَ يَطمَعُ في قبولِ وعظِه و الرجوعِ إلىٰ تبصيرِه[٤] و إرشادِه مَن رآهم لَم يَتَّعِظوا بوَعظِ مُخرِجِهم[٥] مِن الضلالةِ و مُنقِذِهم[٦] مِن الجهالةِ؟ و كَيفَ لا يَتَّهِمُهم علىٰ نفسِه و دينِه مَن رأىٰ فِعلَهم بسيِّدِهم و سيِّدِ الناسِ أجمعينَ فيما عَهِدَه و أرادَه و قَصَدَه؟ و هل يُمَكِّنُ[٧] عاقلٌ بَعدَ هذا أن يَقولَ: أيُّ أمارةٍ للخوفِ ظَهَرَت؟!

اللّهُمَّ إلّا أن يَقولوا: إنّ القومَ ما خالَفوا نَصّاً، و لا نَبَذوا[٨] عهداً، و أنّ كُلَّ ذلكَ تَقَوُّلٌ منكم عليهم لا حُجّةَ فيه، و دعوًى لا بُرهانَ عليها؛ فتَسقُطُ حينئذٍ المسألةُ مِن أصلِها، و يَصيرُ تقديرُها: إذا كانَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام غيرَ منصوصٍ عليه بالإمامةِ و لا مغلوبٍ علَى الخِلافةِ، فكَيفَ لَم يُطالِبْ بها و[٩] يُنازِعْ فيها؟! و معلومٌ

---

١. في «د»: «أنفسهم».
٢. «التجليح»: شدّة الإقدام و التصميم في الأمر و المُضيّ. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٤٢٤ (جلح).
٣. في المطبوع: «و تذكير».
٤. في «ج»: «مقصده». و في المطبوع: «تبصّره».
٥. في المطبوع: «يخرجهم».
٦. في المطبوع: «و ينقذهم».
٧. في المطبوع: «يتمكّن».
٨. في «ج»: «و لا نقضوا».
٩. في «ب» و المطبوع: + «لم».

أنّه لا مسألةَ في أنْ[١] لَم يُطالِبْ بما لَيسَ له و لَم يُجعَلْ إليه، و إنّما المسألةُ في أن: لِمَ[٢] لَم يُطالِبْ بما جُعِلَ إليه؟ و إذا فَرَضنا أنّ ذلكَ إليه جاءَ منه كُلُّ الذي ذَكرناه.

٢٢٠ ثُمَّ يُقالُ لهم: إذا سَلَّمتم أنّ وجوبَ[٣] إنكارِ المُنكَرِ مشروطٌ بما ذَكرناه مِن الشروطِ، فلِمَ أنكَرتم أن يَكونَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام إنّما أحجَمَ عن المُجاهَرةِ بالإنكارِ لأنّ شُروطَ إنكارِ المُنكَرِ لَم تَتكامَلْ؛ إمّا لأنّه كانَ خائفاً علىٰ نفسِه، أو علىٰ مَن يَجري مَجرىٰ نفسِه، أو مُشفِقاً مِن وقوعِ ضررٍ في الدينِ هو أعظَمُ ممّا أنكَرَه[٤]؟! و ما المانعُ مِن أن يَكونَ الأمرُ جَرىٰ علىٰ ذلكَ؟

فإن قالوا: لأنّ[٥] أماراتِ الخوفِ لَم تَظهَرْ.

قُلنا: و أيُّ أمارةٍ للخوفِ هي أقوىٰ مِن الإقدامِ علىٰ خِلافِ الرسولِ[٦] صلّى اللّٰه عليه و آله في أوثَقِ عهودِه و أقوىٰ عقودِه، و الِاستبدادِ[٧] بأمرٍ لا حَظَّ لهم فيه؟ و هذه الحالُ تَخرُجُ مِن أن تَكونَ أمارةً في ارتفاعِ الحِشمةِ[٨] مِن القبيحِ إلىٰ أن تَكونَ دَلالةً، و إنما يَسوغُ أن يُقالَ: لا أمارةَ هناكَ تَقتَضي الخوفَ و تدعو إلىٰ سوءِ الظنِّ إذا فَرَضنا أنّ القومَ[٩] كانوا علىٰ أحوالِ السلامةِ مُتَضافِرينَ مُتَناصِرينَ مُتَمسِّكينَ بأوامِرِ الرسولِ صلّى اللّٰه عليه و آله جارينَ علىٰ سُنّتِه و طريقتِه، فلا يَكونُ لِسوءِ الظنِّ

---

١. في «د» و المطبوع: + «من».
٢. في «ألف، ج»: – «لم».
٣. في «ألف، ر»: – «وجوب».
٤. في «ج»: «ينكره».
٥. في المطبوع: «إنّ».
٦. في «ج» و المطبوع: «رسول اللّٰه» بدل «الرسول».
٧. في «ج، د»: «والاستبدال».
٨. في «ر»: «الحشيمة».
٩. في المطبوع: + «إذا».

عليهم مَجالٌ، و لا للخوفِ[١] مِن جهتِهم طريقٌ. فأمّا إذا فَرَضنا أنّهم دَفَعوا النصَّ الظاهرَ، و خالَفوه، و عَمِلوا بخِلافِ مُقتَضاه، فالأمرُ حينئذٍ مُنعَكِسٌ مُنقَلِبٌ، و حُسنُ الظنِّ لا وجهَ له، و سوءُ الظنِّ هو الواجبُ اللازمُ.

فلا يَنبَغي للمخالِفينَ لنا في هذه المسألةِ أن يَجمَعوا بَينَ المُتَضادّاتِ، و يَفرِضوا أنّ القومَ دَفَعوا النصَّ، و خالَفوا موجَبَه، و هُم مع ذلكَ علىٰ أحوالِ السلامةِ المعهودةِ منهم التي تَقتَضي مِن الظنونِ بهم أحسَنَها و أجمَلَها.

علىٰ أنّا لا نُسلِّمُ أنّه صلّى اللّٰهُ عليه لمَ يَقَعْ منه إنكارٌ علىٰ وجهٍ مِن الوجوهِ؛ فإنّ الروايةَ مُتَظافِرةٌ بأنّه عليه السلام لَم يَزَلْ يَتظلَّمُ و يَتألَّمُ، و يَشكو أنّه مظلومٌ مقهورٌ[٢] في مَقامٍ بعد مَقامٍ و خِطابٍ بَعدَ خِطابٍ.

و قد ذَكرنا تفصيلَ هذه الجُملةِ في كتابِنا الشافي في الإمامةِ[٣]، و أورَدنا طَرَفاً ممّا رُويَ في هذا البابِ. و بيّنّا أنّ كلامَه عليه السلام في هذا المعنىٰ تَرَتَّبَ[٤] في الأحوالِ بحَسَبِ تَرَتُّبِها في الشدّةِ و اللينِ؛ فكانَ[٥] المسموعُ مِن كلامِه عليه السلام في أيّامِ[٦] أبي بَكرٍ ـ لا سِيَّما في صدرِها و عندَ ابتداءِ البيعةِ له ـ ما لَم يَكُن مسموعاً في أيّامِ عُمَرَ، ثُمَّ صَرَّحَ عليه السلام[٧] و قَوّىٰ تعريضَه في أيّامِ عُثمانَ، ثُمَّ انتَهَتِ الحالُ في أيّامِ تسليمِ الأمرِ إليه إلىٰ أنّه عليه السلام ما كانَ يَخطُبُ خُطبةً و لا يَقِفُ

٢٢١

١. في المطبوع: «الخوف».

٢. في المطبوع: «و مقهور».

٣. راجع: الشافي، ج ٣، ص ٢٢٣ و بعدها.

٤. في «ب، ج،» و المطبوع: «يترتّب».

٥. في «ج، د»: «و كان».

٦. في «ج»: «ولاية».

٧. في «ج»: + «و بيّن».

مَوقِفاً إلّا و يَتظلَّمُ[١] فيه بالألفاظِ المُختَلِفةِ و الوجوهِ المُتَبايِنةِ، حتّى اشتَرَكَ[٢] في معرفةِ ما في نفسِه الوليُّ و العدُوُّ و القريبُ و البعيدُ، و في بعضِ ما كانَ عليه السلام يُبديهِ و يُعيدُه إعذارٌ و إفراغٌ للوُسعِ و قيامٌ[٣] بما يَجِبُ علىٰ مِثلِه ممّن قَلَّ تَمكُّنُه و ضَعُفَ ناصرُه.

فأمّا مُحارَبَةُ أهلِ البصرةِ ثُمَّ أهلِ صِفّينَ[٤]، فلا يَجري مَجرَى التظاهُرِ بالإنكارِ علَى المُتقدِّمينَ عليه عليه السلام؛ لأنّه وَجَدَ عليه السلام علىٰ هؤلاءِ أعواناً و أنصاراً، يَكثُرُ عَدَدُهم، و يُرجَى النُّصرةُ[٥] و الظفَرُ بمِثلِهم؛ لأنّ الشُّبهةَ في فِعلِهم و بغيِهم كانَت زائلةً عن جميعِ الأماثِلِ و ذوي البَصائرِ، و لم يَشتَبِهْ أمرُهم إلّا علىٰ أغنامٍ و طَغامٍ[٦] لا اعتبارَ بهم و لا فِكرَ في نُصرةِ مِثلِهم، فتَعيَّنَ الغرضُ في قتالِهم[٧] و مُجاهَدتِهم؛ للأسبابِ التي ذَكرناها.

و لَيسَ هذا و لا شَيءٌ منه موجوداً فيمن تَقدَّمَ، بَل الأمرُ فيه بالعكسِ ممّا ذَكرناه؛ لأنّ الجُمهورَ و العَدَدَ الجَمَّ الكثيرَ[٨] كانوا علىٰ موالاتِهم و تعظيمِهم[٩] و تصويبِهم في أقوالِهم و أفعالِهم؛ فبعضٌ للشُّبهةِ، و بعضٌ للانحرافِ عن

---

١. في «ج»: «و يتكلّم».
٢. في «ألف: «أشرك».
٣. في «ر»: – «و قيام».
٤. في «ج»: «و صفّين» بدل «ثمّ أهل صفّين».
٥. في المطبوع: «النصر».
٦. «الطَّغام»: أوباش الناس و أرذالهم. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٦٨ (طغم).
٧. في المطبوع: + «و محاربتهم».
٨. في «ج، د»: «الكثير و الجمّ الغفير» بدل «الجمّ الكثير».
٩. في المطبوع: + «و تفضيلهم».

أميرِ المؤمنينَ عليه السلام و المَحبّةِ لخُروجِ الأمرِ عنه، و بعضٌ لطلبِ الدنيا و حُطامِها و نَيلِ الرئاساتِ فيها.

فمَن جَمَعَ بَينَ الحالَينِ[١] و سَوّىٰ بَينَ الوقتَينِ كمَن جَمَعَ بَينَ المُتَضادَّينِ؟!

و كَيفَ يُقالُ هذا و يُطلَبُ منه عليه السلام مِنَ الإنكارِ علىٰ مَن تَقدَّمَ مِثلُ ما وَقَعَ منه عليه السلام متأخِّراً في صِفّينَ و الجَمَلِ، و كُلُّ مَن حارَبَ معه عليه السلام في هذه الحروبِ ـ إلّا القليلَ ـ كانوا قائلينَ بإمامةِ المُتقدِّمينَ عليه عليه السلام، و فيهم[٢] مَن يَعتقدُ تفضيلَهم علىٰ سائرِ الأُمّةِ؟! فكَيفَ يَستنصرُ[٣] و يَتقوّىٰ في إظهارِ الإنكارِ علىٰ مَن تَقدَّمَ بقومٍ هذه صفتُهم؟! و أينَ الإنكارُ علىٰ معاويةَ و طلحةَ[٤] و فُلانٍ و فُلانٍ مِنَ الإنكارِ علىٰ أبي بكرٍ و عُمَرَ و عثمانَ لَولا الغفلةُ و العصبيّةُ؟ و لَو أنّه عليه السلام لَم يَرجُ في حربِ الجَمَلِ[٥] و صِفّينَ و سائرِ حُروبِه ظَفَراً أو خافَ مِن ضررٍ في الدينِ عظيمٍ ـ هو أعظَمُ ممّا يُنكِرُه ـ لَما كانَ إلّا مُمسِكاً مُحجِماً[٦]، كسُنّتِه فيمن تَقدَّمَ. ٢٢٢

[شُبهةُ بَيعةِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام للمتآمِرينَ]

فأمّا البيعةُ، فإن أُريدَ بها الرضا و التسليمُ، فلَم يُبايِعْ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام القومَ بهذا التفسيرِ علىٰ وجهٍ مِن الوجوهِ، و مَن ادَّعىٰ ذلكَ كانَت عليه الدلالةُ؛ فإنّه لا يَجِدُها. و إن أُريدَ بالبيعةِ الصفقةُ و إظهارُ الرضا، فذلكَ ممّا وَقَعَ منه عليه السلام؛

---

١. في «ج، د»: «الحالتين».
٢. في المطبوع: «و منهم».
٣. في المطبوع: «يستنصره».
٤. في «ج»: + «و الزبير».
٥. في «ج»: «البصرة».
٦. في «ج»: «محتجباً». و في المطبوع: «و محجماً».

لكِنْ بَعدَ مَطْلٍ شديدٍ و تقاعُدٍ طويلٍ عَلِمَهما الخاصُّ و العامُّ، و إنّما دعاه إلَى الصفقةِ و إظهارِ التسليمِ ما ذَكرناه مِن الأُمورِ التي بعضُها يدعو إلىٰ مِثلِ ذلكَ.

[شُبهةُ حضورِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام مَجالِسَ المُخالِفينَ]

فأمّا[1] حضورُ مَجالسِهِم، فما كانَ عليه السلام ممّن يَتعمَّدُها و يَقصِدُها، و إنّما كانَ يُكثِرُ الجلوسَ في مسجدِ الرسولِ[2] صلّى اللّٰه عليه و آله فيَقَعُ الِاجتماعُ مع القومِ هُناكَ، و ذلكَ لَيسَ بمَجلِسٍ لهم مخصوصٍ.

و بَعدُ: فلَو تَعمَّدَ حضورَ مَجالِسِهم ليَنهىٰ عن بعضِ ما يَجري فيها مِن مُنكَرٍ - فإنّ القومَ قد كانوا يَرجِعونَ إليه في كَثيرٍ مِن الأُمورِ - لَجازَ، و لَكانَ للحضورِ وجهٌ صحيحٌ له بالدينِ عُلقةٌ قويّةٌ.

فأمّا الدخولُ في آرائهم، فلَم يَكُن عليه السلام ممّن يَدخُلُ فيها إلّا مُرشِداً لهم و مُنبِّهاً علىٰ بعضِ ما شَذَّ عنهم، و الدخولُ بهذا الشرطِ واجبٌ.

[وجهُ صلاةِ أميرِالمؤمنينَ عليه السلام خَلفَ المخالِفينَ]

فأمّا[3] الصلاةُ خَلفَهم، فقَد عَلِمنا أنّ الصلاةَ علىٰ ضربَينِ: صلاةِ مُقتَدٍ[4] مؤتَمٍّ بإمامِه[5] علَى الحقيقةِ، و صلاةِ مُظهِرٍ لِلاقتداءِ و الِائتمامِ و إن كانَ لا يَنويهِما.

٢٢٣

فإن ادُّعيَ علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام أنّه[6] صَلّىٰ ناوياً لِلاقتداءِ، فيَجِبُ أن

---

١. في المطبوع: «و أمّا».

٢. في «ج»: و المطبوع: «رسول اللّٰه» بدل «الرسول».

٣. في المطبوع: «و أمّا».

٤. في المطبوع: + «و صلاة».

٥. في «ألف»: «بإمامة».

٦. في «د»: «بأنّه».

يَدُلّوا علىٰ ذلكَ؛ فإنّا لا نُسلِّمُه، و لا هو الظاهرُ الذي لا يُمكِنُ النزاعُ فيه.

و إنِ ادَّعَوا صلاةَ مُظهِرٍ للاقتداءِ، فذلكَ[١] مُسلَّمٌ[٢]؛ لأنّه الظاهرُ، إلّا أنّه غيرُ نافعٍ فيما يَقصِدونَه، و لا يَدُلُّ علىٰ خِلافِ ما نَذهَبُ إليه في أمرِه عليه السلام.

فلَم[٣] يَبقَ إلّا أن يُقالَ: فما العِلّةُ في إظهارِ الِاقتداءِ بمَن لا يَجوزُ الِاقتداءُ به؟

و العِلّةُ[٤] في ذلكَ غلبةُ القومِ علَى الأمرِ و تَمكُّنُهم مِن الحَلِّ و العَقدِ، و لأنّ الِامتناعَ مِن إظهارِ الِاقتداءِ بهم مُجاهَرةٌ و مُنابَذةٌ، و قد قُلنا فيما يؤدّي ذلكَ إليه ما فيه كفايةٌ.

[وجهُ أخذِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام أعطيةَ المخالِفينَ]

فأمّا أخذُ الأعطيةِ[٥]: فما أخَذَ عليه السلام إلّا حَقَّه، و لا سؤالَ علىٰ مَن أخَذَ ما[٦] يَستَحِقُّه فيه[٧].

اللّهمَّ إلّا أن يُقالَ: إنّ ذلكَ المالَ لَم يَكُن وديعةً له عليه السلام في أيديهِم و لا دَيناً في ذمّتِهم[٨]، فيَتعيَّنَ حقُّه، و يأخُذَه كَيفَ شاءَ و أنّىٰ شاءَ؛ لكنّ ذلكَ المالَ إنّما يَكونُ حَقّاً له إذا كانَ الجابي لذلكَ المالِ و المستفيدُ له ممّن قد سَوَّغَته[٩] الشريعةُ

---

١. في «ألف، ر»: «فذاك».

٢. في «د» و المطبوع: + «لهم».

٣. في «ألف، ج، ر»: «و لم».

٤. في «د» و المطبوع: «فالعلّة».

٥. في «د»: «العطيّة».

٦. في «ج»: + «يجب له و».

٧. في المطبوع: – «فيه».

٨. في المطبوع: «ذممهم».

٩. في المطبوع: «سوّغت».

جِبايتَه و غَنْمَه[١] إن كانَ مِن[٢] غَنيمةٍ[٣]، و الغاصبُ لَيسَ له أن يَغنَمَ، و لا أن يَتصرَّفَ التصرُّفَ المخصوصَ الذي يُفيدُ المالَ.

و الجوابُ عن ذلكَ أنّا نَقولُ: إنّ تَصرُّفَ الغاصبِ لأمرِ الأُمّةِ إذا كانَ عن قهرٍ و غلبةٍ، و سَوَّغَتِ الحالُ للأُمّةِ الإمساكَ عن النكيرِ خوفاً و تقيّةً، يَجري في الشرعِ مَجرىٰ تَصرُّفِ المُحِقِّ في بابِ جوازِ أخذِ الأموالِ التي[٤] تَفيءُ[٥] علىٰ يدِه و نِكاحِ السَّبيِّ و ما شاكَلَ ذلكَ، و إن كانَ هو بذلكَ[٦] الفِعلِ مَوزوراً مُعاقَباً[٧]. و هذا بعَينِه عليه نصٌّ عن[٨] أئمّتِنا عليه السلام لمّا سُئلوا عن النكاحِ في دُوَلِ[٩] الظالمينَ و التصرُّفِ المخصوصِ[١٠] في الأموالِ.

[في نكاحِ أميرِ المومنينَ عليه السلام السَّبيَّ] ٢٢٤

فأمّا ما ذُكِرَ[١١] في السؤالِ مِن نِكاحِ السَّبيِّ، فقَد قُلنا في هذا البابِ ما فيه كفايةٌ، و لَو[١٢] اقتَصَرنا[١٣] عليه؛ لكِنّا نَزيدُ[١٤] الأمرَ وضوحاً بأن نَقولَ: لَيسَ المُشارُ

---

١. في المطبوع: «و غنيمته».
٢. في «ألف»: «في».
٣. في «ر»: «غنيمته».
٤. في «د»: «المال الذي» بدل «الأموال التي».
٥. في «ج»: «تجري». و في «د»: «يفي».
٦. في «ر» و المطبوع: «لذلك».
٧. في «ألف، ر»: «و معاقباً».
٨. في المطبوع: «من».
٩. في المطبوع: «دولة».
١٠. في المطبوع: – «المخصوص».
١١. في المطبوع: «ذكرنا».
١٢. في «ج، د» و المطبوع: «لو» بدون واو العطف.
١٣. في «ج»: «اقتصرت».
١٤. في المطبوع: + «في».

بذلكَ فيه إلّا إلَى الحَنَفيّةِ أُمِّ ابنِه[1] محمّدٍ رضي اللّٰه عنه، و قد كُنّا ذَكرنا في كتابِنا الشافي[2]: أنّه عليه السلام لَم يَستَبِحها بالسبيِ؛ بَل نَكَحَها و مَهَرَها. و قد وَرَدَتِ الروايةُ مِن طريقِ العامّةِ ـ فضلاً عن طريقِ الخاصّةِ ـ بهذا بعَينِه؛ فإنّ البَلاذُريَّ روىٰ في كتابِه المعروفِ بـ «تأريخِ الأشرافِ[3]» عن عليِّ بنِ المُغيرَةِ الأثرَمِ و عبّاسِ بنِ هِشامٍ الكَلبيِّ عن هِشامِ بنِ خِراشِ بنِ إسماعيلَ العِجليِّ، قالَ: أغارَت بَنو أسَدٍ علىٰ بَني حَنيفةَ، فسَبَوا خَولةَ بِنت جعفرٍ، و قَدِموا بها المَدينةَ في أوّلِ خِلافةِ أبي بكرٍ، فباعوها مِن عليٍّ عليه السلام، و بَلَغَ الخبرُ قومَها، فقَدِموا المدينةَ علىٰ عليٍّ عليه السلام، فعَرَّفوها و أخبَروه بمَوضِعِها منهم، فأعتَقَها و مَهَرَها و تَزوَّجَها[4]، فوَلَدَت له محمّداً، و كنّاه أبا القاسِم.

قالَ[5]: و هذا هو الثَّبَتُ، لا الخبرُ الأوّلُ؛ يَعني بذلك خبراً رواه عن المَدائنيِّ[6]، قالَ: بَعَثَ رسولُ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله عليّاً عليه السلام إلَى اليَمَنِ، فأصابَ خَولةَ في بَني زُبَيدٍ ـ و قد ارتَدّوا مع عَمرِو بنِ مَعديكَرِبٍ ـ و صارَت في سهمِه، و ذلكَ علىٰ عهدِ رسولِ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله، فقالَ له رسولُ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله: «إن وَلَدَت منكَ غُلاماً فسَمِّه بِاسمي، و كَنِّه بكُنيَتي». فوَلَدَت له عليه السلام بَعدَ مَوتِ فاطمةَ عليها السلام، فسَمّاه محمّداً، و كَنّاه أبا القاسمِ.[7]

و هذا الخبرُ إذا كانَ صحيحاً لَم يَبقَ سؤالٌ في بابِ الحَنَفيّةِ.

---

١. في «د» و المطبوع: - «ابنه».

٢. في «د» و المطبوع: «المعروف بالشافي» بدل «الشافي».

٣. اشتهر الكتاب و طبع بعنوان «أنساب الأشراف»، و يسمّى أيضاً: «الأخبار و الأنساب».

٤. في «ر»: «فتزوّجها».

٥. أي البلاذري.

٦. في «د» و المطبوع: + «أنّه».

٧. أنساب الأشراف، ص ١١٠ و ١١١، ح ٢٥١ و ٢٥٣.

[إنكاحُ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام المخالِفينَ]

فأمّا إنكاحُه عليه السلام إيّاهُم، فقَد ذَكَرنا في كتابِنا الشافي الجوابَ عن هذا الباب مشروحاً، و بيّنّا أنّه عليه السلام ما أجابَ عُمَرَ إلىٰ إنكاحِ بِنتِه[١] عليه السلام إلّا بَعدَ تَوَعُّدٍ و تَهَدُّدٍ و مُراجعةٍ و مُنازَعةٍ و[٢] كلامٍ طويلٍ مأثورٍ أشفَقَ معه مِن شُروقِ[٣] الحالِ و ظُهورِ ما لا يَزالُ يُخفيهِ منها، و أنّ العبّاسَ رحمه اللّٰه لمّا رأىٰ أنّ الأمرَ يُفضي إلَى الوحشةِ و وقوعِ الفُرقةِ سألَه عليه السلام رَدَّ أمرِها إليه، ففعَلَ، فزَوَّجَها منه. و ما يَجري[٤] علىٰ هذا الوجهِ معلومٌ[٥] أنّه علىٰ غيرِ اختيارٍ و لا إيثارٍ.

٢٢٥

و بيّنّا في الكتابِ الذي ذَكرناه أنّه لا يَمتَنِعُ أن يُبيحَ الشرعُ أن يُناكَحَ بالإكراهِ مَن لا يَجوزُ مُناكَحَتُه مع الاختيارِ، لا سِيَّما إذا كانَ المُنكَحُ مُظهِراً للإسلامِ و التمسُّكِ بسائرِ الشريعةِ.

و بيّنّا أنّ العقلَ لا يَمنَعُ مِن مُناكَحةِ الكُفّارِ علىٰ سائرِ أنواعِ كُفرِهم، و إنّما المَرجِعُ فيما يَحِلُّ مِن ذلكَ أو يَحرُمُ إلَى الشريعةِ، و فِعلُ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام أقوىٰ حُجّةٍ في أحكامِ الشرعِ، و بيّنّا الجوابَ عن إلزامِهم لنا؛ فلَو أُكرِهَ علىٰ إنكاحِ[٦] اليهودِ و النصارىٰ لَكانَ يَجوزُ ذلكَ.

و فَرَّقنا بَينَ الأمرَينِ بأن قُلنا: إن كانَ السؤالُ عمّا في العقلِ، فلا فَرقَ بَينَ الأمرَينِ.

---

١. في «د، ر»: «ابنته».
٢. في المطبوع: + «بعد».
٣. في المطبوع: «شؤون».
٤. في «ج»: + «هذا المجري و».
٥. في المطبوع: + «معروف».
٦. في «ألف، ج، ر»: «نكاح».

و إن كانَ عمّا في الشرعِ، فالإجماعُ يَحظُرُ أن تُنكَحَ اليهودُ[1] علىٰ كُلِّ حالٍ، و ما أجمَعوا علىٰ حَظرِ إنكاح «مَن ظاهرُه الإسلامُ و هو علىٰ نوعٍ مِن القبيحِ يُكفَّرُ[2] به» إذا اضطُرِرنا إلىٰ ذلكَ و أُكرِهنا عليه.

فإذا قالوا: فما الفَرقُ بَينَ كُفرِ اليهوديِّ[3] و كُفرِ مَن ذَكَرتُم؟

قُلنا لهم: و أيُّ[4] فرقٍ بَينَ كُفرِ اليهوديّةِ في جوازِ نكاحِها[5] عندَكم و كُفرِ الوَثَنيّةِ؟

[وجهُ دخولِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام في الشورىٰ]

فأمّا الدخولُ في الشورىٰ: فقَد بيّنّا في كتابِنا المتقدِّمِ[6] ذِكرُه[7] الكلامَ فيه و في عِلّتِه مُستَقصًى؛ و[8] جُملتُه: أنّه عليه السلام لَولا الشورىٰ لم يَكُن ليَتمكَّنَ مِن الاحتجاجِ علَى القومِ بفَضائلِه و مَناقبِه و الأخبارِ الدالّةِ علَى النصِّ بالإمامةِ عليه، و بما ذَكره عليه السلام[9] مِن الأُمورِ التي تَدُلُّ علىٰ أنّ أسبابَه إلَى[10] الإمامةِ أقوىٰ مِن أسبابِهم، و طُرُقَه إلىٰ تَناوُلِها أقرَبُ مِن طُرُقِهم. و مَن كانَ يُصغي ـ لَولَا الشورىٰ ـ إلىٰ كلامِه عليه السلام المستَوفىٰ في هذا المعنىٰ؟ و أيُّ حالٍ لَولاها كانَت تَقتَضي ذِكرَ ما ذَكَرَه[11]

۲۲۶

١. في المطبوع: «اليهودي».
٢. في «ألف، ب، ج» و المطبوع: «لكفّر».
٣. في «ألف، ر»: «اليهود».
٤. في «ألف، ج، ر»: «أيّ» بدون واو العطف.
٥. في «ب، ر»: «إنكاحها».
٦. في المطبوع: «المقدّم».
٧. في «ج»: «الشافي» بدل «المتقدّم ذكره».
٨. في المطبوع: + «من».
٩. في المطبوع: «ذكرناه» بدل «ذكره عليه السلام».
١٠. في «ج، د»: «في».
١١. في «ج»: «ذكرناه».

مِن المَقاماتِ و الفَضائلِ؟ فلَو[1] لَم يَكُن في الشورىٰ مِن الغرضِ إلّا هذا وَحدَه لَكانَ كافياً مُغنياً.

و بَعدُ: فإنّ المُدخِلَ له في الشورىٰ هو الحاملُ له علىٰ إظهارِ البيعةِ للرجُلَينِ و الرضا بإمامتِهما و إمضاءِ عُقودِهما؛ فكَيفَ يُخالِفُ في الشورىٰ و يَخرُجُ منها، و هي عَقدٌ مِن عُقودِ مَن لَم يَزَل مُمضياً في الظاهرِ لعُقودِه حافظاً لعُهودِه؟!

و أوّلُ ما كانَ يُقالُ له: إنّكَ إنّما لا تَدخُلُ في الشورىٰ لِاعتقادِكَ أنّ الإمامةَ إليكَ، و أنّ اختيارَ الأُمّةِ للإمامِ بَعدَ الرسولِ صلّى اللّه عليه و آله باطلٌ. و في هذا ما فيه. و الامتناعُ مِن الدخولِ[2] يَقودُ[3] إليه، و يَحمِلُ عليه.

و قد قالَ قومٌ مِن أصحابِنا: إنّه عليه السلام إنّما دَخَلَ فيها تجويزَ أن يَنالَ الأمرَ منها، و معلومٌ أنّ كُلَّ سببٍ ظَنَّ معه فَرَجٌ[4] أو جَوَّزَ[5] الوصولَ إلَى الأمرِ الذي قد تَعيَّنَ عليه القيامُ به يَلزَمُه عليه السلام التوَصُّلُ به و تَحَرّيه[6] له.

و هذه الجُملةُ كافيةٌ في الجوابِ عن جميعِ ما تَضمَّنَه السؤالُ.

[شُبهةُ عدمِ إفتاءِ أميرِ المؤمنين عليه السلام بمَذاهِبه في أيّامِ المُتآمِرينَ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: إذا كنتم تَروونَ عنه عليه السلام و تَدَّعونَ عليه في أحكامِ الشريعةِ مَذاهِبَ كثيرةً لا يَعرِفُها الفقهاءُ له مَذهَباً، و قد كانَ عليه السلام عندَكم

---

١. في المطبوع: «و لو».
٢. في «ج»: + «في الشورى».
٣. في المطبوع: يعود».
٤. في «ج، د»: - «فرج».
٥. في المطبوع: «و جوّز».
٦. في «ألف، ر»: «و التجربة». و في المطبوع: «و الهجرة».

يُشاهِدُ الأمرَ يَجري بخِلافِها، فألا[١] أفتىٰ بمَذاهبِه، و نَبَّهَ عليها، و أرشَدَ إليها؟

و لَيسَ لكم أن تَقولوا: إنّه عليه السلام استَعمَلَ التقيّةَ، كما استَعمَلَها فيما تَقدَّمَ؛ لأنّه عليه السلام قد خالَفَهم في مَذاهِبَ استَبَدَّ بها، و تَفرَّدَ بالقَولِ فيها، مِثلِ: قَطعِ السارقِ مِن الأصابعِ، و بَيعِ أُمَّهاتِ الأولادِ، و مَسائلَ[٢] في الحَدِّ[٣]، و غيرِ ذلكَ ممّا[٤] مَذهَبُه عليه السلام فيه إلَى الآنَ معروفٌ. فكَيفَ اتَّقىٰ في بعضٍ و أَمِنَ في آخَرَ[٥]، و حُكمُ الجميعِ واحدٌ في أنّه خِلافٌ في أحكامٍ شرعيّةٍ[٦]؛ لا تَتعلَّقُ[٧] بإمامةٍ، و لا تصحيحِ[٨] نَصٍّ، و لا إبطالِ اختيارٍ؟!

٢٢٧

الجوابُ: قُلنا: لَم يُظهِرْ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام في أحكامِ الشريعةِ خِلافاً للقَومِ إلّا بِحَيثُ كانَ له مُوافِقٌ ـ و إن قَلَّ عَدَدُه ـ أو بحَيثُ عَلِمَ أنّ الخِلافَ لا يؤولُ إلىٰ فَسادٍ، و لا يَقتَضي مُجاهَرةً و لا مُظاهَرةً، و هذه حالٌ يَعلَمُها[٩] الحاضرُ بالمُشاهَدةِ أو يَغلِبُ علىٰ ظَنِّه فيها ما لا يَعلَمُه الغائبُ عنها و لا يَظُنُّه.

و استعمالُ الخِلافِ[١٠] فيما يؤدّي إلَى الوحشةِ بَينَ الناسِ و نِفارِ بعضِهم مِن بعضٍ لا يَسوغُ؛ لأنّا قد نَجِدُ كثيراً مِن الناسِ يَستَوحِشونَ[١١] مِن أن يُخالِفوا في

١. في المطبوع: «فهلّا».
٢. في «ألف، د، ر»: «و المسائل».
٣. في المطبوع: «الحدود».
٤. في المطبوع: + «هو».
٥. في «ج، د»: «الآخر».
٦. في «ج»: «الشريعة».
٧. في «ر»: «لا يتعلّق».
٨. في «ر»: «بتصحيح».
٩. في «ج»: «يعرفها».
١٠. في «ألف، ر»: «الفتيا». و في المطبوع: «القياس».
١١. في المطبوع: «يستوحش».

مَذهَبٍ مِن المَذاهبِ غايةَ الِاستيحاشِ، و إن لَم يَستَوحِشوا مِن الخِلافِ فيما هو أعظَمُ منه و أجَلُّ مَوقِعاً[١]، و يُغضِبُهم في هذا البابِ الصغيرُ، و لا يُغضِبُهم الكبيرُ. و هذا إنّما يَكونُ لعاداتٍ جَرَت، و أسبابٍ استَحكَمَت، و لِاعتقادِهم[٢] أنّ بعضَ الأُمورِ و إن صَغُرَ في ظاهرِه فإنّه يؤدّي إلَى العَظائمِ و الكَبائرِ، أو لِاعتقادِهم أنّ الخِلافَ في بعضِ الأشياءِ ـ و إن كانَ في ظاهرِ الأمرِ كالخِلاف في غيرِه ـ لا يَقَعُ إلّا مِن مُعادٍ[٣] مُنافِسٍ.

و إذا كانَ الأمرُ علىٰ ما ذَكرناه لَم يُنكَرْ أن يَكونَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام إنّما لَم يُظهِرْ جميعَ مَذاهبِه التي خالَفَ فيها القومَ إظهاراً واحداً؛ لأنّه عليه السلام عَلِمَ أو غَلَبَ في ظنِّه أنّ إظهارَ ذلك يؤدّي مِن[٤] الضرَرِ في الدينِ إلىٰ ما لا يؤدّي إليه إظهارُ ما أظهَرَه.

و هذا واضحٌ لِمَن تَدبَّرَه.

و قد دَخَلَ في جُملةِ ما ذَكرناه الجوابُ عن قولِهم: لِمَ لَم يُغيِّرِ الأحكامَ و يُظهِرْ مَذاهبَه و ما كانَ مَخبُوءاً[٥] في نفسِه عندَ إفضاءِ الأمرِ إليه و حصولِ الخِلافةِ في يَدَيه[٦]؛ فإنّه لا تقيّةَ علىٰ مَن هو أميرُ المؤمنينَ و إمامُ جميعِ[٧] المُسلِمينَ؟

لأنّا قد بيّنّا أنّ الأمرَ ما أفضىٰ إليه عليه السلام إلّا بِالِاسمِ دونَ المعنىٰ، و قد كانَ

---

١. في «ج»: «و أكدّ موضعاً» بدل «و أجلّ موقعاً».

٢. في «ألف»: «و لاعتقاداتهم».

٣. في «ر»: «معاند».

٤. في «د» و المطبوع: «إلى».

٥. في «ألف، ج، ر»: «مخمَراً».

٦. في «ألف، ج»: «يده».

٧. في «ج»: – «جميع».

عليه السلام مُعارَضاً مُنازَعاً مُغصَّصاً[١] طولَ أيّامِ وِلايتِه إلىٰ أن قَبَضَه اللّٰهُ تَعالىٰ إلىٰ جَنّتِه، و كَيفَ يأمَنُ في وِلايتِه الخِلافَ علَى المُتقدِّمينَ عليه عليه السلام و جُلُّ مَن بايَعَه[٢] و جُمهورُهم شيعةُ أعدائه عليه السلام، و مَن يَرىٰ أنّهم مَضَوا علىٰ أعدَلِ الأُمورِ و أفضَلِها، و أنّ غايةَ مَن يأتي بَعدَهم أن يَتّبِعَ آثارَهم و يَقتَفيَ طرائقَهم؟!

۲۲۸

و ما العَجَبُ مِن تَركِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام ما تَرَكَ مِن إظهارِ بعضِ مَذاهبِه التي كانَ الجُمهورُ يُخالِفُه فيها، و إنّما العَجَبُ مِن إظهارِه شيئاً مِن ذلكَ مع ما كانَ عليه مِن شَرَفِ[٣] الفتنةِ و خوفِ الفُرقةِ. و قد كانَ عليه السلام يَجهَرُ في كُلِّ مَقامٍ يَقومُه بما هو عليه مِن فَقدِ التمكُّنِ و تقاعُدِ الأنصارِ و تخاذُلِ الأعوانِ بما إن[٤] ذَكرنا قليلَه طالَ به الشرحُ. و هو عليه السلام القائلُ: «و اللّٰهِ، لَو ثُنِيَ[٥] ليَ الوِسادةُ[٦] لَحَكَمتُ بَينَ أهلِ التوراةِ بتَوراتِهم، و بَينَ أهل الإنجيلِ بإنجيلِهم، و بَينَ أهلِ الزبورِ بزَبورِهم، و بَينَ أهلِ القُرآنِ بقُرآنِهم[٧]، حتّىٰ يَزهَرَ[٨] كُلُّ كتابٍ مِن هذه الكُتُبِ و يَقولَ: يا رَبِّ، إنّ عليّاً قد قَضىٰ بقَضائكَ».[٩]

---

١. يقال: أغَصَّ فلانٌ الأرضَ علينا؛ أي: ضَيَّقَها. فَغَصَّتْ بِنا؛ أي: ضاقَتْ. راجع: لسان العرب، ج ۷، ص ٦٠ (غصص).

۲. في «ر»: «تابعه».

۳. في المطبوع: «شرّ». يقال: هو على شَرَفٍ مِن كذا: مُشرِفٌ عليه و مُقارِبٌ له. راجع: شمس العلوم، ج ٦، ص ۳٤١۹ (شرف).

٤. في المطبوع: «لو».

٥. في «ب» و المطبوع: «ثُنِيَتْ».

٦. في «ألف»: «الوِساد».

۷. في المطبوع: «الفرقان بفرقانهم» بدل «القرآن بقرآنهم».

۸. في المطبوع: «ينطق».

۹. الإرشاد، ج ۱، ص ۳٥؛ الفصول المختارة، ص ۷۷ و ۲۲۲؛ المسائل العكبرية، ص ۱۲۳؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ۲، ص ۳۸.

و هو عليه السلام القائلُ ـ و قد استأذَنَه قُضاتُه فقالوا: بِمَ نَقضي يا أميرَ المؤمنينَ؟ فقالَ عليه السلام ـ: «اِقضوا بما كنتم تَقضونَ، حتّىٰ تكونَ[1] الناسُ جَماعةً، أو أموتَ كما ماتَ أصحابي»؛[2] يَعني عليه السلام: مَن تَقدَّمَ مَوتُه مِن أصحابِه و المُخلِصينَ مِن شيعتِه الذينَ قَبَضَهم اللّٰهُ تَعالىٰ و هُم علىٰ أحوالِ[3] التقيّةِ و التمسُّكِ باطناً بما أوجَبَ اللّٰهُ ـ جَلَّ اسمُه ـ عليهم التمسُّكَ به.

و هذا واضحٌ فيما قَصَدناه.

و قد تَضمَّنَ كلامُنا هذا الجوابَ عن سؤالِ مَن يَسألُ[4] عن السببِ في امتناعِه عليه السلام مِن رَدِّ فَدَكَ إلىٰ يدِ مُستَحِقِّها لمّا أفضَى التصرُّفُ في الإمامةِ إليه عليه السلام.

[وجُه تحكيمِه عليه السلام أبا موسَى الأشعريَّ و عَمرَو بنَ العاصِ] ۲۹

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما الوجهُ في تحكيمِه عليه السلام أبا موسَى الأشعريَّ[5] و عَمرَو بنَ العاصِ؟ و ما العُذرُ في أن حَكَّمَ في الدينِ الرجالَ، و هذا يَدُلُّ علىٰ شكِّه في إمامتِه و حاجتِه إلىٰ عِلمٍ[6] بصحّةِ طريقتِه؟

ثُمَّ ما الوجهُ في تحكيمِه فاسقَين عندَه[7] عدوَّينِ له؟ أ وَ لَيسَ قد تَعرَّضَ بذلكَ

---

۱. في المطبوع: «يكون».
۲. الفصول المختارة، ص ۷۸؛ المسائل العكبرية، ص ۱۲۳؛ صحيح البخاري، ج ۵، ص ۲٤؛ فتح الباري، ج ۷، ص ۵۹.
۳. في المطبوع: «حال».
٤. في «ألف، ر»: «سأل».
۵. في «ألف، ر»: - «الأشعريّ».
٦. في المطبوع: «علمه».
۷. في «ر»: - «عنده».

لأن تَخَلَّعا[١] إمامتَه و تَشَكّكا الناسَ[٢] فيه، و قد مَكَّنَهما مِن ذلكَ بأن حَكَّمَهما و كانا غيرَ مُتمكِّنينَ منه، و لا أقوالُهما حُجّةً في مِثلِه؟

ثُمَّ ما العُذرُ في تأخيرِه[٣] جهادَ المَرَقةِ الفَسَقةِ و تأجيلِه ذلكَ، مع إمكانِه[٤] و استظهارِه و حضورِ ناصرِه؟

ثُمَّ ما الوجهُ في محوِ اسمِه مِن الكتابِ بالإمامةِ[٥]، و تَنظُّرِه بمعاويةَ[٦] في ذِكرِ نفسِه بمُجرَّدِ الِاسمِ المضافِ إلَى الأبِ كما فُعِلَ ذلكَ به؟ و أنتم تَعلَمونَ أنّ بهذه الأُمورِ ضَلَّت الخوارجُ مع شِدّةِ تَخشُّنها في الدينِ و تَمسُّكِها بعَلائقِه و وَثائقِه.

الجوابُ: قُلنا: كُلُّ أمرٍ ثَبَتَ بدليلٍ قاطعٍ غيرِ مُحتَمِلٍ، فلَيسَ يَجوزُ أن يُرجَعَ[٧] عنه و يُتَشَكَّكَ[٨] فيه لأجلِ أمرٍ مُحتَمِلٍ.

و قد ثَبَتَت إمامةُ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام و عصمتُه و طهارتُه مِن الخَطايا[٩] و بَراءتُه مِن الذنوبِ و العيوبِ بأدلّةٍ عقليّةٍ و سمعيّةٍ، فلَيسَ يَجوزُ أن نرجع[١٠] عن ذلكَ أجمَعَ و لا عن شَيءٍ منه لِما وَقَعَ مِن التحكيمِ، المُحتَمِلِ للصوابِ بظاهرِه

---

١. هكذا في «ألف، ج، د». و في «ر»: «لأن يخلعا». و في المطبوع: «أن يخلعا».

٢. هكذا في «ألف، ج». و في «د»: «يشكّكا الناس». و في «ر»: - «الناس» و لفعل «تخلّع» معنيان: تفكّك و انهمك. و الثاني بمعنى الجدّ و اللجاج.

٣. في المطبوع: «تأخير».

٤. في «د»: «تمكّنه».

٥. في «د»: + «و اقتصاره».

٦. في المطبوع: «تنظيره لمعاوية» بدل «تنظّره بمعاوية».

٧. في «ج، د» و المطبوع: «أن نرجع».

٨. في «ر»: «و تشكّك». و في المطبوع: «و نشكّك».

٩. في «ج، د» و المطبوع: «الخطاء».

١٠. في «د، ر»: «أن يُرجع».

و قَبلَ النظَرِ فيه كاحتمالِه للخَطَإ، و لأنّه[١] لو كانَ ظاهرُه أقرَبَ إلَى الخطإ و أدنىٰ إلىٰ مُخالَفةِ الصوابِ؛ بَل الواجبُ في ذلك: القطعُ علىٰ مُطابَقةِ ما ظَهَرَ مِن المُحتَمِلِ لِما ثَبَتَ بالدليلِ، و صرفُ ما له ظاهرٌ عن ظاهرِه، و العدولُ به إلىٰ موافَقةِ مدلولِ الدَّلالةِ التي لا يَختَلِفُ مدلولُها و لا يَتطرَّقُ عليها التأويلُ.

٢٣٠ و هذا فِعلُنا فيما وَرَدَ مِن آيِ القُرآنِ التي تُخالِفُ بظاهرِها[٢] الأدلّةَ العقليّةَ ممّا يَتعلَّقُ به المُلحِدونَ و المُجبِرةُ[٣] و المُشبِّهةُ.

و هذه جُملةٌ قد كَرَّرنا ذِكرَها في كتابِنا هذا؛ لجَلالةِ مَوقِعِها مِن الحُجّةِ. و لَو اقتَصَرنا في حَلِّ هذه الشُّبهةِ عليها لَكانَت مُغنيةً كافيةً، كما أنّها كذلك فيما ذَكرناه مِن الأُصولِ؛ لكِنّا[٤] نَزيدُ[٥] في تفصيلِها، و لا نَقتَصِرُ عليها، كما لَم نَفعَلْ ذلك فيما صَدَّرنا به هذا الكتابَ مِن الكلامِ في تنزيهِ الأنبياءِ عليهم السلام عن المعاصي، فنَقولُ:

إنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام ما حَكَّمَ مُختاراً، بَل أُحوِجَ إلَى التحكيمِ، و أُلجِئَ إليه؛ لأنّ أصحابَه كانوا مِن التخاذُلِ و التقاعُدِ و التواكُلِ إلّا القليلَ منهم علىٰ ما هو معروفٌ مشهورٌ، و لمّا طالَتِ الحَربُ و كَثُرَ القتلُ و جَلَّ الخَطبُ مَلّوا ذلك، و طَلَبوا مَخرَجاً مِن مُقارَعةِ السيوفِ، و اتَّفَقَ ـ مِن: رَفعِ أهلِ الشامِ المَصاحِفَ، و التماسِهم الرجوعَ إليها، و إظهارِهم الرضا بما فيها ـ ما اتَّفَقَ بالحيلةِ التي نَصَبَها عدوُّ اللّهِ عَمرُو بنُ العاصِ، و المَكيدةِ التي كادَ بها لمّا أحَسَّ بالبَوارِ و عُلُوِّ كلمةِ أهلِ الحقِّ،

---

١. هكذا في «ألف، ج، د، ر» و في المطبوع: - «لأنّه».
٢. في «ألف، ر»: «يخالف بظاهره» بدل «التي تخالف بظاهرها».
٣. في «ألف، ج»: «أو المجبرة».
٤. في المطبوع: «لكنّنا».
٥. في المطبوع: + «وضوحاً».

و أنّ معاويةَ و جُندَه مأخوذونَ قد عَلَتهم السيوفُ و دَنَت منهم الحُتوفُ، فعندَ ذلكَ وَجدَ هؤلاءِ الأغنامُ طريقاً إلَى الفِرارِ و سَبيلاً إلىٰ وقوفِ أمرِ المُناجَزةِ. و لَعلَّ منهم[1] مَن دَخلَت عليه الشُّبهةُ لبُعدِه عن الحقِّ و غِلَظِ[2] فهمِه، و ظَنَّ أنّ الذي دَعا إليه أهلُ الشامِ مِن التحكيمِ و كَفِّ الحربِ علىٰ سَبيلِ البحثِ عن الحقِّ و الاستسلامِ للحُجّةِ، لا علىٰ وجهِ المَكيدةِ و الخُدعةِ[3]، فطالَبوه عليه السلام بكَفِّ الحربِ و الرضا بما بَذَلَه القومُ، فامتَنَعَ عليه السلام مِن ذلكَ امتناعَ عالِمٍ بالمَكيدةِ ظاهرٍ علَى الحيلةِ، و صَرَّحَ لهم بأنّ ذلكَ مَكرٌ و خِداعٌ، فأبَوا و ألَحّوا[4]، فأشفَقَ عليه السلام في[5] الامتناعِ عليهم و الخِلافِ لهم ـ و هم جَمْرَةُ[6] عسكرِه و جُمهورُ أصحابِه ـ مِن فتنةٍ صَمّاءَ هي أقرَبُ إليه مِن حربِ عدوِّه، و لَم يأمَنْ أن يَتعدّىٰ ما بَينَه و بَينَهم إلىٰ أن يُسلِموه[7] إلى عدوِّه أو يَسفِكوا دَمَه، فأجابَ إلَى التحكيمِ علىٰ مَضَضٍ[8]، و رَدَّ مَن كانَ قد أخَذَ بخِناقِ معاويةَ، و قارَبَ تَناوُلَه، و أشرَفَ علَى التمكُّنِ منه، حتّىٰ أنّهم قالوا للأشتَرِ ـ و قد امتَنَعَ مِن أن يكُفَّ عن القتالِ، و قد

---

۱. في «ج، د، ر»: «فيهم».
۲. في «ج» و المطبوع: «و غلط» بالطاء المهملة.
۳. في المطبوع: «و الخديعة».
٤. في «ج، د» و المطبوع: «و لجّوا».
٥. في «د»: «من».
٦. في «د»: «جمّ». و في المطبوع: «جملة». و «الجَمْرَةُ»: القبيلة. و قيل: هي القبيلة يكون فيها ثلاثمائة فارس أو نحوها. و «الجَمْرَةُ»: ألف فارس، و كلّ قبيل انضمّوا فصاروا يداً واحدة و لم يُحالِفوا غيرهم فهم جَمرةٌ. و الجمع: جَمَرات. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ١٤٥ (جمر).
۷. في «ألف»: «أن يسلمونه».
۸. «المَضَض»: وَجع المصيبة. راجع: لسان العرب، ج ۷، ص۲۳۳ (مضض).

۲۳۱

أحَسَّ بالظفَرِ، و أيقَنَ بالنصرِ ـ: أ تُحِبُّ أنّكَ ظَفِرتَ هاهنا و أميرُ المؤمنينَ عليه السلام بمَكانِه قد أُسلِمَ[1] إلىٰ عدوِّه و تَفرَّقَ أصحابُه عنه؟[2]

و قالَ لهم أميرُ المؤمنينَ عليه السلام عندَ رفعِهم المَصاحفَ: «اتَّقوا اللّٰهَ، و امضوا علىٰ حقِّكم؛ فإنّ القومَ لَيسوا بأصحابِ دينٍ و لا قُرآنٍ، و أنا أعرَفُ بهم منكم، قد صَحِبتُهم أطفالًا و رجالًا، فكانوا شَرَّ أطفالٍ و شَرَّ رجالٍ؛ إنّهم ـ و اللّٰهِ ـ ما رَفَعوا المَصاحِفَ ليَعمَلوا بها، و إنّما رَفَعوها خَديعةً و دَهاءً و مَكيدةً».[3]

فأجابَ عليه السلام إلَى التحكيمِ دَفعاً للشرِّ القويِّ بالشرِّ الضعيفِ[4]، و تَلافياً للضرَرِ الأعظَمِ بتَحمُّلِ الضرَرِ[5] الأيسَرِ، و أرادَ أن يُحكِّمَ مِن جهتِه عَبدَ اللّٰهِ بنَ العبّاسِ رحمه اللّٰه، فأبَوا عليه، و لَجّوا كما لَجّوا في أصلِ التحكيمِ، و قالوا: لا بُدَّ مِن يَمانيٍّ مع مُضَريٍّ. فقالَ عليه السلام: «فضُمّوا[6] الأشتَرَ ـ و هو يَمانيٌّ ـ إلىٰ عَمرٍو»[7].

فقالَ الأشعَثُ بنُ قيسٍ: الأشتَرُ هو الذي طَرَحَنا فيما نحنُ فيه، و اختاروا أبا موسىٰ[8] مُقتَرِحينَ له[9] عليه مُلزِمينَ له تحكيمَه، فحَكَّمَهما بشَرطِ أن يَحكُما بكتابِ اللّٰهِ تَعالىٰ و لا يَتجاوَزاه، و أنّهما متىٰ تَعدَّياه فلا حُكمَ لهما[10].

---

۱. في «ج» و المطبوع: «سلّم».

۲. وقعة صفّين، ص ٤٩١؛ تأريخ الطبري، ج ٥، ص ٥٠.

۳. وقعة صفّين، ص ٤٨٩؛ الإرشاد، ج ۱، ص ۲۷۰؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ۳، ص ۱۸۳.

٤. في «ر»: «بالضعيف» بدل «بالشرّ الضعيف».

٥. في «ج»: «بالضرر» بدل «بتحمّل الضرر».

٦. في «ألف، ر»: «ضمّوا».

۷. راجع: وقعة صفّين، ص ٤٩٩ و ٥٠٠.

۸. في «د» و المطبوع: + «الأشعري».

۹. في المطبوع: – «له».

۱۰. في المطبوع: + «إلّا سيف».

و هذا غايةُ التحرُّزِ و نِهايةُ التيقُّظِ[١]؛ لأنّا نَعلَمُ أنّهما لَو حَكَما بما في الكتابِ[٢] لَأصابا الحقَّ و عَلِما[٣] أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام أَولىٰ بالأمرِ، و أنّه لا حَظَّ لمعاويةَ و ذَويهِ[٤] في شَيءٍ منه، و لمّا عَدَلا إلىٰ طلبِ الدنيا و مَكَرَ أحَدُهما بصاحبِه و نَبَذا الكتابَ و حُكمَه وراءَ ظُهورِهما خَرَجا مِن التحكيمِ، و بَطَلَ قولُهما و حُكمُهما.

و هذا بعَينِه موجودٌ في كلامِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام لمّا ناظَرَ الخوارجَ و احتَجّوا عليه بالتحكيمِ[٥]. و كُلُّ ما ذَكرناه[٦] في هذا الفصلِ مِن ذِكرِ الأعذارِ في التحكيمِ و الوجوهِ المُحسِّنةِ له مأخوذٌ مِن كلامِه عليه السلام، و قد[٧] رُويَ ذلك عنه عليه السلام مُفصَّلاً مَشروحاً. ٢٣٢

فأمّا تحكيمُهما مع عِلمِه بفِسقِهما، فلا سؤالَ فيه؛ إذ كُنّا قد بيّنّا أنّ الإكراهَ وَقَعَ علىٰ أصلِ الاختيارِ و فَرعِه، و أنّه عليه السلام أُلجِئَ إليه[٨] جُملةً ثُمَّ إلىٰ تفصيلِه، و لَو خُلّيَ عليه السلام و اختيارَه ما أجابَ إلَى التحكيمِ أصلاً، و لا رَفَعَ السيوفَ عن أعناقِ القومِ؛ لكنّه أجابَ إليه مُلجَأً، كما أجابَ إلىٰ مَن[٩] اختاروه بعَينِه لذلكَ[١٠].

---

١. في المطبوع: «التحفّظ».
٢. في المطبوع: «كتاب الله» بدل «الكتاب».
٣. في المطبوع: «و علمنا».
٤. في «ج، د»: «و لا لذويه» بدل «و ذويه».
٥. في «ج» و المطبوع: «في التحكيم» بدل «بالتحكيم».
٦. في المطبوع: «ذكرنا».
٧. في «ألف، ج، ر»: «فقد».
٨. في «ألف، ب، ر»: «إلى».
٩. في المطبوع: «ما».
١٠. في «ج» و المطبوع: «كذلك».

و قد صَرَّحَ عليه السلام بذلك في كلامِه، حَيثُ يَقولُ: «لقَد أمسَيتُ أميراً، و أصبَحتُ مأموراً، و كُنتُ أمسِ ناهياً، و أصبَحتُ اليَومَ مَنهيّاً».[1]

و كَيفَ يَكونُ التحكيمُ منه عليه السلام دالًّا علَى الشكِّ، و هو عليه السلام ناهٍ[2] عنه و غيرُ راضٍ به و مُصرِّحٌ بما فيه مِن الخَديعةِ؟! و إنّما يَدُلُّ علىٰ شكِّ مَن حَمَله عليه و قادَه إليه.

و إنّما يُقالُ: «إنّ التحكيمَ يَدُلُّ علَى الشكِّ» إذا كُنّا لا نَعرِفُ سببَه و الحاملَ عليه، أو كانَ لا وجهَ له إلّا ما يَقتَضي الشكَّ. فأمّا إذا كُنّا قد عَرَفنا ما اقتَضاه و أدخَلَ فيه، و عَلِمنا[3] أنّه عليه السلام ما أجابَ إليه إلّا لدَفعِ الضرَرِ العظيمِ، و لأنْ تزولَ الشُّبهةُ عن قلبِ مَن ظَنَّ به عليه السلام أنّه لا يَرضىٰ بالكتابِ و لا يُجيبُ إلىٰ تحكيمِه، فلا وجهَ لِما ذَكروه.

و قد أجابَ عليه السلام عن هذه الشُّبهةِ بعَينِها في مُناظَرتِهم لمّا قالوا له: أ شَكَكتَ[4]؟

فقال عليه السلام: «أنا أَولىٰ بأنْ لا أشُكَّ في ديني، أم النبيُّ صلّى اللّٰه عليه و آله؟ أ وَ ما قالَ اللّٰهُ لرَسولِه: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِكِتابٍ مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ هُوَ أَهْدىٰ مِنْهُما أَتَّبِعْهُ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ﴾[5]؟»[6].

---

١. نهج البلاغة، ص ٣٢٤، الخطبة ٢٠٨؛ وقعة صفّين، ص ٤٨٤.

٢. في المطبوع: «نهى».

٣. في «د»: «علمنا» بدون واو العطف.

٤. في «ألف، ر»: «شككت» بدون همزة الاستفهام.

٥. القصص (٢٨): ٤٩.

٦. المناقب لابن شهر آشوب، ج ١، ص ٢٧٦.

فأمّا[1] قولُ السائلِ: إنّه[2] عليه السلام تَعرَّضَ لخَلعِ إمامتِه، و مَكَّنَ الفاسقينَ مِن أن يَحكُما عليه بالباطلِ.

فمَعاذَ اللّهِ أن يَكونَ كذلكَ؛ لأنّا قد بيّنّا أنّه عليه السلام إنّما حَكَّمَهما بشَرطٍ لَو وَفَيا به و عَمِلا عليه لأقَرّا إمامتَه و أوجَبا طاعتَه؛ لكنّهما عَدَلا عنه، فبَطَلَ حُكمُهما، فما مَكَّنَهما مِن خَلعِ إمامتِه، و لا تَعرَّضَ منهما لذلكَ. ۲۳۳

و نَحنُ نَعلَمُ أنّ مَن قَلَّدَ حاكماً أو وَلّىٰ أميراً ليَحكُمَ بالحقِّ و يَعمَلَ بالواجبِ، فعَدَلَ عمّا شَرَطَه و خالَفَه عليه، لا يَسوغُ القولُ بأنّ مَن ولّاه عَرَّضَه للباطلِ، و مَكَّنَه مِن العدولِ عن الواجبِ، و لَم يَلحَقْه شَيءٌ مِن اللَّومِ بذلكَ؛ بَل كانَ اللَّومُ عائداً علىٰ مَن خالَفَ ما شُرِطَ عليه.

فأمّا تأخيرُ[3] جهادِ الظالِمينَ و تأجيلُ ما يأتي مِن استئصالِهم، فقَد بيّنّا العُذرَ فيه، و أنّ أصحابَه عليه السلام تخاذَلوا و تواكَلوا و اختَلَفوا، و أنّ الحربَ بِلا أنصارٍ و بغَيرِ[4] أعوانٍ لا يُمكِنُ، و المُتعرِّضُ لها مُغرِّرٌ بنفسِه و أصحابِه.

[وجهُ عدولِ عليّ عليه السلام عن التسميةِ بأميرِ المؤمنينَ]

فأمّا عدولُه عن التسميةِ بأميرِ المؤمنينَ و اقتصارُه علَى التسميةِ المُجرَّدةِ، فضَرورةُ الحالِ دَعَت إليها، و قد سَبَقَه[5] إلىٰ مِثلِ ذلكَ سيِّدُ الأوّلينَ و الآخِرينَ رسولُ اللّهِ صلّى اللّه عليه و آله في عامِ الحُدَيبيةِ و قصّتِه[6] مع سُهَيلِ بنِ عَمرٍو،

---

١. في المطبوع: «و أمّا».

٢. في المطبوع: «فإنّه».

٣. في المطبوع: «تأخيره».

٤. في «ج»: «و لا».

٥. في المطبوع: «سبق».

٦. في «ألف، ر»: «و قضيّته».

و أنذَرَه عليه السلام بأنّه سيُدعىٰ[١] إلىٰ مِثلِ ذلك و يُجيبُ[٢] علىٰ مَضَضٍ[٣]، فكانَ[٤] كما أنذَرَ و خَبَّرَ رسولُ اللّهِ صلّى اللّه عليه و آله، و اللَّومُ بِلا إشكالٍ زائلٌ عمّا اقتدىٰ فيه بالرسولِ صلّى اللّه عليه و آله[٥].

و هذه جُملةٌ تفصيلُها يَطولُ، و فيها لِمَن أنصَفَ مِن نفسِه بلاغٌ و كفايةٌ.

[في أنّ عليّاً عليه السلام لَم يَندَمْ علَى التحكيمِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فإذا كانَ عليه السلام مِن أمرِ التحكيمِ علىٰ ثِقةٍ و يقينٍ، فلِمَ رُويَ عنه عليه السلام أنّه كانَ يَقولُ بَعدَ التحكيمِ[٦] في مَقامٍ بَعدَ آخَرَ:

لَقَد عَثَرتُ عَثرةً لا أنجَبِرْ[٧] سَوفَ أكيسُ بَعدَها و أستَمِرّْ

و أجمَعُ الرأيَ[٨] الشَّتيتَ المُنتَشِرْ[٩]

أ وَ لَيسَ هذا إذعاناً بأنّ التحكيمَ جرىٰ علىٰ خِلافِ الصوابِ؟ ٢٣٤

الجوابُ: قُلنا: قد عَلِمَ كُلُّ عاقلٍ[١٠] سَمِعَ الأخبارَ ضرورةً أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه

---

١. في المطبوع: «ستدعى».

٢. في المطبوع: «و تجيب».

٣. «المَضَض»: وَجَعُ المصيبة. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٣٣ (مضض).

٤. في «د، ر»: «و كان».

٥. راجع: تفسير القمّي، ج ٢، ص ٣١٣؛ الإرشاد، ج ١، ص ١٢١؛ الأمالي للطوسي، ص ١٨٧، ح ٣١٥؛ إعلام الورى، ج ١، ص ٣٧٢.

٦. في أكثر النسخ: «التحكّم»، و الظاهر أنّه من سهو النسّاخ.

٧. في «ر» و المطبوع: «لا تنجبر». و في بعض المصادر الناقلة: «لا أعتذر».

٨. في «ج»: «الشمل». و في بعض المصادر الناقلة: «الأمر».

٩. الغارات، ج ١، ص ٢٥٣؛ الفصول المختارة، ص ٢١٧؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٦، ص ٧٣.

١٠. في المطبوع: + «قد».

السلام و أهلَه و خُلَصاءَ[١] شيعتِه و أصحابِه كانوا مِن أشَدِّ النـاسِ إظـهاراً لوقـوعِ التحكيمِ مِن الصوابِ و السَّدادِ مَوقِعَه، و أنّ الذي دَعا إليه حَسَنٌ، و التدبيرَ أوجَبَه، و أنّه عليه السلام ما اعتَرَفَ قَطُّ[٢] بخَطَإٍ فيه، و لا أغضىٰ عن الاحتجاجِ علىٰ مَن شَكَّ فيه و ضَعَّفَه. كَيفَ، و الخوارجُ إنّما ضَلَّت عنه، و عاصَته[٣]، و خَرَجَت عليه؛ لأجلِ أنّها أرادته علَى الاعترافِ بالزلَلِ في التحكيمِ، فامتَنَعَ كُلَّ امتناعٍ[٤]، و أبىٰ أشَدَّ إباءٍ[٥]، و قد كانوا يَقنَعون منه و يُعاوِدونَ طاعتَه و نُصرتَه بدونِ هذا الذي أضافوه إليه عليه السلام مِن الإقرارِ بالخطإ[٦] و إظهارِ التندُّمِ[٧]؟!

و كَيفَ يَمتَنِعُ مِن شَيءٍ و يَعتَرِفُ بأكثَرَ منه؟ و يَغضَبُ مِن جُزءٍ و يُجيبُ إلىٰ كُلٍّ؟ هذا ممّا لا يَظُنُّه[٨] عليه[٩] عليه السلام أحَدٌ ممّن يَعرِفُه حقَّ معرفتِه.

و هذا الخبرُ شاذٌّ ضعيفٌ؛ فإمّا أن يَكونَ باطلاً موضوعاً، أو يَكونَ الغرضُ فيه غيرَ ما ظَنَّه القومُ مِن الِاعترافِ بالخطإ في التحكيمِ، فقَد رُويَ عنه عليه السلام معنىٰ هذا الخبرِ و تفسيرِ مُرادِه منه، و نُقِلَ مِن طُرُقٍ معروفةٍ موجودةٍ في كُتُبِ أهل السِّيَرِ[١٠]:

---

١. في «ج»: «علماء».
٢. في «د»: – «قطّ».
٣. في «ج» و المطبوع: «و عصته». و «عاصاه» أيضاً مثلُ «عَصاه». راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٦٧ (عصي).
٤. في «د»: «الامتناع».
٥. في «د»: «الإباء».
٦. في المطبوع: + «مثل أن يقول عليه السلام: لو أحكم لكان خير، فهو دون الإقرار بالخطأ».
٧. في المطبوع: «الندم».
٨. في «ر» و المطبوع: «يظنّ».
٩. في «ج، ر» و المطبوع: «به».
١٠. في «ألف»: «السيرة».

أنّه عليه السلام لمّا سُئلَ عن مُرادِه بهذا الكلامِ قالَ: «كَتَبَ إليَّ محمّدُ بنُ أبي بكرٍ بأن أكتُبَ له كتاباً في القضاءِ يَعمَلُ عليه، فكَتَبتُ له ذلك، و أنفَذتُه إليه، فاعتَرَضَه معاويةُ، فأخَذَه منه[1]». فتأسَّفَ[2] عليه السلام علىٰ ظَفَرِ عدوِّه بذلك، و أشفَقَ مِن[3] أن يَعمَلَ بما فيه مِن الأحكامِ، و تَوَهَّمَ[4] ضَعَفةُ أصحابِه أنّ ذلك مِن عِلمِه و مِن عندِه[5]، فتَقوىٰ الشُّبهةُ به عليهم[6].

و هذا وجهٌ صحيحٌ يَقتَضي التأسُّفَ و التندُّمَ، و لَيسَ في الخبرِ المُتضمِّنِ للشعرِ ما يَقتَضي أنّ تَندُّمَه كانَ علَى التحكيمِ دونَ غيرِه، و إذا[7] جاءت روايةٌ بتفسيرِ ذلك عنه عليه السلام كانَ الأخذُ بها أَولىٰ.

[في أنّ قَتلَه عليه السلام الخوارجَ كانَ بعهدٍ مِن رسولِ اللّهِ صلى الله عليه و آله]

٢٣٥

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما الوجهُ فيما فَعَلَه أميرُ المؤمنينَ عليه السلام عند حربِه الخوارجَ[8] يَومَ النهرَوانِ مِن رفعِه رأسَه إلَى السماءِ ناظراً إليها تارةً و إلَى الأرضِ أُخرىٰ، و قولِه عليه السلام: «و اللّهِ، ما كَذَبتُ، و لا كُذِبتُ». فلمّا قَتَلَهم، و فَرَغَ مِن الحربِ، قالَ له الحَسَنُ ابنُه عليه السلام: «يا أميرَ المؤمنينَ، أكانَ[9] رسولُ اللّهِ صلّى اللّٰه عليه و آله تَقدَّمَ إليكَ في هؤلاءِ بشَيءٍ؟».

---

١. في «ألف، ر»: - «منه».
٢. في المطبوع: «فأسف».
٣. في «ألف، ر»: - «من».
٤. في «ج»: «فوهم».
٥. في «ج، د»: «عنده و من علمه» بدل «علمه و من عنده».
٦. راجع: الغارات، ص ١٥٩ ـ ١٦٢.
٧. في المطبوع: «فإذا».
٨. في المطبوع: «للخوارج».
٩. في «ألف، ر»: + «عهد».

فقالَ[١]: «لا؛ و لكِنْ أمَرَني رسولُ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله بكُلِّ حقٍّ، و مِن الحقِّ أن أُقاتِلَ المارِقينَ و[٢] الناكثينَ و القاسطينَ[٣]»؟[٤]

أ وَ لَيسَ قد تَعلَّقَ بهذا النظّامُ في كتابِه المعروفِ بالنُّكَتِ و قالَ: هذا تَوهيمٌ منه لأصحابِه أنّ رسولَ اللّٰهِ قد تَقدَّمَ إليه في أمرِ الخوارجِ[٥]؛ إذ يَقولُ: «و اللّٰهِ، ما كَذَبتُ، و لا كُذِبتُ»؟

الجوابُ[٦]: أنّا لا نَدري كَيفَ ذَهَبَ علَى النظّامِ كَذِبُ هذه الروايةِ؛ يَعني[٧] المُتضمِّنَةَ لقَولِه عليه السلام أنّه لَم يَتقدَّمْ إليَّ الرسولُ صلّى اللّٰه عليه و آله[٨] في ذلكَ بشَيءٍ، إن كانَ النظّامُ رَواها أو نَقَلَها[٩]؟! أم كَيفَ استَجازَ أن يُضيفَها إليه عليه السلام إن كانَ تَخرَّصَها؟! و كَيفَ ظَنَّ أنّ مِثلَ[١٠] ذلكَ يَخفىٰ علىٰ أحَدٍ مع ظُهورِ الحالِ و تَواتُرِ الرواياتِ عنه عليه السلام بالإنذارِ بقِتالِ[١١] أهلِ النهرَوانِ و كيفيّتِه و الإشعارِ بقَتلِ المُخدَجِ ذي الثُّدَيّةِ؟ و إنّما كانَ عليه السلام يَنظُرُ إلَى السماءِ ثُمَّ إلَى الأرضِ و يَقولُ: «و اللّٰهِ[١٢]، ما كَذَبتُ، و لا كُذِبتُ» استبطاءً لوجودِ المُخدَجِ؛ لأنّه عليه السلام

---

١. في المطبوع: «قال».
٢. في «ج، د»: - «المارقين و».
٣. في «ج، د»: + «و المارقين».
٤. راجع: صحيح مسلم، ج ٢، ص ٧٤٩؛ تأريخ الطبري، ج ٥، ص ٨٨.
٥. في المطبوع: «أنّ الخوارج سيخالفوه و يقاتلهم» بدل «أمر الخوارج».
٦. في «ج»: + «قلنا».
٧. في «ج»: + «أعني».
٨. في المطبوع: «الرسول صلّى اللّٰه عليه و آله إليه» بدل «إليّ الرسول صلّى اللّٰه عليه و آله».
٩. في المطبوع: «و نقلها».
١٠. في «ألف، ر»: - «مثل».
١١. في المطبوع: «لقتال».
١٢. في «ألف» و المطبوع: - «و اللّٰه».

عندَ قَتلِ القومِ أمَرَ بطَلَبِه في جُملةِ القَتلىٰ، فلمّا طالَ الأمرُ في وجودِه، و أشفَقَ عليه السلام مِن وقوعِ شُبهةٍ مِن ضَعَفةِ أصحابِه فيما كانَ يُخبِرُ به و يُنذِرُ مِن وجودِه، فقَلِقَ عليه السلام لذلكَ، و اشتَدَّ هَمُّه، و كَرَّرَ قولَه: «ما كَذَبتُ، و لا كُذِبتُ»، إلىٰ أن أتاحَ اللّٰهُ تَعالىٰ وجودَه و الظفَرَ به بَينَ القَتلىٰ علَى الهيئةِ التي كانَ عليه السلام ذَكرها. فلمّا[1] أحضَروه إيّاه، كَبَّرَ عليه السلام، و استَبشَرَ بزَوالِ الشُّبهةِ في صحّةِ خبرِه.

و قد رُويَ مِن طُرُقٍ مُختَلِفةٍ و جِهاتٍ كثيرةٍ عنه عليه السلام الإنذارُ بقِتالِ الخوارجِ، و قَتلِ المُخدَجِ علىٰ صفتِه التي وُجِدَ عليها، و أنّه عليه السلام كانَ يَقولُ لأصحابِه: «إنّهم لا يَعبُرونَ النهرَ حتّىٰ يُصرَعوا دونَه»[2]. و إنّه لا يُقتَلُ مِن أصحابِه إلّا دونَ العَشرةِ، و لا يَبقىٰ مِن الخوارجِ إلّا دونَ العَشرةِ، حتّىٰ أنّ رجُلاً مِن أصحابِه قالَ له[3]: يا أميرَ المؤمنينَ، ذَهَبَ القومُ، و قَطَعوا النهرَ. فقالَ عليه السلام: «لا ـ و اللّٰهِ ـ ما قَطَعوه و لا يَقطَعونَه حتّىٰ يُقتَلوا دونَه؛ عَهداً مِن اللّٰهِ و رسولِه صلّى اللّٰه عليه و آله».[4]

٢٣٦

فكَيفَ يَستَشعِرُ عاقلٌ أنّ ذلكَ كانَ مِن غيرِ عِلمٍ و لا إطلاعٍ مِن الرسولِ[5] صلّى اللّٰه عليه و آله علىٰ وقوعِه و كَونِه، و قد رُويَ أنّ عُبيدةَ السَّلمانيَّ[6] لمّا سَمِعَه عليه

١. في المطبوع: + «أن».

٢. مروج الذهب، ج ٢، ص ٤٠٤؛ الكامل في التأريخ، ج ٣، ص ٣٤٥؛ المناقب لابن المغازلي، ص ٤٠٦.

٣. في «ألف، ج، ر»: – «له».

٤. تأريخ بغداد، ج ١٤، ص ٣٦٥؛ الكامل في التأريخ، ج ٣، ص ٣٤٥؛ المناقب لابن المغازلي، ص ٤٠٦؛ المحاسن و المساوئ، ص ٣٨٥.

٥. في «ألف، ر»: + «له».

٦. في «ج، د»: «اليماني». و الرجل هو «عبيدة بن عمرو السلمانيّ المرادي» أبو عمرو الكوفي، أسلم قبل وفاة النبي صلّى اللّٰه عليه و آله بسنتين بأرض اليمن، و لم يلقه. راجع: تهذيب الكمال، ج ١٩، ص ٢٦٦، الرقم ٣٧٥٦؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٤٠، الرقم ٩.

السلام يُخبِرُ عن النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله بقِتالِ الخوارجِ قَبلَ ذلكَ بمُدّةٍ طويلةٍ و قَتلِ المُخدَجِ شَكَّ فيه ـ لِضَعفِ بَصيرتِه ـ فقالَ له عليه السلام: أنتَ سَمِعتَ مِن رسولِ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله ذلكَ؟، فقالَ: «إي ـ و رَبِّ الكعبةِ ـ مَرّاتٍ».[١]

و قد رَوىٰ أمرَ الخوارجِ و قِتالَ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام لهم و إنذارَ الرسولِ صلّى اللّٰه عليه و آله بذلكَ جماعةٌ مِن الصحابةِ، لَولا أنّ في ذِكرِ ذلكَ خروجاً عن غرضِ الكتابِ لَذَكرناه، حتّىٰ إنّ عائشةَ رَوَت ذلكَ فيما رَفَعَه عامرٌ عن مسروقٍ، قالَ: دَخَلتُ علىٰ عائشةَ، فقالَت: مَن قَتَلَ الخوارجَ[٢]؟ قُلتُ: قَتَلَهم عليُّ بنُ أبي طالبٍ عليه السلام. فسَكَتَت، فقُلتُ لها: يا أُمَّهْ[٣]، أسأَلُكِ باللّٰهِ و بحقِّ[٤] نبيِّه صلّى اللّٰه عليه و آله و حقّي، فإنّي[٥] لكِ وَلَدٌ، إن كُنتِ سَمِعتِ مِن رسولِ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله يَقولُ فيهم شَيئاً لمّا أخبَرتِنيهِ، فقالَت[٦]: سَمِعتُ رسولَ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله يَقولُ: «هُم شَرُّ الخَلقِ و الخَليقةِ، يَقتُلُهم خيرُ الخَلقِ و الخَليقةِ و أقرَبُهم عندَ اللّٰهِ وسيلةً».[٧] ٢٣٧

و عن مسروقٍ أيضاً عن عائشةَ أنّها قالَت: مَن قَتَلَ ذا الثُّدَيّةِ؟ قُلتُ: عليُّ بنُ أبي طالبٍ عليه السلام.

قالَت: لَعَنَ اللّٰهُ عَمرَو بنَ العاصِ؛ فإنّه كَتَبَ إليَّ يُخبِرُني أنّه قَتَلَه بالإسكَندريّةِ،

---

١. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٧٤٨؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ٢٤٤، ذيل ح ٤٧٦٨؛ سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٥٩، ح ١٦٧؛ البداية و النهاية، ج ٧، ص ٢٩٢.

٢. في «ألف، ر»: «الخارجة».

٣. في «ج»: «أمّ المؤمنين» بدل «أُمّه».

٤. في «ج» و المطبوع: «بحقّ اللّٰه و حقّ» بدل «باللّٰه و بحقّ».

٥. في «ألف»: «إنّي». و في «د»: «و تعلمين أنّي» بدل «فإنّي».

٦. في المطبوع: «قالت».

٧. المناقب للكوفي، ج ٢، ص ٣٦١، ح ٨٣٩؛ و ص ٥٣٤، ح ١٠٣٥؛ كشف الأستار، ج ٢، ص ٣٦٣، ح ١٨٥٧؛ مجمع الزوائد، ج ٦، ص ٢٣٩.

إلّا أنّه لا يَمنَعُني ما في نَفسي أن أقولَ ما سَمِعتُ مِن رسولِ اللّٰهِ صلّى اللّه عليه و آله فيه؛ سَمِعتُه يَقولُ: «يَقتُلُهم خَيرُ أُمّتي مِن[1] بَعدي».[2]

و روىٰ فَضالةُ بنُ أبي فَضالةَ ـ و كانَ ممّن[3] شَهِدَ مع رسولِ اللّٰهِ صلّى اللّه عليه و آله بَدراً ـ قالَ: اشتَكىٰ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام بِيَنبُعَ[4] شَكاةً ثَقُلَ منها، فخَرَجَ أبي يَعودُه، فخَرَجتُ معه، فلمّا دَخَلَ عليه[5] قالَ له: ألا تَخرُجُ إلَى المَدينةِ؟ فإن أصابَكَ أجَلُكَ شَهِدَكَ أصحابُكَ، و صَلَّوا عليكَ؛ فإنّكَ[6] هاهنا بَينَ ظَهرانَيْ أعرابِ جُهَينةَ، فقالَ عليه السلام: «إنّي لا أموتُ مِن مَرَضي هذا؛ لأنّه فيما عَهِدَ إليَّ رسولُ اللّٰهِ صلّى اللّه عليه و آله أنّي لا أموتُ حتّىٰ أؤمَّرَ و أُقاتِلَ الناكِثينَ و القاسِطينَ و المارِقينَ، و حتّىٰ تُخضبَ هذه مِن هذا»، و أشارَ عليه السلام إلىٰ لِحيتِه و رأسِه.[7]

و ذِكرُ المَرويِّ في هذا البابِ يَطولُ، و الأمرُ في إخبارِه عليه السلام بقِصّةِ الخوارجِ و قِتالِه لهم و إنذارِه بذلكَ ظاهرٌ جدّاً.

[في أنّه عليه السلام قد يَعرِضُ في كلامِه خُدعةُ الحربِ] ٢٣٨

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما الوجهُ فيما رُويَ عنه عليه السلام مِن قولِه: «إذا حَدَّثتُكم[8] عن رسولِ اللّٰهِ صلّى اللّه عليه و آله[9] فهو كما حَدَّثتُكم؛ فوَ اللّٰهِ، لَأنْ أخِرَّ مِن السماءِ

---

١. في «ألف، د»: - «من».

٢. البداية و النهاية، ج ٧، ص ٣٠٣؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢، ص ٢٦٨.

٣. في المطبوع: «و هو ممّن كان» بدل «و كان ممّن».

٤. في «ألف»: «بتبيع».

٥. في «ألف، ج» و المطبوع: «إليه».

٦. في المطبوع: «و إنّك».

٧. تذكرة الخواصّ، ص ١٧٢؛ البداية و النهاية، ج ٦، ص ٢١٨؛ و ج ٧، ص ٣٢٤.

٨. في «د»: + «بحديث».

٩. في المطبوع: + «بحديث».

أحَبُّ إليَّ مِن أن أكذِبَ علىٰ رسولِ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله، و إذا سَمِعتموني أُحدِّثُ فيما بَيني و بَينَكم فإنّما الحَربُ خُدعةٌ»؟![1]

أ وَ لَيسَ هذا ممّا عابَه[2] النظّامُ أيضاً و قالَ[3]: لَو لَم يُحدِّثْهم عن رسولِ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله بالمَعاريضِ[4] لَما اعتَذَرَ مِن ذلك، و ذَكَرَ أنّ هـذا يَـجري مَـجرَى التدليسِ في الحديثِ؟

الجوابُ[5]: أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام لِفَرطِ احتياطِه في الديـنِ و تَـخشُّنِه فيه و عِلمِه بأنّ المُـخبِرَ رُبَّـما[6] دَعَـته الضـرورةُ إلىٰ تَـركِ التـصريحِ و اسـتعمالِ التعريضِ أرادَ أن يُميِّزَ للسامِعينَ بَينَ الأمرَينِ، و يَفصِلَ لهم بَينَ ما لا يَدخُلُ فيه التعريضُ مِن كلامِه ممّا باطنُه كظاهرِه و بَينَ ما يَجوزُ أن يُعرِّضَ فيه للـضرورةِ، و هذا نِهايةُ الحِكمةِ منه عليه السلام و إزالةِ اللَّبسِ و الشُّبهةِ، و يَجري[7] مَجرَى[8] البيانِ و الإيضاحِ، بالضدِّ[9] ممّا تَوهَّمَه النظّامُ مِن دخولِه فـي بـابِ التـدليسِ فـي الحديثِ؛ لأنّ المُدلِّسَ[10] يَقصِدُ إلَى الإبهامِ و يَعدِلُ عن البيانِ و الإيضاحِ طَلَباً لتَمامِ

---

١. مسند أحمد، ج ١، ص ١٣١؛ صحيح البخاري، ج ٤، ص ٢٤٤؛ و ج ٩، ص ٢١؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٧٤٦، ح ١٥٤؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ٢٤٤، ح ٤٧٦٧.

٢. في «ج»: «و هذا ممّا رواه» بدل «أ و ليس هذا ممّا عابه».

٣. في «د» و المطبوع: + «إنّه».

٤. «المَعاريض» جمع المِعراض، بمعنى التعريض و التورية بالشيء عن شيء آخر. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ١٦٥ (عرض).

٥. في المطبوع: + «قلنا».

٦. في «ألف، ر»: «لما».

٧. في المطبوع: «و تحرّى».

٨. في «ألف، د» و المطبوع: - «مجرى».

٩. في «ج، د»: «و الضدّ».

١٠. في «د»: «التدليس هو أن» بدل «المدلّس».

غرضِه، و هو عليه السلام مَيَّزَ بَينَ كلامِه و فرَّقَ بَينَ أنواعِه حتّىٰ لا تَدخُلَ[١] الشُّبهةُ فيه علىٰ أحَدٍ.

و أعجَبُ مِن هذا كُلِّه قولُه: إنّه لَو لَم يُحدِّثْ عن رسولِ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله بالمَعاريضِ لَما اعتَذَرَ مِن ذلكَ؛ لأنّه عليه السلام ما اعتَذَرَ كما ظَنَّه، و إنّما نَفىٰ أن يَكونَ التعريضُ ممّا يَدخُلُ[٢] روايتَه عن الرسولِ[٣] صلّى اللّٰه عليه و آله كما أنّه رُبَّما دَخَلَ ما[٤] يُخبِرُ به عن نفسِه؛ قصداً للإيضاحِ و نفيِ الشُّبهةِ. و لَيسَ كُلُّ مَن نَفىٰ عن نفسِه شَيئاً و أخبَرَ عن بَراءتِه منه فقَد فَعَلَه.

و قولُه عليه السلام: «لَأَنْ أخِرَّ مِن السماءِ» يَدُلُّ علىٰ أنّه ما فَعَلَ ذلكَ و لا يَفعَلُه، و إنّما نَفاه حتّىٰ لا يُلبَسَ[٥] علىٰ أحَدٍ خبرُه عن نفسِه و ما يُجوِّزُ فيه ممّا[٦] يَرويه و[٧] يُسنِدُه إلَى الرسولِ صلّى اللّٰه عليه و آله.

239

[في قولِه عليه السلام: «ما حَدَّثَني أحَدٌ عن الرسولِ إلّا استَحلَفتُه»]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما الوجهُ فيما رُويَ عنه عليه السلام مِن أنّه قالَ: «كُنتُ إذا حَدَّثَني أحَدٌ عن رسولِ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله بحديثٍ استَحلَفتُه باللّٰهِ أنّه سَمِعَه مِن[٨] رسولِ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله؛ فإن حَلَفَ صَدَّقتُه، و إلّا فلا. و حَدَّثَني أبو بَكرٍ

---

١. في «ألف، ج»: «لا يدخل».
٢. في «د» و المطبوع: + «قوله و». و في «ر»: + «في».
٣. في «د» و المطبوع: «رسول اللّٰه» بدل «الرسول».
٤. في «ر» و المطبوع: «فيما».
٥. في «د، ر» و المطبوع: «لا يلتبس».
٦. في «ألف، ر»: «بما».
٧. في المطبوع: + «ما».
٨. في «ألف»: «عن».

و صَدَقَ أبو بَكرٍ[١]»؟[٢]

أ وَ لَيسَ هذا الخبرُ ممّا طَعَنَ به النظّامُ و قالَ: لا يَخلو المُحدِّثُ عندَه مِن أن يَكونَ: ثِقةً، أو ظَنيناً[٣]؛ فإن كانَ ثِقةً، فما معنَى الِاستحلافِ؟ و إن كانَ مُتَّهَماً، فكَيفَ يَتحقَّقُ قولُ المُتَّهَم بيَمينِه؟ و إذا جازَ أن يُحدِّثَ عن رسولِ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله بالباطلِ جازَ أن يَحلِفَ علىٰ ذلكَ بالباطلِ!

الجوابُ: قُلنا: هذا خبرٌ ضعيفٌ مدفوعٌ مطعونٌ علىٰ إسنادِه؛ لأنّ عُثمانَ بنَ المُغيرةِ رواهُ عن عليِّ بن رَبيعةَ الوالِبيِّ عن أسماءَ بنِ الحَكَمِ الفَزاريِّ، قالَ: سَمِعتُ عليّاً عليه السلام يَقولُ كَذا و كَذا. و أسماءُ بنُ الحَكَمِ هذا مجهولٌ عندَ أهلِ الروايةِ، لا يَعرِفونَه، و لا رُوِيَ عنه شَيءٌ مِن الأحاديثِ غيرُ هذا الخبرِ الواحدِ[٤].

و قد رُوِيَ أيضاً مِن طريقِ سَعدِ بنِ سَعيدِ بنِ أبي سَعيدٍ المَقبُريِّ عن أخيهِ عن جَدِّه أبي سَعيدٍ، رواه هِشامُ بنُ عمّارٍ و الزُّبَيرُ بنُ بَكّارٍ عن سَعدِ بنِ سَعيدِ بنِ أبي سَعيدٍ عن أخيه عبدِ اللّٰهِ بنِ سَعيدٍ عن جَدِّه عن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام. و قالَ الزُّبَيرُ عن سَعدِ بنِ سَعيدٍ: إنّه ما أَرىٰ[٥] أخبَثَ منه. و قال أبو عبدِ الرحمنِ الشَّيبانيُّ: عبدُ اللّٰهِ بنُ سَعيدِ بنِ أبي سَعيدٍ المَقبُريُّ مَتروكُ الحديثِ. و قالَ يَحيَى بنُ مَعينٍ: إنّه ضعيفٌ[٦].

و رَوَوه مِن طريقِ أبي المُغيرةِ المَخزوميِّ عن ابنِ نافعٍ عن سُلَيمانَ بنِ يَزيدَ عن المَقبُريِّ. و أبو المُغيرةِ[٧] المَخزوميُّ مجهولٌ لا يَعرِفُه أكثَرُ أهلِ الحديثِ.

٢٤٠

---

١. في المطبوع: «صدقني» بدل «صدق أبوبكر».
٢. مسند أحمد، ج ١، ص ٢؛ ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٢٥٥؛ تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٢٦٧.
٣. في المطبوع: «متّهماً».
٤. راجع: ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٢٥٥، الرقم ٩٧٩.
٥. في المطبوع: «رؤي».
٦. في «د» و المطبوع: + «الحديث».
٧. في المطبوع: «مغيرة» بدون الألف و اللام.

و رَوَوه من طريقِ عطاءِ بنِ مُسلِمٍ عن عُمارةَ عن المُحرِزِ[١] عن أبي هُرَيرةَ عن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام؛ قالوا: المُحرزُ[٢] لَم يَسمَعْ مِن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام؛ بَل لَم يَرَه. و عُمارةُ ـ و هو عُمارةُ بن جُوَينٍ، و هو أبو هارونَ العَبديُّ ـ و قيلَ: إنّه مَتروكُ الحَديثِ.

و ممّا يُنبئُ عن ضَعفِ هذا الحديثِ و اختلالِه: أنّ مِن المعروفِ الظاهرِ أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام لَم يَروِ عن أحَدٍ قَطُّ حرفاً غيرَ[٣] النبيِّ صلّى اللّه عليه و آله، و أكثَرُ ما يُدَّعىٰ عليه مِن ذلكَ هذا الخبرُ الذي نحنُ في الكلامِ عليه.

و قولُه: «ما حَدَّثَني أحَدٌ عن الرسولِ[٤] صلّى اللّه عليه و آله إلّا استَحلَفتُه» يَقتَضي ظاهرُه أنّه قد سَمِعَ أخباراً عنه عليه السلام مِن جماعةٍ مِن الصحابةِ، و المعلومُ خِلافُ ذلكَ.

فأمّا[٥] تَعجُّبُ النظّامِ مِن الِاستحلافِ، ففي غيرِ مَوضِعِه؛ لأنّا نَعلَمُ أنّ في عَرْضِ اليمينِ تهييباً[٦] لِمَن عُرِضَت عليه، و تذكيراً باللّهِ تَعالىٰ و تخويفاً بعِقابِه[٧]؛ سَواءٌ كانَ مَن تُعرَضُ عليه ثِقةً أو ظَنيناً؛ لأنّ بَذْلَ اليمينِ و الإقدامَ عليها يَزيدُنا في الثقةِ بَصيرةً، و رُبَّما قَوّىٰ ذلكَ حالَ الظنينِ؛ لِبُعدِ الإقدامِ علَى اليمينِ الفاجِرةِ. و لهذا نَجِدُ كثيراً مِن الجاحِدينَ للحُقوقِ متىٰ عُرِضَت عليهم اليَمينُ امتَنَعوا منها و أقَرّوا

٢٤١

---

١. في المطبوع: «محرز» بدون الألف و اللام.

٢. في «ج، ر»: «و المحرز». و في المطبوع: «محرز» بدون الألف و اللام.

٣. في «ألف، د»: «إلّا عن» بدل «غير».

٤. في «ألف، د»: «رسول اللّه» بدل «الرسول».

٥. في «ألف» و المطبوع: «و أمّا».

٦. في المطبوع: «تهيّباً».

٧. في المطبوع: «من عقابه» بدل «بعقابه».

بها بَعدَ الجُحودِ و اللَّجاجِ، و لهذا استُظهِرَ في الشريعةِ باليَمينِ علَى المُدَّعىٰ عليه، و في القاذفِ زوجتَه بالتلفُّظِ باللِّعانِ.

و لَو أنّ مُلحِداً أرادَ الطعنَ علَى الشريعةِ، و استَعمَلَ مِن الشُّبهةِ ما استَعمَلَه النظّامُ، فقالَ: «أيُّ معنًى لليَمينِ في الدَّعاوي؟ و المُستَحلَفُ إن كانَ ثِقةً فلا معنىٰ لِاستحلافِه، و إن كان ظَنيناً مُتَّهَماً فهو بأن يُقدِمَ علَى اليَمينِ أَولىٰ. و كذلكَ في القاذفِ زَوجتَه»، لَما كانَ له جوابٌ إلّا ما أجَبنا به النظّامَ، و قد ذَكرناه.

و[1] حُكي عن الزُّبَيرِ بنِ بَكّارٍ في هذا الخبرِ[2] تأويلٌ قريبٌ، و هو أنّه قالَ: كانَ أبو بَكرٍ و عُمَرُ إذا جاءَهما حديثٌ عن رسولِ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله لا يَعرِفانِه لم يَقبَلاه[3] حتّىٰ يأتيَ مع الذي ذَكَرَه آخَرُ، فيَقوما مَقامَ الشاهِدَينِ. قالَ: فأقامَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام اليَمينَ مع دَعوَى المُحدِّثِ مَقامَ الشاهِدِ مع اليَمينِ في الحُقوق، كما أقاما الروايةَ في طلبِ شاهدَينِ عليها[4] مَقامَ باقي الحُقوقِ.

فإن قيلَ: أ فلَيسَ[5] هذا الحديثُ ـ إذا سَلَّمتُموه و أخَذتم في تأويلِه ـ يَقتَضي أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام ما كانَ يَعلَمُ الشيءَ الذي يُخبَرُ به عن الرسولِ[6] صلّى اللّٰه عليه و آله، و أنّه كانَ يَستَفيدُ[7] مِن المُخبِرِ، و لَولا ذلكَ لَما كانَ لِاستحلافِه معنىً؟ و هذا يوجِبُ أنّه عليه السلام كانَ غيرَ مُحيطٍ بعِلمِ الشريعةِ علىٰ ما تَذهَبونَ إليه.

---

١. في المطبوع: + «قد».
٢. في «د»: «الحديث».
٣. في «ج، د»: «لا يقبلانه».
٤. في «ر» و المطبوع: «عليهما».
٥. في «د» و المطبوع: «أو ليس».
٦. في «ج»: «النبيّ». و في المطبوع: «رسول اللّٰه» بدل «الرسول».
٧. في المطبوع: «يستفيده».

قُلنا: قد بيّنّا الجوابَ عن هذه الشُّبهةِ في كتابِنا الملقَّبِ بالشافي في الإمامةِ[١]، و ذكرنا أنّه عليه السلام و إن كانَ عالِماً بصحّةِ ما أخبَرَ به[٢] المُخبِرُ[٣]، و أنّه مِن الشرعِ، فقَد يَجوزُ أن يَكونَ المُخبَرُ له به ما سَمِعَه مِن الرسولِ صلّى اللّٰه عليه و آله، و إن كانَ مِن شرعِه، و يَكونَ كاذباً في ادّعائه السَّماعَ، فكانَ يَستَحلِفُه لهذه العِلّةِ.

و قُلنا أيضاً: لا يَمتَنِعُ أن يَكونَ ذلكَ إنّما كانَ منه عليه السلام في حياةِ الرسولِ صلّى اللّٰه عليه و آله، و في تلكَ الأحوالِ لَم يَكُن مُحيطاً بجميعِ الأحكامِ؛ بَل كانَ يَستَفيدُها حالاً بَعدَ حالٍ.

٢٤٢

فإن قيلَ: كَيفَ[٤] خَصَّ أبا بَكرٍ في هذا البابِ بما[٥] لَم يَخُصَّ به غيرَه؟

قُلنا: يُحتَمَلُ أن يكونَ أبو بَكرٍ حَدَّثَه بما عَلِمَ أنّه سَمِعَه مِن الرسولِ صلّى اللّٰه عليه و آله و حَضَرَ تَلقّيَه له مِن جِهتِه صلّى اللّٰه عليه و آله، فلَم يَحتَجْ إلَى استحلافِه لهذا الوجهِ.

[علّةُ عدمِ أخذِ عليٍّ عليه السلام الغَنيمةَ في حَربِ أصحابِ الجَمَلِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما الوجهُ فيما ذَكَرَه النظّامُ في كتابِه المعروفِ بـ«النُّكَتِ[٦]» مِن قولِه: العَجَبُ ممّا حَكَمَ به عليُّ بنُ أبي طالبٍ عليه السلام في حربِ أصحابِ الجَمَلِ؛ لأنّه عليه السلام قَتَلَ المُقاتِلةَ و لَم يَغنَمْ!

---

١. الشافي في الإمامة، ج ٢، ص ٣٧.

٢. في «ج، د»: «أخبره» بدل «أخبر به». و في المطبوع: «أخبره به».

٣. في «ج»: + «به».

٤. في «ألف، ر»: «فكيف».

٥. في «ألف، ر»: «ما» بدون الباء الجارّة.

٦. لم يوجد أصل الكتاب إلّا بقايا منه حُكيت في كتاب شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٦، ص ١٢٦ ـ ١٣٣.

فقالَ له قومٌ مِن أصحابِه: إن كانَ قَتلُهم حلالًا، فغَنيمتُهم حلالٌ؛ و إن كانَ[1] غنيمتُهم[2] حراماً، فقَتلُهم[3] حرامٌ؛ فكَيفَ قَتَلتَ و لَم تَسبِ؟! فقالَ عليه السلام: «فأيُكم يأخُذُ عائشةَ في سَهمِه؟»[4]

فقالَ قومٌ: إنّ عائشةَ تُصانُ لرسولِ اللّهِ صلّى اللّه عليه و آله، فنَحنُ لا نَغنَمُها، و نَغنَمُ مَن لَيسَ سَبيلُه مِن رسولِ اللّهِ صلّى اللّه عليه و آله سَبيلَها ـ قالَ: ـ فلَم يُجِبْهم إلىٰ شَيءٍ مِن ذلكَ.

فقالَ له عبدُ اللّهِ بنُ وَهْبٍ الراسِبيُّ[5]: أ لَيسَ قد جازَ أن يُقتَلَ[6] مَن حارَبَ مع عائشةَ و لا تُقتَلَ[7] عائشةُ؟

قالَ: «بلىٰ، قد جازَ ذلكَ، و أحَلَّه اللّهُ عَزَّ و جَلَّ».

فقالَ[8] له عبدُ اللّهِ بنُ وَهْبٍ[9]: فلِمَ لا[10] جازَ أن نَغنَمَ غيرَ عائشةَ ممّن حارَبَنا، و تَكونَ[11] غَنيمةُ عائشةَ غيرَ حلالٍ لنا؟ و بما[12] تَدفَعُنا عن حقِّنا؟ فأمسَكَ ٢٤٣

---

١. في «ج، د»: «كانت».
٢. في المطبوع: «فغنيمتهم».
٣. في المطبوع: «قتلهم».
٤. التهذيب، ج ٦، ص ١٥٥، ح ٢٧٣؛ قرب الإسناد، ص ١٣٢، ح ٤٦١؛ علل الشرائع، ص ١٥٤، ح ٢.
٥. «عبد اللّه بن وهب الراسبي» من بني راسب، كان أمير الخوارج بالنهروان، و قُتل في المعركة. راجع: الإصابة، ج ٥، ص ٧٨، الرقم ٦٣٧٥.
٦. في «ج»: + «كلّ». و في «ر» و المطبوع: «أن نقتل كلّ» بدل «أن يقتل».
٧. في المطبوع: «و لا نقتل».
٨. في «ألف، د، ر»: «قال».
٩. في «د» و المطبوع: + «الراسبي». و في «ج»: - «بن وهب».
١٠. في المطبوع: - «لا».
١١. في «د» و المطبوع: «و يكون».
١٢. في «د»: «و بم». و في المطبوع: «فيما».

عليه السلام عن جوابِه.[١]

فكانَ[٢] هذا[٣] أوّلَ شَيءٍ حَقَدَته الشُّراةُ علىٰ عليٍّ عليه السلام؟[٤]

قُلنا: لَيسَ يَشنَعُ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام و يَعتَرِضُه في الأحكامِ إلّا مَن قد أعمَى اللّٰهُ قلبَه و أضَلَّه عن رُشدِه؛ لأنّه عليه السلام المعصومُ الموفَّقُ المُسدَّدُ، علىٰ ما دَلَّت عليه الأدِلّةُ الواضحةُ. ثُمَّ لَو لَم يَكُن كذلكَ، و كانَ علىٰ ما يَعتَقِدُه المخالِفونَ، أ لَيسَ هو الذي شَهِدَ له الرسولُ صلّى اللّٰه عليه و آله بأنّه عليه السلام أقضَى الأُمّةِ و أعرَفَها[٥] بأحكامِ الشريعةِ[٦]؟

و هو الذي شَهِدَ صلّى اللّٰه عليه و آله له بأنّ الحقَّ معه؛ يَدورُ كَيفَ ما دارَ[٧].

فيَنبَغي لِمَن جَهِلَ وجهَ شَيءٍ فَعَلَه أن يَعود علىٰ نفسِه باللَّومِ، و يُقِرَّ عليها بالعجزِ و النقصِ، و يَعلَمَ أنّ ذلكَ موافِقٌ للصوابِ و السَّدادِ، و إن جَهِلَ وجهَه، و ضَلَّ عن عِلّتِه. و هذه جُملةٌ تُغني المُتمسِّكَ[٨] بها عن كَثيرٍ مِن التفصيلِ و استعمالِ كثيرٍ مِن التأويلِ.

و أميرُ المؤمنينَ عليه السلام لَم يُقاتِلْ أهلَ القِبلةِ إلّا بعَهدٍ مِن الرسولِ صلّى اللّٰه

---

١. البداية و النهاية، ج ٧، ص ٢٤٤.

٢. في المطبوع: «و كان».

٣. في «د»: «فهذا» بدل «فكان هذا».

٤. في «ألف» و المطبوع: + «الجواب».

٥. في «د»: «و أعرفهم».

٦. راجع: المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ٣٣؛ كشف الغمّة، ج ١، ص ١١٣ و ١٢٢؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ٣٨؛ الفصول المهمّة لابن الصبّاغ، ص ٣٤.

٧. المناقب لابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٦١ و ٦٢؛ كشف الغمّة، ج ١، ص ١٤٣؛ التفسير الكبير للرازي، ج ١، ص ٢٠٥.

٨. في المطبوع: «التمسّك».

عليه و آله، و قد صَرَّحَ عليه السلام بذلكَ[١] في كثيرٍ مِن كـلامِه الذي قـد مَـضىٰ حكايةُ بعضِه، و لَم يَسِرْ فيهم إلّا بما عَهِدَه إليه مِن السيرةِ.

و لَيسَ بمُنكَرٍ أن يَختَلِفَ[٢] أحكامُ المُحارِبينَ، فيَكونَ منهم مَن يُقتَلُ و يُغنَمُ، و منهم مَن يُقتَلُ و لا يُغنَمُ؛ لأنّ أحكامَ الكُفّارِ في الأصلِ مُختَلِفةٌ.

و مُقاتِلو أميرِ المؤمنينَ عليه السلام عندَنا كُفّارٌ بقِتالِهم[٣] له، و إذا كانَ في الكُفّارِ مَن يُقَرُّ علىٰ كُفرِه و يؤخَذُ[٤] منه الجِزيةُ[٥]، و منهم مَن لا يُقَرُّ علىٰ كُفرِه و لا يُقعَدُ عن مُحارَبتِه ـ إلىٰ غيرِ ذلكَ ممّا اختَلَفوا فيه مِن الأحكامِ ـ جازَ أيضاً أن يَكونَ[٦] فيهم مَن يُغنَمُ و مَن لا يُغنَمُ، لأنّ الشرعَ لا يُنكَرُ فيه هذا الضربُ مِن الِاختلافِ. ٢٤٤

و قد رُويَ أنّ مُرتَدّاً علىٰ عهدِ أبي بَكرٍ ـ يُعرَفُ بعَلّانةَ ـ ارتَدَّ، فلَم يَعرِضْ أبو بَكرٍ لمالِه، و قالَت امرأتُه: إن يَكُن[٧] عَلّانةَ ارتَدَّ فإنّا لَم نَرتَدَّ. و رُويَ مِثلُ ذلكَ في مُرتَدٍّ قُتِلَ في أيّامِ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ، فلَم يَعرِضْ لمالِه[٨].

و رُويَ أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام قَتَلَ مُستَورِداً العِجليَّ، و لَـم يَـعرِضْ لميراثِه[٩].[١٠]

---

١. في «ج»: «به». و في المطبوع: «لذلك».

٢. في «ر» و المطبوع: «أن تختلف».

٣. في المطبوع: «لقتالهم».

٤. في «د» و المطبوع: «و تؤخذ».

٥. في «ج» و المطبوع: «الجزية منه» بدل «منه الجزية».

٦. في المطبوع: «أن يكون أيضاً» بدل «أيضاً أن يكون».

٧. في المطبوع: «كان».

٨. راجع: المبسوط للسرخسي، ج ١٠، ص ٩٩؛ تلخيص الحبير، ج ٤، ص ٥٠.

٩. في «ج»: «لماله».

١٠. راجع: المبسوط للسرخسي، ج ١٠، ص ١٠٠.

فالقتلُ و وجوبهُ لَيسَ بأمارةٍ علىٰ تناوُلِ المالِ و استباحتِه، على أنّ الذي رواه النظّامُ مِن القِصّةِ مُحرَّفٌ معدولٌ عن الصوابِ.

و الذي تظاهَرَت به الرواياتُ[١] و نَقَلَه أهلُ السيرةِ في هذا البـابِ مِـن طُـرُقٍ مُختَلِفةٍ: أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام لمّا خَطَبَ بالبصرةِ، و أجابَ عن مَسـائلَ شَتّىٰ سُئلَ عنها، و أخبَرَ بمَلاحِمَ و أشياءَ تَكونُ بالبصرةِ، قامَ إليه عمّارُ بنُ ياسرٍ رضي اللّٰه عنه فقالَ: يا أميرَ المؤمنينَ، إنّ الناسَ يُكثِرونَ في أمرِ الفَيءِ، و يَقولونَ: مَن قاتَلَنا فهو و مالُه و وَلَدُه[٢] فَيءٌ لنا. و قامَ رجُلٌ مِن بَكرِ بنِ وائلٍ[٣] ـ يُقالُ له: «عَبّادُ بنُ قَيسٍ» ـ فقالَ[٤]: يا أميرَ المؤمنينَ، و اللّٰهِ، ما قَسَمتَ بالسَّويّةِ، و لا عَدَلتَ في الرَّعيّةِ.

فقالَ عليه السلام: «و لِمَ ذلكَ ويحَكَ؟»

قالَ: لأنّكَ قَسَمتَ ما في العَسكَرِ، و تَرَكتَ الأموالَ و النساءَ و الذُّرّيّةَ.

فقالَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام: «يا أيُّها الناسُ، مَن كانَت به جِراحةٌ فَليُداوِها بالسَّمْنِ».

فقالَ عَبّادُ بنُ قَيسٍ[٥]: جئنا نَطلُبُ غنائمَنا، فجاءَنا بالتُّرَّهاتِ[٦].

فقالَ أميرُ المؤمنينَ[٧] عليه السلام: «إن كُنتَ كاذباً فلا أماتَكَ اللّٰهُ حتّىٰ يُدرِكَكَ غُلامُ ثَقيفٍ».

---

١. في «ألف، د، ر»: «الرواية».

٢. في «ألف، د، ر»: «ولده و ماله» بدل «ماله و ولده».

٣. في «ألف، د، ر»: «من بكر بن وائل رجل» بدل «رجل من بكر بن وائل».

٤. في المطبوع: + «له»

٥. في «ألف، د»: – «بن قيس».

٦. «التُّرَّهات»: البواطلُ من الأمور. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٨٠ (تره).

٧. في «ب» و المطبوع: – «أمير المؤمنين».

فقالَ رجُلٌ: يا أميرَ المؤمنينَ، و مَن غُلامُ ثَقيفٍ؟

٢٤٥ فقالَ[١] عليه السلام: «رجُلٌ لا يَدَعُ للّهِ حُرمةً إلّا انتَهَكَها».

فقالَ[٢] الرجُلُ: أ يَموتُ، أو يُقتَلُ؟

فقالَ[٣] أميرُ المؤمنينَ عليه السلام: «بَل يَقصِمُه قاصِمُ الجَبّارينَ؛ يَحتَرِقُ[٤] سَريرُه[٥] لكَثرةِ ما يُحدِثُ مِن بَطنِه. يا أخا بَكرٍ، أنتَ امرُؤٌ ضعيفُ الرأيِ؛ أ ما عَلِمتَ أنّا[٦] لا نأخُذُ الصغيرَ بذَنبِ الكبيرِ، و أنّ الأموالَ كانَت بينَهم قَبلَ الفُرقةِ؛ يُقسَمُ[٧] ما حَوىٰ عَسكَرُهم، و ما كانَ في دورِهم فهو ميراثٌ لذُرّيّتِهم، فإن عَدا علينا أحَدٌ أخَذناه بذَنبِه، و إن كَفَّ عنّا لَم نَحمِلْ عليه ذَنبَ غيرِه. يا أخا بَكرٍ، و اللّهِ، لقَد حَكَمتُ فيهم[٨] بحُكمِ رسولِ اللّهِ صلّى اللّه عليه و آله في أهلِ مَكّةَ؛ قَسَمَ ما حَوَى العَسكَرُ، و لَم يَعرِضْ لِما سِوىٰ ذلكَ، و إنّما اقتَضَيتُ[٩] أثَرَه حَذوَ النَّعلِ بالنَّعلِ. يا أخا بَكرٍ، أ ما عَلِمتَ أنّ دارَ الحربِ يَحِلُّ ما فيها، و دارُ الهِجرةِ يَحرُمُ[١٠] ما فيها إلّا بحقٍّ[١١]. مَهلاً مَهلاً، رَحِمَكم اللّهُ، فإن أنتم أنكرتم ذلكَ عَليَّ فأيُّكم يأخُذُ أُمَّه[١٢]

---

١. في «ألف، د، ر»: «قال».

٢. في «ألف، د، ر»: «قال». و في المطبوع: + «له».

٣. في «ألف، د، ر»: «قال». و في المطبوع: + «له».

٤. في «د» و المطبوع: «تحترق».

٥. في «ج، د» و المطبوع: «سرّته».

٦. في «ألف، ب، ر»: «أنّنا».

٧. في «ب، د»: «تقسم».

٨. في «ألف، ب، د، ر»: «فيكم».

٩. في «ب، ج»: «اقتفينا».

١٠. في «ب، ج، د» و المطبوع: «محرم».

١١. في «ألف، ج، د»: «يحقق».

١٢. في «ألف، ر»: – «أمّه».

عائشةَ في سَهمِه[١]؟»

قالوا: يا أميرَ المؤمنينَ، أصَبتَ و أخطأنا، و عَلِمتَ و جَهِلنا، أصابَ اللّهُ بكَ الرَّشادَ و السَّدادَ.[٢]

فأمّا قولُ النظّامِ: «إنّ هذا أوّلُ ما حَقَدَته الشُّراةُ عليه» فباطلٌ؛ لأنّ الشُّراةَ ما شَكّوا قَطُّ[٣] فيه عليه السلام، و لا ارتابوا بشَيءٍ مِن أفعالِه قَبلَ التحكيمِ[٤] الذي منه دَخَلَتِ الشُّبهةُ عليهم؛ و كَيفَ يَكونُ ذلكَ و هُم الناصرونَ له بصِفّينَ و المجاهِدونَ بَينَ يَدَيه[٥] و السافكونَ دماءَهم تَحتَ رايتِه، و حربُ صِفّينَ كانَت بَعدَ الجَمَلِ بمُدّةٍ طويلةٍ؟! فكَيفَ يُدَّعىٰ أنّ الشكَّ منهم[٦] في أمرِه كان ابتداؤه في حربِ[٧] الجَمَلِ لَولا ضَعفُ البصائرِ؟!

[عِلّةُ عدمِ قتلِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام قاتِلَ الزُّبَيرِ] ٢٤٦

مسألةٌ: فإن قيلَ: فما الوجهُ فيما ذَكَرَه النظّامُ مِن أنّ ابنَ جُرموزٍ لمّا أتىٰ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام برأسِ الزُّبَيرِ ـ و قد قَتَلَه بوادي السِّباعِ ـ قالَ له[٨] أميرُ المؤمنينَ عليه السلام: «و اللّهِ، ما كانَ ابنُ صَفيّةَ بجَبانٍ و لا لَئيمٍ؛ لكِنِ[٩] الحَينُ و مَصارِعُ السوءِ».

فقالَ ابنُ جُرموزٍ: الجائزةَ يا أميرَ المؤمنينَ.

---

١. في «ب، ج» و المطبوع: «بسهمه» بدل «في سهمه».
٢. راجع: الاحتجاج، ج ١، ص ٣٩٤ ـ ٣٩٦؛ كنز العمّال، ج ١٦، ص ١٨٣، ح ٤٤٢١٦.
٣. في «ب»: - «قطّ».
٤. في «ألف»: «التحكّم».
٥. في المطبوع: «أيديه».
٦. في «ألف، ر»: - «منهم».
٧. في «ألف، د، ر»: - «حرب».
٨. في «ب، ج»: - «له».
٩. في «ج، د، ر»: «ولكن».

فقالَ عليه السلام: «سَمِعتُ[١] النبيَّ صلّى اللّٰه عليه و آله يَقولُ: بَشِّرْ قاتلَ ابنِ صَفيّةَ بالنارِ».[٢]

فخَرَجَ ابنُ جُرموزٍ و هو[٣] يَقولُ[٤]:

أتَيتُ عليّاً برأسِ الزُّبَيرِ و كُنتُ أُرَجّي به الزُّلفَه

فبَشَّرَ بالنارِ قَبلَ العِيانِ فبِئسَ البِشارةُ و التُّحَفَه[٥]

فقُلتُ له: إنّ قَتلَ الزُّبَيـ ـرِ لَولا رِضاكَ مِنَ الكُلَفَه

فإن تَرضَ ذاكَ فمِنكَ الرضا و إلّا فدونَكَ لي حَلَفَه

و رَبِّ المُحِلّينَ و المُحرِمينَ و رَبِّ الجماعةِ و الأُلَفَه

لَسِيّانِ عندِيَ قَتلُ الزُّبَيرِ و ضَرطةُ عَنزٍ بِذي الجُحَفَه[٦]

قالَ النظّامُ: و قد كانَ يَجِبُ علىٰ عليٍّ عليه السلام أن يُقِيدَه بالزُّبَيرِ، و كانَ يَجِبُ عَلَى الزُّبَيرِ إذ[٧] بانَ له أنّه علىٰ خطإٍ أن يَلحَقَ بعَليٍّ عليه السلام فيُجاهِدَ معه.

الجوابُ[٨]: أنّه لا شُبهةَ في أنّ الواجبَ عَلَى الزُّبَيرِ أن يَعدِلَ إلىٰ أميرِ المؤمنينَ

---

١. في «ب» و المطبوع: «ما سمعت».

٢. الاختصاص، ص ٩٣؛ الفصول المختارة، ص ١٤٣. مسند أحمد، ج ١، ص ٨٩؛ المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ٣٦٧؛ فتح الباري، ج ٦، ص ١٦١.

٣. في «ألف»: «هو» بدون واو العطف.

٤. في «ب، د» و المطبوع: + «شعراً».

٥. في «ألف، د، ر»: «فبئست بشارة ذي التحفه» بدل «فبئس البشارة و التحفه».

٦. راجع: الفتوح، ج ٢، ص ٣١٣ و ٣١٤؛ مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٧٣؛ المختصر في أخبار البشر، ج ١، ص ١٧٤.

٧. في «ب، ر»: «إن».

٨. في «ب، ر» و المطبوع: + «قلنا».

عليه السلام، و يَنحازَ إليه، و يَبذُلَ نُصرتَه، و لا[١] سِيَّما إن كانَ رجوعُه علىٰ طريقِ التوبةِ و الإنابةِ. و مَن أظهَرَ ما أظهَرَ مِن المُبايَنةِ و المُحارَبةِ إذا تابَ و تبيَّنَ خَطَؤه يَجِبُ عليه أن يُظهِرَ ضدَّ ما كانَ أظهَرَه، لا سِيَّما و أميرُ المؤمنينَ عليه السلام في تلكَ الحالِ مُصافٌّ لعدُوِّه، و مُحتاجٌ[٢] إلىٰ نُصرةِ مَن هو دونَ الزُّبَيرِ في الشَّجاعةِ و النَّجدةِ، و لَيسَ هذا مَوضِعَ استقصاءِ ما يَتَّصِلُ بهذا المعنىٰ، و قد ذَكرناه في كتابِنا[٣] الشافي المُقدَّمِ[٤] ذِكرُه.

٢٤٧

فأمّا أميرُ المؤمنينَ عليه السلام فإنّما عَدَلَ عن أن يُقِيدَ ابنَ جُرموزٍ بالزُّبَيرِ لأحَدِ أمرَينِ:

إن كانَ ابنُ جُرموزٍ قَتَلَه غَدراً و بَعدَ أن أمَّنَه، أو قَتَلَه بَعدَ أن ولّىٰ مُدبِراً، و قد كانَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام أمَرَ أصحابَه أن لا يَتَّبِعوا مُدبِراً، و لا يُجهِزوا علىٰ جَريحٍ. فلمّا قَتَلَ ابنُ جُرموزٍ الزُّبَيرَ مُدبِراً كانَ بذلكَ عاصياً مُخالِفاً لأمرِ إمامِه عليه السلام، فالسببُ في أنّه لَم يُقِدهُ[٥] به أنّ أولياءَ الدمِ الذينَ هم أولادُ الزُّبَيرِ لَم يُطالِبوا بذلكَ، و لا حاكَموا[٦] فيه، و كانَ أكبَرُهم[٧] و المنظورُ إليه منهم عبدُ اللّٰهِ مُحارِباً لأميرِ المؤمنينَ عليه السلام مُجاهِراً له بالعَداوةِ و المُشاقّةِ، فقَد أبطَلَ بذلكَ حقَّه؛ لأنّه لَو أرادَ أن يُطالِبَ به لَرَجَعَ عن الحربِ و بايَعَ و سَلَّمَ، ثُمَّ طالَبَ بَعدَ ذلكَ فانتُصِفَ له منه.

---

١. في «ب، ج» و المطبوع: «لا» بدون واو العطف.

٢. في «ج»: «و مفتقر».

٣. في «ألف، د»: «الكتاب». و في «ر»: «كتاب».

٤. في «ب»: «المتقدّم».

٥. في «ألف، ج»: «لم نَقُده». و في «ب»: «لم يعده». و في المطبوع: «لم يقيده».

٦. في المطبوع: «و لا حكموا».

٧. في «ألف، د، ر» و المطبوع: «كبيرهم».

و إن كانَ الأمرُ الآخَرُ ـ و هو أن يَكونَ ابنُ جُرموزٍ ما قَتَلَ الزُّبَيرَ إلّا مُبارَزةً مِن غيرِ غَدرٍ و لا أمانٍ تَقدَّمَ، علىٰ ما ذَهَبَ إليه قومٌ ـ فلا يَستَحِقُّ بذلكَ قَوَداً، و لا مسألةَ هاهنا في القَوَدِ.

فإن قيلَ: علىٰ[١] هذا الوجهِ ما[٢] معنىٰ بِشارتِه[٣] بالنارِ؟

قُلنا: المعنىٰ فيها الخبرُ عن عاقبةِ أمرِه؛ لأنّ الثوابَ و العِقابَ إنّما يَحصُلانِ علىٰ عواقبِ الأعمالِ و خواتيمِها[٤]، و ابنُ جُرموزٍ هذا خَرَجَ مع أهلِ النهرِ[٥] علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام، فقُتِلَ هناكَ، فكانَ بذلكَ الخروجِ مِن أهلِ النارِ، لا بقَتلِ الزُّبَيرِ.

فإن قيلَ: فأيُّ فائدةٍ لإضافةِ[٦] البِشارةِ بالنارِ إلىٰ قَتلِ الزُّبيرِ و قَتلُه طاعةٌ و قربةٌ، و إنّما يَجِبُ أن تُضافَ[٧] البِشارةُ بالنارِ إلىٰ ما يُستَحَقُّ به النارُ؟

قُلنا: عن هذا جوابانِ:

٢٤٨ **أحدُهما:** أنه عليه السلام أرادَ التعريفَ و التنبيهَ، و إنّما يُعرَفُ الإنسانُ بالمشهورِ[٨] مِن أفعالِه و الظاهرِ مِن أوصافِه، و ابنُ جُرموزٍ كانَ غُفْلاً[٩]

---

١. في «ر» و المطبوع: «فعلى».
٢. في «ألف، د، ر»: «أيّ».
٣. في «ألف، د، ر»: «لبشارته».
٤. في «ب، ج»: «و خواتمها».
٥. في «د» و المطبوع: «النهروان».
٦. في «د» و المطبوع: «في إضافة» بدل «لإضافة».
٧. في «ألف، ب، ج»: «أن يضاف».
٨. في «د»: «بالمعروف».
٩. في المطبوع: «غافلاً». و «الغُفْل»: المقيد لا يرجى خيره و لا يخشى شرّه، و سَبْسَبٌ مَيّته لا علامة فيها. الغُفل من الشعر: ما يجهل قائلُه. الغفل من الرجال: من لا حسب له. راجع: العين، ج ٤، ص ٤١٩؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٤٩٨ (غفل).

خاملاً[١]، و كانَ فِعلُه بالزُّبَيرِ مِن أشهَرِ ما يُعرَفُ به مِثلُه[٢]. و هذا[٣] وجهٌ في التعريفِ[٤] صحيحٌ.

و الجوابُ الثاني: أنّ قَتلَ الزُّبَيرِ إذا كانَ باستحقاقٍ و علىٰ[٥] وجهِ الصوابِ مِن أعظَمِ الطاعاتِ و أكبَرِ القُرُباتِ، و مَن جَرىٰ علىٰ يدِه[٦] يُظَنُّ به الفَوزُ بالجَنّةِ، فأرادَ عليه السلام أن يُعلِمَ الناسَ أنّ هذه الطاعةَ العظيمةَ التي يَكثُرُ ثوابُها إذا لَم تُعقَّبْ[٧] بما يَشُدُّها[٨] غيرُ نافعةٍ لهذا القاتلِ، و أنه سيأتي مِن فِعلِه في المُستَقبَلِ ما يَستَحِقُّ به النارَ، فلا تَظُنّوا به[٩] ـ لِما اتَّفَقَ علىٰ يدِه مِن هذه الطاعةِ ـ خَيراً. و هذا يَجري مَجرىٰ أن يَكونَ لأحَدِنا صاحبٌ خِصّيصٌ به خَفيفٌ في طاعتِه مشهورٌ في نَصيحتِه[١٠]، فيَقولُ هذا المصحوبُ بَعدَ بُرهةٍ مِن الزمانِ لِمَن يُريدُ إطرافَه[١١] و تعجيبَه: أ وَ لَيسَ صاحبي فُلانٌ الذي كانَت له مِن الحقوقِ كَذا و كَذا و بَلَغَ مِن الِاختصاصِ بي إلىٰ مَنزِلةِ كَذا قَتَلتُه، و أبَحتُ حَريمَه[١٢]، و سَلَبتُ مالَه؟ و إن كانَ ذلكَ إنّما

---

١. في «ب»: «غافلاً». و «الخامِل»: الساقط الذي لا نباهة له. و خامل الذكر: المجهول. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٢٢١ (خمل).

٢. في «ب»: «شأنه».

٣. في «ألف، د، ر»: «فهذا».

٤. في «د»: «التعريف و هو» بدل «في التعريف».

٥. في «ب، ج» و المطبوع: «على» بدون واو العطف.

٦. في «ألف، د، ر»: «يديه».

٧. في المطبوع: «تعقّبت» بدل «لم تعقّب».

٨. في «ألف، ب، ر» و المطبوع: «يفسده».

٩. في «ألف، ب»: «أنّه».

١٠. في «ب، ج» و المطبوع: «بنصيحته» بدل «في نصيحته».

١١. في «ألف، ر»: + «و نصحه».

١٢. في «ألف، ج»: «حرمته».

استَحقَّه بما تَجدَّدَ منه في المُستَقبَلِ، و إنما عَرَّفَ بالحَسَنِ مِن أعمالِه علىٰ سَبيلِ التعجيبِ.

و هذا[١] واضحٌ.

[شُبهةُ مُخالَفةِ عليٍّ عليه السلام جميعَ الأُمّةِ في أحكامٍ]

مسألةٌ[٢]: فإن قيلَ: فما الوجهُ فيما عابَه النظّامُ به عليه السلام مِن الأحكامِ التي ادَّعىٰ أنّه خالَفَ بها[٣] جميعَ الأُمّةِ، مِثلُ: بَيعِ اُمّهاتِ الأولادِ، و قَطعِ يدِ السارقِ مِن اُصولِ الأصابعِ، و دفعِ السارقِ إلَى الشُّهودِ، و جَلدِ الوليدِ بنِ عُقْبَةَ أربَعينَ سَوطاً في خِلافةِ عُثمانَ، و جَهرِه بتسميةِ الرجالِ في القُنوتِ، و قبولِه شهادةَ الصبيانِ بَعضِهم علىٰ بعضٍ ـ و اللّٰهُ تَعالىٰ يَقولُ: ﴿وَ أَشْهِدُوا ذَوَىْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾[٤] ـ و أخذِه عليه السلام نصفَ ديةِ الرجُلِ مِن أولياءِ المَرأةِ، و أخذِه نصفَ ديةِ العَينِ مِن المُقتَصِّ مِن الأعوَرِ، و تخليفِه رَجُلاً يُصلّي العيدَينِ بالضُّعَفاءِ في المَسجِدِ الأعظَمِ، و أنّه عليه السلام أحرَقَ رجُلاً أتىٰ غُلاماً في دُبُرِه ـ و أكثَرُ ما وَجَبَ[٥] علىٰ مَن فَعَلَ هذا الفِعلَ[٦] الرجمُ ـ، و أنّه عليه السلام أتِيَ[٧] بمالٍ مِن مُهورِ البَغايا، فقالَ عليه السلام: «اِرفَعوه حتّىٰ يَجيءَ عَطاءُ غَنيٍّ و باهِلَةَ»[٨].

٢٤٩

---

١. في «د»: «و هو».

٢. في «ألف، ب، د»: «فصل».

٣. في «ج» و المطبوع: «فيها».

٤. الطلاق (٦٥): ٢.

٥. في «ب، ج» و المطبوع: «أوجب».

٦. في «ج»: «ذلك» بدل «هذا الفعل».

٧. في المطبوع: «أُوتي».

٨. راجع: بصائر الدرجات، ص ١٥٩، ح ٢٨.

و قالَ[1] النظّامُ: لِمَ خَصَّ بهذا المالِ[2] غَنيّاً و باهِلةَ؟ فإن كانوا مؤمنينَ فمَن عَداهم مِن المؤمنينَ كهُم في جوازِ تَناوُلِ هذا المالِ، و إن كانوا غيرَ مؤمنينَ فكَيفَ يأخُذونَ العطاءَ مع المؤمنينَ؟!

قالَ: و ذلكَ المالُ و إن كانَ مِن مُهورِ البَغايا أو بَيعِ لُحومِ الخِنازيرِ، بَعدَ أن يَملِكَه[3] الكُفّارُ ثُمَّ يَفتحَه اللّٰهُ تَعالىٰ علَى المؤمنينَ، فهو حَلالٌ طيّبٌ للمؤمنينَ.

الجوابُ: أنّا قد بيّنّا قَبلَ هذا المَوضِعِ أنّه: لا يَعتَرِضُ علىٰ أميرِ المؤمنينَ ـ صَلَوات اللّٰهِ عليه ـ في أحكامِ الشريعةِ، و يَطمَعُ منه في عَثرةٍ أو زَلّةٍ إلّا مُعانِدٌ لا يَعرِفُ قَدرَه، و مَن شَهِدَ له النبيُّ صلّى اللّٰه عليه و آله بأنّه أقضَى الأُمّةِ، و أنّ الحَقَّ يَدورُ[4] معه[5] كَيفَ ما دارَ، و ضَرَبَ بيَدِه علىٰ صدرِه[6] و قالَ: «اللّهُمّ اهدِ قلبَه، و ثَبِّتْ لسانَه» لمّا بَعَثَه إلَى اليَمَنِ، حتّىٰ قالَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام: «فما[7] شَكَكتُ في قضاءٍ بَينَ اثنَينِ»[8]، و قالَ[9] فيه عليه السلام: «أنا مَدينةُ العِلم و عليٌّ بابُها، فمَن أرادَ المَدينةَ فليأتِ البابَ»[10]، لا يَجوزُ أن يُعتَرَضَ[11]

٢٥٠

---

١. في المطبوع: «فقال».
٢. في المطبوع: - «المال».
٣. في «ب» و المطبوع: «تملّكه».
٤. في «ألف، ب، ر»: - «يدور».
٥. في المطبوع: + «يدور».
٦. في «ألف، ر»: «على صدره بيده» بدل «بيده على صدره».
٧. في «ألف، د، ر»: «ما».
٨. مسند أحمد، ج ١، ص ٨٣ و ص ١١١ و ص ١٤٦؛ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٣٠١، ح ٣٥٨٢؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ١٠، ص ١٧٦، ح ٩١٤٧.
٩. في المطبوع: + «[النبيّ]».
١٠. المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٢٦ و ١٢٧؛ تأريخ مدينة دمشق، ج ٢، ص ٤٦٤ ـ ٤٨٠؛ تأريخ بغداد، ج ٢، ص ٣٧٧؛ و ج ٤، ص ٣٤٨؛ و ج ٧، ص ١٧٣؛ و ج ١١، ص ٤٨ و ٢٠٤؛ تهذيب الآثار للطبري، ج ٤، ص ١٠٥، ح ١٧٣.
١١. في «ج» و المطبوع: «أن يعرض».

عَلىٰ[١] أحكامِهِ عليه السلام، و لا يُظَنَّ بها إلّا الصحّةُ و السَّدادُ.

و أعجَبُ مِن هذا[٢] كُلِّه الطعنُ علىٰ هـذه الأحكـامِ و أشـباهِها بـأنّها خِـلافُ الإجماعِ[٣]، و أيُّ إجماعٍ ـ لَيتَ شِعري ـ يَستَقِرُّ و أميرُ المؤمنينَ عليه السلام خارجٌ منه؟ و لا أحَدَ مِن الصحابةِ الذينَ لهم في الأحكامِ مَذاهِبُ و فَتاوىٰ[٤] إلّا و قد تَفرَّدَ بشَيءٍ لَم يَكُن له عليه مُوافقٌ، و ما عُدَّ مَذهَبُه خروجاً عن الإجماعِ. و لَولا التطويلُ لَذَكرنا شرحَ هذه الجُملةِ، و معرفتُها و ظهورُها يُغنيانِ عن تكلُّفِ ذلكَ.

و لَو كانَ للطعنِ علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام في هذه الأحكامِ مَجالٌ، و له وجهٌ، لَكانَ أعداؤه مِن بَني أُميّةَ و المُتقرِّبينَ إليهم مِن شيعتِهم بذلكَ أخبَرَ و إليه أسبَقَ، و كانوا[٥] يَعيبونَه عليه، و يُـدخِلونَه فـي جُـملةِ مَـثالِبِهم و مَـعايِبِهم التـي تَمَحَّلوها[٦]، و لَما تَرَكوا ذلكَ حتّىٰ يَستَدرِكَه النظّامُ بَعدَ السِّـنينَ الطـويلةِ، و فـي إضرابِهم عن ذلكَ دليلٌ علىٰ أنّه لا مَطعَنَ بذلكَ و لا مَعابَ.

و بَعدُ: فكُلُّ شَيءٍ فَعَلَه أميرُ المؤمنينَ عليه السلام مِن هـذه الأحكـامِ و كـانَ له مَذهَباً ففِعلُه عليه السلام له و اعتقادُه إيّـاه هـو الحُـجّةُ فـيه، و أكـبَرُ البُـرهانِ علىٰ صحّتِه؛ لقيامِ الأدِلّةِ علىٰ أنّه عليه السلام لا يَزِلُّ، و لا يَغلَطُ، و مـا[٧] يُـحتاجُ إلىٰ بيانِ وجوهٍ زائدةٍ علىٰ ما ذَكرناه إلّا علىٰ سَبيلِ الاستظهارِ و التـقريبِ[٨] عـلَى الخُصومِ و تسهيلِ طريقِ الحُجّةِ عليهم.

---

١. في «ألف، ب، ج، د» و المطبوع: – «على».

٢. في «ج»: «ذلك».

٣. في «ب»: «للإجماع».

٤. في «ب»: + «و قيام».

٥. في «ب، ج»: «فكانوا».

٦. في المطبوع: + «[له]». و «التمحّل»: التنقّد، و الطلب. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٦١٨ (محل).

٧. في المطبوع: «و لا».

٨. في المطبوع: «و التقرير».

فأمّا[١] أُمّهاتُ الأولادِ، فلَم يَسِرْ فيهنَّ إلّا بنَصِّ الكتابِ[٢] و ظاهرِه؛ قالَ اللّٰهُ تَعالىٰ: ﴿وَ الَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حافِظُونَ * إِلَّا عَلىٰ أَزْواجِهِمْ أَوْ ما مَلَكَتْ أَيْمانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ * فَمَنِ ابْتَغىٰ وَراءَ ذٰلِك فَأُولئِكَ هُمُ العادُونَ﴾[٣]. و لا شُبهةَ في أنّ أُمَّ الولدِ يَطَؤها سَيِّدُها بمِلكِ اليَمينِ؛ لأنّها لَيسَت زَوجةً[٤]، و لا هو عادٍ في وطئِها إلىٰ ما لا يَحِلُّ. و إذا كانَت مملوكةً مُستَرَقّةً بَطَلَ ما يَدَّعونه مِن أنّ ولدَها أعتَقَها.

٢٥١ و يُبيِّنُ ذلكَ أيضاً: أنّه لا خِلافَ في أنّ لسَيِّدِها أن يُعتِقَها، و لَو كانَ الولدُ قد أعتَقَها لَما[٥] يَصِحُّ ذلكَ؛ لأنّ عِتقَ المُعتَقِ مُحالٌ. و هذه الجُملةُ توضِحُ عن بُطلانِ ما يَروونَه مِن أنّ ولدَها[٦] أعتَقَها.

ثُمَّ يُقالُ لهم: أ لَيسَ هذا الخبرُ لَم يَقتَضِ أنّ لها جميعَ أحكامِ المُعتَقاتِ؛ لأنّه لَو اقتَضىٰ ذلكَ لَما جازَ أن يُعتِقَها السيِّدُ، و لا أن يَطَأَها إلّا بعَقدٍ، و إنّما اقتَضىٰ بعضَ أحكامِ المُعتَقاتِ؟

فلا بُدَّ مِن: بَلىٰ[٧].

فيُقالُ لهم: فما أنكرتم مِن أن يَكونَ[٨] مُخالِفُكم يُمكِنُه أن يَستَعمِلَه أيضاً علىٰ سَبيلِ التخصيصِ، كما استَعمَلتموه، فنَقولُ[٩]: إنّه لَو أرادَ أنّ[١٠] بَيعَها لا يجوز[١١] إلّا في

---

١. في «ج» و المطبوع: + «بيع».
٢. في «ج»: «كتاب اللّٰه» بدل «الكتاب».
٣. المؤمنون (٢٣): ٥ـ٧.
٤. في «د»: «بزوجة».
٥. في المطبوع: «لم».
٦. في «د» و المطبوع: + «قد».
٧. في المطبوع: «مزيل».
٨. في «ب»: - «يكون».
٩. في «ألف، ب»: «فيقول».
١٠. في «ب، ج»: و المطبوع: - «أنّ».
١١. في «ب، ج»: و المطبوع: «لم يجوّز».

دَينٍ و عندَ ضرورةٍ و عندَ موتِ الولدِ؟ فكأنّها تَجري مَجرَى المُعتَقاتِ فيما لا يَجوزُ بَيعُها فيه، و إن لَم تَجرِ[١] مِن كُلِّ وجهٍ، كما أجرَيتُموها مَجراهُنَّ في وجهٍ دونَ آخرَ.

فأمّا قطعُ السارقِ مِن أُصولِ الأصابعِ، فهو الحقُّ الواضحُ الجَليُّ؛ لأنّ اللّهَ تَعالىٰ قالَ: ﴿وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما﴾[٢]، و اسمُ «اليَدِ» يَقَعُ علىٰ جُملةِ هذا العُضوِ إلَى المَنكِبِ. و يَقَعُ أيضاً عليه إلَى المِرفَقِ[٣]، و إلَى الزَّندِ، و إلَى الأشاجِعِ[٤]؛ كُلُّ ذلك علىٰ سَبيلِ الحقيقةِ. و لهذا يَقولُ أحَدُهم: أدخَلتُ يَدي في الماءِ إلىٰ أُصولِ الأصابعِ، و إلَى الزَّندِ، و إلَى المِرفَقِ، و إلَى الكَتِفِ[٥]؛ فيَجعَلُ كُلَّ ذلك غايةً. و قالَ اللّهُ تَعالىٰ: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الكِتابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾[٦]. و معلومٌ أنّ الكتابةَ تَكونُ[٧] بالأصابعِ. و لَو بَرىٰ أحَدُنا قَلَماً فعَقَرَت[٨] السِّكّينُ أصابعَه لَقيلَ: قَطَعَ يدَه، و عَقَرَها، و نحوُ ذلكَ.

و قالَ اللّهُ تَعالىٰ في قِصّةِ يوسُفَ عليه السلام: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَ قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾[٩]. و معلومٌ أنّهنّ ما قَطَّعنَ أكُفَّهنَّ إلَى الزَّندِ[١٠]؛ بَل[١١] علىٰ ما ذَكرناه[١٢].

---

١. في «ر» و المطبوع: «لم يجر».

٢. المائدة (٥): ٣٨.

٣. في «ألف، ب»: «المرافق».

٤. «الأشاجع»: العروق و العصب الذي على ظهر الكفّ. و قيل: رؤوس الأصابع التي تتّصل بعصب ظاهر الكفّ. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ١٧٤ (شجع).

٥. في «ب» و المطبوع: «المنكب».

٦. البقرة (٢): ٧٩.

٧. في «ألف، د»: - «تكون».

٨. يقال: عقرتُ النخلةَ: إذا قطعت رأسَها كلّه مع الجُمّار. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٥٤ (عقر).

٩. يوسف (١٢): ٣١.

١٠. في «ألف، د، ر»: «الزنود».

١١. في «ب، د»: - «بل».

١٢. في «ب»: «ذكرنا».

٢٥٢ و إذا كانَ الأمرُ علىٰ ما ذَكرناه[١]، و لَم[٢] يَجُز أن يُحمَلَ اليَدُ علىٰ أكمَلِ[٣] ما تَناوَلَته هذه اللفظةُ حتّىٰ يُقطَعَ[٤] مِن الكَتِفِ علىٰ مَذهَبِ الخوارجِ[٥] ـ لأنّ هذا باطلٌ عندَ جميعِ الفقهاءِ ـ وَجَبَ[٦] أن نَحمِلَه علىٰ أدنىٰ ما تَناوَلَه، و هو مِن[٧] أُصولِ الأشاجِعِ. و القَطعُ مِن الأصابعِ أَولىٰ بالحكمةِ و أرفَقُ بالمقطوعِ؛ لأنّه إذا قُطِعَ مِن الزَّندِ فاتَه مِن المَنافعِ أكثَرُ ممّا يَفوتُه إذا قُطِعَ مِن الأشاجِعِ.

و قد رُوِيَ أنّ عليَّ بنَ أصمَعَ سَرَقَ عَيبةً بسَفَوانَ[٨]، فأُتيَ به[٩] أميرُ المؤمنينَ عليه السلام، فقَطَعَه مِن أشاجِعِه، فقيلَ له: يا أميرَ المؤمنينَ، أ فَلا قَطَعتَه[١٠] مِن الرُّسغِ[١١]؟

فقالَ عليه السلام: «فعَلىٰ أيِّ شَيءٍ يَتوكَّأُ؟ و بأيِّ شَيءٍ يَستَنجي؟»[١٢]

و مَهما شَكَكنا، فإنّا لا نَشُكُّ في[١٣] أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام كانَ أعلَمَ باللُّغةِ العربيّةِ مِن النظّامِ و جميعِ الفقهاءِ الذينَ خالَفوه[١٤] في القَطعِ، و أقرَبَ إلىٰ فهمِ ما

---

١. في «ج»: «ذكرنا».

٢. في «ب، د» و المطبوع: «لم» بدون واو العطف.

٣. في المطبوع: «كلّ».

٤. في المطبوع: «تقطع».

٥. راجع: الخلاف، ج ٥، ص ٤٣٨؛ المحلّى، ج ١١، ص ٣٥٧.

٦. في «ب، ج» و المطبوع: «و وجب».

٧. في «ألف، د، ر»: - «من».

٨. في «ج» و المطبوع: «لصفوان»، و هو تصحيف باطل. و «سَفوان» اسم موضع لبني تميم عند جبل ـ يقال له: سنام ـ ببادية البصرة. راجع: كتاب العين، ج ٧، ص ٣٠٨؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٨٩ (سفو).

٩. في المطبوع: + «إلى».

١٠. في «ألف، ب»: - «قطعته».

١١. «الرُّسغُ»: مفصل ما بين الساعد و الكفّ، و الساق و القدم. راجع: كتاب العين، ج ٤، ص ٣٧٧ (رسغ).

١٢. وفيات الأعيان، ج ٣، ص ١٧٤؛ و ج ١٩، ص ١٢٨.

١٣. في «ج، د»: - «في».

١٤. في «ألف، ر»: «خالفوا».

يَنطِقُ[١] به القُرآنُ. و أنّ قولَه عليه السلام حُجّةٌ في العربيّةِ و قُدوةٌ، و قد سَمِعَ الآيةَ، و عَرَفَ اللُّغةَ التي نَزَلَ بها القُرآنُ[٢]، فلَم يَذهَبْ إلىٰ ما ذَهَبَ إليه إلّا عن خِبرةٍ و يقينٍ.

فأمّا[٣] دَفعُ السارقِ إلَى الشُّهودِ، فلا أدري مِن أيِّ وجهٍ كانَ عَيباً؟! و هَل دَفعَه إليهم ليَقطَعوه إلّا كدَفعِهِ إلىٰ غيرِهم ممّن يَتوَلّىٰ ذلكَ منه؟ و في هذا فَضلُ استظهارٍ عليهم، و تهييبٌ لهم مِن أن يَكذِبوا، فيَعظُمَ عليهم تَوَلّي ذلكَ[٤] و مُباشَرَتُه بنُفوسِهم[٥]. و هذا نِهايةُ الحَزمِ و الاحتياطِ للدينِ[٦].

فأمّا[٧] جَلدُ[٨] الوليدِ بنِ عُقبةَ أربَعينَ سَوطاً، فإنّ المَرويَّ أنّه عليه‌السلام جَلَدَه بنِسعَةٍ[٩] لها رأسانِ، فكانَ الحَدُّ ثَمانينَ كاملاً[١٠].

و هذا مأخوذٌ مِن قولِه تَعالىٰ: ﴿وَ خُذْ بِيَدِكَ ضِغْثاً فَاضْرِبْ بِهِ وَ لا تَحْنَثْ﴾.[١١]

فأمّا[١٢] الجَهرُ بتسميةِ الرجالِ في القُنوتِ، فقَد سَبَقَه إلىٰ ذلكَ رسولُ اللّهِ صلّى

---

١. في «د» و المطبوع: «نطق».
٢. في «ألف، ر»: «القرآن بها» بدل «بها القرآن». و في «د»: «به القرآن» بدله.
٣. في «ر» و المطبوع: «و أمّا».
٤. في المطبوع: + «منه».
٥. في «ب»: «في مباشرته ينفر منهم» بدل «و مباشرته بنفوسهم».
٦. في المطبوع: «في الدين» بدل «للدين».
٧. في «ر» و المطبوع: «و أمّا».
٨. في «ج، د، ر»: «جلده».
٩. «النِّسعُ»: سَيرٌ يُضفَرُ على هيئة أعِنَّةِ النِّعالِ تُشَدُّ به الرِّحالُ، و الجمع: أنساعٌ، و نُسوعٌ، و نُسْعٌ، و القِطعةُ منه: نِسعَةٌ. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ٣٥٢ (نسع).
١٠. في «ر» و المطبوع: «كاملة». و راجع: الكافي، ج ٧، ص ٢١٥، ح ٦؛ التهذيب، ج ١٠، ص ٩٠، ح ٤؛ الفصول المختارة، ص ٢٢٥.
١١. صٓ (٣٨): ٤٤.
١٢. في «ب» و المطبوع: «و أمّا».

اللّٰه عليه و آله، و تَظاهَرَت الروايةُ[١] بأنّه صلّى اللّٰه عليه و آله كانَ يَقنُتُ في صلاةِ الصُّبحِ، و يَلعَنُ قوماً مِن أعدائه بأسمائهم[٢]. فمَن عابَ ذلكَ أو طَعَنَ فيه[٣] فقد طَعَنَ علَى[٤] الإسلامِ و قَدَحَ في الرسولِ صلّى اللّٰه عليه و آله.

فأمّا[٥] قبولُ شَهادةِ الصِّبيانِ[٦]، فالِاحتياطُ للدينِ[٧] يَقتَضيه، و لَم يَنفَرِدْ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام بذلكَ؛ بَل قد قالَه[٨] بعَينِه أو قَريباً منه جماعةٌ مِن الصحابةِ و التابِعينَ.[٩] و رُويَ[١٠] عن عُمَرَ بنِ الخَطّابِ و عُثمانَ بنِ عَفّانَ في شَهادةِ الصبيِّ يَشهَدُ بَعدَ كِبَرِه، و العبدُ بَعدَ عِتقِه، و النصرانيُّ بَعدَ إسلامِه: أنّها جائزةٌ.[١١] و هذا[١٢] قولُ جماعةٍ مِن الفقهاءِ المتأخِّرينَ، كالثوريِّ، و أبي حَنيفةَ، و أصحابِه.[١٣]

و روىٰ مالكُ بنُ أنَسٍ عن هِشامِ بنِ عُروةَ: أنّ عبدَ اللّٰهِ بنَ الزُّبَيرِ كانَ يَقضي بشَهادةِ الصِّبيانِ فيما بَينَهم مِن الجِراحِ.[١٤]

---

١. في «د» و المطبوع: «الروايات».

٢. راجع: صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٦٦؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٨٢٣.

٣. في «ب، ج» و المطبوع: «فيه». في «ألف، د، ر»: «به».

٤. في المطبوع: + «أصل».

٥. في «ج» و المطبوع: «و أمّا».

٦. في «ج»: + «بعضهم على بعض».

٧. في «د» و المطبوع: «في الدين» بدل «للدين».

٨. في «ب»: «قال تقوّله» بدل «قاله». و في «ج»: «قال» بدله. و في المطبوع: «قال بقوله» بدله.

٩. راجع: كتاب الأمّ، ج ٧، ص ٤٧.

١٠. في المطبوع: «روي» بدون واو العطف.

١١. راجع: كنز العمّال، ج ٧، ص ٢٠، ح ١٧٧٧٠؛ و ص ٢٧، ح ١٧٧٩٦.

١٢. في «ألف، د، ر»: «و هو».

١٣. راجع: الحاوي الكبير، ج ١٧، ص ١٦.

١٤. الموطّأ، ج ٢، ص ٧٢٦، ح ٩؛ حلية الأولياء، ج ٨، ص ٢٤٧.

و رُويَ عن هِشامِ بنِ عُروةَ أنّه قالَ: سَمِعتُ أبي يَقولُ: يَجوزُ شهادةُ الصبيانِ بَعضِهم علىٰ بعضٍ؛ يؤخَذُ بأوّلِ قولِهم.[1]

و رُويَ عن مالكِ بنِ أنَسٍ أنّه قالَ: المُجمَعُ[2] عليه عندَنا ـ يَعني أهلَ المَدينةِ ـ أنّ شَهادةَ الصبيانِ تَجوزُ فيما بَينَهم مِن الجِراحِ، و لا تَجوزُ علىٰ غيرِهم، إذا كانَ ذلكَ قَبلَ أن يَتفرَّقوا و يَجيئوا و يُعلِموا؛ فإن تَفرَّقوا فلا شهادةَ لهم، إلّا أن يَكونوا قد أشهَدوا عُدولًا علىٰ شهادتِهم قَبلَ أن يَتفرَّقوا[3]. ٢٥٤

و يوشِكُ أن يَكونَ الوجهُ في الأخذِ بأوائلِ[4] أقوالِهم؛ لأنّ مِن عادةِ الصبيِّ و سجيّتِه إذا أخبَرَ بالبَديهةِ أن يَذكُرَ الحقَّ الذي عايَنَه، و لا يَتعمَّلَ لتحريفِه.

و لَيسَ جميعُ الشهاداتِ تُراعىٰ[5] فيها العَدالةُ، و جماعةٌ مِن العلماءِ قد أجازوا شهادةَ أهلِ الذمّةِ في الوصيّةِ في السفرِ إذا لَم يوجَدْ مُسلِمٌ، و تأوَّلوا لذلكَ قولَ اللّٰهِ عزّ و جلّ: ﴿اثْنانِ ذَوا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾[6].[7]

و قد أجازوا أيضاً شهادةَ النساءِ وَحدَهُنّ فيما لا يَجوزُ أن يَنظُرَ[8] إليه الرجالُ، و قَبلوا شهادةَ القابِلة.[9]

---

١. المحلّى، ج ٩، ص ٤٢١.

٢. في «ألف، ب، د»: «المجتمع».

٣. راجع: الموطّأ، ج ٢، ص ٧٢٦، ذيل ح ٩؛ حلية الأولياء، ج ٨، ص ٢٤٧.

٤. في «ج»: «بأوّل».

٥. في «ألف، ر»: «مراعى».

٦. المائدة (٥): ١٠٦.

٧. راجع: الخلاف، ج ٦، ص ٢٧٢؛ المحلّى، ج ٩، ص ٤٠٦.

٨. في المطبوع: «أن تنظر».

٩. راجع: الخلاف، ج ٦، ص ٢٥٧؛ الحاوي الكبير، ج ١٧، ص ١٨.

و إنّما أرَدنا بذِكرِ قبولِ شهادةِ النساءِ أنّ قولَه تَعالىٰ: ﴿وَ أَشْهِدُوا ذَوَىْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ مخصوصٌ غيرُ عامٍّ في جميعِ الشهاداتِ؛ أ لا تَرىٰ أنّ ذلكَ غيرُ مانعٍ مِن قبولِ اليَمينِ مع شهادةِ الواحدِ؟

و بَعدُ: فلَيسَ قولُه تَعالىٰ: ﴿وَ أَشْهِدُوا ذَوَىْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ بمُقتَضٍ غيرَ الأمرِ بالشهادةِ علىٰ هذا الوجهِ، و لَيسَ بمانعٍ مِن قبولِ شهادةِ غيرِ العَدلَينِ، و لا له تعلُّقٌ[1] بأحكامِ قبولِ الشهاداتِ.

فأمّا أخذُ نصفِ الديةِ مِن أولياءِ المرأةِ، إذا أرادوا قتلَ الرجُلِ بها فهو الصحيحُ الواضحُ الذي لا يَجوزُ خِلافُه؛ لأنّ ديةَ الرجُلِ عَشرةُ ألفِ[2] دِرهَمٍ، و ديةُ المرأةِ نصفُها. فإذا أرادَ أولياءُ المرأةِ قتلَ الرجُلِ فإنّما يَقتُلونَ نفساً ديتُها الضِّعفُ مِن ديةِ مقتولِهم[3]، فلا بُدَّ إذا اختاروا ذلكَ مِن رَدِّ الفضلِ بَينَ القيمتَينِ. و لهذا لَو أرادوا أخذَ الديةِ لَم يأخُذوا أكثَرَ مِن خَمسةِ ألفِ[4] دِرهَمٍ[5].

و هكذا القولُ في أخذِ نصفِ الديةِ مِن المُقتَصِّ مِن الأعوَرِ؛ لأنّ ديةَ عَينِ الأعوَرِ عَشرةُ ألفِ دِرهَمٍ[6]، و ديةَ إحدىٰ عَينَي الصحيحِ خَمسةُ آلافٍ، فلا بُدَّ مِن الرجوعِ بالفَضلِ، علىٰ ما ذَكرناه.

و ما أدري مِن أيِّ وجهٍ تَطرَّقَ العَيبُ في تخليفِه عليه السلام رجُلاً يُصلّي العيدَينِ بالضُّعَفاء في المَسجِدِ الأعظَمِ؟ و ذلكَ مِن رأفتِه عليه السلام بالضُّعَفاءِ،

---

١. في «ب، ج»: - «له». و في المطبوع: «تعلّق له» بدل «له تعلّق».

٢. في المطبوع: «آلاف».

٣. في «ألف، ر»: «مقتولتهم».

٤. في «د» و المطبوع: «آلاف».

٥. في «ألف، ب، ر»: - «درهم».

٦. في «ألف، ب، د، ر»: - «درهم».

و رِفقِه بهم، و تَوَصُّلِه إلىٰ أن يَحظَوا[١] بفَضلِ هذه الصلاةِ مِن غيرِ تَحمُّلِ مَشَقَّةِ الخروجِ إلَى المُصَلّىٰ.

فأمّا ما حَكاهَ مِن إحراقِه اللوطيَّ، فالمعروفُ أنّه عليه السلام ألقىٰ علَى الفاعلِ و المفعولِ به لمّا رآهما الجِدارَ، و لَو صَحَّ الإحراقُ لَم يُنكَرْ أن يَكونَ ذلكَ[٢] لشيءٍ عَرَفَه مِن الرسولِ صلّى اللّٰه عليه و آله. و قد روىٰ فَهدُ بنُ سُلَيمانَ عن القاسمِ بنِ أُميّةَ العَدَويِّ، عن عُمَرَ بنِ أبي حَفصٍ ـ مَولَى الزُّبَيرِ ـ عن شَريكٍ، عن إبراهيمَ بنِ عبدِ الأعلىٰ، عن سُوَيدِ بنِ غَفلةَ: أنّ أبا بَكرٍ أُتيَ برَجُلٍ يُنكَحُ[٣]، فأُمِرَ به فضُرِبَت عنقُه، ثمّ أُمِرَ به فأُحرِقَ[٤].

و لَعلَّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام أحرَقَه بالنارِ بَعدَ القتلِ بالسيفِ، كما فَعَلَ أبو بَكرٍ، فلَيسَ[٥] ما رُويَ مِن الإحراقِ بمانعٍ مِن أن يَكونَ القتلُ متقدِّماً له.

و قد رُويَ قتلُ المتلوِّطينَ مِن طُرُقٍ مختلفةٍ عن الرسولِ صلّى اللّٰه عليه و آله[٦]، و كذلكَ رُويَ رَجمُهما.[٧]

و روىٰ[٨] داودُ بنُ الحُصَينِ عن عِكرِمةَ، عن ابنِ عبّاسٍ، قالَ: قالَ رسولُ اللّٰه صلّى اللّٰه عليه و آله: «اُقتُلوا الفاعلَ و المفعولَ به»[٩].

---

١. في «ب، ج» و المطبوع: «أن يحفظوا».
٢. في «د» و المطبوع: «أن لا يكون ذلك إلّا» بدل «أن يكون ذلك».
٣. في «ألف، ر»: «نكح».
٤. راجع: الجعفريّات، ص ١٢٦؛ المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ٧٨؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ١٥٦.
٥. في المطبوع: «و ليس».
٦. راجع: سنن الترمذي، ج ٤، ص ٥٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢٣٢؛ المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ٧٧.
٧. راجع: المستدرك على الصحيحين، ج ٤، ص ٣٥٥.
٨. في «ب، ج» و المطبوع: «روى» بدون واو العطف.
٩. سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٥٨، ح ٤٤٦٢؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢٣٢.

٢٥٦

و روىٰ عبدُ العزيزِ عن ابنِ جَريحٍ، عن عِكرِمةَ، عن ابنِ عبّاسٍ، عن النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله[١] مِثلَ ذلكَ.[٢]

و عن عُمَرَ بن أبي عمرٍو[٣] عن عِكرِمةَ، عن ابنِ عبّاسٍ: أنّ رسولَ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله قالَ فيمن يوجَدُ يَعمَلُ[٤] عملَ[٥] قومِ لوطٍ مِثلَ ذلكَ.[٦]

و روىٰ[٧] أبو هُرَيرةَ عن النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله[٨] قالَ: «الذي يَعمَلُ عملَ قومِ لوطٍ ارجُموا الأعلىٰ و الأسفَلَ، اُرجُموهما جميعاً».[٩]

و سُئِلَ ابنُ عبّاسٍ: ما حَدُّ اللوطيِّ؟ فقالَ[١٠]: يُنظَرُ أرفَعُ[١١] بناءٍ في القَريةِ، فيُرمىٰ به مُنكَّساً، ثُمَّ يُتبَعُ بالحجارةِ.[١٢]

و رُوِيَ: أنّ عُثمانَ أشرَفَ علَى الناسِ يَومِ الدارِ، فقالَ: أ لَم تَعلَموا أنّه لا يَحِلُّ دمُ

---

١. في «د» و المطبوع: + «أنّه قال فيمن يعمل عمل قوم لوط».

٢. راجع: نصب الراية، ج ٣، ص ٣٣٩؛ المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ٧٧؛ المحلّى، ج ١١، ص ٣٨٣.

٣. في «د»: «عمير». و الرجل هو عمر [عمرو] بن أبي عمرو، مولى المطّلب بن عبد اللّه القرشيّ المخزومي، أبو عثمان المدني. راجع: تهذيب الكمال، ج ٢٢، ص ١٦٨، الرقم ٤٤١٨.

٤. في «ب»: «يؤخذ بعمل» بدل «يوجد يعمل». و في «ج»: «يؤخذ يعمل» بدله.

٥. في «ب»: - «عمل». و في «ج» و المطبوع: «بعمل» بدل «عمل».

٦. سنن ابن ماجة، ج ٢، ص ٨٥٦، ح ٢٥٦١؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٥٧، ح ١٤٥٦؛ سنن الدارقطني، ج ٣، ص ١٢٤، ح ١٤٠؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٥٨، ح ٤٤٦٢.

٧. في «ج» و المطبوع: «روى» بدون واو العطف.

٨. في «د» و المطبوع: + «أنّه».

٩. سنن ابن ماجة، ج ٢، ص ٨٥٦، ح ٢٥٦٢؛ نصب الراية، ج ٣، ص ٣٤٠ و ٣٤١؛ المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ٧٧.

١٠. في «ب، ج»: «قال».

١١. في «ب، ج»: «أعلى». و في المطبوع: «إلى أرفع» بدل «أرفع».

١٢. السنن الكبرى، ج ٨، ص ٢٣٢؛ نصب الراية، ج ٣، ص ٣٤٢؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٩، ص ٥٢٩، ح ٨٣٨٦.

امرئٍ مُسلِمٍ إلّا أربعةٌ: رجُلٌ قَتَلَ فقُتِلَ، و رجُلٌ زَنىٰ بعد أن أُحصِنَ، و رجُلٌ ارتَدَّ بَعدَ إسلامٍ[1]، و رجُلٌ عَمِلَ عَمَلَ قومِ لوطٍ.[2]

فلا شُبهةَ علىٰ ما تَرىٰ في قتلِ اللوطيِّ، و لا رَيبَ[3] في وجوبِ ذلكَ عليه، و كَيفَ يُتَّهَمُ بحَيفٍ في حَدٍّ يُقيمُه مَن يَتحرّىٰ فيما يَخُصُّه هذا[4] التحَرّيَ المشهورَ، فيَقولُ عليه السلام لمّا ضَرَبَه اللعينُ ابنُ مُلجَمٍ: «أحسِنوا أسرَه؛ فإن عشتُ فأنا وَليُّ دَمي، و إن مِتُّ فضَربةٌ بضَربةٍ. و لا تُمثِّلوا بالرجُلِ؛ فإنّ رسولَ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله نَهىٰ عن المُثلةِ، و لَو بالكلبِ العَقورِ»؟[5]

٢٥٧

فمَن يَنهىٰ عن التمثيلِ بقاتلِه ـ مع الغَيظِ الذي يَجِدُه الإنسانُ علىٰ ظالمِه و مَيلِه إلَى الاستيفاءِ و الانتقامِ ـ كَيفَ يُمثِّلُ بمَن لا تِرةَ بَينَه و بَينَه، و لا حَسيكةَ[6] له في قلبِه؟! و هذا ما[7] لا يَظُنُّه بمِثلِه[8] عليه السلام إلّا مَؤوفُ[9] العقلِ.

فأمّا حَبسُه عليه السلام المالَ المُكتَسَبَ مِن مُهورِ البَغايا علىٰ غَنيٍّ و باهِلةَ فله إن كانَ صحيحاً وجهٌ واضحٌ، و هو: أنّ ذلكَ المالَ دَنيُّ الأصلِ خَسيسُ السببِ[10]،

---

١. في «د»: «إسلامه».
٢. نصب الراية، ج ٣، ص ٣٤٣؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٩، ص ٥٣٢، ح ٨٣٩٩.
٣. في «ألف»: «ترتّب».
٤. في «ألف، د، ر»: - «هذا».
٥. نهج البلاغة، ص ٤٢٢، الحكمة ٤٧.
٦. «الحسيكةُ»: الحقد، و العداوة. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٧٩ (حسك).
٧. في «د»: «ممّا». و في «ألف، ر»: - «ما».
٨. في المطبوع: «به».
٩. «المؤوف» مِن آفَ؛ أي: مَن أصابته آفةٌ، مثل مَعوف. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ١٦ (أوف).
١٠. في «ج»: «المكتسب».

و مِثلُه[١] يُنزَّهُ[٢] عنه ذَوو الأقدارِ مِن جِلّةِ المؤمنينَ و وجوهِ المُسلِمينَ، و إن كانَ حلالًا طِلقاً؛ فلَيسَ كُلُّ حلالٍ يَتَساوَى الناسُ في التصرُّفِ فيه؛ فإنّ مِن المَكاسبِ و المِهَنِ[٣] و الحِرَفِ ما يَحِلُّ و يَطيبُ و يَتنزَّهُ ذَوو المُرُوّاتِ و الأقدارِ عنها.

و قد فَعَلَ النبيُّ صلّى اللّٰه عليه و آله نظيرَ ما فَعَلَه أميرُ المؤمنينَ عليه السلام؛ فإنّه رُويَ عنه أنّه صلّى اللّٰه عليه و آله نَهىٰ عن كَسبِ الحَجّامِ[٤]، فلمّا روجِعَ فيه أمَرَ المُراجِعَ له أن يُطعِمَه رَقيقَه و يُعلِفَه ناضِحَه[٥]، و إنّما قَصَدَ صلّى اللّٰه عليه و آله إلَى الوجهِ الذي ذَكرناه مِن التنزيهِ، و إن كانَ ذلكَ الكسبُ[٦] حلالًا طِلقاً.

و هاتانِ القَبيلتانِ معروفتانِ بالدَّناءةِ و لؤمِ الأصلِ، مطعونٌ عليهما في ديانتِهما أيضاً[٧]، فخَصَّهما بالكسبِ[٨] اللئيمِ، و عَوَّضَ مَن له في ذلكَ المالِ سهمٌ مِن الجِلّةِ و الوجوهِ مِن غيرِ ذلكَ المالِ.

و كُلُّ هذا واضحٌ لِمَن تَدبَّرَه.

---

١. في «ب» و المطبوع: + «ما». و في «ج»: + «ممّا».

٢. في «ج» و المطبوع: «يتنزّه».

٣. في «ر»: «و المهور».

٤. التهذيب، ج ٦، ص ٣٥٦، ح ١٣٥ و ١٣٦؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٦٠، ح ١٩٦ و ١٩٧؛ مسائل عليّ بن جعفر، ص ١٤٨، ح ١٨٥.

٥. «الناضح»: البعير أو الثور أو الحمار الذي يستقى عليه الماء، و الأُنثى بالهاء. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٦١٩ (نضح).

٦. في «ألف، ر»: «المكسب». و في «د»: «المكتسب».

٧. في «ألف، د، ر»: «أيضاً في ديانتهما» بدل «في ديانتهما أيضاً».

٨. في «ألف، ر»: «بالمكسب». و في «د»: «بالمكتسب».

[هَل أنّه خَطَبَ عليه السلام بِنتَ أبي جَهلٍ؟]

مسألةٌ: فإن قيلَ: أ لَيسَ قد رُويَ أنّ[١] أميرَ المؤمنينَ عليه السلام[٢] خَطَبَ بنتَ أبي جَهلِ بنِ هِشامٍ في حياةِ رسولِ اللّهِ[٣] صلّى اللّه عليه و آله حتّىٰ بَلَغَ ذلكَ فاطمةَ عليها السلام، و شَكَته إلَى النبيِّ صلّى اللّه عليه و آله، فقامَ علَى المِنبَرِ قائلاً: «إنّ عليّاً قد[٤] آذاني؛ يَخطُبُ بنتَ أبي جهلِ بنِ هِشامٍ ليَجمَعَ بَينَها و بَينَ ابنَتي[٥] فاطمةَ! و لَن يَستَقيمَ الجَمعُ بَينَ بنتِ وليِّ اللّهِ و[٦] بنتِ عدُوِّه؛ أ ما عَلِمتم مَعشَرَ الناسِ أنّ مَن آذىٰ فاطمةَ فقَد آذاني، و مَن آذاني فقَد آذَى اللّهَ تَعالى؟»[٧] فما الوجهُ في ذلكَ؟

الجوابُ: قُلنا: هذا خبرٌ[٨] باطلٌ موضوعٌ غيرُ معروفٍ، و لا ثابتٍ عندَ أهلِ النقلِ، و إنّما ذَكَرَه الكَرابيسيُّ[٩] طاعِناً به علىٰ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام و مُعارِضاً بذِكرِه لبعضِ ما يَذكُرُه شيعتُه مِن الأخبارِ في أعدائه، و هيهاتَ أن يَشتَبِهَ[١٠] الحقُّ بالباطلِ! و لَو لَم يَكُن في ضَعفِه إلّا روايةُ الكَرابيسيِّ له و اعتمادُه عليه ـ و هو مِن العَداوةِ

١. في «ألف»: «عن».

٢. في «ألف»: + «أنّه».

٣. في «ب»: «الرسول» بدل «رسول اللّه».

٤. في «د» و المطبوع: – «قد».

٥. في «ب، د»: «بنتي». و في «ألف»: – «ابنتي».

٦. في المطبوع: + «بين».

٧. راجع: مسند أحمد، ج ٤، ص ٣٢٦ و ٣٢٨؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١١٠٢؛ سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٦٤٤، ح ١٩٩٩؛ مجمع الزوائد، ج ٩، ص ٢٠٣.

٨. في «ألف، د، ر»: «الخبر».

٩. هو الحسين بن عليّ بن يزيد الكرابيسيّ البغداديّ الشافعيّ، صحب الشافعي و حمل عنه العلم، و من تصانيفه: أسماء المدلّسين، و كتاب الإمامة. راجع: وفيات الأعيان، ج ٢، ص ١٣٢؛ معجم المؤلّفين، ج ٤، ص ٣٨.

١٠. في «ر»: «أن يتشبّه». و في «ج»: «أن يشبه».

لأهلِ البيتِ عليهم السلام و المُناصَبةِ لهم و الإزراءِ علىٰ فَضائلِهم و مآثِرِهم علىٰ ما هو مشهورٌ ـ لَكَفىٰ.

علىٰ أنّ هذا الخبرَ قد تَضمَّنَ ما يَشهَدُ ببُطلانِه، و يَقضي علىٰ كَذِبه، مِن حَيثُ ادُّعيَ فيه أنّ النبيَّ صلّى اللّٰه عليه و آله ذَمَّ هذا الفِعلَ، و خَطَبَ بإنكارِه علَى المَنابِرِ. و معلومٌ أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام لَو كانَ فَعَلَ ذلكَ ـ علىٰ ما حُكيَ ـ لَما كانَ فاعلاً لمحظورٍ في الشريعةِ؛ لأنّ نكاحَ الأربَعِ حلالٌ علىٰ لِسانِ نبيِّنا محمّدٍ[1] صلّى اللّٰه عليه و آله[2]، و المُباحُ لا يُنكِرُه الرسولُ صلّى اللّٰه عليه و آله و يُصرِّحُ بذَمِّه و بأنّه مُتأذٍّ به، و قد رَفَعَه اللّٰهُ تَعالىٰ عن هذه المَنزِلةِ، و أعلاه عن كُلِّ مَنقَصةٍ و مَذَمّةٍ.

259

و لَو كانَ صلّى اللّٰه عليه و آله نافِراً مِن الجَمعِ بَينَ بنتِه عليها السلام و بَينَ غيرِها بالطِّباعِ التي تَنفِرُ مِن الحَسَنِ و القبيحِ لَما جازَ أن يُنكِرَه بلِسانِه، ثُمَّ ما[3] جازَ أن يُبالِغَ في الإنكارِ، و يُعلِنَ به علَى المَنابِرِ و فَوقَ رُؤُوسِ الأشهادِ، و لَو بَلَغَ مِن إيلامِه لقَلبِه كُلَّ مَبلَغ، و ما[4] اختُصَّ به عليه السلام مِن الحِلمِ و الكَظمِ و[5] وَصَفَه اللّٰهُ به مِن جميلِ الأخلاقِ و كريمِ الآدابِ يُنافي ذلكَ، و يُحيلُه، و يَمنَعُ مِن إضافتِه إليه و تصديقِه عليه. و أكثَرُ ما يَفعَلُه[6] مِثلُه عليه السلام في هذا الأمرِ إذا ثَقُلَ علىٰ قلبِه أن يُعاتِبَ عليه سِرّاً و يَتكلَّمَ في العُدولِ عنه خَفيّاً، علىٰ وجهٍ جميلٍ و بقَولٍ لطيفٍ.

---

١. في «ب، د، ر»: - «محمّد».

٢. في المطبوع: + «مباح».

٣. في «ج، د»: «لما».

٤. في «ألف، ر»: «فما هو» بدل «و ما». و في «ج»: «و ممّا» بدله.

٥. في «ج» و المطبوع: + «ما».

٦. في «ألف، ر»: «يفعل».

و هذا المأمونُ الذي لا قياسَ بَينَه و بَينَ الرسولِ صلّى اللّٰه عليه و آله، و قد أنكَحَ أبا جعفرٍ مُحمّدَ بنَ عليٍّ عليه السلام بنتَه، و نَقَلَها معه إلىٰ مَدينةِ الرسولِ صلّى اللّٰه عليه و آله، لمّا وَرَدَ كتابُها عليه[1]، تَذكُرُ[2] أنّه قد تَزوَّجَ عليها أو تَسَرّىٰ، يَقولُ مُجيباً لها و مُنكِراً عليها: «إنّا ما أنكَحناه لنَحظُرَ عليه ما أباحَه اللّٰهُ له[3]». و المأمونُ أَولىٰ بالِامتعاضِ مِن غَيرةِ بنتِه[4]، و حالُه أجمَلُ للمنعِ مِن هذا البابِ و الإنكارِ له.

و و اللّٰهِ[5]، إنّ الطعنَ علَى النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله بما تَضمَّنَه هذا الخبرُ الخبيثُ أعظَمُ مِن الطعنِ علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام، و ما صَنَعَ هذا الخبرَ إلّا مُلحِدٌ قاصدٌ إلَى الطعنِ[6] عليهما، أو ناصبٌ مُعانِدٌ لا يُبالي أن يَشفيَ غَيظَه بما يَرجِعُ علىٰ أُصولِه بالقَدحِ و الهَدمِ.

علىٰ أنّه لا خِلافَ بَينَ أهلِ النقلِ أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ هو الذي اختارَ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام لِنكاحِ سيّدةِ النساءِ عليها السلام، و أنّ النبيَّ صلّى اللّٰه عليه و آله رَدَّ عنها جِلّةَ أصحابِه و قد خَطَبوها[7]، و قالَ[8] صلّى اللّٰه عليه و آله: «إنّي لَم أُزوِّجْ فاطمةَ عليّاً عليه السلام حتّىٰ زَوَّجَها اللّٰهُ تَعالىٰ إيّاه في سَمائه»[9].

---

١. في «ألف، د، ر»: «كاتبته» بدل «ورد كتابها عليه».

٢. في «ب»: «و ذكر».

٣. في «ب، ج، د»: – «له».

٤. في «ج»: «لابنته». و في «ر»: «لبنته».

٥. في المطبوع: «فو اللّٰه».

٦. في المطبوع: «للطعن» بدل «إلى الطعن».

٧. راجع: المناقب لابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٣٤٥؛ نظم درر السمطين، ص ١٨٤.

٨. في «ب، ج»: «فقال».

٩. راجع: الكافي، ج ٥، ص ٥٦٨، ح ٥٤؛ كمال الدين، ص ٢٦٣، ح ١٠؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٣٤٥؛ تأريخ بغداد، ج ٤، ص ١٢٩.

و نَحنُ نَعلَمُ أنّ اللّهَ سُبحانَه لا يَختارُ لها عليها السلام مِن بَينِ الخَلائقِ مَن يُغيرُها و يؤذيها و يَغُمُّها؛ فإنّ[١] ذلكَ مِن أدَلِّ دليلٍ[٢] علىٰ كَذِبِ الراوي لهذا الخبرِ[٣].

و بَعدُ: فإنّ الشيءَ إنّما يُحمَلُ علىٰ نظائرِه، و يُلحَقُ بأمثالِه، و قد عَلِمَ كُلُّ مَن سَمِعَ الأخبارَ أنّه لَم يُعهَدْ مِن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام خِلافٌ علَى الرسولِ صلّى اللّٰه عليه و آله، و لا كانَ قَطُّ بحَيثُ يَكرَهُ علَى اختلافِ الأحوالِ و تَقلُّبِ الأزمانِ و طولِ الصُّحبةِ، و لا عاتَبَه عليه السلام علىٰ شَيءٍ مِن أفعالِه، مع أنّ أحَداً مِن أصحابِه[٤] لَم يَخلُ مِن عِتابٍ علىٰ هَفوَةٍ[٥] و نَكيرٍ لأجلِ زَلّةٍ، فكَيفَ خَرَقَ بهذا الفِعلِ عادتَه و فارَقَ سَجيّتَه و سُنّتَه لَولا تَخرُّصُ الأعداءِ[٦]؟!

و بَعدُ، فأينَ كانَ[٧] أعداؤه عليه السلام مِن بَني أُمَيّةَ و شيعتِهم عن هذه الفُرصةِ المُنتَهَزةِ؟ و كَيفَ لَم يَجعَلوها عُنواناً لِما يَتخرَّصونَه مِن العُيوبِ و القُروفِ؟ و كَيفَ تَمَحّلوا الكَذِبَ و عَدَلوا عن الحقِّ، و في عِلمِنا بأنّ أحَداً مِن الأعداءِ مُتقدِّماً لَم يَذكُرْ ذلكَ دليلٌ علىٰ أنّه باطلٌ موضوعٌ؟

---

١. في «د، ر»: «و إنّ».

٢. في «ألف، د، ر» و المطبوع: «الدليل».

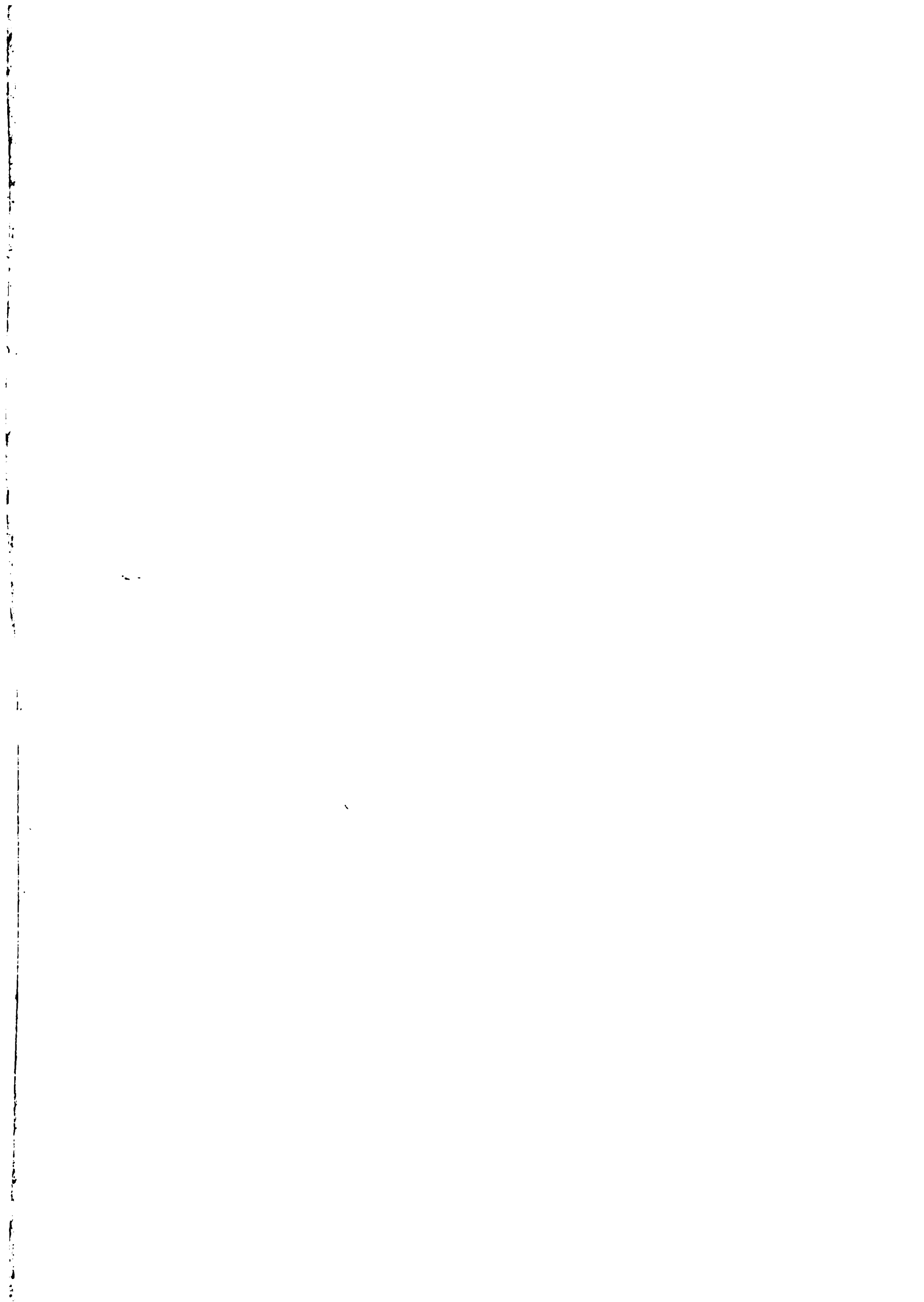
٣. في «ألف، د»: «الحديث».

٤. في «ر»: «الصحابة».

٥. «الهَفْوَةُ»: الزلّةُ. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٣٥ (هفو).

٦. في المطبوع: + «و تعدّيهم».

٧. في «ألف»: «كانوا».



[٢]

أبو محمّد الحسن بن عليّ عليه السلام

[الوجهُ في مُسالَمَةِ الحسنِ عليه السلام لمعاويةَ]

مسألةٌ: إن[١] قالَ قائلٌ: ما العُذرُ له عليه السلام في خَلعِ نفسِه مِن الإمامةِ و تسليمِها إلىٰ معاويةَ مع ظهورِ فُجورِه و بُعدِه عن أسبابِ الإمامةِ و تَعرّيهِ مِن صفاتِ مُستَحِقِّها، ثُمَّ في بَيعتِه و أخذِ عطائه و صِلاتِه و إظهارِ[٢] موالاتِه، و القولِ بإمامتِه؟ هذا[٣] مع تَوَفُّرِ[٤] نُصّارِه[٥] و اجتماعِ أصحابِه و مُبايَعةِ[٦] مَن[٧] كانَ يَبذُلُ عنه دَمَه و مالَه، حتّىٰ سَمَّوه «مُذِلَّ المؤمنينَ»[٨]، و عابوه[٩] في وجهِه عليه السلام؟

الجوابُ: قُلنا[١٠]: قد ثَبَتَ أنّه عليه السلام الإمامُ المعصومُ المؤيَّدُ الموفَّقُ

---

١. في «ب» و المطبوع: «فإن».

٢. في «ب»: «إظهاره و» بدل «إظهار». و في «ج»: «إظهاره من» بدله.

٣. في «ب»: «و هذا».

٤. في «ج» و المطبوع: «وفور».

٥. في «ج» و المطبوع: «أنصاره».

٦. في «ج»: «متابعيه». و في «ر»: «و مبايعيه».

٧. في «ج، د، ر»: «ممَن».

٨. في «ب»: + «و عاينوه».

٩. في «ب» و المطبوع: «و عاتبوه».

١٠. في «ب»: + «إنّه».

بالحُجَجِ الظاهرةِ و الأدلّةِ القاهرةِ[١]، فلا بُدَّ مِن التسليمِ لجميعِ[٢] أفعالِه و حَملِها علَى الصحّةِ، و إن كانَ فيها ما لا يُعرَفُ وجهُه علَى التفصيلِ، أو كانَ له ظاهرٌ رُبّما نَفَرَت النفوسُ[٣] عنه.

و قد مضىٰ تلخيصُ هذه الجُملةِ و تقريرُها في مَواضِعَ مِن كتابِنا هذا.

و بَعدُ: فإنّ الذي جَرىٰ منه عليه السلام كانَ السببُ فيه ظاهراً و الحاملُ عليه بيِّناً جَليّاً؛ لأنّ المُجتَمِعينَ له مِن الأصحابِ و إن كانوا كَثيري العَدَدِ فقَد كانَت قلوبُ أكثَرِهم نَغِلَةً[٤] غيرَ صافيةٍ، و قد كانوا صَبَوا[٥] إلىٰ دُنيا معاويةَ و إمراحِه[٦] مِن أحَبِّ[٧] الأموالِ مِن غيرِ مُراقَبةٍ و لا مُساتَرةٍ، فأظهَروا له عليه السلام النُّصرةَ، و حَمَلوه علَى المُحارَبةِ، و الِاستعدادِ لها؛ طَمَعاً في أن يُورِّطوه و يُسلِّموه، و أحَسَّ عليه السلام بهذا منهم قَبلَ التوَلُّجِ و التلَبُّسِ، فتَخلّىٰ مِن الأمرِ، و تَحرَّزَ مِن المَكيدةِ التي كادَت تَتِمُّ عليه في سَعةٍ مِن الوقتِ.

٢٦٢

و قد صَرَّحَ عليه السلام بهذه الجُملةِ و بكَثيرٍ مِن تفصيلِها في مَواقِفَ كثيرةٍ و بألفاظٍ مُختَلِفةٍ، و قالَ عليه السلام: «إنّما هادَنتُ حَقناً للدماءِ و ضِنّاً بها[٨]، و إشفاقاً علىٰ نفسي و أهلي و المُخلِصينَ مِن أصحابي»[٩].

---

١. في «د»: «الباهرة».
٢. في «د»: «في جميع» بدل «لجميع».
٣. في «ألف، د، ر»: «النفس».
٤. أي فاسدة. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٧٠ (نغل).
٥. صَبا يَصْبو صبوةً و صبواً؛ أي: مال. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٩٨ (صبا).
٦. في «ألف»: «و امتزاجه». و في «ب، د»: «و أمراجه».
٧. في «ألف، ب، ج»: + «في».
٨. في المطبوع: «و صيانتها» بدل «و ضنّاً بها». و «الضِّنّ»: الشُّحّ، و البخل، و الإمساك. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٧٢ (ضنّ).
٩. المناقب لابن شهر آشوب، ج ٤، ص ٣٤؛ بحار الأنوار، ج ٤٤، ص ٥٦.

و كَيفَ[١] لا يَخافُ[٢] أصحابَه و[٣] يَتَّهِمُهم علىٰ نفسِه و أهلِه، و هو عليه السلام لمّا كَتَبَ إلىٰ معاويةَ يُعلِمُه أنّ الناسَ قد بايَعوه بَعدَ أبيهِ عليه السلام و يَدعوه إلىٰ طاعتِه فأجابَه مُعاويةُ بالجوابِ المعروفِ المُتضمِّنِ للمُغالَطةِ[٤] و المُوارَبةِ[٥]، و قالَ له فيه: لَو كنتُ أعلَمُ أنّكَ أقوَمُ بالأمرِ و أضبَطُ للناسِ و أكيَدُ للعدُوِّ و أقوىٰ على جميعِ الأهوالِ[٦] مِنّي، لَبايعتُكَ؛ لأنّني أراكَ لكُلِّ خَيرٍ أهلاً. و قالَ في كتابِه: إنّ أمري و أمرَكَ شبيهٌ بأمرِ أبي بَكرٍ و أمرِكم[٧] بَعدَ وفاةِ رسولِ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله، دَعاه[٨] ذلكَ إلىٰ أن خَطَبَ[٩] بأصحابِه[١٠] بالكوفةِ يَحُضُّهم[١١] على الجهادِ، و يُعرِّفُهم فضلَه و ما في الصبرِ عليه مِن الأجرِ، و أمَرَهم أن يَخرُجوا إلىٰ مُعَسكَرِهم، فما أجابَه أحَدٌ، فقالَ لهم[١٢] عَدِيُّ بنُ حاتِمٍ: سُبحانَ اللّٰهِ، أ لا تُجيبونَ إمامَكم؟ أينَ خُطَباءُ مُضَرَ[١٣]؟

---

١. في «ب» و المطبوع: «فكيف».
٢. في «ج»: + «من».
٣. في «د» و المطبوع: + «لا».
٤. في «ألف، د، ر»: + «منه». و في المطبوع: + «فيه».
٥. في «د» و المطبوع: + «و مساربة العداوة». و «المُواربة»: المُداهاةُ، و المخاتَلةُ. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٧٩٦ (ورب).
٦. في «ج»: – «الأهوال».
٧. في «ج» و المطبوع: «و أبيك».
٨. في «ألف، ر»: «فدعاه».
٩. في المطبوع: + «خطبة».
١٠. في «ألف، ر»: «أصحابه» بدون الباء الجارّة.
١١. في «ب» و المطبوع: «يحثّهم». و في «ج»: «و حضّهم».
١٢. في «ب»: «له». و في «د»: – «لهم».
١٣. في «ألف، ر»: «المصر».

فقامَ قَيسُ بنُ سَعدٍ و فُلانٌ و فُلانٌ، فبَذَلوا الجهادَ و أحسَنوا القولَ[١].

و نحنُ نَعلَمُ أنّ مَن يَضَنُّ[٢] بكلامِهِ أولىٰ بأن[٣] يَضَنَّ[٤] بفِعالِه؛ أ وَ لَيسَ أحَدُهم[٥] جَلَسَ له في مَظلِمِ ساباطٍ، و طَعَنَه[٦] بمِعوَلٍ كانَ معه أصابَ فَخِذَه، و شَقَّه[٧] حتّىٰ وَصَلَ إلَى العَظمِ؟ و انتُزِعَ مِن يدِه، و حُمِلَ عليه السلام إلَى المَدائنِ، و عليها سَعدُ[٨] بنُ مسعودٍ عَمُّ المُختارِ، و كانَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام وَلّاه إيّاها، فأُدخِلَ مَنزِلَه. فأشار المُختارُ علىٰ[٩] عمِّه أن يوثِقَه[١٠] و يَسيرَ به[١١] إلىٰ معاويةَ علىٰ أن يُطعِمَه خَراجَ جَوخىٰ[١٢] سَنةً، فأبىٰ عليه، و قالَ للمُختارِ: قَبَّحَ اللّٰهُ رأيَكَ! أنا عاملُ أبيهِ، و قد ائتَمَنَني و شَرَّفَني. و هَبْني نَسيتُ بَلاءَ أبيه، أَنسىٰ[١٣] رسولَ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله، و لا أحفَظُه في ابن بنتِه و حبيبِه؟!

٢٦٣

ثُمَّ إنّ سَعدَ[١٤] بنَ مسعودٍ أتاه عليه السلام بطَبيبٍ، و قامَ عليه حتّىٰ بَرئَ، و حَوَّلَه

---

١. المناقب لابن شهر آشوب، ج ٤، ص ٣٢؛ مقاتل الطالبيّين، ص ٦٧.

٢. في «ج»: «ظنّ».

٣. في «ألف، ر»: «أن» بدون الباء الجارّة.

٤. في «ج»: «يظنّ».

٥. في المطبوع: + «قد».

٦. في «ب، ج»: «فطعنه».

٧. في المطبوع: «فشقّه».

٨. في المطبوع: «سعد».

٩. في «ب، د»: «إلى».

١٠. في «د» و المطبوع: + «كتافاً».

١١. في «د» و المطبوع: «و يسيّره» بدل «و يسير به».

١٢. «جَوخىٰ»: نهر في سواد بغداد، عليه كورة واسعة. راجع: مراصد الاطّلاع، ج ١، ص ٣٥٥.

١٣. في المطبوع: «أ أنسى».

١٤. في المطبوع: «سعيد».

إلىٰ أبيَضِ المَدائنِ[١].[٢]

فمَنِ[٣] الذي يَرجو السلامةَ بالمُقامِ بَينَ أظهُرِ هؤلاءِ فَضلاً عن النُصرةِ و المَعونةِ[٤]، و قد أجابَ عليه السلام حُجْرَ بنَ عَدِيٍّ الكِنديَّ لمّا قالَ له: سَوَّدتَ وجوهَ المؤمنينَ، فقالَ عليه السلام له: «ما كُلُّ أحَدٍ يُحِبُّ ما تُحِبُّ، و لا رأيُه كرأيِكَ، و إنّما فَعَلتُ ما فَعَلتُ إبقاءً عليكم».[٥]

و رَوىٰ عبّاسُ بنُ هِشامٍ، عن أبيه، عن أبي مِخنَفٍ، عن أبي الكَنودِ عبدِ الرحمنِ بنِ عُبَيدٍ، قالَ: لمّا بايَعَ الحسنُ عليه السلام معاويةَ أقبَلَتِ الشيعةُ تَتَلاقىٰ بإظهارِ الأسَفِ و الحَسرةِ علىٰ تَركِ القِتالِ، فخَرَجوا إليه بَعدَ سَنتَينِ مِن يومِ بايَعَ معاويةَ، فقالَ له سُلَيمانُ بنُ صُرَدٍ الخُزاعيُّ: ما يَنقَضي تَعجُّبُنا مِن بَيعتِكَ معاويةَ[٦] و معكَ أربَعونَ ألفَ مُقاتِلٍ مِن أهلِ الكوفةِ، كُلُّهم يأخُذُ العطاءَ، و هُم علىٰ أبوابِ مَنازِلِهم، و معهُم مِثلُهم مِن أبنائهم و أتباعِهم، سِوىٰ شيعتِكَ مِن أهلِ البصرةِ و[٧] الحِجازِ، ثُمَّ لَم تأخُذْ لنفسِكَ ثِقةً في العَقدِ[٨]، و لا حَظّاً مِن العطيّةِ، فلَو كنتَ إذ فَعَلتَ ما فَعَلتَ أشهَدتَ علىٰ معاويةَ وجوهَ أهلِ المَشرِقِ و المَغرِبِ و كَتَبتَ عليه كتاباً بأنَّ الأمرَ

٢٦٤

١. في مراصد الاطّلاع، ج ١، ص ٢٢: «الأبيض: قصر الأكاسرة بالمدائن، من عجائب الدنيا، لم يزل قائماً إلى أيّام المكتفي في حدود سنة تسعين و مائتين؛ فإنّه نُقض و بني به التاج بدار الخلافة».

٢. راجع: الكامل في التأريخ، ج ٣، ص ٤٠٤؛ تذكرة الخواصّ، ص ١٩٧.

٣. في المطبوع: + «ذا».

٤. في «ألف، ر»: - «و المعونة».

٥. المناقب لابن شهر آشوب، ج ٤، ص ٣٥.

٦. في المطبوع: «لمعاوية».

٧. في المطبوع: + «أهل».

٨. في «ب، ج»: «العهد».

لكَ بَعدَه كانَ الأمرُ علينا أيسَرَ، و لكِنّه أعطاكَ شَيئاً بَينَك و بَينَه لَم يَفِ به، ثُمَّ لَم يَلبَثْ أن قالَ علىٰ رُؤُوسِ الأشهادِ: إنّي كُنتُ شَرَطتُ شُروطاً و وَعَدتُ عِداتٍ؛ إرادةً لإطفاءِ نارِ الحربِ، و مُداراةً لقَطعِ الفِتنةِ؛ فأمّا إذ جَمَعَ اللّٰهُ لنا الكلمةَ و الأُلفةَ، فإنّ ذلكَ تَحتَ قَدَمَيَّ. و اللّٰهِ، ما عَنىٰ بذلكَ غيرَكَ، و ما[١] أرادَ[٢] إلّا ما كانَ بَينَه و بَينَكَ، و قد نَقَضَ، فإذا شئتَ فأعِدِ الحربَ جَذَعةً[٣]، و ائذَنْ لي في تَقدُّمِكَ إلَى الكوفةِ، فأُخرِجَ عنها عامِلَه[٤]، و أُظهِرَ خَلْعَه، و نَنبِذَ[٥] إليه ﴿عَلىٰ سَواءٍ إنَّ اللّٰهَ لا يُحِبُّ الخائِنِينَ﴾[٦].

و تَكلَّمَ الباقونَ بمِثلِ كلامِ سُلَيمانَ.

فقالَ الحَسَنُ عليه السلام: «أنتم شيعتُنا، و أهلُ مَودَّتِنا، و لَو[٧] كنتُ بالحَزمِ في أمرِ الدنيا أَعمَلُ و لسُلطانِها أَركُضُ و[٨] أَنصَبُ، ما كانَ معاويةُ بِأَبأَسَ[٩] مِنّي بأساً، و لا أشَدَّ شَكيمةً،[١٠] و لا أمضىٰ عَزيمةً؛ و لكِنّي أرىٰ غيرَ ما رأيتم، و ما[١١] أرَدتُ بما فَعَلتُ

---

١. في المطبوع: «و لا».

٢. في المطبوع: + «بذلك».

٣. أي: أوّل ما يتبدأ فيها. و في «ألف، ب»: «الحربُ خدعة».

٤. في «د»: «عاملها».

٥. في «ألف، ر»: «و تنبذ».

٦. الأنفال (٨): ٥٨.

٧. في «ألف، د، ر»: «فلو».

٨. في «ب»: - «أركض و».

٩. في «ج»: «بأقوى». و في المطبوع: «بأشدّ».

١٠. «الشكيمةُ» في اللجام: الحديدة المعترضة في فم الفرس، و يعبّر بشدّتها عن قوّة النفس و شدّة البأس. و في الأصل: الأنفة، و الانتصار من الظلم. و يقال: فلانٌ شديدُ الشكيمة؛ أي: ذو عارضة و جدّ. راج: كتاب العين، ج ٥، ص ٣٠٠؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٢٣ (شكم).

١١. في «ألف، ب»: «و لا».

إلّا حَقنَ الدماءِ، فارضَوا بقَضاءِ اللّٰهِ، و سَلِّموا لأمرِه، و الزَموا بيوتَكم، و أمسِكوا».

أو قال: «كُفّوا أيديَكم حتّىٰ يَستَريحَ بَرٌّ، أو يُستراحَ مِن فاجرٍ».[1]

و هذا كلامٌ[2] منه عليه السلام يَشفي الصدورَ، و يَذهَبُ بكُلِّ شُبهةٍ في هذا البابِ.

و قد رُويَ أنّه عليه السلام لمّا طالَبه معاويةُ بأن يَتكلَّمَ علَى الناسِ و يُعلِمَهم ما عندَه في هذا البابِ، قامَ عليه السلام فحَمِدَ اللّٰهَ تَعالىٰ و أثنىٰ عليه، ثُمَّ قالَ: «إنّ أكيَسَ الكَيسِ[3] التُّقىٰ، و أحمَقَ الحُمقِ الفُجورُ. أيُّها الناسُ، إنّكم لَو طَلَبتم ما[4] بَينَ جابَلْقَ و جابَرْسَ[5] رجُلاً جَدُّه رسولُ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله ما وَجَدتموه غيري و غيرَ أخيَ الحُسَينِ، و إنّ اللّٰهَ قد هَداكم بأوّلِنا[6] محمّدٍ صلّى اللّٰه عليه و آله، و إنّ معاويةَ نازَعَني حقّاً هو لي[7]، فتَرَكتُه لصَلاحِ الأُمّةِ و حَقنِ دِمائها، و قد بايَعتُموني علىٰ أن تُسالِموا مَن سالَمتُ، و قد رأَيتُ أن أُسالِمَه، و رأَيتُ أنّ ما حَقَنَ الدماءَ خيرٌ ممّا سَفكَها، و أرَدتُ صَلاحَكم، و أن يَكونَ ما صَنَعتُ حُجّةً علىٰ مَن كانَ يَتمنّىٰ هذا الأمرَ، ﴿وَ إِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَ مَتاعٌ إِلىٰ حِينٍ﴾[8]».[9]

٢٦٥

و كلامُه عليه السلام في هذا البابِ الذي يُصرِّحُ في جميعِه بأنّه مغلوبٌ مقهورٌ

---

١. راجع: المناقب لابن شهر آشوب، ج ٤، ص ٣٥؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٦، ص ١٥.

٢. في «ج»: «الكلام».

٣. في «ب»: «الأكياس».

٤. في «ألف، د، ر»: - «ما».

٥. في «د، ر»: «و جابلس». و هو و «جابَلْصَ» أيضاً قراءة فيه. و قيل: هما مدينتان إحداهما بالمشرق و الأُخرى بالمغرب، ليس وراءهما إنسيّ. راجع: كتاب العين، ج ٥، ص ٢٤٣؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٥ (جبلق).

٦. في «ب»: «بأولياء».

٧. في المطبوع: + «دونه».

٨. الأنبياء (٢١): ١١١.

٩. المعجم الكبير، ج ٣، ص ١٣، ح ٢٥٥٩؛ و ص ٨٩، ح ٢٧٤٨؛ حلية الأولياء، ج ٢، ص ٣٧.

مُلجَأٌ إلَى التسليمِ دافِعٌ بالمُسالَمةِ الضرَرَ العظيمَ عن الدينِ و المُسلِمينَ أشهَرُ مِن الشمسِ و أجلىٰ مِن الصبحِ.

فأمّا قولُ السائلِ: إنّه خَلَعَ نفسَه مِن الإمامةِ، فمَعاذَ اللّٰهِ؛ لأنّ الإمامةَ بَعدَ حصولِها للإمامِ لا تَخرُجُ عنه بقَولِه، و عندَ أكثَرِ مُخالِفينا أيضاً في الإمامةِ أنّ خَلْعَ الإمام نفسَه لا يؤثِّرُ في خروجِه مِن الإمامةِ، و إنّما يَنخَلِعُ مِن الإمامةِ عندَهم ـ و هو حَيٌّ[1] ـ بالأحداثِ و الكبائرِ. و لَو كانَ خَلعُه نفسَه مؤثِّراً لَكانَ إنّما يؤثِّرُ إذا وَقَعَ اختياراً؛ فأمّا[2] مع الإلجاءِ و الإكراهِ فلا تأثيرَ له و لَو كانَ مؤثِّراً في مَوضِعٍ مِن المَواضِعِ.

و لَم يُسلِّمْ أيضاً الأمرَ[3] إلىٰ معاويةَ، بَل كَفَّ عن المُحاربَةِ و المُغالَبَةِ؛ لفَقدِ[4] الأعوانِ، و عَوَزِ[5] النُّصّارِ[6]، و تَلافي الفِتنةِ ـ علىٰ ما ذَكرناه ـ فتَغلَّبَ عليه معاويةُ بالقَهرِ و السُّلطانِ، مع ما أنّه كانَ مُتغلِّباً علىٰ أكثَرِه. و لَو أظهَرَ عليه السلام التسليمَ قولًا لَما كانَ فيه شَيءٌ إذا كانَ عن إكراهٍ و اضطهادٍ[7].

فأمّا[8] البَيعةُ، فإن أُريدَ بها الصَّفقةُ و إظهارُ الرضا و الكَفُّ عن المُنازَعةِ فقَد كانَ ذلكَ؛ لكِنّا قد بيّنّا جهةَ وقوعِه و الأسبابَ المُحوِجةَ إليه، و لا حُجّةَ في ذلكَ عليه ـ

---

١. في «ألف، ر»: - «و هو حيّ».

٢. في «د» و المطبوع: + «إذا وقع».

٣. في المطبوع: «الأمر أيضاً» بدل «أيضاً الأمر».

٤. في «د» و المطبوع: «لفقدان».

٥. في «ب» و المطبوع: «و إعواز».

٦. في «ج»: «الأنصار».

٧. في «ج»: «و اضطرار».

٨. في «ألف» و المطبوع: «و أمّا».

صلواتُ اللّهِ عليه ـ كما لَم يَكُن في مِثلِه حُجّةٌ علىٰ أبيه عليه السلام لمّا بايَعَ المُتقدِّمينَ عليه، و كَفَّ عن نِزاعِهم، و أمسَكَ عن خِلافِهم[١].

و إن أُريدَ بالبيعةِ الرضا و طيبُ النفسِ فالحالُ شاهدةٌ بخِلافِ ذلك، و كلامُه المشهورُ كُلُّه يَدُلُّ علىٰ أنّه أُحوِجَ[٢] و أُحرِجَ، و أنّ الأمرَ له، و هو أحَقُّ الناسِ به، و إنّما كَفَّ عن المُنازَعةِ فيه للغَلَبةِ و القَهرِ و الخوفِ علَى الدينِ و المُسلِمينَ.

فأمّا[٣] أخذُ العطاءِ، فقد بيّنّا في هذا الكتابِ عندَ الكلامِ فيما فَعَلَه أميرُ المؤمنينَ عليه السلام مِن ذلكَ أنّ أخْذَه مِن يدِ الجائرِ الظالمِ المُتغلِّبِ جائزٌ، و أنّه لا لَومَ فيه علَى الأخذِ و لا حَرَجَ.

فأمّا[٤] أخذُ الصِّلاتِ، فسائغٌ، بل واجبٌ؛ لأنّ كُلَّ مالٍ في يدِ الجائرِ المُتغلِّبِ علىٰ أمرِ الأُمّةِ يَجِبُ علَى الإمامِ و علىٰ جميعِ المُسلِمينَ انتزاعُه مِن يَدِه ـ كَيفَ ما أمكَنَ بالطَّوعِ أو الإكراهِ[٥] ـ و وضعُه في مَواضِعِه. فإذا لَم يَتمكَّنْ عليه السلام مِن انتزاعِ جميعِ ما في يدِ معاويةَ مِن أموالِ اللّهِ تَعالىٰ، و أخرَجَ هو شَيئاً منها إليه علىٰ سَبيلِ الصِّلةِ، فواجبٌ عليه أن يَتَناوَلَه مِن يدِه، و يأخُذَ منه حَقَّهُ، و يَقسِمَه علىٰ مُستَحِقِّه[٦]؛ لأنّ التصرُّفَ في ذلكَ المالِ بحقِّ الوِلايةِ عليه لَم يَكُن في تلكَ الحالِ إلّا له عليه السلام.

و لَيسَ لأحَدٍ أن يَقولَ: إنّ الصِّلاتِ التي كانَ يَقبَلُها مِن معاويةَ إنّما كانَ يُنفِقُها علىٰ نفسِه و عِيالِه، و لا يُخرِجُها إلىٰ غيرِه.

و ذلكَ: أنّ هذا ممّا لا يُمكِنُ أحَداً أن يَدَّعيَ العِلمَ به و القَطعَ عليه، و لا شَكَّ أنّه عليه السلام كانَ يُنفِقُ منها؛ لأنّ فيها حقَّه و حقَّ عِيالِه و أهلِه، و لا بُدَّ مِن أن يَكونَ

---

١. في «ألف»: «غلابهم».
٢. في «د» و المطبوع: + «إليه».
٣. في المطبوع: «و أمّا».
٤. في المطبوع: «و أمّا».
٥. في «ب، ج، د»: «و الإكراه».
٦. في «د»: «مستحقّيه».

قد أخرَجَ منها إلَى المُستَحِقّينَ حقوقَهم. و كَيفَ يُظهِرُ ذلكَ و هو عليه السلام كانَ قاصداً إلىٰ إخفائه و سَترِه؛ لمَكانِ التقيّةِ؟ و المُحوِجُ له عليه السلام إلىٰ قبولِ تلكَ الأموالِ علىٰ سَبيلِ الصِّلةِ هو المُحوِجُ له إلىٰ سَترِ إخراجِها أو إخراجِ[1] بعضِها إلىٰ مُستَحِقّيها[2] مِن المُسلِمينَ، و قد كانَ عليه السلام يَتصدَّقُ بكثيرٍ مِن أموالِه، و يُواسي الفُقَراءَ، و يَصِلُ المحتاجينَ، و لَعلَّ في جُملةِ ذلكَ هذه الحقوقَ.

٢٦٧

فأمّا إظهارُ مُوالاتِه[3]، فما أظهَرَ عليه السلام مِن ذلكَ شَيئاً كما لَم يُبطِنْه، و كلامُه عليه السلام فيه بمَشهَدِ معاويةَ و مَغيبِه معروفٌ ظاهرٌ[4]، و لَو فَعَلَ ذلكَ خوفاً و استصلاحاً و تَلافياً للشرِّ العظيمِ لَكانَ واجباً، فقَد فَعَلَ أبوه عليه السلام مِثلَه مع المُتقدِّمينَ عليه.

و أعجَبُ مِن هذا كُلِّه دعوَى القَولِ بإمامتِه، و معلومٌ ضرورةً منه عليه السلام خِلافُ ذلكَ؛ فإنّه[5] عليه السلام كانَ يَعتَقِدُ و يُصرِّحُ بأنّ معاويةَ لا يَصلُحُ أن يَكونَ بعضَ ولاةِ الإمامِ و أتباعَه فَضلاً عن الإمامةِ نفسِها.

و لَيسَ يَظُنُّ مِثلَ هذه الأُمورِ إلّا عامّيٌّ[6] حَشويٌّ قد قَعَدَ به التقليدُ ـ و ما سَبَقَ إلَى اعتقادِه[7]؛ مِن تصويبِ القومِ كُلِّهم ـ عن[8] التأمُّلِ[9] و سَماعِ الأخبارِ المأثورةِ في هذا البابِ، فهو لا يَسمَعُ إلّا ما يُوافِقُه، و إذا سَمِعَ لَم يُصدِّقْ إلّا بما أعجَبَه، ﴿وَ اللّٰهُ الْمُسْتَعانُ﴾[10].

---

١. في «ب، ج، ر»: «و إخراج».
٢. في «ج، د» و المطبوع: «مستحقّها».
٣. في «ج»: «إظهاره عليه السلام لموالاته» بدل «إظهار موالاته».
٤. في المطبوع: + «يشهد بذمّ معاوية و معايبه».
٥. في «ج، د» و المطبوع: «و أنّه».
٦. في «د» و المطبوع: + «أو».
٧. في «ج»: «اعتياده».
٨. في المطبوع: «من».
٩. في بعض النسخ و المطبوع: «المتأمّل»، و الظاهر أنّه سهو من النسّاخ.
١٠. يوسف (١٢): ١٨.

[٣]

أبو عبد اللّٰه الحسين بن عليّ عليه السلام

[أسبابُ خروجِ الحسينِ عليه السلام إلَى الكوفةِ بأهلِه و عِيالِه]

مسألةٌ: فإن[١] قيلَ: ما العُذرُ في خروجِه عليه السلام مِن مَكّةَ بأهلِه و عِيالِه إلَى الكوفةِ، و المُستَولي عليها أعداؤه، و المُتأمِّرُ فيها مِن قِبَلِ يَزيدَ اللعينِ مُنبَسِطُ الأمرِ و النهيِ، و قد رأىٰ عليه السلام صُنعَ أهلِ الكوفةِ بأبيهِ و أخيهِ ـ صَلَواتُ اللّٰهِ عليهما ـ و أنّهم غَدّارونَ خَوّانونَ؟

و كَيفَ خالَفَ ظَنُّه ظَنَّ جميعِ نُصَحائه[٢] في الخروجِ؟ و ابنُ عبّاسٍ رحمه اللّٰه مُشيرٌ[٣] بالعُدولِ عن الخروجِ، و يَقطَعُ علَى العَطَبِ[٤] فيه. و ابنُ عُمَرَ لمّا وَدَّعَه عليه السلام يَقولُ له[٥]: «أستَودِعُكَ اللّٰهَ مِن قَتيلٍ[٦]». إلىٰ غيرِ مَن[٧] ذَكرناه ممّن تَكلَّمَ في هذا البابِ.

---

١. في «ج، ر»: «إن».

٢. في «ج» و المطبوع: «أصحابه».

٣. في «د»: «يشير إليه» بدل «مشير». و في «ج»: «يشير» بدله. و في المطبوع: «يشير عليه» بدله.

٤. «العَطَبُ»: الهلاك. راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٨٤ (عطب).

٥. في «ج»: – «له».

٦. راجع: الأمالي للصدوق، ص ٢١٧، ح ١. المعجم الكبير، ج ٣، ص ١٢٨، ح ٢٨٥٩؛ تأريخ الطبري، ج ٥، ص ٣٨٣؛ المعرفة و التأريخ، ج ١، ص ٥٤١؛ مقتل الحسين للخوارزمي، ج ١، ص ١٩٠ ـ ١٩٣.

٧. في «ج»: «ما».

ثُمَّ لمّا عَلِمَ بقَتلِ مُسلِمِ بنِ عَقيلٍ ـ و قد أنفَذَه رائداً له ـ كَيفَ لَم يَرجِعْ و يَعلَمِ[١] الغُرورَ مِن القومِ، و تَفطَّنَ بالحيلةِ و المَكيدةِ؟!

ثُمَّ كَيفَ استَجازَ أن يُحارِبَ بنَفَرٍ قليلٍ لا مادّةَ لهم[٢] لجُموعٍ[٣] عظيمةٍ خَلفَها مَوادُّ لها كثيرةٌ[٤]؟

ثُمَّ لمّا عَرَضَ عليه ابنُ زيادٍ الأمانَ و أن يُبايعَ يَزيدَ كَيفَ لَم يَستَجِبْ حَقناً لدَمِه و دِماءِ مَن[٥] معه مِن أهلِه و شيعتِه و مَواليه؟ و لِمَ ألقىٰ بيَدِه إلَى التَّهلُكةِ، و بدونِ هذا الخوفِ سَلَّمَ أخوه الحَسَنُ عليه السلام الأمرَ إلىٰ معاويةَ؟ فكَيفَ يُجمَعُ بَينَ فِعلَيهما في الصحّةِ[٦]؟!

٢٧٠

الجوابُ: قُلنا: قد عَلِمنا أنّ الإمامَ متىٰ غَلَبَ علىٰ ظَنِّه أنّه يَصِلُ إلىٰ حقِّه و القيامِ بما فُوِّضَ إليه بضربٍ مِن الفِعلِ وَجَبَ عليه ذلكَ، و إن كانَ فيه ضربٌ مِن المَشَقّةِ يُتحمَّلُ مِثلُها تَحمَّلَها، و سَيِّدُنا أبو عبدِ اللّٰهِ عليه السلام لَم يَسِرْ طالباً للكوفةِ[٧] إلّا بَعدَ تَوثُّقٍ مِن القومِ و عُهودٍ و عُقودٍ، و بَعدَ أن كاتَبوه عليه السلام طائعينَ غيرَ مُكرَهينَ و مُبتَدِئينَ غيرَ مُجيبينَ، و قد كانَت المُكاتَبةُ مِن وجوهِ أهلِ الكوفةِ و أشرافِها و قُرّائِها تَقدَّمَت إليه عليه السلام في أيّامِ معاويةَ و بَعدَ الصُّلحِ الواقعِ بَينَه و بَينَ الحَسَنِ عليه السلام، فدَفَعَهم، و قالَ في الجوابِ ما وَجَبَ، ثُمَّ كاتَبوه بَعدَ

---

١. في المطبوع: «لمّا علم» بدل «و يعلم».
٢. في «ألف، ر»: – «لا مادّة لهم».
٣. في المطبوع: «جموعاً».
٤. في المطبوع: «كثيرة لها» بدل «لها كثيرة».
٥. في «ج»: «القوم الذين» بدل «من».
٦. في المطبوع: «بالصحّة» بدل «في الصحّة».
٧. في «د» و المطبوع: «إلى الكوفة» بدل «طالباً للكوفة».

وفاةِ الحَسَنِ عليه السلام و معاويةُ باقٍ، فوَعَدَهم و مَنّاهم، و كانَت أيّامُ معاويةَ صَعبةً لا يُطمَعُ في مِثلِها، فلمّا مضىٰ معاويةُ، و أعادوا المُكاتَبَةَ، و بَذَلوا الطاعةَ، و كَرَّروا الطلَبَ و الرغبةَ، و رأىٰ عليه السلام مِن قُوّتِهم علىٰ مَن كانَ يَليهم في الحالِ مِن قِبَلِ يَزيدَ، و تَشحُّنِهم عليه، و ضَعفِه عنهم، ما قَوّىٰ في ظَنِّه أنّ المَسيرَ هو الواجبُ، تَعيَّنَ عليه ما فَعَلَه مِن الاِجتهادِ و التسبُّبِ، و لَم يَكُن في حِسابِه عليه السلام أنّ القومَ يَغدِرُ بعضُهم، و يَضعُفُ أهلُ الحقِّ عن نُصرتِه، و يَتَّفِقُ ما اتَّفَقَ مِن الأُمورِ الغريبةِ؛ فإنّ مُسلِمَ بنَ عَقيلٍ ـ رحمةُ اللّٰهِ عليه ـ لمّا دَخَلَ الكوفةَ أخَذَ البَيعةَ علىٰ أكثَرِ أهلِها، و لمّا[1] وَرَدَها عُبَيدُ اللّٰهِ بنُ زيادٍ و قد سَمِعَ بخبرِ مُسلِمٍ و دخولِه الكوفةَ و حصولِه في دارِ هاني بنِ عُروةَ المُراديِّ ـ علىٰ ما شُرِحَ في السيرةِ[2] ـ و حَصَلَ شَريكُ بنُ الأعوَرِ بها، جاءه ابنُ زيادٍ عائداً. و قد كانَ شريكٌ وافَقَ مُسلِمَ بنَ عَقيلٍ علىٰ قتلِ ابنِ زيادٍ عندَ حضورِه لعِيادةِ شَريكٍ، و أمكَنَه ذلكَ، و تيسَّرَ له، فما فَعَلَ، و اعتَذَرَ بَعدَ فَوتِ الأمرِ إلىٰ شَريكٍ بأنّ[3] ذلكَ فتكٌ[4]، و أنّ النبيَّ صلّى اللّٰه عليه و آله قالَ: «إنّ الإيمانَ قَيدُ الفَتكِ».[5]

٢٧١

و لَو كانَ فَعَلَ مُسلِمٌ مِن قتلِ ابنِ زيادٍ ما تَمكَّنَ منه و وافَقَه شَريكٌ عليه، لَبَطَلَ الأمرُ، و دَخَلَ الحُسَينُ عليه السلام الكوفةَ غيرَ مُدافَعٍ عنها، و حَسَرَ كُلُّ أحَدٍ قِناعَه

---

١. في «ألف، ر»: «فلمّا».

٢. في «ج» و المطبوع: «السير».

٣. في «د» و المطبوع: + «قال».

٤. «الفَتْكُ»: أن يأتي الرجل صاحبه و هو غارّ غافل، فيشدّ عليه فيقتله. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٠٩ (فتك).

٥. المناقب لابن شهر آشوب، ج ٤، ص ٢٣٩. مسند أحمد، ج ١، ص ١٦٧؛ النهاية لابن كثير، ج ٣، ص ٤٠٩؛ مقتل الحسين للخوارزمي، ج ١، ص ٢٠٢.

في نُصرتِه، و اجتَمَعَ له كُلُّ [۱] مَن كانَ في قلبِه نُصرتُه و ظاهرُه مع أعدائه.

و قد كانَ مُسلِمُ بنُ عَقيلٍ أيضاً لمّا حَبَسَ ابنُ زيادٍ هانياً سارَ إليه في جماعةٍ مِن أهلِ الكوفةِ حتّىٰ حَصَرَه في قَصرِه، و أخَذَ بِكَظَمِه [۲]، و أغلَقَ ابنُ زيادٍ الأبوابَ دونَه خَوفاً و جُبناً، حتّىٰ بَثَّ النـاسَ فـي كُـلِّ وجـهٍ يُـرغِّبونَ النـاسَ و يُـرهِبونَهم و يُخذِّلونَهم عن نُصرةِ ابنِ عَقيلٍ، فتَقاعدوا عنه [۳]، و تَفرَّقَ أكثَرُهم حتّىٰ أمسىٰ في شِرذِمةٍ [٤]، ثُمَّ انصَرَفَ [۵] و كانَ مِن أمرِه ما كانَ. و إنّما أرَدنا بذِكرِ هـذه الجُـملةِ أنّ أسبابَ الظفَرِ بالأعداءِ كانَت [٦] لائحةً مُتوجِّهةً، و أنّ الِاتّفاقَ السيّئَ عَكَسَ الأمـرَ و قَلَبَه حتّىٰ تَمَّ فيه ما تَمَّ.

و قد هَمَّ سيّدُنا أبو عبدِ اللّٰهِ عليه السلام لمّا عَرَفَ مَقتَلَ [۷] مُسلِمِ بنِ عَقيلٍ و أُشيرَ عليه بالعَودِ، فوَثَبَ إليه بَنو عَقيلٍ فقالوا [۸]: و اللّٰهِ، لا نَنصَرِفُ حتّىٰ نُدرِكَ ثأرَنا، أو نَذوقَ ما ذاقَ أخونا، فقالَ عليه السلام: «لا خَيرَ في العَيشِ بَعدَ هؤلاءِ» [۹].

ثُمَّ لَحِقَه الحُرُّ بنُ يَزيدَ و مَن معه مِن الرجالِ الذين أنفَذَهم ابنُ زيادٍ، و مَنَعَه مِن الِانصرافِ، و سامَه أن يُقدِّمَه علَى ابنِ زيادٍ نازلًا علىٰ حُكمِه، فامتَنَعَ، و لمّا رأىٰ أن لا سَبيلَ له إلَى العَودِ و لا إلىٰ دخولِ الكوفةِ سَلَكَ طريقَ الشامِ سائراً نَحوَ يَزيدَ بنِ

---

۱. في «ألف، ر»: - «كلّ».
۲. في «ألف، ب، ج، د»: «يكظمه»، و الظاهر أنّه سهو من النسّاخ.
۳. في «ألف، ر»: - «عنه».
٤. في «د» و المطبوع: + «قليلة».
۵. في «ألف، ر»: «و انصرف».
٦. في «د» و المطبوع: + «ظاهرة».
۷. في «ج»: «بقتل».
۸. في «ج» و المطبوع: «و قالوا».
۹. راجع: مقتل الحسين للخوارزمي، ج ۱، ص ۲۲۹.

معاويةَ؛ لعِلمِه عليه السلام بأنّه علىٰ ما به أرأفُ مِن ابنِ زيادٍ و أصحابه، فسارَ عليه السلام حتّىٰ قَدِمَ عليه عُمَرُ بنُ سَعدٍ في العَسكَرِ العظيم، و كانَ مِن أمرِه ما قد ذُكِرَ و سُطِرَ. فكَيفَ يُقالُ: إنّه عليه السلام ألقىٰ بيَدِه إلَى التَّهلُكَةِ؟

و قد رُويَ أنّه عليه السلام قالَ لعُمَرَ بنِ سِعدٍ: «اِختاروا مِنّي؛ إمّا الرجوعَ إلَى المَكانِ الذي أقبَلتُ منه، أو أن أضَعَ يَدي في يَدِ يَزيدَ، فهو ابنُ عمّي؛ ليَرىٰ فيَّ رأيَه، و إمّا أن يَسيروا بي[١] إلىٰ ثَغرٍ مِن ثُغورِ المُسلِمينَ، فأكونَ رجُلاً مِن أهلِه؛ لي ما لهم و علَيَّ ما عليهم».

٢٧٢

و أنّ عُمَرَ[٢] كَتَبَ إلىٰ عُبَيدِ اللّهِ بنِ زيادٍ بما سُئلَ، فأبىٰ عليه، و كاتَبَه بالمُناجَزةِ[٣]، و[٤] بالبيتِ المعروفِ، و هو:

الآنَ إذ عَـــلِقَت مَـــخالِبُنا بِـــهِ   يَرجو النَّجاةَ وَ لاتَ حِينَ أوانِ[٥]

فلمّا رأىٰ عليه السلام إقدامَ القومِ عليه و أنّ الدينَ منبوذٌ وراءَ ظُهورِهم، و عَلِمَ أنّه إن دَخَلَ تَحتَ حُكمِ ابنِ زيادٍ تَعجَّلَ الذُّلَّ و العارَ[٦]، و آلَ أمرُه مِن بَعدُ إلَى القتلِ الذي يُخافُ[٧]، التَجأَ[٨] إلَى المُحارَبةِ و المُدافَعةِ بنفسِه و أهلِه و مَن صَبَرَ مِن شيعتِه،

---

١. في «د، ر»: «تسيروني» بدل «يسيروا بي».

٢. في «د» و المطبوع: + «بن سعد».

٣. «المناجزة»: المبارزة، و المقاتلة. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٩٣ (نجز).

٤. في «د» و المطبوع: + «تمثّل».

٥. هكذا في جميع النسخ و المطبوع. و الأقرب بالأذهان: «مناص». و راجع: وقعة الطفّ، ص ١٨٥؛ الإرشاد، ج ٢، ص ٨٦ و ص ٥٢٧؛ روضة الواعظين، ج ١، ص ١٨٢؛ إعلام الورى، ج ١، ص ٤٥٢؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٤، ص ٩٧.

٦. في «د» و المطبوع: «و الصغار».

٧. في «د» و المطبوع: «الدنيّ» بدل «الذي يخاف». و في «ج»: - «الذي يخاف».

٨. في «ج»: «عدل».

و وَهَبَ دمَه له، و وَقاه بنفسِه، و كانَ بَينَ إحدَى الحُسنَيَين: إمّا الظفرِ ـ فرُبَّما ظَفِرَ الضعيفُ القليلُ ـ، أو[1] الشهادةِ و الميتةِ الكريمةِ.

و أمّا مُخالَفةُ ظَنِّه عليه السلام لظَنِّ جميعِ مَن أشارَ عليه مِن النُّصَحاءِ ـ كابنِ عَبّاسٍ و غيرِه ـ، فالظنونُ إنّما تَغلِبُ بحَسَبِ الأماراتِ، و قد تَقوىٰ عندَ واحدٍ[2] و تَضعُفُ عندَ آخرَ[3]، و لَعلَّ ابنَ عبّاسٍ لَم يَقِفْ علىٰ ما كوتِبَ به عليه السلام مِن الكوفةِ و ما تَرَدَّدَ في ذلكَ مِن المُكاتَباتِ و المُراسَلاتِ و العُهودِ و المَواثيقِ، و هذه أُمورٌ تَختَلِفُ أحوالُ الناسِ فيها، و لا يُمكِنُ الإشارةُ إلّا إلىٰ جُملتِها[4] دونَ تفصيلِها.

فأمّا السببُ في أنّه عليه السلام لَم يَعُدْ بَعدَ قتلِ مُسلِمِ بنِ عَقيلٍ رحمه اللّٰه، فقَد بيّنّاه، و ذَكرنا أنّ الروايةَ وَرَدَت بأنّه عليه السلام هَمَّ بذلكَ، فمُنِعَ منه، و حيلَ بَينَه و بَينَه.

فأمّا مُحارَبةُ[5] الكثيرِ بالنفرِ القليلِ، فقد بيّنّا أنّ الضرورةَ دَعَت إليها، و أنّ الدينَ و الحَزمَ معاً ما اقتَضَيا في تلكَ الحالِ إلّا ما فَعَلَ[6]، و لَم يَبذُلِ ابنُ زيادٍ مِن الأمانِ ما يوثَقُ بمِثلِه، و إنّما أرادَ إذلالَه و الغَضَّ مِن قَدرِه بالنُّزولِ تَحتَ حُكمِه، ثُمَّ يُفضي الأمرُ بَعدَ الذُّلِّ إلىٰ ما جَرىٰ مِن إتلافِ النفسِ. و لَو أرادَ به عليه السلام الخَيرَ علىٰ وجهٍ لا تَلحَقُه[7] فيه تَبِعةٌ مِن الطاغيةِ يَزيدَ، لَكانَ قد مَكَّنَه مِن التوجُّهِ نَحوَه، ٢٧٣

١. في «ج، د»: «و إمّا» بدل «أو».
٢. في «ج، د»: «واحدة».
٣. في «ج، د»: «أُخرى».
٤. في «ألف، ر»: «جملها».
٥. في المطبوع: + «النفر».
٦. في المطبوع: «فعله».
٧. في «ألف، ب، ج»: «لا يلحقه».

و استَظهَرَ[١] عليه بمَن يُنفِذُه معه؛ لكنَّ التِّراتِ[٢] البَدريّةَ و الأحقادَ النبويّةَ[٣] ظَهَرَت في هذه الأحوالِ، و لَيسَ يَمتَنِعُ أن يَكونَ عليه السلام في تلكَ الأحوالِ مُجوِّزاً أن يَفيءَ إليه قومٌ ممّن بايَعَه و عاهَدَه ثُمَّ قَعَدَ عنه، و يَحمِلَهم ما يَرَونَ مِن صبرِه و استسلامِه و قِلّةِ ناصرِه علَى الرجوعِ إلَى الحقِّ ديناً أو حَميّةً؛ فقَد فَعَلَ ذلكَ نَفَرٌ منهم حتّىٰ قُتِلوا بَينَ يَدَيه عليه السلام شُهَداءَ. و مِثلُ هذا يُطمَعُ فيه و يُتوقَّعُ في أحوالِ الشدّةِ.

فأمّا الجمعُ بَينَ فِعلِه عليه السلام و فِعلِ أخيه الحَسَنِ عليه السلام، فواضحٌ صحيحٌ؛ لأنّ أخاه عليه السلام سَلَّمَ كَفّاً للفِتنةِ، و خوفاً علىٰ نفسِه و أهلِه و شيعتِه، و إحساساً بالغَدرِ مِن أصحابِه، و هو[٤] عليه السلام لمّا قَوِيَ في ظَنِّه النُّصرةُ ممّن كاتَبَه و وَثِقَ[٥] له، و رأىٰ مِن أسبابِ قُوّةِ نُصّارِ[٦] الحقِّ و ضَعفِ نُصّارِ[٧] الباطلِ ما وَجَبَ معه عليه[٨] الطلَبُ و الخروجُ، فلمّا انعَكَسَ ذلكَ و ظَهَرَت أماراتُ الغَدرِ فيه و سوءِ الاتّفاقِ رامَ الرجوعَ و المُكافّةَ و التسليمَ، كما فَعَلَ أخوه عليه السلام، فمُنِعَ مِن[٩] ذلكَ، و حيلَ بَينَه و بَينَه. فالحالانِ مُتَّفِقانِ، إلّا أنّ[١٠] التسليمَ و المُكافّةَ عند

---

١. في المطبوع: «أو استظهر» بدل «و استظهر».
٢. في المطبوع: «الثارات». و «الترات» جمع «ترة»، و هي الثأر، أو أخذه، أو ظلامة في دم. راجع: كتاب العين، ج ٨، ص ١٣٢؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٩٠ (وتر).
٣. في «ر»: «الأحديّة». و في المطبوع: «الوثنيّة»، و لم نجد لها وجهاً.
٤. في «ألف، ر»: «و هذا».
٥. في المطبوع: «و توثق».
٦. في المطبوع: «أنصار».
٧. في المطبوع: «أنصار».
٨. في «ر»: «عليه معه» بدل «معه عليه».
٩. في «ر»: – «من».
١٠. في المطبوع: «لأنّ» بدل «إلّا أنّ».

ظهورِ أسبابِ الخوفِ لَم يُقبَلا منه عليه السلام، و لَم يُجَبْ إلَى المُوادَعةِ، و طَلَبَت نفسُه عليه السلام[١] فمُنِعَ منها بجَهدِه حتّىٰ مضىٰ كريماً إلىٰ جَنّةِ اللّٰهِ تعالىٰ و رِضوانِه. و هذا واضحٌ لمُتأمِّلِه[٢].

و إذا كُنّا قد بيّنّا عُذرَ أمير المؤمنينَ عليه السلام في الكَفِّ عن نِزاعِ مَن استَولىٰ علىٰ ما هو مردودٌ إليه مِن أمرِ الأُمّةِ، و أنّ الحَزمَ و الصوابَ فيما فَعَلَ[٣]، فذلكَ بعَينِه عُذرٌ لكُلِّ إمامٍ مِن أبنائه عليهم السلام في الكَفِّ عن طلبِ حقوقِهم مِن الإمامةِ، فلا وجهَ لتَكرارِ ذلكَ في كُلِّ واحدٍ[٤] مِن الأئمّةِ عليهم السلام، و الوجهُ أن نَتكلَّمَ علىٰ ما لَم يَمضِ الكلامُ علىٰ مِثلِه.

---

١. في المطبوع: + «شربة ماء».

٢. في «ج» و المطبوع: «لمن تأمّله» بدل «لمتأمّله».

٣. في «ج» و المطبوع: «فعله».

٤. في المطبوع: «إمام».

[٤]

أبو الحسن عليّ بن موسى الرضا عليه السلام

[علّةُ قبولِ الرضا عليه السلام لوِلايةِ العَهدِ]

مسألةٌ[١]: إن قيلَ: كَيفَ تَولّىٰ عليُّ بنُ موسَى الرضا[٢] عليه السلام العهدَ للمأمونِ، و تلكَ جهةٌ لا يُستَحقُّ الإمامةُ منها؟

أ وَ لَيسَ هذا إيهاماً فيما يَتعلَّقُ بالدينِ؟

الجوابُ: قُلنا: قد مضىٰ مِن الكلامِ في سببِ دخولِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام في الشورىٰ ما هو أصلٌ لهذا[٣] البابِ؛ و جُملتُه: أنّ ذا الحقِّ له أن يَتوصَّلَ إليه مِن كُلِّ جهةٍ و بكُلِّ[٤] سببٍ؛ لا سِيَّما إذا كانَ يَتعلَّقُ بذلكَ الحقِّ تكليفٌ عليه، فإنّه يَصيرُ واجباً عليه التوصُّلُ و التمحُّلُ[٥]. و التصرُّفُ في الإمامةِ ممّا يَستَحِقُّه الرضا عليه السلام بالنصِّ مِن آبائه عليه[٦]، فإذا دُفِعَ عن ذلكَ و جُعِلَ إليه مِن وجهٍ آخَرَ أن يَتصرَّفَ[٧]

---

١. في «د»: - «مسألة».

٢. في «ألف»: - «عليّ بن موسى الرضا». و في «د، ر»: - «الرضا».

٣. في «د» و المطبوع: «في هذا» بدل «لهذا».

٤. في «ألف، د»: - «بكلّ».

٥. في المطبوع: + «به». و «التمحّل»: الطلب. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٦١٩ (محل).

٦. في «ج، د»: «عليه السلام» بدل «عليه».

٧. في «ج» و المطبوع: + «فيه».

وَجَبَ عليه أن يُجيبَ إلىٰ ذلكَ الوجهِ؛ ليَصِلَ منه إلىٰ حقِّه. و لَيسَ في هذا إيهامٌ؛ لأنّ الأدِلّةَ الدالّةَ علَى استحقاقِه عليه السلام الإمامةَ[1] بنفسِه تَمنَعُ مِن دخولِ الشُّبهةِ بذلكَ و إن[2] كانَ فيه بعضُ الإيهامِ؛ لحَسَنةِ «دفعِ[3] الضرورةِ إليه»، كما حَمَلَته و آباءَه عليهم السلام علىٰ إظهارِ مُبايَعةِ[4] الظالمينَ و القولِ بإمامتِهم. ٢٧٦

و لَعلَّه عليه السلام أجابَ إلىٰ وِلايةِ العهدِ للتقيّةِ و الخوفِ؛ لأنّه[5] لَم يؤثِرِ الامتناعُ علىٰ مَن ألزَمَه ذلكَ و حَمَلَه عليه، فيُفضي الأمرُ إلَى المُبايَنة و المُجاهَرةِ، و الحالُ لا يَقتَضيها. و هذا بَيِّنٌ.

---

١. في «ج، ر»: «للإمامة».
٢. في «ج، د» و المطبوع: «ولو».
٣. في المطبوع: «دفعت».
٤. في «ج»: «متابعة».
٥. في «د»: «و لأنّه». و في «ج» و المطبوع: «و أنّه».

[٥]

القائم المهديّ عليه السلام

[الوجهُ في غَيبتِه عليه السلام]

مسألةٌ[١]: إن قالَ قائلٌ: ما[٢] الوجهُ في غَيبَتِه عليه السلام و استتارِه علَى الِاستمرارِ و الدوام حتّىٰ إنّ ذلكَ قد صارَ سبباً لنفيِ وِلادتِه و إنكارِ وجودِه؟

و كَيفَ يَجوزُ أن يَكونَ إماماً للخَلقِ و هو لَم يَظهَرْ قَطُّ لأحَدٍ منهم، و آباؤه عليهم السلام ـ و إن كانوا غيرَ آمِرينَ فيما يَتعلَّقُ بالإمامةِ و لا ناهينَ ـ فقَد كانوا ظاهرينَ بارزينَ يُفتونَ في الأحكامِ و يُرشِدونَ عندَ المُعضِلاتِ، لا يُمَكِّنُ أحدٌ نَفيَ وجودِهم و إن نَفىٰ إمامتَهم؟!

الجوابُ: قُلنا: أمّا الِاستتارُ و الغَيبةُ، فسببُهما إخافةُ الظالمينَ له عليه السلام علىٰ نفسِه، و مَن أُخيفَ علىٰ نفسِه فقَد اُحوِجَ إلَى الِاستتارِ.

و لَم تَكُنِ الغَيبةُ مِن ابتدائها علىٰ ما هي عليه الآنَ؛ فإنّه عليه السلام في ابتداءِ الأمرِ كانَ ظاهراً لأوليائه غائباً عن أعدائه، و لمّا اشتَدَّ الأمرُ و قَوِيَ الخوفُ و زادَ الطلَبُ استَتَرَ عن الوليِّ و العدُوِّ؛ فلَيسَ ما ذَكَرَه السائلُ مِن أنّه لَم يَظهَرْ لأحَدٍ مِن الخَلقِ صحيحاً.

---

١. في المطبوع: ـ «مسألة».

٢. في «ج» و المطبوع: «فما».

فأمّا كَونُ ذلكَ سبباً لنَفيِ وِلادتِه عليه السلام، فلَم يَكُن[١] سبباً لشَيءٍ مِن ذلكَ إلّا بالشُّبهةِ و ضَعفِ البَصيرةِ و التقصيرِ عن النظَرِ الصحيحِ. و ما كانَ التقصيرُ داعياً إليه و الشُّبهةُ سببَه مِن الاعتقاداتِ، و علَى الحقِّ فيه دليلٌ واضحٌ بادٍ لمَن أرادَه ظاهرٌ لِمَن قَصَدَه، لَيسَ[٢] يَجِبُ المنعُ في دارِ التكليفِ و المِحنةِ منه؛ أ لا تَرىٰ أنّ تكليفَ اللّٰهِ تَعالىٰ مَن عَلِمَ أنّه يَكفُرُ قد صارَ سبباً لِاعتقاداتٍ كثيرةٍ باطلةٍ؛ فالمُلحِدونَ جَعَلوه طريقاً إلىٰ نَفيِ الصانعِ، و المُجبِرةُ جَعَلَته طريقاً إلىٰ أنّ القَبيحَ مِنّا[٣] لا يَقبُحُ مِن فِعلِه[٤] تَعالىٰ، و آخَرونَ جَعَلوه طريقاً إلَى الشكِّ و الحَيرةِ و الدفعِ عن القَطعِ علىٰ حِكمةِ القَديمِ تَعالىٰ. و كذلكَ فِعلُ الآلامِ بالأطفالِ و البَهائمِ قد شَكَّكَه[٥] كثيرٌ مِن الناسِ؛ منهم: الثَنَويّةُ، و أصحابُ التناسُخِ، و البَكريّةُ، و المُجبِرةُ. و لَم يَكُن دخولُ الشُّبهةِ بهذه الأُمورِ علىٰ مَن قَصَّرَ في النظَرِ و انقادَ للشُّبهةِ[٦] مع وضوحِ الحقِّ له لو أرادَه موجِباً علَى اللّٰهِ تَعالىٰ دَفعَها؛ حتّىٰ لا يُكلِّفَ إلّا المؤمنينَ، و لا يؤلِمَ إلّا البالغينَ. و لهذا البابِ في الأُصولِ نظائرُ كثيرةٌ ذِكرُها يَطولُ، و الإشارةُ إليها كافيةٌ.

٢٧٨

فأمّا[٧] الفَرقُ بَينَه و بَينَ آبائه[٨] عليهم السلام فواضحٌ؛ لأنّ خوفَ مَن يُشارُ إليه بأنّه القائمُ المَهديُّ الذي يَظهَرُ بالسيفِ و يَقهَرُ الأعداءَ و يُزيلُ الدُّوَلَ و المَمالِكَ لا يَكونُ كخَوفِ غيرِه ممّن يَجوزُ له مع الظهورِ التقيّةُ و مُلازَمةُ مَنزِلِه، و لَيسَ من

---

١. في «ج»: + «ذلك».

٢. في «د»: «فليس».

٣. في «ر»: «ما».

٤. في «د»: «منه» بدل «من فعله».

٥. في «ألف»: «شككت». و في المطبوع: «شكّ».

٦. في المطبوع: «إلى الشبهة» بدل «للشبهة».

٧. في المطبوع: «و أمّا».

٨. في «ر»: + «على جماعتهم».

تكليفِه و لا ممّا سَبَقَ أنّه يَجري علىٰ يدِه الجهادُ و استئصالُ الظالمينَ.

[المصلحةُ بوجودِه عليه السلام]

مسألةٌ: إن[١] قيلَ[٢]: إذا كانَ الخوفُ قد اقتَضىٰ أنّ المَصلحةَ في استتارِه و تباعُدِه، فقَد تَغيَّرَت الحالُ إذَن في المَصلحةِ بالإمامِ، و اختَلَفَت[٣]، و صارَ ما توجِبونَه[٤] مِن كَونِ المَصلحةِ مُستَمِرّةً بوجودِه و أمرِه و نهيِه مُختَلِفاً علىٰ ما تَرَونَ، و هذا خِلافُ مَذهَبِكم!

الجوابُ: قُلنا[٥]: المَصلحةُ التي توجِبُ استمرارَها علَى الدوامِ بوجودِه و أمرِه و نهيِه إنّما هي للمُكلَّفينَ، و هذه المَصلحةُ ما تَغيَّرَت و لا تَتغيَّرُ، و إنّما قُلنا: إنّ الخوفَ مِن الظالمينَ اقتَضىٰ أن يَكونَ مِن[٦] مَصلحتِه هو في نفسِه عليه السلام الِاستتارُ و التباعُدُ، و ما يَرجِعُ إلىٰ مَصلحةِ المُكلَّفينَ به لَم يَختَلِفْ، و مَصلحتُنا و إن كانَت لا تَتِمُّ إلّا بظُهورِه و بُروزِه، و قد[٧] قُلنا[٨]: إنّ مَصلحتَه الآنَ في نفسِه في خِلافِ الظهورِ، فذلكَ[٩] غيرُ مُتَناقِضٍ؛ لأنّ مَن أخافَ الإمامَ و أحوَجَه إلَى الغَيبةِ و إلىٰ أن يَكونَ الِاستتارُ مِن مَصلحتِه قادرٌ علىٰ أن يُزيلَ خوفَه فيَظهَرَ و يَبرزَ و يَصِلَ كُلُّ مُكلَّفٍ إلىٰ مَصلحتِه به، و التمكُّنُ ممّا يُسهِّلُ سَبيلَ المَصلحةِ تَمكُّنٌ

٢٧٩

١. في «د» و المطبوع: «فإن».
٢. في «ج»: - «فإن قيل».
٣. في «د، ر»: «و اختلف».
٤. في «ألف»: «يوجبونه».
٥. في «ج»: + «إنّ».
٦. في المطبوع: «ما».
٧. في «ج» و المطبوع: «فقد».
٨. في «ج»: «علمنا».
٩. في «ج، د» و المطبوع: «و ذلك».

مِن المَصلحةِ. فمِن هذا الوجهِ لَم يَزَلِ التكليفُ الذي[١] الإمامُ[٢] لُطفٌ فيه عن المُكلَّفينَ بالغَيبةِ منه و الِاستتارِ.

على أنّ هذا يَلزَمُ في النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله لمّا استَتَرَ في الغارِ و غابَ عن قومِه بحَيثُ لا يَعرِفونَه؛ لأنّا نَعلَمُ أنّ المَصلحةَ بظهورِه و بيانِه كانَت ثابتةً غيرَ مُتغيِّرةٍ، و مع هذه الحالِ فإنّ المَصلحةَ له في الِاستتارِ و الغَيبةِ عندَ الخوفِ. و لا جوابَ عن ذلكَ ـ و بيانَ أنّه لا تَنافيَ فيه و لا تَناقُضَ ـ إلّا بمِثلِ ما اعتَمَدناه بعَينِه.

[حكمةُ وجودِ الإمامِ و هو غائبٌ عن الناسِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فإذا كانَ الإمامُ عليه السلام غائباً بحَيثُ لا يَصِلُ إليه أحَدٌ مِن الخَلقِ و لا يَنتَفِعُ به، فما الفَرقُ بين وجودِه و عدمِه؟

و إذا[٣] جازَ أن تَكونَ[٤] إخافةُ الظالمينَ سبباً لغَيبتِه بحَيثُ لا نَصِلُ إلىٰ مَصلحتِنا به حتّىٰ إذا زالَت الإخافةُ ظَهَرَ، فلِمَ لا جازَ أن تَكونَ إخافتُهم له سبباً لأن يُعدِمَه اللّٰهُ تَعالىٰ، فإذا انقادوا و أذعَنوا أوجَدَه[٥] لهم؟!

الجوابُ: قُلنا: أوّلُ ما نَقولُه أنّا غيرُ قاطعينَ علىٰ أنّ الإمامَ لا يَصِلُ إليه أحَدٌ، و لا يَلقاه بَشَرٌ؛ فهذا أمرٌ غيرُ معلومٍ، و لا سَبيلَ إلَى القطعِ عليه. ثُمَّ الفرقُ بَينَ وجودِه غائباً عن أعدائه للتقيّةِ و هو في خِلالِ ذلكَ مُنتَظِرٌ أن يُمكِّنوه فيَظهَرَ و يَتصرَّفَ

---

١. في المطبوع: + «به».

٢. في «ألف، ب، د»: «للإمام».

٣. في «ألف، ر»: «فإذا».

٤. في جميع النسخ التي قوبلت: «أن يكون»، و هو لا يناسب ما يأتي من الكلام: «حتّى إذا زالت الإخافة ظهر...».

٥. في المطبوع: + «اللّٰه».

و بَينَ عدمِه واضحٌ لا خَفاءَ به، و هو الفَرقُ بَينَ أن تَكونَ[١] الحُجّةُ فيما فاتَ مِن مَصالِحِ العبادِ لازمةً للّٰهِ تَعالىٰ و بَينَ أن تَكونَ لازمةً للبَشَرِ؛ لأنّه إذا أُخيفَ فغُيِّبَ[٢] شخصُه عنهم كانَ ما يَفوتُهم مِن مَصلحةٍ عَقيبَ فِعلٍ سَبَّبوه و ألجأوا إليه، فكانَت العُهدة فيه عليهم و الذمُّ لازماً لهم؛ و إذا أعدَمَه اللّٰهُ تَعالىٰ ـ و معلومٌ أنّ العَدَمَ لا يُسبِّبُه الظالمونَ بفِعلِهم، و إنّما يَفعَلُه اللّٰهُ تَعالَى اختياراً ـ كانَ ما يَفوتُ بالإعدامِ مِن المَصالِحِ لازماً له تَعالىٰ و منسوباً إليه.

٢٨٠

[حُكمُ الحدودِ في الشريعةِ في زمنِ الغَيبةِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فالحدودُ التي تَجِبُ علَى الجُناةِ في حالِ الغَيبةِ كَيفَ حُكمُها؟ و هل تَسقُطُ عن أهلِها؟ و هذا إن قُلتموه صَرَّحتم بنَسخِ شريعةِ الرسولِ صلّى اللّٰه عليه و آله، و إن أثبَتُّموه[٣] فمَن الذي يُقيمُها و الإمامُ غائبٌ مُستَتِرٌ؟

الجوابُ: قُلنا: أمّا الحدودُ المُستَحَقّةُ بالأعمالِ القَبيحةِ فواجبةٌ في جُنوبِ مُرتَكِبي القبائحِ، و إن[٤] تَعذَّرَ علَى الإمامِ في حالِ الغَيبةِ إقامتُها فالإثمُ فيما تَعذَّرَ مِن ذلك علىٰ مَن سَبَّبَ الغَيبةَ و أوجَبَها بفِعلِه، و لَيسَ هذا نَسخاً للشريعةِ؛ لأنّ المُتقرِّرَ بالشرعِ[٥] وجوبُ إقامةِ الحَدِّ[٦] مع التمَكُّنِ و ارتفاعِ المَوانِعِ[٧]، و سُقوطُ فَرضِ إقامتِه مع المَوانِعِ و ارتفاعِ التمَكُّنِ لا يَكونُ نَسخاً للشرعِ المُتقرِّرِ؛ لأنّ الشرطَ في

---

١. في «ألف، ر»: «كون» بدل «أن تكون».

٢. في «ألف»: «فيغيب».

٣. في «د» و المطبوع: «أبيتموه».

٤. في المطبوع: «فإن».

٥. في «ج»: «في الشرع» بدل «بالشرع».

٦. في «د»: «الحدود».

٧. في المطبوع: «المانع».

الوجوبِ لَم يَحصُلْ، و إنّما يَكونُ ذلك نَسخاً لَو سَقَطَ فَرضُ إقامةِ الحدودِ عن الإمامِ مع تَمكُّنِه.

علىٰ أنّ هذا يَلزَمُ مُخالِفينا في الإمامةِ إذا قيلَ لهم: كَيفَ الحُكمُ في الحدودِ التي تُستَحَقُّ في الأحوالِ التي لا يَتمكَّنُ فيها أهلُ الحَلِّ و العَقدِ مِن نَصبِ إمامٍ و اختيارِه؟ و هل تَبطُلُ[1] الحدودُ أو تُستَحَقُّ مع تَعذُّرِ إقامتِها؟ و هل يَقتَضي هذا التعذُّرُ نَسخَ الشريعةِ؟ فأيُّ شيءٍ اعتَصَموا به مِن ذلكَ فهو جوابُنا بعَينِه.

[طريقُ كشفِ الحقّ مع غَيبةِ الإمامِ]

مسألةٌ: فإن قيلَ: فالحقُّ مع غَيبةِ الإمام كَيفَ يُدرَكُ، و هذا يَقتَضي أن يَكونَ الناسُ في حَيرةٍ مع الغَيبةِ؟ فإن قلتم: إنّه يُدرَكُ مِن جهةِ الأدِلّةِ المنصوبةِ عليه. قيلَ لكم: فهذا[2] يَقتَضي الاستغناءَ عن الإمامِ بهذه الأدِلّةِ.

الجوابُ: قُلنا: أمّا العِلّةُ المُحوِجةُ إلَى الإمامِ[3] في كُلِّ عصرٍ و علىٰ كُلِّ حالٍ فهي كَونُه لُطفاً فيما وَجَبَ[4] علينا فِعلُه مِن العقليّاتِ ـ مِن: الإنصافِ، و العدلِ، و اجتنابِ الظلمِ و البغيِ ـ؛ لأنّ ما عَدا هذه العِلّةِ مِن الأمورِ المُستَنِدةِ إلَى السمعِ و العِبادةِ به[5] جائزٌ ارتفاعُها؛ لجوازِ خُلوِّ المُكلَّفينَ مِن العباداتِ الشرعيّةِ كُلِّها، و ما يَجوزُ علىٰ حالِ ارتفاعِه لا يَجوزُ أن يَكونَ عِلّةً[6] في أمرٍ مُستَمرٍّ لا يَجوزُ زوالُه. و قد استَقصَينا هذا المعنىٰ في كتابِنا الشافي في الإمامة و أوضَحناه.

٢٨١

ثُمَّ نَقولُ مِن بَعدِ ذلكَ[7]: إنّ الحقَّ في زمانِنا هذا علىٰ ضربَينِ: عقليٍّ، و سمعيٍّ.

---

١. في «ج»: «تسقط».
٢. في المطبوع: «هذا».
٣. في «ألف»: «إمام» بدون الألف و اللام.
٤. في المطبوع: «أوجب».
٥. في «ألف، ر»: – «به».
٦. في المطبوع: «علّته».
٧. في «ج»: – «ذلك».

فالعقليُّ نُدرِكُه بالعقلِ، و لا يؤثِّرَ فيه وجودُ الإمامِ و لا فَقدُه. و السمعيُّ إنّما يُدرَكُ[١] بالنقلِ الذي في مِثلِه الحُجّةُ. و لا حقَّ يَجِبُ علينا[٢] العِلمُ بـه مِـن الشـرعيّاتِ إلّا و عليه دليلٌ شرعيٌّ، و قد وَرَدَ النقلُ به عن النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله أو الأئمّةِ[٣] مِن ولدِه ـ صَلَواتُ اللّٰهِ عليهم ـ، فنحنُ نُصيبُ الحقَّ بالرجوعِ إلىٰ هذه الأدِلّةِ و النظرِ فيها. و الحاجةُ مع ذلكَ كُلِّه إلَى الإمامِ فيها ثابتةٌ؛ لأنّ الناقلينَ يَجوزُ أن يُعرِضوا عن النقلِ؛ إمّا لشُبهةٍ[٤] أو اعتمادٍ[٥]، فـيَنقَطِعَ النـقلُ، أو يَـبقىٰ فـيمَن لَـيسَ نَـقلُه حُـجّةً و لا دليلاً[٦]، فيَحتاجُ حينئذٍ المُكلَّفونَ[٧] إلىٰ دليلٍ هو قولُ الإمامِ و بيانُه، و إنّما يَثِقُ المكلَّفونَ بما نُقِلَ إليهم، و أنّه جميعُ الشرعِ؛ لعِلمِهم بأنّ وراءَ هذا النقلِ إماماً متىٰ اختَلَّ استَدرَكَه[٨] و بَيَّنَ عمّا شَذَّ منه. فالحاجةُ إلَى الإمامِ ثابتةٌ مع إدراكِ الحقِّ في أحوالِ[٩] الغَيبةِ مِن الأدِلّةِ الشرعيّةِ، علىٰ ما بيّنّاه.

[علّةُ عدمِ كونِه عليه السلام ظاهراً لأوليائه و شيعتِه مع عدمِ خوفِه منهم]

مسألةٌ: فإن قيلَ: إذا كانَت العِلّةُ في استتارِ الإمامِ خوفَه مِن الظالمينَ و اتّقاءَه مِن المُعانِدينَ[١٠]، فهذه العِلّةُ زائلةٌ في أوليائه و شيعتِه، فيَجِبُ أن يَكونَ ظاهراً لهـم،

---

١. في المطبوع: «ندركه».
٢. في المطبوع: «علينا يجب» بدل «يجب علينا».
٣. في «ج» و المطبوع: «و الأئمّة».
٤. في «ألف، ر»: «بشبهة».
٥. في «د» و المطبوع: «اعتقاد».
٦. في المطبوع: «دليل».
٧. في «د» و المطبوع: + «بما نقل إليهم».
٨. في المطبوع: «استدرك».
٩. في المطبوع: «حال».
١٠. في «ألف، ر»: «المعادين».

أو يَجِبُ أن يَكونَ التكليفُ الذي أوجَبَ إمامتُه لُطفاً فيه ساقطاً عنهم؛ لأنّه لا يَجوزُ أن يُكلَّفوا ما[١] فيه لُطفٌ[٢] ثُمَّ يُحرَموه لجِنايةِ[٣] غيرِهم.

الجوابُ: قُلنا: قد أجابَ أصحابُنا عن هذا بأن العِلّةَ في استتارِه مِن الأعداءِ هي الخوفُ منهم و التقيّةُ، و عِلّةَ استتارِه مِن الأولياءِ لا يَمتَنِعُ[٤] أن تَكونَ لئلّا يُشيعوا خبرَه و يَتحدَّثوا عنه بما[٥] يؤدّي إلىٰ خوفِه، و إن كانوا غيرَ قاصدينَ به ذلكَ. ٢٨٢

و قد ذَكرنا في كتابِ الإمامةِ جواباً آخَرَ، و هو: أنّ الإمامَ عليه السلام عندَ ظهورِه مِن الغَيبةِ إنّما يُعلَمُ شخصُه[٦] و يُميَّزُ[٧] عينُه مِن جهةِ المُعجزِ الذي يَظهَرُ علىٰ يدِه[٨]؛ لأنّ النصَّ المُتقدِّمَ مِن آبائه عليهم السلام لا يُميِّزُ شخصَه مِن غيرِه كما مَيَّزَ النصُّ أشخاصَ آبائه عليهم السلام لمّا وَقَعَ علىٰ إمامتِهم، و المُعجزُ إنّما يُعلَمُ أنّه دَلالةٌ و حُجّةٌ بضربٍ مِن الاستدلالِ، و الشُّبَهُ[٩] مُعتَرِضةٌ لذلكَ و داخلةٌ فيه. فلا يَمتَنِعُ علىٰ هذا أن يَكونَ كُلُّ مَن لَم يَظهَرْ له مِن أوليائه، فلأنّ المعلومَ مِن حالِه أنّه متىٰ ظَهَرَ له قَصَّرَ في النظَرِ في مُعجِزِه، و ألحَقَ[١٠] هذا التقصيرَ عند دخولِ الشُّبهةِ بمَن[١١] يُخافُ منه مِن الأعداءِ.

---

١. في المطبوع: «بما».
٢. في المطبوع: + «لهم».
٣. في المطبوع: «بجناية».
٤. في «ألف، ب، ج»: «لا تمتنع».
٥. في المطبوع: «ممّا».
٦. في «د» و المطبوع: + «من غيره».
٧. في «ر» و المطبوع: «و يتميّز».
٨. في المطبوع: «يديه».
٩. في المطبوع: «و الشبهة».
١٠. في «د»: «و لحق». و في المطبوع: «و لحق به».
١١. في المطبوع: «لمن».

و قُلنا أيضاً[١]: غيرُ مُمتَنِعٍ أن يَكونَ الإمامُ يَظهَرُ لبعضِ أوليائه ممّن لا يَخشىٰ من جهتِه شَيئاً مِن أسبابِ الخوفِ؛ فإنّ هذا ممّا لا يُمكِنُ القَطعُ علَى ارتفاعِه و امتناعِه، و إنّما يَعلَمُ كُلُّ واحدٍ مِن شيعتِه حالَ نفسِه، و لا[٢] سَبيلَ له إلَى العِلمِ بحالِ غيرِه.[٣]

و لَولا أنّ استقصاءَ الكلامِ في مَسائلِ الغَيبةِ يَطولُ و يَخرُجُ عن الغرضِ بهذا الكتابِ لَأشبَعناه هاهنا، و قد أورَدنا منه الكثيرَ في كتابِنا[٤] في الإمامةِ، و لَعلَّنا[٥] نَستَقصي الكلامَ فيه[٦] و نأتي علىٰ ما[٧] لَعلَّه لَم نورِدْه في كتابِ الإمامةِ في مَوضِعٍ نُفرِدُه له، إن أخَّرَ اللّٰهُ تَعالىٰ في المُدّةِ[٨]، و تَفضَّلَ بالتأييدِ و المَعونةِ؛ فهو المسؤولُ[٩] ذلكَ، و المأمولُ لكُلِّ فَضلٍ و خَيرٍ؛ قُرباً مِن ثوابِه، و بُعداً مِن عِقابِه.

تَمَّ الكتابُ[١٠]، و الحمدُ للّٰهِ ربِّ العالَمينَ، و صَلَواتُه علىٰ خِيَرَتِه مِن خَلقِه[١١].

---

١. في المطبوع: + «إنّه».

٢. في «د»: «فلا».

٣. راجع: الشافي في الإمامة، ج ١، ص ١٤٨.

٤. في المطبوع: + «[الشافي]».

٥. في «ألف، ر»: + «أن».

٦. في «د» و المطبوع: + «في مسائل».

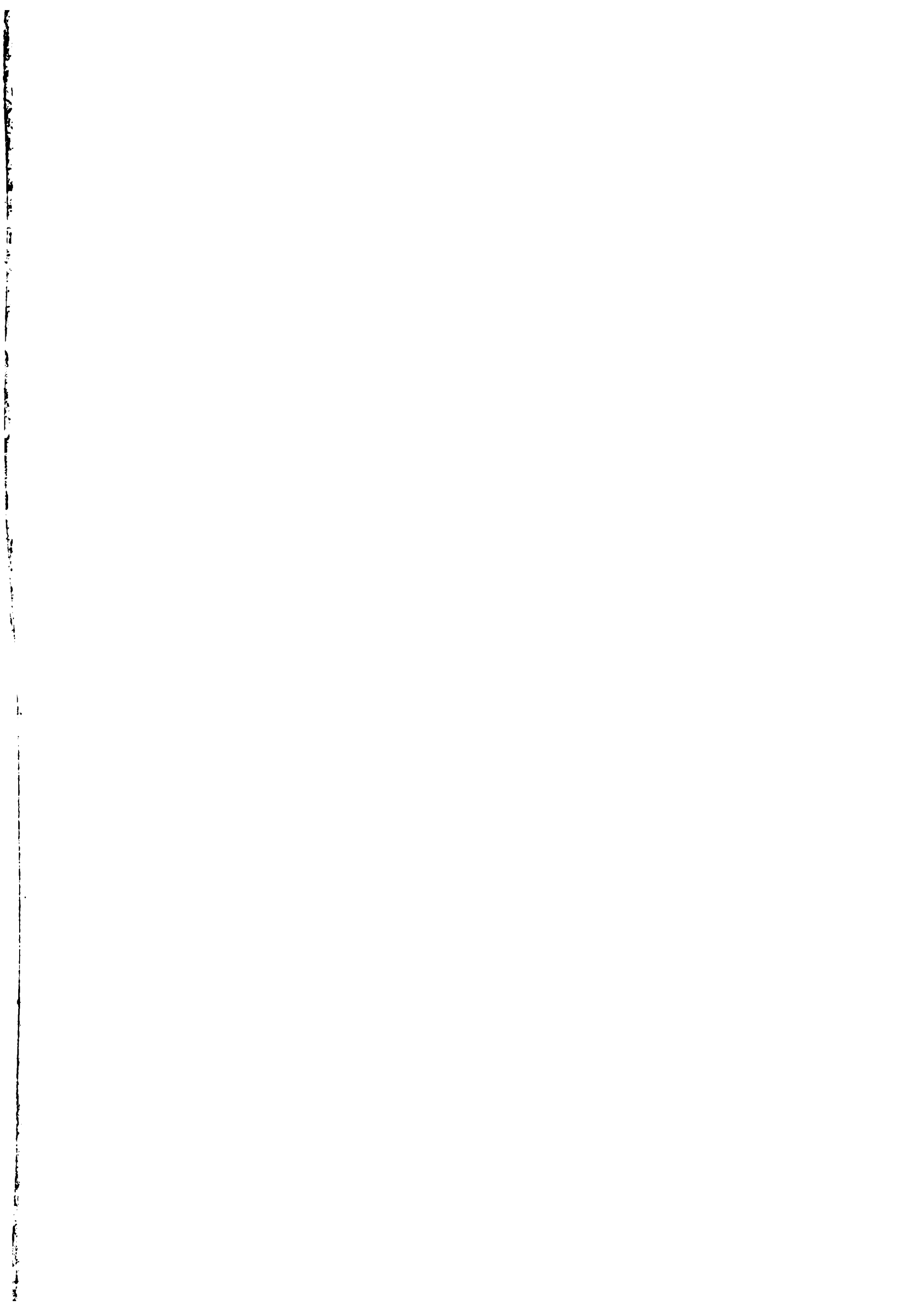
٧. في المطبوع: «بما» بدل «على ما».

٨. في المطبوع: «الأجل».

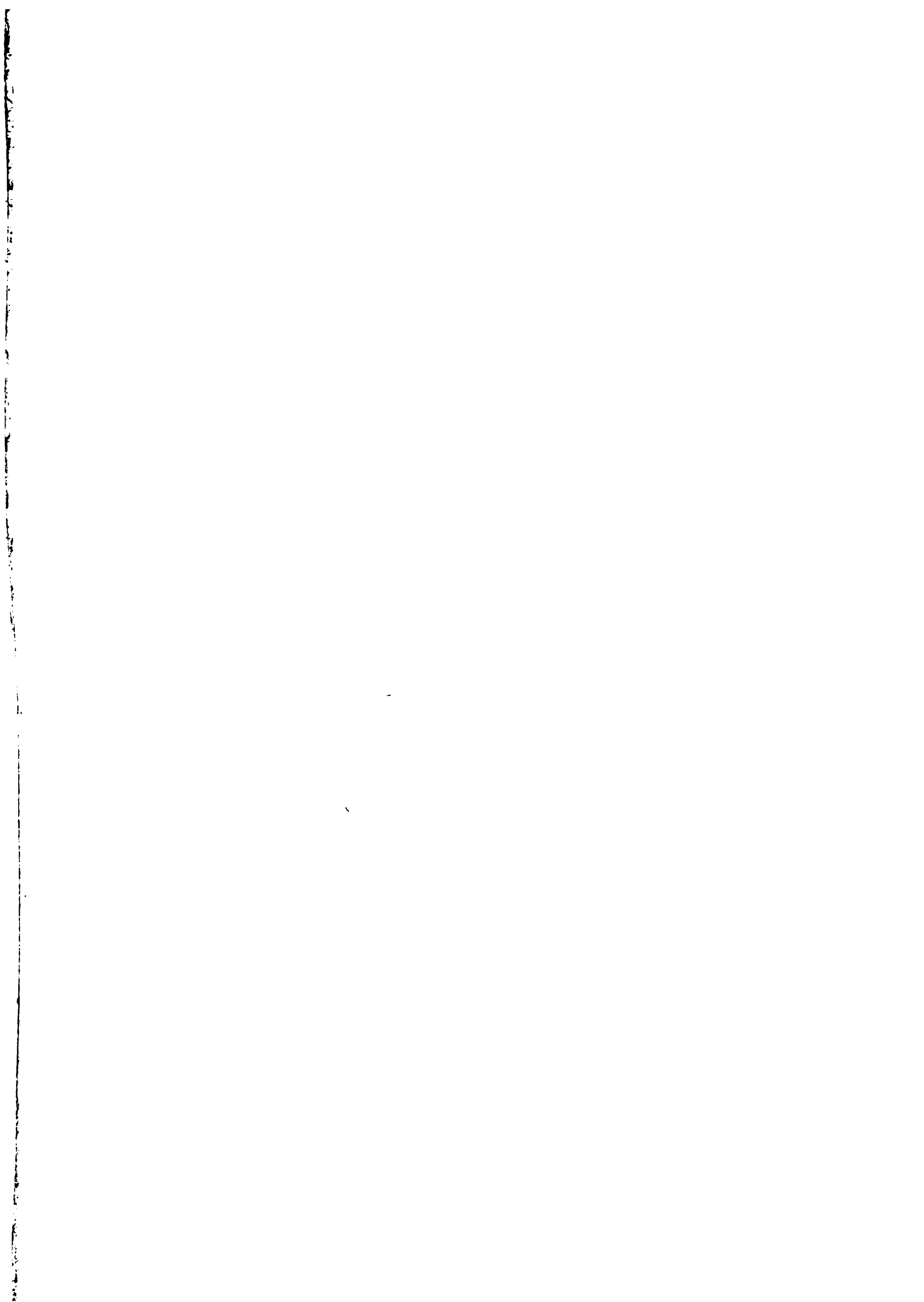
٩. في المطبوع: «المؤول إلى» بدل «المسؤول».

١٠. في «د» و المطبوع: - «تمّ الكتاب».

١١. في «د» و المطبوع: «و اللّه تعالى هو المحمود في كلّ حال، و المعين في المعاش و المعاد و المآل» بدل «و الحمد للّه ربّ العالمين، و صلواته على خيرته من خلقه». و في «ر»: «و صلواته على سيّدنا محمّد النبيّ و آله الطاهرين، و سلامه على خيرته من خلقه» بدل «و صلواته على خيرته من خلقه».



الفهارس العامّة



(١)

فهرس الآيات

الآية	رقم الآية	الصفحة
البقرة (٢)		
﴿اللّٰهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾	١٥	٢٧٤
﴿فأتوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾	٢٣	٢٣٢
﴿وَ لا تَقْرَبا هٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونا مِنَ الظّالِمينَ﴾	٣٥	٩٩ـ١٠٢
﴿فَأَخْرَجَهُما مِمّا كانا فيهِ﴾	٣٦	١٠٢
﴿فَتَلَقّىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِماتٍ فَتابَ عَلَيْهِ إنَّهُ ...﴾	٣٧	٩٨
﴿وَ إذْ قُلْتُمْ يا مُوسىٰ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتّىٰ نَرَى ...﴾	٥٥	٢٤٢
﴿كُونُوا قِرَدَةً خاسِئِينَ﴾	٦٥	١٤٩
﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الكِتابَ بِأيْدِيهِمْ﴾	٧٩	٤٢٢
﴿فَمَنِ اعْتَدىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدىٰ عَلَيْكُمْ﴾	١٩٤	٣٦٠
﴿إلّا أنْ يَخافا ألّا يُقِيما حُدُودَ اللّٰهِ﴾	٢٢٩	٢٦٠
﴿أ لَمْ تَرَ إلَى الَّذى حاجَّ إبْراهيمَ فى رَبِّهِ ...﴾	٢٥٨	١٣٩
﴿رَبِّيَ الَّذى يُحْيى وَ يُميتُ﴾	٢٥٨	١٤٠، ١٤١
﴿أنا أُحْيِى وَ أُمِيتُ﴾	٢٥٨	١٤٠، ١٤١
﴿فَإنَّ اللّٰهَ يَأْتى بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِها ...﴾	٢٥٨	١٤٠
﴿رَبِّ أرِنى كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتى قالَ أ وَ لَمْ تُؤْمِنْ ...﴾	٢٦٠	١٤١، ١٤٤

آل عمران (٣)

النساء (٤)

المائدة (٥)

الأنفال (٨)

يوسف (١٢)

الرعد (١٣)

إبراهيم (١٤)

النحل (١٦)

الإسراء (١٧)

الكهف (١٨)

طه (٢٠)

الأنبياء (٢١)

الحجّ (٢٢)

المؤمنون (٢٣)

النور (٢٤)

الفرقان (٢٥)

الشعراء (٢٦)

النمل (٢٧)

القصص (٢٨)

العنكبوت (٢٩)

لقمان (٣١)

الأحزاب (٣٣)

سبأ (٣٤)

فاطر (٣٥)

يسٓ (٣٦)

الصافّات (٣٧)

صٓ (٣٨)

الزمر (٣٩)

فصّلت (٤١)

الشورى (٤٢)

الزخرف (٤٣)

الفتح (٤٨)

قَ (٥٠)

النجم (٥٣)

الممتحنة (٦٠)

الطلاق (٦٥)

التحريم (٦٦)

القلم (٦٨)

(٢)

فهرس أسماء السور

(٣)

فهرس الأحاديث

النبيّ ﷺ

أمير المؤمنين عليه السلام

الإمام الحسن عليه السلام

الإمام الحسين عليه السلام

الأئمّة عليهم السلام

سليمان عليه السلام

(٤)

فهرس الآثار

(٥)

فهرس الأشعار

أنصاف الأبيات

(٦)

فهرس الأعلام

الف: المعصومون و الأنبياء:

ب: الأعلام

(٧)

فهرس الأماكن

(٨)

فهرس الأديان، و الفرق و المذاهب و الجماعات و القبائل

(٩)

فهرس الأيّام و الوقائع

(١٠)

فهرس الحيوانات

(١١)

فهرس الكتب الواردة في المتن

(١٢)

فهرس الكلمات المترجمة في المتن

(١٣)

فهرس مصادر التحقيق

١. **الاحتجاج على أهل اللجاج**، أبي منصور أحمد بن عليّ بن أبي طالب الطبرسيّ (م ٦٢٠ هـ.)، تحقيق: إبراهيم البهادريّ و محمّد هادي به، طهران: دار الأسوة، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٣ هـ .

٢. **الأحكام**، يحيى بن الحسين، تحقيق: عبد اللّٰه حمود العزي، صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن عليّ الثقافية، ١٤٢٤هـ.

٣. **أحكام القرآن**، أبوبكر أحمد بن علي الرازي الجصّاص (م ٣٧٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمّد علي شاهين، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٥ هـ .

٤. **الاختصاص**، المنسوب إلى أبي عبد اللّٰه محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي المعروف بالشيخ المفيد (م ٤١٣ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفّاري، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ.

٥. **الإرشاد في معرفة حجج اللّٰه على العباد**، محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي (الشيخ المفيد) (م ٤١٣ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٣ هـ.

٦. **أساس البلاغة**، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ (م ٥٣٨ هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمود، قم: مركز الإعلام الإسلاميّ.

٧. **الاستبصار فيما اختلف من الأخبار**، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، تحقيق: السيّد حسن الموسوي الخرسان، طهران: دار الكتب الإسلاميّة.

٨. **الاستذكار**، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ النمري (م ٤٦٣ هـ)، تحقيق: سالم محمّد عطا، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٠ م.

٩. **الاستيعاب في أسماء الأصحاب**، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البرّ القرطبي المالكي (م ٣٦٣ هـ)، تحقيق: عليّ محمّد معوّض و عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥ هـ.

١٠. **الإصابة في تمييز الصحابة**، أحمد بن عليّ بن محمّد بن حَجَر الشافعي العسقلاني (ابن حجر) (م ٨٥٢ هـ)، تحقيق: ولي عارف، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٣هـ.

١١. **الأعلام**، خير الدين الزركلي (م ١٤١٠ هـ)، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٠ م.

١٢. **إعلام الورى بأعلام الهدى**، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (م ٥٤٨ هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، قم: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧ هـ.

١٣. **إكمال الكمال**، الحافظ ابن ماكولا (م ٤٧٥ هـ)، تحقيق: نايف العبّاس، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.

١٤. **الأغاني**، عليّ بن الحسين الإصفهاني (أبو الفرج) (م ٣٥٦ هـ)، تحقيق: عليّ مهنّا و سمير جابر، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ.

١٥. **الأمالي**، الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي، قم: منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، الطبعة الأولىٰ، ١٣٢٥هـ.

١٦. **الأمالي**، أبو عليّ إسماعيل بن القاسم القالي (م ٣٥٦ هـ)، دار الكتب المصريّة، ١٩٢٦م.

١٧. **الأمالي**، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي رحمه الله (م ٤٦٠ هـ)، تحقيق و نشر: مؤسّسة البعثة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤ هـ.

١٨. **الأمالي**، محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي (الشيخ المفيد) (م ٤١٣ هـ.)، تحقيق: حسين أُستاد ولي و علي أكبر الغفّاري، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤ هـ.

١٩. **الأنساب**، أبو سعد عبد الكريم السمعاني (م ٥٦٢ هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، بيروت: دار الجنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨ هـ.

٢٠. **أنساب الأشراف**، أحمد بن يحيى بن جابر البلاذريّ (م ٢٧٩ هـ)، تحقيق: سهيل زكّار و رياض زركلي، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧ هـ.

٢١. **أوائل المقالات**، محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي (الشيخ المفيد) (م ٤١٣ هـ)، تحقيق: إبراهيم الأنصاري، قم: المؤتمر العالمي بمناسبة ذكر ألفية الشيخ المفيد، ١٤١٣ هـ.

٢٢. **الإيضاح**، أبو محمّد فضل بن شاذان النيشابوري (م ٢٦٠هـ)، تحقيق: السيّد جلال الدين الأُرموي، طهران: جامعة طهران، ١٣٦٣ش.

٢٣. **إيضاح المكنون في الذيل على الكشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون**، إسماعيل پاشا البغدادي، تصحيح: محمد شرف الدين يالتقايا، رفعت بيلگه الكليسي، بيروت: دار احياء التراث العربي، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٢٤. **أُسد الغابة في معرفة الصحابة**، علي بن أبي الكرم محمّد الشيباني (ابن الأثير الجَزَري) (م ٦٣٠ هـ)، تحقيق: علي محمّد معوّض و عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥ هـ.

٢٥. **أضواء البيان**، الشنقيطي، (م ١٣٩٣هـ)، به كوشش: مكتب البحوث و الدراسات، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ.

٢٦. **بحار الأنوار**، العلّامة الشيخ محمّد باقر المجلسي ﷺ (م ١١١١ هـ)، تحقيق و نشر: مؤسّسة الوفاء، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.

٢٧. **البداية و النهاية**، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (م ٧٧٤ هـ)، تحقيق: عليّ شيري، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٨ هـ.

٢٨. **بصائر الدرجات**، أبو جعفر محمّد بن الحسن الصفّار القمّي المعروف بابن فروخ (م ٢٩٠ هـ)، قم: مكتبة آية الله المرعشي، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤ هـ.

٢٩. **بغية الطالب**، أحمد بن علي قفيلي، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٥هـ.

٣٠. **البيان و التبيين**، عمرو بن بحر الجاحظ (١٥٠ ـ ٢٥٥هـ)، تصحيح: عبد السلام محمّد هارون، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩هـ.

٣١. **تاج العروس من جواهر القاموس**، السيّد محمّد المرتضى بن محمّد الحسيني الزَّبيدي (م ١٢٠٥ هـ)، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.

٣٢. **تاريخ الطبري (تاريخ الأُمم و الملوك)**، أبو جعفر محمّد بن جرير الطبري (م ٣١٠ هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، الطبعة الأُولى، ١٩٦٨ م.

٣٣. **تاريخ بغداد**، الخطيب البغدادي (م ٤٦٣هـ)، تحقيق: عبد القادر وفا، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤١٧هـ.

٣٤. **تاريخ مدينة دمشق**، أبو القاسم عليّ بن الحسن بن هبة اللّٰه المعروف بابن عساكر الدمشقي (م ٥٧١ هـ)، تحقيق: عليّ الشيري، بيروت: دار الفكر.

٣٥. **تأويل مختلف الحديث**، أبو محمّد عبد اللّٰه بن مسلم بن قتيبة (م ٢٧٦ هـ)، تحقيق: دار الكتب العلميّه، بيروت: دار الكتب العلميّة.

٣٦. **تأويل مشكل القرآن**، ابن قتيبة (م٢٧٦هـ)، إعداد: أحمد صقر، القاهرة: دار التراث، ١٣٩٣هـ.

٣٧. **تأريخ الفرق الإسلاميّة**، محمود اسماعيل، بيروت: دار ابن زيدون، ١٤٢٣هـ.

٣٨. **التبيان في تفسير القرآن**، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي رحمه الله (م ٤٦٠ هـ)، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأُولى، ١٤٠٩ هـ.

٣٩. **تثبيت دلائل النبوّة**، قاضي عبد الجبار بن أحمد، تحقيق: أحمد عبد الرحيم السايح، توفيق علي وهبه، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٩هـ.

٤٠. **تذكرة الخواصّ (تذكرة خواصّ الأُمّة في خصائص الأئمّة عليهم السلام)**، يوسف بن فُرغليّ بن عبد اللّٰه المعروف بسبط ابن الجوزي (م ٦٥٤ هـ)، تقديم: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، طهران: مكتبة نينوى الحديثة.

٤١. **ترتيب المدارك**، قاضي عياض بن موسى، تحقيق: محمّد بن تاويت التنجي، عبد القادر الطرحاوي، محمّد بن شريفة أحمد اعراب، مغرب: وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، ١٤٠٣هـ.

٤٢. **الترغيب و الترهيب من الحديث الشريف**، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري الشامي (م ٦٥٦ هـ)، تحقيق: مصطفى محمّد عمارة، بيروت: دار إحياء التراث، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨ هـ.

٤٣. **التعازي**، أبي عبد الله محمّد بن عليّ الشجري، إعداد: مؤسسة السبطين (ع) العالمية، قم: مؤسّسة جهاني السبطين، ١٤٣٠هـ.

٤٤. **تفسير الآلوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني)**، أبو الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي البغدادي (م ١٢٧٠هـ) تحقيق محمود شكري، بيروت: دار إحياء التراث، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.

٤٥. **تفسير البغوي (معالم التنزيل)**، أبو محمّد الحسين بن مسعود الفرّاء البغوي (م ٥١٦هـ)، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ.

٤٦. **تفسير الثعلبي (الكشف و البيان في تفسير القرآن)**، أبو إسحاق أحمد بن محمّد الثعلبي (م ٤٢٧ هـ) تحقيق: أبو محمّد بن عاشور، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأُولىٰ ١٤٢٢ هـ.

٤٧. **تفسير الجلالين**، محمّد بن أحمد محلّى، بيروت: مكتبة لبنان، ٢٠٠٨م.

٤٨. **تفسير الرازي (التفسير الكبير)**، محمّد بن عمر المعروف بالفخر الرازي (م ٦٠٦هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٨هـ.

٤٩. **تفسير الطبريّ (جامع البيان في تفسير القرآن)**، أبو جعفر محمّد بن جرير الطبريّ (م ٣١٠هـ)، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٨هـ.

٥٠. **تفسير العيّاشي**، محمّد بن مسعود السلمي السمرقندي (العيّاشي) (م ٣٢٠هـ)، تحقيق: هاشم الرسولي المحلّاتي، طهران: المكتبة العلميّة، ١٣٨٠ هـ.

٥١. **تفسير القرآن العزيز**، ابن أبي زمنين، تحقيق: حسين بن عكاشة، محمّد بن مصطفى الكنز، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٣هـ.

٥٢. **تفسير القرآن العظيم**، ابن كثير الدمشقي، بيروت، دار احياء التراث العربي، بى تا.

٥٣. **تفسير القرطبيّ (الجامع لأحكام القرآن)**، أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاريّ القرطبيّ (م ٦٧١هـ)، تحقيق: محمّد عبد الرحمن المرعشلي، بيروت: دار إحياءالتراث العربيّ، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٥٤. **تفسير القمّيّ**، أبو الحسن عليّ بن إبراهيم بن هاشم القمّيّ (م ٣٠٧هـ)، إعداد: السيّد الطيّب

الموسويّ الجزائريّ، قم: دار الكتاب للطباعة و النشر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ هـ.

٥٥. **التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري**عليه السلام، تحقيق: مؤسّسة الإمام المهدي (عج)، قم: مؤسّسة الإمام المهدي (عج)، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٩ هـ.

٥٦. **تفسير جوامع الجامع**، الفضل بن الحسن الطبرسي (م ٥٤٨هـ)، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٨هـ.

٥٧. **تفسير روض الجنان و روح الجنان**، أبو الفتوح حسين بن عليّ الرازي، منشورات جامعة مشهد الرضويّة، ١٤٠٨هـ.

٥٨. **تفسير فرات الكوفي**، أبو القاسم فرات بن إبراهيم بن فرات الكوفي (ق ٤ هـ)، إعداد: محمّد كاظم المحمودي، طهران: وزارة الثقافة و الإرشاد الإسلامي، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٠ هـ.

٥٩. **تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، أبوالفضل أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر) (م ٨٥٢ هـ)، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني المدني، بيروت: دار الفكر، ١٣٨٤ هـ.

٦٠. **التوحيد**، أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّي المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: هاشم الحسيني الطهراني، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الأُولىٰ، ١٣٩٨ هـ.

٦١. **تهذيب الآثار (مسند عليّ بن أبي طالب)**، أبو جعفر محمّد بن جرير بن يزيد الطبري (م ٣١٠ هـ)، تحقيق: محمود محمّد شاكر، القاهرة: مطبعة المدني، ١٤٠٢ هـ.

٦٢. **تهذيب التهذيب**، أبو الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ (م ٨٥٢هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٥ هـ.

٦٣. **تهذيب الكمال**، أبو الحجّاج يوسف المزي (م ٧٤٢ هـ)، تحقيق: بشّار عواد معروف، بيروت: مؤسّسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤٠٦ هـ.

٦٤. **التهذيب (تهذيب الأحكام في شرح المقنعة)**، أبو جعفر محمّد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسيّ (م ٤٦٠ هـ)، بيروت: دار التعارف، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠١ هـ.

٦٥. **جامع التأويل لمحكم التنزيل**، أبي مسلم محمّد بن بحر الأصفهاني، مقدمة محمّدهادي معرفت، إعداد: محمود السرمدي، طهران: شركت انتشارات علمي فرهنگي، ١٣٨٨.

٦٦. **الجامع الصغير**، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (م ٩١١هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤٠١هـ.

٦٧. **الجرح و التعديل**، أبو محمّد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (م ٣٢٧ هـ)، تحقيق و نشر: دار إحياء التراث العربي -بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧١ هـ.

٦٨. **الجعفريّات** (الأشعثيّات)، أبو الحسن محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفيّ (القرن الرابع الهجري)، طهران: مكتبة نينوى، طُبع ضمن قرب الإسناد.

٦٩. **جمهرة الأمثال**، أبو هلال العسكري (م ٣٩٥ هـ)، القاهرة: المؤسّسة العربية.

٧٠. **جمهرة أشعار العرب**، أبي زيد القرشي، بيروت: شركة دار الأرقم، ١٤١٦هـ.

٧١. **الحاوي الكبير**، عليّ بن محمّد الماوردي، بيروت: دار الكفر، ١٤١٤هـ.

٧٢. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، أبو نُعيم أحمد بن عبد اللّٰه الأصبهاني (م ٤٣٠ هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٣٨٧ هـ.

٧٣. **حياة الحيوان الكبرى**، كمال الدين محمّد بن موسى الدَّميري (م ٧٧٣ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٧٤. **خزانة الأدب**، عبد القادر بن عمر البغدادي (م ١٠٩٣ هـ)، تحقيق: محمّد نبيل طريفي، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٩٩٨ م.

٧٥. **الخصال**، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه المعروف بالشيخ الصدوق رحمه الله (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤٠٣ هـ.

٧٦. **الخلاف**، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، تحقيق: علي الخراساني و جواد الشهرستاني، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.

٧٧. **الدرّ المنثور في التفسير المأثور**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١١هـ.

٧٨. **دلائل النبوّة**، أبو نعيم أحمد بن عبد اللّٰه الأصبهانيّ (م ٤٣٠ هـ) تحقيق: محمّد روّاس قلعه‌جي و عبد البرّ عبّاس، بيروت: دار النفائس، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ.

٧٩. **دليل المخطوطات**، سيّد أحمد الحسيني، قم: المطبعة العلميّة، ١٣٩٧هـ.

٨٠. **ديوان ابن أبي ربيعة**، عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، مصر: المطبعة الميمنية، ١٣١١هـ.

٨١. **ديوان الأخطل**، غياب بن غوث الأخطل، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٢١هـ.

٨٢. **ديوان الأعشى**، ميمون بن قيس الأعشى، بيروت: دار صادر، ١٩٩٤م.

٨٣. **ديوان الخنساء**، الخنساء، بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٨هـ.

٨٤. **ديوان الهذليّين**، لجنة من الشعراء، القاهرة: دار القومية، ١٣٨٤هـ.

٨٥. **ديوان امرئ القيس**، امرؤ القيس الكندي، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٠٤هـ.

٨٦. **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، أبي الأسود الدؤلي، بيروت: دار و مكتبة الهلال، ١٩٩٨م.

٨٧. **ديوان بشر بن أبي خازم**، بشر بن أبي خازم، بيروت: دار و مكتبة الهلال، ١٩٩٧م.

٨٨. **ديوان حاتم الطائي**، حاتم الطائي، بيروت: دار و مكتبة الهلال، ١٤٠٦هـ.

٨٩. **ديوان كثيّر عزّة**، كثير عزّة، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٣هـ.

٩٠. **ديوان كعب بن زهير**، كعب بن زهير، بيروت: دار الأرقم، ١٤١٤هـ.

٩١. **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، لبيد بن ربيعة، بيروت: دار الأرقم، ١٤١٧هـ.

٩٢. **الذريعة إلى أُصول الشريعة**، علي بن الحسين بن موسى، الشريف المرتضى (ت٤٣٦هـ)، بيروت: مؤسّسة التاريخ العربي، ٢٠١٢م.

٩٣. **الذريعة إلى تصانيف الشيعة**، آغا بزرك الطهراني (ت١٣٨٩هـ)، النجف: مطبعة الغري، الطبعة الأُولى، ١٣٥٥هـ.

٩٤. **ذكر أخبار أصبهان**، أبي نعيم أحمد بن عبد الله المهراني الأصبهاني، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٠هـ.

٩٥. **رسائل الشريف المرتضى**، علي بن الحسين الموسوي البغدادي الشريف المرتضى (ت٤٣٦هـ)، تقديم: أحمد الحسيني، إعداد: مهدي الرجائي، قم: مطبعة سيّد الشهداء، ١٤٠٥هـ.

٩٦. **الرسائل العشر**، أبو جعفر محمّد بن الحسن الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، قم المقدّسة: مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الأُولى.

٩٧. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني**، أبو الفضل شهاب الدين السيّد محمود البغدادي الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٥هـ.

٩٨. **روضة الواعظين**، محمّد بن الحسن الفتّال النيسابوري (م ٥٠٨ هـ)، تحقيق: حسين الأعلمي، بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٤٠٦ هـ.

٩٩. **زاد المسير في علم التفسير**، أبو الفرج عبد الرحمن بن عليّ الجوزي القرشي البغدادي (م ٥٩٧ هـ)، تحقيق: محمّد عبد الرحمن سعيد سيوني زغلول، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٧ هـ.

١٠٠. **الزاهر في معاني كلمات الناس**، محمّد بن قاسم الأنباري، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ.

١٠١. **الزهد (كتاب الزهد)**، أبو محمّد الحسين بن سعيد الكوفيّ الأهوازي (م ٢٥٠هـ)، تحقيق: مهدي غلامعلي، قمّ: دار الحديث، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ هـ.

١٠٢. **سالنامۀ ميراث اسلامي إيران**، إعداد: رسول جعفريان، قم: كتابخانۀ حضرت آية اللّه مرعشي نجفي، شروع سال ١٣٧٣.

١٠٣. **سنن ابن ماجة**، محمّد بن يزيد القزويني (ابن ماجَة) (م ٢٧٥ هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٥ هـ.

١٠٤. **سنن الترمذي**، أبو عيسى محمّد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمّد عثمان، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٣هـ.

١٠٥. **سنن الدارقطني**، أبو الحسن عليّ بن عمر البغدادي المعروف بالدارقطني (م ٢٨٥ هـ)، تحقيق: أبو الطيّب محمّد آبادي، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦ هـ.

١٠٦. **السنن الكبرى**، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقيّ (م ٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، قم: دار الفكر، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٤هـ.

١٠٧. **السنن الكبرى**، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (م ٣٠٣هـ)، تحقيق: سليمان البغدادي و كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١١ هـ.

١٠٨. **سنن أبي داود**، ابن الأشعث سجستاني (م ٢٧٥هـ)، إعداد: سعيد محمد اللحام، بيروت: دار الفكر، ١٤١٠هـ.

١٠٩ . **سير أعلام النبلاء**، شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط و زميله، بيروت: مؤسّسة الرسالة، ١٩٨٣م.

١١٠ . **سيرة ابن إسحاق**، أبو عبد الله محمّد بن إسحاق بن يسار المطلبي، تحقيق : محمّد حميد الله ، المغرب : معهد الدراسات و الأبحاث للتعريب ، ١٣٦٩ هـ.

١١١ . **السيرة النبويّة**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ابن كثير) (م ٧٤٧ هـ)، تحقيق : مصطفى عبد الواحد ، بيروت : دار المعرفة ، ١٣٩٦ هـ .

١١٢ . **الشافي في الإمامة**، أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسوي (السيّد المرتضى) (م ٤٣٦ هـ)، تحقيق : عبد الزهراء الحسيني الخطيب و فاضل الميلاني ، طهران : مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الثانية، ١٤١٠ هـ.

١١٣ . **شرح المعلّقات العشر**، مفيد محمّد قميحة، بيروت: دار و مكتبة الهلال، ٢٠٠١م.

١١٤ . **شرح نهج البلاغه**، لابن أبي الحديد، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار احياء الكتب العربية، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.

١١٥ . **شرح هاشميّات الكميت**، أحمد بن إبراهيم تفسير قيس رازي، بيروت: مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٦هـ

١١٦ . **الشعر والشعراء**، ابن قتيبة الدينوري (م ٢٧٦هـ)، تحقيق و نشر: عيسى الحلبي، ١٩٤٦م.

١١٧ . **شمس العلوم**، نشوان بن سعيد الحميري، بيروت: عالم الكتب.

١١٨ . **شواهدالتنزيل**، عبيدالله بن عبدالله النيسابوري (الحاكم الحَسَكاني)، تحقيق : محمّد باقر المحمودي، طهران : وزارة الثقافة و الإرشاد الإسلامي ، ١٤١١ هـ.

١١٩ . **شهاب الأخبار**، القاضي القضاعي (م ٤٤٥هـ)، مقدمة و تحقيق و تصحيح: سيّد جلال الدين الحسيني الأُرموي محدث، طهران: علمي و فرهنگي، ١٣٦١.

١٢٠ . **الصحاح (تاج اللغة العربيّة)**، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (م ٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطّار، بيروت: مؤسّسة دار العلم للملايين، ١٤٠٧ هـ.

١٢١ . **صحيح ابن حبّان**، محمّد بن أحمد بن حبّان البُستي (م ٣٥٤ هـ)، ترتيب : علي بن بلبان الفارسي ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٣ هـ.

١٢٢. **صحيح البخاري**، الإمام أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة البخاري الجعفي (ت٢٥٦هـ)، دار الطباعة العامرة بإصطنبول، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، ١٩٨١م.

١٢٣. **صحيح مسلم (الجامع الصحيح)**، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج بن مسلم القشيري النيسابوري (٢٠٤ ـ ٢٦١)، بيروت: دار الفكر.

١٢٤. **صد وشصت نسخه**، رضا استادي، قم: مطبعة مهر، ١٣٥٤.

١٢٥. **الطبقات الكبرىٰ**، محمّد بن سعد كاتب الواقدي (م ٢٣٠ هـ)، بيروت: دار صادر.

١٢٦. **طبقات المعتزلة**، أحمد بن يحيى بن المرتضى، بيروت: دار المنتظر، ١٤٠٩هـ.

١٢٧. **عصمة الأنبياء عليهم السلام**، فخر الدين محمّد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، د. مط، د.ت.

١٢٨. **العقد الفريد**، أحمد بن محمّد الأندلسي (ابن عبد ربّه) (م ٣٢٨ هـ)، تحقيق: أحمد الزين و إبراهيم الأبياري، بيروت: دار الأندلس، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٨ هـ.

١٢٩. **علل الشرائع**، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّيّ المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٨ هـ.

١٣٠. **عمدة القاري**، أبو محمّد محمود بن أحمد العيني (م ٨٥٥ هـ)، تحقيق و نشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١٣١. **عوالي اللآلي**، الشيخ محمّد بن عليّ بن إبراهيم الأحسائي المعروف بابن أبي جمهور (م ٨٨٠ هـ)، تحقيق: آقا مجتبي العراقي، قم: مطبعة سيّد الشهداء عليه السلام، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٣ هـ.

١٣٢. **العين**، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (م ١٧٥ هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، قم: دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ.

١٣٣. **عيون أخبار الرضا عليه السلام**، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّيّ المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: السيّد مهديّ الحسينيّ اللاجورديّ، طهران: منشورات جهان.

١٣٤ . **عيون الأخبار**، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ (م ٢٧٦ هـ)، القاهرة: دار الكتب المصريّة، سنة ١٣٤٣ هـ.

١٣٥ . **الغارات**، إبراهيم بن محمّد (ابن هلال الثقفي) (م ٢٨٣ هـ)، تحقيق: مير جلال الدِّين المحدّث الأُرموي، طهران: انجمن آثار ملّي، الطبعة الأُولىٰ، ١٣٩٥ هـ.

١٣٦ . **غاية النهاية في طبقات القرّاء**، محمّد بن محمّد ابن الجزري، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الثالثة، ١٣٥٢هـ.

١٣٧ . **غريب الحديث**، أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: محمّد عبد المعيد خان، مجلس مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن: الهدى، الطبعة الأُولىٰ، ١٩٦٦م.

١٣٨ . **غريب الحديث**، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) تحقيق: عبد الله الجبوري، بغداد: مطبعة العاني، الطبعة الأُولىٰ، ١٣٩٧هـ.

١٣٩ . **الغيبة**، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: عباد الله الطهراني، علي أحمد ناصح، قم: مؤسسة المعارف الإسلاميّة، ١٤١١هـ.

١٤٠ . **الفائق في غريب الحديث**، محمود بن عمر الزمخشري (م ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمّد بجاوي و محمّد أبوالفضل إبراهيم، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤ هـ.

١٤١ . **فتح الباري**، أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر) (م ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد العزيز عبد الله بن باز، بيروت: دار الفكر، ١٣٧٩ هـ.

١٤٢ . **فتح القدير**، محمّد بن علي بن محمّد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، بيروت: مطبعة دار ابن كثير، مطبعة دار الكلم الطيب، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٤هـ.

١٤٣ . **فتح المعين**، قم: مركز اطلاعات و مدارك اسلامي، ١٣٨٧.

١٤٤ . **الفتوح**، أبو محمّد أحمد بن أعثم الكوفيّ (م ٣١٤ هـ)، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الأضواء، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١١ هـ.

١٤٥ . **الفصل في الملل و الأهواء و النحل**، أبو محمّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (م ٤٥٦ هـ)، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٦ هـ.

١٤٦ . **الفصول المختارة من العيون و المحاسن**، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري

البغدادي، (٤١٣ هـ) اختار منه أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسوي (الشريف المرتضى وعلم الهدى) (م ٤٦٣ هـ)، تحقيق: نور الدين الجعفريان و يعقوب الجعفري و محسن الأحمدي، قم: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣ هـ.

١٤٧. **الفصول المهمّة في معرفة أحوال الأئمّة**، علي بن محمد ابن الصباغ، تحقيق: سامي الغريري، قم: دار الحديث، ١٤٢٢هـ.

١٤٨. **فعّاليات صهيونيّة وهّابيّة في العراق**، محمّد عليّ نصر الدين، دار المهدي، ٢٠٠٩م.

١٤٩. **الفهرس الألفبائي لمخطوطات العتبة الرضوية المقدّسة**، محمّد آصف فكرت، مشهد: مجمع البحوث الإسلاميّة التابع للعتبة الرضويّة المقدّسة، ١٣٦٩.

١٥٠. **فهرس المخطوطات حسن النكرلي المهداة إلى مكتبة الأوقاف العامة ببغداد**، عبد اللّٰه الجبوري، النجف: المجمع العلمي العراقي، ١٣٤٦هـ.

١٥١. **فهرست ابن النديم**، ابن النديم البغدادي (ت ٤٣٨هـ)، تحقيق: رضا تجدّد، طهران: أمير كبير، ١٣٦٦.

١٥٢. **فهرست كتابخانهٔ مدرسهٔ عالي سپهسالار**، محمّد تقي دانش‌پژوه و علينقي منزوي، با تصحيح و تجديد نظر: علينقي منزوي، طهران: دانشگاه طهران، ١٣٤٠.

١٥٣. **فهرست مختصر نسخه هاي خطّي كتابخانه مجلس شوراي إسلامي**، محمّد طباطبايي، طهران مجلس، ١٣٨٨ش.

١٥٤. **فهرست مخطوطات مكتبة الخطيب الشيخ عليّ حيدر المؤيّد الخاصة**، محمّد باقر انصاري، بيروت: مؤسسة الهادي للتحقيق و النشر، ١٤٢٠هـ.

١٥٥. **فهرست نسخ خطّي كتابخانهٔ آستانهٔ مقدسهٔ قم**، محمّد تقي دانش پژوه، قم: آستانهٔ مقدسهٔ قم، ١٣٥٥.

١٥٦. **فهرست نسخه هاي خطّي كتابخانه هاي گلپايگان**، السيّد جعفر الإشكوري، مجمع ذخائر الإسلامي ـ قمّ ١٣٨١ش.

١٥٧. **فهرست نسخه هاي خطّي كتابخانه ملك**، إيرج افشار، محمد تقي دانش‌پژوه، محمدباقر حجتي و...، كتابخانهٔ ملي ملك، ١٣٦٤.

١٥٨. **فهرست نسخه هاي خطّي كتابخانه هاي رشت و همدان**، محمّد روشن و جواد مقصود و پرويز اذكايي، طهران: انتشارات فرهنگ إيران زمين، ١٣٥٣.

١٥٩. **فهرست نسخه هاي خطّي كتابخانهٔ آية اللّٰه فاضل خوانساري**، سيّد جعفر اشكوري، قم: انتشارات انصاريان و مؤسسهٔ علمي و فرهنگي آية اللّٰه فاضل خوانساري، ١٣٧٤.

١٦٠. **فهرست نسخه هاي خطّي كتابخانهٔ عمومي إصفهان**، جواد مقصود همداني، طهران: طبع ميهن، ١٣٤٩.

١٦١. **فهرست نسخه هاي خطّي كتابخانهٔ عمومي حضرت آيت اللّٰه العظمى گلپايگاني**، أبو الفضل عرب زاده، دار القرآن الكريم، ١٣٧٨ش.

١٦٢. **فهرست نسخه هاي خطّي كتابخانهٔ عمومي حضرت آيت اللّٰه مرعشي نجفي**، السيّد أحمد الإشكوري و السيّد محمود المرعشي، ١٣٥٤ ـ ١٣٧٩ش.

١٦٣. **فهرست نسخه هاي خطّي كتابخانهٔ مجلس شوراي اسلامي**، لجنة من المؤلّفين، ١٣٠٥ ـ ١٣٧٧.

١٦٤. **فهرست نسخه هاي خطّي كتابخانهٔ مدرسهٔ فيضيّهٔ قم**، رضا الأُستادي، مطبعة مهر، ١٣٩٦هـ.

١٦٥. **فهرست نسخه هاي خطّي كتابخانهٔ مدرسهٔ مروي طهران**، رضا الأُستادي، مطبعة الخيّام، ١٣٧١ش.

١٦٦. **فهرست نسخه هاي خطّي كتابخانهٔ مركزي و مركز اسناد دانشگاه تهران**، علي نقيّ المنزوي و محمّد تقي دانش پژوه، طبعة ١٣٣٠ ـ ١٣٦٤ش.

١٦٧. **فهرست نسخه هاي خطّي كتابخانهٔ ملّي ايران**، لجنة من المؤلّفين، طبعة ١٣٤٥ ـ ١٣٧٩ش.

١٦٨. **فهرست نسخه هاي خطّي كتابخانهٔ وزيري يزد**، محمّد الشيرواني، طبعة ١٣٥٠ ـ ١٣٥٨ش.

١٦٩. **فهرست نسخه هاي خطّي مركز إحياي ميراث إسلامي**، السيّد أحمد الإشكوري، طبعة عام ١٣٧٧ش.

١٧٠. **فهرس نسخه هاي خطّي كتابخانهٔ مدرسهٔ فتحعلي بيك (صادقيه) دامغان**، سيّد جعفر حسيني اشكوري.

١٧١. **القاموس المحيط**، أبو طاهر محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي (م ٨١٤ هـ)، تحقيق: نصر

الهوريني، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٣هـ.

١٧٢. **قرب الإسناد**، أبو العبّاس عبد الله بن جعفر الحميري (القرن الثالث)، تحقيق و نشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، قم، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٣ هـ.

١٧٣. **الكافي**، أبو جعفر محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكليني (م ٤٢٩ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، طهران: دار الكتب الإسلاميّة، الطبعة الخامسة ١٣٦٣ هـ.

١٧٤. **كامل الزيارات**، أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه القمي (م ٣٦٨ هـ)، تحقيق: جواد القيومي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٧ هـ.

١٧٥. **الكامل في التاريخ**، محمّد بن محمّد بن عبد الكريم الشيباني (المعروف بابن الأثير)، بيروت: دار صادر، ١٣٨٥ هـ.

١٧٦. **كتاب الأُم**، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (م ٢٠٤هـ)، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٧٧. **كتاب السنّة**، ابن أبي عاصم الشيباني (٢٠٦ ـ ٢٨٧هـ)، الرياض: دار الصميعي، ١٩٩٨م.

١٧٨. **كتاب العين**، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (م ١٧٥ هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي و الدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسّسة دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ).

١٧٩. **كتاب سيبويه**، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٥هـ.

١٨٠. **كتاب من لا يحضره الفقيه**، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه المعروف بالشيخ الصدوق رحمه الله (م ٤٨١ هـ)، تحقيق: عليّ أكبر الغفاري، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية.

١٨١. **كشف الأستار**، حسين بن محمّد تقي النوري، بيروت: مؤسسة النور للمطبوعات، ١٤٠٨هـ.

١٨٢. **كشف الحجب والأستار عن أسماء الكتب و الأسفار**، اعجاز حسين كنتوري، قم: مكتبه آية الله المرعشي، ١٤٠٩هـ.

١٨٣. **كشف الخفاء**، إسماعيل بن محمّد العجلوني (م ١١٦٢ هـ)، تحقيق و نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت: الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ.

١٨٤ .**كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، حاجي خليفة، طهران: المكتبة الإسلامية، ١٣٨٧هـ.

١٨٥ .**كشف الغُمّة**، علي بن عيسى الإربلّي (م ٦٨٧ هـ)، تصحيح: السيد هاشم الرسولي، بيروت: دار الكتاب، ١٤٠١ هـ.

١٨٦ . **كشف المشكل**، عبد الرحمن بن عليّ ابن الجوزي، الرياض: دار الوطن، ١٤١٨هـ.

١٨٧ .**الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)**، أبو إسحاق أحمد بن محمّد المعروف بالثعلبي (م ٤٢٧ هـ)، دراسة و تحقيق: أبو محمّد بن عاشور، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢ هـ.

١٨٨ .**كفاية الأثر في النصّ على الأئمّة الاثني عشر**، أبو القاسم عليّ بن محمّد بن عليّ الخزّار القمّي (القرن الرابع)، تحقيق: السيّد عبد اللطيف الحسيني، قم: نشر بيدار، ١٤٠١ هـ.

١٨٩ .**كمال الدين و تمام النعمة**، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه المعروف بالشيخ الصدوق رحمه الله (ط ٣٨١ هـ)، تحقيق: عليّ أكبر الغفاري، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤٠٥هـ.

١٩٠ .**كنز العُمّال**، عليّ بن حسام الدين المتّقي الهندي (م ٩٧٥ هـ)، تصحيح: صفوة السقّا، بيروت: مكتبة التراث الإسلامي، ١٣٩٧ هـ.

١٩١ .**كنز الفوائد**، أبو الفتح الشيخ محمّد بن عليّ بن عثمان الكراجكي الطرابلسي (م ٤٤٩ هـ)، إعداد: عبد الله نعمة، قم: دار الذخائر، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٠ هـ.

١٩٢ . **الكنز اللغوي**، يعقوب بن إسحاق ابن السكّيت، قم: مركز اطلاعات و مدارك إسلامي، ١٣٨٧.

١٩٣ . **الكنى و الألقاب**، الشيخ عبّاس القمّي (م ١٣٥٩ هـ)، مكتبة الصدر ـ طهران، الطبعة الرابعة ١٣٩٧ هـ.

١٩٤ . **لسان العرب**، أبي الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم بن منظور المصري (م ٧١١ هـ)، بيروت: دار صادر، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٠ هـ.

١٩٥ . **لسان الميزان** أحمد بن عليّ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ.

١٩٦ . **المبسوط**، شمس الدين السرخسي، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٦ هـ.

١٩٧. **متشابه القرآن والمختلف فيه**، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن شهر آشوب (م ٥٨٨هـ)، تحقيق: حامد جابر حبيب المؤمن الموسوي، بيروت: مؤسّسة المعارف للمطبوعات، ١٤٢٩هـ.

١٩٨. **المجازات النبويّة**، أبو الحسن محمّد بن الحسين الموسوي (الشريف الرضي) (م ٤٠٤ هـ)، تحقيق: محمد زيني، قم: مكتبة بصيرتي، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٢٢هـ.

١٩٩. **مجاز القرآن**، معمر بن مثنى أبو عبيده، بيروت: دار الرسالة، ١٤٠١هـ.

٢٠٠. **مجلة ميراث شهاب**، نشرية كتابخانة حضرت آية اللّٰه مرعشي نجفي، قم، شروع سال ١٣٧٤.

٢٠١. **مجمع البيان في تفسير القرآن**، الفضل بن الحسن الطبرسي، بيروت: مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤١٥هـ.

٢٠٢. **مجمع الزوائد**، علي بن أبي بكر الهيثمي (م ٨٠٧ هـ)، تحقيق: عبد اللّٰه محمّد درويش، بيروت: دار الفكر، ١٤١٢هـ.

٢٠٣. **المحاسن والمساوئ**، إبراهيم بن محمّد البيهقي (م ٣٢٠ هـ)، بيروت: دار صادر، ١٣٩٠ هـ.

٢٠٤. **المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ابن عطيّة الأندلسي (م ٥٤٦ هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمّد، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٣هـ.

٢٠٥. **المحلّى**، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، بيروت: دار الآفاق الجديدة.

٢٠٦. **مختارات شعراء العرب**، هبة اللّٰه بن عليّ ابن الشجري، القاهرة: دار النهضة مصر.

٢٠٧. **المختصر في أخبار البشر (تاريخ أبي الفداء)**، عماد الدين أبي الفداء، القاهرة: مؤسسة المتنبّي.

٢٠٨. **المخصّص**، علي بن إسماعيل ابن سيده، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧هـ.

٢٠٩. **مراصد الاطّلاع**، عبد المؤمن بن عبد الحق، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٣هـ.

٢١٠. **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، أبو الحسن عليّ بن الحسين المسعودي (م ٣٤٦ هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الرابعة، ١٣٨٤ هـ.

٢١١ . **المسائل العكبريّة**، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ)، قم: المؤتمر العالميّ للشيخ المفيد، ١٤١٣هـ.

٢١٢ . **مسائل عليّ بن جعفر و مستدركاتها**، أبو الحسن عليّ بن جعفر الحسيني العلوي الهاشمي العُريضي (م ٢١٠ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، مشهد: المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٩ هـ.

٢١٣ . **المستدرك على الصحيحين**، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (م ٤٠٥ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١١ هـ.

٢١٤ . **مسند أبي داوود الطيالسي**، سليمان بن داوود البصري (أبو داوود الطيالسي) (م ٢٠٤ هـ)، بيروت: دار المعرفة.

٢١٥ . **مسند أحمد**، أحمد بن محمّد الشيباني (ابن حنبل) (م ٢٤١ هـ)، تحقيق: عبد الله محمّد الدرويش، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤ هـ.

٢١٦ . **مسند محمّد بن قيس البجلي في قضايا أمير المؤمنين** عليه السلام، محمّد بن قيس البجلي، تحقيق: كاظم إبراهيم الركابي، بيروت: مركز دراسات الوحدة الإسلامية، ١٤١١هـ

٢١٧ . **مشكاة الأنوار في غرر الأخبار**، أبو الفضل عليّ الطبرسي (القرن السابع)، تحقيق: مهدي هوشمند، قم: دار الحديث، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٨ هـ.

٢١٨ . **مصباح المتهجّد**، محمّد بن الحسن الطوسي، تحقيق: علي أصغر مرواريد، بيروت: مؤسّسة فقه الشيعة، ١٤١١ هـ.

٢١٩ . **المصباح المنير**، أحمد بن محمّد بن عليّ المُقري الفيّومي (م ٧٧٠ هـ)، قم: دار الهجرة، ١٤٠٥هـ.

٢٢٠ . **المصنّف**، ابن أبي شيبة الكوفي (م ٢٣٥ هـ)، تحقيق: سعيد اللّحام، بيروت: دار الفكر - بيروت، الطبعة الأُولىٰ ١٤٠٩ هـ.

٢٢١ . **معاني الأخبار**، محمّد بن عليّ بن بابويه القمّي (الشيخ الصدوق) (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: عليّ أكبر الغفّاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٣٦١ ش.

٢٢٢. **معجم الأُدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)**، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (م ٦٢٦هـ)، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١١هـ.

٢٢٣. **معجم البلدان**، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (م ٦٢٦ق)، بيروت: دار صادر، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

٢٢٤. **المعجم الكبير**، سليمان بن أحمد الطبراني (م ٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السّلفي، بيروت: دار إحياء التراث العربي ـ الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤١٨ هـ.

٢٢٥. **معجم المؤلّفين**، عمر كحالة، بيروت: مكتبة المثنى و دار احياء التراث العربي.

٢٢٦. **معجم قبائل العرب القديمة و الجديدة**، عمر رضا كحّالة، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، ١٣٨٨ هـ.

٢٢٧. **معجم ما استعجم**، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري (م ٤٨٧ هـ)، تحقيق: مصطفى السقّا، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ.

٢٢٨. **معجم مقاييس اللغة**، أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مصر: شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ.

٢٢٩. **المعرفة و التأريخ**، يعقوب بن سفيان الفسوي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ.

٢٣٠. **المغازي**، محمّد بن عمر بن واقد (الواقدي) (م ٢٠٧ هـ)، تحقيق: مارسدن جونس، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ هـ.

٢٣١. **المغني**، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة (م ٦٢٠ هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي.

٢٣٢. **المفردات في غريب القرآن**، محمّد حسين الراغب الإصفهاني، طهران: مكتبة مرتضوى، ١٣٦٢.

٢٣٣. **مقاتل الطالبيّين**، أبو الفرج عليّ بن الحسين بن محمّد الأُمَوي الإصبهانيّ (م ٣٥٦هـ)، تحقيق: السيّد أحمد صقر، قم: منشورات الشريف الرضيّ، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٤هـ.

٢٣٤. **مقالات الإسلاميّين و اختلاف المصلّين**، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل الأشعري، تصحيح: هلموت ريتر، بيروت: دار النشر فرانزشتاينر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ.

٢٣٥ . **مقتل الحسين** عليه السلام، أبو المؤيّد موفق بن أحمد الخوارزمي (م ٥٦٨)، تحقيق: شيخ محمّد السماوي، قم: منشورات مكتبة المفيد.

٢٣٦ . **مكارم الأخلاق**، الشيخ الطبرسي، تحقيق: علاء آل جعفر، قم: مؤسّسة النشر التابعة لجماعة المدرّسين، ١٤١٤ هـ.

٢٣٧ . **الملل والنحل**، أبو الفتح محمّد بن عبد الكريم الشهرستاني (م ٥٤٨ هـ)، تحقيق: محمّد سيّد كيلاني، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٦ هـ.

٢٣٨ . **المناقب**، أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن شهر آشوب السروي المازندراني (م ٥٨٨ هـ)، تحقيق و نشر: المكتبة الحيدريّة، النجف الأشرف، ١٣٧٦ هـ.

٢٣٩ . **مناقب الإمام أمير المؤمنين** عليه السلام، محمّد بن سليمان الكوفيّ القاضيّ (م ٣٠٠ هـ)، تحقيق: محمّد باقر المحموديّ، قم: مجمع إحياء الثقافة الإسلاميّة ـ قم، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.

٢٤٠ . **المناقب لابن المغازلي**، أبو الحسن عليّ بن محمّد بن محمّد الواسطي الشافعي المعروف بابن المغازلي (م ٤٨٣ هـ)، إعداد: محمّد باقر البهبودي، طهران: دار الكتب الإسلاميّة، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ هـ.

٢٤١ . **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمّد ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)، حيدرآباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الثانية، ١٣٥٧ هـ.

٢٤٢ . **الموطّأ**، أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي (م ١٧٩ هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٢٤٣ . **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (م ٧٤٨ هـ)، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ.

٢٤٤ . **المؤتلف و المختلف في أسماء نقل الحديث و أسماء آبائهم و أجدادهم**، بيروت: دار المغرب، ١٤٢٨هـ.

٢٤٥ . **نسخه هاي خطّي، نشرية كتابخانة مركزي دانشگاه تهران**، زير نظر: محمّدتقي دانش‌پژوه و ايرج افشار، طهران: دانشگاه تهران، ١٣٣٩ ـ ١٣٦٢.

٢٤٦ . **نصب الراية**، عبد الله بن يوسف زيلعي (م ٧٦٢ق)، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٧٤هـ.

٢٤٧. **نظم درر السمطين**، محمّد بن يوسف الزرندي (م ٧٥٠ هـ)، إصفهان: مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، ١٣٧٧.

٢٤٨. **النهاية**، أبو جعفر محمّد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (م ٤٦٠هـ)، تحقيق و نشر: انتشارات قدس ـ قمّ.

٢٤٩. **نهاية الأرب في فنون الأدب**، أحمد بن عبد الوهّاب النويري (م ٧٣٣ هـ)، القاهرة: وزارة الثقافة و الإرشاد القيومي، الطبعة الأُولىٰ، ١٣٩٥ و ١٣٩٦هـ.

٢٥٠. **النهاية في غريب الحديث**، المبارك بن محمّد الشيباني الجزري المعروف بابن الأثير (م ٦٠٦ هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، مؤسّسة إسماعيليان ـ قم، الطبعة الرابعة، ١٣٦٤ ش.

٢٥١. **نهج البلاغة**، جمع: الشريف الرضي، ضبط نصّ و فهرسة: الدكتور صبحي الصالح، قم: دار الهجرة، ١٣٩٥هـ.

٢٥٢. **نهج الحقّ وكشف الصدق**، الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلّيّ (العلّامة الحلّي) (م ٧٢٦هـ)، تحقيق: عين الله الحسنيّ الأرمويّ، قم: دار الهجرة، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٧هـ.

٢٥٣. **الوافي بالوفيات**، صلاح الدين الصفدي (م ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ.

٢٥٤. **وفيات الأعيان و إنباء أبناء الزمان**، أبو العبّاس أحمد بن محمّد البرمكي (ابن خلّكان) (م ٦٨١ هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، بيروت: دار صادر، الطبعة الأُولىٰ، ١٣٩٧ هـ.

٢٥٥. **وقعة الجمل**، ضامن بن شدقم، تحقيق: تحسين آل شبيب الموسوي، ١٤٢٠هـ.

٢٥٦. **وقعة الطفّ**، أبو مخنف لوط بن يحيى الأزديّ الكوفيّ (أبو مخنف) (م ١٥٨ هـ)، تحقيق: محمّد هادي اليوسفيّ، قم: مؤسّسة النشر الإسلاميّ، الطبعة الأُولىٰ، ١٣٦٧.

٢٥٧. **وقعة صفّين**، نصر بن مزاحم المنقري (م ٢١٢ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، قم: مكتبة آية الله المرعشي، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٣ هـ.

٢٥٨. **هدية العارفين**، إسماعيل باشا البغدادي (م ١٣٣٩ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

فهرس المطالب

تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم‌السلام